

مؤهارة الجزء الاول من شرح العلامة الدماميني على المغني

صحيحة	صحيحة
٢٠٣ مسألة في ناصب اذا مذهببان	١٧ الباب الاول في تفسير المفردات
٢١٠ الفصل الثالث في خروج اذا عن الشرطية	١٨ حرف الالف المفردة
٢١١ أين المختص بالقسم	٣٢ فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام
٢١٢ حرف الباء المفردة	٣٩ آنا ما ٣٩ آنا
٢٣١ بجل	٤٠ أجل بسكون اللام وفتح الهمزة والجيم
٢٣٢ بل	٤٠ اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة
٢٣٥ بلي	وسكون النون
٢٣٧ بد	٤٦ ان المكسورة الهمزة الخفيفة
٢٣٩ بلة	٥٧ أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٤٠ حرف التاء المفردة	٧٨ ان المكسورة الهمزة المشددة النون
٢٤٢ حرف التاء ثم	٨٤ أن المفتوحة الهمزة المشددة النون
٢٤٧ ثم بالفتح	٨٧ أم على أربعة أوجه
٢٤٧ حرف الجيم	٩٠ مسألة أم المتصلة التي تستحق الجواب
٢٤٧ جبر	٩١ مسألة اذا عطف بعد الهمزة بأو
٢٤٨ جال	١٠٣ آل على ثلاثة أوجه
٢٤٩ حرف الحاء حاشا	١١٨ أما بالفتح والتخفيف
٢٥٢ حتى	١٢٠ أما بالفتح والتشديد
٢٦٧ حيث	١٢٣ أو
٢٧١ حرف الخاء المعجمة خلا	١٤٦ ألا بفتح الهمزة والتخفيف
٢٧٢ حرف الزاء رب	١٥٢ الأبال كسر والتشديد
٢٧٩ حرف السين المهملة السين المفردة	١٥٩ ألا بالفتح والتشديد
٢٨١ سوف	١٦١ الى
٢٨٢ سي	١٦٤ أي بالكسر والسكون
٢٨٥ سواء	١٦٤ أي بالفتح والسكون
٢٨٧ حرف العين المهملة عدا على	١٦٦ أي بفتح الهمزة وتشديد الياء
٢٩٢ عن	١٧٢ اذ على أربعة أوجه
٢٩٨ عوض	١٨١ مسألة تلزم اذا الاضافة الى جملة
٢٩٩ عسى	١٨٦ اذا ما
٣٠٠ عل بلام خفيفة	١٨٦ اذا على وجهين
٣٠٦ عل بلام مشددة	١٨٨ مسألة قالت العرب قد كثر أن
٣٠٧ عند	العقرب أشد لسعة من الزبور
٣٠٩ حرف الغين المعجمة غير	١٩٨ الفصل الاول في خروج اذا عن الظرفية
٣١٥ حرف القاء القاء المفردة	٢٠١ الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال

فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشنبي

صحيحة	صحيحة
١٥١ حكمها بعد المعارف والنكرات	١١ حرف الكاف
١٥٢ حكم المرفوع بعدها	٢٨ حرف اللام
١٥٥ الباب الرابع من الكتاب	٧٤ حرف الميم
١٥٧ ما يعرف به الاسم من الخبر	٩٥ حرف النون المفردة
١٥٨ ما يعرف به الفاعل من المفعول	١٠١ حرف الحاء المفردة
١٥٨ ما افترق فيه عطف البيان والبدل	١٠٣ حرف الواو المفردة
١٦١ ما افترق فيه اسم الفاعل الخ	١١٢ حرف اللام ألف
١٦٣ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعا	١١٤ حرف الياء
١٦٥ اقسام الحال	١١٥ الباب الثامن الكتاب في تفسير الجملة
١٦٧ اعراب اسماء الشرط والاستفهام الخ	١١٧ انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
١٦٧ مسوغات الابتداء بالذكرة	١١٨ انقسام الجملة الى صغرى وكبرى
١٧١ اقسام العطف	١١٨ قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها
١٧٥ عطف الخبر على الانشاء وبالعكس	١١٩ الجمل التي لا محل لها من الاعراب
١٧٨ عطف الاسم على الفاعلية وبالعكس	١٢٢ الجملة الثانية المعترضة
١٨٣ شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا	١٢٨ الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة
١٨٦ رابط الجملة بما هي خبر عنه	الكاشفة لحقيقة ما تليها
١٨٩ الاشياء التي تحتاج الى الربط	١٣١ الجملة الرابعة
١٩٤ الامور التي يتكسب الاسم بالاضافة	١٣٢ الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط
٢٠٠ الباب الخامس من الكتاب في ذ	غير جازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء
الجهان التي يدخل الاعتراف	ولا يابا الفجائية
المعرب من جهة	١٣٢ الجملة السادسة
الجهة الثالثة	١٣٢ الجملة السابعة التابعة للمحل له
الجهة الرابعة	١٣٢ الجمل التي لا محل لها من الاعراب
باب المبتدا	١٣٢ الجملة الثانية
باب كان وما جرى مجراها	١٣٢ الجملة الثالثة
باب المنصوبات	١٣٧ الجملة الرابعة المضاف اليها
ما يحتمل المصدرية والحالية	١٣٩ الجملة الخامسة ١٤٠ الجملة السادسة
ما يحتمل الحالية والتمييز	١٤١ الجملة السابعة
من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين	١٤٩ الباب الثالث من الكتاب
من الحال ما يحتمل التمدد والتداخل	١٤٨ قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص
باب اعراب الفعل	١٤٩ هل يتعلقان بالفعل الجامد
باب الموصول	١٤٩ هل يتعلقان بأحرف المعاني
	١٥٠ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

صفحة	صفحة
٢٥٩ حذف المتبدا	٢٢٤ باب التوابع
٢٥٩ حذف الخير	٢٢٦ باب في مسائل مفردة
٢٥٩ ما يحتمل النوعين	٢٢٦ الجهة السادسة
٢٦٠ حذف الفعل وحده الخ	٢٢٨ النوع الثاني
٢٦٠ حذف المفعول	٢٢٢ النوع الخامس
٢٦١ حذف حرف العطف	٢٢٣ النوع السادس
٢٦١ حذف فاء الجواب	٢٢٣ النوع السابع
٢٦١ حذف واو الحال	٢٢٦ النوع العاشر
٢٦١ حذف قد	٢٣٦ النوع الحادي عشر
٢٦٢ حذف ما النافية	٢٢٦ النوع الثاني عشر
٢٦٢ حذف كي المصدرية	٢٣٨ النوع الثالث عشر
٢٦٢ حذف اداة الاستثناء	٢٣٩ النوع الرابع عشر
٢٦٣ حذف الجار	٢٣٩ النوع الخامس عشر
٢٦٣ حذف أن الناصبة	٢٣٩ الجهة السابعة
٢٦٣ حذف لام الطاب	٢٤٠ الجهة الثامنة
٢٦٥ حذف أل	٢٤٢ الجهة التاسعة
٢٦٦ حذف لام لا فاعل	٢٤٣ الجهة العاشرة
٢٦٦ حذف جواب القسم	٢٤٨ بيان أنه قد يظن أن الشيء الخ
٢٦٦ حذف جملة الشرط	٢٤٨ بيان مكان المقدر
٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط	٢٥١ بيان مقدار المقدر
٢٦٧ حذف الكلام بجملة	٢٥١ بيان كيفية التقدير
٢٦٧ حذف أكثر من جملة الخ	٢٥١ ينبغي أن يكون المحذوف الخ
٢٦٧ الباب السادس من الكتاب	٢٥٢ إذا دار الامر بين كون المحذوف الخ
٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كيفية الأعراب	٢٥٤ إذا دار الامر بين كون المحذوف أولا الخ
٢٧٥ الباب الثامن من الكتاب	٢٥٦ حذف المنافي اليه
٢٧٧ القاعدة الثانية	٢٥٦ حذف الموصول الاسمي
٢٧٩ القاعدة الثالثة	٢٥٦ حذف الصلة
٢٧٩ القاعدة الرابعة	٢٥٧ حذف الموصوف
٢٨٢ القاعدة الخامسة	٢٥٧ حذف الصفة
٢٨٢ القاعدة السادسة	٢٥٨ حذف المعطوف
٢٨٢ القاعدة السابعة	٢٥٨ حذف المعطوف عليه
٢٨٢ القاعدة الثامنة	٢٥٩ حذف المبدل منه
٢٨٣ القاعدة التاسعة	٢٥٩ حذف المؤكد وفاء مؤكده
٢٨٣ القاعدة العاشرة	

﴿الجزء الاول﴾

من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة

بالمصنف من الكلام على معنى ابن هشام

تأليف الامام نقي الدين أحمد بن محمد

الشمسي نور الله حفرته

ورفع في الجنة

درجته

آمين

﴿وبها مشهات شرح الامام محمد بن أبي بكر الدماميني﴾

﴿وعلى متن المعنى المذكور﴾



بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله على فضاله في الطرف الاول من قوله عند بعض اما بفعل الشرط المحذوف أي مهما يكن
شيء بعد حمد الله تعالى أو باماليتها عن فعل الشرط وعند بعض بالفعل الواقع بعد الفاء في الصلاة أو الصلوة وهو تترج أي
سأكون من شيء فإن أولى ما تترجحه القرائع بعد حمد الله تعالى كذا بناء على أن التقديم لغرض مهم لم يلفت معه إلى وجود
هم في غير هذا الموضع كما ستعرفه ان شاء الله تعالى والحمد مخفوض باضافة الطرف اليه وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقيل
بغيره هو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتجليل ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما
في قولك وصفت فلاناً بكذا أو عليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط ولا شك أن الجمل يتناول الانعام وغيره وأن الوصف

الواقع في التعريف لم يقيد
بكونه في مقابلة النعمة
وعليه فيكون متعلق الحمد
أعم من النعمة إذ قد يكون
واقعا بازاها وقد لا يكون
وهذا بخلاف الشكر في
الامرين فإنه يكون بالقول
وبالفعل وبالاتقاد ولا
يكون إلا في مقابلة النعمة
وحدها فظهر أن بينهما ما
عموما وخصوصا من وجه
على ما هو المشهور وإنما
اشترط كون ذلك الوصف
على جهة التعظيم ظاهرا
وباطنا لانه اذا عرى عن
مطابقة الاعتقاد أو مخالفته
أفعال الجوارح لم يكن
حدا حقيقة بل استمراء
وسخرية وهذا لا يقتضي
أن الحمد كما يكون باللسان
يكون بالجنان وبغير اللسان
من الجوارح وهو خلاف
ما مر من أنه لا يكون إلا
باللسان فقط لان اعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالأعجاز وجعله تبيان لكل شيء فهو مخفى اللبيب
بالحقيقة لا بطريق المجاز وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من
الباطل وماز وحل بينان البيان عقد المشتبهات فوقه عند ما حل وما جاز وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله المهادي إلى سبيل الرشاد فسد من اقتدى بهديه وفاز صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وأصحابه ومن حوى بيته من أزواجه الطاهرات وحاز به وبعبده فقد نظرت عند
أقراي مخفى اللبيب عن كتب الأعراب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ
الحنفي وسماه بتزييه السلف عن تمويه الخلف وذلك إلى إثناء الباء الموحدة والتعليق الذي
كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدمايني بالديار المصرية والشرح الذي أظهره بعد ذلك

بالبلاد

كل من فعل الجنان والاركان انما هو من حيث كونه شرط ليكون فعل اللسان جدا فلا اشكال

وعطف التجليل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين وفائدته تقرير المعنى في الذهن وينضم إليها نارية
الصحيح المعين على تاق الاذهان للعاني ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الاطباب من ان ذلك تطويل لا فائدة فانه غير
مسلم وانما في الثاني لغو متعلق بالحمد وكون على على حقيقته أو هي بمعنى اللام فيه كلام ستره بالعين ان شاء الله تعالى والافعال
الاحسان يقال أفضل عليه وتفضل بمعنى (والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كل من الصلاة والسلام مخفوض ولكن الصلاة
مطروفة على الحمد قول واحد والسلام امام عطوف عليه أيضا وعلى الصلاة على القولين المشهورين ذكرهما أبو حيان وغيره

أى أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام وهما عاملان تنازعا الطرف الواقع بهما ويحتمل أن يكون مستقرا في محل
 نصب على الحال منهما أى وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سبيل ما عدا ما قبل أى يصح هذا وهما مضافان
 اليهما والحال من المضاف اليه انما يقع في الصور الثلاث المشهورة وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس بمضاف اليه جاءت
 الحال منهما اذ المعنى مهمما يكن من شئ تاخر عن الجد والصلاة والسلام وجع المصنف بينهما لانهما مخصوصان بذلك حيث أمر الله
 تعالى بهما ما جعلا في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة اسم بوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة
 ولا تقول تصليت كذا في الصحاح وفيه أيضا أن السلام اسم من التسليم وهى في اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها بعلى لتضمنه معنى
 العطف تقول عطف على فلان وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طاب الاحسان وسبأنى فيه كلام في الباب الخامس من هذا
 الكتاب ان شاء الله تعالى وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنوها شمس وبنو المطلب على المشهور وعند المالكية والختماء عند الشافعية وقبل
 غيره وهم نسله ورهطه الادنون وقيل جميع أئمة ونسب هذا القول الى الامام مالك وقيل اتقياء المؤمنين قال القاضي عياض
 وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال كل نقي وانما يشمل الآل الصحابة على هذا القول واماعلى الاول
 والثاني فانما يشمل بهضمهم (فان أولى ما تفرحه القرائع وأعلى ما تنجى الى تحصيله الجواخ) أولى اما معنى أحق تقول فلان أولى
 بكذا أى أحق به قال الجوهرى وفلان أحق بكذا أى آخرى به وأجدر واما معنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو وتفرجه
 تسأله من غير روية وهو دليل على الشغف البليغ والقرائع جمع القرينة وهى الطيبة قال الجوهرى القرينة أول ما يستنبط
 من البر ومنه قولهم فلان قرينة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع وتنجح ٣ غيل يقال جنى بجنى بفتح النون في الماضي

والمضارع وتحصيل الشئ
 رده الى حاصله والجواخ
 الاضلاع التى تحت الترائب
 وهى مما يلى الصدر كالضلع
 مما يلى الظهر والواحدة جانحة
 وأطلقت هنا على القلوب
 مجازا من سلا والملاقة
 المجاورة وفى تفرجه القرائع

بالبلاد الهندية وسماه تحفة الغرب فاذا هى مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشكونة
 بأشكالات لم ينفق والحمد لله بها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتبوير ما أظلم
 من اشكال حاله فسألتى بعض الاصحاب أن أفيد ذلك بكاتب وان أضمت اليه حل الشواهد
 والاسيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكالات فاجبت مطلوبه وحقق مرغوبه
 سال كاسبيل الانصاف حائدا عن طريق التعصب والاحفاف وتوسيمته بالانصاف من
 الكلام على معنى ابن هشام وأسأل الله تعالى العصمة مما يعاب والمهداية الى طريق
 الصواب (قوله أما بعد حمد الله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لا جليل جليل

جناس الاشتقاق وما يشبهه وكذا فى تنجى الجواخ وفى قوله أولى وأعلى الجناس اللاحق ويجوز ضبط كل من تفرجه وتنجح
 بالثناة الفوقية والتحتية اذ المسند اليه مؤنث غير حقيقى لكن الاولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة
 نحو فن جاءه موعظة وأنا أقول قد تتبعنا الواقع من ذلك فى القرآن المزبور فوجدت المواضع التى لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو
 تحسين موضوعا ووجدت الاماكن التى لحقت فيها العلامة تزيد على ما تسمى مكان منها قوله تعالى فانفجرت منه اثنا عشر عينا
 وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وقوله ونقطعت بهم الأسباب
 الى غير ذلك مما يطول استقصاؤه وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أفصحته فالاولى عندى ضبط ذلك وأمثاله بالثناة الفوقية
 (ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل وينضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر أى يسهل وينضح أى يتبين ويظهر والمعنى
 فى الأصل مصدر تقول عني زيد باقطة كذا عناية ومعنى ومعرفة ثم يستعمل مراد به المفعول أى المعنى بتشديد الياء كما فى قوله
 هذا النوب نسخ فلان أى منسوخة قلت ولا يمنع أن يكون اسم مكان مفعلا بمعنى المقصد من عناء أى قصده ولا شك ان ما مراد
 باللفظ محل للقصد لانه قصد بذلك اللفظ ويجوز ان يضبط المنزل بتشديد الزاى مع الفتح من التنزيل وبتحقيقه فان الانزال
 والثانى أولى لان التماس بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق فى الزنة والمرسل صفة لنيبه وانما ثبت على ذلك مع ظهوره لاني
 رأيت فى بعض الحواشى بهذه البلاد تنجى رجعله صفة للحديث ولا وجه له (فانما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى
 تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع الى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وأفرد
 المصنف الوسيلة والذريعة اشارة الى أنهم ما فى معنى الشئ الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعبر ولا شك أن كلامهم ما اشتمل
 على الامر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والارشاد الى مصالح المعاش والمعاد فالعمل بهم ما موصل الى سعادة الدارين والظفر

اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستنزاه والسخرية واختياري مخرج للشناء لاجل
 جميل غير اختياري فانه مدح لاجل المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة
 على صفاتها ومدحت زيدا على رشاقته فده ولا يقال حمدتها ومنهم من منع اطلاق المدح على
 الثناء لاجل جميل غير اختياري بناء على أنه مساو للحمد وقال ما قبل في اللؤلؤة مولدا لا عبرة به
 وما قبل في القدر خطأ ومؤول بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالنقيض بالاختياري
 لبيان ماهية الحمد لا لاحتراز وفي الكشف الحمد والمدح اخوان قال النفازي في الشائع في
 كنهه انه يريد بكون اللفظين اخوين أن يكون بينهما ما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف
 الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح أو كبيران يشتركا في أكثر الحروف فقط كالغلق والفتح
 والفلذ مع اتحاد في المعنى أو تناسب لكن سوف كلامه ههنا وصريح كلامه في الفائق يدل على
 ترادفهما اه وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد
 بما يدخل تحت الاختياري وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبري في شرح الكشف
 * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة المعاني
 اسمائه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم
 الله هو من اسمائه الله ولا ينعكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذف الهمزة
 منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى أما في اللفظ فلان أحدهما في الظاهر الذي
 لا يعدل عنه الدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام وأما في المعنى فلان
 الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذف ابتداء
 من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها الزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة
 ثلاثية اللفظ وان حذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها الزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة
 في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظيره ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع
 مثلين متحركين وتسكين المفعول اليه الموجب لتكون النقل عملا كالأعمال وادغام المفعول اليه
 فيما بعد الهمزة وذلك بمنزلة عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب (وأقول)
 قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل وأطال فيه والجواب عن هذا ان اسم الله تعالى
 بحسب الاصل مخالفة للفظ الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل
 عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الاله في الكلام واسمه تعالى في المعبود واطلاقه على الله
 تعالى قال النفازي ان ذلك مخرج الحكم بان أصله الاله على ما جوزه سيبويه من ان أصله لا تستر
 واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لان
 ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم أن كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غاية
 الامر أنها ثلاثية الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل
 الحركة في كلمتين * والافضال الاحسان وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا أنبأه كذا في
 الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنوها اسم وينو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل
 أتقياء المؤمنين فقد دخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمد المصنف فانه لم يذكر الصحابة
 وفي حاشية النفازي ومعنى أهل الرجل خاصته وقرباته وأهل البيت سكانه وأهل الاسلام
 المسلمون وعن بعضهم الاصل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع أولم يكن وأصله عند
 سيبويه أهل كذا قال المصنف في آخر بحث آل وقيل أصله أول واختار هذا غير واحد من

المحققين ولا يضاف الا ان له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا
 آل فاطمة وعن الاخفش أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمرة عند
 الكسائي وأبي جعفر النحاس وأبي بكر الزبيدي وأجازها غيره وهو الصحيح ونفترحه تسأله
 من غير روية واقرأه جمع قريحة وهي أول ماء يستنبط من البئر ثم قيل منه لقولان قريحة أي
 استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد به هنا الطبائع وتنجح بفتح النون غيل
 والجواخ الاضلاع مما يلي الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على
 الآخر والذريعة بالذال المحجة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث
 النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد أفرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة
 الافصح بالثني وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف
 بها أحوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم باحكام
 مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلام في ذواتها وفيما يمرض لها بالتركيب من الكيفية
 والتقديم والتأخير لا يختز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحديث وعليه اه ولا يخفى
 أن العلم بالاحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول ودخل في التعريف الثاني
 ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على
 ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد
 هنا الاول من المعاني الاصطلاحية وضافة العلم اليه اضافة بيانية (قوله الهادي الى صوب
 الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى
 المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب
 والصوب نزول المطر والصواب تقيض الخطأ ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي
 تفسيرها مذهب أحدها ما يفهم من كلام الساف وصححه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح
 بذلك المستعار بل يذكر ديفه ولازمه الدال عليه فالقصد بقولنا أظفار المنية استعارة السمع
 للمنمية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا الكلام نصح بذلك المستعار أعني
 السمع بل اقتصرنا على ذلك لآزمه أعني الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية
 فالمستعار هو لفظ السمع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو
 المنية وهم هذا شمر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى ينفقون عهد الله ثانيا ما صرح به
 صاحب المفاتيح وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء حقيقة بواسطة قرينة وهي
 ان ينسب اليه شيء من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السمع مع ادعاء جعل لفظها مرادفا لاسم
 السمع وضافة شيء من لوازم السمع اليها وهو الاظفار ثانيا ما ذهب اليه صاحب التلخيص
 وهو أن يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركان سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه
 بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري
 عليه اسم ذلك الأمر فالتشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الأمر للمشبه
 استعارة تخيلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصرح
 بذلك المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصواب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر
 الصواب وأريد به المطر يجعله مرادفا له ادعاء واضيف اليه شيء من لوازم المطر للدلالة على ذلك
 وهو الصواب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

في الدنيا والآخرة بخبري
 الدارين والذريعة بالذال
 المحجة كالوسيلة وزنا ومعنى
 (وأصل ذلك علم الاعراب
 الهادي الى صوب الصواب)
 المراد بالاصل ههنا ما بيني
 عليه غيره والاشارة راجعة
 الى ما سبق فالأمر الذي
 يفني عليه ما يتيسر به فهم
 القرآن ويتضح به معنى
 الحديث هو علم الاعراب
 أي علم النحو وليس المراد
 الاعراب الذي هو قسم
 البناء والهادي المرشد
 واستناد الهداية الى علم
 الاعراب مجاز وكأن المراد
 بالصوب الاستقامة من
 قولك صاب السهم اذا قصد
 ولم يحد عن الغرض والصوب
 أيضا المطر أو نزوله ويمكن ان
 يراد هنا على سبيل الاستعارة
 فاما ان يكون الصواب مشبها
 بالصواب من قبيل الاستعارة
 بالكناية واثبات الصوب
 له مراد به المطر استعارة
 تخيلية واما ان يكون مشبها
 بالمطر وأثبت له الصوب
 المراد به نزول المطر على
 حسب ما مر ووجه الشبه
 حصول النفس المبهج
 للنفس وفي صوب الصواب
 ما يشبه جناس الاشتقاق
 (وقد كنت في عام نسمة
 وأربعين وسبع مائة أنشأت
 بمكة زادها الله تعالى شرفا
 كتابا في ذلك منورا

من ارجاه قواعد كل حال (عام نسبه بالمشاء العرفية في اوله وهذا هو عام الوباء الكبير الواقع في الديار المصرية وغالب اقطار الدنيا على ما قبل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد بقولك وقع كذا في عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع ذلك في العام الاخير من الأربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرر بالإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الأربعين كونه جزءا من كافي يدرى به وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما من اسواه كان الاخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة النار يخرج ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز المقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو كمال عدة الأربعين أو يقال حذف مضاف له هذه القرينة والتقدير في عام آخر أربعين والاضافة بيانية أي في عام هو الاخير من أربعين فقام له فالاشارة من قوله كتابا في ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغي أن يقرأ ذلك وحال كسكون الكاف محاذة على السجع اذ لو فتح الاولى

وكسرت الثانية افات والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز نعم الفاضل الطبع يأتي بالافواصل على وجه يحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف كما تقدم في كلام المصنف فيه ينبغي أن يمد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم وان كانوا لم يذكروا وكثيرا ما سجع الواقع في مقامات الحريري من هذا النمط والارجاء بالمد على زنة أفعال جمع الراجا بالجيم مقصورا والمراد بها النواحي وهو من ذوات الواو يقال لنا حيتي البئر رجوان

به وأثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمحل في النفس استعارته بالكناية واثبات ذلك للارزام استعارته تخيلية ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبه بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضيف اليه كقول الشاعر
والريح نعيم بالنعصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء
أي أصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا من سلا هذا وتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب وهي أني كنت وأنا شاب حاضرا في دفن ميتة وكان غير بعيد مني شخصان أحدهما مقصوف جاهل والاخر قفاص عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له الاخر لو كان كما قلت لك لكانت النلاوة ببحر الغرور فاعجبني ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول (قوله من ارجاه قواعد كل حال) الارجاء بالمد جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبية من القواعد معنى الثبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصل والضابط والقانون أمر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال الشديد السواد قيل ولا يستعمل الاتباعا وفي الكشف يقال في التوكيد أسود حاله وحالك وأصفه فراقع ووارس وأبيض بفق وطق

والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال هو الشديد والسواد يقال حالك الشيء يحلك حالوكة اشتد سواده ويقال أسود حالك وحالك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام لمحافظة على محسن بدعي وهو لزوم ما لا يلزم ومنور اسم فاعل من التنوير أي به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه منير عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لم يفهمه من التحقيق شبه به ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهتداء به الى المقصود وشبهه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يمتدى الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم اني أصبت به وبغيره في منصرف في مصر) معنى أصبت به تلف مني وذهب والمنصرف يحتمل أن يكون مصدرا فيتم عاق به الى مصر ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائد الى مصر (ولما من الله تعالى على في عام ستة وخمسين بمسارده حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود أي في عام ستة وخمسين وسبع مائة والمعادة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها للاصاق متعاقبة عن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهي اللبث بالمكان ويطاق على الاعتكاف بالمسجد ومراوده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى وهو معنى على أحد القولين في المسئلة ونوفي المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا ستة أعوام أو نحوها

رت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملا ان كانت
 فاقوتشعير الارار رفعه أي رفعت السائر عن ساعد الاجتهاد فالفعول محذوف ان لم ينزل الفاعل المذكور منزلة اللازم
 لا فتروك أي فعات التثمير وفيه استعارة ممكنة من حيث تشبيهه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع
 نبيل من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل الا به وذكرا التثمير ترشحا ويحتمل أن تكون اضافة الساعد الى
 جهاد للابسة وثانيا صفة مقدار ما ظرف أو مصدر أي زمانا ثانيا أو تشميرا ثانيا واستئناف العمل ابتداء وهو الكسل بفتح
 سين المهملة الفتور وكذا التواني والكسل بكسر هاء صفة مشبهة والمتواني اسم فاعل من تواني بمعنى وفي وليس من باب تجاهل
 غافل نفي المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابتة ولا حادثة فانفي أصلا أما الاول فن قوله لا كسلا اذهي صفة
 شبهة وهي ان قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثاني فن قوله ولا متوانيا اذهو اسم فاعل كما تقدم فهو ان قام به الفعل على
 معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته في الجملة ونفي
 لمهار الفتور لا يلزم منه نفي الفتور من أصله وفي هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام
 وترصيف) وضعت هنا جملة وأنشأت والظرف اما الغوى على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله
 أي كأنه على أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك وفيه استعارة ممكنة وتخيلية قال الجوهرى وتصنيف الشيء جعله
 أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحر سقيا بجوان ذى الكرو وما * ٧ صنف من تينه ومن عنبه

أخر قاني وذريجي وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطباني وإيمارداني (قوله شمرت عن ساعد
 لاجتهاد ثانيا) في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي
 صاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما سبق من
 الخلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل بيديه فيكون في الساعد استعارة تخيلية
 في شمرت ترشح وقوله ثانيا صفة محذوف أي تشميرا ثانيا أو وقتا ثانيا والترصيف انضم من
 صفت المجارة اذا ضمت بعضها الى بعض (قوله مفعلات مسائل الاعراب فافتحتها) في
 مفعلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في
 مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما مر هو أما كن مفعلة فيكون
 في المفعلات استعارة تخيلية وفي افتحتها ترشح (قوله ومعضلات) هو بكسر الصاد جمع معضلة

اه كلامه وحده وان اسم
 بالدمعروف بطيب الثمين
 والغنب قال
 حلوان حلوان من يخار
 بالدمتها *
 حلوان لا ينكر ان الثمين
 والغنب
 الاول اسم باله والثاني
 اسم ما يعطى والثالث
 تشبيه - لو والظاهر أن

المصنف أشار بهذا الى الكتاب فاطلق التصنيف عليه مبالغة والاحكام الاتقان وبه قال رصفت المجارة أرضها رصفا اذا ضمت
 بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والقائم من التصنيف والترصيف ساكنة ليمتأق السجع كما مر (وتنبهت فيه
 مفعلات مسائل الاعراب فافتحتها) معنى تنبعت الشيء تطبته متبعا له وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية واثبات
 لا يقال لها استعارة تخيلية والافتتاح ترشح ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالاشياء التي توضع الاقفال عام من حيث لا يوصل
 الى الغرض منها الا بالزلة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرفع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى
 ما وراءه من المطالب وأما افتحتها على فتحها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشككة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن
 مثل ذلك لا ينال بالهوبنا (ومعضلات تستشكها الطلاب فوضعتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الضاد من
 قولك أعضله الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أي مسائل معضلات أو ابجاث معضلات ويستشكها
 الطلاب أي يطلبون اشكالك أي ازالة اشكالك وهو التباسها وإبهامها فالفهم مرة فيه للسبب كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب
 أنه يقال أشككت الكتاب بالالف اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس فان قلت القاعدة أخذت من فعل وسائر أبواب المزيد من
 المجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجرد اعناه قال في القاموس وأشكل الامر التباس كشكل فلا اشكال حيث قد
 وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجودا وان المسموع أشكل مزيدا فاذا كرم هذه القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد
 سمع من كلامهم استعان أي طلب الاعانة واستعداد الحديث أي طلب اعادته واستفاه من الخروج أي طلب اعفاءه منه واستجاره
 بالاعطاب منه الاجارة واستجازه بالاراي طلب منه الاجازة واستخلاه مجلسه أي طلب منه اخلاعه له وجهه ل منه الزخشرى

في قوله شمرت عن ساعد

في قوله شمرت عن ساعد

الاسـترضاع في قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبي من أرضعت المرأة الصبي لا على طلب أن يرضع الصبي الام من رضع الصبي الام أو انتهى فلهذا جعله مأخوذاً من أرضع لا من رضع وجعل منه الغاضي ناصر الدين البيضاوي استنجدت الله أي طلبت انجاسه والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب وكتاب والابضاح التبييض والتنفيج التهذيب وتنقيج الجذع تشذيبه وهو إزالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شئ فيه أذى اذا نقيته فقد نقيته والكلام المنقح ٨ هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج اليها (واغلاط وقعت

لجامعة من العرب وغيرهم فنبهت عليها وأصلحها) الاغلاط جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول والتقصير على الشئ هو التوقيف عليه والاصلاح اخراج الشئ من حيز الفساد الى حيز الصلاح وفي هذه السجعة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالهاء قبل التاء (فدونك كتابا تشد الرحال فيمادونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه) الفاء فصية ونم شرط مقدر أي اذا كان الامر كذلك ودونك اسم فعمل بمعنى خذومة فعوله محذوف أي فدونك أي هذا التصنيف وكتابا حال موطئة ويحتمل أن يكون كتابا هو المفعول فلا حذف وفيه حينئذ إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وتقوية داعي الامور وكان القياس على هذا أن يجابه باللام العهدية لكن ذكره تفخيما لشأنه والرحال جمع

أو مفضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكها الطلاب أي يعدونها مشكلة صعبة الادراك وفي الشرح وعندي أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة أي إزالة التباسها يقال أشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة فيه للسبب تمام ما في الشرح كما حكاه الجوهري نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشككت الكتاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعني في أشكل الذي الاشكال مصدره وليس الضمير المجزوء ربي عائد الى يستشكها كما نوهه بعض المفسرين المعاصر بن للشارح فاعترض بأنه لا يلزم من جعل الهمزة في أشككت للسبب أن يكون في استفعل كذلك فان الهمزة في أفعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهمزة حذفت في استفعل لكونه اللوصل ولم يخاف الله تعالى في المضارع همزة وصل فليس في قوله يستشكها همزة اه ومنه هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فن أي معنى الإزالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل أشكل الامر اذا التبس ثم قال وشككت الكتاب أي قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشككت الكتاب بالاي كاذب أزلت عنه الاشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من غير سماع اه والتنفيج التهذيب قال في الصحاح وتنقيج الشعر تهذيبه يقال خبر الشعر الحولى المنقيج وتنقيج العظم استخراجه منه تقول نفخت العظم وانتقيجته يعني (قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيمادونه) في الشرح هذه الفاء القصيدة أي اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا أي خذ كتابا فهو مفعول وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس أن يجابه بلام العهد لكن ذكره تفخيما ما ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي فدونك وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع الضمير وان سلم كونه للتعظيم فاعا يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالألقاب المشهورة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فائدة وضع الظاهر هنا موضع الضمير على هذا التقدير تلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء القصيدة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت اذا انفجرت فنفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشف أن تسميته اقصية اغا هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على التقدير الاول وقبل هي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثرو في حاشية المتن انا في ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوق لا يمكن التعبير عنه (قوله اذا كان الوضع في هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

رحل يطلق على ما يستصعبه الانسان من الاثاث في سفره وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب وكلتا المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفي من قوله فيمادونه سببية مثل دخات النار امرأة في هرة أي تشد الرحال بسبب مادونه وما امام وصوله أو موصوفة ودونه متعاق محذوف صله أو صفة وفحول الرجال أعلاهم همة وأعظمهم شأنا جمع فحل وكأنه استعاره من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريما ومنجيا في ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أي بجاوزونه من قولك عداه يعدوه اذا جاوزوه وتقدم عنه (اذا كان الوضع في هذا الغرض لم تسبح فريضة بمثاله

ولم ينسخ ناسخ على منواله في اذتعليلية ومنعاقها امامد كور وهو اسم الفعل أو تشد أو تنقف على سبيل التنازع أو محذوف أي وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول دونه والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وينسخ بكسر السين وضمها مضارع نسخ اذا ضم الهمزة الى السداد على وجه يستحكم به تداخلها ويستقل به ذلك المنسوج وتشبيهه التصنيف بالشوب الرفيع في بديع صنعه وتفرد بحسن أسلوبه استعارة بالكناية وانبات المنوال له استعارة تخيلية والنسخ ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أنشأها هو علمها فتكون الاستعارة في هذه الاجزاء تحقيقية لكنها تسمية في الاول والثاني أصاية في الثالث وفي الصحاح وفلان نسيم وحده أي لا نظيره في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسخ على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سد العدة أو ثوب هو وعما حثني على وضعه اني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند أولى الابواب وسار نفعها في جماعة الطلاب في الظاهر ان الواو استثنائية لا عاطفة لعدم تأني العطف أو لعدم حسنه اذا تأملت والحث على الشيء هو الحظ عليه والجل على فعله بتأكيده والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف ويوجد في بعض النسخ بدل ٩ قوله في معناه مانصه في هذا الغرض

والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى ان الانسان يقدّمها أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله والاعراب الاول لغوي يعني الابانة والاطهار والثنائي اصطلاحى أريد به النحو واجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه لفصيحة اذا تنبع ألفاظها وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه

حيث انها طرفة ونهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسعى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولا جها أقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في أعماله تعالى وان جمت فوائدها وكثرت وفي الشرح اذتعليلية ومنعاقها امامد كور وهو اسم الفعل أو تشد أو تنقف على سبيل التنازع واما محذوف أي وقع ذلك أي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول وأقول ينبغي أن يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بلفظ الماضي أو يكون مراده بتشديد وتنقف الماضي فليتا مل (قوله) ولم ينسخ ناسخ على منواله (النسخ الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب عليها وينسخ بكسر السين وضمها وفي منوال استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخيلية والنسخ ترشيح المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشيء جعلته مقدما (قوله) المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب (قوله) الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحى يعني النحو واطراف القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بمجتمعات القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة أو اللؤلؤ الصغيرة (قوله) بل كقطرة من قطرات بحر في الشرح

في قولهم هذا كتاب ارب القرآن فتبين ان الهمزة في الموضوعين مكسورة وان بينهما اجناسا تاما ورايت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الحكامة انشائية بفتح الهمزة وهو خطأ اذا لا ارب سكان الوادي ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع يقع والالباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب لما وعامها وان وصلتها في محل رفع على انه مبتدأ وخبره الظرف السابق أي وعما حثني على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها فيجمع ان الذي أودعته فيها بالنسبة الى ما اخترته عنها كشذرة من قطرة من قطرات بحر مع تعلقها بحسن أو بسار على طريق التنازع وأودع ينعدي بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثاني بقي وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته أي أودعته فيها ملتصبا بالنسبة وادخرت افادت من الذخر بالمجبة فقلت تاء الافعال دالا وأدغمت الفاء التي هي ذال مجبة فيها بعد ابدالها همزة كما في اد كر على الوجه القوي والشذرة بشين وذال مجتمعتين قال الجوهرى الشذرة من الذهب ما يتقط من المعدن من غير اذابة الحجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا والشذرة صغار اللؤلؤ وكان هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر العين الفلاة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيره من السائغ من كل ما ينطق شيئا فشيئا والقطرات الجمع بفتح الطاء والبحر خلاف البر

قال الجوهري يقال سمى بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للآتيان بقطرات هنامه في بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدرج في تقليل ما وضعه في المقدمة باقيا الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جلة البصر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجنس المضارع وهوها أنابا في اسم سرته بما في اسم فاعل من باح يسبح يقال باح بسره اذا أظهره والمراد بما أسره هو ما ادخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظيره هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وهما أنامو رديعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وهما أنامو رديك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخلها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة والمصنف بأياه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب في مفيد لما قرره وحرره في التقرير تثبيت الشيء في مقروءه والتحرير التهديب وأخذ الخلاصة وظهرها بمنزلة جعل الشيء جزأا لصا وفي قرره وحرره الجنس اللاحق وفي هذه السجعة مع ما قبله الزوم ما لا يلزم وقد يتقدم هذا التركيب بأن أقامته عدل اثنين بنفسه تقول أفدت زيدا ما لا وأنا مفيد اياه لما فقدت اسمي على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعدي لاثنتين وهو يمنع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا المحمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين معا متقدمين على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها ايماء الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذا لا يتعدي فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما

لزم التدرج بغير مرجح وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أو ذكرهما معا لكان مع تقديم أحدهما جازا لقيام المرجح ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالمدكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يفاد فنزل منزلة المتعدي الى واحد فصح دخول لام التقوية في مقرب فوائده للافهام واضع

والانصب بغيره من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجهه حسن للآتيان هنا يجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول اعلمه انما أتى به لئلا تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجعتين ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قريفته الثانية فأتى به لذلك مع اعطاء اذان الجمع المضاف نعم وأيضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالاف وتاء فهو جمع تصحيح لا تنكير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بهدسكونه حالة الافراد كعدو وعدات وقرعة وقرعات وقطرة وقطرات أو لم يجب بل جازسكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات أو جازسكونه وفتحه وكسره كسدره وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بأنه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بهدسكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بأنه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الابداعية والالف والتاء فغير يف جمع التصحيح صادق عليه كما قال الجاربردي (قوله واضع فرائده على طرف الثمام) الفرائد الدرر البكار أو التي تظمت وفصلت بغيرها والتمام بمثلثة

فرائده على طرف الثمام لئلا يطالها ما بدأ في الماسم في الفوائد جمع فائدة وهو اسم للامر المنفع به مضمومة وقال الجوهري الفائدة ما يستفيد من علم أو مال تقول منه فادته فائدة قلت وهو باق المعنى أو وادها مع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضح أي ملق والفرائد الدرادان نظم وفصل بغيره ويقال فرائد الدرر كبارها وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينهما من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكار الدر في النفاسة وعزة وجودها والتمام بناء على مثلثة مضمومة نبت ضعيف له خصوص أو شيء شبيهه بالخصوص الواحدة ثمامة شبهة تسهيله للباحث الجليل بما ذكر في كونه ببالا نيل من غير مشقة والالمام النزول ومقاربة الشيء وكلاهما يمكن هنا وفي فوائده وفرائده الجنس المضارع وفي التمام مع قوله الماسم لزوم ما لا يلزم في مسائل من حسن خيجه وسلم من داه الحسد أدعيه في مسائل يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتقرؤا يؤتكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ان يسئلكموها فيحلفكم بخلوا ومنه ما نحن فيه من مفعوله الاول وقوله فيما يأتي ان يغفر مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بمن نحو يسألونك عن الاهله أو ما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبير او الخيم بكسر الخاء المحجمة السجعية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحمد دظلم ذي النعمة بتقني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالادغم عن القلب

وإذا أثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم في الطرف يتعاقب مسائل وعشر عشرة أي اطالع يقال عشر عليه عشر يفتح العين في الماضي وضعها في المضارع اثرا كقتلا وعشورا كعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو بائي اللام وواو بها يقال طغى طغيانا وطغى طغوانا والقلم معروف وهو القصة التي يكتب بها أو زلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى إذا أثر على شيء حاولت فيه الصواب فحدث عنه بغير اختيار والباء من به في الموضوعين سببية أو ظرفية وفي القلم والقدم الجنس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لا محالة مقام التعريف الإضافي وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسبب أن في كلامه في أول من حرف الالف المفردة **ب** أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرخنه من النعب وصيرت القاصي يناديه من كتب **ب** الغفر السنأى أسأل من وصف بحسن السجية والسلامة من الحسد أن يستر ما طلع عليه من سهو وخطا في جنب ما ذكرته من المحاسن أي يجعل المساوي مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثلاث وسائر لها وفيه إشارة إلى أن أمانة المساوي بالأعراض عنها من حيث جعلها كالمغفور في الرمس وأثر يغتفر على يغفر للبالغة في السن والشريد الطريد والقاصي بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى إلى ضميره مجاز والكتب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة **ب** وان يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان النار قد تنبو **ب** أن يحضر معطوف على أن يغتفر وهو مفعول سائل الثاني وان الجواد قد يكبو ومفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والآخر معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره وفيه تلخيص بالاشارة إلى أمثال للعرب مشهورة والجواد الفرس الجيد كبايكبو وسقط يسقط والصارم السيف القاطع ونبا ينبو إذا لم يعمل ١١ في الضريبة والنار مشقة من نار بنور إذا انفردت فيها

مضمومة وميم مخففة ثبت ضعف له خصوص أو شيء يشبه الخصوص استعمال الفرائد للفوائد استعمارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بعينه الأصلي مما يمكن أن يشار إليه إشارة حسية أو عقلية واستعمارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعمارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بعينه الأصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للتردد أراك تقدم رجلا ونورا أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد

مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة **ب** وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات **ب** كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الأول كما سبق والمعنى وان يحضر قلبه ان الانسان محل النسيان فلا يؤاخذ بما صدر عنه ناسبا له وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم انه انما سمى انسانا لانه عهد اليه فنتسى وعلى هذا فليس وزنه فعلا بل هو افعلان والاصل انسيان فحذفت الياء تخفيفا للكثرة دوره على الالسنه وردوها في التصغير فقالوا أنيسمان لانه لا يكثر حينئذ ولان التصغير يرد الاشياء إلى أصولها واستحضار ان الحسنات يذهبن السيئات مما يهت على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبه وفيه تلخيص إلى الآية **ب** ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه **ب** هذا البيت أنشد ابن سعيد الاندلسي في كتابه المسمى بملوك الشعر منسوب إلى يزيد بن خالد المولهي من شعراء المائة الثانية والمرء يحتمل أن يضبط بالنصب مفعول كفى وان تعد معايبه في محل رفع على انه فاعل ويحتمل أن يضبط بالرفع وان تعد معايبه بدل اشتمال ونبلان مضمومة فوحدة ساكنة أي فضلا وقدبو جد في بعض النسخ هذا اللفظ بدل نبل وفي القاموس النبل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالمعنى على الأول اجزأ المرء فضل عدم معايبه أي الفضل الذي هو عدم معايبه جعل ذلك فضلا من جهة انه لازم لكثرة المحاسن وذلك لان عدم المعاييب يقتضي بحسب المعروف قلة اذ القليل هو الذي يتعرض لاعداء واحصائه وقلة يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثاني اجزأ أفضل عدم معايب المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أي كفى ذلك حاله كونه فضلا عظيما **ب** ويختصر **ب** هذا التصنيف **ب** في غناية أبواب **ب** وإلى ذلك أشرت في تقريري لهذا الكتاب حيث قلت

الانعام في اللبيب مصنف * جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الاجنة قد ترخفت * أما تنظر الابواب فيه ثمانية ووجه الحصر في الابواب الثمانية ان المتكلم فيه امان يكون كيفية الاعراب أولا فان كان الاول فهو الباب السابع وان كان

الثاني فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين
المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من
مفردات وجمل أولا لا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثاني اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين
المفرد والجمل أولا والثاني هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة
تفسيرها وذكرا أحكامها فهو الباب الاول وان تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذكرا أقسامها أو أحكامها فهو الباب
الثاني وان تعلق الكلام بالظرف وشبهه وذكرا أحكامها فهو الباب الثالث والاول في تفسير المفردات في المعينة
كهمزة الاستفهام وباء الجر وبل ويلي والنداء وغير ذلك وذكرا أحكامها التي تعرض لها عند التركيب في الباب الثاني في
تفسير الجمل وذكرا أقسامها ككونها اسمية أو فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين وذكرا أحكامها ككونها
في محل رفع أو نصب أو جر إلى غير ذلك في الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف كما في نحو زيد
عندك والجار والمجرور كما في نحو زيد في الدار ووجه جعلها مترددين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجمله فلم يلزمنا
طريقة واحدة بل بسلكهم طريق الافراد وقتا وطريق الجملة أخرى وذكرا أحكامها أي القسمين أحدهما الظرف والاخر
الجار والمجرور في الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقع بالمعرب جهاتها وهذه تتعلق بأبواب معينة كسوغات
الاتداما لشكرا وما افترق فيه الحال والتمييز وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة إلى غير ذلك

١٢

في الباب الخامس في ذكر
الوجه التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها
وهذه لم تشر بين المعربين
على الوجه الذي أورده
المصنف في هذا الباب على
ما استقف عليه ان شاء الله
تعالى والوجه جمع وجه
والمراد به هنا الطريق يقال
هذا وجه الشيء أي طريقه
في الباب السادس في التحذير

ان تتقن زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول
يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحساده وحسدتك على الشيء وحسدتك الشيء
بمعنى كذا في الصحاح وعثر اطع وطغبان القلم تجاوزته حسدا الاستقامة وزلة القدم خروجها
عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه والشر يد الطريد والقاصي بالهمزة الهمزة البعيد والكتب
بفتح الكاف والمثناة القرب والحواد الفرس الجيدو يكتبو بسقط والصارم السيف القاطع
وينبه ولا يعمل في الضريبة وتخبو تنطفي والمرمف مولى كفى ونبالا تميز وان تعد ما به فاعل
كفى ويجوز رفع المرفع على انه فاعل كفى وان تعد ما به بدل اشتمال منه (قوله فان لم توضع
لا فائدة القوانين) هذا الاستئناف معين اسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب وكله أيضا
لا تستعمل الامع شيئين بينهما ما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مقول مطابق
حذف عامله وجوب اسماعا أو حال حذف عاملهما وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهذه الامور أيضا من الواجهة التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها الكنه المتنازع عما تقدم باشتهارها بين المعربين ولذلك خصها بالفظ التحذير في الباب السابع في كيفية
الاعراب والمتفق بهذا الباب على المبتدئ الناشئ في هذا الفن في الباب الثامن في ذكر أمور كتابية يخرج علمها اما لا ينحصر
من الصور الجزئية ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشرة قاعدة كما استراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله في وعلم اما
استثنائية أو عاطفية على دخول الفاعل من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثاني بطول الفصل جدا ولفظ علم كثيرا
ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذي يقو به لغرض الاعتناء به واستدراار الاضغاء اليه ليقبل عليه السامع ويمكن منه
فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف هذه المثابة وهو قوله في اني تأملت في أي نظرت متبينا في كتب الاعراب
فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور وهما مضاف محذوف اما من المبتدأ أو من الخبر لتصحح الجمل فالتقدير على الاول
فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثاني فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور واذا هذه فاجابة فاما
ان تجعل الفاء الداخلة علم السببية المراد منها الزوم ما بعدها لما قبلها أي مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئة عن هذه الامور
لازمة للتأمل أو هي لامطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أي تأملت ففجأت وقت تعدده هذا السبب وسبب أي الكلام على
ذلك عند وصول اذا الفجائية ان شاء الله تعالى في أحدها كثرة التكرار فان لم توضع لا فائدة القوانين الكتابية في المنطبعة على
ما يندرج تحتها من الجزئيات في الكلام على الصور الجزئية فيسوقهم الى الكلام على جريئة وان تكررت في فتراتهم

يشككون على التركيب المعين بكلام ثم حبت جاءت نظائره أعاد وأذلك الكلام في فيض الى كثرة التكرار فيحصل التطويل
 في الاثرهم حيث صرهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للفقين الذين يؤمنون بالغيب ذكر وافية ثلاثة أوجه هي أوجه
 اعراب الاسم فالجاء على انه نعت تابع والرفع على انه في الاصل نعت لكن قطع الى الرفع بجملة خبر المبتدأ واجب الحذف أو على
 انه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على انه في الاصل نعت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع في هذه الصور
 بوجهيه لا رادة المدح وفي غيرهما حسب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم ووجهه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على
 ما قصده به مما ذكرناه من المدح والذم والترحم ان في الافتقار بمخالفة الاعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع
 وتحريرك لرغبته في الاستماع وذلك لاسيما مع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دلائل على الاهتمام بالمبدأ كور وذلك يكون مدح أو ذم
 أو نحو ذلك ما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعاراً بأنه لا نشاء المدح كالمندى ثم التزم في الرفع حذف
 المبتدأ الجري الوجهان على سنن واحد وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكر وافية عليه بالاهتمام لانه بصدد تعداد
 الاماكن التي وقع فيها التكرار وما تقدمه على الظرف الآخر اللغو هو فيه فواجب ان لا يعود الضمير على غير ما تقدم وهو حيث
 جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك انت السميع العليم ذكر وافية أيضاً ثلاثة أوجه هي كون أنت تأكيداً
 للضمير المنصوب وكونه فصلاً وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده وأيضاً ما دعول مطلق حذف عامله وجوباً سماعاً كما ذكر بعضهم
 أحوال حذف عاملها وصاحبها ووقع ذلك معترضين ذكر وافية المفعول الذي هو ثلاثة أوجه والاصل ذكر وافية ثلاثة أوجه
 ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة رجوعاً أو اخبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة فلي
 الاول هو مفعول مطلق وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضاً كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن
 استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشئينين جاء زيد أيضاً مقتصر اعياه لفظاً ١٣ وتقديره بالتوافق بينهما ما حو جاء زيد

ومات عمرو أيضاً وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو أيضاً فلا يقال شيئاً من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنهم وانما تستعمل

عنهم بذكر الثلاثة رجوعاً وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة (قوله ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعراب فصلاً له محل) اذا ظرف للخلاف أو ايمكررون واله محل بدل اشتمال من الضمير المحرور ربي والتقدير في جواب اله محل أو بدل من مفعول يكررون أعني ذكر أو بدل من الخلاف والمثل الساتمة واستقصى الشيء طلب أفضاه وغايته

هذه الكامة عند وجود الضابط المذكر وهو هنا مصدر أض يعني رجوع وأعرابه جماعة في مثل قال زيد كذا وقال أيضاً حالاً من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلاً أي وقال أيضاً أي راجعاً الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطاً في استعمال أيضاً بدليل صحة قلت اليوم كذا وقت أمس أيضاً والذي بطرد في جميع المواضع ما قد مناهم ويؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضاً لم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير فتأمله وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ذكر وافية وجهين هما كونه تأكيدياً وكونه فصلاً وسطاً كونه مبتدأ للنصب ما بعده ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعراب فصلاً له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له في الضمير المحرور ربي عائد الى مثل الضمير المنفصل الذي تقدم ذكره واذا ظرف للخلاف وأله محل الى آخره في محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير المحرور المتقدم ثم مضاف محذوف أي جواب اله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل اله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت يشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأق مع اعرابه فصلاً أي مع جملة معرباً بحسب المحل قلت انما يشكل اذا جمعت أم متصلة عاطفة على ما سبق اما اذا جمعت منقطعة لمجرد الاضراب أي بل لا محل له أصلاً اذا لا يكون هذا حينئذ من محل الخلاف اذا اعراب فصلاً فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوية أي اذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلاً وحينئذ قد تكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لا الداع اذا الاصل حمل كلام أهل كل فن على ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التي صرت فلا يعدل عنه ويحتمل ان يكون اله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده في محل نصب أو رفع على انه محكي اقتدر أي قائلين اله محل أو مقولاً فيه اله محل على ان يكون حالاً من ضمير يكررون أو فيه والاولى ما سبق في الخلاف في بالنصب عطفاً على المضاف من قوله ويكررون ذكر الخلاف وبالجاء عطفاً على المضاف اليه المذكر أي

فيكررون ذكر الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت وكونه فاعلاً يفسره
 مذهب سيبويه وأكثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش وروى عنه في الشربة في نحو وان امرأه خافت
 وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً لم أعلم قائله نعم
 الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلاً محذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلاً بالفعل المتأخر
 لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ أو أظن الاخفش يجوز هذا الأخير أو بعد في الطرف
 في نحو وفي الله شك ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن هشام الاندلسي عن الأكثرين وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه
 وانما قال ض الأريج كونه مبتدأ أو يجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فخرج فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى
 وروى في نحو ولو انهم صبروا وكونه فاعلاً بضم محذوف مذهب كوفي اختاره الزمخشري وابن الحاجب وكونه
 مبتدأ مذهب سيبويه وجاعة وروى يكررون أيضاً ذكر الخلاف في كون ان في المشددة أو ان في الخفيفة وروى في صاتم ما في
 ضمير التثنية ولو فردا كان أحسن لان العطف بأى وصلة إحدى هاتين الكامنتين وروى في حذف الجار في نحو شهد الله انه
 لا اله الا هو أي بانه وهذا امثال الاول وهو ان المشددة وروى في حصر صدرهم ان يقال لو كم أي عن ان يقال لو كم وهذا
 مثال للثاني وهو ان الخفيفة في موضع خفض بالجار المحذوف على حذف قوله أي قول الفرزدق اذا قيل أي الناس شريفة
 في اشارت كليب بالاكف الاصابع أي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها أي اشارت الاصابع
 حالة كونها مع الاكف يريد ان الاشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف وفيه مزيد لم هذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان
 أو ان مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حذف ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذع عند القائل به قلت انما جعل على
 حده في مطلق الجرب المحذوف لاني خصوصية الجربة من حيث كونه شاذة أو في موضع ١٤ في نصب بالفعل المذكور على
 حذف قوله في صفه ربح لدن يهز الكف بمثل منه وفيه كما غسل الطريق الثعالب في الاصل

كما غسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتساقط عليه العامل اذا أريدت
 الظرفية بواسطة في أو ما هو معناه تقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل
 الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال
 وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للمرح قال الجوهري يقال ربح لدن ورمح لدن ولم يرد على ذلك الرضى
 وفي القاموس اللدن اللين من كل شيء وبمسل يتر ومنتنه صدره وضمير فيه يعود الى المرح في المصاحبة نحو خرج على قومته في زينة
 يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدرة مع هز الكف لينه وكذا يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المحرور من غير
 إعادة الخافض في كافي نحو سرت بك وزيد وما فيها غير وفرة والجواز مطاقاه مذهب الكوفيون ويونس والاخفش واختاره
 ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين وروى في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع
 من غير وجود الفاصل في امامو كذا وغيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضى البصريون
 يجوزون العطف بلا تأكيذ ولا فصل لكن على فح لا انهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب وأما الكوفيون فيجوزون
 العطف المذكور بلا تأكيذ بلا فصل ولا فصل من غير استقباح وروى كذلك يكررون الخلاف في غير ذلك الذي تقدم
 ذكره وروى اذا استقصى بالبناء للفعول أي طاب اقضاء بحيث انتهى الى غايته أو أم القلم في استعارة تبعية في الفعل فان
 الاملال الحقيقي وهو احداث الساقطة وصح النفس لا يتماق بالقلم وروى عاقب السام بفتح السين المهملة والمهملة وهو الملال
 أي جعل السام واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ ووجه هذه المسائل في المقدمة وروى في مقرونة في الباب
 الرابع من هذا الكتاب وروى كذلك في فعلك بمر اجعته أي بالعود اليه وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما
 فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو متل عليك بذات الدين وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيراً
 في مفعول أسماء الافعال اضعفها في العمل فعمل بحرف عاده اتصال اللزوم الى المفعول قلت الزيادة خلاف الاصل
 وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متعبد بالباء كما رأيت فلا بد من علم المصنف الامر بالمراجعة بقوله فانك تجد به أي الباب
 الرابع في كثر واسعا تنفق منه في والكثير المال المدفون والمراد بسعته كثرته وروى في وهو اسم محل الشرب الذي ترده
 الشارب واسم لما فيه من الماء المشروب وروى في أي سهل الدخول الى الخلق فان جعل المنزل اسماء المشروب

(قوله فعليك بمر اجعته) في
 الشرح أي استمسك بها
 فالباء ليست بزيادة كما ظنه

فالا سناد حقيقي وان جعل اسم المكان ذلك فالاسناد مجازي نحو نهر جبار **يترده** أي تصل اليه نائلا منه وفي القاموس
الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله قات لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه **يوتصد**
بضم الدال المهملة وكسر هاء مضارع صدر بمعنى رجع **يوتنه** أي عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينفع به
الناظر في نفسه ويستفيدة منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرد الشارب ويصدر عنه ريانا ناله منه ومحلا لما ينفع به
ناظره من عدمه ويغفده اياه ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفعه منه وان أراد ان ذلك أمر مستمر
ولهذا عبر في الموضوعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجديده مكان تجده فان قلت هل من فرق
بين الشخصيتين قلت نعم فان تجده في الاول بمعنى تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم افا سقين فالضمير المنصوب أول المفعولين وكنا
ثانها ومنه لامعطوف على الثاني وتجد في النسخة الثانية بمعنى نصب كافي قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبي
الطيب المتنبي وانظلم من شمس النفوس فان تجدد **يوتنه** ذاعقة فاعلم لم ينظم وبه لغوية ما يتجدد وكنا هو المفعول به فان قلت
فأيتها أحسن قلت الثانية لأشتملها على مبالغة ليست في الأولى وذلك لان هـ ذام من قبيل التجريد وهو ان يتزعزع من أمر
ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة ليكمل تلك الصفة فيه حتى باع من الانصاف الى حيث يصح ان يتزعزع منه
موصوف آخر تلك الصفة فان قلت فما هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجدد بسبب وجوده كنز او منه لا
فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت يزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز ان تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في
قوله تعالى لهم فيها ادار الخلد **يوتنه** الامر الثاني **يوتنه** من الامور التي اقتضت التطويل **يوتنه** اراد ما لا يتعلق بالاعراب **يوتنه** وذلك فضول
وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود في طول الكلام بآراءه **يوتنه** كالكلام في اشتقاق اسم **يوتنه** أي هذا اللفظ مقولا في السؤال
عنه **يوتنه** هو من السمة **يوتنه** وهي العلامة الاصل وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء

يوتنه كما تقول الكوفيون
وهم النخاعة المنسوبون
الى الكوفة وهي بلد
معروف ويقال لها كوفة
الجند لانها اختطت

الرضى انتهى وأقول في الصحاح وتقول على زيد او على زيد معناه أعطى زيد او قولهم عليك زيدا
أي خذوه وهو يقتضي ما قاله الرضى من ان الباء فيه زائدة ولم أر من يفسر اسم الفعل هذا بما فسر
به الشارح وعبرة الرضى وأسماء الافعال حكمها في التعميد والازوم حكم الافعال التي هي
عنه ناهي الا ان الباء تراد في مفعولها كغيرها عليك به اضمه في العمل فتعدي بحرف عاداته ايصال

فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب **يوتنه** أم من السمو **يوتنه** وهو العلو والرفعة فيكون اسم من
قبيل المحذوف اللام **يوتنه** كما تقول البصريون **يوتنه** وهم النخاعة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب
بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمة ثلث لغات حكاهن
الازهرى قال النووى أفصصهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفصحها وجهان مشهوران ولم يقلوه
بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب مسموع كذا في تهذيب الاسماء واللغات **يوتنه** والاحتجاج لكل من الفريقين **يوتنه**
فريق البصريين وفريق الكوفيين **يوتنه** وترجيح الرابع من القولين **يوتنه** المنسوبين اليه ما يرجح قول الكوفيين باعتبار المعنى
فان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ فالمسموع في الجمع
اسماء وأسام لا أوسام وأوسم وفي النصف غير مسمى لا وسم وسمعت في الفعل سميت وجاء في الاسم لغة أخرى وهي مسمى كهدي وكل
ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القاب في الجميع بعيد وأيضا فان المهزلة لم تعهد في كلامهم داخله على ما حذف صدره
يوتنه وكالكلام على ألفه **يوتنه** أي ألف اسم مقولا في السؤال عنها **يوتنه** لم تحذف من البسمة خطا أي حذف خطها وهي صورتها
التي تكتب بها الخطا منصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذفت وعلة الحذف كثرة الاستعمال وهي باعثة على
التخفيف **يوتنه** وعلى باء الجر ولاه **يوتنه** مقولا في السؤال عنها **يوتنه** كسر تا لفظا أي كسر لفظها فاهو تميز كما مر والعمله قصد
موافقة حركتها لا اثرها للناسي عنها **يوتنه** وكالكلام على ألف ذا الاشارة **يوتنه** لا الموصولة مقولا في السؤال عنها **يوتنه** أزيدة هي كما
يقول الكوفيون **يوتنه** لان تنوينه ذان بحذف الالف ولولا انهم أزيدة لم تحذف والجواب انها حذفت لاجتماع الالفين ولم ترد
الى أصلها فراقبين المنكح نحو قتيان وغيره كما حذفت الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما وذلك انك
اذا سميت به قلت ذاه فتزيد الفاء أخرى ثم تقام المهزلة كما تقول لاه اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعها اذا كان

ثانيها ألفا ولو كان أصله ثلاثة اقليل ذاي ردا الى أصله ثم أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون في حكمه وبأنه من الثلاثية لامن الثنائية والذي جعلهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتكسفة عليه كوصفه والوصف به وتننيته وتحقيره وجعله من مضاعف الياء لان س حكي فيه الامالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه ولا مه أيضا وأصله ذى بالانوين تحرك العين بدليل فلها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالمدم ولولم يكن كذلك لم تقب العين الاخرى الى نحو مرنو وقد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهي المحذوفة لسكونها وانقلب هو اللام المحركة والاول اولى لان اللام في موضع التغيير فحذفها اولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثر المحذوف اللام كدم ويبدو ونحوها وقيل أصله دوى لان باب طويت أكثر من باب حيت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيت اولى كذا في الرضي وهو العجب من مكي ابن أبي طالب اذا ورد مثل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب في شيء وهذا كالتركيب الواقع في مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء فالطرف الاول صفة في الاصل لشيء لكن قدم عليه فانتصب على الحال فان قلت تقديم حال المجرور عليه ممنوع على الاصح قلت ذلك اذ لم يكن الحال طرفا ولا جاروا مجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن برهان على جواز تقدمها على عاملها الذي هو ظرف أو جار ومجرور نقله الرضي عنه في شرح الكافية وهو بعضهم اذا ذكر الكلمة في القرآنية وذكر نكسرها أي جمعها جمع نكسير وتصغيرها وتأنيتها وكبرها وما ذكر وفي بعض النسخ وما ورد فيها من اللغات ١٦ وماروى فيها من القرآت وان لم ينبى على ذلك شيء من الاعراب

وذلك كله تطويل لا يحصل فائدة في الغرض المقصود وهو الامر الثالث من الامور الثلاثة المتقدمة ولا أدري لما خالف الاسلوب المتقدم حيث وصل هذا بحرف العطف وحذف

اللازم الى المفعول والمنزل بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذي يورد منه والمنزل في قول كعب * كانه منهل بالراح معلول اسم مفعول من أنه - له ينهله أوواه أولا والسائق السهل الدخول في الخلق ونصدر ترجع (قوله والعجب من مكي بن أبي طالب) هو مكي بن أبي طالب بن جوش بجاه موهلة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقبروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة وقبل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا في علوم القرآن والعربية توفي في المحرم سنة سبع وثلانين وأربع مائة بقرطبة (قوله والامر الثالث اعراب الواضحات كالبدء او خبره والفاعل ونائبه والجار والماطف والمعطوف) في

الموصوف وفصل في الامر الثاني وأثبت الموصوف في اعراب الواضحات كالبدء او خبره والفاعل ونائبه والجار الشرح والمجرور والماطف والمعطوف وذكر العاطف مستدركا لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا فلا وجه لذكره هنا واما الجار فقارة يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار المضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه العامل المسلط عليه وهو أكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي بحسب ما يقتضيه فواوسا كنه فقام وهي ناحية تجاه بلبس من أعمال الديار المصرية وقد تجنبت هذين الامرين وهو اذ كر ما لا ينبى عليه شيء من الاعراب والكلام في اعراب الواضحات حذفت التطويل بما لا يترتب عليه فائدة في المقصود وأثبت مكانه بما يتبصر به الناظر ويقرن أي يتمود به الخاطر وهو في الاصل الهاجس الذي يخطر بالبال والمراد هنا محله من اراد النظر القرآنية في فرداد الوثوق بصحة الترتيب المماثل لتلك النظائر ويمكن في النفس فضل تمكن في الشواهد الشعرية وهو المراد عندهم بالشواهد الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد وبالا مثله الجزئيات المذكورة لا يضاعفها فالشواهد اخص وهو بعض ما تنفق في المجالس الخوية من سؤال يتعاقب بالاعراب وجواب عنه فاني ان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبهما هذه الامور التي ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعاقب بغرض الاعراب واقد أجاد المصنف رضي الله تعالى عنه في ولاءه هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته ونيسر فيه من اطائف المعارف ما أردته واعتمدته في اللطائف جمع لطيفة وهي من الكلام ماديق معناه وخفي والمعارف الامور التي يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفي هاتين الصفتين لزوم الايلزم في سميته بمعنى اللبيب عن كتب الاعراب وهو هذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من الاشعار بالدح فيكون لقبنا واللبيب العاقل وكذا الاريب فلوقال معنى الاريب لكان أحسن لاشغال الجميع حينئذ على لزوم

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القبراطي رحمه الله تعالى يقرظ هذا الكتاب

جلال ابن هشام من أعاريه أنا * عروسا علم غيره الدهر لا يبنى وأبدى لأصحاب اللسان مصنفًا * يفتدى بعين كماله في اذني واقبه معنى اللبيب فأصبحوا * وما منهم الا القبر الى المعنى * وخطابي به ان ابتدأ في تعلم الاعراب ولم يستمسك منه بأوثق الاسباب * يعني انه وضع كتابه هذا للبتدئ والمنتهى لاشتماله على المسائل النافعة للناس * فمن في هذا الفن التي ندرك بسهولة والمباحث الغامضة التي لا يدركها الا من ارتقى فيه الى ذروة الكمال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما ادعاه والاسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به الى غيره وكل منه ما يمكن الارادة ههنا لكن الاول على سبيل الاستعارة * ومن الله أستمد التوفيق والصواب الى ما يحظني لديه بجزيل الثواب * الاستمداد طلب المدد والصواب خلاف الخطأ والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة ويحظني أي يجعلني ذا خطوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء كالثواب * ويايه أسأل أن يهضم القلم من الخطا والخلل والفهم من الزبغ والزلل * ١٧ العصمة المنع والخطأ معروف

والخلل الكلام الفاسد

المضطرب والمراد ان يهضم

القلم من كتابة هذين الامرين

أي كتابة ما يدل علم ما

والزبغ الميل والمراد هنا

الميل عن جهة الصواب

والزلل الخروج عما اراد

الثبوت عليه * وأنه أكرم

مسؤل * وياوه واحدة في الخط

وكان القياس ان يكتب

ياوين احدهما الواو التي

تسمل به الهمزة والثانية

واوه معول وقد تقرر في علم

الخط انه متى أدى القياس

في المهموز وغيره الى اجتماع

اثنين نحو رؤس ودأود

حذف واحد ان لم يفتح

الاول كقراء وقارئ واغنا

ينها على ذلك لكثرة وقوع

الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الاحرف الا اعراب له أصلا وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لانه لا يكون الاحرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجرب بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه لاجار ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب ههنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيع المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبنى والحوافى بضم الحاء المهملة وسكون الواو هو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا اللخنة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر وهو العمل الذي قصبته مدينة بليس وريفة تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الادفوى وغيره وصنف اعراب القرآن وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخطل بالحاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحة من الكلام الفاسد والزبغ الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكرتي من ترجمة المصنف فتقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النصوص والنصر بف عن ابن الموكل وغيره والقرآن عن المشهدي وغيره ولم يأخذ عن أبي حبان غير انه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما محب الدين وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعمائة والآخرة عبد الرحمن

باب الاول

(قوله وقد تبتها على حروف المعجم) في الصحاح والعجم النقط بالسواد مثل الذاء عليه نقطتان يقال

٣ ن ل الغلط في كتابة هذه الكلمة * وأعظم ما مول * أي مرجوم فذلك أمليته بتخفيف الميم اذ رجونه * الباب الاول * من الكتاب * في تفسير المفردات * أي تبين معانيها التي وضعت تلك المفردات بازائها * وذكر أحكامها * كالحذف والاثبات والزيادة وغير ذلك * وما كان لفظ المفردات عاما ومراد المصنف به الخصوص أي بما يبين مراده فقال * وأعني * بفتح الهمزة أي أقصد * بالمفردات الحروف * وهي الكلمات التي لا تدل الاعلى معنى في غيرها * وأعني أيضا بالمفردات * ما تضمن معناها أي معنى الحروف * من الاسماء * التي ليست بطرروف كأي ومن وما * والطرروف * كاذ واذا ومتى فظهر بما قدرناه جعل الطرروف قسمة للاسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن العائد على ما ومن يمانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبينها بالاسماء والطرروف لكن إعادة الضمير مفردا مذكرا للفظها * فأنها أي المفردات المذكورة هي * المحتاجة الى ذلك * الذي تقدم ذكره من تفسير المعاني وذكر الاحكام والفاء لمجرد السببية * وقد تبتها أي المفردات التي عنيها * على حروف * الخط * المعجم * أي الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط تقول أعجمت الحرف اذا نقطته والمراد به هذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الالفاظ ولا يخفى ان النقط انما هو في

بهذا فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهرى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفتازانى وقد يقال معناه حروف الاعجام أى ازالة الهمزة وذلك بالنقطات انما يتم اذا كان جعله الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة **ب** ليسهل **ب** متعلق بالفعل من رتبته ومعنى **ب** تناوها **ب** أخذها تقول ناوته كذا فتناوله أى أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة **ب** ورعا **ب** كرت **ب** على سبيل القلة **ب** اسماء غير تلك **ب** التى عنيتها أو لا وهى ما ليس متضمناً للمعنى الحروف ولا ظرفاً ككل وكلا وكلنا **ب** ورعا **ب** كرت أيضاً **ب** افعالا **ب** كما شاؤنا **ب** لا وعدا وانما يصف الافعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الافعال لم تدخل في تلك المفردات التى عنها أو لا حتى يقول وافا لا غير تلك **ب** ليس الحاجة الى شرحها **ب** أى شرح الاسماء التى لم تتقدم ارادتها والافعال وقد يقال مقتضى قوله أو لا فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت لغيرها احتياج الى ذلك اضرة الحصر وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتناهى الكلامان وجوابه ان الحصر فى الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة فى الثانى غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس **ب** حرف الالف **ب** أى الحرف الذى هو الالف فلاضافة بيانية والمراد به الهمزة واناء **ب** برعنا بالالف نظر الى انها تصورى فى الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائى الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تاليه الحرف الواو ثم المذ كور فى هذا الحرف المراد به الهمزة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك واوله ألف **ب** الالف ١٨ المفردة تأتى **ب** ابتداء التأنيث لاسناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز

ليكن الاول اولى لانه انث
أولا بقوله المفردة قالت تأنيث
ثانية الغرض المناسبة **ب** على
وجهين **ب** أى طريقين
تقول هذا وجه الكلام
أى طريقه المقصودة منه
ب أحدهما أن تكون **ب**
بناء التأنيث **ب** حرفاً ينادى
به القريب **ب** والاخبار عن
الهمزة بانها حرف للنداء
كالاخبار فى قولك زيد

أجمعت الحرف والتجيم مثله ولا يقال أجمعت ومنه حروف المعجم وهى الحروف المقطعة التى يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى أى مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدر امثل المخرج والمدخل أى من شأن هذه الحروف ان تجتمعت انتهى قال التفتازانى فى حاشية الكشف بعد ما ذكر ما فى الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أى ازالة الهمزة وذلك بالنقط وفى الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً فى هذه الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون فى قول التفتازانى وقد يقال ايما الى ما فى الشرح

ب حرف الالف **ب**

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلا بهض هذا التمدل) هذا صدى ربيت من معلقة امرئ القيس

فانم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمزة وهو آه من قولك آزيد مثلاً حرف نداء وهذا كقولهم **ب** جزمه
الباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف ان ظهور المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف
جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما نبهنا عليه لان الشيخ **ب** اه الدين السبكي رحمه الله
تعالى قدح فى عبارة القوم وادعى أنهم غير محررة ذلك فى شرح التلخيص وينادى مبنى للفعول والقريب نائب عن الفاعل
ولو جعل الفعل مبنى للفاعل المخاطب والمخاطب الكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على انه مفعول به اصح قيل والسرفى
كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل
بان يكون آخره ألفاً والمعنيان متفقان من الهمزة فجاء لنداء القريب **ب** كقوله **ب** أى قول امرئ القيس جاز الاضمار بناء
على شهرة الكلام المحكى له فان قلت قد اشترى جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها أى الشاعر والساعة
وان لم يشتهر بل جهل القائل يبين قلت هذه لا تدفع جواز الاضمار نظراً الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفتازانى
فى شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلاً ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم
ويكون المحكى مشهوراً والنسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا وما نحن فيه
من هذا القليل **ب** أفاطم مهلا بهض هذا التمدل **ب** وان كنت قد أزمعت صريحى فاجلى وهذا البيت من بحر الطويل عروضة
وضر به متبوضار وكذا جزؤه الاول وهو مفعول فى معنى ان عروضة جاءت على وفق ضربه زينة رويان غير اخراج له ررض عن

وزنه المعهود وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة وقد تأتي في أثناءها عند الخروج من غرض إلى غرض كما وقع هنا فان
 امرأ القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحول
 ثم في ههنا بدأت مرتله والاصل فأطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على فتحها جرباء على اللغة الفصحى وهى لغة من ينوى
 المحذوف مهلا مفعول مطلق كما هالا إلا أنه حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض منصوب به لان
 الفعل الذى جعل المصدر بدلا منه على الاصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أى
 أمهلى بعض هـ هذا التبدل أى أخريه عنها هذا الوقت والتبدل بدال مهملة التفعيل والازماع الاجماع وتضميم العزم عليه قال
 الجوهري تقول أزمعت الامر ولا تقول أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعت وأجمعت عليه
 والصرم بفتح الصاد مصدر صرمة إذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطيعة والاحسان فان قلت ما المعين لجل النداء هنا
 على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك ألا ترى الى قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة

ويوم دخلت الخدر خدر عيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى تقول وقد مال الغبط بنامعها * عقرت بعبرى يا امرأ
 القيس فانزل فقلت لها سبىرى وأرخى زمامه * ولا تبع مدنى عن جنالك الممل المراد بعيزة المشار اليها هنا هى فاطمة
 المنداة فى قوله أفاطم مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المحبة وسكون الدال المهملة الهودج
 ومرجلى أى مصبرى راجلا لعقره ظهر بعبرى والغبط بالعين المحبة والطاء المهملة ١٩ على وزن الرغيف رحل بسندبه

الهودج للنساء والجنى
 ما يجنى أى يقتطف من
 الثمرة عبره هنا عن اللذة
 التى ينالها من هذه المرأة
 على طريق الاستعارة
 والمائل ترشح اذا تعاليل
 جنى الثمرة مرة بعد أخرى
 وهو نقل ابن الجبار بفتح
 محبة وزاى وهو شارح
 ألقية ابن معطى عن
 شيخه انه أى هذا

عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجلى كذا فى الشرح وفى المعلقات صرعى بالاصافة الى ياء
 المنسكاهم وفاقطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوى المحذوف وهى فاطمة بنت
 المبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا يعنى أمهلى وأصله أمهالا مصدر أمهل
 حذف زائده وجعل بدلا عن النافذ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره
 أمهلى وقيل اتركى والتبدل بالمهملة من الدل بالفتح يعنى الفخج وازمعت بالزاي والعين المهملة
 قال الخليل ازمعت على أمر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائى يقال ازمعت الامر ولا يقال
 ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشيء
 اذا قطعته وضمها اسم للقطيعة والاحسان وفى الشرح والمعين لجل النداء ههنا على
 القريب القرينة وهى ظاهرة وأقول هى خطابه عقيب النداء لصاحبه بالمعانة فان مثله
 لا يصدر الا بين مخاطبين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجعاهم) وذلك

الحرف الذى هو أحد أحرف النداء للنسوة أى لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد وان الحرف الذى وضع
 للقريب أى لنداء القريب هو بيا دون غيره من أحرف النداء وهذا الكلام المنقول عن الشيخ بخرق لاجعاهم
 أى لاجماع النخاعة من وجهين الأول دعوى ان الهمزة للنسوة وانما هى عندهم لنداء القرب فقط والثانى كون القريب
 لم يوضع لندائه غير بيا والقدر بخرق لاجماع النخاعة مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية معتبر بتهين اتباعه ووقع لبعض العلماء
 تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق اعرض المبالغة فى التشنيع وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر
 الشيخ عبد الفاهر فى قولها فلتأهى اقبال وادبار * انه لا يجازى شئ من الطرفين وانما المجازى الاسناد نفسه حيث جمعت كأنها
 تجسمت من الاقبال والادبار قال ولو قلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شئ مفصول وكلام عامى مرذول وهو الوجه
 الثانى من وجهى الاف المفردة أن تكون هى الاستفهام وحقيقته طاب الفهم ولوقيل طاب الافهام لكان له
 وجه اذا بطل من المستفهم الاما يمكن أن يفعله وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته
 أن يكون الاستفهام أخذ من المزيد وليس يبدع فقد تقدمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف فى الديباجة
 ومعضلات يستشكها الطلاب وفى كلام الجوهري اشارة الى ذلك فانه قال واستفهمنى الشئ وأفهمته وقد يجب ان المطلوب
 الحقيقى فى الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطاب
 الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهم فان حقيقته طاب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

الطالب مصدر أضيف إلى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طالب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنه لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هي للعهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فانه هو فاعل الطالب فاذن لا يرد النقص فافهم فانه وان كان لطالب الفهم لكنه لطالب فهم شخص آخر غير الطالب نحو حمزة (أزيد قائم) برفع نحو على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو نحو كذا أو بنصبه على تقدير فعل أى أعنى مثلاً وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منصوباً على اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بمقتضى فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخرج عليه وهو قد أجيز الوجهان وهما كون الهمزة للنداء وكونه للاستفهام وفى قراءة الحرميين نافع المدينى وابن كثير المكي قوله تعالى فى سورة ٢٠ الرمز آمن بهم واحدة خفيفة وهو فاقنت أى قائم بوظائف العبادات

أنه ناه الليل أى ساعاته واحدها ألف بكسر الهمزة وسكون النون أى كعمل قلت وأبست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأها حمزة أيضاً وهو كون الهمزة فيه أى فى هذا الكلام للنداء هو قول الفراء من الكوفيين وهو ببعده إمامان الإبعاد أو من التبديد والثانى أولى لمنااسبة قوله ببعده ويقرب به فانه من التقريب وهو ليس فى التنزيل نداء بغير ياء هذا فاعل الفعل من بعده أى ويبعد قول الفراء انتهاء وقوع نداء بغير ياء فجعل الهمزة هنا لنداء جعل على ما لم يقع له نظير فى القرآن مع إمكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من عاصر المصنف الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع إلا فى محل واحد كضيزى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لا أحدهما نظير فى القرآن دون الآخر كالمهمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وأن تجعل للنداء ولا نظير له فيه فإين هذا من ضيزى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء به أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لأن المأمور بالاقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادى وبقل انى أمرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله آمن هو فاقنت آناه الليل ساجداً وفاقماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعله للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الجادر بهما فاقبل الآية وما بعداها مناسب لها لا أجنبي عنها (وأقول) مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظراً فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة للنداء أجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الآية وما بعدها فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله) ويبعد انه ليس فى التنزيل نداء بغير ياء (قوله) قال ابن الصائغ الإبعاد بمجرد هذا لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع إلا فى محل واحد نحو ضيزى والزبانية والعهن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة فى كلام العرب قابل لاتجهه ولو كان به غنية انتهى وفى الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لا أحدهما نظير فى القرآن دون الآخر وأقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاماً فى القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لا أحدهما ووردت فيه للآخر لان قوله لا أحدهما المعنيين نظير فى القرآن دون الآخر غير مطابق لما نحن فيه لان اسكل من الاستفهام ونداء القريب نظير فى القرآن اللهم الا ان يريد لا أحد المعنيين معبر عنه بتلك الكلمة نظير فى القرآن وليس للآخر معبر عنه

عاصر المصنف الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع إلا فى محل واحد كضيزى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لا أحدهما نظير فى القرآن دون الآخر كالمهمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وأن تجعل للنداء ولا نظير له فيه فإين هذا من ضيزى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء به أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لأن المأمور بالاقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو المخاطب بقوله قل يا عبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف ان عصيت ربي وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فابعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها وهو يقرب به أى قول الفراء شيئاً الا قول بسلامته من دعوى الجواز الذى لا يلزم على جعل الهمزة للاستفهام

فإذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ضرورة أنه يستلزم الجهل بالاستفهام عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لا شك أن الاستفهام طالب الفهم ولكن هل هو طالب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كائن من كان فإذا قل من يعلم قيام زيد لم ير وبحضور بكر الذي لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طالب من الخطاب الفهم أعني فهم بكر وإذا كان كذلك فلا بدع في صدور الاستفهام عن يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها بناء على أن طالب الفهم مصروف إلى غير المستفهم كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهم واستفهام حقيق طالب به أقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصارى ذلك فيتمترع عندهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الإيمان قال الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال ان تعبد الله كأنك تراه وفي آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم ير شيئاً فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليحبب بما أجاب فيه فهم الحاضرون وبتعلموا دينهم ٢١ ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه بل فهم غيره

من يسمع الجواب وهو على هذا الاستفهام حقيق **ب** الثاني سلامته **ب** من دعوى كثرة الحذف إذا التقدر عند من جعلها للاستفهام أمن هو كانت خير أم هذا الكافر أي مخاطب بقوله **ب** أي يحكي قوله **ب** قل تمتع بكفرك قليلاً **ب** ولو جعل القانت غير القانت كافراً كان أو عاصياً كان حسناً فانه ذكر أو لا مقابل القانت باعتبار القسمين اما الكافر فصريحاً أو أما غير المخلص فتلويحاً **ب** فحذف شيئاً معادل

بم انظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله اذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طالب الفهم مصر وفاقا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي وأما اذا كان مصر وفاقا الى غيره فمن طالب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي فهو واستفهام حقيق طالب به أقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتمترع عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيه نظرا ما أولا فلا ن قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب أو لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التفتازاني) في المطول في باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكناً أولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر في الخارج فان كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو التمني وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والا فالأمر فانت ترا كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب وأما ثانياً فلان المعنى الحقيقي لا يظن يقصد منه أولا وبلا واسطة معنى آخر متصو من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضر من المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لذلك الاداة لان فهم الحاضر من مقصود ثانياً وبلا واسطة الاقرار أولا وبلا واسطة (قوله اذا التقدر عند من جعلها للاستفهام أمن هو كانت خير أم هذا الكافر) أي مخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في

الهمزة **ب** وهو أم **ب** والخبر **ب** وهو خير بل ثلاثة أشياء هذان الأمران ومعادل مدخول الهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذا ألبق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح في أن أم المقدرة متصلة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون لانكار وسيأتي الكلام فيه **ب** وتظيره **ب** أي تظيره هذا الكلام **ب** في حذف المعادل **ب** وهذا ظرف لغوي يتعلق بنظير **ب** قول أبي ذؤيب الهذلي **ب** ذؤيب **ب** همزة بعد مزال معجمة تصغير ذئب **ب** ودعاني إليها القلب إلى لامره **ب** سمع فإدري أرشد طالبا **ب** وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضر به مقبوضان **ب** تقديره **ب** أي تقدير المعادل المحذوف **ب** أم غي **ب** فام معادلة للهمزة في أرشد وما بعد أم وهو غي معادل لمابعة الهمزة وهو رشد وضيم المؤنث من اليها وطلاب اعاندا الى المحبوبة واني لامره سمع حال من القلب أو معترضه والرشد بضم الراء واسكان الشين المعجمة خلاف النفي والطلاب مصدر طالب بمعنى طاب تكادع بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرد الى المزيد قصد المبالغة لان المفاعلة في الاصل للغالبة والفاعل متى غواب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيته الى تحصيله فيجيء بأبلغ وأقوى واللام في لامره للتقوية وتقديم المعمول لارادة الحصر أي اني أسمع أمره لا أمر غيره والفعلية الاخيرة معطوفة على الاولى والاستفهامية في محل

نصب على انهما مفعول أدري وهو ماقى عن العمل والمعنى ان قلبه دعا الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجعل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أم غي وقد كرر المصنف انشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعه طوفها كقول الهذلي وأنشد مكرراً أيضاً انشاده بعضه وهو فما أدري أرشد طلابي في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف وهو نظيره في أي نظير تركيب تلك الآية في محي الخبر كلمة خير واقعة قبل أم في آية فصلت في آية في النار خير أم يأتي آمنا يوم القيامة فيمكن الخبر في هذا مذكور وفي ذلك مقدر في ذلك ان تقول في الخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب لآمين شخص لا حاجة في البيت في المذكور في تقدير معادل لصحة قولك ما أدري هل يرشد طلابي في معنى ان الهمزة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصوير يامع فرض كونه تصديقاً هذا اخاف في امتناع في أي ولا امتناع في ان يؤتى للمبايعات دل في لان الاتيان به يقتضي ان يكون الاستفهام مصر وفاطلمه مسند أو مسند اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب

٢٢

التصور وهي لا تستعمل الا لطلب التصديق قلت وهذا من مقتضى بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما هل تزوجت بكراً أم ثيباً ساقه البخاري في هذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك في التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم به عن التعمين فتكون أم بعد هاء متصلة غير منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكراً أو ثيباً فطاب فيه

التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقياً وقد سلم ان الاستفهام في الآية مجازي كما سبق انتهى وأقول شيئاً في ان هذا ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبوقه بهمزة لا التسوية قد تكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي لان الهمزة معها دائماً للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول أي المخاطب بتمتع بكفرك (قوله) ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت وذلك بأمر تجعل الهمزة فيه اطلب التصديق والمعادل اغايبكون مع طلب التصديق (قوله) وامتناع ان يؤتى لمعادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكراً أم ثيباً قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتي المعادل فيأتي النقص كما ذكرنا لكان لقائل ان يمنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولاً ثم اضرب واستفهم ثانياً فالتقدير بل تزوجت ثيباً وحينئذ فلا ينقض انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمر ولان المفرد بعد أم دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكراً أو ثيباً فطاب منه الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض ان

الاتيان

الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت

بذلك ان أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة وقد بدت عرض باننا لا نسلم اتصالها في الحديث لجواز ان تكون منقطعة وثيباً مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولاً ثم اضرب واستفهم ثانياً والتقدير بل تزوجت ثيباً وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة خبر بقولك كمن ليس كذلك ويخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذا المعنى مع كون التقدير أم هو قانت اناه الليل كمن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولوجعل المصنف المقدرا لفظ كغيره كما فعل الزمخشري لكان أولى قليلاً لا محذوف ما أمكن فان قلت قد يرجح تقدير المعادل في الآية بموافقة للقرآن الاخرى وهي أم قانت هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير غير القانت خبر أم من هو قانت قلت هو مراض بجواز تقدير أم المذكور منقطعة أي بل أم هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما لخص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قيل دع بيان الموجب وسأله من شكر به وفام وظائف العبودية له كمن غمط نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قرأني التخصيف والتشديد التبكيت

وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير في أحد شيئين إما لم يكن ليس كذلك أو لم يوجد هو
وهزة ان من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلاً قال أبو حنيفة هذا الحكم أي
اعتقده ورآه وتقول أيضاً قال فلان بكذا أي حزم به فالفتح على الأول كما في عرفت ان زيدا افضل وعلى الثاني كما في قولك حزم بان
عمر قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بعينه المشهور ورفته كسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور
هذا اللفظ المحكي بعينه منهم وليس على يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على
هذا الوجه لم تتبين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالغرض اذا المقصود الاعلام بانهم
جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء ففتح أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يصفق صدور المحكي بعينه منهم بناء
على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان زيدا قائم
أي قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فؤدى العبارتين واحداً وقد ذكر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي
اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو تمام التصوير حيث قال وأما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل
نفس بما كسبت * واعلم ان في الآية سؤالين أحدهما انه اسمية مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين في اشراكهم بالله
فما وجه ارتباط الكلام

الاثنيان لعل بما دل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم (قوله وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم
على كل نفس بما كسبت ان التقدير لم يكن ليس كذلك أو لم يوجد هو وجه - أو الله شركاء
معطوف على الخبر على التقدير الثاني) هذا التقدير الثاني صرح به صاحب الكشف فقال ويجوز
ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف عليه وجه أو تميئه أفن هو به هذه الصفة لم يوجد هو وجه له الله
وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله
وجعلوا لله أي وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل وأقول
وضع الظاهر هنا موضع المضمرة نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم - بم جعلهم شركاء
لله لانه اعم للمستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح لوجه اختصاص العطف على
الخبر بهذا التقدير الثاني دون الأول وأقول لاح لي أنا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك
وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في
التقدير الثاني وعدم حصولها في التقدير الأول قال أهل المعاني في نحو زيد يكتب ويشعر
مقبول للنسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطى ويشعر غير مقبول امدم المناسبة بين الاعطاء
والشعر وعابوا على أي تمام قوله
لا والذي هو عالم النوى * صبروا أبا الحسين كريم

بما قبله وتفرعه عليه ليصح
موقع الفاء وجوابه انه لما
ذكر بل لله الامر جميعا
أي ليس لاحد منه شيء
بفضل من يشاء ويهدي من
يشاء وبصيب الكافرين
بما أراد من القوارع وعلى
لهم ثم يأخذهم قيل اف الله
الذي هذه افعاله القائم
على كل نفس بما كسبت
كشركائهم الذين لا يعلمون
لهم ضرر ولا نفع احثي
يكفروا به وبآياته ويعرضوا
عن توحيد السؤل الثاني

لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفتيح بواسطة الابهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقيق ان
القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدش له الاباب ويكون ممدخول الواو من قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
معطوف على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشف فقال ويجوز ان بقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف
عليه وجه أو تميئه أفن هو به هذه الصفة لم يوجد هو وجه له الله وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء هذا كلامه وفيه
اقامة الظاهر مقام المضمرة ارجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء لاله الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص
ولهذا أتى بالاسم الجامع المعاني الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في
الأول وهو ممكن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأي الاكثرين فان قلت اعلمهم رأوا وجهه ان الهمزة لانكار الابطالي وهو غير
منات في العطف اذا اشركهم ثابت لا يتطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتبين جعل الانكار ابطالي احثي يرتكب اذ يجوز ان
يكون نوبتيهما معني لا ينبغي ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت
مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغي ان يقع ومضمون الثانية انما انهم لله سبحانه وتعالى شركاء وهذا أيضاً لا ينبغي ان يكون
وقد رأيت لبعض المصريين من أهل الشام ان العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقوله لم يكن ليس

كذلك هي ان ليس انفي الحال وجعل الماضي فلا يحسن العطف عليه الا لتكنه قلت وهو غلط اذا الجملة المصدرية ليس صلة
 لا خبر والعطف انما هو على الخبر لا على الصلة **وقالوا** التقدير في قوله تعالى **في سورة الزمر** **يؤفّن** يتقي بوجهه **وهو** أعز
 اعضائه الذي كان يتقي المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث ألقى في النار مغلوله يده الى عنقه يتقي بوجهه **سوء** العذاب **في أي** شدته
يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة **وقدره** الزمخشري بقوله كن آمن من العذاب والظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن
 التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى حينئذ لا دخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدأ محذوف أي التقدير
 ثابت فدل ذلك على ان ثم مقدر افسر بقوله كن ينعم فلا دخال حرف النفس يرحينه مذموم **وقالوا** أيضا **في قوله تعالى** **في**
سورة فاطر **يؤفّن** زين له سوء عمله فراه حسنا **التقدير** **يؤفّن** كن هداه الله **وأنما** صاروا الى التقدير لان من مبتدأ وهي
 اما موصولة أو شرطية ومدخول الفاء من قوله فراه حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل في حكم الصلة أو الشرط فيلزم
 المصير الى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام وبقتضيه المقام فيجوز أن يكون التقدير كن هداه الله **يؤفّن** فان الله يضل من
 يشاء ويهدي من يشاء **وهو** المهمزة على هذا الانكار التساوي والمحدوف خبر قطعاً ومن موصولة **يؤفّن** والتقدير ذهبت نفسك عليهم
 حسرة **يؤفّن** باعادة ضمير الجماعة على من باعتبار معناه **وهو** المهمزة على هذا الانكار التحسر المذكور والمحدوف اما خبر ومن
 موصولة أو جزاء ومن شرطية وقدر وهذا المحذوف **يؤفّن** دلالات فلاتذهب نفسك عليهم حسرات **يؤفّن** والقضاء من فلاتذهب للسببية
 فان ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر ٢٤ **وعليهم** متعلق بذهب كما يقال هلك عليه حيا ومات عليه حزنا ومنع الزمخشري
 تعلّقها بحسرات قال لان

وقالوا المناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر **بالواو** **قوله**
وقالوا التقدير في قوله تعالى **يؤفّن** يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة
 قدره ابن عطية كالتنعمين وقدره الزمخشري كن آمن العذاب وقدره الجرجاني كن لا يصيبه
 العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر
 فلا معنى اذا الدخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدر محذوف أي ثابت
 وذلك يدل على ان ثم مقدر افسر بقوله كن ينعم في الجنة انتهى **وأقول** مثل هذا التركيب
 أعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين **(قوله)** وجاء في التنزيل موضع
 صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كن هو خالد في
 النار ذكر المكشاف وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى كن هو خالد في النار أحدها أن يكون

صلة المصدر لا تقدم عليه
 قلت وفيه كلام مستتف عليه
 ان شاء الله تعالى في الباب
 الثالث وحسرات مفعول
 له أي لانهلك نفسك لاجل
 الحسرات وفي جمعها الشعار
 بتضاعف اغتماه على
 أحوالهم وكثرة مساوي
 أفعالهم المقضية للتأسف
 عليهم فان قلت كيف عدل

المصنف عن الجمع الى الافراد وهو مقفوت لهذه النكتة قلت وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه
 الشريف الجرجاني بقوله **وقال** حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسر ما اذا لا ينفع ولا
 يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ما أنت عليهم بوكيل وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من
 الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال **وقول بدر الدين بن مالك** في قوله تعالى **يؤفّن** زين له سوء عمله فراه حسنا ان جواب
 الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلاتذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هداه الله بدليل فان
 الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة الى هنا كلام المصنف وفيه بحث ستراه
 ان شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة اليه **يؤفّن** وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ **يؤفّن** بيناء حذف المفعول
 ورفع المبتدأ على انه نائب عن الفاعل وهذا **يؤفّن** على العكس مما نحن في سورة القتال **يؤفّن** كن
 هو خالد في النار وسقوا ماء حميم أي أفن هو خالد في الجنة يسقي من هذه الأنهار كن هو خالد في النار **يؤفّن** وسقوا ماء حميم فقطع
 امعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعيناً لجواز أن يكون كن هو خالد في النار بدلا من كن زين له سوء عمله في قوله
 تعالى **يؤفّن** كن على بينة من ربه كن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ويكون قوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء
 غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذات الشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من
 ربهم معتراضين البذل والمبدل منه ويجوز أيضا أن يكون كن هو خالد في النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة
 وتصح المقابلة والتقدير أمثل سا كن كمثل من هو خالد أو التقدير أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد في النار وهو كلام في صورة

الاثبات ومعناه النبي لا نطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله أفن كان على بينة من ربه كن زينا له سوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة وقوله الاتباع لهواه وأنه بمنزلة من يثبت النسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم **وجاء** أي المبتدأ والخبر **مصرحاً** بما على الأصل في قوله تعالى في سورة الانعام **أو** من كان ميتاً فأحييناه **أي** ضالاً فهديناه **وجعلنا له نوراً** يمشي به في الناس **في** والمراد به اليقين والحكمة **أو** من مثله **أي** كالكافر الذي صفته **في** الظلمات ليس بخارج منها **قال** الزمخشري **يكن** صفته هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها **يعني** ان هذه الجملة كما هي تقع صفة ٢٥ لا كإفري قولك مررت برجل

في الظلمات ليس بخارج منها **خاطب** فيها لا ينفك عنها ولا يتخلص منها **إذا** قلت صفته في الظلمات ليس بخارج منها **فمنها** انه اذا تم وصفه **بـ** هذه العبارة فهو مبتدأ وخبر أي صفته هذا اللفظ **و** وكذا **جاء** مصرحاً بما على الأصل في قوله تعالى في سورة القتال **أو** أفن كان على بينة من ربه **أي** حجة وبرهان من عنده والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم **أو** كن زينا له سوء عمله **و** وعداية الله ورسوله والمراد أهل مكة **أو** والالاف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت **دون** بقيمة الأدوات الاستفهامية **أو** لا تثبت لغيرها من تلك الأدوات وكان الصواب أو الأولى

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانها أن يكون بدلاً من كن زينا له سوء عمله وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لا إنكاره المساواة بين التمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله ذه الى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في النار فرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه فانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذلك كحكم مثاله لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذا كراهه فانه ينفك في الجواب عن تشبيهات كثيرة (قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولو كان الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواتها بأحكام لا توجد تلك الأحكام في غيرها من أدواتها فالباء داخله على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بآخر هو نصرة على الآخر لان معناه جملة بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلان بالذ كر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر بما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً حتى صار حقيقة وأما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقتدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة مثلاً غزلك بها انحصاراً لهابك وفي الشرح يعني أي المصنف ان هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الأولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما استراه قريباً انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن **الدين السبكي** ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الساتع العربي دخوله في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الأحكام ثابتة لله مرة منفقة عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب أو الأولى (قوله بدلى منها معصم الخ) ذكر ابن يمين بين هذين البيتين بينا وهو لما التقينا بالثنية

٤ في ل ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لما استراه قريباً **أو** أحدها جواز حذفها **مفردة** عما تدخل عليه والآخرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال **أو** سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة **أو** الخروج ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول ان حق رفع وان باطل وضع **أو** بدلى منها معصم **حين** جرت **أو** وكف خضيب زينب بينان **أو** فلما التقينا بالثنية سلمت **أو** ونازعني البغل اللعين عناني **أو** فوالله ما أدري وان كنت دارياً **أو** بسمع رمين الجرام بثمان **أو** ادا بسمع **أو** المعصم بكسر الميم

وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك والكف مؤنثة ولهذا أنث الضمير العائد اليها من زينت وخضيب بمعنى مخضوبة أما بالحناه أو غير ذلك مما يتزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والنية طريق العقبة وان كنت داريا جلة معترضة بين أدري ومعموله المعاق هو عذره وهو يسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصوابها ويرى رميناً بالالف بعد النون ومعناه ظاهر والجرجرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما بدله من محاسن هذه المرأة عند رمتها الجرجرات فلم يدرك كونه من أهل الدراية أسبع حصيات رمين أم بثمان أم لم تتقدم على ألف على أم كقول الكهيت بصيغة التصغير ٢٦ طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعباني وذو الشيب يلعب * وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت

ومدحهم والتالم لما تنفق لهم
من مصائب الدنيا وفي
الصباح الطرب خفة تصيب
الانسان أشدة خزن أو
سرور والظاهر انه استعمله
في مطلق الخفة يقول
حصلت لي خفة لكن
لألا جل شوق لي النساء
ولألا جل لب وانما
حصلت للمعاق المحن بأهل
بيت النبوة قال المصنف
أراد أودو الشيب يلعب *
وهو استئناف على تقدير
سؤال كانه قبل ولم لا تلعب
فقال أودو الشيب يلعب على
جهة الانكار فأشار الى أنه
عدم اللعب وهي كونه ذا
شيب ولقائل ان يقول
لا يتعين هذا شاهد على
حذف الهمزة لجواز أن
يكون مما حذف فيه
حرف النسي للقرينة
أي وذو الشيب لا يلعب

سلمت * ونارني البغل اللعين عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك قال في الصحاح والجرمة واحدة جرات المناسك وهي ثلاث جرات يرمين بالجرار والجرمة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وما شوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان أشدة خزن أو سرور (قوله أراد أودو الشيب يلعب) في اشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهد على حذف الهمزة لجواز أن يكون مما حذف منه حرف النسي للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت لي حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير المثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لا يوضح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لا يثبتها (قوله ثم قالوا تنجها الخ) قبل هذا البيت

أبرزوها بين المها تنهادي * بين خمس كواعب أتراب
والمها بقر الوحش استعملها للنساء بالغفة في تشبيهه عيونهن بعينونها وفي الصحاح وجاء فلان تنهادي بين اثنين اذا جاء عيشي بينهم معة ايم - ما من ضعفه وغيايله وكذلك المرأة اذا تمادت في مشيتها من غير ان يمشيها أحد قبل تنهادي والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يسدون بها اللثام ودوا الاتراب اللدات يقال هذه ترب هذه أي لدتها (قوله وقال المتنبي احبا وأبصر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكووفة سنة ثلاث وثلاثمائة ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حياته حتى بلغ فيه النهاية وانصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد المرق وقرئ عليه بهاد يوانه قال محمد بن يحيى العلو كان المتنبي وهو صبي ينزل في جوارى بالكوفة وكان أبوه يعرف بهمدان السقايسنقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للآداب فطلبه وصحب الاعراب فجاءه بدمسنيين بدويا وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببادية السماوة فخرج اليه أمير حص (لؤلؤ من قبل الاخشيدي فقتله وأمره وحبس به بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعد ما أشرف على القتل قال ابن أيوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع

واختلاف في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تنجها قلت بهرا * عدد القطار والحصي والتراب وخسبن
ف قيل أراد انجها في فهو كلام انشائي حذف منه هزة لاسنة همام فيكون من قبيل ما نحن فيه وقيل انه خبر أي أنت تنجها في بكسر هزة ان على الحكاية ويفتحها على ان القول يعني الاعتقاد أو الجزم كما مر وقدير المصنف لا نت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لا انشاء ومعنى قلت بهرا في يفتح الموحدة واسكان الهاء وراه مهمة
وقلت احبا احبا برني بهرا أي غلبني غلبة في فهو مفعول مطلق حذف عامله جواز اوجه له صفة موصوف محدوف على ما قدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير ادعى ان تقدر بهرا في حبا بهرا وهو محصل المقصود من الاخبار بكونه بها وهو أولي تقبلا للمحذوف ما أمكن وقيل معناه عجا في وهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهد على ذلك وقال أبو الطيب
احبا وأبصر ما قاسيت ما قتلا * والبين جار على ضعي وما عدلا
احبا فعل مضارع

والاصل أحيا فحذف همزة الاسنة فهاهم وهذا المبدأ كره المصنف شاهد البستد على مدعاه حتى ردعاه ان المنبئ ليس بما
يخرج بكلامه في اللغة العربية وانما أوردته مثالا وهو الواو من قوله وأيسر ما لاقت ما قتلا في الحال والمعنى التعجب من حياته
يقول كيف أحيا وأقل شيء فاسيته قد قتل غيره وهو جوز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدى وجه آخر لا همزة
تدبر منه فقال ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء عما سرك بينه وبينه فيه كأنه قال أحيا
ما قاسيت وأيسر ما قاسيت فحذف المضاف اليه في الاول استغناء عنه بالثاني أو حذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم آخر لم يمد
الثنى من حيث اللفظ كافي قولهم نصف وربع درهم واما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذا من حي الشيء اذا كان
فيه حياة كأنه قال أظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل ويحوز أن يكون مبنيا من أحيينه اذا جعلته حيا كأنه قال أظهر شيء يحيا
مما قاسيته يقتل وهو الاخفش يقيس ذلك في الاختيار وفي الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف وهو عند ائمة
اللبس وهو اما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولاً واحداً وتخصيص الاخفش بنسبة هذا الحكم اليه في عرف المصنفين يقتضي ان
غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشرح قال ابن قاسم في الجنى الذي وهو ظاهر
مذهب سيبويه قال والخماران حذفها مطرد اذا كان بعدها أم أكثرته نظماً او نثراً قلت وهو كثير مع تقدم الاحاديث طائفة
بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلو حاز
حذفها لجاز تأخيرها منطور فيه باعتبار هذه الملازمة فانها غير مسلمة وهو محل أي الاخفش هو عليه أي على حذف الهمزة
في قوله تعالى في حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون في تلك نعمة عننا على ان عبدت بني اسرائيل في أي ذللتهم
واتخذتهم عبدا فان حذف الهمزة هنا لا يقع في الالباس بالخبر ضرورة ان ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نعمة فكيف يتوهم
الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار لافاد بالهمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ اشارة الى خصلة شمهاه مهمة لا يدري

ما هي الا بتفسيرها ومحل
ان عبدت الرفع عطف بيان
اتلاك وتظيره وقضية اليه
ذلك الامر ان دابر هو لاء

وخسين وثلاثمائة (قوله والاصل أحياء) ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملنقطه
من كتاب أبي الغني وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أي أعيش نائمهم ان أحيا أفعل
تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل أحيا ما لاقت وأيسر

مقطوع والمعنى تمبيدك لبني اسرائيل وهو قوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة المحكية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام
حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الا فلين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل
قال لئن لم يهدني ربي لا كون من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا كبر فلما أفلت قال يا قوم اني بريء مما
تشركون فانه لا يخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار في شيء من المواضع الثلاثة بربوبية ما رآه
من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والانكار عليهم فحذف الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس
وهو المحققون على انه في أي على ان الكلام الواقع في صورتين بخبر وان مثل ذلك يقول من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل
فيصيح كلامه كما هو غير منعقب لمذهبه لانه ادعى الى قبول الحق وأنجي من التعجب ثم يكره أي يرجع عليه أي على
كلام خصمه بطل بالجملة بما حكاها أولا على صورته ولا محذور في ذلك بل فيه اظهر النصف أو استدرج الخصم الى
الافرار بالحق وهو قرأ ابن محيصن في عجم فقامه فقامه تصغير فصادمهم ففنون في سواء عليهم أنذرتهم في همزة واحدة وهمزة
التسوية محذوف وهو قال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زني وان سرق قال جبريل وان زني وان
سرق في شاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم اثنى آت من ربي فاخبرني أو بشرني انه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا
دخل الجنة قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق وفي موضع وفي بعضها التصريح بان الاتي هو جبريل فهذا
مما حذف فيه الهمزة لانه اللبس لانه عليه الصلاة والسلام قصد استهزاءهم جبريل عن دخول الجنة ان مات من أمته
لا يشرك بالله شيئا أثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولتأمل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاصل ايدخل
الجنة وان زني وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعا لدلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حاله فلا
يكون هذا من فرض المسئلة في شيء على ما ذكرناه أولا فقامه

في الثاني انها ترد لطالب التصور وهو السؤال عن ادراك غير النسبة في نحو ازيد قائم أم عمرو في النسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعيين المسند اليه وهو اطالب التصديق وهو السؤال عن ادراك النسبة في نحو ازيد قائم في فان المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة ان المسؤل عنه في نحو المثال الاول وهو ازيد قائم أم عمرو وهو ادراك المسند اليه على التعمين لا النسبة فانما معلومة فقال تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما ٢٨ على التعمين وهو غير التصديق الذي كان حاصلًا عنده وذلك لان التصديق بان

أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده وليس مسؤلًا عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كزيد بخصوصه قائم وهذا التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في مساو بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قيدهم فيودها وهذا كلام حسن فتأمل وهو هل يختص بطالب التصديق في معنى انها لا تكون اغيره لكن عبارته لا توفي بذلك فقد صرحوا بان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برجته من يشاء يجعل رجته

مالا قيمت قال وانما يستعمل ذلك في الشعر ولو قالت في النثر أفضل واكرم الناس زيد لقيع (قوله الثاني انها ترد لطالب التصور نحو ازيد قائم أم عمرو ولطالب التصديق) يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطالب التصور وأخرى لطالب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة ومن تصور النسبة وطرفها قال السيد في حاشية المطول والضميق انها أي الهمزة في قولك أدبس في الاناء أم عمل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يرد له في تصورهما شيء آخر أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان أحدهما مطابقا في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كما عمل مثلا في الاناء وهذا التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في الحكم واما بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قيدهم انتهى (قوله وهل مختصة بطلب التصديق) ظاهره سابق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباء داخله على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط لا يتصف به غيره لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق أخرى فالباء في كلام المصنف داخله على المقصور قال التفتازاني في حاشية العنصر معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخل في المقصور قال الله تعالى يختص برجته من يشاء وقد يراد انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف به غيره أي مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود فالباء داخل في المقصور عليه والاستعمال العربي هو الاول انتهى (قوله وبغية الادوات مختصة بطالب التصور) يعني لا ترد الا لطلب التصور فالباء داخله على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره

فالباء

مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل

يختص بطالب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولا اختصاص التصديق بموضوع به شارح الشيخ به الدين السبكي وشدد التنكير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الرنخشي في الحمد لله دالة على اختصاص الحجة والسائق العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يمتشي ما وقع للمصنف هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق لهل ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا اذهى فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي وربما بقي هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة وقضية هذا الجحى هل اطالب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم وبغية الادوات مختصة بطالب التصور في أي لا يستعمل لغيره

وفيه ما هو منتهى بام المنقطعة فان من بقية ادوات الاستفهام وهي لطاب التصديق فقط قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولا شك انها بمعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكي في شرح المفتاح ووجهه ان كان كانت متصلة بالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لا تستعمل الامع الهمزة وان كانت منقطعة ففهم الضراب لا ناقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها الضراب لان الاستفهام جزء منها أو أحد معنيها وانما تعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المحضة للاضراب وقد صرح النحاة بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت اني انا استشكل عددهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعده مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة لم يزل يقول أحد بان أو من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة

فالباء داخلة على المقصور أيضا كما عرفت وفي الشرح وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتهى بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطاب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا انما تشكل عددهم لام من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة المقدرة ان كان هذا البحث لا يجدي للمصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من ادوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تجعل أن تكون داخلة على المقصور واعلم ان أم من ادوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها من لان المتصلة لا ملازمة لعنا الحقيق أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مقارنة في الغالب لعنا متأخرا عنها ولم يريدوا انهم موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لان لا يستعوض عنه (قوله وعلى النفي نحو ألم نشرح أولا أصابتكم مصيبة) في الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لمافي وجودية لآية لا يقال بالاستفهام فيه لانكار فهو في معنى النفي لانا نقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان اباطاليا وانما هو توحي فلان لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذي أورده بل يقال بوجهه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت في نفسها نفيا لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهو وعلى تقدير أن تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سبذ كره المصنف عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

لا يجدي المصنف نفعا في رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من ادوات الاستفهام كما يجي فريضا ان شاء الله تعالى ويخرجون جاك وما صنعت وكم مالك وأين بينك وحي سفر لك فالا استفهام في ذلك كله لطاب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحدا جاءه المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا جاءه المخاطب فهو لسؤاله بطلب التصديق الذاتي قطعاً فتكون من لطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم

المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهم ما فرقا وذلك ان السائل عن جاءك لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو وبهذا السؤال فاذا أجبت زيد مثلاً فاذ زائدة في تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختلف بحسب التصديق أيضاً بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو واذا اختلف فيه الجواب تصور بل مجرد التصديق في الثالث انما أي الهمزة لا تدخل على الايات كما قدم في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو ونحو وعلى النفي نحو ألم نشرح بلك صدرك وهذا واضح ونحو أو لا أصابتكم مصيبة قد أصبتم منها ما قائم اني هذا أقل هو من عند أنفسكم وقد أوع كثير ممن رأيناهم بالاعتراض على المصنف هنا ويجهلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي من قبيل السهو وظهر ان لما في الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها فان قلت الاستفهام هذا لانكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض المصريين من أهل الشام وليس بشئ لان الانكار في هذه الآية توحي لا بطلان في ما بعده ليس منه في الصورة ولا معنى بل هو تحقيق الثبوت ولذلك يتعلق التوحي بوجوده وقد يقال ان الواو لطف والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجز عواقلتم

كذا حين أصابتم تلك المصيبة فالهمزة داخله على نفي مقدر كما ان ادخله في ألم نشرخ على نفي مذكور وبكون هذا حسنا لان فيه تمهيدا للنفي باعتبار حاله من الذكرو التقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصالتها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لامذكور ولا مقدر ولا اشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجهه التي

في قوله لا يصح الاصل لم يسمى أم لها جلد في اذا ألقى الذي لا فاه امثالي وسبأني الكلام على هذا البيت في اقسام الهمزة كره في اي هذا الحكم الثالث في بعضهم ولم يرتضه المصنف بل قال هو منقوض بام فانه انما يشاركها في أي تشارك الهمزة في ذلك الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى فيقول أقام زيد أم لم يقم في بادخال أم على النفي وتقول أقام زيد أم قد بادخالها على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بان أم من أدوات الاستفهام الحكم في الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما ان لا تذكر بعد أم التي للاضرب كما يذكر غيرهما من بقية الأدوات الاستفهامية في لا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد في وانما لا تحق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضربية فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأنتخب بل الاضربية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه النحشري وغيره انه قرئ بل أدرك علمهم في الاخره وقرئ أيضا بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال ٣٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام وهو الدليل الثاني انها في أي الهمزة في اذا كانت في جملة

معطوفة بالواو أو بالناء أو بتم قدمت على العاطف تنبيه على اصالتها في التقدير نحو أو لم ينظروا فلم يسيرا أو أم اذا ما وقع آمنتم به في فاساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب المثل له في الذكرو وكان الاصل ان يقال وألم ينظروا فلم يسيرا أو أم اذا ما وقع لان أول الاستفهام

مدخول الهمزة قبل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم نفعوا كذا وقلتم حين أصابتم فتكون الآية مثلا لا دخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشف أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما ذهب بقولهم وأصابتم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أفلتم حين أصابتم وأن في هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريب والمعطوف عليه ماضى من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز أن يكون محذوفا كانه قيل أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا (قوله وهو منتهى بام فانه انما يشاركها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعه للاستفهام فلا ترد على أم لانها ليست موضوعه للاستفهام وان كانت لانفاره في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفضر ب عنكم الذ كر صفحا) في الشرح كان

جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت بنفي الهمزة بتقدمها على العاطف تنبيه على رسوخ تقدمها في التصدير لان اصل أدوات الاستفهام في واخواتها أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام في تتأخر في الاولى بتأخر في الجذاع انكسر ن فانه أقل من انكسر ن حيث هو جمع قلة والاخوات كذلك فينبغي ان يقال بتأخر في عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء جملة المعطوف في من تأخرها عن العاطف في نحو وكيف تكفرون فإين تذهبون فإين تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فإين الفريقين فسألكم في المنافقين فنتبين هذا الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخره عنه حكاه هو في مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم النحشري ولوقال منهم لكان حسنا فقد نقل عن سبق النحشري انه قال بذلك في فزعوا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصل في ولا تقديم ولا تأخير في وان العطف على جملة مقدرة بينا وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفضر ب عنكم الذ كر صفحا فإين مات أو قتل انقلبتم عينا من أمكم ثم أفلم يسيرا وهذا هو التقدير في الآية الاولى في أنهم ما كم فنضرب عنكم الذ كر صفحا وهذا هو التقدير في الآية الثانية في أنهم من في حياته فان مات أو قتل انقلبتم وهذا هو التقدير في الآية الثالثة في أنتم مخلصون فإين عيتين في وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية تفسيرى واما في الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق اللف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا فإين يحرف العطف في الموضوعين وليس حذف العاطف من مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه فان قامت وكذا قبل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا أفلم يسيرا أو أم اذا ما وقع فهلا وردت ذلك عليه

هناك قات الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أى تقدم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو كذا فهى أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحوز بدفائه وقاعد فيجوز العطف وتركة قياسا وغايته انه حذف هناك مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه أى نحو أفلم يسبر وأتم اذا ما وقع نحو وبضعف قولهم شيئا أحدهما ما فيه من التكلف والثنائي لانه غير مطرد في جميع المواضع واما الاول فهو وهو التكلف فادعوى حذف الجملة فيه نظرا لان هذه الجملة معطوف عليها وحذف المعطوف عليه لقريته جائز جملة كان أو غير جملة ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثير ولم يصرح فى شيء من صور هذا المحذوف فادعاه حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعى لحذف شيء يصح المني بدونه لا يصح دعواه حتى يكون موضع ادعاه الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصدده بخالف ذلك فن ثم جاء التكلف فان قبل في هذا الوجه بتقديم بعض المعطوف على الذى ارتكبه الجهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف وانها قدمت على العاطف ولا شك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك لا يقال انما هو أى تقدم الهمزة بأسهل من حذف الجملة لان المتجوز فيه على قولهم أى قول الجهور أقل افظا من المتجوز فيه على قول الحذفين لان هذا مفرد وذلك جملة وقد يمارض بان هذا المفرد حرف والتجوز فى الحروف قليل يجمع ان فى هذا التجوز بتقديم الهمزة على مركزها الاصلى في تنبيهها على اصاله شئ فى شئ أى اصاله الهمزة فى التصدير ٣١ والترجيح هذا الوجه غير قوى فتأمل

ينبغي ان يقول التقدير فى كذا او كذا وكذا يتأتى بحذف العطف فى الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بعتيس حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد وترك العاطف كما يرتكبه المولى على الكتاب انما ليرفع حسابها فيقول مثلا ادركت اب فرس من غير عطف (قوله) فان قبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه (قوله) ان يقول الحذف كثير فى الكلام وتقدم بعض المعطوف قابل لا يكون الا فى الشعر (قوله) واما الثانى فلانه غير ممكن فى نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت (قال ابن الصائغ أى مانع من تقدير المدبر للوجودات فن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستغناء التقريرى المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمعنى أين تنفى المدبر فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود قائم على كل نفس هو هو اه وفى الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر أهما ضالون فن هو

الاطراد لا يوفى لانه غير ممكن فى نحو قوله تعالى يؤأفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ولذا قال ابن قاسم فى الجنى الدانى وفيه نظر اما أولا فلا نسلم عدم الامكان فيه اذ يجوز ان يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحده ونجعل هذه

الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير أهما ضالون فن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحده والهمزة لانكار التوابعى واما ثانيا فلانه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما نقوله الجماعة غير ممكن أيضا فى قوله تعالى أو كلا عاهدوا عهد انبذه فربق منهم اذ لا مجال لطفه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فيتمين المصير الى جعل الهمزة داخلية على معطوف عليه محذوف تقديره أكفروا بالآيات البينات وكلا عاهدوا عهد انبذه أى نقضه ورفضه وانما قال فربق منهم لان منهم من لم ينقض وفى حاشية الكشف فى تفسير سورة الاعراف مانصه وقال بعض المحققين ان لو او والعاء ثم اذا دخلت عليها همزة الاستغناء لم يمت عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان وقوعها فى أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستغنىا بل لابد من أن يكون مبنيا على كلام متقدم الى هنا كلامه نحو وقد جزم المخشري فى مواضع بما يقوله الجماعة سيئويه والجهور يؤمنها قوله فى أفمن أهل القرى انه عطف على فأخذناهم بعتة بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع فى كلام المخشري بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال مانصه والفاء والواو فى أفمن واو آمن حرفا عطف دخلت عليها همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطف الاولى بالفاء والثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بعتة وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وانما عطف بالفاء لان المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بعتة أبعده ذلك أمن أهل القرى ان يأتهم بأسنا يأتواهم ناعثون وأمنوا ان يأتهم بأسنا نصحى الى هنا كلامه

ويؤيد منها قوله في أثناء المبعوثين أو بأولنا فحين قرأ بفتح الواو أن أو بأولنا عطف على الضمير في مبعوثون وأنه اكتفى بينهما
 بالفصل همزة الاستفهام في والهمزة من أو بأولنا وأنه اكتفى مفتوحة على ما مر ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية اللفظية
 فإن ذلك لم يقع في كلام الرخشي في هذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يفتقه مع ما فيه من المناقشة وذلك لأن قضية
 قوله أن أو بأولنا عطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والهمزة أنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت
 على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعده بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل
 تعليق فيتم حينئذ أن يكون أو بأولنا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه والعطف اذ ذلك من عطف الجمل وقد
 يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي أن شاء الله تعالى في وجوز الوجهين في موضع فقال في أفغير دين الله يبعون دخات همزة
 الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ما ويجوز أن يعطف على محذوف أي أيتولون فغير دين الله
 يبعون وما حكاه عنه في الوجه الأول مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال
 أن دخول الهمزة على الفاء ونفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضي للترتيب
 وللتراخي ونص ما في الكشف دخات همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله
 يبعون ثم توسطت الهمزة بينهما وهذا كلامه ولا اشكال فيه قلت في دعوى المصنف أن الرخشي في بعض المواضع جزم بما
 تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لأن ظاهر كلامه في موضع من الكشف أن الهمزة داخل على العاطف المذكور من
 غير أن يكون هناك تقديم وتأخير وهذا ٣٢ مكشوف من قوله في أفأئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء معاقبة للجملة الشرطية

بالجملة قبلها على معنى
 السببية والهمزة لانكار أن
 يجعلوا خوار السل قبله سببا
 لانقلابهم على أعقابهم بعد
 هلاكهم موت أو قتل مع
 علمهم أن خلو الرسل قبله
 وبقائه دينهم متمسك به يجب
 أن يجعل سببا للتمسك بدين
 محمد عليه الصلاة والسلام

قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحده والهمزة لانكار التوبيخ (قوله وقوله في أثناء المبعوثين
 أو بأولنا فحين قرأ بفتح الواو أن أو بأولنا عطف على الضمير في مبعوثون) اعتراضه أبو حيان وتبعه
 السفاقي بأن الهمزة أنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان
 العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعده بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها
 فيما بعده فانه غير أن يكون أو بأولنا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه وأقول
 يمكن الجواب عن هذا بما سيأتى غير مرة وهو أنه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في غيره (قوله فقال
 في قوله تعالى أفغير دين الله يبعون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم
 توسطت الهمزة بينهما) في الشرح هذا مشكل لأن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها

وقد صرح الطيبي بأن الهمزة في مثل ذلك مقحمة مريضة لانكار أو غيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وهذا بين
 ينأى الجواب عن الاشكال الذي أسأفناه قريبا فيقال إذا كانت الهمزة مقحمة مريضة فلا نسلم أنها مانعة من عمل ما قبلها فيما
 بعده فأنامله في فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فنرد الثمانية معان في أي لا حذائية معان واستعمالها حينئذ
 في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمل في غير ما وضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا
 المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحسم أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخول من كلفة
 كما ستراه في أحدها النسوية وربما توهم في البناء للقول في أن المراد بالهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها في ضم الخاء
 المعجمة وفتحها أيضا ونشيد الياء والحامل على هذا التوهم تخيل أن النسوية مأخوذة من كلمة سواء في وليس كذلك بل كما تقع
 بعدها تقع بعد ما أبالي في نحو ما أبالي أفأنت أم قدمت فالذي يظهر لي أن الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معاق قال
 الجوهرى وقوله لا أباليه أي لا أكثر به انتهى فهو فعل مبدئ بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لا بمعنى لا أكثر به
 لا أفكر فيه ازدرابه فجاء التماثل في هذه الجهة (وما أدري) وتسليم المصنف صحة وقوع همزة النسوية بعدما أدري معارض
 رده على ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم وذلك أن ابن الشجري ادعى أن الهمزة للنسوية في قول زهير
 وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء فرد المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام
 فيه غير مقصود البتة لما فاته فعل الدراية وسقط عليه أن شاء الله تعالى (وايت شعري) نحو ليت شعري أسافر زيد أم أقام
 (ونحوه) ونحو لا أفكر أفأنت أم قدمت والظاهر أن الهمزة الواقعة بعدما أدري وايت شعري ونحوها للاستفهام لا للنسوية كما

سواء ان شاء الله تعالى وقد قال الرضى واما همزة النسب واما الى النسب واما الله تعالى فلهما لسان بديان فوهم سواء ونحوهم ما يأتى من
نحو قولك سواء على قيت أم قدمت ولا أبالي أقام أم فهدد فقصصهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما (والضابط
انهم الهمزة الداخلة على جملة تصح حلول المصدر محلها وظاهر هذا يقتضى ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس
كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا ونحو سواء عليهم أستهفرت لهم أم لم تستهفرت لهم ونحو ما أبالي أقت أم قدمت ألا ترى انه يصح
سواء عليهم الاستهفار وعدمه فكيف سواء خبر مقدم والجملة ان في تقدير مفردين متعاطفين بالواو أو ولهما مبتدأ والثاني معطوف
عليه وادعى الرضى ان سواء خبر محذوف أى الامر ان سواء والجملة ان بيان لذينك الامرين وسواء أى فى حرف السين كلام فى
ذلك ونحو ما أبالي بقيامك وقعودك وفى بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واسم عمل المصنف أبالي متعديا بالباء وقد تقدم
عن الجوهرى ما يقتضى انه متعدي بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكره نكتة بالباء فخره قال النووى فى تهذيب الاسماء واللغات
وقولهم لا أبالي به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحنون
فى هذا وان الصواب لا أباليه وان لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبرنا بجهالة وقلة بضاعته بل يقال لا أبالي به وهو
صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الامام فى أول كتابه أدب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية
رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ومن لم يبال به لم يفقهه وروينا هكذا فى حلية
الاوياء وثبت فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير المشاء هكذا فى
الصحيحين بالباء وثبت فى صحيح البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياتين على الناس زمان
لا يبالى المرء بأخذ المال أمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة فى أول كتاب البيوع
وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣ مر على امرأة تبكى على صبي لها فقال
اتقى الله واصبرى فقالت

بين الجناتين فكيف يعطف توسطهما على دخولها بحرف العطف المقتضى للترتيب والترخي
ونص ما فى الكشف دخالت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم
الفاسفون أفغير دين الله يبعثون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه اه
(وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

وما تبالي بصبيتي
من المعاني الثمانية
الابطالي وهذه تقتضى ان
ما بعد ها غير واقع وان

هـ ل مدعيه كاذب ونحو أفا صفا كم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناياهم وأورد السبكي فى هذه الآية سؤالاً فقال
المنكر ما بلى الهمزة على ما تقرر والذي يليها الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة انايا وأجاب
بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجناتين فيحصل منهما ما كلام واحد
والنقد يرجع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للامعة لان زعمهم لمجموع الجناتين أحسن من اقتصارهم على واحدة
منهما وان كانت فاحشة ونحوه فاستغنمهم الربك البنات ولهم البنون ونحوه والظاهر ان هذه الجملة المتقدمة بالهمزة فى محل مفعول
مقيم بالجار على ما قرره والفعل معلق لان الاستعانة بطريق الى العلم كالسؤال لجواز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سألهم
أيمهم بذلك زعيم فان قلت جى فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أفا صفا كم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة انايا بالجملة الفعلية
وقدم الكلام فى أمر البنين على الاناث وجى فى الآية الثانية بالجملة الاسمية وقد قدم الكلام فى شأن البنات على البنين فاف
الحكمة قالت يمكن أن يقال لما خوطب فى الآية الاولى الكفار قدم ما يتعاقبهم وهو دعواهم الا يثار بالذكور والاختصاص
بهم وجى بالمضوية اشارة الى ان ما يدعونهم من ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود ولما خوطب النبى صلى الله عليه وسلم
فى الآية الثانية بالامر فى استفتائهم فيما يدعونهم فى هذه القضية الشنعاء قدم فى الاستفتاء أشنع الامرين وأشنعهم ما هو
دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لتأكيده الشناعة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا
الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحوه أفسح هذا ونحوه هذا من قبيل ما زعموه صريحاً وكذبوا فيه ونحوه أشهدوا
خاتمهم ونحوه هذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل الزموا به الزاماً وذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة انايا جزموا
شاهد خاتمهم كانوا كمن زعم انه قد شهد خلقهم ونحوه يجب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه وفى هذا الكلام
مبالغات منها الاستفهام الانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولاً بالحببة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم
اشعار بان أحد من الاحدين لا يجب ذلك ومنه انه لم يقتصر على تمثيل الاغتيا بأكلم لحم الانسان حتى جعل الانسان أخاً

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا في المدارك وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهي عن الغيبة شبهها بما هو مكره من معتادهم وهو اكل لحم المغناب مينا وانى به على صيغة الانكار تنبيهها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فبكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسدداً عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهة ما نهي عنه اذ به يتحقق توخيهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يأتونه ويكرهونه ونحوه واغنيانا بالخلق الاول في أي لم نهي ولم نجزع عن الخلق الاول فكيف نجزع عن الثاني يقال عبي بالامر اذ لم يمتد لوجه عمله ونحو من جهة افادة هذه الهمة في ما بعدهم ان ثبوتها ان كان منفي الان نفي النفي اثبات في ضرورة انه لا واسطة بين النفي والاثبات فاذا انتفى أحدهما لم يتحقق الآخر وثبوتها منه ليس الله بكاف عبده في فاداة الهمة المذكورة في عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة اثبات كفايته اياه في أي الله كاف عبده ولهذا عطف في مدخول الواو من في ووضعنا على لم نشرح لك لما كان معناه شرحنا في فيه نظراً من جهة انه جعل العلة في عطف وضعنا على لم نشرح كونه في معنى شرحنا وذلك يقتضي ان النفي لو لم يكن مؤثراً بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يحج زيدا كرمته ويمكن أن يجب عنه بان معناه ولهذا أي لكونه خبراً باعتبار ٢٤ انه لا انكار الا بطلان جازع عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبراً لا من حيث

كونه مثبتاً بحسب المعنى
في ومثله لم يجذب يتيماً
فاوى ووجدك ضالاً فهدى
لم يجعل كيدهم في تضليل
وأرسل عليهم طيراً أبابيل
والكلام في هذا كالاول
سؤال وجواب في هذا كان
قول جرير في عبد الملك
ابن مروان

أستم خير من ركب المطايا
وأندى العالمين بطون راح
المطايح مطيعة وهي الدابة
تطوي سيرها أي تسرع
واندى اسخى والراح الا كف
الواحد راحنة ونسب
السحباء الى بطونهم لان

الرضى وقد تكون ثم والفاء للمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الاول وذلك اذ انكر الاول نحو بالله فالتعظيم ونحو قوله تعالى وما أدرى المايوم الدين ثم ما أدرى المايوم الدين اه ولقائل ان يقول ان التدرج فيما ذكرنا من اغطاء بشهادة تعظيمه له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشف بنصه على وجه الاختصار لبعده فاعطوف عليه بتم في الكشف هو المعطوف عليه في كلام المصنف وان كان محذوفاً فيه (قوله ولهذا عطف ووضعنا على لم نشرح) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها وضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة في عطف وضعنا على لم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن مؤثراً لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يحج زيدا كرمته وأجيب بان لا نسلم انه جعل العلة في عطف وضعنا على لم نشرح تأويله بالاثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى وان يكون الهمة التي لا بطلان مع النفي بمنزلة خبر ثبت عطف وضعنا على لم نشرح باعتبار انه جملة خبرية (قوله أستم خير من ركب المطايا الخ) في الصحاح قال الاصمعي المطيعة التي تعطى سيرها قال وهو مأخوذ من المطوى المد والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيراً منه والراح هنا جمع راحنة وهي الكف (قوله افسكا آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافسكا مفعول به قدم على المفعول به لان الالهة فيهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولاً به وآلهة بدلا منه على انها افك في نفس المبالغة أو المراد بها عبادتها

العطاء كثيراً ما يكون به الممدوح قيل انه امدح بيت قالته العرب في علي ما نقله ابن الشجري في اماليه
ولولا صراحتي في المدح وعلوه في باب المار تاح له الممدوح حتى قال من اراد ان يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا واعطى جرير على ذلك مائة من الابل في ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن ممدحا البته وهو معنى القول المقطوع به قال الرضى وكان اللام فيها في الاصل للهدى القطعة المألوفة التي لا ترد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن ممدحاً قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها ترد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعيتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالبسطة بمعنى القطعة ونصبها انصب المصادر في والثالث الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدهم واقع وان فاعله ما لم نحو انهم يدعون ما تكفون ونحو في غير الله تدعون ونحو في افسكا آلهة دون الله تريدون في افسكا مفعول لاجله والتقدير اريدون آلهة دون الله افسكا وانما قدم على الفعل والمفعول اعتناءً بشأه لانه كان الالهة عندهم ان يكافهم بانهم على افك وباطل في شركهم ويجوز ان يكون افسكا مفعولاً به أي اريدون افسكا ثم فسر بقوله آلهة دون الله تريدون على انها افك في نفسها أو حالاً أي اريدون آلهة من دون الله افكين ونحو في افسكا آلهة دون الله تريدون بانهم لا يتقبل الانسان بامر قبيح تقديسه وهو يرى منه لانه يثبت عند ذلك أي يتحير وانما نصبه بنا على الحال أي باهتئين وآتين في نحو في قول

الحاج بحرقول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه **﴿أطربا وأنت قنسرى﴾** والدهر بالانسان دوارى أى أنطرب وأنت شيخ كبير **﴿فطربا امام صدر مؤ﴾** كدلفعل محذوف أى أنطرب أو مفعول به محذوف أى أتأتى والجملة بعده حالية وقنسرى بقاء مكسورة ونون مشددة امام مفتوحة وامام مكسورة والسين ساكنة مهملة او يحمّل ان يكون بقاء مفتوحة ومثناة تحتيه ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى اسم الفاعل من دار يدور وزيدت بياء النسب للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجى والاحمر أحمر وفى الاعجم أعجمى **﴿والربع التقرير ومعناه جعلك المخاطب على الاقرار والاعتراف﴾** وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا النسخ **﴿وبما مرقد استقر عنده نبوته أو نفيه﴾** ليقر بما يعرفه من ذلك **﴿ويجب أن يليها الشئ الذى تقر به﴾** هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر المصنف هنا فى الكلام على أم ان ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب

سبويه ما نصه هذا باب أم اذا كان الكلام بمجتزلة أيهم ما أيهم وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيدا أقيمت أم بشر أم قال واعلم انك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لانك لا تسأل عن النفي وانما تسأل عن أحد الاسمين فى هذا الحال فبدأت بالاسم لانك بصدد ان تبين أى الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عدلا لا قول فصار النفي لا يسأل عنه بينهما ولو قلت أقيمت زيد أم عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وحسبك به شاهدا على خلاف ما ذهبوا اليه من وجوب ابداء المستفهم

بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى آفكين (قوله أطربا وأنت قنسرى الخ) طربا منصوب بمحذوف أى أنطرب طربا وأتأتى طربا والقنسرى بقاء مكسورة ونون مشددة مفتوحة أو مكسورة وسين مهملة ساكنة ويرى بقاء مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدورى الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور زيدت فيها الياء أيضا للمبالغة كقولهم فى مبالغة خارج وأحمر خارجى وأحمرى (قوله ومعناه جعلك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما مرقد استقر عنده نبوته أو نفيه) يعنى ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذونى لتقر بربما يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لانه قال ذلك كذا قال التفتازانى فى مطوله وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالقاء اليه والتحقيق والتمهيت وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كفوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى النسخ ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقائده تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من ان ذلك تطويل لا لفائدة غير مسلم اه وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان ان نحو عطف ميمنا على كذبا فى قول الشاعر **﴿وألفى قوله كذبا ومينا﴾** مما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد على أصل المراد لا لفائدة وأنت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده (قوله ويجب ان يليها الشئ الذى تقر به)

عنه الهمزة ويأتى مثله فى التقرير وقد اطاع الرضى على نص سبويه فى المسئلة فآورد الحكم فيها على مقتضاه قلت والعجب من الشيخين اء الدين بن النحاس فانه ساقى فى تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الامر جعله ابن الحاجب شرطا ونص فيه على انه يجب ان يلى أحد المتعادلين الهمزة والاخر أم فيجب عنده ان يقول أزيد عندك أم عمرو وتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلا والمصنف يعنى ابن عصفور ذكر جواز تقديمه فتحصل ان هذين الكلامين على تردد فى انه شرط أو لا انتهى فغفل رحمه الله عن نص سبويه على المسئلة بعينها مع ان هذا الرجل ممن اشتهر بعرفة الكتاب فطارذ كره بذلك **﴿فتقول فى التقرير بالفاعل أضربت زيدا﴾** بلاء الفعل المقرر به الهمزة **﴿ويجب فى التقرير بالفاعل أنت ضربت زيدا﴾** بلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وان لم يكن فاعلا لصناعيا فهو فاعل معنوى **﴿ويجب فى التقرير بالمفعول أزيد اضربت﴾** بلاء المفعول المقرر به الهمزة **﴿كما يجب ذلك فى المستفهم عنه﴾** فتقول أعندك زيد أم فى السوق وأزيد فى الدار أم عمرو **﴿وقوله تعالى أنت فعلت هذا﴾** بالهنا **﴿يحمّل لارادة الاستفهام الحقيقى بان يكونوا﴾** أى الكفار **﴿لم يعلموا انه﴾** أى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام هو **﴿الفاعل﴾** لكسر الاصنام قال

صاحب التخصيص في ايضاحه اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عابدين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام واعترض بوجوه اما اولها فلان الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق ولو كانوا كفارا ولم يكن فهم من يقدم على كسر اصنامهم واما ثانيا فبقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل في الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرا باعقابها على وجه الباطل له ولو كانت الهزمة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كانوا قالوا له أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم واما ثالثا فبالقرائن السابقة من لا كيدن اصنامكم وقولهم سمعنا في يد كبرهم ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا انه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر اصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة وقد روى انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه ولا يكون الاستفهام المغايب الهزمة يستفهمها من الفعل وهو كسر ٣٦ الاصنام هل وقع أولا ولا لا تقرير به بحيث يكون مرادهم حمل ابراهيم

صلى الله عليه وسلم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان لان الهزمة لم تدخل عليه في أي على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة انها لو كانت كذلك لوجب ايلاء الفاعل لها ولم يول يجوز لانه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا يعني انه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع فلما قال فعله كبيرهم هذا دل على ان المراد التقرير بالفاعل وعن الكسافي انه يقف على فعله والفاعل محذوف وهو يجوز أي فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه

هكذا قال غير واحد من أئمة المعاني انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهزمة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقديم في نحو أزيد القيت أم بشرا أحسن وانك لو لغزت فقلت أقيت زيدا أم بشرا كان حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهزمة قبلها مثل ما وليا سواه لتكون الهزمة مع أم بتأويل أي والمفردان بعدها بتأويل المضاف اليه أي نحو أزيد عندك أم عمرو يعني أيهما عندك وفي السوق زيد أم في الدار أي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا هما نحو أعندك زيد أم عمرو وأزيد عندك أم في الدار وأقيت زيدا أم عمرا جواز احسنها لكان المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين فان قلت كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك فانه قال في أم عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهزمة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما أو بلى أم المعادل الآخر (قوله ولا نه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز ان يكون أجابهم بالفاعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لا نأقول مخالفة الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال ندل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وأيضا اشارتهم الى الفعل في السؤال تمنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت ما وجه حمل الزخشرى الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير على التقرير) عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومديرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو أصلح لهم مما يتبعدهم به وينزل عليهم وان لا يقتروا على رسولهم ما افتروا به على الله تعالى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة في ان المراد ألم تعلم في الآيتين أعني في ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير وحده وان التقرير فيهما يعني التثبيت على انه تعالى مالك الأمور ومديرها على حسب المصالح

لا

السياق وكأنه ارتكبه فرار عما يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يفعل

الكسر قطعاً وجوابه كما قال الزخشرى انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه واثباته لها على وجهه تقريرى تبيكتهم والامالحة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وانه لا يصلح لها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتابا بخط رشيق أتيتك أنت كتبت هذا فتقول بل كتبتك أنت وقصدك بهذا الجواب تقريرك مع الاستهزاء به لا نفيه عنك واثباته لاى لان اثباته للعاجز منك والامر دأثر ينسبك استهزائه واثباته للقادر ويمكن ان يقال غاظه تلك الاصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمه له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يسند الى مباشره يسند الى الحامل عليه ويجوز ان يكون حكاية لما يعود الى تجويزه مذهبهم كانه قال لهم مما تنكرون ان يفعل به كبيرهم فان من حق من يعبدو يدعى الها ان يقدر على هذا فان قلت ما وجه حمل الزخشرى الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير على

يؤوذ كرمهم معاني أخر لا صحة لها في الظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة تنصرف في تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة علم او هذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية ألا ترى انك اذا قلت لمن يسىء اليك وهو يعلم انك أدبت فلان على اساءته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلان على اساءته الى فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام بخلافه فيولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك ففسر تنبيهه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأي بمعنى وعد ومضارعه بئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي بئى القاف ٢٨ أى صان بصون ويجوز ان يضبط بالقاء من الوفاء ضد الغدر ويجوز وفي بئى بالنون أى فتر بغير ياء والامر منه

أه بحذف اللام للامر وباللهاء الساكنة في الوقف وأما في الوصل فحذف لفظ الاخطافان وقع قبله ساكن من كلمة ونقل حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخبر يازيد أى عبد بالخبر وهند قالت بخبر يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وفي ناه قالت وتقول على هذا يازيد قل يا هند فثبتت الحركة والياء بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمه في هذه البلاد في سنة احدى وعشرين حيث قلت تقول بأسماء فو * لى ثم يازيد قل وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل

هذا الاعتذار مبني على عدم وجوب ابراء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ابراء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلأه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الالباب بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان المقرر على بئى بما أقربه وانه لم يلق ذلك من تقرير التسليم وكان الفعل المنفي لا يمكن لفه تقدمه على الثاني لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقررا لمخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم إمكان ايلأه اياها قالوا ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالى للهمزة الا بالقرينة فليتمل (قوله) والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاندا فلا استفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادافلا استفهام ابطالي وأقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضى ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ما ووم الواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله على كل شئ قدير فكيف يتأتى ما هو ذا كره هنا اه (قوله) وذ كرمهم معاني أخر لا صحة لها في الشرح أى مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية اه فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها انه لم ترد في كلام من يحتاج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه أى ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد ألم نه لك الا واثين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف (قوله) وعلى ذلك يخرج الغرض في القاسموس للغز بضم اللام وبالحجة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفي الصحاح الغزى كلامه اذا عني مراده والاسم الغز والجمع أغاز مثل رطب وارطاب وأصل الغز بحر لليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيحفر مكانه بذلك الانغاز (قوله) لتقرعن على السن الخ السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الاعطلة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان

والاخلاق

يؤوذ على ذلك يخرج الغز المشهور بضم اللام وفتح الغين

الجمعة وضماها واسكانها وهو ما يعنى به المقصود بحيث يحق على الناظر فيه الا بفضل تأمل ومزيد نظر وهو قوله ان هند المصلحة الحسنة * وأى من أضمرت نخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى مع ان القياس نصبها وهو هذا وجه التعمية والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعها حرف بسط ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو الاصل ابن به مزة مكسورة وياه ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذف الياء لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض أخلاقى قرع السن ضغطها والندم التأسف على فوان أمرأ والوقوف فيه والتذكير بالفعل من الذكر القل والمرد باليوم هنا قطعة من الزمان كأنه ما كانت والاخلاق جمع خاف بحاء هجعة مضمومة

ولامسا كنه أو مضمومة وقاف وهو السجدة والطبع **يؤ** وهند منادى **ي** حذف حرف نداءه أي ياهند **يؤ** مثل يوم عرس عن هذا **ي** أي يابوسف وانما قدرت يادون غير هامن أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها ورافي كلامهم والحذف نوع من التصريف فينبغي ان يكون موقعه ما كثر دون غيره **يؤ** والملاحظة نعم لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك **ي** بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجامعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذ المبني انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار افعظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم باعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تنكسر الميم باعتبار انالكسرة البناءية التي في افعظه آخر او اعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعامة ان تلك الضمة فجاز لا جل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي الباب ان الضم لا طراد ههنا أشبه الرفع واعتز به بعض الشارحين بان الاطراد ليس سببا لجرى المعرب على افظ المبني فان كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الضمة على افعظه وأجاب صاحب العباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسرة مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء أو ظرفا كامسا يكون البناء فيه على الكسرة قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بطرد اذ لو أورد الشارح الاول فعال لسبب المؤنث في باب النداء نحو يا فاسقا ويا خباثا فانه مبني على الكسرة قياسا مطردا بل انزع لم يأت الشارح الثاني هذا الجواب البتة وبه دال في رفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقدير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وههنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا وهو يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويح لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى

٢٩

لا ينبغي في دفع السؤال شيأ ولم اقف الى الآن على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشأ من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والافلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خاق عجمة مضمومة ولا مسا كنه أو مضمومة بمعنى السجدة (قوله يعود الفضل منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فبه ما وهى الغم الذي يأخذ بالإنس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا **يؤ** والحسنة امانعت لها على الموضوع كقول مادح عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد **ي** الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهى الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين **يؤ** واما بتقدير امدح واما نعمت لمفعول به محذوف أي عدى ياهند الخلة الحسنة **يؤ** وفي بعض النسخ المرافة الحسنة وليست بشئ لانه ليس المقصود أمرها بان تعد المرأة الحسنة اذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر وانما غرضه ان تدخله حسنة وأمر اجيالا من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك **يؤ** وان بنيت **يؤ** على الوجهين **يؤ** الاولين **يؤ** وهما كونه نعمتا على الموضوع وكونه بتقدير امدح **يؤ** فيكون **يؤ** الشاعر **يؤ** انما أمرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود **يؤ** بخلاف الوجه الثالث وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولو لم تقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة بأباه فان قامت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرطاً وكل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينقم الله منه فمخرج على ما يخرج عليه الآية وستعرفه عند افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى **يؤ** وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيام مثل وأي من ومثله فاختارهاهم أخذ عزيز مقتدر وقوله أضمرت بالثناء **يؤ** وفي بعض النسخ بالتأنيب **يؤ** محمول على معنى من **يؤ** لا على لفظها اذ المراد منها المرأة المخاطبة **يؤ** مثل من كانت أملك **يؤ** ينصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد منها مؤنثة ولذلك أدخل ناء التأنيب على كان **يؤ** آبالمد حرف لنداء البعيد **يؤ** ومناسبتة لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة **يؤ** لم يذكر مسيو ويهوذ كرم غيره ايا حرف كذلك **يؤ** أي لنداء البعيد **يؤ** وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال الشاعر

يا جلي نعمان بالله خاليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها فان الصبا مع اذا ما نسيمت * على نفس مهموم تجلت همومها
 نعمان بفخ النون والاولى وادى طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال **تضوع مسكابن نعمان اذ مشيت ***
 به زينب في نسوة عطران **و يقال له نعمان الراك قال** أما والراقصات بذات عرق * ومن صلى بنعمان الراك
 وفي الوسيط للواحدى وذكر ان خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الارغاني انه ورد في تفسير قوله تعالى انى لا جدر مع
 يوسف ان ربح الصبا استأذنت ربه اعز وجل ان تأتى يعقوب ربح يوسف عليهما الصلوة والسلام قبل ان يأتيه البشير بالقميص
 فاذن لها فأتته بذلك فلهذا يسمى ربح محزون ربح الصبا وهي من المشرق اذ اذهبت على الابدان نعمتها وهيجت الاشواق
 الى الاوطان والاحباب وانشد ذنبك البيهقي الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتسبمت أى هبت وتجلت انكشفت
 وذهبت فان قلب على ما ذا يعود الضمير من قوله نسيمها فأتت يحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف
 حينئذ المراد به ما في ارباب النسيم الاول ربح الصدا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف قال في المحكم والنسيم
 نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما
 ان لم يجر لها ذكر فانه نزلة المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد
 المصنف بان يشاهد البيت الاستشهاد به على ان أيات رد لنداء البعيد فقررب وان قصده الرد على الجوهرى وهو الذى يعطيه
 سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد في هذا البيت بأيا لا يدل على انه لا تكون لنداء القرب بوجه من وجوه الدلالات **وقد**
تمدل هزتها هاء فيقال هيا **كقوله** وحديثا كالفطر يسمعا * داعى سنين تنابعت جدبا فاصاخ برحوان يكون حيا *
 ويقول من فرح هيار **٤٠** المراد بالقطر ههنا ما يقطر من المطر والجذب يجيم مفتوحة فدل مهمة سا كنه المحل

بخلاف الخصب وأصاخ
 بالحاء المحبة والصاد المهملة
 استمع والحاء بالقصر المطر
 ويجوز أن يكون مرفوعا
 وكان تامة أو منصوبا وكان
 نافصة على انه خبر والاسم
 ضمير يعود الى القطر والمعنى

ولم يكف بالثاني الذى هو محل الشاهد يعلم ان الروى منصوب **يا جلي** (قوله يا جلي نعمان الخ)
 نعمان بفخ النون وادى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الراك والصبا
 ربح مهمتها المستوى من موضع مطلع الشمس اذ استوى الليل والنهار كذا فى الصحاح وضمير
 نسيمها للمعبودة أو للنسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من
 ذكر البيت بيان ورود أيات لنداء البعيد لا الرد على الجوهرى فى قوله ان أيات تكون لنداء القرب
 أيضا لان الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال وردت فيه البعد على ما لا يخفى (قوله فاصاخ الخ) أصاخ

انه رجا ان يكون ماسمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم **يا جلي** بسكون اللام **يا جلي** استمع
 الهمزة والجيم **يا جلي** جواب مثل نعم **يا جلي** اذا كان كذلك **يا جلي** تصديق الخبر **يا جلي** سواء كان الخبر مثبتا أو منقيا **يا جلي** وأعلاما
 للمستخبر **يا جلي** أى المستفهم **يا جلي** وعد الطالب **يا جلي** سواء كان أمرا أو ناهيا **يا جلي** فتقع بعد نحو قام زيد **يا جلي** اذ هو خبر وكذا بعد نحو ما قام
 زيد **يا جلي** تقع بعد **يا جلي** نحو قام زيد **يا جلي** اذ هو كلام مستخبر **يا جلي** تقع أيضا بعد **يا جلي** نحو اضرب زيد **يا جلي** اذ هو كلام طالب وكذا بعد
 نحو لا تضرب زيد **يا جلي** وفيد المالى **يا جلي** بفخ اللام منسوب الى مائة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن
 خلكان وهو غلط ذكر ذلك فى ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي **يا جلي** بالخبر بالثابت **يا جلي** فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد **يا جلي** والطالب
 بغير النسي **يا جلي** فلا تقع على رآيه بعد نحو لا تضرب زيد **يا جلي** وقيل لا تنجي بعد الاستفهام **يا جلي** ومقتضاه انه تنجي بعد الخبر والامر
 والنهى والذى نقله ابن أم قاسم فى الجنى الدانى انه التصديق الخبر ماضيا كان أو غير ماضيا أو غير **يا جلي** ولا تنجي **يا جلي** جواب الاستفهام
 وهذا أخص من الاول **يا جلي** عن الاخفش **يا جلي** انها تكون فى الخبر والاستفهام لكن **يا جلي** بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد
 الاستفهام أحسن منها **يا جلي** فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قال أنت ذهب قلت نعم وكان أحسن
 من أجل **يا جلي** وقيل تختص بالخبر **يا جلي** سواء كان الخبر مثبتا أو منقيا ولا تنجي **يا جلي** ماضيا معنى الطالب كالأستفهام والامر وغيرها
يا جلي وهو قول الزنجشیری وابن مالك وجاعة **يا جلي** منهم ابن الحاجب **يا جلي** وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده **يا جلي** أى بعد الخبر وتنجي
 أيضا بغيره لكن مغلو بالغاليل **يا جلي** بكسر الهمزة وفتح الذال المحبة وسكون النون **يا جلي** فيها مسائل الاولى فى نوعها قال
 الجمهور **يا جلي** هى **يا جلي** وحرف وقيل اسم **يا جلي** والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى **يا جلي** والاصل **يا جلي** عند
 هذا القائل باسمية **يا جلي** فى اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك **يا جلي** برفع أكرمك **يا جلي** حذف الجملة **يا جلي** التى أضيفت اذن اليها وهو جئتني
يا جلي وعوض التنوين عنها **يا جلي** كما عرض **يا جلي** فى اذن **يا جلي** نحو حينئذ يومئذ **يا جلي** أضمرت ان **يا جلي** فانه صبت الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

فان قلت اضمارها بوجوب تأويلها مع صلتها بغير فية يكون مبتدأ والخبر محذوف فالجمله اسمية فتجب الغاء الرابطة كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع ككون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلا أى اذا جئتني وقع اكرامك فالجمله حينئذ فعلية ولا اشكال في ذلك اذ ابنينا على القول الاول وهو القول بحرفيتها فالصحيح انما ببساطة الامر كية من اذ وان خلافا للخليل في أحد أقواله وهو اذ ابنينا على البساطة فالصحيح انما الناصبة لان مضمره بعدها خلافا للخليل فيمارواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي واختار الرضى غير هذه الآثار كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان أصله اذ حذف الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جملته صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجروده عن معنى الماضي وجملوه صالحا للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذن زورني أكرمك أى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة نحو كل وبعض الا انهم ما عربان واذمبنى ثم قال بعد كلام طويل ٤١ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخص المضارع للاستقبال فيجب مل اذن على ما هو الغالب فيه أعني كونه للجزء لاستحالة جعل المضارع اذالك على الحالية المأذنة من الجزء وذلك بسبب

استمع والحياء بالنصب المطر والنصب (اذن) (قوله فالصحيح انما الناصبة لان مضمره بعدها) قال الرضى وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان وان اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيد اضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله قال سيمويه معناها الجواب والجزاء فقال الشاويين في كل موضع) الشاويين بفتح الشين المجعولة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشاويين الاشبيلي كان اماما في النحو ولد بشيعة سنة اثنتين وستين وختمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وثمانمائة وهذه النسبة الى الشاويين وهي بائنة أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتي الينا وفي الشرح المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءا للمضمون كلام آخر (قوله اذلا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال واما في الماضي ولا

٦ في ل

وحاصله ان اذن هي اذوتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمره في المسئلة الثانية في معناها قال سيمويه معناها الجواب والجزاء فقال أبو علي الشاويين بفتح الشين المجعولة وضم اللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو عجمي في كل موضع أي هذا الامر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء وقال أبو علي الفارسي في الاكثر لا في كل موضع وقد تسمع بعض الجواب بدليل انه يقال لك أحبك من الحب أى انا متصف في الحال بمعنى لك فتقول في جواب هذا الكلام اذن أظنك صادقا اذلا مجازاة هنا ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزءا لذلك الفعل قال المصنف في حاشية التسهيل معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء فيشكل لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزءا مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أ بطل ذلك اسمها لها في نحو أظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا المجازاة فيه وان أراد ما يريد بقوله انا نعم واخواتها انها أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا حروف الجواب لم يعدوها منها وانما لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيئا من المعنيين الذين رددينيهما وانما المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

أو مقدر سوا وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره ولا تقع في مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعثا ملائمتها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الرخشي في مواضع من الكشف قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا الخاسرون اذا وقع في جزاء الشرط وجواب الذين قالوا لهم من قومهم أي تخسرون عقولكم وتغبنون في آرائكم وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا ذهب كل اله بما خلق فان قلت اذا لا تدخل الاعلى كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة من المشركين وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قال فعلتها اذا وانما الضالين فان قلت اذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى انك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها اجمازاة لك تسليما لقوله لان نعمته كانت جديدة بان تجازي بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فانه يؤخذ منه انه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شيء واقع بعد اداء الشرط المفيدة للتعليل بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأملوه وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة قال نعم وانكم اذا لمن المقربين وما كان قوله ان لنا لاجرا في معنى جزاء الشرط لدلالة عليه وكان قوله وانكم اذا لمن المقربين معطوفا عليه ومدخلا في حكمه دخلت اذاعية تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء الى هنا كلامه وفي الفصل واذن جواب وجزاء بقول الرجل انا آتيك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى واما قول المصنف ٤٢ في الوجه الاول وهو ان المراد به ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها بجزاء مثله

فهذا الاتي يدفيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف الاصل وأما استناده الى قولهم لا بد قبلها من شرط

مدخل للجزاء في الحال (قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنائها الخ) الضمير في مثلها ومنها وأقبلها عائد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبتم اترك خطة الرشد بعدما * بدالى من عبد العزيز قبولها والخطة بضم الخاء الهجاء الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

مافوظ به أو مقدر فظاهر لكن قال الرضى وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل على بوجوبه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانما الضالين الخ والاكثر ان تكون في اذن في جواب لان أولوظا هرتين أو مقدرتين في فان قلت اذن ايست نفس الجواب قطعاً فان أراد المصنف انهما رابطة الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم انما جواب الشرط مورد له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه قلت له لم يرد هذا وانما أراد انما حرف تصحب الجواب وان لم يكن رابطة فاطلق عليها الجواب تجوز انظر الى ملائمتها لوقوعها في محبته في الاول في أي فالقسم الاول وهو وقوعها جوابا لان أولوظا هرتين في كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنائها * وأمكنى منها اذن لا أقبلها في عبد العزيز هو بعض الخفاء الامويين والضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجبهم افعاله من أعطك فتني ان يكون كاتبه فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بمنثل تلك المقالة وأمكنى منها ألم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت ايراد المصنف هذا البيت شاهد الوقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت هي التي تصحب قسمها كوراقبلها أو مقدرها وهو هنا مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الراقصات الى منى * يقول الغيا في نصها واذمياها فيكون الجواب المافوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجزم الفعل والا فلا كان للشرط الجزم والراقصات صفة للابل والى منى متعلق به ويقول بغين محبة أي يملك والمراد به انقطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلا كالارض على سبيل الاستعارة والغيا في الغارات التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ البوادي والنص والذميل يذال محبة ضربان من السير في قول الحماسي في بالجر عطف على مجرور السكاف المتقدم والحماسي يفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من اشعار العرب جمعها أبو تمام الطائي الشاعر المشهور

ولو كنت من مازن لم تستج ابلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان اذن لقام بنصرى معشر خشن * عند الحفيظة
ان ذلولته لانا فقوله اذن لقام بنصرى بدل من لم تستج وبدل الجواب جواب ٤٣ فيحسن الاستشهاد به حينئذ

وليسكن الاستشهاد
بقوله تعالى قل لو انتم
تملكون خزان رحمة ربي
اذالامسكنتم اولى لامرين
أحدهما الجري على عادة
المصنف في الاستشهاد
بالقرآن ما أمكنه والاخر
ان الواقع في الآية هو
الجواب وفي البيت بدله
ومازن أبو قبيصة له من
تميم ومازن أيضا من بني
صمصمة بن معاوية وفي بني
شيبان وتستج ابلى أى
تستأصلها أى تأخذها
بجملتها وبنو اللقيطة قوم
من العرب وذهل بضم
الذال المجبة واسكان الهاء
وشيبان امان شاب يشيب
فوزنه فعلان أو من شاب
يشوب اذا خا ط فوزنه في
الاصل فيعلان ثم حذف
واوه بعد قلبها ياء كافي ميت
وهين والمعشر جماعة من
الناس كذا في الصحاح
وبعض أهل اللغة يقولون
المعشر هم الجمع الذين
شأنهم واحد كالانبياء
والفقهاء والانس والجن
وكل قسم من هؤلاء يطلق
عليهم معشر وخشن بضم
الخاء والشين المجبتين أى
ليسوا بليدين جمع خشن كثرة

على فقال اتنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاء جائزة والمهني ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة
التي قالها فان لا اتركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر
ابن عبد العزيز رضي الله عنه لم يل الخلافة بل ولي امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه
فهارجل يشكو صهره فقال ان ختنى فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك
وفتح النون فقال ختنى الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لا كاتبه ما هذا الجواب فقال
ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس
حتى اعرف النحو واقام في بيته جمعة لا يظهر معه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة
الاخرى وهو من أفصح الناس توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وخمسين وقيل سنة
اثنين وقيل سنة أربع قال المدايني وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها
يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد
العزيز ما أمرك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما أرا في راجعنا الى القس طاط يعنى
مصرفات في تلك القرية قال في الصحاح والقس طاط بيت من شعرو فيه ست لغات فسطاط
وفسناط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والقس طاط مصر اه وسبب تسمية مصر بذلك ان
عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان
يقوض أى ينقض فاذا ايمامة قد باضت على اعلاه فقال لقد حرمنا بجوارنا أقر والفسطاط حتى
تطير فراخها فاقرو والفسطاط في موضعه وساروا وفي الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء
الامويين وأقول لم يل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف
هذا البيت شاهد على وقوع اذن جوابا لان مخالف القاعدة المشهورة وهى ان القسم والشرط
متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو

حلفت رب الراقصات الى منى * يغول الغيا في نصها وذميلها

والراقصات صفة الابل ويقول يهلك والغيا في جمع فيفاء وهى المضارة والنص والذميل ضربان
من السباع انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل هذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعاً
ابن الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور
للشرط المتأخر وان لم يسبق ذوقه وقد جعل صاحب الكشف من ذلك قوله تعالى لن بسطت
الى يدك لتقتلنى ما أنا بياسط يدي اليك لا قتلك سنة انه مثل به بناء على المشهور ولكن لما كان
الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب
ان المفعولة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقدم مثل الرضى بالبيت لوقوع
اذن في جواب قسم قبله وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيصة له من
تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا في بني صمصمة بن معاوية وفي بني شيبان
واستباح الشيء استأصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان أهمهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد
أضرت بهن السنة فضمها اليه ثم أعجبه نخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم الهاء واسكان

وغراو جمع اخشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها أى يضرب ولوته بضم اللام وهى الضعف وبفتحها وهى
القوة والثاء مثلثة فيهما قال الامام المرزوقي والرواية الصحيحة هى ضم اللام قال وهو تمر يض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا النصرمة
وهو في البعث والخرىض أحسن من التصريح كانه في الذم كذلك (و) القسم (و) الثانى وهو كونهما جوابا لان أبو لمقدرتين

في نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن أكرمك بنصب أكرم اتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سيأتي فان قلت
يشكل على هذا قوله أي ان تأتي اذن أكرمك لان تقدير الشرط يوجب افعالها لوقوعها خشوا ويجزم الجواب حينئذ
أو يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليعلم ان ما بعدها جوابا له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها لا معنى في وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان
معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق وما لا يعضهم على بعض في التقدير كما هو ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق
وقال الفراء حيث جاء بعدها اللام فقبلها الوهم قدرة ان لم تكن ظاهرة في وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم
مقدر قبل اذن في المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح في هذه الواو استئنافية لان نونها تبدل الفاتشيهما
بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان في وهذا هو الظاهر لان النون من سجع الكامة وأي داع الى
تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكامة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة في روى في هذا القول وهو
الوقف عليها بالنون عن المازني والمبرد وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف
وكذا رسمت في المصاحف ٤٤

في الوقف وعن المبرد
اشتهى ان تكوى يده من
يكتب اذن بالالف لانها
مثل ان وان ولا يدخل
التنوين في الحروف
لكن نقل عن المازني
كتبتها بالالف فان صح
هذا النقل عنه مع قوله
انه يوقف عليها بالنون
فهو ومشكل لان الاصل
في الكامة ان تكتب
بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها وخلاف ذلك خارج
عن الاصل فلا يرتكب

الهاء والمعرش الجماعة من الناس وخشن بضم المجتئين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كثر
جمع غرو والخفيضة بالحاء المهملة والطاء المحجمة الخصلة التي يحفظ لها أي يغضب واللوة بالثلاثه
وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المازني في الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض
بقومه ليغضبوا ويهاجوا نصرته (قوله نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن أكرمك أي ان
أتيتني اذن أكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب افعال اذن لوقوعها خشوا لاننا نقول الموجب
لافعالها لوقوعها خشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها خشوا في المعنى دون
اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الثاني ان
يكون جزءا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتي اذن أكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمنزلها * وأمكنني منها اذن لأقبلها

ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاسم متقرا بل تقع

متوسطة

الاداع اليه وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف في ادلا تلتبس حينئذ باذا الظرفية

لقيام المانع من الالباس وهو العمل في الالف في عمل في كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه في على ذلك أبو الحسن
في ابن خروف في ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحه ألفا بخلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا ان تكتب
بالالف ان لم تلتبس نحو لست فعاو بالنون ان التبت نحو اضرب ولا تضربن ادلو كتبت بالالف في مثل هذا لا تبتسب بألف
الاثنين وحكي ابن أم قاسم عن صاحب رصف المباني انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصات بالكلام كتبت
بالنون عملت أو لم تعمل كما يفعل بأمثالها من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذالك مشبهة بالاسماء المنقوصة
مثل دما ويدا في المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع في وهذا على رأي الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها بشرط
تصديرها في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها واستقباله في هو معنى المضارع وانصاهما في جميعا
بحيث لا يكون بينهما فاصل في وانصاهما في لا يابى شيء كان مطلقا بل في بالتقسم في نحو قولك اذن والله أكرمك بنصب
الفعل في جواب من قال سأجيء اليك في أو بلا النافية في كقولك اذن لا أهينك بالنصب جوابا لمن قال سأفعل ما قلت في يقال
آتيتك فتقول اذن أكرمك في بالنصب لاجتماع الشرط في ولو قلت أنا اذن قلت أكرمك بالرفع لقوات التصدير في بسبب
وقوعها خشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

أى لان الواقع بهذا ثابت لما قبل مجيئها ومجيئها فى مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى كما كان عليه قبل مجيئها ايذا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسبب اختلاف قولك زيد لن أكرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب انما لم يعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً فاقوله لا تتركى فهم شطيرا *
 انى اذن أهلاك أو أطيرك شطير ابشين معجزة وطاعة مهمة أى ضرباً وأهلك بكسر اللام مضارع هلاك بفتحها وهادى ردتقضاء على اشتراط التصدير فانه أشملها فى البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها اذ هو خبر فأجاب عنه بقوله لا تقول على حذف خبر ان أى انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده فجاء النصب لتحقيق شرطه وذكر الرضى فى تحريجه وجه آخر وهو أن يكون الخبر مجموع قوله اذن أهلاك لا أهلاك وحده قلت يعنى ان المانع الذى هو اعتماد ما بعده على ما قبلها فقط منتهى اذا لم يمتد هذا هو المجموع لا ما بعده فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقيم الصلاة بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم بانه لا يقولون ان اذ ايا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا من اذ الفصل وقع هنا بالنداء وهو غير ما تقدم وهو أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر وهو ان باب شاذ الفصل بالنداء كما مر عليه وهو الدعاء نحو اذن عافاك الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع شئ من ذلك والصحيح منه وان باب شاذ هذا هو لامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوى حكى ابن خلكان فى ترجمته وحكاية غيره أيضاً انه كان يوماً فى سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرمو الىه لقمة فأخذها فى فيه وغاب ثم عاد فرمو الىه شيئاً فأخذها وذهب ثم عاد فعل ذلك

٤٥

مراروا هم يرمون له فيأخذونه وود
 فحبوا منه فتبعوه فاذا
 هو يأخذ ذلك الطعام
 ويدخل به الى خربة شبه
 بيت خرب وفى سطحه
 قطة أعمى فاذا هو يضع
 الطعام بين يدي ذلك
 القطة الأعمى فتجبهوا
 لذلك فقال الشيخ ابن

متوسطة فى غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمر ووليس الرجل اذن زيد (قوله لا تتركى
 فهم شطيرا الخ) الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلاك بفتحها قال الرضى
 وقد جاء المضارع منصوباً فى هذا البيت مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر اذن هو أهلاك
 لا أهلاك وحده فتكون اذن مصدرية كما تقول زيدان يقوم قال الاندلسى ويجوز أن يكون
 الخبر محذوفاً أى انى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلاك وجعل أو بمعنى الاقالة (قوله ابن باب شاذ)
 هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ مات سنة تسع وستين وأربعمائة حكى ابن خلكان
 عنه انه كان يوماً فى سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرمو الىه لقمة
 فأخذها فى فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرمو شيئاً فأخذها وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً فبعوه

باب شاذ اذا كان حيواناً أخرس قد سخر له هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلى ثم قطع الشيخ
 علاقته وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى الى ان مات فى رجب سنة تسع وستين وأربعمائة
 رجة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذالهامه ملة أو مبهمة وهل
 هى مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة فلم يتحرر فى ذلك ما اعتمد عليه وهو أجاز
 الكسائى وهشام الفصل بعمول الفعل كما تقول اذ ازيداً أكرمك والارج حينئذ أى حين اذ وقع الفصل بعمول
 الفعل عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها اوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل
 من ان يكون مرجوحاً ولو قيل لك أحبك من المجبة ففقات اذن أظنك صادقة ففقت الفعل لانه حال والشرط فى
 الاعمال استقبال الفعل قال ابن الحاجب فى شرح الفصل وانما لم يعمل الا فى المستقبل اجزاء لما جرى النواصب كلها
 وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان فعل الحال لا تحقق فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال لانه
 قال جماعة من النحويين اذن وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها أى فى اذن الوجهان وهما الاعمال والاناء وصرح
 بعضهم بأن الاناء أكثر لحصول الاعتماد به جاء القرآن ونحو واذا لا يلبثون خلافاً لا يلبثون الناس نفيرا
 هكذا ثبت فى القراءات السبع فى الموضعين وهو قرئ شاذ بالنصب فيه ما لم يقدر وقيل ان شاذ حال من النصب المجرور بالباء
 وليس فعل ذلك بسديد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور ما ممتنع واما ضعيف قلت ويمكن ان يقال ليس بحال وانما هو وصفة
 مصدر محذوف أى وقرئ قرأنا شاذ يقال قرأ قرأ قرأ أو قرأ ناو قرأه وهو التحقيق انه اذا قيل ان ترزنى أزرك واذا أحسن

اليك فان قدرت العطف على الجواب خربت بسبب ان المعطوف عليه مجزوم وهو بطل عمل اذن لو فوعها حشوا في أي ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أي في حشوا لان ذلك غير مقيس في مثل هذا الجواب وقد قدرت العطف على الجملتين في جملة الشرط وجملة الجزاء يجوز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن ولو تقدم العاطف في فن حيث ان اذ في أول جملة مستقلة هو متصدر فيمتصب الفعل ومن حيث كون ما بعده من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فلا يصح ان يمتص في الظاهر ويؤقيل يتعين النصب لان ما بعده ما في أي ما بعده اذا لم يستأنف في لا يطلبه شيء مما قبله ولا لان المعطوف على الاول أول في عدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشئ يطلبه فهو اول في اعطاف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى أو قريب والذي يشير اليه كلام الزنجشري هو هذا القول الاخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبي ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما الشاذة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لو فوعه خبر كادوا والفعل في خبر كادوا وقع موقع الاسم وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي اذا لا يلبثون على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك هذا كلامه وظاهره انك اذا عطف على الجملة فالنصب متعين واذا عطف على الفعل فالرفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك نظرا لانه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء واجب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا وجزاء من حيث المعنى نحو واذا كان كذلك اذا لا يلبثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذا يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطف واذا نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ٤٦ لان ما عطف على شيء صار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن نكرمك فيكون

قد اعتمد ما بعده على ما قبله فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط أعمى واذا هو يضع الطعام بين يديه فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وبإشاد كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور (قوله أو على الجملتين معاجاز الرفع والنصب) وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعده العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار

كلا ول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الالرفع ولا مع العطف على مجموعها الا بالنصب باعتبار ومثل ذلك زيد يقوم واذا أحسن اليه ان عطف على الفعلية وهي الجملة الصغرى في رقت في قول لا واحد الجواب أو على الاسمية وهي الجملة الكبرى في فالله بان في الاول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقدم الكلام على ذلك في ان في المكسورة المهمزة في الخفيفة في النون وفي بعض النسخ المحففة اسم مفعول من خفف والاولى أولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والناقصة والزائدة فظاهر وأما صدقه على المحففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بمحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها محففة أي جعلت خفيفة بالحذف وأما على النقص التامة فلا تصدق المحففة على تلك الاقسام الثلاثة لا تكاف وهو ان يقال أطلقت المحففة على كل منهن وان لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أي نسبتها الى الخفة كفسقت زيد اذا نسبت به الى الفسق في تأتي على في أحد أو أربعة أوجه أحدها ان تكون شرطية نحو وان ينتهوا يغفر لهم في ما قد سلف في وان تعودوا ندم في قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان في قصه قد وانما اختص ذلك بكان لان القاعدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو وفيه الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشف قلت والقول بان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى الماضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدي من قبل الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعني كان الواقعة بعد ان الشريعة بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالوضع له قرآن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الا لو ولما قال جدي المشار اليه ولو كانت ان لا تقبل معنى
كان الى الاستقبال لقوة دلالة انتهاء الماضي لما جاز أن تأتي بعد ان والمراد به الاستقبال في موضع من المواضع وليس الامر
كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومته وقد يراد به
يعني الفعل الواقع شرطا لان الماضي مع المستقبل جميعه الا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم فيه دخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم
لم يتموا فاعلمهم عذاب جهنم ولهم عذاب الخريف والمراد به أصحاب الا حدود وغيرهم ممن بفعل فعلهم قلت ليس ما في هذه الآية
من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا ولا يكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جازيا
مشابها للشرط أو رده هذا المثال أيضا تنبيه على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
واشبابه والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم
فاكرمه وباتكرير في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم
مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى اذا قمتم الصلاة فاغسلوا
ولا اشكال في ذلك فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق
فدخلت مرة طالقت ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف يقتضي التكرير وقد علم من عرف الشارع ان
هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصدت تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود
التعليم مستمر والترغيب مستمر والترهيب مستمر او العرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه
ان المشروط لا يتكرر بتكرير الشرط الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرير ٤٧ كقول القائل ان تركت صلاة الوتر
فعلني كذا فانه يتكرر

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (ان المكسورة الخفيفة) قوله وان من اهل الكتاب الا يؤمن به أي وما أحد من اهل الكتاب الا يؤمن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا ضمير به يرجع الى

الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمر او لا يستقيم ذلك الا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط الى هنا كلامه قلت
والحاصل أنه اخرج الفعل الواقع شرطا في مثل ذلك عن دلالة على الزمن الخاص الذي وضع له واستعمل في مطلق الزمان مجازا
للقريظة من باب استعمال المقيد في المطلق قصد على الماضي كما صدق على المستقبل وهو قد تقرن في ان الشرطية
في بلا النافية فيظن من لا معرفته انه الا الاستثنائية في جهة انه يجب قلب نون ان لا ما وادغامها في لام النافية الذي بعدها
في ضمير مجموعها في اللفظ كالا الاستثنائية في نحو لا تنصروه فقد نصره الله لا تنفروا بعد بكم عذابا ولا تنفروا وترجى
اكن من الخاسرين ولا تصرف عن كيدهم وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل وهو كاذب في دعواه في سؤال في الانفعال
فقال ما هذا الاستثناء متصل هو يوم منقطع قلت وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل
ومنقطع من الفضل الوجه الثاني في وجوه الاربعة ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الاني غرور ونحو ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم ومن ذلك قوله تعالى ان من اهل الكتاب الا يؤمن به فيقبل موته
في أي وما أحد من اهل الكتاب الا يؤمن به فحذف المبتدأ وهو أحد في بقاء بقاء بقاء وهو الجار والمجرور والخبر هو
الجملة الواقعة بعد الا والاستثناء مفرغ نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع
الى ذلك المبتدأ المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن من قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا
الايان لا بد من وقوعه من كل أحد ولو حين ترهق روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءته من قرأ الا يؤمن به فيقبل موته
بضم النون لان أحد في معنى الجميع وهذا كالموعود لهم والتخريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينفعوا به
وقيل الضمير ان عيسى عليه السلام والمعنى اذ نزل من السماء آمن به اهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج
الدجال فيقتله ويؤمن به اهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى ترتفع الاسود مع الابل والنور مع البقر
والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث الارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفونونه فان قلت

وعليه فالكلام وارد على سبيل الغرض والمراد في الولد وذلك انه علق العبادة بكنيئة الولد وهي محال في نفسه افكان المعلق
 بها محالاً مثلها ونظيره قول سعيد بن جبير للججاج حين قال له والله لا بد لك بالدين انما انطقى لوعرفت ان ذلك اليك ما عادت
 الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرجل ولد في زعمكم فانا اول العابدن أي الموحدين لله الكاذبين فواكم باضافة الولد اليه
 وقيل المعنى ان كان للرجل ولد فانا اول الآنفين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء دعبد بفتحه اذا اشتد أنه ولا يخفى ان
 هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذة كما مر ويخرج أيضاً جماعة على ان النافية بوقوله تعالى ولقد مكناكم
 فيما ان مكناكم فيه أي في الذي مامكناكم فيه فجعل ماموصولة ويجوز ان تكون موصوفة أي في شيء مامكناكم فيه
 ويوقيل ان في الآية جزاء تدويري الاول وهو جملته انافية قوله تعالى الم يروا كم اهل كمان قبلهم من قرن مكناكم
 في الارض ما لم تكن لكم فكان الذي سيق له الكلام ان كفار مكة دون أولئك في التمكين في الارض والمعنى لم نعط
 اهل مكة نحو ما أعطيناه

تعالى وما اهل كمان قرية الا وهما كتاب معلوم وفي الكشف ليؤمنن به جملة قسمية واصفة
 لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان
 منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية
 واقعة صفة بلا تأويل والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم
 الخبر أو فاعل للظرف ولوجعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد
 اه وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو
 الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبراً وكذا الا له مقام والا واردها
 هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف أحد دلالة مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء (قوله)
 وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفى ان ان على هذا الرأي ليست حقيقة
 الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وأقول ان أراد الشرط
 الاصولي وهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية
 فاذا ذكره من الضرورة حق لكن لا يفيد دلالة الكلام في مدخول ان وهو ليس بل لازم ان
 يكون شرطاً لهذا المعنى لجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا ارحم وقد يكون سبباً نحو
 ان كانت الشمس طالعة فانه ارحم موجود وقد يكون لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان زيد ابني فانا ابني
 وان كان النهر موجوداً فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها
 مع لفظ مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك
 والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك ليس بصحيح على كون
 ان للشرط وسيدكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعارضة فيما تميز به عن الحالية ثم قال
 في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها
 تسعمل بدون واو معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفاً فاع المعطف لا أنك تقدر المحذوف

٧ في ل من ذلك بفتح هزة ان وكسرها كما أسلفناه غير مرة وقد ذكر ان نعت الذي كرى أي قد نعت
 ذكر الك اذ قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم
 مأمور بالذكى نعت أولم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقاً ويوقيل في هذه الآية
 الاخيرة ان التقدير وان لم تنفع بفتح الحذف المعطف والمعطوف بمثل سراويل تقيكم الحرأي والبردي ويدل على المعطوف
 قوله ويتجنبها الاشقي وهذا قول الواحدى ومحي السنة فالاعط يا محمد اهل مكة ان نفع التذكير ولم ينفع لانه صلوات الله تعالى
 عليه وسلامه بعث مبلغه الا لندار فعله التبليغ في كل حال نفع أولم ينفع تأ كيد اللجعة واكتساب اللثوبة ولا يخفالك ان ان على
 هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض
 المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم انه يجوز اسنهما بدون الواو وانما معناه انك تجعل نقيض الشرط
 محذوفاً فاع المعطف لا أنك تقدر المحذوف هو المعطف فقط كما سبق الى أوهاه القاصرين لان حذف المعطف بمفرده قليل

وقد قيل انه منوط بضرورة الشر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه وهو قيل انما قيل ذلك بعد ان عهدهم بالتدكير ولمنت
 الحجة في فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال قد استقرغ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكري الاعتراف وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلقى حسرة
 وتلهف ويراد جدا في تدكيرهم فقيل له وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد فاعرض عنهم وقل سلام وذكروا
 ان نفعنا الذي ذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التدكير وهو قيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد نفع التدكير فيهم
 كقولك عظ الظالمين انهم معوا منكم ٥٠ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وهو هذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري

وهو قد اجتمعت الشرطية
 والنافية في قوله تعالى
 وانزالنا ان امسكهم امن
 أحدهم من بعده الاولى
 شرطية وهي التي دخلت
 عليها اللام المؤذنة بالقسم
 وهو الثانية نافية جواب
 القسم أي جز جواب
 القسم والافليست عفردها
 جواب بالقسم الذي آذنت
 به اللام الداخلة على الاولى
 وجواب الشرط محذوف
 وجوابي على القاء مدة
 المقررة في موضعها وهذا
 مما يقتضي به هو المصنف
 حيث ادعى في قول الشاعر
 لئن عاد لي عبد العزيز عملها
 وأمكنني منها اذن لا أقيها
 ان اذن جواب لان
 الظاهرة في أول البيت وقد
 أسلفناه وهو اذا دخلت
 ان النافية على الجملة الاسمية
 لم تعمل عند سدسويه
 من البصريين وهو القراء
 من الكوفيين وهو أجاز

هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل اه واقول فيه
 نظر اما اولانا لاننا نسلم ان هذه هي التي يسمى بها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصالية وانما
 هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وتلك لا بقدر لها بل تكون
 مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة وقد أشار التفتازاني في نحو هذه الى ذلك حيث قال في
 مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان
 ضد الشرط المذکور اولي بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزاء من
 ذلك الشرط كقولك أكرمته وان شئت واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
 الى انها الحال والعامل فيها ما تقدم منه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبيري ان العطف على
 محذوف وهو ضد الشرط المذکور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة
 الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعني وقد يبي بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه
 لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو غير تقديرها
 محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي والحوال لا العطف وكذلك الجملة
 عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول وقد ثبتت عمل ان في غير
 الاستقبال اذا جازعها في مقام التأكيذ مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذ كر لها حينئذ
 جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمر ووان أعطى جاهها ثم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان
 عهدهم بالتدكير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول
 مأمورا بالتدكير نفعي أو لم تنفع فامعنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان
 الرسول قد استقرغ مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكري الاعتراف وطغيانا
 وكان يزداد جدا في تدكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف
 وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكروا ان نفعنا الذي ذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التدكير
 الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعاد التأثير الذي ذكرى فيهم (قوله وقيل أنه عهدهم
 جبر ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج أبي الفتح لهذه
 القراءة وقد اعترض عليه بأنه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالشبهة يدوخرجها المعترض
 على انها المحذوفة من الثقيلة بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض

الكسائي منهم وهو المبرد من البصريين وهو اعلمها عمل ابنس في فرفع الاسم وتنصب الخبر وهو قرا
 سعيد بن جبر ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف النون من ان وهو كسرهما لالتقاء الساكنين وهما
 النون المذكورة ولا م الذين الاولى وهو نصب عبادا على انه خبر ان واسمها هو الموصول وهو نصب وهو أمثالكم على انه
 صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتسكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التسكير فان أمثالكم بمعنى
 مماثلكم فالإضافة فيه افضلية فان قلت ظاهر هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عبادا وأمثالكم
 اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى مخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفى مماثلة فهل من سبيل الى
 التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

فماثلونكم في كونهم مبرورين مشبهين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذ هم جساد وانتم عقلاء فلكم عليهم منزلة فكيف تعبدونهم وتخذونهم آلهة وهم دونكم واظن انى وقفت على معنى هذا الكلام فى شرح التسهيل للقاضى محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى **و**وسمع من أهل العالمة **و**هى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس كذا فى الصحاح **و**ان أحد خيرامن أحد الا بالعافية **و**بمنصب خبرا على انه خبر ان **و**ان ذلك نافعك **و**بالنصب على انه خبرها **و**ولا ضارك **و**بالنصب ايضا عطف على الخبر **و**وما يخرج على الا هال الذى هو لغة الاكثرين **و**من العرب **و**ان قائم وأصله ان ان قائم فحذفت همزة انا اعتباطا **و**بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة اى لا اعلامة موجبة للحذف مأخوذة من قولهم عبط الذبيحة اى نحرها من غير علة وهى تسمية قبية وقولهم عبطت الدواهى الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة اى شابا صحيحا واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك **و**وادغمت نون ان **و**النافية **و**فى نونها **و**فى نون انا التى هى ضمير رفع منفصل **و**وحذفت الفها فى الوصل **و**على اللغة المشهورة **و**وسمع ان قائم على الاعمال **و**كافى قولهم ما زيد قائما بالنصب وكيفية العمل فى الحذف والادغام كامر **و**وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ٥١ ثم سكنت النون **و**التى نقلت اليها حركة

الهمزة **و**وادغمت **و**فى نون ان بعد ذهاب همزتها **و**مردود لان المحذوف لعله **و**تقتضى الحذف **و**بجوزلة الثابت **و**الذى لم يحذف أصلا **و**ولهذا تقول هذا فاض بالكسر لا بالرفع **و**اذ الاصل هذا قاضى بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعل الالتقاء

بالتناقض بان المثلية فى القراءتين لم تتوارد على محل واحد اه وأقول بهنى ان المثلية المثبتة هى المثلية فى العبودية والمنفية هى المثلية فى الانسانية (قوله من أهل العالمة) فى الصحاح هى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهى الجواز وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس (قوله اعتباطا) هو عهملتين اى لعله يقال عبطت النافاة واعتبطها اذ ذبحتها وايسر اعله (قوله ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكأ هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون فى النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون فى النون فقيل لكأ واثبتت الالف وصلافيه فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه فى الوصل فانه ليس بفصح لان الالف تبدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الاتمسك بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بهذه ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغير ان المفتوحة الخفيفة ضعيف بل قال الرضى فى بحث حقوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعاً انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان الخفيفة قياسا وان واخواتها ضرورة وثانى الوجهين انه هم وقفوا عليه

وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا فاض بالكسر **و**لان حذف الياء لساكنين **و**اى لا لتعاقبهما **و**فهى مقدرة الثبوت **و**فتكون الضاد مكسورة **و**فحينئذ **و**اى حين اذ كان المحذوف لعله بمنزلة الثابت الوجود **و**بفتح الادغام **و**فى ان انا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون **و**لان الهمزة فاصلة فى التقدير **و**وهى فى حكم الموجودة فى النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قات غاية ما قاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاجراء نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت أبقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتد بالفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء فى مذهب ورش ان يقرأ الان حذف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لى الاتمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ فى الشاذلن لاثمين بادغام نون من فى اللام اعتمد ادبجركتها العارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أنبر الدين أبى حيان رحمه الله تعالى راض حبيبي عارض قد بدا * يا حسنه من عارض رايض وظن قوم ان قلبى سلا * والاصل لا يعتد بالعارض **و**ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكأ هو الله ربى **و**قال الزمخشري أصله لكن انا فحذفت الهمزة وألقت حركتها على نون لكن فتلافت النون فكان الادغام ونحوه قول القائل وزميتنى بالطرف اى انت مذهب **و**وتقلبنى لكن اياك لا اقلى اى لكن انا لا اقلبك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت ما فيه

وشرأه ابن عامر باثبات ألف انافي الوصول والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الالف عوضا من حذف الهزمة وغيره الا في
الوقف الوجه الثالث ان تكون مخففة من كبر ان في الثقلية فتدخل على الجائتين في الاسمية والفعلية فان دخلت على
الجملة في الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين وظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز
الاعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكون مخففة من الثقلية وان الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس كذلك
فان الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقلية أصلا وان التي رآها البصريين مخففة من الثقلية يقولون انها النافية ويمكن ان
يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقلية فان قلت قوله لنا
قراءة الحرمين وأبي بكر يدفعه فان دليلا له المذكور منصوص لجواز الاعمال وذلك مقتضى لان يكون الاعمال هو المتنازع
فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف
في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على ان المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين
انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد منطلق فان نافية واللام بمعنى الا فان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان
أحدهما ان تكون مصدر خالف أي خالفوا في ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا أو اجماعا بقدر انفقوا على ذلك اتفاقا
واجمعوا عليه اجماعا فان قلت ٥٢ فهاهنا اللام الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعاقبها بهذا المصدر اذ هو مؤكد

ولا يفعله اذ هو متعمد بنفسه
قامت هي لام التبيين مثلها
في سقيالك فيتعلق بمحذوف
أي ارادني للكوفيين
وثانيهما ان يكون حالا
والتقدير أقول ذلك خلافا
للكوفيين أي مخالفا لهم
وحذف القول كثير جدا
حتى قال أبو علي القارسي هو
من حديث البحر قل ولا
خرج ودل على هذا المحذوف
ان كل حكم جزم به المصنفون
فهم قائلون به فكان القول

بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانما مبتدأ وهو مبتدأ ثان والله
مبتدأ ثالث ورب خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعايد
على الاول هو الباء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي أخالف
خلافا واللام للتبيين كما في سقيالك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا وذا خلاف
فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقلية وهو غير
سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقلية غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون
قولا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا
الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور لدقوله انهم غير عاملة صريحا وقوله ان النافية
ضمنا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه يعني عن ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع
الى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقلية ويلزم من الاعمال كونها مخففة
فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية اه (قوله انما قراءة الحرمين وأبي بكر) وان كان
المالوفينهم قراءة أبي بكر تخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرمين بتخفيفها قال التلغظ

مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف في بعض ما يلقه لنا أي القائلون بالاعمال في قراءة
الحرمين وأبي بكر وان كلاما ليوافقهم بنصب كلا وهو ظاهر في اعمال ان المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه
الآية متفقة من كل وجه فانه ما يقرأ بتخفيف النون والميم من ان ولما أو ما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم
فلو اقصر المصنف على قوله وان كلا لصح وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعاً سواء
شدت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على ما أو ما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم
فتعمل وجهين أحدهما ان تكون مخففة من الثقلية وبأن في ما تلك الواجهة والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار أرى
ولما يعني الا انه في كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر كيف يتأق له الاستدلال بهذه
القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرمين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلا منصوب
بان وانما هو منصوب بنفسه محذوف واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين
لإسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت لك لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض
حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر في المذهبين معارض فتأمل
في وجه لنا أيضا أي القائلون بالاعمال في حكاية سيبويه عن العرب في ان عمر المنطلق وقد يقول الكوفيون هو مخرج
على الحذف أيضا أي ان أرى عمر هو منطلق فيكون كثرها لها فنحو وان كل ذلك لما امتاع الحياة الدنيا ونحو في وان كل

لما جميع لدينا محضرون في يومنا في الآيتين صلتا جميع فعيل بمعنى مفعول أي وان كلكم مجموعون لدينا في وقراءة حفص ان
هذان لساحران في تخفيف نون ان فاهلت في وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان في وحفص خففها وأما الباقون فقرؤا
بتشديد نون ان امكن أبو عمرو وقرأ هذين بالياء ومن عداه بالالف وقراءة ابن كثير شهادة لاهل كقراءة حفص في ومن
ذلك في وهو اجمال ان الخفيفة في قوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قراءة من خفف لما في من السبعة وهم من عداء اصما
وحزرة وابن عامر وامام شدد ما وهم هؤلاء الثلاثة فان نافية ولما يعني الا وما على تلك القراءة صلبة ولا يظهر وجه انفصال
هذه الآية عن المثل المتقدمة بقوله ومن ذلك في وان دخلت في أي ان الخفيفة في على في الجملة في الفعلية وجب اهما هما
والاكثر في الاستعمال في كون الفعل في من تلك الجملة الفعلية في ماضيا ناسخا بان يكون من باب كان واخواتها أو باب
كاد واخواتها أو باب علم واخواتها في نحو وان كانت لكبيرة في ونحو في وان كادوا ليفتنونك في ونحو في وان وجدنا أكثرهم
افاسقين في فهذه الآيات من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم في ودونه ان يكون مضارع ناسخا في فيكون
كثيرا الا أكثر في ونحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك في ونحو في وان تظنك ٥٣ لمن الكاذبين ويقاس على النوعين في

وهما الماضي الناسخ
والمضارع الناسخ اتفقوا
على ذلك في اتفاقا ودون
هذا ان يكون في الفعل
في ماضيا غير ناسخ في
فيكون قليلا لا كثيرا
في نحو شئت عيناك ان
قلت لمسلم *

حلت عليه عاقوبة
المتعمد في
الشلل فساد في اليد فيقال
شلت يده بالفتح شل
فهو من باب علم يعلم في ولا
يقاس عليه خلافا
للانخفش في وقد عرفت
وجه نصب خلافا في
مثل ذلك في أجاز ان قام لانا
وان فعل لانت في والجماعة

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلما اقتصر المصنف على قوله وان كلا لا كفاه في
الاستدلال ولم يثبت عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ان قراءة أبي بكر محتملة لان
تكون ان نافية وكلام مفعول لا باضمار أي ولما يعني الا وأنت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتأتى
بقراءة أبي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين أيضا لان الكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلام
منسوب باري محمد وفاو اللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت ههنا لا مان فاهما
التي في الاقلت الاولى واما الثانية فهي لام قسم مقدرو في شرح التسهيل لابن أم قاسم
لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعد هاء معنى الا ويجمعون
النصب في ان وكلام بفعل بفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال القراء ورديان اللام لا تعرف في
كلامهم بمعنى الا اه فان قلت أي شيء خبر ان في الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف
لما كانت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما مضى فاصله بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر
ما هو في نكرة لخلق أو جمع (قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا) اما كونه ماضيا فلا
الماضي أشد بالتأكيده من المضارع لئلا يسه على الوقوع والحصول في ماضى دون المضارع
واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهو تأكيده الجملة الاسمية لذكرى جذبتا بعد ذكر
ذلك الناسخ (قوله شئت عيناك ان قلت لمسلم) هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عاقوبة المتعمد *
والبيت لماتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشال فساد في اليد يقال شلت يده تشل
بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نهيته لوجدته * لا طائش عرش الجنان ولا اليد

يمنون مثل هذا وعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذ في ودون هذا في القلة في أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم
ان يزنيك لنفسك وان يزينك لهيه في خرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه يزينه وشانه يشينه والهاء من لهيه
للسكت ومثل هذا التريب من الشذوذ يمكن في ولا يقاس عليه في اجمعا على ذلك في اجمعا على فان قلت لم كان الاكثر دخول
ان الخفيفة على الافعال الناسخة قلت لما أخرجه عن وضعها بدخولها على الفعل في أثر وفي ذلك الفعل ان يكون من أفعال
الابتداء والخبر لا لزول عنها وضعها بالكتابة التي انما اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخر اعلم اذا لاسمان
مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد قائما فمناه ان زيد القائم ههنا معنى كلام ابن الحاجب فان قلت فلم كان الاكثر
ان يكون ذلك الفعل الناسخ ماضيا قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يجاب عنه بان ان واخواتها مشابهة للفعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلما بناها على الفعول ولما بناها على الفعول وباعية وخاسية كالفعل واما معنى فلان في معنى أكدت وشبهت
واسدركت وتغيبت وترجيت هكذا قرأه نعيم الدين سمي في شرح الكافية وذكره غيره أيضا وقد مضاه مشابهة للفعل
الماضي فقصده في ان بعد تخفيفها ان يدخلوها في الباعية ما هو مشابهة لها في اللفظ ومعنى وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة

ما خطبك أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشاقة الصعبة وهو بعد ما المصدرية كقوله
 ورج الفتي للخير ما ن رأيت * على السن خير لا يزال يزيد الفتي الشاب يقال فتي بكسر التاء يعني فتاه بالمد فهو فتي بالقصر
 والسن العمر وهذا مضاف محذوف أي على زيادة السن وخير ما مفعول يزيد قلت ولا يتعين البيت شاهد الماذ كرا احتمال
 ان تكون ما زائدة وان شرطية وهو بعد الا الاستفاحية كقوله الا ان سرى ليلى فبت كثيرا * أحاذر ان تنأى النوى بغضوبها
 سرى بمعنى سار واستاده الى الليل مجاز والكثير المسمى الحال يقال كتب الرجل يكأ بكأبة على زنة عمرة وكأبه على زنة كالة
 وتنأى تبعه والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امرأة بغير
 وضاد معجنتين وهو ترادف أيضا قبل مدة الانكار وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت
 انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكره وانكار كونه بخلاف ما ذكره تقول جاءني زيد فيقول من يقصد انكار محبته لك
 ان زيدانية أي كيف يحببك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقده جاءك أو يقول ذلك من لا يشك في ان زيدا جاءك ويستنكر
 ان لا يحببك فكأنه يقول من يشك في هذا وكيف لا يحببك يسمع سيمويه رجلا ٥٥ يقال له أخرج ان أخصبت البادية فقال
 أنا نانية من ذكر ان يكون

خطاب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الأمر تقول ما خطبك ثم استعمل في الأمور الشاقة (قوله
 ورج الفتي الخ) الفتي الشاب والسن بالهمزة والنون هنا العمر وخير ما مفعول يزيد والمعنى
 اذا رأيت شخصا كلما زاد عمره زاد خيره فوجه للخير (قوله الا ان سرى ليلى الخ) سرى بمعنى سار
 والكثير المنكسر من الحزن وتنأى تبعه والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب
 أو بعد وهي مؤنثة لا غير وغضوب معجنتين على وزن صبور اسم امرأة (قوله وقبل مدة الانكار)
 قال الرضى هي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد
 كون المذكور على ما ذكره وانكار كونه بخلاف ما ذكره تقول جاءني زيد فيقول من يقصد
 تكذيبا وان زيدا جاءك أي كيف يحببك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقده أتاك أو
 يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يحببك فكأنه يقول من شك في هذا وكيف
 لا يحببك اه ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع
 مفتوحة (قوله وزعم ابن الحاجب انه تزايد بعد ما الإيجابية وهو سهو) كلام الرضى صريح
 في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جاست جاست
 فتحا وكسرا والفتح أشهر اه وابن الحاجب هو أبو عمرو وعثمان بن أبي بكر بن يونس المالكي
 كان والده حاجباً لأمير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا فاشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل
 الى دمشق ودرس بجوار معها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة فقام بهم ثم انتقل الى
 الاسكندرية للإقامة بهم افتنى في شوال سنة ست وأربعين وسبعمائة وكانت ولادته باسنام

رأيه على خلاف ذلك
 وهذا يحتمل ان تكون مدة
 الانكار اجتمعت بعد زيادة
 ان فتكون المدة بلاء لانك
 تكسر النون لا انتقاء
 الساكنين فلا يكون الزائد
 اليا ويحتمل ان تكون
 المدة اجتمعت قبل زيادة
 ان فتكون المدة ألفا للاحاقها
 بعد فتحة نون الضمير
 والاصل اناه ثم زيدت
 ان بسين النون والالف
 فالنتي ساكنان فكسر
 أولهما نون ان المزيده
 فان قلبت الالف ياء
 وتوزعم ابن الحاجب انها

تزايد بعد ما الإيجابية وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة في الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند اليه غير مناسب
 فان الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحدا من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه وفيهم
 الأئمة النقاد بل أقروا ذلك ولم يتقبوه وقال الرضى زيادة المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جاست جاست فتحا
 وكسرا والفتح أشهر وهو زيد على هذه المعاني الاربعة ومعنيان آخران فزعم قطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير البصري
 أحد تلامذة سيمويه ويقال انه هو الذي لقبه بقطرب لما كثره اياه في الاصرار قال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب
 دويبة تستريح بالنهار وتسعى بالليل وانما أي ان المكسورة في قد تكون بمعنى قد كما مر في ان نفعت الذكري وهو مافى
 ذلك من الكلام وتوزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ في التعليمية وجعلوا منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين أي لا جعل
 كونكم مؤمنين فهي بمعنى اذا التي ترد للتعليل وقوله تعالى فلو انه دخل المسجد الحرام ان شاء الله وهو هذا موضع العطف ولكن
 المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك بنصب
 نحو عطف اعلی المنصوب المتقدم نحو ما الفعل في الواقع وفيه بعد ان الشرطية في محقق الوقوع فلا يصلح ان يكون شرطا

لما علمته قبل هذا **بوجوه** جعلوا من ذلك أيضا قوله اتعصب ان اذنا قتيبة خزانة جهار اولم تعصب لقتل ابن حازم **بوجوه** على رواية من رواه بان المكسورة وخرتابا مهملة وزاي قطعنا وجهارا بكسر الجيم أي مجاهرة غير سر **بوجوه** قالوا وليست **بوجوه** ان فيه **بوجوه** شرطية لان الشرط الذي يقع بعدها **بوجوه** مستقبل وهذه القصة **بوجوه** وهي خزانة قتيبة جهارا **بوجوه** قد مضت وأجاب الجمهور **بوجوه** عن جميع ما تقدم فاجابوا **بوجوه** عن قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جوي به التهييج والالهاب كما تقول لا ينك ان كنت ابني فلا تفعل كذا **بوجوه** وفي ذلك من التهييج له على ان لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى وهذه نكتة لا يزال مثل هذا المحقق الواقع في قالب المعلوم المشكوك في وقوعه فلا حاجة الى جعل الاداة غير شرطية بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة **بوجوه** اجابوا **بوجوه** عن آية المشيئة **بوجوه** وهي لندخان المسجد الحرام ان شاء الله **بوجوه** بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا أخذوا من المستقبل **بوجوه** متبادرين بادب الله تعالى مقتدين بسنته روى الواحدى عن أحمد بن يحيى انه قال استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون وأمر بذلك في قوله تعالى ٥٦ ولا تقولن لشيء ائني فاعل ذلك غذا الا ان يشاء الله **بوجوه** أو بان أصل ذلك الشرط

ثم صار يذ كر للتبرك **بوجوه** وبهذا يجاب عن الحديث **بوجوه** أو ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول **بوجوه** وهذا الجواب لا يرفع السؤال **بوجوه** بالراء وفي بعض النسخ لا يدفع وجه ما قاله ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا فلزم تحقق مشيئته لان لا يموت منهم أحد قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في وعده تعالى وهو محال اه ولقائل ان يقول انما يلزم تحقق مشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم لوعده جميع أولئك المؤمنين في الدخول لو كان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم وامام مع تقييده بذلك فلا **بوجوه** أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابه حين أخبرهم بالنام **بوجوه** كي ذلك لنا وعن كلام الملك الذي أخبره في المنام في الشرح بمعنى والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي اه وأقول على هذين التقديرين لم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره ونحو كون الكلام حكاية عن الغير يكفي فيه ان لا يمنع مانع منه وسبب ما قيل للشارح انه يجوز ان يكون ربي وربكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى اردف به رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا صحابه حين أخبرهم بالنام **بوجوه** كي ذلك لنا ومن كلام الملك الذي أخبره في المنام **بوجوه** فالشرط على هذين التقديرين على بابه وفيه نظر وذلك لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رواية الانبياء صحيحة وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحقق المشيئة وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتصرفت المشيئة بوقوعه **بوجوه** وما البيت فمحمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان يكون ان اقتصر مقتضى **بوجوه** في المستقبل **بوجوه** بسبب حرة **بوجوه** فيما مضى **بوجوه** اذني قتيبة اذا افتخار بالخرى يكون سببا للتعصب ومسببا عن الخزي **بوجوه** فان قلت الهمة الدخلة على تعصب لانكار التوبى فيقتضى ان ما بهدها واقع وان فاعله ما لوم واذا كان التعصب واقعا استحال كون جواب الشرط أو دلائل الجواب اذ لا يتسبب الماضي عن المستقبل قبل انكار التوبى على قسمين اما معنى ما كان ينبغي أن يكون نحو اعصيت ربك فيكون الموبخ عليه قد تحقق وقوعه واما معنى لا ينبغي ان يكون نحو اعصى ربك فلا يكون الموبخ عليه قد وقع ولكن بصدد ان يقع فإني البيت من القسم الثاني لا الاول والوجه الثاني **بوجوه**

والجملة صفة قتل أو خبر
لهذا المجرور رب اذهب
في موضع مبتدأ كماله يأتي
في ان المفتوحة الهـ مزة
الساكنة النون تأتي على
وجهين اسم وحرف في
الظاهر رفعهما على انهما
خبر بعد خبر أي ان اسم
وحرف وجها على الابدال
من وجهين غير بين لادائه
الى قولك ان على اسم
وحرف وفيه ما لا يخفى
اللهم الا ان يقدر محذوف

٨ في ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقته فيمكن الأبدال حينئذ ~~في~~ والاسم على وجهين ضمير المتكلم ~~في~~ برفع ضمير وفيه ماضٍ وذلك ~~في~~ في قول بعضهم ~~في~~ أي بهض العرب ~~في~~ أن فعلت بسكون النون ~~في~~ وصلوا وقفوا هي أنة حكاهما فطرب ~~في~~ والاكثرون ~~في~~ من العرب وهم من عدا ~~في~~ على فتحها وصلوا وعلى الاثنيان بالالف وقفوا ~~في~~ وأما عجم فيثبتون ما وصلوا وقفوا بها قرأ نافع ومذهب البصريين أن الضمير هو الهاء زنة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة عجم فإن قلت على ماذا انتصب وصلوا وقفوا قلت على الطرية باعتبار مقامهما مقام مضاف محذوف أي زمن وصل وزمن وقف ~~في~~ وضمير للخطاب ~~في~~ بالرفع عطفا على المتقدم وفيه أيضا ماضٍ وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو أن يكون ضمير مخاطب ~~في~~ في قولك أنت ~~في~~ للواحد المذكر ~~في~~ وأنت ~~في~~ للواحدة المؤنثة ~~في~~ وأنت ~~في~~ للخطابين أو للخطبتين ~~في~~ وأنت ~~في~~ للجماعة المخاطبين ~~في~~ وأنت ~~في~~ للجماعة المخاطبات هذا ~~في~~ على قول الجمهور أن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب ~~في~~ ومذهب الفراء أن أنت بكلامه اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدا وهالكت متعل لفظا ~~في~~ والحرف على أربعة أوجه أحدها أن يكون حرفا صادريا ناصبا بالمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون ~~في~~ هي وصاتها ~~في~~ في موضع رفع نحو وأن تصوموا خير لكم وأن يستعففن خير لهن وأن تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج أن منه أن تبرأوا وتعفوا تصحوا بين الناس أي خير لكم حذف الخبر ~~في~~ وليس عتبهين لذلك لما سبأني ولجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لا بما نكم أي لا لأمر المحلوف عليها التي

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الخيرات من صلوة رحم
 أو عبادة أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحنث في عيني فيترك البرارادة البر في عينه فقبل لهم لا تجعلوا الله
 عرضة لأيمانكم أي حاجزاً لما حلفتم عليه وسمي المحلوف عليه عينا للتباسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على
 عين فوأي غيرها خيرا منها أو العرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حاجزا وما نمانته وهو الثاني من موضوعي
 وقوعها ان تقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين كسواء كان دالا على ظن أو غيره وكان قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تميز
 به الناصبة من الخفة وفيه نظر فقد قال الامام الرزوقي في قول الجاسسي هممت بان لا اطعم الدهر بعدهم * حياة وكان
 الصبر ابقى واكرما اطعم منصوب بان ولورفع الجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسما مضمرا فدل ذلك على ان
 الخفة تشارك الخفية في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا ينافي غرض المصنف وقد يجب بان المهم يرجع إلى
 العزم على الشيء وهو الجدية - ومعنى حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينيا بالاعتبار الاول وغير يقيني
 بالاعتبار الثاني فعمل الرزوقي أجاز كونها مخففة نظرا إلى كون الفعل يقينيا وأجاز كونها ناصبة نظرا إلى كون الفعل غير
 يقيني فاندفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح الفصل ضابطا يعلم به موضع تعيين الناصبة وتعيين الخفة وموضع
 جواز الامرين سواء كنت منشئا للكلام أو سامعا يقال لفظ ان اما ان تدكر بفعل قبلها مساط علم أولا فان كان بفعل
 مساط علم فلا يخلو اما ان يكون بفعل تحقيق أو ظن أو غيرها فلاول يتعين للتشدد والمخففة منها والتالي يتعين للناصبة
 والثاني يجوز فيه الامر ان وان لم يكن قبلها فعل مساط علم فلا يخلو اما ان يكون مصدرها الجملة أولا فان صدرت بها الجملة
 تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم وان لم تصوموا جازا كما تقول حسن ان

تعينت الناصبة للفعل مثل

يقوم وحسن أن تقوم
 على أن أصله أنك تقوم
 وقد ظهر لك هذا الكلام
 مؤاخذا على المصنف ان
 كان مقصوده بذكر ذنبك
 الموضوعين تمييزا بينه وبين
 ان الناصبة من الخفة
 وهو الظاهر من سياق
 كلامه فتأمل وقد يقال

(ان المفتوحة المهمزة الساكنة النون) (قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين) قال ابن
 الصائغ يرجع عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل
 اليقين من غير أفعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان
 أحد الموضوعين اللذين يقع فيهما أن المصدرية لا يبيان الموضع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا
 يراد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم
 وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى
 هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قابل وكلام المصنف على الشائع
 الكثير (قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى) وذلك ان ان مع صلتها في تأويل

أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقدير فلا تتم المؤاخذاة واذا وقعت الناصبة

بعد فعل غير دال على اليقين فتكون أي فقد تكون هي وصلت في موضع رفع نحو الم بان للذين آمنوا ان تخشع
 ونحو وعسى ان تذكره واشياء وهو خير لكم في موضع نصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله كذا
 اعرب به غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر مصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كذا كره المصنف في أواخر الكتاب وانما
 احتج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وجهه من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل وقال
 الرضي ان هذه هي المضمره بدلا من الجود ولام الجود مخذوفة وهما متعاقدان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت
 باللام وعابه فيجتم مل المحل النصب والجركه ظاهره وقد رأوا البقاء الخبر محمكا فيكون المحل رفعاً على انها وصلت فاعل المحذوف
 قلت ولو قبل بان كان تامه وان يفترى في محل رفع على انه بدل إسماعيل من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن
 ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة ونحو فاردت أن أعياه أو في موضع خفض نحو
 أو ذين من قبل ان تاتيناهم ونحو من قبل ان ياتي أحدكم الموت ونحو وأمرت لان اكون في أول المسلمين وسبأني
 الكلام على هذه اللام في حرفها هل هي زائدة أو لا فيكون تكون ان مع صلتها في محفلة لهم أي موضع النصب ولموضع خفض
 ونحو والذي أطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين أصله في ان يغفر لي ومثله ان تبروا في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها
 للمحتملة للنصب والخفض على الإطلاق وانما هي إذا قدر في ان تبروا والجاء على هذا التقدير متعلق بعرضة لمسايقه
 من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله عرضة لبرائى انه عرضة أو إذا قدر في ان تبروا والجاء في الجار والنافي جيمما
 وحينئذ يمتلئ الجار بالفعل المنهى عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لأيمانكم أي حاجزا

وما نمان ترك ما خلفه عليه بها وان كان الذي هو خبير فعلى أحد هاتين التقديرتين يحتمل المحل الجار والنصب واما اذا جعل
 ان تبروا عطف بيان على الايمان كما مر فالمحل ج ليس الا واذ جعل مبتدا كما ذهب اليه الزجاج فيماتقدم فالمحل رفع ليس الا
 ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تتعين مثالا لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله ومثله
 ان تبروا وهل المحل بعد حذف الجار ج او نصب فيه خلاف في حث الاشارة اليه اول الكتاب في وسياق الكلام عليه
 مشبه ما في آخر الباب الرابع فن قلنا كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله ج او نصب قلنا لانه على حذف مضاف امامن الابتداء
 أي وهل اعراب المحل ج او نصب واما من الخبر أي وهل المحل محل ج او محل نصب أو ذو ج او ذو نصب وهذا امر سهل وان
 استصعبه بعض المدعين لعلم النحويين هذه البلاد وقيل التقدير بخافة أن تبروا فيكون المحل نصب ليس الا لان المضاف
 لما حذف أقيم المضاف اليه مقامه فاعطى اعرابه وابقاؤه على الجبر بعد حذف المضاف شاذ فلا يرتكب تخريج القرآن عليه
 غير ضرورة وهو يختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالشهور انه نصب على الخبرية وهو ان عسى في العمل بمثابة كان
 نرفع الاسم وتنصب الخبر ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافا امامن الاسم أي عسى حال زيد ان يخرج
 أو من الخبر أي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدره يوم ما من الدهر لا في الاسم ولا
 في الخبر وقيل على المفعولية وان معنى عسى ان تفعل قارب ان تفعل في فهي فعل متعد الى واحد كضرب وليست من
 اخوات كان ونقل في هذا القول عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار وبتضمن الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن
 سيبويه وان المعنى دون من ان تفعل في هذا هو الاصل ثم حذف الجار توسعا فصار المحل نصبا على أحد القولين في المسئلة
 في أو قارب ان تفعل في فلا حذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير في ان المحل ٥٩ نصب وهو التقدير الاول في

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أبو البقاء خيرا كان في الآية محذوفاً وتقديره وما كان
 هذا القرآن ممكناً، يفترى فتكون ان مع صلتهما فاعل ممكناً المحذوف وفي الشرح ولوقيل بان
 كان تاماً وأن يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعله والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن
 لم يكن ثم حذف ولا افتراء الى تأويل وأقول فيه نظرا ما أولا فلان جعل كان تاماً يصير معه
 الكلام قبل ذكر البديل مشعرا بنفي القرآن وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البديل
 الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة أي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في
 أعجبني زيد حسنه ولا ملازمة بين القرآن والافتراء (قوله في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا)

وجوباً فلا وجه للاستبعاد حينئذ الجريانه في كل شيء واجب الحذف وقيل في محل ان يقوم من نحو عسى زيد ان
 يقوم في رفع على البديل من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك أعجبني زيد قيامه واعترض هذا القول بانه يلزم عليه
 كون البديل لازماً متوقفاً عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل فالتوابع ولا مانع من ان يكون البديل لازماً لكونه
 المقصود بالحكم وكونه تاماً لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كتابه مجرور رب اذا كان ظاهراً في وسيد في
 البديل على هذا القول في مسد الجزأين في الذين يحتاج اليهم عسى فانهم اعلى المشهور داخله على ما هو في الاصل مبتدأ وخبر
 في كاسد في البديل في قراءة حمزة ولا تحسبن في البناء القوقية وفتح السين في الذين كفروا انما على لهم خير من مسد المفعولين في
 ولا يضرب الاقتصار على مفعول واحد لحسب وان كان في غير هذا الموضع ممتنعاً على المختار عند كثيرين وذلك لان البديل منه
 في حكم المنصبي المطروح والمقصود انما هو البديل وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوف
 موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلي بالنسبة الى المبتدأ والخبر واما باعتبار الحذف أي لا تحسبن
 خبرية الاملاء ثابتة على اختلاف الرائيين ولا بعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الاول وهو مع الاتيان
 بالبدل يصح كما في قول الجاسي فما كان قبس هلك هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البديل
 اذ لا يقال ما كان قبس هلك واحد ويصح معه كما رأيت وانما لم يجعل انما على لهم خير مفعولاً ثانياً لانه في تأويل خبرية
 املائنا لهم ولا يصح ان يكون خبر الذين كفروا المغايرة له وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسبن حال الذين كفروا
 أو لا تحسبن الذين كفروا ذوى انما على لهم خير فيتم الكلام حينئذ بالمفعولين لا ارتفاع المانع من الاخبار وفي حوائج
 التسهيل للصنف قال ابن اخبار في شرح الايضاح ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا انما على لهم بآلة وهو على حذف مضاف

أى شأن الذين كقولهم * وما حسبنا ان نجعلنا * أى وما حسبنا شأنك الجبى * وان هذه * وهى الثنائية بحسب الوضع * موصول حرفي * والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر زاد ابن مالك ولم يحنج الى عائد احترام من الذى اذا وقع صفة مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا التقدير كالمحوض الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور في شرحي على التسهيل فراجع ان شئت * وتوصل بالفعل المتصرف * لا الجامد نحو عسى * مضارعا كان كما مر أو مضاعفا نحو لولا ان من الله علينا * ونحو * ولولا ان ثبتناك أو أمر الحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم * ذاهو * القول * الصحيح * وصرح به في الكشف عن تفسير قوله تعالى في سورة نونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفا فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان ان لا تخلو من أن تكون التي للعبادة أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول بأبى ذلك والقول بكونها موصولة مثل الاولى لا يساعد عليه لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقها ان تكون جملة تحتل الصدق والكذب قلت قد سوغ سيبويه ان توصل ان بالامر والنهي وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما تكون معه في معنى المصدر والامر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه التشبيه الذى ذكره سيبويه هو النظر الى المعنى في الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل على الخطاب منظور فيه الى المعنى من حيث ان الذى خبر ٦٠ لانت فهو معناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظرا الى المعنى والا

فالاصل ان يكون ضميره غائبا اذ هو اسم ظاهر فطريقه طريقة الغيبة وكذا وصل ان المصدرية بالامر والنهي منظور فيه الى المعنى من حيث كان الغرض ان تكون هى وما بعدهما في تأويل المصدر وهـ وحاصل سواء كان الفعل خبريا أو انشائيا وقد اختلف من ذلك في أمرين *

هى بالتاء الفوقية وفتح السين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد) هـ ذانقض للقدرة المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهى ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهـ ذا التخصيص كالسين فلا يتم النقص بنون التوكيد فانها موضوعة للتأكيـ كيد ونشأ عن ذلك انها لا تكون للماضى ولا للهمال لغمائه عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن التأكيـ د وأما الماضى فلهـ دم احتماله التأكيـ د وأما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب في الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كأنهم الما أثرت التخصيص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهـ مزة الساكنة النون وغرضه من هـ ذا الكلام التنظير لتبعية تأثيران الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

لنصب

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالا وقدم

الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديداجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شئ * وأحدهما كون الموصولة بالماضى والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم * بدون واوعلى ان الجملة استثنائية على سؤال سائل كأنه لما قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فاذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكأنه عطف على محذوف والنقدير خالف فى ذلك وزعم انها غيرها * بدليلين أحدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثانى انه لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما أى موضع الماضى والامر الموصولة هى * ما * بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به * فثبت ان الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع * والجواب عن * الدليل * الاول انه منتقض بنون التوكيد * خفيفة كانت أو ثقیـ له * فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبأدوات الشرطية الجازمة * فانها أيضا تخلصه للاستقبال * مع دخولها على الماضى باتفاق * وانما قيدنا الادوات الشرطية بالجازمة احتراما من نحو لو ولما على القول بانها محرفة * والجواب عن الدليل الثانى ببدء الفارق وذلك * انه * تحكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فاثرت الجزم فى محله * وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلا لا تؤثر فى معناه شيئا فلا تؤثر عملا فى محله فافترقا * كأنها * أى ان المصدرية * لما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه * وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

لتخصيص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوف هو الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الشيخ أثير الدين أبو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع في الآية المتقدمة وهي أمرت ان أكون من المؤمنين وأقم وجهك فقد مرانه لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون لمكان التخالف بالافراد والجمالية قلت من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ هو أمرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب ولكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلتها على ان أكون وذلك أن قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كأنفسير قوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبنى زيد وكومه داخل معها في حكم المأمور به فالوقدر هـ ذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن أقم

٦١

الجملة مسوقة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم واستدل بدليلين أحدهما أنهم ما يح أي ان وما دخلت عليه إذا قدر بالصدر فأت معنى الامر الذي كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر لا دلالة له على الطلب البتة الدليل الثاني انه ما لم يقم فاعلا ولا مفعولا لا المصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فاعلا نحو أعجبنى ان أحسنت وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان أساءت وان تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه لا يصح أعجبنى ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لا دلالة في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا ماهيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملازمه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم داخل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراد كالهواء (قوله والمخالف في ذلك أبو حيان) سبقه الى هـ ذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أفاد ان مع ذلك الفعل والافليساعوولين به الا ترى ان معنى عبار حجت ورحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس معنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمر او لانها خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمر الجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وى ولو ولا يجوز اتفاقا اه (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال عند التقدير المذكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى عبار رحبت ورحبها واحد وفي الشرح ولا يحيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالسكينة والفائت اغما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتمام لان الذي الزم به المصنف بأبا حيان اغما هو فوات نفس المضى والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليه ما عند التأويل بالمصدر وضعوا التزاما فليتمل ثم في الشرح على اننا نقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر اغما يؤول به مدرما أخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف اه وأقول ذكره هذه العلامة عقب

الماضي ومع المضارع كما نقلناه والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضي نحو أعجبنى ان قمت والموصولة بالمضارع نحو أعجبنى ان تقوم عند التقدير المذكور وذلك انك اذا أولت بالمصدر فمما فقت أعجبنى قيامك فأت معنى المضى والاستقبال كما انك اذا أولت بالمصدر في قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فأت معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الاول لا يضر في الثاني ولا فرق قلت ولا يحيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تفت بالسكينة والفائت اغما هو الدلالة الوضعية فقط والا فمضى الزمن مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على اننا نقول الموصولة بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر اغما يؤول به مدرما أخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام

أوبالنهى عنه فاعا فالدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة الزمخشري في مواضع من الكشف وصرح به في سورة
نوح فقال في قوله تعالى أنا أرسلناك بالبينات ونزلنا عليك الكتاب بالبينات ونزلنا عليك الكتاب بالبينات ونزلنا عليك الكتاب بالبينات
أي بالامر بالانذار ثم انه أي بأحكامه أي بأحكامه أي بأحكامه أي بأحكامه أي بأحكامه أي بأحكامه أي بأحكامه أي بأحكامه
ان غضب الله عليهم أي على قراءة نافع بخفيف النون وكسر الصاد قاله من دعائي وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء
بأن لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقياء ورعياء وهو في الآية ليس بمفعول مطلق فلا يفهم منه
الدعاء فان قلت ينتقض هذا بخصوص سلام عليكم فانه مفيد للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق قلت هو بحسب الاصل مفعول مطلق
فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أي سلمت سلاما أي سلمت سلاما أي سلمت سلاما أي سلمت سلاما أي سلمت سلاما أي سلمت سلاما
الاصل مفعولا مطلقا الجواب عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره من نحو أعجبنى ان قم وكرهت ان قم لانه لا معنى
لتعلق الإعجاب والكرهية بالانشاء ٦٢ الذي لا خارج له لولا ما ذكره هو ان المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع

صاتها فاعلا ومفعولا وقد
أسلفنا ان الموصولة بفعل
أمر مؤول مع صاتها بمصدر
مادته تدل على الطلب واذا
فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع من تعلق الإعجاب
والكرهية به اذ التقدير
أعجبنى الامر بالقيام وكرهت
الامر به ثم ينبغي له ان لا
يسلم مصدرية كي لا لا تقع
فاعلا ولا مفعولا وانما تقع
مخفوضة بلام التعليل
نحو جئت لكي تكرمي
وهو قد سلم مصدرية فدل
ذلك على فساد ما ذهب اليه
ثم مما يقطع به على
التماس قوله بالبطان
حكاية سيبويه كسبت اليه
بان قم فانه لا محيص فيه
عن كون ان مصدرية

ذكر ما ينتصر به لابي حيان بشعر بانها ما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن
قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان
مفعولا مطلقا) أو رد عليه سلام عليكم فانه مصدر ففهم للدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب
بان أصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثاني
انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الإعجاب والكرهية بالانشاء) قال ابن الصائغ ابن
الانشاء اذ قدرتم ان المصدر بل أين الجملة ان هي اذ ذلك الامر فلا تمنع تعلق الافعال كلها ثم
ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فاستعمل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنفي
التعلق عن هذين فان قال هافي كلام المستدل قيل هما وقعا على سبيل التمثيل اه وفي التعليل
أي مانع يمنع من تعلق الإعجاب والكرهية بالانشاء أي أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر
به وقد أسلفنا ان الموصولة بالامر أو نهى تقدر مع صاتها بمصدر طابى فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع اه (قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي) قال ابن الصائغ كي حرف جر أو حرف
مصدرى أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدرية في المكان الصالحة له
جوابه يقع انها مع ذلك عريضة في الجرشية بحروفه فالحقت بها اختلاف ان اه (قوله في
لا يقرآن بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر منها في قوله

هن الحرائر لاربات أخيرة * سود المحاجر لا يقرآن بالسور

وضميرهن عائدا الى اللاتي في البيت الذي يليه هذا البيت وهو

صلى على عزة الرحمن وانبتها * لبنى وصلى على خالاته الاخر

والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهى الكريمة وخلاف الامة والاخرة جمع خسار بكسر
المجزة قال في القاموس وكل ما سترت شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من

لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون النقاب

مصدرية أو أجب عنها أي عن حكاية سيبويه ببيان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله تلك الحرائر لاربات أخيرة * سود
المحاجر لا يقرآن بالسور وهذا الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك وهو فاحش وهو والوهم بفتح
الهاء مصدر وهم بكسر الهاء بفتحها اذا غلط قال الفرطى في المفهم حكاية عن ثعلب انه يقال وهت في الحساب وغيره
أو وهم أي غلطت اغلط وعلى هذا فصدره الوهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسى بفعل اللازم المكسور العين من غير
الاولان كفرح فرحا وجوى جوى وفي الصحاح وهت في الحساب بالكسر أو وهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا
اختصاصه بالغلط في الحساب وأما الوهم باسكان الهاء فصدره قولك وهت في الشيء بالفتح وهم بذلك اذا ذهب وهمك اليه وأنت
تريد غيره وهذا المعنى ليس مراداهنا وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في اثناء الكلام على الجمل التي لها محل من
الاعراب وهى الواقعة مفعولا حيث تسكام على المسببتين لولا ان حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الاعلى الاسم

أو ما في تأويله **﴿﴾** وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم نفسه يرية كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم ولا ما هو في تأويل الاسم قلت ويجب أن يخص هذا إذا كانت حروف الجر غير مكفوفة والافالمكة وفقة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله وبعد هذا كله فانا أقول لم يقم دلائل للجماعة على أن الموصولة بالماضى والامر هي الناصبة للمضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين ادوات النصب خروج عن النظائر من غير داع اليه ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر بعدها فعل الامر أو النهى موصول حرفي أد كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون نفسه يرية أو زائدة فالاول نحو أرسات اليه أن قم أولا تقم ومنه أنا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك والناثي نحو كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكرهاه دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أي **﴿﴾** هذا اللفظ وانما دخلت في التحقيق على ما هو اسم وقد ذكرت ذلك في شرح التسمي **﴿﴾** وتنبية ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة **﴿﴾** بصيغة التثنية غير وهاء تأنيث في آخره **﴿﴾** أن بعضهم **﴿﴾** أي بعض العرب **﴿﴾** يجوز بان ونقله اللحياني **﴿﴾** بكسر اللام وسكون الحاء المهملة **﴿﴾** عن بعض بني صباح **﴿﴾** بتشديد الواو وحدهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فو حدة مشددة فهاء تأنيث **﴿﴾** وانشدوا **﴿﴾** في الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ لا مرئ القيس **﴿﴾** إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * نعالوا الى

النقاب **﴿﴾** قوله ونقله اللحياني عن بعض بني صباح **﴿﴾** من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال في الصحاح والحيان أبو قبيلة من العرب وهي لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الواو وحده وفي آخره حاء مهملة وضبة معجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن آدم بن ميم بن مر **﴿﴾** قوله إذا ما غدونا **﴿﴾** هذا البيت لا مرئ القيس وغدونا من الغد وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو وغدوا ونحط بكسر الطاء المهملة أي نجمع الخطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد في كتابه أن الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبي علي أنكار ذلك وان الرواية هلم الى أن يأتي الصيد نخطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على أنه حذف الباء تخفيفا كما حذف من قوله تعالى والليل اذا يسرا كنه في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل **﴿﴾** قوله وفي هذا نظرا لان عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم **﴿﴾** قال ابن الصائغ ويمكن أن يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز في الكلام روى عن أبي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه **﴿﴾** قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن أن أراد أن يتم الرضاعة في الشرح وفيه نظر لا احتمال أن يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائدا الى من رعاية لعناها بهدرعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

بهم معناه ويرجح ولا خفاء بما بينهم من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحية **﴿﴾** وانشدوا أيضا قوله أحاذران تعلم **﴿﴾** افتردها **﴿﴾** فمتركةا ثقلا على كاهيها **﴿﴾** باسكان ميم تعلم على أنه مجزوم بان **﴿﴾** وفي هذا **﴿﴾** الاشارة بالبيت الثاني **﴿﴾** نظرا لان عطف المنصوب **﴿﴾** وهو ترد وتترك بفتح الدال والسكان **﴿﴾** عليه **﴿﴾** أي على المسكن بعد ان وهو تعلم **﴿﴾** يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم **﴿﴾** والا كان المعطوف عليه **﴿﴾** مجزوما لا منصوبا **﴿﴾** وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها **﴿﴾** أي بعد ان المصدرية فتكون حينئذ مهملة **﴿﴾** كقراءة ابن محيصن **﴿﴾** يكون بعدها الصاد المهملة على صيغة تصغير محصن **﴿﴾** بان أراد أن يتم الرضاعة **﴿﴾** بضم الميم فدل على أنها قد تم وفيه نظر لا احتمال أن يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائدا على من رعاية لعناها بهدرعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكف فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه ان بعضهم ذهب في الآية الى أن الاصل أن يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن **﴿﴾** وفي قول الشاعر **﴿﴾** بنفض قول عطف على قراءة ابن محيصن بأصاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنما لاقيتما رشدا أن تحملا حاجة الى خف محملها * ونصنعا نعمة عندي بمأويدا

ان يأتنا الصيد نخطب **﴿﴾**
غدونا بكرنا ونحط **﴿﴾**
بكسر الطاء المهملة **﴿﴾**
مضارع خطب أي جمع **﴿﴾**
الخطب وأنشده القاضي **﴿﴾**
الفاضل في بعض كتبه **﴿﴾**
الى أن يأتي الصيد وعليه **﴿﴾**
فلا شاهد فيه قال القاضي **﴿﴾**
الفاضل وكنت رويت **﴿﴾**
هذا البيت قال ولدان **﴿﴾**
حيثما قال لي بعض الادباء **﴿﴾**
الذي قال الشاعر قال **﴿﴾**
ولدان أهلنا فقلت ولدان **﴿﴾**
حيثما مدح ويستحق **﴿﴾**
امرؤ القيس لفظه يحسن

يقولان تقرأ على أسماء ويحكى * منى السلام وان لا تشعرا أحدا * ان تحملا منصوب بفعل مقدر رأى أسألكما وان تقرأ
أما في محل نصب بدلا من ان تحملا أو من حاجة وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرأ فقد أهل
الشاعر بهما أهمل وأعمل بعدما أهل ٦٤ يجوز عم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقلية عند اتصالها بالفعل

وذلك ان المخففة اذا وقع
بعدها فعل فان كان جامدا
نحو وان عسى ان يكون
قد اقترب أجلهم وان ليس
للا انسان الا ماسعى أو دعاء
نحو والخامسة ان غضب
الله عليهما في قراءة نافع
بصيغة الماضي فلا تحتاج
الى فاصل بينها وبين ذلك
الفعل وان لم يكن جامدا
ولادعاء فلا بد من الفصل
بقدر نحو ونعلم ان قد صدقتنا
أو بل ونحو وان لو استقاموا
على الطريقة أو بحرف
تنفيس نحو علم ان سيكون
منكم مرضى أو بحرف نفى
نحو فلا يرون أن لا يرجع
اليهم قولاً هذا على الغالب
وقد اتصل بالفعل المتصرف
الخبري غير مترتبة بشئ
من ذلك كقوله
علموا ان يؤمنوا فنادوا *
قبل أن يسألوا بأعظهم سؤل
وما خرج عليه الكوفيون
ذلك البيت من هذا
القبيل وهو الصواب قول
البصريين انها ان الناصبة
أهلت حملا على أختها
المصدرية بدليل ان
الشاعر أعمل أو لا حيث
قال ان تحملا وانا حيث

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بهاله والتمثيل بكفى فيه
احتمال التمثيل به لما مثل له احتمالا لا محيصا والاية كذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصائغ
لكن عبارته لا يردعها هذا الذي قلناه وهي واوالت هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة
نصب الفعل حذف النون وحذف الواو لا لتقاء الساكنين وهذا الجمع من اعادة معنى من انتهى
ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم
المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكفى من أشياء خارجة
عن قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف
العثماني وقراءة ابن محيص لا يلزم موافقته لانه من الشواذ خارجة عن السبع بل عن
العشرة والقراءات التي يلزم ان تكون على وفقة هي القراءات السبعة وقال ابن الصائغ
فان اعترض على ذلك بان في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو
نحو سنده الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع
لا مطلق الواو (قوله ان تقرأ على أسماء الخ) ويجز كلمة رجسة وويل كلمة عذاب وقال البيهقي
ها معنى واحد تقول ويجز زيد وويل له فترفعه ما على الابتداء والى ان تقول ويجز زيد وويل
له كذلك قلت ألزمه الله ويجز وويل الاول ان تقول ويجز زيد وويل زيدا لاضافة فتنبه ما أيضا
باضمار فعل وقبل هذا البيت

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنتم الا فيتمار شدا

ان تحملا حاجة لي خف محملها * نستوجبا نعمة عندي بها ويدا

(قوله شدا اتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء
بقدر ولو أوحرف تنفيس أو نفي بلا أولن أولم (قوله ولا تدفني في القفلة الخ) هذا البيت لا ي
محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل
عبد الله وقيل اسمه كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه
وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا
البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي في الممات عروقها
روينا في المجالسة للقاخي أبي بكر الدينوري عن عمر بن اسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم
القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عند
أم ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب

كفى حزنا ان قطع الخيل بالقنا * وأترك مشدودا على وثاقها

اذا شئت عناني الحديد واغلق * مغاليق من دوفى تصم المناديا

فكانت له التحف ان أطلقك ان ترجع حتى أعبدك قال نعم فاطلقه فركب فرسا لسعد بلقاء
وجعل على المنكرين فجعل سعد يقول لولا ان أبا محجن في الحديد اقلات انه أبو محجن وانما فريسي

فلا

قال وتصنعوا وراهما حيث قال وان لا تخبرا فيحمل قوله ثالثا ان تقرأ على ان هذه

هي تلك وليكنه أهلها ما ذكر * وليس من ذلك * أي من أهمل ان الناصبة * قوله * أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم
واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم * اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي بعدما وقى عروقها
ولا تدفني في القفلة فاني * أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يذوقها بعد الموت
 حل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتباهه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور وله في ذلك حكايات معروفة
 فاعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرمه رجاء ان يخال منها بعد الموت ومن
 ثم قيل ان هذا أحق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضي الله تعالى عنه قال لولدي محببن هذا أبوك الذي يقول اذا مات
 فادفني البيتين فقال أي الذي يقول وقد أجود وما لي بذي قنع واكنتم السرفيه ضربة العنق الوجه الثاني بان تكون
 مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ونحو هو علم ان سـ يكون
 منكم مرضى فهاتان الايتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو هو وحسبوا ان لا تكون قننه فمن رفع
 أي في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحزرة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة
 الفعل الدال على اليقين نزل حسب انهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقر بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان
 ليس من أفعال التحقيق قلت وادعي ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب
 الوضع هو نحو قوله أي قول جرير يزعم الفرزدق ان سـ يقتل مربعا * أبشر بطول سلامة يا مريع مريع
 بكسر الميم كنبراقب وعوغة بن سعيد راوى جرير واوين مفتوحين بينهما عين ساكنة مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى
 مهملة يلها هاء تأنيث والفرزدق على زنة سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير

مناقضات كثيرة وأهـاج
 كثيرة واستعمل الزعم
 هنا في القول الباطل أي
 دعواه انه سيقول مربعا
 دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء
 بيمينها وهو ان هذه
 ثلاثية الوضع أي اذهي
 مخففة من الثقيلة وهو
 مصدرية أيضا وكان
 أصلها المخففة هي عنه
 كذلك وكان التثنية
 الوضع التي تنصب المضارع

فما هزم المشركون جاء أبو محجن فأعادته في الحديد واخبرت سـ ما بالخير فقال سعد والله
 لا احبسنه في الخمر ابدأ فقال أبو محجن والله لا أثر به ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه
 اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسره بقوله تعالى فان خفتن ان لا يقيم احدود الله وقيل
 هو في الآية بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من ثبوت المساقل انه لا يذوقها بعد الموت
 حل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتباهه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور
 فاعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرمه رجاء
 ان يخال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته) قد سبق نفسـ ير اليقين
 واما المنزل منزلة فهو الظن بما ويل ان يكون غالباً مقار بالعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك
 لا ليدان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي
 فائدتها التحقيق انسب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن
 غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومريع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة لقب

٩ في ل وتوصل به وبالماضي والامر مصدرية وتنبص أي المخففة من الثقيلة هو الاسم وترفع الخبر خلافا
 للكوفيين زعموا انه لا تعمل شيء أي وفائدة الايتان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قد يتوهم من ان
 خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كون الثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من
 هذا كله في الحكم الاخبار فقط وهو العمل وهو شرط اسمها ان يكون ضمير المحذوف فافهم سواء كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به
 المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب وجه اعادة فعله انه يشترط في
 اسمها ان يكون ضمير شان وهو بمائبث أي اسمها أو ذلك الضمير المحذوف ثبوتاً فلا يلحقه كقوله فلوانك في يوم الرخاء سالتني *
 طلاقك لم أبحل وانت صديق يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالكرم والجود وقوله في الرخاء من التميم وكذا قوله وانت
 صديق لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمد النكتة هي المبالغة في الاتصاف بالجود والكرم ويحتمل ان
 يكون مراده وصف نفسه بمحبة هذه المرأة وانه يؤثر ما تختاره هي على ما يؤثر هو حرصاً على رضاها وحصول مرادها
 والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد وغيره والمذكور المؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضاً وهو أي وثبوت اسمها
 أو الضمير الذي قلنا بوجوب حذفه يختص بالضرورة فلا يستعمل في سعة الكلام على الاصح وشرط خبرها ان
 يكون جملة أي اما اسمية مجردة نحو وأخذ عواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرية بلا نحو وان لا اله الا هو أو باداة شرط
 نحو أعلم من زيدان من يسأله فهو محسن اليه أو يرب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائفا * أمين وخوان بخال أميناً

واما فعالية يقتدر فعلها غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء بقدا أو بلو أو بحرف تنفيس وقد تقدم ولا يجوز افرادهم في وقت من الاوقات الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كونه مفردا وكونه جملة وقد اجمعنا في قوله بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون التمام فاني بالخبر مفردا في الصدر وجملة في الجوز والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكماة الثاني الذي تدرك فيه الثمار والسنة ستة ازمدة شهران منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس والغيث المطر والكلالة ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلالة أي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال مرع الوادي اذا اخصب فتدخل هزة التعدي عليه فتقول امرع الغيث الوادي أي جعله مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراز كافي قوله فسقي ديارك غير مفسدها * صوب الربيع ودعته مهي على انه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد الى السبب اذا لم يربط في ضرورة الارض مريعة لجاز والتمال بكسر الميم الغياث * واعلم انه قدر ترتيب بعض اصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصالحات أربعة أسئلة في هذا المقام وأجاب عنها باستزاه السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان الخففة حيث أوجبوا الاعمال الاولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا شبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال تخفيفه اشبههما اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرها فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاعمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال فينبغي ان يستويان في جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوي فليستويان وجوب الاعمال السؤال الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة

وعوذة بن سعيد راويه جري (قوله بانك ربيع الخ) في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول الفصل الذي يأتي فيه النور والكماة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا القوث يقول العرب تجعل السنة ستة ازمدة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران

اعمالها في ظاهر لافي مقدر فالحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدران يكون قيط ضمير شان ولم يجوزوا تقديره ظاهر او الجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة والخففة وبينهما ارتباط معنوي لانهم اجمعوا في تقدير مفرد اذهي مصدرية ارادوا أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي ايتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جماعتها فافترا ولا بد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لا فرع لا عمل لا قليل وعمل لا تجميع عليه اشده شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح الباب وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعاً عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهر ادعاء من ية للفرع على الاصل في الظاهر فجعلوا في الظاهر كالمادة واعلموا أن الخففة في اسم ظاهر ليري بحسب الظاهر انه قدر تب الاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضمير الشان في الخففة المفتوحة لانهم رأوها داخلية على افعال غير ناصخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدرات تكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن أصل وضعها قلت قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها عن أصلها حاصل أيضا باعمالها في ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضمير الشان في الخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلالا اليوم فيهم فتمذر اضمار اسمها الا لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذ لم تدمل في مثل قوله لم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

العمل لتعذر أن يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالتأني في زيد وهو ان يقال ان زيد اقائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع
ومراد اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير او عملها
في الظاهر فلا يلزم المحذور ولانتم الملازمة المذكورة في قوله لا تمتنع العمل فتأمل في الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة
أي نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلأى مما وقع فيه بعد هاجلة فعلية وهو نودوا أن تاكم الجنة مما وقع فيه بعد هاجلة
اسمية وهو يحفل في الآتين المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الآية الأولى ان الثانية وضعها
يولد خولها على الامر وهو الخففة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر ٦٧ بصنع الفلأى وهو تكون
في الآية الثانية

الخففة من النقيضة لدخولها
على الجملة الاسمية
وهي لا تكون صلة لان
الثانية الوضع
الكوفي انكار ان
التفسيرية البنية وهو
قول من محبة لانه في أي لان
الشان اذا كانت كنبت اليه
أن قم فليس قم نفس كنبت
كما كان الذهب نفس العسجد
في قولك هذا عسجد أي
ذهب وهذا الكلام من
المصنف رحمه الله تعالى
مبنى على ان قم في المثال
المذكور تفسير لكنت
نفسه فابطله بتغايرها
وليس الامر كما فهمه اغا
التفسير في ذلك لانه لما
كنت وهو الشئ المكتوب
وقم هو نفس ذلك الشئ قال
الرضي وان لا تفسر الا
مفعولا مقدر اللفظ دال
على معنى القول كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم

قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع
الارضية لاربيع الشهور والغيث المطر والمردع بفتح الميم الخصب واسناده الى الغيث مجاز
والتمثال بالكمبر الغيث يقال فلان ثمال قوم أي غياث لهم يقوم بامرهم (قوله وهو عندي
أوجه لانه اذا قيل كنبت اليه ان قم فليس قم نفس كنبت) في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة
أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسيرا لكنت نفسه فابطله بتغايرها وليس الامر كما فهم
انما التفسير لمتعلق كنبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضي وان لا تفسر
الا مفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي نادينا به بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كنبت اليه ان قم
أي كنبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسيرا للمفعول المقدر لكنت وقديفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذا أوحينا الى أمك ما يوحي ان اذفيه اه وأقول هذا الاختيار
الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشف ان في قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها
مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر ما فعل القول وما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما
فعل القول فيحكي به هذه الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم
الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله وأما فعل الامر فسنجد الى ضمير الله فلو
فسره باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقيم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة
بالفعل لم يخل من أن يكون بدلأما أمرتني به أو من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البديل
هو الذي يقوم مقام البديل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الاعبادته
لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلأ من الهاء لانك لو أقت أن اعبدوا الله مقام الهاء
فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلاته فان قلت
وكيف تصنع قلت يحتمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ما أمرتهم
الاعباد أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا
عطف بيان لله لا بدلا اه كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسر بلفظ عمل السابق عليها
هـ او قد ذكر الرضي عدم تفسر ان فقال ولا يمنع لو ارتكبت من تكب ان المسماة بالمفسرة
زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فغنى امر ان قم أي قال له قم بتأويل امره قال أو بتقدير قال

فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر أي نادينا به بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كنبت اليه ان قم أي كنبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسيرا للمفعول المقدر لكنت وقديفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذا أوحينا الى أمك
ما يوحي أن اذفيه الى هنا كلامه وهو لهذا الوجهت بأي مكان ان في المثال المذكور فقلت كنبت اليه أي قم فلو وجدت الطبع
غير قابل له وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردوا لاقبولا قال الرضي ولو ارتكبت من تكب
ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فغنى امره أي قم قال له قم بتأويل امره يقال أو
بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة وهو لها أي لان المفسرة في عند متبعتها
شروط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها ان الواقعة في قوله تعالى وهو آخر دعواهم ان الحمد لله رب

العالمين في اذلم يقع قبلها الام فردوه ومبتدأ الجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ فهو من ثمة السابق وهو تنطبه لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المصمم المقدرة فيه فلا تكون الآية من هذا القبيل والثاني ان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكر عسجد ان ذهب ابل يجب الاتيان بأى فيقول ذكر عسجد أى ذهب اهل هي حرف عطف أولا فيه خلاف سيأتى في ترك حرف التفسير فيقول ذكر عسجد اذهب اهل ولا فرق بين الجملة الفعلية كالمثلية بقولهم كتبت اليه بان قم والاسمية نحو كتبت اليه ان ما أنت وهذا في ظاهر كلامه انه لم يثقل للاسمية فيصير وليس كذلك بل مثل اكلنا الخبز والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى فأوحينا اليه ان اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا ان تسلكوا الجنة والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما هو ومنه وانطلق الملا منهم ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشى بل المراد به ان يطلق ألسنتهم بهذا الكلام فيكون فيه معنى القول وكأنه والله أعلم قصد بذلك هذه الآية ويبيان انها ٦٨ مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير ان لمافيه من صريح القول

مدعيان التقدير وانطلق الملا منهم قائل بعضهم لبعض ان امشوا فاطل المصنف التمسك بها بما ذكره من ان المراد انطلاق الالسنة بذلك الكلام وليس المراد به المشى المعروف وأجيب أيضا باحتمال ان تكون ان في الآية زائدة لا مفسرة أو بان صريح القول المقدر كالفعل المقول بالقول في عدم الظهور قال الرضى أو بان انطلق متضمن معنى القول لان المنطوقين عن مجلس يتفاوضون عما جرى فيه أو بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه قلت وهذا الاخير هو الذى قاله المصنف والذي

بعده وان زائدة وهـ ذا يطردي جميع الامثلة اه (قوله فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان في هذه الآية تفسيرية لم بشرط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة أو لفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للفرد فنعوان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هـ ذا القائل على انه أراد بالجملة المفسرة ما يرد بها اذا وقعت بعد ضمير الشأن فانه اخبروه مفسرة وذلك نحو نطق الله بحسبي ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القائل فيعرف طبقته في العلم اه وأقول اذ لم يعرف هـ ذا القائل ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كافي الآية جواز تفسيره بالجملة مع ان وأما قوله وقد يحمل كلام هذا القائل الخ فبعد لان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه في أن المفسرة لا في الجملة المفسرة (قوله ورده أبو عبد الله الرازى) هو الامام نضر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكرى الطبرستى فى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق أهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوائل قال فى كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل فى الاصول على والده ووالده على أبى القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين وهو على أبى اسحق الاسفراينى وهو على أبى الحسين الباهلى وهو على أبى الحسن الاسعمرى وهو على أبى على الجبائى أولا ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة توفى الرازى سنة ست وستائة بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازى غرضه من الرد فلم يتعبه وكره ارتضاه ويقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمنع تفسيره بان اتخذى اه وأقول فيه نظرا ما أولا فلان الهام مفسر فى الكتب الكلامية بالقاء معنى فى القلب بطريق الغيب نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء الملك وانه من قبيل الكلام لا بطريق

قبله ذكره الزنجشیری قال ابنى والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة وانما قلنا على العادة المعهودة ليعلم انه ليس بفعل فى معنى القول كفى كتبت ونحوه ولكنه لما لم يترك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو فى معناه كما انه ليس المراد بالمشى المشى بالمعارف وهو المشى على الارجل فيقول المراد به الاستمرار على المشى أى دو صوا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها ووزعم الزنجشیری ان التى فى قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوتا مفسرة ورده أبو عبد الله الرازى في زاي قبل بقاء النسبة نسبة الى الزى على خلاف القياس فيبان قبله وأوحى ربه الى النحل والوحى هنا الهام باتفاق وليس فى الهام معنى القول فلا تكون ان مفسرة قال وانما هى مصدرية على تقدير الباء قبلها أى باتخاذ الجبال بيوتا والصواب باتخاذ بيوت من الجبال على ان الزنجشیری صرح بان الاجزاء فيه معنى القول يريد الاجزاء الواقعة هنا وقال قبل ذلك الاجزاء الى النحل الهامها والقذف فى قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لاحد الى الوقوف عليه والا فنيقمت فى صنعها ولطفها فى تدبير أمرها واصابته فى ما يصالحها لائل بينة شاهدة على ان الله تعالى أودعها علما بذلك وفطنها كما

أولى أولى القول عقولهم هذا كلامه وارتكاب ان الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد وهو الرابع من الشروط
 بان لا يكون في الجملة السابقة على ان المفسرة في حرف القول فلا يقال قلت له ان افعل لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير
 وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة وهو في شرح الجمل لا في القاسم الزاجحي الصغير في صفة للشرح
 المنسوب لابن عصفور وله عليه شرح آخر كبير في انما في أي ان التفسيرية في قد تكون مفسرة بعد صريح القول في
 والخلاف في المسئلة ما ثور ولم أفق على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح في ذكر الزخشي في قوله تعالى ما قلت
 لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله وربي وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالا امر أي ما أمرتهم الانما أمرتني به
 ان اعبدوا الله وهو حسن وفي اذابنا على هذا التاويل الذي ذكره الزخشي في قوله تعالى في هذا المقام الذي نحن فيه
 والضابط بالرفع على انه مبتدأ خبره بان لا يكون فيها أي في الجملة السابقة في حروف القول والا قول مؤول بغيره في
 وهذه الجملة الواقعة بعد الاحال من الضمير المستكن في فيها ويحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله
 ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن الزخشي انه قال في غير
 الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لئلا يجعل

نفسه وربه معا أمرين ودل
 على الاصل بادخال ان
 المفسرة ولا بتناء جعل القول
 في معنى الامر على هذه
 النكتة لم يكن لك ان تجعل
 كل قول في معنى فعل فيه
 معنى القول فتجعل ان
 مفسرة له كما يشعر به كلام
 المصنف قال التفتازاني
 لكن في جعل ان مفسرة
 لفعل الامر المذكور
 صلته مثل أمرته بهذا
 ان قم نظرا ما في طريق
 القياس فلان أحدهما
 من عن الآخر وما في

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا ان لا يفهم القول ولا الامر وهو التحل (قوله فيقال في
 هذا الضابط) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض افيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع
 الضابط على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الاحال من حروف
 القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها وأقول ما قلناه أولى وان كان الضمير
 المستكن في فيها عائدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما
 قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الطرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الإشارة وقوله ان لا يكون
 فيها خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدأه مقول القول قال التفتازاني في حاشية الكشف
 وعن المصنف يعني صاحب الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول
 موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا أمرين ودل على الاصل بادخال
 ان المفسرة ولا بتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في
 معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته
 مثل أمرته بهذا ان قم نظرا ما في طريق القياس فلان أحدهما من عن الآخر وما في الاستعمال
 فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح
 ان يكون اعبدوا الله وربي وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الزخشي وأجاب عنه أبو حيان بانها

الاستعمال فلانه لا يوجد قلت كل وجهيه منظوريه اما الاول فلان في الجمع بينهما من الفائدة ما في ذكر الشيء مرتين مهما
 أولا ومفسرا ثانيا وله من الموضع في النفوس ما لا يخفى وأما الثاني فشهادة على النفي وفي الكتاب العزيز اذا أوحينا الى أمك
 ما يوحى ان اذ فيه في التابوت فان قلت ما في هذه الآية تفسير لمفعول أو حينا للفعل الا يحسن والكلام انما هو في جعلها
 مفسرة للفعل الذي ذكرت صلته قلت انما أراد الزخشي بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة لمفعول القول
 لانفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله نفسا للقول المراد به المعنى المصدري وعليه فهو نظير الآية التي
 أوردناها وقد أسلفنا في أول الكلام على ان المفسرة انما لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول وانما قد تفسر
 المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمل ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله وربي
 وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر في أي المأموره لان المفسر عين تفسيره في المعنى ويمكن ان يقال
 المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله وربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الزخشي
 في قوله تعالى حكايته عن اليهود انما قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح
 في الحكاية عنهم رفع العيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بجلته وقال ابن الحاجب في أماليه واذا حكى
 حاله كلامه ان يصف الخبر عنه لمن يحكي له عما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم أن يعبدوني أو مرهم بأن يعبدوا الله ربكم فعباد عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ وتطيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقون والاصل انكم لذا نقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم ترأى يوم جرسويقة * بكيت فقالت لي هنيذة مالبا أي مالك وسيأتي فيه كلام ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكم كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الآية من أي قصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فيه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك وحاشاه منه وكانه صلى الله عليه وسلم ٧٠ قال لم أقل لهم ما يدعون ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ولا يشرك به شيء

تكون في الآية
مصدرية وهي وصلت
عطف بيان على الهاء في به
ولا بد لان ما اما الاول فلان
عطف البيان في الجوامد
كالهاء من به بعزلة النعت
في المشتقات وإذا كان
كذلك فكأن الضمير
لا ينعت كذلك لا يعطف
عليه عطف بيان بنصب
عطف بالفعل المتقدم
والنائب عن الفاعل قوله
عليه أو بالرفع على ان يكون
هو النائب وعليه لغو متعلق
بـعطف فهو منصوب محل
وكافي محل نصب على انه
نعت مصدر محذوف أو حال
والتقدير وإذا كان كذلك
فلا يعطف على الضمير عطف
بيان يرتكب ذلك ارتكابا
مثل ارتكاب عدم نعت

يصح ان يكون تفسير الامر تني المفوظ به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضممار فعل أي أعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال السفاقي وفي جوابه خروج عن الظاهر باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضممار فعل والزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيم الله تعالى كما قال الزخشي في قوله تعالى حكاية عن اليهود انما قبلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفع العيسى عليه السلام عما يذكر ونه وتعليما لما أراد وبعثه وقال ابن الحاجب في أماليه واذ حكى حاله كماله ان يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن أن يصرف النفس بـ إلى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني أو مرهم بان يعبدوا الله ربكم فعباد عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب وتطيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقون والاصل انكم لذا نقون وكذا قول الشاعر

ألم ترأى يوم جرسويقة * بكيت فنادتني هنيذة مالبا

أي مالك وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكم كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجا عن الظاهر وان الزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله ووههم الزخشي فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ما قاله الزخشي بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

الضمير أو بفعل ذلك في حالة كونه مما لا لعدم نعت الضمير فان قلت فاما موقع كذلك في هذا التركيب قلت لك ان أكثر يجعله توكيد الكاف وهو في محل نصب وان جعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع أي الامر كذلك ولا يخفى ان تقديم كل ما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتغال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر فلا بد من نعت الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع وهوهم بكسر الهاء أي غلط الزخشي فاجاز ذلك أي عطف البيان على الضمير ذهولا عن هذه النكتة وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر اذ يفارها غالبا نكت الارض باصبع أو نحوها ومن نص عليها من المتأخرين أبو محمد عبد الله بن السيد بكسر السين البطليني في جملة وطاء مهمله مفتوحة ولام ساكنة ومثناة تحمية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهمله نسبة الى بطلينوس بلدة بالاندلس وابن مالك في جمال الدين صاحب التسهيل والقياس معهما في ذلك قلت وليست نكتته المذكورة بآني فصل في القوة الى حيث يوههم الزخشي بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادي المفرد المبني منزل منزلة

الضمير ولذلك بنى والضمير لا يمتنع مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور وما الثاني وهو امتناع جعل أن أعبد وأبدل من ما في فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول لان العبادة لا تنقل لان التفتازاني وكذا الواعظرت معنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان ان الموصولة بالامر تقول بصدور الدال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا نعم ان اول القول بالامر كإفعل الزمخشري في وجهه التفسيرية جازية لصحة تسليمه حينئذ على العبادة اذ هي مما يؤمر به وقد فاته هذا الوجه فاطلق المنع وقد يقال انما منع بناء على ان القول بعينه

٧١

ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله لان العبادة لا تنقل والافعال اول بالامر زال المانع وصح به ان جعلها مصدرة اذ العبادة مما يؤمر بها وأجاز بعضهم الحكم بصدوريتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم الامر بالعبادة الله تعالى أي الزموا عبادته ويكون هو المراد مما أمرتني به وتكون الجملة وهي الزموا عبادته بدلا من ما أمرتني به من حيث انها في حكم المفرد لانها مقولة وما أمرتني مفرد لفظا وجملة معنى فافان قيل لعل امتناعه في معنى الزمخشري في اجازته في باضافة المصدر الى المفعول أي من اجازة الوجه المدعي فواته لان امر لا يتعدى بنفسه الى الشئ المأمور به الا قليلا في نحو أمرتك

أكثر كاذ كره لكان لا يمتنع ما جوزه الزمخشري في غيرها وقد أجاز أبو علي في قوله تعالى شجرة مباركة زينة ان تكون زينة عطف بيان على ان ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا اه والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الطوارقي المعتزلي جاور بكة زمانا ف قيل له جار الله وسقطت احدي رجله من ثلج أصابه في بعض الاسفار وكان عشي بها على خشب ولد زخمشر سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة وزخمشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هي قسبة خوارزم وفي الشرح اهل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما ينزل منزلة الشئ لا يلزم ان يثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا يمتنع ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اه وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه (قوله) وما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول (قال التفتازاني في حاشية الكشف) وكذلك لو اعترضت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر تقول بصدور الدال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القائم بالطلب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهو ذا مراد التفتازاني ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتوارد على محل واحد (قوله) وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع (الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وجهنا الى بدلية أن أعبد وامن ما وقد ذكرنا عبادة الكشف بنصها قبل هذا في قوله وهو عندي أوجه وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بعينه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله أي قول صاحب الكشف لان العبادة لا تنقل وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر لان فوات تأويل القول وكون القول بعينه واحدا فالمنع بناء على أحد هما منع بناء على الآخر (قوله) وهم الزمخشري فنع ذلك (قال ابن الصائغ) هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان في البحر المحبط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسمع وهو منازع في القياس اه (قوله) والعائد موجود حسا فلا مانع (في الشرح) اقدم

الخبر والكثير أمرتك بالخبر فكذا ما أول في أي اللفظ الذي أول به أي بالامر وحيث أول قلت بامرت لزم تعديه بنفسه الى ما أمرتني وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار اليه قلنا هذا الذي ذكره السائل في لازم له أي للزمخشري على توجيهه في التفسيرية ولكنه لم يعتبر ما منع بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصحها ولم ينفذ الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنه فيلزمه القول بصحة البدل من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أشيرنا الى وجه اندفاعه في صحيح ان يقدر أن أعبد وامن على جعل ان فيه مصدرة في بدلا من الهاء في به وهم الزمخشري فنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد وهو محذور ورده المصنف بقوله والعائد موجود حسا فلا مانع واقدم من هذا

بها الوقت فاذا فات لها جاء
زيد جاء عمر وقتا مدعيت
وقت محي وعمر وأخبرت
انه وقت محي زيد وبعضهم
يطلق على ما هذه انها حرف
وجود لو جود واحد ترز
المصنف بالتوقيتية من ما
الناقبة وهي الجازمة ومن
ما الموجبة وهي التي عني

هذا في الرد عليه قوله في الفصل وقولهم ان البدل في حكم تحمية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومغارفته التأكيده والصفة في كونهم مائتين لما يتبعه ان لا يعنو الهدار والاول والطراحة الاتراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلما ذهبته در الاول لم يشهد كلامك (قوله فان فقدت لا امتنع الجزم) قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا وما باله من قدم وأقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولانه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة ان بعضهم يحزم بان يقتضي ان الجمهور لا يحزمون او يكفي الصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور (قوله اما والله لو كنت الخ)

الا فتخول ما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم **فان** قلت في عبارة المصنف مناقشة وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق
 مواضع ثم اخبر عن أحدها بوقوعها بعد ما التوفيقية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل خالصة من حالاتها لا موضع من
 مواضعها ومكانها ما بعد ما مثلا قلت هو على حذف مضاف أي أحدها موضع ان تقع بعد ما وكذا في الثاني والثالث والامر
 فيه سهل **والثاني** من مواضع زيادتها ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا **كان** فعل القسم **كقوله**
 فاقسم ان لو التقينا وانتم **الكان** لكم يوم من الشر مظلم **ولا يخفى** انه قد تنوّل في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير
 جواب واحد وهو قوله **الكان** لكم فيجعل هنا جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك وقد نص بعض المغاربة انه
 لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط
 امتناعيا واضرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانما مع جوابها
 جواب القسم وكلامه في باب الجواز م على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو **او متروكا** كقوله اما والله ان لو
 كنت حرا **وما بالحر** أنت ولا العتيق **المراد** بالعتيق هنا الكريم لا الحر لالزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه وقد
 يلتزم وفائدته ما أسلفناه في أول هذا الشرح أو يقال العتيق أخص من الحر لان العتيق يستدعي تقدم المالك بخلاف الحرية
 وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة أو جواب الشرط على أحد رأي ابن مالك محذوف أي لو كنت حرا لقاومتك
هذا الذي قلناه من كون ان مزيدة بين فعل القسم ولو هو **قول** سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك
 حرف جى عيه لربط الجواب بالقسم **وهذا** يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان من لو وما في خبرها من شرط وجواب كما

أسلفناه عن ابن مالك فتأمل به ويبيعه ان الاكثر في استعمال العرب وتركها والحروف الرابطة ليست كذلك وقد ينقض باللام الداخلة على جواب لو المنفي كقوله ولونعطي الخيار لما افتقرنا * ولكن لا خيار مع الليالي فانها حرف رابط والاكثر تركها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والموضع الثالث من مواضع زيادتها وهو نادرا نفع بين الكاف ومخفوضها كقوله أي قول أرقم البشكري ويوما توأفينا بوجه مقسم * كان ظبية تهطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت وأعملت في الظاهر وأما في رواية من رفعها فعلى انها خففت وأعملت في ضمير محذوف أي كأن ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسم وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وتعطو أي تتطاول الى الشجر لتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر برق مثل أ ورق أي صار ذا ورق ويروي ناضرا السلم والاضرة الحسن والبهجة والسلم بفصحين شجر عظيم وله شوك ويوم الموضع الرابع بعد ذلك كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد في لجة الماء غامر المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعبشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى انه ترك هذا الرجل وتجهل في انتقاده مما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويوزعم الاخفش انه اتزاد في غير ذلك المذكور وهو المواضع الاربعة ويوانها تنصب المضارع وان كانت زائدة اذا منافاة بين الزيادة والعمل كالتجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان لا نتوكل على الله وقد هدا ناسبانا وقوله تعالى ٧٣ وما لنا ان لا نقاتل في سبيل

الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا والمعنى عنده أي شئ ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يجب سلوكه في الدين وأي شئ ثبت لنا في حالة تركنا للقتال في سبيل

العتيق يقال بمعنى الخروب بمعنى الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقوامتك (قوله ويوما توأفينا الخ) قال السيرافي قائله أرقم بن عليا البشكري وقال المصنف باغت البشكري قال وباغت منقول من بعت بالامر اذا فاجأه ويشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن ودلان قسم ومقسم الوجه وأنشد البيت وتعطو وتتطاول الى الشجر لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر برق مثل أ ورق والسلم بفصحين شجر عظيم وله شوك (قوله في رواية من جر الظبية) انما قيد به لئلا يكون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصبها فكان مخففة من النقيصة وأعملت في الظاهر وفي رواية من رفعها فكان مهملة أو هاءت في ضمير محذوف أي كأن ظبية (قوله فامهله حتى اذا ان كانه الخ) المعاطاة المناولة واللجة باللام

١٠ في ل الله وقد وقع ما يقتضيه فابعد ان عنده جملة حالية فان قاب المضارع بتعين للاستقبال بصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال فكيف هذا قلت انما يكون الناصب معينا للاستقبال اذا لم يكن زائدا فلا يراد حينئذ مثل هذا وقال غيره هي في ذلك الذي استشهد به بمصدرية ثم فيل ضمن ما لناسم معنى ما منعنا من منع بقرينة الى مفعولين تقول منعت زيدا أناته فتكون ان وصلت الى محمل نصب على انه المفعول الثاني وفيه نظرا لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول المصريح حتى يصح هذا التخريج ولان الاصل ان لا تكون لازادة وكذا قيل ان مالنا ضمن معنى ما منعنا لزم زيادة اذا المعنى أي شئ منعنا التوكل ومنعنا القتال وقد يقال على الاول انما يراد ذلك ان لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولا موصرا كما سبق تقريره وليس في كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهري يقال منعه عن كذا فامتنع فيجتمه ان يكون هذا القائل يرى أن وصلاته مفعولان للجار والمجرور المتضمنين معنى منعه على تقدير نزاع الخافض أي ما منعنا عن كذا فلا يكون مفعولا به موصرا فلا يجتمع عمل الجار والمجرور على التضمنين والحل حينئذ انما نصب أو خفض على الخلاف وهو الصواب قول بعضهم ان الاصل بفتح الهمزة أو كسر هاء على ما مر وما لنا في ان لا نفعل كذا ثم حذف الجار وهو في مثله قياس ثم شرع المصنف في رد قياس الا خفض عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائد باداء الفارق فقال ويوما لم يجز للزائدة ان تعمل اعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو كان في البيتين بل الايات الثلاثة فانها دخلت على لوفى قوله فاقسم ان لو التقينا وقوله اما والله ان لو كنت حرا البيت وعلى كان في قوله حتى اذا ان كانه البيت ويوعلى الاسم وهو ظبية بالكسر والتنوين على الحكاية وبالرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم على نفس هذا اللفظ ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع في البيت وهو قوله ويوما توأفينا الى آخره بخلاف

حرف الجر الزائدة فانه كالحرف المبدى أى الذى يمدى الفعل أو مافى معناه الى المفعول **يقول** فى الاختصاص بالاسم فذلك عمل **لم** ولم يلتفت الى كونه زائدا **يقول** - **له** ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد **قال** الرضى فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا انها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانتم تفد شيئا لم تغاير فادته المعارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولا م الزائدة والفاظ التوكيد - **داسما** كانت أولا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه **يقول** ابو حيان وزعم الزمخشري انه يجر مع التوكيد معنى آخر فقال فى قوله تعالى ولما ان جاءت رسلة الوطاسي **هم** - **م** دخلت ان فى هذه القصصة ولم تدخل فى قصة ابراهيم فى قوله ولما جاءت رسلة ابراهيم بالبشرى قالوا اسلاما تنبهاوتأ كيدافى ان الاساءة كانت تعقب المحي **هم** على ان تعقب فعل مضارع والمحى **من** منصوب به أو على انه نداء ٧٤ ظرفية داخلية على المضاف الى المحي أى كانت فى أثر المحي **يقول** فهى مؤكدة للاتصال

واللزوم ولا كذلك فى قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشلوبين **هم** هو الاستاذ أبو على عمر بن محمد بن عمر الأزدي والشلوبين بفتح الشين المجهمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فتنة تحتمية ساكنة فنون وهى بلغة الاندلسيين الابيض الاشقر مات سنة خمس وأربعين وستمائة كذا من ابن خلكان **يقول** ما كانت ان للسبب فى جئت ان تعطى أى للاعطاء فادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المحي وتعقبه **هم** على الضبطين المتقدمين أى وتقع عقبه أولا لاجل المحي وفى عقبه **يقول** وكذلك فى قولهم

المضمومة وبالجم معظم الماء والغامر بالمجة المغطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية فى قوله تعالى عيشة راضية **(قوله)** مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد فى التعليل فيه نظر فقد صرح فى من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ما جاءنى من رجل فانه بدون من ظاهر فى الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبت للزائدة معنى غير التأكيدي وقد صرحوا بان لافى قولك ما جاءنى زيد ولا عمر وزائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المحي فى حالى الاجتماع والافتراق ونفيه فى حالة الاجتماع ومع وجوده لا يتعين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيدي فان التنصيص على العموم بعد احتمال التأكيدي لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفى شرح الرضى قيل فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب امام معنوية واما اللفظية فالامنية تأكيدي المعنى كفاى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا انها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانتم تفد شيئا لم تغاير فادته المعارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولا م الابتداء والفاظ التأكيدي **داسما** كانت أولا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رجعة واما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه زائدا فصحا أو كون الحكامة أو الكلام سببا بسبب الاستقامة وزن شعرا وحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والاعتماد عينا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى **(قوله)** اكدت ان مابعد الواو أى واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب فى الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع فى بعض النسخ اكدت ان مابعد الواو هو السبب والمآل واحد **(قوله)** وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين **قال** ابن الصائغ

اما والله ان رفعت لفعت اكدت ان مابعد الواو وهو السبب فى الجواب وهذا الذى ذكره **يقول** أى الزمخشري والشلوبين **يقول** لا يعرفه كهراء النحويين انتهى **هم** كلام أبي حيان **يقول** والذى رأيت فى كلام الزمخشري فى تفسير سورة العنكبوت مانصه ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر فى وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كما كانهما وجدا فى جزء واحد من الزمان كانه قيل لما أحس عبيدهم فاجانته المساءة من غير ريب انتهى **هم** كلام الزمخشري **يقول** والربط البطء وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه **هم** أبو حيان **يقول** ولا كلامه مخالف لكلام النحويين **هم** كما ادعاه أبو حيان أيضا **يقول** لا يطابقهم على ان الزائدين كد معنى ما جى به **هم** وهذا الضمير للزائد **يقول** تأكيدي **هم** وهذا الضمير راجع الى ما **يقول** ولما تنفد وقوع الفعل الثانى عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائدين كد كذلك **هم** فان قلت هب ان الزمخشري لم يتعرض للفرق بين القصتين **هم** **يكن** وقع فى سورة هود ولما جاءت رسلة الوطاسي **هم** - **م** وضاق **هم** - **م** ذرعا ووقع فى سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلة الوطاسي **هم** - **م** وضاق **هم** - **م** ذرعا فاذ كبرت ان فى الثانية دون الاولى والقصصة واحدة فى

يكفى

السرفى التفريق بين المحلين قلت لما رتب في آية هود على محي الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مسأته وضيق ذرعه بهم وقوله هذا يوم عصيب ومحى قومهم بهرعون اليه لم يثبت بان انسافة معناها الهه ذالمقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرب فيها على محي الرسل غير مسأه لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المحي فأتى بها شعراهم هذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله والدرع مصدرا مأخوذا من الذراع ولما كان الذراع موضع شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة للانسان به ضايقهم هذا الامر ذراع فلان وذرعه أيضا أى حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه بانساع القدرة ومنه قول القائل

يا سيد اما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما ليست في السورة التي فيها سى بهم هي سورة العنكبوت بل هي في سورة هود وليس فيها سى ونص التلاوة فيها سى في سورة هود واقد جاءت رسالتنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما قال سلام فالبث ان جاء بهل حنيد فان قلت قصة الخليل التي فيها قالوا لاسلاما وقعت في سورة هود كما تلونا وفيها ولما جاءت رسالتنا لوطا سى بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست

٧٥

في السورة التي فيها سى

بهم قلت المراد سى بهم

ما وقع جوابا للسؤال المزي

بعدها ان وهي التي

تلاها أبو حيان وهذه في

سورة العنكبوت فقط

وهذه السورة لم يقع

فيها قصة الخليل التي

فيها قالوا لاسلاما وانما

وقعت في سورة هود

فكلام المصنف مستقيم

ثم كيف يتخيل ان

النخبة تقع بعد المحي

بيطه وانما يحسن

يكفى من التعرض له ما سكونه في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان وأقول هذا في غاية البعد فان قول أبي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم الخ نص في ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم أقف على وجه الفرق بينهما الا احد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في آية هود على محي الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مسأته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومحى قومهم بهرعون اليه لم يثبت بان انسافة معناها الهه المقامرة وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في آية العنكبوت لانه لم يرب فيها على محي الرسل غير مسأه لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المحي فأتى بها شعراهم هذا المعنى اه وأقول ان قصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصة لوط فلي تأمل (قوله ليست في السورة التي فيها سى بهم) يعني مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها قصة لوط سى بهم لكن بدون ان (قوله بل في سورة هود وليس فيها سى) أى ليس في سورة هود في قصة الخليل لما وليس في قصة الخليل التي في سورة هود ولما وانما فيها واقد جاءت رسالتنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما

اعتقدنا آخر الجواب عن المحي في سورة العنكبوت اذا الجواب فيها قالوا انهم كواهل هذه القرية في لوط لهم قالوا لاسلاما كما في سورة هود ثم التعبير أي تعبيرا أبي حيان في بلاسة لحن لان الفعل ثلاثي كانطق به التنزيل في قوله سى بهم والاصواب المسأه وهي عبارة الزمخشري واما الاساءة فصدر الاساءة لازم لاساءة المنعدي تقول أساء الى زيد وساء في ما صدر منه من الاساءة والذي في الآية متعددا لازما وأما ما نقله أبو حيان عن الشاويين فمعرض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل في مثاله وهو قولك جئت ان تعطيني وانما هو لام الملة المقدرة في ذلك تقدير جئت لان تعطيني لان نفسها والثاني ان ان نفسها في المثال المذكور مصدرية في لازمة في البحث في الزائدة في لافي المصدرية فلا معنى لابراده هذا المثال فيما نحن فيه في تنبيهه وقد ذكر لان المفتوحة المحذوفة وهي التي الكلام فيها معان أربعة أخرى جمع أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا على حد قوله تعالى فعدة من أيام أخر والوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكرا لا يعقل فانت بالخيار في صفته ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى وذ كرت معاني أخرى وهذا جار في الصفات والاعخبار والاحوال في أحدها الشريطة كان المكسورة واليسه ذهب الكوفيون ويرحمه عندي أمور

أبا خراشة أما أنت ذانفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع * واستظهر الرضى كون ان في هذا البيت شرطية لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه أما المعنى فى فلان معنى قوله أما أنت ذانفر البيت ان كنت ذاعدا فلست بمفرد وأما اللفظ فلمعنى الفاء كما قاله
المصنف ويحتمل ان يكون مابعد الفاء فى البيت جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجماعة لشرطية والمعنى
لا تتعزز على لان كنت ذانفر فان نخرت بذلك نخرت أنا بمثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان فى حذف المسبب وأقيم
السبب مقامه وأبو خراشة بجاء معجزة مضمومة وراء وشين معجزة وقد حكي بعض الكسرى خائفة كنية شاعر مشهور اسمه
خفاف بجاء معجزة مضمومة وفاء من خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهى أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى
عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد فى البيت والضبع على زنة الرجل السنة المجدية وفيه تورية لانه أوههم انه يريد الحيوان
المعروف ورشح بقوله تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جذب السنة ٧٧ شبهة بالآكل فهو استعارة تبعية

من الثالث عطفها على

المكسورة كقوله

أما أنت وأما أنت مرتحلا

قاله بكلاماً مأتان وماتذر

الرواية بكسر الاولى وفتح

الثانية فلو كانت المفتوحة

مصدرية لزم عطف المفرد

على الجملة وللألم

باطل وبیان الملازمة ان

المفتوحة المصدرية تؤول

مع صائها مصدر وهو من

قبيل المفردات والمكسورة

شرطية فأما تدخل على

الجملة وهذه الملازمة

التي ذكرها مبينة على

ما ذكره من عطف

المصدر على الجملة السابقة

وهو ممنوع لجواز أن يكون

المصدر المسبوك فاعلا

بفعل محذوف أى ان أقت

ووقع ارتحالاً فاعطاف

من الآخر ومنع هذا مكابرة (قوله أبا خراشة الخ) هذا البيت لعباس بن مرداس الضماني وأبو
خراشة معجزة مضمومة وبعضهم بكسرها كنية شاعر ضماني اسمه خفاف معجزة مضمومة وفاء من
خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهمله وهى أمه والنفر الرهط
والضبع بالصاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدية وفيه إيمام بالحيوان المعروف وتأكلهم
استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الأعرابي الضبع هنا الحيوان المعروف وإذا ضعفوا عانت
فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون مابعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى
لا تتعزز على لان كنت ذانفر فان نخرت بذلك نخرت أنا بمثله فان قومي لم تستأصلهم الشدة
فحذف المسبب الذى هو الجواب فى الحقيقة وأقام السبب مقامه اه ولا يخفى ما فيه من
التعسف (قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) لان المكسورة
شرطية وهى مع مابعد هاجلة والمفتوحة مصدرية وهى مع مابعد هاء مفرد وفى الشرح وهذه
الملازمة مبينة على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون
المصدر فاعلا بفعل محذوف أى ان أقت ووقع ارتحالاً فاعطاف جملة على جملة اه لا يقال
ينبغي ان يقدروا وقع كونك مرتحلا لان كان ههنا محذوفة معوض عنها بما فى معنى هاء فى
التقدير لا نأقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لاهى كان هو المعنى فى التقدير دونها
وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه (قوله فانه بعضهم فى أن يؤتى أحد مثل
مأوتيتهم) فانه الفراء جعل ان للنفي واو بمعنى الا ان أى لا يؤتى أحد مثل مأوتيتهم الا ان
بما جؤكم أى الالحاجتكم فى كونكم لا تبعونه وجمع الضمير فى يحاجوكم جملة على معنى أحد
فانه عام لكونه نكرة فى سياق النفي كقوله تعالى فى ما منكم من أحد عنه حاجزين واعترض عليه
بان أن لا يجيئنا فى كلامهم (قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل مأوتيتهم من
الكتاب الا ان تبع دينكم تؤمنوا بجملة القول اعتراض) فى حاشية التفقازانى معنى أن لا عامل

جملة على جملة * وهذه ساف ابن الحاجب فى توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني أكرمك وقولك أكرمك
لأنه إنك أبى واحد اصح عطف التعليل على الشرط فى البيت ولذلك * أى ولا جعل كون التعليل فى معنى الشرط
* وفى بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول لو ان جئتني وأحسنيت الى أكرمك ثم تقول ان جئتني ولا حسنيتك
الى أكرمك وتجعل الجواب لهما انتهى * كلام ابن الحاجب * وهو ما أطن العرب فاهت بذلك يوماً * يعنى الظاهر كون
هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير فى كلام العرب * والمعنى الثانى * من المعانى الاربعة الزيدة * الذى كان قاله
بعضهم فى * قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله * لو ان يؤتى أحد مثل مأوتيتهم * أى لا يؤتى أحد
* وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل مأوتيتهم من الكتاب الا لمن تبع دينكم * وهذا كلام
الزحشرى قال ولا تؤمنوا من قوله ان يؤتى وما بينهما * الاعتراض أى ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل مأوتيتهم الا
لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا السر وانصد بكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل مأوتيتهم ولا تغشوا الا الى أشياءكم

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ما قبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد
 او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احدى وتابع نحو ما قام احدى الازيد الفاضل وما بعد الا في الآية على ما ذهب اليه الزمخشري
 ليس شيئا من الثلاثة وقال ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا بما نطق به ومعنى قوله ان يؤتى ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى
 قلتم ذلك ودرغوه لاشي آخر يعني ان ما بينكم من الحسد والبغى ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى من العلم والكتاب دعاءكم الى ان
 قلتم ما قلتم ان بالمد والاستعظام يعني الا ان يؤتى احدى منكم مثل ما يؤتى من الكتاب فعلتم ذلك كذا في الكتاب وجوز غير
 ذلك ايضا فقف عليه **والثالث** من المعاني الاربعة الزيدة **معنى** اذ **وهي** المفيدة للتعايل **في** كما تقدم عن بعضهم في
 ان المكسورة فوهذا المعنى في الفتوحة قاله بعضهم في قوله تعالى **في** بل يحبوا ان جاءهم منذر منهم **في** وقوله تعالى **في** يخرجون
 الرسول وابائكم ان تؤمنوا **في** وفي كلام المصنف حذف العاطف أي في بل يحبوا ويخرجون **في** وقوله ان غضب ان اذا
 قتيبة حزنا **في** رواية من رواه بفتح الهمزة من ان **في** والصواب ان في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدر **في** بالنصب
 على الحال من الضمير المستكن ٧٨ في قبلها او من لام العلة على انه فاعل بالنظر المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ

لعمومته على به قلت ومن
 جملة ذلك كله قوله ان غضب
 ان اذنا قتيبة حزنا فهذا
 اعتراف منه بان القول
 بانها في هذا البيت شرطية
 خطأ وقد اشار فيما سبق
 الى ان الراجح عنده فيه كونها
 شرطية وهو تنافض
في والرابع **في** من المعاني
 الاربعة الزيدة **في** ان
 تكون بمعنى للافيل به
 في بين الله انكم ان تضلوا
في وقوله
 نزلتم منزل الاضياف منا
 فجلنا القرى ان تشتمونا
 القرى مقصور بكسر
 القاف ما يقدم للضيف

في ان يؤتى لفظا ما بتقدير حرف الجر ان اعترف به معنى الاعتراف أي لا نعترفوا بان يؤتى واما
 بدون معنى لا تظهر وانصديق ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى من الكتاب والرسول وان يحاجوكم
 ويغالوكم بالحجة يوم القيامة الا لا تباعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهره للمسلمين
 لئلا يزدادوا تصلبا في الدين ولا للشركين لئلا يرغبوا فيه وأوثر في عطف يحاجوكم كلمة أو على
 الواو تنفيده العموم مثل ولا تطع منهم آثما أو كفورا وفائدة الاعتراض الر دعاهم فيما حاولوا
 من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم
 والمعتراض فيه من متكلم آخر ليس بشي لانه في اثناء كلامه هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر
 المقولات فليندبراه وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه
 ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احدى وتابعها
 للمستثنى بها نحو ما قام احدى الازيد الفاضل وأقول اعل الزمخشري لا يرى ذلك أو يرى انه في غير
 النظر والجار والمجرور لا تساعدهم فيها ما لا يتسمون في غيرهما **قوله** والصواب ان في ذلك
 كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدر **في** الشرح من جملة ذلك قوله ان غضب ان اذنا قتيبة حزنا
 فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين
 أو الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تنافض وأقول الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي أمور
 وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطأ بل جاز ان يكون غيره هو
 الصواب عنده لان مرجحنا أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها ان المكسورة المشددة

والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع **في** والصواب ان **قوله**
 مصدرية والاصل **في** الآية **في** كراهية ان تضلوا **في** تخفيف بآ كراهية **في** البيت **في** تخافة ان تشتمونا أو كراهية ان
 تشتمونا حذف المضاف المنصوب على انه مفعول لاجله وأقيم المضاف اليه مقامه **في** وقيل هو على اضممار لام قبل ان ولا بعدها
 وفيه تمسك **في** من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شيء واحد وقد يقال حذف الجار قبل ان مطرد وحذف
 الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام وليس تعدد المحذوف بمقدوره موجبا للتمسك **في** ان المكسورة **في** الهمزة **في** المشددة **في**
 النون **في** على وجهين أحدهما ان تكون حرف تو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر **في** كخواتم أو السرفي عماها على هذا الوجه
 ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية معنى لطاها الجزئين مثلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على
 ثلاثة أحرف فصاعدا ومن فتح أو اخرها كما أسلفناه فكانت مشابهة لافعال أقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها أقوى
 بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في
 العمل وقبل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينهما وبين الافعال التي هي أصلها من أول الأمر أو تليها بجملة عملها
 فربما على كونها فروع عالة عمل وهاتان العالتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فاعلة هي الأولى كذا قاله الرضي

يقول وقد تنصهم ما في أي الاسم والخبر في لغة بعض العرب كقوله إذا السود جف الليل فلمات والنكن * خطاك
خفا فان حراسنا أسداً بنصب الجزين والخنخ بضم الجيم وكسر هاء طائفة من الليل والخطاجع خطوة بالضم وهي ما بين
القدمين وخفا فاجع خفيفة والحراس جمع حارس وأسداً باسكان السين جمع أسد قال الجوهري وهو مخفف من أسد بضم السين
لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منته قد وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفاً ووجه الاستدلال به انه قد ورد
ان قعر جهنم لسبعين خريفاً على ما حكاه الرضى فاخبر بقوله سبعين على القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم أي
مسافة السير اليه سبعين خريفاً فيمكن النصب كذلك ويخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف أي تلقاهم أسداً ويخرج
أيضاً على أن يكون المنصوب مفعولاً به لا حالاً والتقدير يشبهون أسداً ويخرج الحديث على ان القعر مصدر قمرت البئر
اذ بلغت بالخطاب قمرها وسبعين ظرف متعلق بالخبر المحذوف لا خبر أي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً
أي يوجد في سبعين عاماً وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا رواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر
ويجيب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدر على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير فلا بدح التخريج
المذكور في نقل صاحب هذا القول ان نصب الجزين في لغة بعض العرب وقد يرتفع به هذا المبتدأ فيكون اسمها ضمير
شأن محذوفاً لقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون الاصل انه أي الشأن وصرح
ابن الحاجب وجاءه بان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى ومجوز ٧٩ حذفه منصوباً مع ضعفه صبر ورنة

بالنصب في صورة الفضلات
مع دلالة الكلام عليه
كما قال الشاعر
ان من يدخل الكنيسة
يوماً ياق فيها جاذراً وظباء
الجاذر بالذال المججمة جمع
جؤذر بضم الجيم مع ضم
الذال وفتحها وولد البقرة
الوحشية ووائها لم تجمل
من اسمها لانها شريطة
بدليل جزمها للعلمين
اذلام الاول مكسورة

(قوله اذا السود جف الليل الخ) جف الليل بضم الجيم وكسر هاء طائفة منه والخطاجع كثرة
للخطوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفا فاجع خفيفة وأسداً باسكان السين قال في الصحاح
أسد جمعه أسود وأسدم مقصور منه وأسد مخفف (قوله وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفاً)
قال النووي في شرح مسـ لم وقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من
يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين عاماً على ان قعر مصدر قمرت
الشيء بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً والخريف السنة اه وهذا
الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر
قمرت البئر أي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف أي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً
اه والنووي رحمه الله عن اخذ ابن مالك (قوله ان من يدخل الكنيسة الخ) الجاذر بالجيم
والذال المججمة جمع جؤذر بضمهم ما أو بضم الجيم وفتح الذال وولد البقرة الوحشية وهو هفا
مستعار للنسوة (قوله والمعنى أيضاً باباه لانهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس) في الشرح فيه

لا لقاء الساكنين ولا م الثاني محذوفة للجزم والشرطه المصدر فلا يعمل فيه ما قبله من رافع أو ناصب واما الجارة فلا يمنع
عمله فيه لشدته اتصاله تقول بن غمر أمر و غلام من تضرب تضرب وكذا قول الآخر ان من لام في بني بنت حسا * ن أمه
واعصه في الخطوب وفي شرح المفصل لتسجواي ان حذف هذا الضمير مختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل
يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثراً ونظاماً سواء كان ضميراً شأن أو غيره فمثال حذف ضمير الشأن في النظم ماهر ومثاله في
النثر قولهم ان يك زيد مأخوذ ومثاله حذف غيره في النظم قوله فلو كنت ضياء عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر
ومثاله في النثر قولهم ان يك مأخوذاً أخوالك ولا يجوز ان يقدّر المحذوف ضمير شأن لانه لا يفسر الابجد ملة ولا جملة
في البيت ولا في المثال والتقدير ولكنك زنجي وانك يك مأخوذاً أخوالك ويخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان
باباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم يخالفون في الشقين فبشتر طون
كون المجرور منكرة وكونه بعد في أو شبهه والمعنى المراد من الحديث أيضاً باباه لانهم أي المصورين ليسوا أشد
عذاباً من سائر الناس وفيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى وقاعل هذا كافر
بلاشك ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذاباً ويؤيده ان الحديث قد روي في الصحيحين
بطريق ليس فيها الغلط من وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى وتخفف ان المشددة وقعت عمل من الاعمال وقيل لا
وتعمل كثيراً عن الكوفيين انهم لا تخفف وانه اذا قيل ان زيداً ناطق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع

التخفيف حكى س ان عمرو المنطوق وقرأ الحرميان وأبو بكر وان كلاهما ليوث فيهم وقد تقدم هذا الفصل برمته في الكلام على ان المكسورة الخفيفة ومرا البحث فيه وما عليه من المناقشة الوجه الثاني من وجهي ان المشددة ان تكون حرف جواب بمعنى نعم فتقع تصديقا لمخبر وجوابا واعلاما للمستخبر ووعده الطالب فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالد لا خلاف الا في عبادة بالتصغير وتاء التانيث فانه انكرو وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم اغاير يدون به التأويل لانه في اللغة موضوع لذلك يستدل المثبتون بقوله بكر العواذل في الصبح يمتني وألومنه ويوقن شيب قد علا وكذا كبرت فقلت انه في العواذل جمع عاذلة والصبح بفتح الصاد الشرب في أول النهار والظاهر انه أر يديه شرب الخمر والشيب الشعر الأبيض ويطلق أيضا على بياضه كما كان المشيب يطلق على المعنين وكبرت بكسر الباء وضمة أي علا سنك وامتد عمرك وهذا الاستدلال مبني على ان الهاء من انه للسكت في وورد باننا لانسلم ان الهاء للسكت بحيث تكون حرفا لاحقا للحرف قبل هي ضمير منصوب بهم أي بان فهي اسمها والخبر محذوف أي انه كذلك والمعنى انه الامر كما قلنا في الاستدلال الجيد هو الاستدلال بقول عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه - ما من قال له لعن الله ناقة جملتي اليك ان ورا كها هو مقول ابن الزبير المستدل به ويقال ان المقول له ٨ ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكى انه أتى ابن الزبير في حاجة فاقبل

نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصورة اتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ في ان يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائي اه وأقول يبعد ان يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون واضربه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله وعن المبرد انه حمل ذلك على قراءة من قرأ ان هذان لساحران) في الشرح حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تغفروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن اه وأقول لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم ببعض ولا يستتبعار بعضهم من بعض عند اسرارهم التجوي حكاه الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجادوا بالهـ ذاب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهم ما وتنبهوا للناس عن اتباعهما (قوله أحدهما ان مجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت) في الشرح

عليه فقال ان نأقني تعبت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتكم مستطبا وانما جئتكم مستهفنا لعن الله ناقة جملتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كها فالاستدلال بها أحسن لا يجرز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر اذ لو جعلت كذلك فيه للزم

حذف اسمها وخبرها معا فانه لم يذ كر فيه واللازم باطل فحين

فان

جعلها بمعنى نعم لسلامته من هذا المحذور لكن قد يدح في ذلك بانهم البست في هذا التركيب بمعنى نعم ضرورة انه فيه لتقرير مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم قلت ولم يجعلها الخ خشي بمعنى نعم وانما قال ونخرج ان المكسورة الى معنى أجل وصرح في أجل انه لا تصدق بها الا في الخبر خاصة وبشكل عليه كلام ابن الزبير فانه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فتأمل (قوله وعن المبرد انه حمل ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران في تشديدان واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا وأما ابن كثير فاسكن نون ان مخففة وشدد نون هذان وأثبت الالف فيها ولم يشدد النون المذكورة أحد غيره وأما حفص فمخفف نون ان وجعل ان هذين ياء على ما هو الظاهر وانما المشكل تلك القراءة المتقدمة فخرجها المبرد كما حكاه المصنف ان ان فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة قلت ويحكي ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تغفروا على الله كذبا فيسكتكم بعد ذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهو هذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وانما قال واغترض بامر من أحدهما ان مجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت وهذا أمر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغیره عن العرب الفصحاء وتلقى الأئمة له بالقبول فان قلت جعل المصنف القول بعدم الثبوت غايه لشذوذ مجي ان بمعنى نعم فكيف

يتصور قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطالع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت **ب** والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ **ب** وقد دخلت هنا لان قوله هذا ان مبتدأ وساحران خبره **ب** وأوجب عن هذا بان اللام زائدة وايدست للابتداء **ب** فلا محذور حيفئذ وذلك لان لام الابتداء انما امتنع دخوله في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر المفرد منافي لذلك لخروجه حينئذ عن اللام بخلاف اللام الزائدة **ب** أو بانها داخلية على مبتدأ محذوف أي لها ساحران **ب** فلا محذور حيفئذ لانها متصدرة في جملتها فلا يضرنا تسليم كونها لام الابتداء على هذا التقدير **ب** أو بانها ادخلت بعد ان هذه **ب** وهي التي بمعنى نعم **ب** لشبهها بان المؤكدة لفظا **ب** وهو منصوب على التمييز عن النسبة في شبه الجملة كما في أعجبنى طيبة أبا أي شبه لفظها بان المؤكدة **ب** كما قال الشاعر **ب** وروح الفتى للخير ما ان رأيتنه * على السن خير الازال يزيد **ب** وقد تقدم انشاده **ب** فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية **ب** وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية اعتمروه في مواضع منها باب التسوية فانه خرج فيه الاستفهام عن حقيقته وبقى كونه صدرا ومنها ان خبر المبتدأ يجوز دخول الفاعلية اذا كان المبتدأ شبها بمن الشرطية **٨١** أو ما أخترنا في العموم واستقبال

ما يتم به المعنى نحو الذي يأتي في فكم اذ لم يقصد آتيا معينا وقد تنبت هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاء جلالا لشبهه على الشبيه لان المبتدأ المقصود به من مشابهة اللفظ لما قصد به غير معين وذلك كقوله تعالى وما أصابكم يوم النقي الجمعان فبإذن الله فان مدلول ما معين ومدلول أصابكم ماض وكافي الحديث الذي رأيت يشق رأسه فيكذاب الى غير ذلك من المواضع وسيأتى في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية للشذوذ مجيئه بمعنى نعم قلت يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطالع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت **ب** وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عما قبلها لا غاية له وعلى ذلك جعل التنقيص اني ما وقع لصاحب الكشف من مثل هذه العبارة (قوله أو بانها ادخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا) **ب** هـ اذ انثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني على ان ان في الآية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكروا المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والناسي لان ضعفه ظاهر مما سبق من أول الامر من اللذين اعترض بهما أولا لان مبني هذا الجواب على ان ان في الآية بمعنى نعم وذلك الاعتراض هو ان مجيئه بمعنى نعم شاذ (قوله والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متنافيين) في الشرح وجه ذلك ان التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا واقائل ان يقول انما أتاني هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ سلمنا ان المؤكدة هو المبتدأ لكن لان التنافي لان المحذوف للدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكدة بقاء التأكيد في نحو مررت يزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بالرفع على تقديرهما صاحبائ أنفسهما ما بالنصب على تقدير

١١ في ل **ب** ويضعف الجواب **ب** الاول **ب** وهو القول بان لام لساحران زائدة لا ابتداءية **ب** ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر **ب** ولا تكون في غيره كما في قول الشاعر **ب** مر واعي فقالوا كيف صاحبكم * قال الذي سألو أمسى لمجهودا فان قلت هلا مثلت بالبيت المشهور وهو قوله أم الخليلس لجوز شهره **ب** ترضى من اللحم بعظم الرقبة قلت اعدم زعمه لذلك فقد قيل فيه ان اللام داخلية على مبتدأ محذوف أي لمي عجوز ومثل ذلك في البيت الاول غير متأت فهو نص في المقصود فلا جرم أثره على ما هو محتمل **ب** ويضعف الجواب **ب** الثاني **ب** وهو القول بان لام لساحران لام ابتداء داخلية على مبتدأ محذوف **ب** ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متنافيين **ب** من حيث ان التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فيمتافيان ولقائل ان يقول انما أتاني هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ كما سيأتى صريحا من كلام المصنف سلمنا ان المؤكدة هو المبتدأ لكن لان التنافي لان المحذوف للدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكدة بقاء التأكيد في نحو مررت يزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بالرفع على تقديرهما صاحبائ أنفسهما ما بالنصب على تقدير أعينهما أنفسهم ما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسيط ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين فبني

المصنف التنافي على هذا الاعلى ان المؤكد هو المبتدأ المحذوف **وقيل** اسم ان ضمير الشأن **يحذف** والاصل انه هذان
 اسحاران **وهذا** ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف **وضمير الشأن** كذلك من جهة انه يمكن
 ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير **والمسموع** من حذفه شاذ في كل موضع **والا في**
 باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف **حذف** تبعاً **أي** لاجل التبعية **يحذف**
 النون **و** رب شيء **يحذف** تبعاً ولا **يحذف** استقلالاً كالفعل **يحذف** مع الفعل ولا **يحذف** وحده **وحذف** هذا الضمير لعلامة
 أخرى أيضا وهي ان الضرورة داعية الى حذفه عند اعادة تخفيف الحرف **ولانه لو** ذكر لوجب التشديد اذا الضمائر ترد
 الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول **لدي** **يحذف** النون تخفيفاً **ولم يك** **يحذف** النون أيضاً **ووالله** **بما** لا تيان **بواو**
 القسم التي ليست باصل لحروف ٨٢ القسم **يقول** **عند** لا تيان بالضمير **ولانه** **لم يك** **بما** باثبات النون فيها

وقيل لا فعل **بما** لا تيان
 بالباء التي هي أصل حروف
 القسم **وقد** **ورد** على هذا
 نحو قوله
 فلوانك في يوم الرخاء سألتني
 وقوله

بانك ربيع وغيث مريع
 فان قلت هو ضرورة فلا
 يرد قلت فاصنع مثل يدك
 ودمك وفيك **ثم** **ورد**
 اشكال دخول اللام **بما**
 على اسحاران فانه على هذا
 الرأي خبر المبتدأ الذي
 هو هذان وقد مر الكلام
 فيه **وقيل** هذان اسمها ثم
 اختلف **بما** على ذلك القيل
 في التوجيه **وقيل** جاءت **بما**
 هذه القراءة **بما** على لغة
 بلخارث بن كعب **بما** أي بني
 الحارث لكن خفف **بما**
 ما عدا الباء وقد رأيتهم
 يكتبونه على هذه الصورة

أعينهم ما أنفسم ما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيدهم مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز
 واختصار والجمع بين التأكيدهم والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس
 هذا الورد صحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالناصب ومحذوف كالمعدوم فان أراد الاول
 فهو موع وان أراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثاني للمصنف
 كما يفهم من قوله فان أراد وانما هو اعتراض لابي على الفارسي في كتاب الاغفال ذكره على
 قول الزجاج في ان هذان اسحاران ان التقدير لهما اسحاران قال المصنف في الخاتمة في الشرط
 الثالث من شروط الحذف معترض عليه وهو مخالف للخليل وسببويه أيضاً فان سببويه سأل
 الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه انفسهم ما كيف ينطق بالتأكيده فاجابه بانه يرفع
 بتقديرهما صاحباً أي انفسهما وينصب بتقدير أعينهم ما أنفسم ما ووافقهم ما على ذلك جماعة
 (قوله) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه
 الحذف قال ابن الصائغ ضمير الشأن موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المهم صار
 الكلام له موقع في النفس هذا كلام الناس انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع
 لتقوية الكلام ضمير الشأن وبالحذف حذفه بل قصده ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير
 في حذفه ضمير الشأن ولو سلم فمضى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه
 تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام وان كان
 موضوعاً للابهام قال أهل المعاني فائدة ضمير الشأن تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم
 يفهم منه معنى انتظروا ولهذا الشرط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً (قوله) ولانه لو ذكر
 عطف على قوله تبعاً (قوله) اذا الضمائر ترد الاشياء الى اصولها في التعاقب يرد عليه مثل يدك
 ودمك وفيك وأقول مراده ان الضمائر ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها
 المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله) الا ترى ان من يقول
 لدولم يك والله يقول لذلك ولم يكنه وبك لا فعل ان اما الاولان فلا من يقول لدولم يك يقول

بلام تلي الباء وهكذا يكتبون مثل قول المرزوق **ولكن** طغت علماء عزلة خالد **بعين** يلها لام وقد وجد بخط أصلها ما
 الزنجشري هذا اللفظ مكتوباً بالفاء فاصلة بين العين واللام قال السخاوي وهذا القياس لان ألف على ولا مه قد خذ فافتصلت
 العين باللام فكنت بالفاء بعد العين كما تكتب بالباء ونحوه قلت وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بالفاء بعد الباء وهو ظاهر **بما**
 اجراء المثنى بالفاء دائماً أي في حال الرفع والنصب والجر **بما** كقوله **بما** ان أباه وأبأها **بما** قد بلغاني المجد غايتها **بما** فأنبت ألف
 المثنى في حالة النصب كما في الآية **بما** واختار هذا الوجه ابن مالك **بما** قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس اذا كانت الالف انما
 اجتلبت للدلالة على الاثنين لان ذلك والرفع اذا كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه **بما** وقيل هذان مثنى
 لدلالته على معنى الإشارة **بما** وهي الموجهة هنا للبناء كما في هذا وهؤلاء **بما** وان قول الاكثرين هذين جراً ونصباً ليس اعراباً
 وانما هي صيغة وضعت للاثنين المشار اليهما في حالتى الجر والنصب وليست تنية لهذا **بما** واختاره ابن الحاجب **بما** وذكر

الوزير القفطي في تاريخ النخاعة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معتنيا بما ياتي به من مقاييسه
 الغربية وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران
 ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها عينية لا معربة وقد استقام
 الامر فقال له القاضي فاعلم بناها فقال لان المفرد هذا وهو مبنى والجمع هو لا وهو مبنى فحمل التثنية على الوجهين فحجب
 القاضي من سرعة اجابته وحدة خاطره وبعيد عوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقبل به القاضي وقد
 حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك
 حكر به الجملة الواقعة بعده وهذه التثنية معطوفة عليها فلا سييل اذن الى الفتح لان اذ ذلك تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف
 نعم ان ارتكبت تقدير فعل بعد الواو أي وحزم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس اعرابا بالفتح
 متحبه فقلت ويح اذ انبينا على هذا فقرأه هذان أقيس من قراءة هذين وإذا الاصل في المبني ان لا تختلف صيغته مع ان
 فيها أي في قراءة هذان مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما
 اجتمعت ألف هذان وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير وهذا التقدير عن
 مظان التوجيه بمزلة اذ لا مقتضى لتقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وابقاء الالف التي هي من

سخن الحكمة وليست علامة

على شيء وقيل ان ألف
 هذان تشبه ألف يفعلان
 فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب
 تلك وهذا أيضا فاسد لان
 ألف يفعلان من قبيل
 الامماء وألف هذان
 حيث تجعل للتثنية من
 قبيل الحروف وانما لم
 يصح انقلاب ألف يفعلان
 لانها لا ينعاقب عليها
 ما تختلف به معناها لانها
 لا تكون الا فاعلا أو نائبها
 عنه بخلاف ألف هذان
 فثنيته تأتي ان فعلا

أصله المالدن ولم يكن ووجب رد النون في مامع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد
 اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسيا في حرف
 الباء أنها أصل حروف القسم فتدرد الضمير لقسم الى أصل حرفه وهو الباء (قوله اذ الاصل
 في المبني ان لا تختلف صيغته) يعني وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله
 وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أي وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا
 عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر ولان الاول
 حكم بارجحة الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول
 يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقايين أرجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره
 من الاقضية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى
 ابنتي هاتين أرجح منه بالالف في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان
 اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبني ان هذان يقال جرا ونصب عند
 البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس
 اعرابا مفهوما ان قول الاقايين جرا ونصب هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس
 اعرابا خبرا ويدل عليه أيضا قوله الاصل في المبني ان لا تختلف صيغته وحينئذ فالالف

ماضيا مسندا للجماعة المؤنث من الابن وهو التعب تقول النساء ان ف والاصل ان فقابت الياء ألف التحريك وانفتاح ما قبلها
 فاجتمع ساكنان فحذف أولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهي الهمزة مفتوحة فكسرت لبيان ان الحكمة من ذوات الياء
 على طريقة ابن الحاجب ف أو من أن بمعنى قرب ف والعمل كالاول سواء ف أو ف فعلا ماضيا ف مسندا للغيره على انه من
 الانين وعلى أن يكون مبني للفعل ف والاصل أن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون الاولى في الثانية وكسرت
 الهمزة ف على لغة من قال في رد وحب ف بضم الفاء فيها ف ورد وحب بالكسر ف فيها ف ونسبها ف أي لهذا الفعل المضاعف
 المدغم ف وقيل ويبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس ف برفع اليوم على انه نائب الفاعل ف أو ف تأتي ان
 ف فعل أمر للواحد من الانين أو ف تأتي ان ف فعل أمر للجماعة الاناث من الانين أو من أن بمعنى قرب ف والعمل فيها واحد والاصل
 أن يتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم ويأتي ساكنان محذوف أولهما وهو الياء التي هي عين
 الحكمة ف أو للواحدة ف يعني أو فعل أمر للواحدة ف مؤ كذا بالنون من أي بمعنى وعد كقوله ان هندا للملحة الحسناء وقد
 مر ف الكلام عليه في الالف المفردة ف تأتي ان أيضا ف مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم ف أي بعض العرب
 ف ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ماضى شرحه ف في ان الخفيفة من حذف هـ انا اعتباطا وادغام النون الساكنة فيها

ومن ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما عليها **ف** فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجوابية **ف** قلت ولا ينبغي للصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام امام مثل قوله اما انت ذانفرو ولا من اقسام امام مثل اماقت ولا من اقسام الامثل الاتفعلوه فكيف خالف ذلك هنا ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال تعالى ان فعلا ماضيا مسندا للجماعة المؤنث فجعل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث **ف** تنبيهه وفي الصحاح الاين الاعيا قال أبو زيد لا ينبغي منه فعل ٨٤ وقد خولف فيه انتهى **ف** كلام صاحب الصحاح **ف** فعلى قول أبي زيد تسقط منه

بعض الاقسام **ف** وهو جعل ان فعلا ماضيا من الاين أو امرانه والفاعل عليه ما ضمير الاناث قصير الاقسام على رأيه ثمانية **ف** ان المفتوحة **ف** الهمزة **ف** المشددة **ف** النون **ف** على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر **ف** نحو ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم **ف** والاصح انها فرع ان المكسورة **ف** فيصل ولهذا لم يعد لها سيبويه مع الحسروف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول نظرا الى فرعيتها عن المكسورة **ف** ومن هنا صح للزحخشري ان يدعى ان انما بالفتح تفيده الحصر كغنا **ف** بالكسر وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها

في هذان في الآية على قول الاقباين أرجح من الياء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقسية ومناسبة ألف ساحران والياء في هاتين عكس الالف فهي على قول الاكثرين أرجح من الالف على قول الاقباين لمناسبة ياء ابنتي فليست **ف** قوله فالاقسام اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام امام مثل قوله اما انت ذانفرو ولا من اقسام امام مثل اماقت ولا من اقسام الامثل الاتفعلوه اه وأقول مبنى اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التي وقعت هنا المطلقة وهو ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكره في تنبيهه واثبتان على سبيل الاصل وهما قسمان ان التي عقد الكلام لها **ف** ان المفتوحة المشددة **ف** قوله ومن هنا صح للزحخشري ان يدعى ان انما بالفتح تفيده الحصر كغنا في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا فادتم الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح وأقول هذا النظر مبنى على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد في انما بالفتح تفيده الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفي توكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن أجل ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة صح للزحخشري ان يدعى ان انما بالفتح تفيده الحصر كغنا أي قياسا عليها بجامع بينهما ما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك أن لا يسمى مسكونا عنه باسم الحاقاله بعين مسمى بذلك الاسم لا جعل معنى تدور التسمية معه كنسمة النيدجرا الحاقاله بالعقار لمعنى هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا لا خذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك **ف** قوله وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر **ف** مراد دعاء كرهناه **ف** يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر وأبو حيان هو محمد أنير الدين

فرعا فادتم الحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر ابن عند القائل به قائم في انما بالفتح فن قال سبب اعادة انما للحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا وكذلك وأما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة فوجهه مخدوش كما مر **ف** وقد اجتمع في قوله تعالى انما يوحى الى أنما الحكم اله واحد فلاولى لقصر الصفة على الموصوف **ف** كقولك انما يوم زيد فالوحى ايمه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في المثال المذكور مقصور على زيد والثانية بالاكس أي لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدة **ف** دانية **ف** وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مراد دعاء ذكرت **ف** من ان أن بالفتح فرع عن ان بالكسر والحصر

لأن المكسورة ثابت فيكون الحصر لانما المفتوحة ثابتا ذهني فرعها وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى أبي حيان ان هذا
أمر لم يقل به الا الزخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر وردده هذا بان يثبت ان غير الزخشرى قال بذلك وان
القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول بافادة انما
بالفتح للحصر معروف فإخفى برده قول أبي حيان فنأمله **و** قوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضاءها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود أيضا بانه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركين فالعنى ما أوحى الى في أمر الروبية الا التوحيد لا الاشرار
ويسمى ذلك قصر قلب القلب اعتقاد المخاطب **و** فانه في هذه الصورة بمقدمة هذه الاشرار مكان صفة هي التوحيد فقلب
اعتقاده بانيات التوحيد ونفي الاشرار ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة للحصر أو لا لان
الزامه انما جاء من جهة انما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لم يزم به ذلك وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد
الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشف مثل هذا التركيب في قوله تعالى
زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الاشهوات لا غير واعتذر عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف
بل هي مجرد النفي وقوله لا غير صفة لشهوات أى ما هو الاشهوات موصوفة بانها ليست غير الشهوات أى موصوفة بانها
شهوات صرفة قال الطيبي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أردنا بها كتمان

الى غيرك الا احسانا لا اساءة
اذ لا يجوز فيه الا العطف
لان اسم لا المفرد لا يكون
منصوبا بأبدل اذا كان
مضافا ومشبها به قال والحق
جوازه على تأكيدها هو
منفي قبلها هذا كلامه
ولعلنا نتكلم ان شاء الله
تعالى في ذلك عند الكلام
على لا **و** والا **و** يفهم أبو
حيان الكلام الواقع في
ذلك الآية على انه من قبيل
قصر القلب ويفسر من
دعوى الحصر بطلانها

ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوى اللغوى ولد بغرناطة من الاندلس في سنة أربع
وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول ما قدم القاهرة وصنف كثير او تخرج
به أئمة وله النظم الرائع واليد الطولى في القراءات وحفظ منهاج النووى الاورقسين وكان
يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضر في آخر عمره وتوفي بالقاهرة
في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شئ لم يقل
به الا الزخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان يثبت ان غير الزخشرى قال
بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول
لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كاتمه وراثة المتعدد فانه قد ورد
به على أبي حيان (قوله فالعنى ما أوحى الى في أمر الروبية الا التوحيد لا الاشرار) في عبارته
جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوع
لان ينفي بها ما أوجب للتبوع لان ينفي بها ما نفيته عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه
على تأكيدها هو منفي قبلها وقال التفتازانى وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لافي كلام
البغلاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله فان للنفي والا الحصر) هكذا وقع في بعض النسخ وفي

عنده **و** في الذي يقول هو في **و** نحو **و** وما محمد الرسول فان ما **و** السكائنة **و** للنفي **و** الا **و** السكائنة لا لايجاب مفيد ان **و** الحصر
قطعا **و** وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال بردي على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما اسما لان والنفي خبر لها واللام معطوف
على الاسم وللحصر معطوف على الخبر وأما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المنقذمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو
اثبات أمر المذكور ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بغير هذا الحصر بهذا الاعتبار وانما الذي للحصر هنا مجموع
ما والا بالطريق الذي ساكنا هاتى تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال **و** وليست صفة صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة
واكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم انبتوا له البقاء الدائم **و** مع وصف الرسالة **و** في جفاء الحصر باعتبار
ذلك ويسمى ذلك قصر افراد **و** وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخر اجالا لكلام لا على
مقتضى الظاهر بتزويل استعظامهم هلا كه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة
والذي يرى عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للتبرئ عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذي هو
قد خات من قبله الرسل حتى كانه لم يحمله وصف قبل ابتداء كلامه لبيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار
الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو
كما خلووا ويحب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فردعهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلووا

ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم قال التفتازاني في حاشية الكشف ومن زعم انه يلزم من جملة على قصر القاب ان يكون الخطبون منكروين للرسالة فقد أخطأ خطأ ابين وذهل عن الوصف قال ثم لا خفاء في ان الفاء في آفان مات تفيد تعليق الجملة الشرطية أعني مضمون الجزاء مع اعتبار التقييم بالشروط بالجملة قبلها وهي وما محمد الرسول قد خلت من قبله الرسل تعليلات سببية عن الجملة السابقة وترتبط بها وتوسط الهمزة لا نكار ذلك أي لا ينبغي ان يجعلوا خالوا رسل من قبله سبباً لانقلابهم على اعقابهم بعدهم لا كهم بل سبباً التمسك بدينه كما هو حكم سائر الانبياء في انقلابهم على اعقابهم تمكيساً لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يخلو كما خلت الرسل والاصح أيضاً انما موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر في هذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي واذا كانت كذلك فيكون كان الخبر مشتقاً بالمصدر المؤول به من لفظه في أي من لفظ ذلك الخبر فعلاً كان أو اسماً في تقدير بلغني انك تنطلق أو انك منطلق بلغني الانطلاق في أي انطلاقك باضافة المصدر الى فاعل ذلك الفعل أو شبهه فيكون منه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر في ولوج ملته بكان أو كائن لكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التفتازاني في حاشية الكشف وما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الطرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والطرف بالنسبة اليه لغو لا الفاصلة والالكان الطرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتسايل التقديرات في وان كان جامداً قد يكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيداً لان كل خبر جامد يصح نسبته الى الخبر عنه بلفظ الـ يكون نقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيداً ومعناها واحد في وقدره

٨٦

بعضها فان مالاً في والالخصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الالست بمفردها للخصر وجوابه ان قوله للنفى ليس خبراً وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للخصر والتقدير فانما الكائنة للنفى والالخصر أو فانما عينها كائنة للنفى والالخصر (قوله والاصح أيضاً انما موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضى وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً الى اسمها فغني بلغني ان زيداً قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامداً نحو بلغني انك زيداً أي زيد بك فان بقاء النسبة اذا حلت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان

وبعدها هاء التأنيت أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية (قوله وزعم أبو القاسم السهيلي) صاحب الروض الانف في شرح السيرة النبوية في الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل

وخمسة

لانها أبدأ مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث في

فاذا قلت بلغني ان زيداً قائم فبلغني هذا الحديث في وقال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسماً محضاً في معنى جامداً نحو علمت ان اليت الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه في كلامه في وقدمضي ان هذا يقدر بالكون في فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولتأويله بالاسدية فيفيد معنى المصدر كما هو هنا في تنبيهات الاول في ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة للتوكيد وهو الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيده اقل ابن قاسم وايس هذا الاستشكال بشي في التنبيه الثاني في كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والقراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل الاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه ومنها ان المكسورة مسنونة بجمع موافقاً لزيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك برانك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة لزيادة المرحوع اليه بحذف أصل ومنها ان المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التوكيد والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعاً ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولية كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كعض اسم ولا يخفك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لانها فرع في الجملة ولا يخفك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمل في التنبيه الثالث في قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صاتها بمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وقد يجوز وقد يتعجب فيتم يلزم التأويل يجب الفتح كما اذا وقعت مع

معهم ولم يأت في موضع من فروع بالابتداء نحو عندى انك قائم ونحو فلو لانه كان من المسبحين أو بالفعل نحو أو لم يكنهم أنا أنزلنا ونحو قل أو حى إلى أنه استمع ونحو لا آتيتك ما أن في السماء نجماً أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو ولا تخافون انكم اثركم بالله وخرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال انى عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر نحو أول قولى انى أجسد الله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أقوالى جسد الله تعالى من حيث هو باى عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد القفا أى اذا هو عبد القفا واذا عبوديته وكذا نحو من عمل منكم سوء أجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم أى فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمنع التأويل يمنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو أنا أعطيتك الكوثر أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال انى عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين نحو زيدا فاضل أو قبل لام معللة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التى يجب فيها الفتح والمواضع التى يجب فيها الكسر والمواضع التى يجوز فيها الامران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذلك لان المصنف أغفله ولم يتعرض اليه فى شئ من هذا الكتاب فاردنا تمام الفائدة بذلك كره **وتخفف** **في** ان الفتوحة **في** الاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه في ان الخفيفة **في** واسلفنا الكلام على ذلك مشبعاً **في** الثانى **في** من وجهى ان الفتوحة المشددة **في** ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم **في** أى بعض العرب **في** ايت السوق أنك تشتري لنا شيئاً **في** حكاية الخليل وانما يتم الاستدلال بذلك اذا ثبت ان العربى المتكلم بهذا الكلام قصد الترجى والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام أى لانك تشتري **في** وقراءة **في** بالجرأى وكقراءة من قرأ **في** وما يشعر كمنها ٨٧ اذا جاءت لا يؤمنون **في** بفتح هزة ان وهى قراءة من عدا ابن كثير وأبا

وخسمائة بمدينة مائة وتوفى بجرا كس في شعبان سنة احدى وثمانين وخسمائة وكان مكفوفاً قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهى قرية بالقرب من مائة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها **في** (أم) **في** (قوله وليس منه قول زهير) هذا رد على ابن الشجرى فانه جعل بيت زهير منه واخل بكسرة هزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح بمعنى اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال **في** (قوله لماسياتى) يعنى به دستور حيث قال ومثله

قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستنقون بالكسر **في** وفيها بحث سياتى ان شاء الله تعالى في باب اللام **في** أم **في** على أربعة أوجه أحدها

ان تكون متصلة وهى منحصرة في نوعين وذلك **في** الاختصاص **في** لانها **في** ذات **في** ان تقدم عليها هزة التسوية **في** ولك ان تقدرا ان تقدم من فروع على الابتداء والخبر محذوف أى لانها اما تقدم هزة التسوية عليها **في** الخبر ان على التقدير الاول مفرد وعلى الثانى جملة وقد عرفت فيما تقدم ان هزة التسوية هى التى يصلح حاول المصدر محلها مع ما دخلت عليه **في** ونحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم **في** أى سواء عليهم استغفرك لهم وعدمه ونحو **في** سواء علينا أجزعنا أم صبرنا **في** أى سواء علينا الجزع والصبر **في** وليس منه **في** أى من قسم أم الواقعة به هزة التسوية **في** قول زهير وما أدرى وسوف اخل ادرى * أقوم آل حصن أم نساء **في** بل هو من القسم الثانى **في** لماسياتى **في** وبأى أيضاً ما توجه عليه من النقد واخل بكسر الهزة أى اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عادهم الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتعاطى يعنى بمناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهم توابع لرجالهم قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا كانت أحببت فوما وبغضت فوما أى قيامها هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق والثانى ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظراً لان فعلاً ليس من ابناء الجوع الاعلى مذهب الاخفش **في** أو يتقدم **في** بالنصب عطا على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم **في** عليها هزة يطالبها وبام التمييز **في** كما يطالب باى **في** نحو أزيدنى الدار أم عمرو **في** أى أيهما في الدار وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان أصلها أو والميم بدل من الواو ذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافاً وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهزة فاذا قلت

أقام زبداً عمر وفالمنى أعمر وقام فيصير على مذهبه استفهامين **وإنما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدهما**
لا يستغنى باحدهما عن الآخر وعلى هذا فلا اتصال بين السابق واللاحق فاطاق عليها **انها متصلة باعتبار متعاطفها**
المتصلين فتسميتها بذلك إنما هو لا مخرج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا يعني أي فيكون اعتبارهما بهذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان
الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى في المسبوقه همزة الاستفهام لا بهمزة
التسوية فيترج الوجه الاول لشموله للنوعين **وإنما تسمى أيضا مادللة** مادللة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول
والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جوابا
لان الخبر قد يجاب بقول القائل جاء زيد فقول في جوابه نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك وإنما تقول لغرض التصديق
وكيف يستحق الخبر جوابا وإنما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام **وإنما الكلام معها أي مع أم** المعادلة للهمزة
التسوية فيقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليس تلك **وهي أم** المعادلة للهمزة الاستفهام **كذلك** أي يكون
الكلام معها قابلا للتصديق والتكذيب لان الاستفهام معها على حقيقته **فلا تصديق ولا تكذيب** مع وجوده اذ هو
انشاء وهذا هو الوجه الثاني ٨٨ من الاوجه التي تفرق فيها النوعان وقد كنت أورد على هذا الكلام النقص بصور

كثيرة وقعت فيها أم متصلة
 بعد همزة ليست للتسوية
 ولا للاستفهام الحقيقي
 كما اذا كانت للانكار أو
 التعجب وقد وقع للمصنف
 من ذلك أشياء منها قوله
 في أول الكتاب ان قول
 الفراء في قوله تعالى أمن
 هو قانت أثناء الليل ان
 الهمزة فيه للنداء يقرب
 سلامته من دعوى المجاز
 اذ لا يكون الاستفهام منه

بيت زهير (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) في الشرح برد عليه النقص بصور كثيرة
 وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار
 أو التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وإنما
 المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعدهمزة التسوية لا استفهام معها البتة
 والتي بعدهمزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع
 للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان
 خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي منافي للمتصلة عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بعد هذا
 لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أي معنى كان منافي لام المتصلة وإنما
 يدل على ان خروجه الى الانكار لا ينافي له وهو لا يقتضي ان خروجه الى أي معنى
 كان منافي لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في
 جميع الصور بدليل انه سيحكي عن الزنجشمرى في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا جواز

تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الخذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت
 خير أم هذا الكافر فحذف مادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصرح به بان الاستفهام الذي سبقها مجازي
 لاحق في فان قلت لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مراد بها الاطالي قلت لان حرف الاضراب لا يقدر لعدم الدال
 عليه وسبأني قريبا ما يشير اليه في عبارة سيديويه وأيضا هو تقدير شيء مستغنى عنه وأيضا تعبيره بالمادل يبي حملها على
 الانقطاع وسبأني له مواضع من هذا القبيل تنبيه عليها أو على بعضها عند المرور بها ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بانه ليس
 المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وإنما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة
 بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائما واما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية
 فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أي في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم
 تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقص بشيء من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعد هذا ان الهمزة اذا
 كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا قد عرفت فيما ظهر لي ثانيا فبقى الاشكال الاول على حاله فنأمله
 في الثالث والرابع ان **أم** الواقعة بعدهمزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين **ك**
كما سبق في أوائل الكتاب وهو يكونان أي الجملتان اللتان تقع أم بينهما **فمليتين** كما تقدم **من** قوله تعالى استغفرت لهم
أم لم تستغفر لهم وقوله تعالى سوا علمنا اخرنا أم صبرنا واسميتين كقوله

ولست أبالي بعد فقدي مالكا • أموتى ناءم هو الآن واقع في ناه أى بعيد • و مختلفين نحو سواء عليكم أ دعوتهم أم
أنتم صامتون • وهذا ما يدل على أن همزة لتسوية ليست بمعنى أن الشرطية كما ذهب إليه الرضى لدخولها على الجملة
الاسمية وانهذاره عن الآية بأنه انما جازا تقدم الفعلية واللام يجوز ساقط فان الهمزة في البيت باشرت الاسمية وهو نص
في جواز ما منع به ولا يفيد التعلل بتقدم الفعلية في الآية فان الجملة المعطوفة على جملة الشرطية تمنع كونها اسمية • و هو أم
الآخرى • وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام • يتوقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها •
و وجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوف على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر
عن المتعاطفين تقدير افهوفى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قام • و بين جملتين يستأنى تأويل المفردين • فظهر أن الوجه
الثالث من أوجه الافتراق هو أن ذات همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تنقيد بذلك بل تقع بين
الجملتين والمفردين وظهر أيضا أن الوجه الرابع هو أن الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان إلا فى تأويل المفردين وأنهما
مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان إلا فى تأويل المفردين • و يكونان • ٨٩

بينهما أم المصاحبة
لهمزة الاستفهام • وأيضا
فما بين • كما يكونان مع
أم الأخرى • كقوله
فقدمت للطيف مرنا
فارقنى •

فقلت أهى سرت أم عادنى
حلم •

المراد بالطيف هنا خيال
المحوبة المرقى فى النوم
والمرئى الخائف وأرقى
اسهرنى وأهى باسكان
الماء بعد الهمزة فى
التسوية • ما يقتضى أنه
قليل وفى شرحه لمصنفه
أن الاسكان فى ذلك لم

كون أم بمعنى أى الأمرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحد منهما • (قوله وأم الأخرى
تقع بين المفردين) يعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم إلى الأول ما يصبى به
كلاما ليس بمسؤول عنه أو إلى الثانى ولهذا قال المفردين بالتعريف وأن كان المناسب لقوله
وبين جملتين التذكير قال المصنف فى أوضح المالك • وتقع بين مفردين متوسطا بينهما • ما لا
يسأل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو من آخر أعظم أنحو وان أدري أقرب أم بعيد
ما توعدون اه • (قوله فقدمت للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحبوبة الذى وآه فى النوم والمرئى
الخائف وأرقى أسهرنى وأهى باسكان الماء بعد الهمزة وفى شرح التسوية لمصنفه أن ذلك
لم يحى إلا فى الشعر وعادنى جاءنى والحلم • ضمتين وقد تسكن لأمه رؤيا • انتم • (قوله وذلك على
الارجح فى هى من انها فاعل محذوف) لأن الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات
(قوله لعمر ك ما أدري الخ) شعث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السكيت فى شرح
الكامل شعيب بياء واحدة وقال ابن سيده شعيب اما نصغير شعث أو شعث أو أشعث تصغير
ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون
النون وفتح القاف وبالراء فى آخره • (قوله الأصل أشعث بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره
محذوفهما للضرورة) فى الشرح واما أن الأصل شعيب بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى عند
إنشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لأنه • بحر هذه القبيلة يقول لم تستقر على أب لان

فى ل

والحلم • ضمتين رؤيا والنوم وتسكن لأمه أيضا قال ابن الحاجب يريد أنى وقت من أجل الطيف منتهى ما مذعور اللقائه وأرقى
لما يحصل اجتماع محقق ثم ارتب هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام ويجوز أن يريد فقدمت للطيف وأتانى
النوم • لا فى حال كوفى مذعورا الاستعظاما • وأرقى ذلك لما انتهت فلم أجده محققا من فرط صبايته شك أهى فى
التحقيق سرت أم كان ذلك حلماء على عادتهم فى مبالغتهم كقوله أنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام فى المقظة
أو فى المنام وأما الشك فى الاجتماع هل كان فى النوم أو فى المقظة فنابت على كل من الاحتمالين • و ذلك الذى قلناه
من كون الجملتين فى البيت فعليتين مبنى • على الأرجح فى هى من انها فاعل محذوف • أى فعل محذوف • يفسره سرت •
لأن الاستفهام بالفعل أولى لأن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لانها انما تتجدد وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجع
النصب فى باب الاشتغال فى نحو أزيد أم عمرو • ويجوز فى البيت أن يكون هى مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملة ان مختلفين
• و اسميتين كقوله لعمر ك ما أدري وان كنت داريا • شعيب بن مهم أم شعيب بن منقر الأصل أشعث بالهمزة • فى أوله
والتنوين فى آخره • محذوفهما للضرورة • وأقول اما أن الأصل أشعث بالهمزة فسلم واما أن حذفها للضرورة فليس بمتفق عليه

وقد علمت الخلاف في ذلك في الكلام على ما اختصت به الهمزة من الاحكام واما ان الاصل شعيت بالتنوين فممنوع فقد قال
 السبيري في شرح الكتاب عند انشاده البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه يجوز هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب
 لان به ضايعزوها الى منقرو بعضها يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظر الى انه اسم
 القبيلة فلا يكون حينئذ تنوينه ضرورة فان قلت الاخبار عنه بان يمنع ارادة التانيث قلت هو كقوله ومن ولد واعام*
 ذو الطول وذو العرض في رعاية التذ كبر والتانيث باعتبارين وهو المعنى ما أدى الى النسبين هو الصحيح وقد ظهر ان ابن
 سهم خبر بشعيت لاصفته فثبتت ألف ابن وكذا الكلام في ابن منقرو وشعيت بناء ماثلة في آخره ومنقرو بكسر الميم واسكان
 النون وفتح القاف وبراعم مهلة وهو مثله بيت زهير السابق يريدان بيت زهير الذي انشده أولا مثل البيت الذي انشده
 آخر من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانهم بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت
 التقدير أم هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفريقه بين الآية الشريفة وهي قوله تعالى أنتم أشد خلقا أم السماء
 وبين بيت زهير فان أم وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزءه تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم
 وهو الذي غلط ابن الشجوري فيه ٩٠ حتى جعله من النوع الاول وهو ما وقعت فيه أم بعد همزة لتسوية تنوينه ان

معنى الاستفهام فيه غير
 مقصود البتة لما فانه لفعل
 الدراية وهو قد مر للمصنف
 ان همزة التسوية تقع بعد
 ما أدى وأسلمنا التنبيه على
 ان ذلك معارض لا اعتراضه
 على ابن الشجوري هنا فأم له
 وجوابه أي جواب
 ما توهه من منافاة
 الاستفهام لفعل الدراية
 هو ان معنى قولك علمت أزيد
 قائم علمت جواب أزيد قائم
 وكذا ما علمت أي علمت وذهب
 معناه ما علمت جواب
 أعمرو وذهب بالاستفهام

بعضا يعزوها الى منقرو بعضها يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من
 الصرف نظر الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بان لا يمنع
 ارادة التانيث لجواز رعاية التذ كبر وضده باعتبارين اه (قوله ومثله بيت زهير السابق) في
 الشرح يريدان بيت زهير الذي انشده أولا مثل البيت الذي انشده آخر من حيث وقوع أم
 فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانهم بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان
 قلت التقدير أم هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفريقه بين قوله تعالى أنتم أشد خلقا
 أم السماء وبين بيت زهير فان أم وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير
 جزءه تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم اه وأقول لا تحكم لان ما بعد أم في البيت يجب ان
 يكون جملة لكونه معادلا للمسؤل عنه بالهمزة الذي حقه في البيت ان يكون جملة لكونه
 معمو لا في المحل لا أدى الذي هو من أفعال المألوف التي تقع معانيها على مضمون الجمل بعد
 أخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له في اللفظ لعلقه عن العمل في لفظه بالهمزة واما الآية
 فإمدها أم فيها مفرد لمدم ما يقتضي كونه جملة ولا كون المسؤل عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم
 كون معادله جملة فالسما في الآية معطوفة على أنتم وأشد خا خا خبر مبرز مسؤل عنه فليست أم
 (قوله حتى جعله من النوع الاول) الضمير المنصوب يجعل عائدا الى بيت زهير والمراد بالنوع

هنا باق على حقيقة العلم انما تساط على جوابه وهذا مما يرد على المصنف فانه جعل أم في بيت زهير
 متصلة مع ان الاستفهام ليس على حقيقة لانه لم يجعل حال آل حصن باعتبار رجوايته بل هو عالم بكونهم رجالا لكنه أبرز
 الكلام في قالب التوبيخ والانسكار عليهم في تعاطيهم أفعال النساء فالاستفهام غير حقيقى وليست الهمزة فيه للتسوية على
 رأى المصنف فكيف جعل أم فيه متصلة مع انهم ليست من النوعين وقد يجاب عن هذا بان الاستفهام مع المتجاهل حقيقى
 بحسب الادعاء وان كان غير حقيقى بحسب الواقع فتأمل هو بين الجملتين المختلفتين بالاسمية والفعلية وهو أنتم
 تخلقونه أم نحن الخالقون وذلك على الأرجح من كون أنتم فاعلا لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر وقد يقال
 لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوى على حد سواء وذلك لان الفعلية
 مبرحها وهو كثرة ايلاء الفاعل الهمزة لما تقدم وللأسمية مبرحها وهو تناسب المتماطين فاستويا وأيضا فالاستفهام المفاد
 بالهمزة ليس حقيقيا فلا ينبغي على رآيه ان تكون أم فيه متصلة وهو مسئلة أم المتصلة التي تستحق الجواب وهو المسبوقة
 بهمزة الاستفهام وانما تجاب بالتعيين لما يسئل عنه مسندا اليه أو مسندا أو غير ذلك من التلقات كالظرف والحال
 ولا نسأل عنه كما قد أشيرنا اليه قبل فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب زيدا أو قيل عمرو ولا هو الظاهر

الاول

ولا يقال في جواب ذلك لا ولا نعم لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترار المصنف بقوله المتصلة من المنقطعة
فإنها تنجيب بنعم أولا من حيث أن المطالب التصديق لا لطلب التصور فإذا قيل إنه لا بل أم شاء قالت في الجواب نعم أولا إذا السؤال
عن تلك الاشباح المرتبة أهى شاء فالجواب بنعم أولا يحصل المقصود **فإن قلت** ليس الأمر كذلك **فقد قال** ذوالرمة
تقول عجوز مدرجى نروحا * على بابها من عند أهلى وغاديا أدوزوجة بالمصرام ذو خصومة * أراك لها بالبعرة
العام ناويا **فقلت** لها لان أهلى جيرة * لا كتبة اللهنا جميعا وماليا وما كنت مذابصرتى في خصومة *
أراجع فيها بالنسبة القوم قاضيا **فاجاب** بلامع ان السؤال بالهزرة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج
الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح إذا ذهب في الزمن المسمى بالروح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح
يروح راحا وهو تفيض قولك غدا يغدو واو الزوجة منكوحة الرجل به قد ويقال لها زوج أيضا كما يقال لبعلاها بدون
هأ وانكر بعض محبي الزوجة بالهاء للمرأة والبيت راد عليه وذو زوجة خبر مبتدأ محذوف يقدر متأخرا على سبيل الوجوب
عند ابن الحاجب وابن المصنف وجساءة لكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما هو والتقدير
أدوزوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والا كتبة جمع كتيب وهو الرمل المجمع كالكموم والذهناء مكان
معروف وقد يستشك كل عطف الشاعر قوله غاديا مع أنه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلى
ففيه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممتنع ويجب أن يكون ٩١ على بابها أو من عند أهلى خبرا بل

الكل من معمولات
المصدر والخبر محذوف
أى حاصل **فقلت** ليس قوله
لأجواب السؤال الهابل هو
بورد لما توهمته من وقوع
أحد الأمرين كونه
ذو زوجة وكونه ذا خصومة
ولهذا لم يكتم بقوله
لاذ كان رد ما لم يقطعه
انما يكون بالكلام التام

الاول أم التي تتقدمها هزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذوالرمة الخ) هذا السؤال
وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة بضم الراء قال في الصحاح هي قطعة من جبل بالية
والجمع رمم ورمام وبه اسمى غيلان ذوالرمة والمدرج بفتح الميم مصدر أو اسم مكان من درج إذا
مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا تفيض غدا يغدو والروح أيضا اسم للوقت
من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع
في التقريب كما يقال لبعلاها وجيرة بكسر الجيم جمع جار واكتبة بالثنية جمع كتيب وهو الرمل المجمع
كالكموم والذهناء موضع يلاذغيم وهو يقصر وهو في البيت مقصور (قوله مسألة اذا عطف
بعد الهزرة با وفان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا) لان ما يقتضيه أو مناف لما تقتضيه
التسوية لان أو تقتضى أحد الشئيين أو الاشياء والتسوية تقتضى نفس الشئيين أو الاشياء

ولهذا قال ان أهلى جيرة البيت وما كتم هذا البيت **وهذا السؤال** وجوابه مسطوران في شرح الجمل لابن عصفور
ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزواية ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارد والاتفاق ولم يطلع على
كلامه وفي شرح س للصغار مانصه قال كيف شرطتم في المتصلة ان يكون جوابها باحد الاسمين وذو رمة يقول
تقول عجوز وساق الايات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو
خصومة فتكون منقطعة فاجاب ابلا وهذا ليس بشئ لان الجواب مع المنفصلة يكون للثنائي لا للاول الا ترى انه قد ضرب
عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هنا قد أجابها عن الاول بقوله ان أهلى جيرة ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله
وما كنت مذابصرتى فاعلم اني ان يكون لارد الما انبنى عليه سؤالها فكانه قال لها غلطت في انك اعتقدت اني أحد هذين
فاست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فان تخبر به على هذا الى هنا كلامه قلت وظاهر كلامهم ان لافي كلام ذي الرمة هي
الجوابية أخت نعم ولو قيل بانها الناهية والمعنى لا تظني ماذا كرت من اني متصف باحد ذينك الأمرين وحذف الفعل
المنهى عنه لقريضة قوله ان أهلى الى آخره لكان حسنا وان دفع السؤال بذلك لاقتناء على ان لا هي الجوابية وقد منعناه
فتأمل **مسألة** اذا عطف بعد الهزرة با وفان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا **وقد يعارض** هذا بما سيأتى له في أو حيث
قال انما اتاني للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع حكاه عن الحريري وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة
التسوية وقد مر له في أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلية على جملة يصح حلول المصدر محلها وهذا من في المثال
المذكور فتكون همزة التسوية وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الاتيان بأو بأم في نظير هذا المثال فقال ما أدري

أز يدعندك أو عمرو وان شئت قلت ما أدري أز يدعندك أم عمرو وتقول ليت شعري ألقيت زيداً أو عمرو أو حلول المصدر
منات الصفة قولك ما أدري كون زيدعندك وليت شعري لقاء زيد برفع لقاء وسبق للصنف ان ما بعد أدري وليت شعري
من مواقع همزة التسوية فان قلت ما ذكرته في المثال الاخير مني على جعل الجمله المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعري أقام
زيد خبر ليت كما أشار اليه ابن الحاجب وقد استشكله الرضي بان المصدر مصدر معناه متعاقب بضمون الجمله الاستفهامية
فهو من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء
قال وانما خبر ليت هنا واجب الحذف لاساده سده اكثر الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بان المصدر هنا بمعنى
المفعول كالقول بمعنى القول فالجمله اذن خبره أي ليت مشعوري قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوباً يلزم منه
الخروج عما استقر في كلامهم من انه لا يحذف وجوباً بدون سادس سده على انه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن
المصنف لان المصدر يصح حمله هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبراً وليس ذلك بخلاف
حلول المصدر في هذا المحل وهو قد أوقع بالبناء للمفعول بالبناء للمفعول وهو قولهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم
يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء كان كذا أم كذا
يجب أقل الامر من كذا أو كذا وفي الصحاح تقول سواء على قيت أو قعدت اه وهو هذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء
وغيرهم مخطئاً لهم ولم يذكر الجوهري غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهدلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني
أولم تنذرهم بلفظ أو كان أم الثانية في قراءة الجماعة وهو هذا من الشذوذ يمكن وأقول اعلم ان السيراني قال في شرح
الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لزم أم بعدها كقولك سواء على قيت أم قعدت وإذا كان بهدسواء

فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر باو كقولك سواء على قيت أو قعدت اه كلامه وهو نص صريح بقضى بضمه قول الفقهاء وغيرهم سواء

(قوله وقد أوقع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء على قيت أو قعدت اه ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهدلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني أولم تنذرهم وهو هذا من الشذوذ يمكن) جزم المصنف رحمه الله بهدم صواب قول الفقهاء وسواء صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصن بناء على ما يقتضي

كان كذا أو كذا أو بضمه التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء جميع القياس
ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فوجه العطف باو والتسوية تباها لانها تقتضي شيئين فصاعداً
وأولاً أحد الشئين أو الأشياء قلت وجهه السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قيت أو قعدت
فقد بدته ان قيت أو قعدت فهما على سواء وعاميه فلا تكون سواء خبراً مقبلاً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء
أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجمله دالة على جواب الشرط المقدر
وصرح الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء أو لا بأى ان تأتى باو مجرداً عن الهمزة نحو سواء على قيت أو قعدت ولا بأى قيت
أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست بأبى بمد آل مطرف * حتموف المنايا كثر أو قلت وحكى الرضي
أيضاً ان أباع على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قيت أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما
قلت ولعل هذا هو ما أخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضاً من معنى أم أحد
الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء على قيت أو قعدت سواء على أيهما فقلت أي الذي فعلت من الامرين لتجرداى من
الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبراً وما بعده مبتدأ الوجه ان يكون سواء خبر
مبتدأ محذوف سادس سد جواب الشرط هذا كلامه ذات وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشئين أو الأشياء
وليس كذلك اذ هي موضوعة لعطف أحد الشئين أو الأشياء مراداً من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس
ذلك الاحد ومن جهة ان قوله سادس سد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان السادس مجموع
الجمله الاسمية كما مر ثم الجب من اراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بهد همزة التسوية وكذا ما في
الصحاح والفرض ان لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتها فقد رالهمزة اذ لم تكن

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا من دفع بما مروا من قراءة ابن مخبصن التي نسبها الى كامل الهذلي وهي
سواء عليهم ألم أنذرتهم ألم تنذرهم همزة واحدة وبأوكادل عايشه مجموع كلامه في الالف المفردة وهذا فوجه في العربية
صحح على ما قاله السيرافي ولا يأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب وأما تخطئة
الفقهاء في قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا وان الصواب فيه العطف باو فبني على ان المبين هو الامر ان جميعا وهو
ممنوع بل المبين اقلهما والاقل هو أحدهما فجاز العطف باو بل تعين والحالة هذه ٩٣ وان كانت تلك الهمزة التي

وقع العطف بعدها باو
همزة الاستفهام جازية
المعطف باو وكان الجواب
بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل
أزيد عندك أو عمر وفايعني
أأحدهما عندك أم لا
فيصح الجواب بنعم من حيث
ان المعنى أحدهما عندى وبلا
من حيث ان المعنى معه ليس
أحدهما عندى وكل منهما
محصل لغرض السائل من
الجواب المطلوب وان
أجبت بالبناء للفاعل مع
ناه المخاطب وبالبناء للفعول
مسند الى ضمير يعود الى
السائل بذلك التركيب
بالتبيين فقات زيد
عندي مثلا فيصح
الجواب به لانه جواب
من حيث ان المعين الذي
أجبت به يصدق عليه انه
أحدهما ولهذا يحصل
المطلوب بزيادة من
حيث وجود التبيين
ويقال الحسن فيهمزة
قطع للاستفهام بعدها

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز
أو بعد سواء فلا يقال سواء على قف أو قدمت لانه يكون المعنى سواء على أحدهما ولا يجوز
لان التسوية تقتضى شيئين فصاعدا اه لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى أم أيضا أحد
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقف أم قدمت سواء على أيهما فعلت أي الذي فعلت
من الامرين وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبرا مقدما
ما بعده مبتدأ والوجه ان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء ثم بين الامرين بقوله
أقف أم قدمت والجملة ساذجة مسدجواب الشرط الذي لا شك في تضمين الفعل بعد سواء وما
أبالي معناه الانزى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا تضمين معنى الشرط
اه وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزم أم بعدها
كقولك سواء على أقف أم قدمت وإذا كان بعد سواء فعلا بغير استفهام كان عطف أحدهما
على الآخر باو كقولك سواء على قف أو قدمت اه وهو يقتضى صحة قول الفقهاء وصاحب
الصحيح وعدم شذوذ القراءة أعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف
قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحيح والفرض
أن لا همزة في شيء ذلك وكنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقد رآه همزة
ذالم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لان سلم ان المصنف أورد
قول الفقهاء وصاحب الصحيح على ان من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا
بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير
ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامرين من كذا أو كذا لكان هذا بعيد
المناسبة قال وهو نظير قولهم أقل الامرين من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس
الامر من حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو أحدهما فجاز العطف (قوله في عطف الاول
بأو والثاني بام) اذا مراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله
وعنه الكيسانية) هم مصنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد أمير الكوفة من
جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة
منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل أبو حنيفة من العرب
(قوله ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا ما رضى لما أجاز من

ألف على المختار من الوجهين في نحو الغلام فعل والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين بين أو الحسين أفضل أم ابن
الحنفية وهو محمد بن علي رضى الله تعالى عنه في عطف الاول وهو الحسين باو لان المراد أحدهما والثاني وهو ابن
الحنفية بام لانه جعل معادلا لاحدهما وبجواب عندنا في أهل السنة بياحدهما وعند الكيسانية في بفتح الكاف
وهم طائفة من الرافضة ينسبون الى المختار بن أبي عبيد ولقبه كيسان في ابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن ولا
بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما
لا يمينه قرينا لابن الحنفية وكنه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية في فان قلت هذا الكلام متعرض من وجهين أحدهما

انه معارض لما أجازته أنغام من الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثاني جمعه بين اللام ومن في قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المعين بالافضلية وليس كذلك واما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من التفضيلية ومن هنا تبيينية لا تفضيلية وهي محرور هافي محل نصب على الحال من الافضل أي لانه لم يسأل عن الافضل كائنا من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر في مسألة سمع حذف أم المنصلة ومعطوفها كقول أبي ذؤيب **لهذه دعى اليها القلب** اني لامره * سميع فما أدري أرشد طلابها تقديره أم غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر في الالف المفردة من جواز جعل الهزرة لطاب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ **هو أجاز بعضهم** حذف معطوفها بدونه افتقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم ان الوقف هنا وان التقدير أم تبصرون ثم يتبعه اناخير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف **ويرد عليه مثل والذين تبوءوا الدار** ٩٤ **والإيمان ومثل وزجج الجواب والعيونا * وعافتها تبتنا وما باردا**

واشتريته بدرهم فصاعدا
ففي جميع ذلك حذف
المعطوف بدون عاطفه
ولعل مراده حذف
المعطوف وماله من متعلق
ان كان فلا يرشئ من
هذه الامثلة **هو وانما**
المعطوف جملة اناخير
ووجه المعادلة بينها وبين
الجملة قبلها ان الاصل
أم تبصرون ثم أقيمت
الاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له أنت
خير كانوا عنده بصراء
هذا معنى كلام سيبويه **في**
وهذا الكلام الذي
ساقه المصنف هنا مأخوذ
من كلام الرخشي فانه

صححة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وأقول لامعارضه لان صححة الجواب بالتعيين في أولان المخاطب أنى بجوابها لان جوابها باحدها وهو يصدق على المعين وعدم صحته في أم لانه لم يأت بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما وما لا اختصاص لانه معناه والحاصل ان كلمة أحدهما في جواب السؤال باو بنفس الجواب فجاز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها للدلالة عليها وفي جواب السؤال بام كافي مثالنا ثبته عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لان النائب لا يذاب عنه ولان المعين الذي صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جوابا في مثالنا لكان جوابا لما لم يسأل عنه اذ السؤال في مثالنا بام وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية **(قوله وفيه بحث كما مر)** أشار به الى قوله في الالف المفردة ولأن تقول لاحاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك لا أدري هل طلاب ارشد وامتناع ان يوثق لها بمعادل **(قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه هـ)** في الشرح برده عليه قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرشئ من ذلك اه وأقول يمكن ان يقال أيضا مراد بالعاطف ما ليس بواو المشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذي اتي معه وله كافي الآية **(قوله وانما المعطوف جملة اناخير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه)** في الشرح هذا مأخوذ من كلام

الرخشي

قال أم هذه منفصلة الا انه وضع قوله اناخير موضع تبصرون

لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الرخشي نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه وقد يقال ان قوله له أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده والمواقع بعد أم هو اناخير وذلك خير مقوله لا مقولههم وبحاج بان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه بالمعنى كما اذا قال لك زيد أنت فاضل فنقول حاكيا له قال زيد انا فاضل فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة السبب مقام السبب لان اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك الانرى انك لو قلت أيهما عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد ويدل على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انما ابل ثم يقول أم شاء باقوم فكجاءت أم هاهنا بعد الخبر منقطعة كذلك نجى بعد الاستفهام وذلك ان حين

قيل أعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انه الابل أم شاء انما أدركه
 الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانه ارتجزي من تحتى أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي
 هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه
 كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد أولا كانه حين قال أعندك زيد
 كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انتهي كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم في الآية
 منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة قال
 السبراني في تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهي ٩٥ منقطعة وذلك لان السائل

لو اقتصر في ذلك المثال
 على قوله أعندك زيد
 لا قضى استفهامه هذا
 ان يجاب بنعم أو لا فقوله
 أم لا مستغنى عنه في تنبيه
 الاستفهام الاول وانما
 يذكره اذا كرر ليعين انه
 عرض له الظن في نفى انه
 عنده كما كان قد عرض له
 الظن في ثبوت كونه عنده
 وكذا في الآية لو اقتصر
 على قوله أفلا تبصرون
 لاستدعى ان يقال له تبصر
 أو لا تبصر فكان في غنية
 عن ذكر ما بعده لكنه أفاد
 بقوله أم أنا خير عرض
 الظن له في انهم يبصرون
 بعد ما ظن أولانهم
 لا يبصرون هذا كلامه
 فان قلت بماد عيتوه
 من ان المعطوف لا يحذف
 بدون عاطفه ليس صحيح
 فانتم تقولون ان فعل

الزمخشري لكن كلام المصنف ظاهر في انصال أم وكلام الزمخشري نص فيه وكلام مخالف
 لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك
 زيد فهذا ليس بمنزلة أم أعندك الا ترى انك لو قلت أم أعندك لم يستقم الاعلى التكرير
 والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطعة عن الاول قول الرجل انه الابل ثم تقول أم شاء يا قوم
 فكما جات أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أعمرو عندك فقد
 ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك أيضا انه الابل أم شاء
 انما أدركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانه ارتجزي من تحتى
 أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء
 بقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن
 بصراء فكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أريد عندك أم لا كانه حين قال أريد
 عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم
 بان أم في الآية منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى
 كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اه ما في الشرح وأقول انما يردها ذلك كانت الإشارة
 في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان
 ما بعده قائم مقام المعدل لها وهو ممنوع وانما الإشارة فيه الى القريب وهو اقامة أنا خير مقام
 تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه
 ويدل على ان الإشارة في كلامه الى اقامة أنا خير مقام تبصرون بصريحة في حرف بل بان
 سيبويه امتنع من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير (قوله فان قلت فانهم
 يقولون ان فعل هـ لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف
 معطوف بدون عاطفه (قوله فانما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب
 تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
 ما يغني عنها) في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوف في هذا المثال لاستغنى عن هذا

هذا أم لا والاصل أم لا تفعل يحذف المعطوف وهو تفعل وبقي العاطف وهو أم فقلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد
 العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
 ما يغني عنها ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في
 الاول لاني التاني فيمنعه على المصنف مؤاخذه من جهة تساميه لاسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر
 كلامه ان أم في المثال المذكور متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فله منقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان
 سيبويه يرى انه في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا وهو أجاز الزمخشري حذف ما عطف به بالبناء للفاعل أي حذف
 اللفظ المعطوف عليه الذي عطف به عليه أم في مدخولها يقول في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على ان الخطاب

للهود وحذف معادلهما أي اتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحد أيضا وقد أنبأكم ما تنسبون
 إلى يعقوب من إصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء انتهى ثم قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى بالكفيل
 جعلها متصلة مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أما اللفظ فلأن المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف
 شاذ غير مقبس وأما المعنى فإن أم المتصلة لا بد أن تقدر بآيه ما أو أيهم لأن المستفهم بها مجهول أحد الشيتين فيريد تعيينه وهذا
 مستحيل في حق الباري تعالى فإن قلت الاستفهام في هذا خارج عن بابه قلت هذا إنما يكون في الهمزة وحدها أو ما صارها
 من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها إلا على بابه حقيقة إلى هنا
 كلامه قلت ما ادعاه أن حذف ٩٦ المعطوف عليه شاذ غير مقبس لم أقف عليه إلا من جهة وقد خرج جماعة على

ذلك قوله تعالى أن اضرب

بعضك الحجر فانفجرت
 أي فاضرب فانفجرت ولم
 يتعقبه أحد من الأئمة
 فيما علمت وقال ابن مالك
 في التسهيل ويعني عن
 المعطوف عليه المعطوف
 بالواو كثيرا وبالفاء قليلا
 وقد ورد ذلك مع أو ولم يذكر
 وقوع ذلك مع أم وأما
 دعواه أن الاستفهام
 المقاد بالهمزة المصاحبة
 لام المتصلة لا بد أن يكون
 على حقيقته فهو موافقة
 لدعوى المصنف فيما تقدم
 وعلى ذلك فكان من
 الواجب عليه أن لا يلم
 للزمخشرى دعوى الاتصال
 في هذه الآية والله
 تعالى أعلم في الوجه الثاني
 من أوجه أم الأربعة
 في أن تكون منقطعة
 وهي ثلاثة أنواع مسبوقه

الاعتذار يعني عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لأن المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا
 المجموع لم يحذف وإنما حذف بعضه والكلام في الأول لاني الثاني فيجبه على المصنف مؤاخذه
 من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف وليس كذلك على أن ظاهر كلامه في المثال
 المذكور أن أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والافالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة
 وسيبويه يرى أنها في مثل هذا التركيب منقطعة كما هو قريبا أه وأقول إن حاصل جواب
 المصنف أن نسلم أن المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلاً منافي به وإنما المحذوف هنا بعض من
 المعطوف أقيم مقامه البعض الباقي فنبه على أن المحذوف بعض المعطوف بقوله وإنما وقع
 الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على أن البعض المحذوف أقيم مقامه البعض الباقي
 بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان
 الجملة مذكورة فليتنازل (قوله الثاني أن تكون منقطعة) سميت بذلك لأن الكلام معها
 على كلامين بخلاف المتصلة فإنها مع الهمزة التي قبلها كأي وجواب المنقطعة لا أو نعم لأنه
 استفهام متأنف (قوله وهي ثلاثة أنواع) في الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال
 سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فإن أم فيه منقطعة مع أنه ليس شيئا من تلك الأنواع
 الثلاثة وأقول لا نقض فإن مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لأن في قوله مسبوقه
 بهمزة غير الاستفهام لله هود والمعهود هو الاستفهام المذكور في أم المتصلة وذلك الاستفهام
 هو الذي للتسوية والذي يطلب به وبام التعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما ما
 كما عرفت فيما نقلناه عنه (قوله ومسبوقه باستفهام بغير الهمزة) اطلق المصنف المسبوقه
 بغير الهمزة وهو مقيد كما قال الرضي فإن كان بهل جاز كما مثل وإن كان بامم استفهام فإن كان
 ما بهد أم داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب
 إليه نحو إن زيد أم عندك عمرو ولم يجز لأن معنى أم مع ما بعده في الموضوعين مستفاد مما قبلها
 وإن كان ما بهد أم غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك جابر فلا داخل
 في عموم الحكم المنسوب إليه نحو من عندك أم ضربك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم

(قوله)

يقولون افتراء معناه بل يقولون افتراء أنكار القول لهم وتجب ما منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه
 وهو مسبوقه بهمزة غير الاستفهام نحو ألهم أرجل عثون بها أم لهم أي يبطشون بها الهمزة في ذلك لأنكار فهمي بمنزلة
 النفي والمتصلة بها لا تقع بعده ثم وإنما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كإقده في أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه
 وهو مسبوقه باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وهذا الحصر في
 الأنواع الثلاثة منقوض عند سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فإن أم فيه منقطعة مع أنه ليس شيئا من تلك الثلاثة وهذا
 الاشكال أورده قديما وأظنه في سه سميع وتسعير وسبعانة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

يقرأ عليه هذا المحل في حلقه تدرسه بالقاهرة ولم يحب بشئ **أم** ومعنى **أم** المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم الغالب ان تكون له مجرد **عن** الاستفهام **أم** وقد تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا واستفهاما طلبيا فهذه ثلاثة أقسام **أم** في الأول **أم** وهو ما تكون فيه للاضراب مجرد قوله تعالى قل **أم** هل يستوى الاعمي والبصير **أم** هل تستوى الظلمات والنور **أم** جعلوا لله شركاء **أم** **أم** في الأولي فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام **أم** فلو كانت متضمنة للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الأصل **أم** **أم** **أم** في الثانية **أم** الداخلة على قوله جعلوا لله شركاء **أم** فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء **أم** الاستفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام النوبي ففيه مع الاخبار بانثرا كهم افادة توبيخهم وهو أولي من جعلها مجرد الاضراب كما ذكر قال الزمخشري **أم** جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار **أم** وقال الفراء يقولون **أم** أي العرب **أم** هل لك قبلنا **أم** بكسر القاف وفتح الموحدة أي في جهتنا **أم** حق **أم** أنت رجل ظالم يريدون بل أنت **أم** رجل ظالم على الاخبار بظلم الخاطب ولا استفهام البتة **أم** ومن الثاني **أم** وهو ما تتضمن فيه **أم** مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى **أم** له البنات ولكم البنون تقديره بل له البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا **أم** للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث **أم** وهو متضمن للاستفهام الطابي **أم** فقولهم انما الابل **أم** شاء التقدير بل أهى شاء **أم** اغرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشاء جمع شاة وهي الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والطباء والبقر والنعام وجر الوحش كذا في القاموس **أم** وزعم أبو عبيدة **أم** بالتصغير وهاء نائبة ٩٧ **أم** انما اقتدأتني بمعنى الاستفهام المجرد **أم**

عن الاضراب **أم** فقال في قول الاخطل كذبتك عينك **أم** رأيت بواسط * غلس الظلام من الباب خيالا ان المعنى هل رأيت **أم** وغيره يجعلها متصلة والهمزة الدالة لها محذوفة

(قوله ومعنى **أم** المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرد وصفة **أم** والذي لا يفارقها في محل رفع صفة معني والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالا ولي الان هذه اعترض فيها كتناسب المضاف وهو معني من المضاف اليه وهو **أم** التأنيت فأنثت صفة وفي بعضها ومعني **أم** المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدأ أعني معني متوسطة بينه وبين خبره على قول من يميز ذلك أو حال من المضاف اليه أعني **أم** أو من ضميره المستتر في المنقطعة (قوله كذبتك عينك الخ) واسط بادبالمراق اخذه الجحاج والغلس ظلمة آخر الليل والباب بفتح الراء وجر حدين السحاب الابيض واسم امرأه ولغير أبي عبيدة ان يقول **أم** في البيت منقطعة ومعناها الاضراب

١٣ في ل أي كذبتك عينك **أم** رأيت وواسط بلب بالمراق اختطها الجحاج في سنتين وهو مصروف وقد نعت ويقال لها أيضا واسط القصب والغلس ظلمة آخر الليل والباب بفتح الراء السحاب الابيض واسم امرأة **أم** ونقل ابن السجري عن جميع البصريين انها أبد بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك **أم** فقالوا تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون مجرد الاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المسد كور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال في الكتاب في الباب الذي عقده لبيان **أم** لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصه قلت فبال **أم** تدخل عليهن وهي بمنزلة الالف فقال ان **أم** انما تجيء ههنا بمنزلة لابل للتحويل من الشئ الى الشئ والالف لا تجيء أبدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتجوا الى **أم** اذ كانت لتترك شئ الى شئ لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى ففي هذا الكلام دلائل واضحة على ان **أم** اذ دخلت على أداة استفهام نحو **أم** ماذا كنتم تعملون تكون مجرد الاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين انها دائما بمعنى بل والهمزة قات يحتمل ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن **أم** المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائما وان الانية لمجرد الاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هي في القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان **أم** تجيء للاضراب المجرد لكن اختلفوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أولا وعلى هذا فان الخلاف لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشف بان **أم** الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن السجري فتأمله وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لبقائه في الالباس وهو ما كنا وعدناه من قبل

هو والذي يظهر قولهم في أي قول الكوفيين إذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام إن أراد التحقيق فلا يضر ولا يرد على البصريين فإنهم يقولون إنه بمعنى بل والله مزه سواه كان الاستفهام المفاد به الحقيقية أو غير حقيقي وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والله مزه التي لا تنكار التوبيخى ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور ونحو ما إذا كنتم تعملون ونحو أم هذا الذي هو جندكم وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تجي لمجرد الاضراب وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم في تسميتها في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محذور وفي قوله بالجر عطف على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو أم هل تستوى أو على نحو أي وفي قوله في جزاء عامر أسوأ بفعلهم * أم كيف يجزوتني السواي من الحسن أم كيف ينفع ماعطى الملق به * رغان أنف إذا ما مضى بالابن في فادخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني فتكون ٩٨

مع الاستفهام أو يقول متصلة والله مزه قبها محذوفة (قوله والذي يظهر قولهم إذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل أن يقول إن أراد عطف الاستفهام حقيقة كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم في هذه الآية فيماسبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخى قال صاحب الكشف أم جعلوا بل أجمعوا ومعنى الهزمة الانكار وإن أراد الاستفهام الحقيقي فنفيه عن الآية لا يضر البصريين لأنهم أرادوا معنى الهزمة أعم من الحقيقي وغيره فإن قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى الهزمة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور لأن الاستفهام فيه ليس بحقيقي (قوله ولأنه يلزم البصريين دعوى التأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات) في الشرح التحقيق أن أهل البادية منفقون على أن أم تجي للاضراب وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح به المتقارن في حاشية الكشف بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وإيست متصلة ولا منقطعة حينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف اه وأقول لو كان الأمر كما في الشرح لاردوا في أوجه أم على القول بأنهم لا تسمى حينئذ منقطعة وجها خامسا وهو أن تكون حرف اضراب (قوله فردده عليه الأصمعي وقال إنه بالنصب) يحتمل أن الأصمعي أنارده لاجل الرواية لاجل الأعراب والأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والأخبار سمع من ابن عون وقره وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والريثي والصافي وغيرهم قال الشافعي ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي وقال الأصمعي أحفظ ستة عشر ألفا رجوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

علق قلبها بولدها وذلك أنه يصرخ بحشى جلده نينا في وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعبير عند الدرس ويوجب بين يديها لتسميه في بفتح الشين من باب علم يلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل فيقدر عليه فهي تسكن إليه مرة في لكونه ولدها والمرة في الأصل مصدر مرمر ثم استعملت ظرفا على الاتساع في وتنفر في بكسر الفاء وضمة أي تجزع وتتباعد عنه في مرة في أخرى في ما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه في حال

الحياة وهو هذا البيت بنشدن بعد الجمل ولا يفعله لأن طوا عاقبه على ضده وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع رغان في وهو بكسر الراء المهملة واسكان الهزمة مصدر رعت الناقة على ولدها إذا عطف عليه وأحبته في فردده عليه الأصمعي وقال إنه بالنصب فقال له أسكت ما أنت وهذا في معنى لست من أمة النحر حتى تنظر في وجوه الأعراب وإنما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الأصمعي إنما ذكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد أن المروى في البيت النصب ولم يرفع فيه فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله في يجوز الرفع والنصب والجر في لأن هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحر وليس الكلام فيه إنما الكلام في المروى عن قائل هذا البيت في فسكت في الأصمعي في وجهه في أي وجهه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الأعراب الثلاثة في الرفع على الأبدال من ما في وهو فاعل ينفع في والنصب بتعطى في على أنه مفعول ثان والاول محذوف أي أعطاه الملقق البور رغان أنف في والخفض في رغان أنف في بدلا من الهاء في في به المائدة على البور في و صوب ابن الشجري أنكار الأصمعي قال

لان رعثان اللبو بانفها هو عطية اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا
وتقدير ايه والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى في انكار
الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقدير اقد يلزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض من
ذكره اثباته لافاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلان ذكر للفعل
مفعولا ولا يقدره لان ذلك محل الغرض وفي البيت يمكن اعتبار ذلك وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به
عائدا على ما لا على اللبو وبه متعلق بـ يعطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون ٩٩ تعطى محلى من مفعول مع رفع الرعثان

والجر أقرب الى الصواب
قوله لا يلهى لانه غير محتاج الى
تقدير محذوف بخلاف الرفع
فانه عنده مفتقر الى تقدير
الربط واغناحق الاعراب
والمعنى النصيب ويغنا اذا بينا
وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى المبدل
منه أى رعثان أنفله
بناء على انه بدل بعض
أو اشتغال ولا يتعين بدليته
لذلك بل يجوز ان يكون
بدل كل من كل فلا يحتاج
الى تقدير رباط وهو الضمير
في فعلهم لعامل لان المراد
به القبيلة ولو قال الحى
لكان أحسن لان عامرا
في البيت مصروف باعتبار
ارادة الحى اذ لو أراد
الشاعره القبيلة لمنه
من الصرف وهو من
في قوله من الحسن ويعنى
البذل والمعنى أم كيف
يجزوني السواى بدل
الحسن وهو مثله فى أرضيتم

ست عشرة ومائتين في عشر التسعين (قوله لان رعثان اللبو) الرعثان بكسر الراء واسكان
الهـ مزنة مصدر رعثت الناقة على ولدها اذا عطف عليه والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى في انكار
(قوله لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقدير ايه) في الشرح قد يلزم ولا محذور
فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه اثباته لافاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة
اللازم ولا يقدر له مفعول وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على
ما لا على اللبو وبه متعلق بـ يعطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون محلى من مفعول مع رفع
رعثان اه وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البودون ما وفيه نظر لانه يلزم
خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ماصدربة جاز ذلك على ان كلام ابن الشجرى
اغنا هو على الظاهر وهو ان يراد بـ يعطى معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول ورعثان
يروى مرفوعا بدلا من ما وجروا بدلا من الضمير المجزوف به ومنصوبا على انه مفعول تعطى
وعلى الاوآين ضمن تعطى معنى تسمع (قوله والجر أقرب الى الصواب قليلا) اصيرورة الرعثان
الذى هو عطية معمول لا تعطى بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معموله بواسطة حرف
الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير
الربط (وأقول) الضمير المجزوف عائد الى ما في يحتاج اليه الرعثان من الربط على تقدير الابدال
من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبدل منه) في الشرح هذا مبنى على انه بدل بعض أو اشتغال ولا يتعين ذلك بل يجوز
ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رباط اه فان قلت يتعين انه بدل اشتغال لان الباء في به
للاستعانة بـ على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطى والضمير فيه عائدا الى ما الذى تعطى
العروق مستعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرعثان من ما بدل اشتغال ذات فلا يفتقر الرفع
وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البذل من الضمير لانه
عائد الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان في هذه الايات العيب المسمى في علم القافية
بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروى بما يقاربه في المخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو
الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها تنكم والحرب العوان التى قوتل فيها مرة بعد
مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربعها بزل في الثامنة

بالحياء الدنيامن الاخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم انه متعلقة بكلمة البذل محذوفة وسيأتى الكلام على ذلك في محله
ان شاء الله تعالى ونظير هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأبى الى يابى بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة
ويسمع منه الشعر فقال له الرباشى يوما كيف تروى بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سنن
لمنل هـ ذا ولدتى أى تنقم بكسر القاف مضارع تنقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى
بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولا أى انشق نابه ذكر اكان أو أنى وذلك في السنة التاسعة وربعها بزل في الثامنة
وقال ثعلب المثلثي تقول هذا أصير اليك

لهذه المقطعات وهي جمع مقطعة وهي مانقص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا المقطوع وهو الخرافات بتخفيف الراء
 وضم الخاء المجهة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له قيل وأصل الخرافة ما اخترف أي اجتنب من الفواكه من الشجر ثم
 جعل اسمها لما يتلو به من الأحاديث ويقال إن خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع إلى قومه وكان يحدثهم بالباطيل
 وكانت العرب إذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان
 يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وخرافة حق اه قال صاحب
 الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الرخصي المسموع من العرب الخرافات بالتشديد ويجمع أيضا على خرافيف ويرى
 البيت بالرفع على الاستئناف أي على أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي أنا بآل عامين والجملة استئنافية وهو بانخفاض على
 الاتباع أي على البديل من الضمير في من وفيه نظيران هذان بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز إذا أفاد الإحاطة كقوله
 تعالى تكون لنا عيد الأول ولما وآخرنا ثم لا تخفى بقول الجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا وهو بالنصب على الحال من الضمير
 المذكور فان قلت هل في هذه الآيات العيب المسمى بالكفاءة وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج فان الروي في
 الأولين وفي الثالث ميم قلت لا فان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا كفاءة ولا تدخل أم المنقطة على مفرد ولها قدروا
 المبتدأ في أنه لا بل أم شاء فقلوا التقدير بل أمي شاء وانما كان كذلك لأنه لا تكون منقطة إلا إذا كانت بمعنى بل والهمزة
 ومن ضرورة ذلك أن يكون الواقع بعد الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب وهو خرق ابن مالك في بعض كتبه
 إجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كبل وقد رهاها نابل دون الهمزة وقد يعارض هذا
 الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي ١٠٠ وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ

<p>(قوله مثل هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو مانقص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الباطيل والأكاذيب جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وخرافة حق والراء فيه خفيفة ولا تدخله الألف واللام لأنه معرفة علم إلا أن تريد الخرافات الموضوعة من حديث الليل اه (قوله لحصول العلم بكون أحدهما) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا</p>	<p>يكون سدا من خبر أعنه في وجه الانقطاع كالزم عند الجمهور في أنه لا بل أم شاء وذلك لأن قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم دخول المنقطة على الجمل وقوله</p>
--	--

أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هناك خلاف ابن مالك فغير بالجمهور وأراد هنا بالاجماع تعاميل
 إجماع من عداه فلا تعارض قلت تعبيره بخرق الإجماع يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانياً يقتضي
 اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على أن بعض العلماء ترد في إجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر
 في أول الألف المفردة وهو استدلال بقول بعضهم أي بعض العرب أن هناك لا بلا أم شاء بالنصب عطف على إلابا فيتعذر
 حينئذ تقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قولهم أنه لا بل أم شاء بالرفع كما مر فان صحت روايته أي رواية ابن مالك التي
 ذكرها بالنصب فلا ولي أن يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء فبقى المنقطة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت
 خروجها عن أصلها بأمر محتمل وقضية تمسك المصنف بالجماع النحاة أن المنقطة لا تدخل الأعلى جملة أن يقول فالواجب أن
 يقدر لشاء ناصب والأفلا ولوية تقتضي عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الإجماع وذلك محذور عنه فتأمل في تنبيهه
 قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع فن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا قلن يخلف الله عهدا أم تقولون على الله
 ما لا تعلمون قال الرخصي يجوز في أم أن تكون معادلة أي متصلة بمعنى أي الأمرين كائن في وهذا الاستفهام في على
 سبيل التقرير أي الجمل على الإقرار وذلك لأن علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه أحد الأمرين على التعمين
 وهو الافتراء حاصل وهذا معنى قوله في حصول العلم بكون أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا تأويل لكون الاستفهام تقريرا
 لا تحقيقا ووجه ظاهر فإن حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوى الأمران في علم المستفهم
 ويكون السؤال من التعمين وذلك منتف هنا كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشف آخرهما بالخاء المجهمة والراء أي حصول
 العلم بآخر الأمرين وهو الافتراء وأما قوله فان يخلف الله عهدا فمقيد يجوز أن يكون جواب شرط مقدر والتقدير إن اتخذتم

عند الله عهدا فاعلموا ان الله ان يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل ان اتخذتم عند الله عهدا أم تقولون على الله ما لا تعلمون ويجوز ان تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد من تبعاعه عدم اخلاف الله عهده فالمنكر اذن المجموع لانهم لما قالوا ان تمسنا النار الا أياما معدودة أنكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون الابان عاهدا تم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده إعادة ان ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزخري اجازة كون أم في الآية متصلة باعترا فابانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقد مضى له منه مواضع ويجوز ان تكون منقطعة اهـ وعليه فالاستفهام في اتخاذكم لانكاره في تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبت وان شئت فسمي الجمل على الاقرار وهو من ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد * ليمائنا المنوطة بالتنادي المنوطة المتعلقة وبالتنادي على حذف مضاف أي المتعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيامة فان قدرتم أي أي أم وفيه أي في قول المتنبي ويحتمل عوده الى البيت وهو متصلة فالعنى انه استطال اليليلة فشك أو واحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة وفي هذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار وشك وهو العامل معلق عن العمل اذ هو فعل قبي والمعنى فشك في وحدتها وتعدد هاهنا العدد الخاص في طلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله وكان الاحسن ان لو قال كقولها لان الشعر لامرأة وهي ايلي بنت طريف الخارجية ترى أخاها حين قتله يزيد الشيباني ١٠١ ووجه التذكير انه أراد كقول من قال

يا شجر الخابور مالك مورقا *

كانك لم تجزع علي بن طريف *

فالا استفهام في قولها

مالك للتوبيخ وهو تجاهل

مع معرفتها بان الشجر

لا يتأثر بموت من مات

قال الخبيء الدين السبكي

لك ان تقول ليست النكتة

هنا ارادة توبيخ الشجر

بل النكتة ارادة ايام

ان الحزن على المذكور

تعليل لسكون الاستفهام تقدير يا وفي بعض نسخ الكشف لحصول العلم بكون آخرهما بالخاء المجمة والراء وهو ظاهر (قوله أحاد أم سداس الخ) هذا البيت مطاع قصيدة للمتنبي والمنوطة المتعلقة والتنادي مصدر تنادوا واذ نادى بعضهم بعضا وأصله التنادي بالياء حذف لدلالة المكسرة عليها (قوله يا شجر الخابور الخ) هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترى أخاها وبعده فتى لا يحب الزاد الامن التقي * ولا المال الامن قنابوسوف وفي الصحاح الخابور بالمجمة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ايلي المتناقد على واجبا) قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب أحادا مبتدأ وليلائنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لاني اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة ولو سلم فالعرض الاخبار عن ايلته لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها فشك) تقدم ان أم المقطعة تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي

من الامور العامة حتملا لا يختص به الانسان عن شجر فهو تجاهل وأنى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة الملو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخاف فان قلت هل يرد على المصنف هنا انه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من همزة غير حقيق فيعارض ما تقدم له أولا كما مر له في غير موضع قالت لما اسلفته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيق بحسب الادعاء وهو ان بنيينا على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحادي كافي قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كمشر * أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ايلي المتناقد على واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة بالمعادلة لام ان يلها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الاخر ليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أزيد أم قائم وان شئت أزيد أم قائم أم قائم أم فاعذر يدعي وقد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بانص عليه سيبويه في الكتاب من ان ذلك أولوى لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكره الرضي أيضا كما مر ويوان قدرتم المنقطعة فالعنى انه أخبر عن ايلته بانها اليلة واحدة ثم نظر الى طولها فجزم بانها ست في اليلة فاضرب في فتكون أم لمجرد الاضراب كبل اذ الفرض انه جازم لا شك فلا يجعلها بمعنى بل والهمزة في أولها فشك هل هي ست في اليلة أولا فاضرب واستفهم فتكون أم

بمعنى بل والهمزة جميعاً وهو إذا بنينا على هذا الذي قدمناه من أنه أخبر أولاً عن ليته بانها واحدة ثم أضرب جازماً أو شاكاً
 فلا همزة مقدرة قبل أحاداً فرضنا من قصد الأخبار المحض في أول الأمر وهو يكون تقديم أحاد على المبتدأ ليس على
 الوجوب كما كان في الوجه الأول وإذا الكلام خبر لا إنشاء وهو أظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى
 تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع لأن أم المنقطعة لا تدخل الأعلى جلة فيلزم أن يكون التقدير أم هي
 سداس وهو كالمعنى عند الجمهور في تقدير مبتدأ في أنه لا بل أم شاء أي بل أي شيء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله
 هنا عند الجمهور وهو لسلامته من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليته بانها واحدة لسلامته
 من الأخبار عن اليلة الواحدة بانها اليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما أخبر عن ليته
 بانها واحدة والأخبار صحيح باعتبار أن اليلة لم يرد فيها وذلك أن نعارض الأول وهو الترجيح

١٠٢

بالسلامة من الاحتياج إلى تقدير المبتدأ في وجه الانقطاع بانها يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ فانه كثير وهو أعلم أن هذا البيت اشتمل على لحناً يقع بفتح الحاء وهو جمع لحنة بسكونها واللين هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الالفاظ اللحنة الأولى استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما معنى واحدة واحدة وست وست
 ويحتمل أن المتن قصد التقسيم فالعنى الأخبار عن ليلة فراقه للاجبة بانها منقسمة إلى واحدة واحدة أي أن كل جزء من أجزائها عبارة ليلة واحدة ثم رأى أنها أطول من ذلك

على تقدير انقطاع أم يحتمل الأمرين فإشاري إلى الأول بقوله ثم نظر إلى طولها فشك في أنها واحدة فحزم بانها است ليال في ليلة فاضرب يعني عن أخباره بانها واحدة أضرباً مجزئاً عن الاستفهام وأشار إلى الثاني بقوله أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فاضرب يعني عن أخباره بانها واحدة واستفهم يعني عن أنها ست في ليلة فالاحتمال أن اشتركا في الأخبار بان ليته واحدة وفي الشك بعد ذلك الأخبار واقتربا به في الاحتمال الأول حصل له بعد ذلك الشك فحزم بانها ست في واحدة فاضرب عما أخبر به أولاً وأخبر بما حزم به ثانياً وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك الشك أعنى شكه في أنها ست في واحدة فحزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولاً واستفهم عما شك فيه ثانياً (قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة) يعني على تقدير كون أم منقطعة سواء كانت مجرد الأضرب أوله مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لأن أم المنقطعة تأتي مسبوقه بالخبر (قوله ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس) فان قلت لم لا يكون الممتد المذكر كوراسداس والمحذوف لا حاد وحيداً فلا اعتراض قلت لأن الحذف من الثاني دلالة الأول أكثر من الحذف من الأول لدلالة الثاني وقدر جزم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة لذلك فقال إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى (قوله ومن الأخبار عن اليلة الواحدة بانها اليلة) قال ابن الصائغ في عبارته خلل حيث قال أخبار عن اليلة الواحدة بانها اليلة وانما هو أخبار عن ليته بانها اليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لأن معنى اليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل إليه اه وفي التعليق انما أخبر عن ليته بانها واحدة والأخبار صحيح باعتبار أن المزد (قوله استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست) في الشرح يحتمل أن المتن قصد التقسيم والمعنى الأخبار عن ليلة فراقه للاجبة بانها منقسمة إلى واحدة واحدة أي أن كل جزء من أجزائها عبارة ليلة واحدة ثم رأى أنها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحد من أجزاء اليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان جعلت متصلة فالعنى طلب التعمين لاحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه اه (قوله واستعمال سداس وأكثرهم بأياها) في الشرح مثل هذا لا يعد لحناً لأنه ليس بخارج عن كلام العرب

بناء

فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحدة واحد واحد من أجزاء اليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان كانت متصلة فالعنى طلب التعمين لاحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل وهو اللحنة الثانية استعمال سداس وأكثرهم بأياها ويخص العدد المعدول بمادون الخمسة ومثل هذا لا يعد لحناً لأنه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين أنه من كلامهم ولو كانت مخالفة الأكثرين لحذاً لم يكن كثير من العلماء الذين ذهبوا إلى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بما رحل وهو اللحنة الثالثة بنص غير ليلية على ليلية وانما صغرتم العرب على إيلية بزيادة الاء على غير قياس حتى قيل أنها مبنية على ليلاه كما وقع في قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلاه وكذا جمع اليلة على الالي هو على غير قياس قال في العباب الليل

وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف كذا قال الرضي وانما لم تكن صلة الالف واللام الاسم فاعل أو مفعول لانهم اساروا وهاموا فافقه للالف واللام الحرفية في نحو الرجل اغتطاومعنى اما لفظا فواضح وأمامعنى فلان التعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقته اقصد وان لا تدخل الاعلى المفرد كما لا تدخل تلك الاعلى المفرد للشبهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عايم باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول فان احدهما من الاخرى بحسب المعنى وقيل والصفات المشبهة يعني ان بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة كما أجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول وليس هذا القول بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا يؤول بالفعل بل لانه على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغة هي له وهو هذا الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل بل كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وما ذاك ١٠٤ الا لان اسم التفضيل لا يؤول بالفعل بل وقيل هي في الجمع حرف تعريف

وهو مذهب الاخفش
ولو صح ذلك لمعت من
اعمال اسمى الفاعل
والمفعول بمعنى الحال
أو الاستقبال لوجود
المبعدة عن مشابهة الفعل
كما منع منه التصغير
والوصف واللازم باطل
فانها لا تمنع من اعمالها
نحو جاء الضارب الا ان
زيد او المعطى غدا يئارا
وللقائل بحرفيتها ان ياتزم
منع الاعمال مع وجودها
ويجعل انتصاب المنصوب
بعده اسم الفاعل أو المفعول
المحلى بها مثلا كما في المثالين

صريحه في الفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لانها تعد اسماء لاحرف لانها بمنزلة الذي لا يكون تخفيفا والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم اكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم (قوله وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين) في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي وأقول وهذا أيضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كما مؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما يشير اليه قوله وقيل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفات المشبهة للثبوت فلا يؤول بالفعل بل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح يفسح عن ذلك في غير موضع (قوله وذلك دليل على انه ليست حرف تعريف) في التعليق اما دخوله على الجملة فظاهر في الدلالة على انه ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الاعلى اسم مفرد واما دخوله على الظرف فلا يمنع كونه حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي أنشده فيمتنع حينئذ كونه اداة تعريف لا ممتنع مجامعها للمضاف اه وأقول بل المراد بالظرف في قوله ورعا وصلت بظرف الطرف التام الذي بمعنى الجملة ودخوله عليه يمنع كونه حرف

بفعل مقدر لا بشئ منهم وقيل موصول حرفي وليس بشئ لان الاثول مع صلته بالمصدر تعريف كما هو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب وهو عاوصات قلة لا بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلم امضارع وذلك دليل على انه ليست حرف تعريف كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لا يدخل الاعلى اسم مفرد واما دخوله على الظرف فلا يمنع كونه حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا وهو الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذ كونه اداة تعريف لا ممتنع مجامعها للمضاف وقالوا بل وهو دخوله على الظرف كقوله من لا يزال شاكر على العمة فهو حريصة ذات سعة أي على الذي معه وهو حر بالحاء المهملة أي خليف وجدير والثاني وهو دخوله على الجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد دانت خضعت ولا يقال يحتمل كون ال هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم لان ال فيه جنسية فدخوله انكسرة في المعنى أو في محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لانا نقول القوم الذين رسول الله منهم معنيون معهودون فانظا هرفيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فانظا هرفيه انهم موصولة كما قال المصنف والثالث وهو دخوله على الفعلية

ذات المضارع **يقول** الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد * الخنا اللفظ القبيح ويجدع بالذال المهملة من قولك جدعتـه أى سجنته وحبسـته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيته وأما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى فى التجديع الذى هو معنى السجن اعجام الـدال أيضا **والجميع** خاص بالشعر خلا فلا خفش وابن مالك فى الاخير **يقول** وهو دخوله على الفعلية التى فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخرى وان ذلك ليس بضرورة فيها التمكن الشاعر من ان يقول صوت جمار يجدع ثم صنع مثل ذلك فى سائر الابيات التى أنشدناها وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو

رأى يفضى الى عدم تحقق
الضرورة لان الشعراء
قادرون على تغيير التراكيب
والايمان بالاساليب المختلفة
وقد لا يتحقق تركيب معين
لامندوحة لهم عنه وكيف
وهم أمراء الكلام وفرسانه
المقتدرون على ركوب
الطرق المتغيرة فى التعبير
عن المعنى الواحد وأيضا فلا
يلزم الشاعر تخيل جميع
العبارات التى يمكن أداء
المقصود بها فقد لا يحضره
فى وقت النظم العبارة
واحدة تحصل غرضه
فيكتفى بها ولو فتح هذا الباب
لأنسع الخرق وأمكننا فى
كل ما يدعى انه ضرورة ان
ندعى انه أمر اختياري
لتمكن الشاعر ان يأتي بغير
العبارة ويعين تركيبا آخر
يتم الوزن به وهذا أسهل
على من له محاولة انظم
لشعر ولا يكاد يعوز ذلك
فى جميع الاشعار وأغالبها
وقد فسر الاثثة الضرورة

تعريف كما منع ذلك دخوله على الجملة (قوله صوت الجمار الجدد) هذا بعض بيت وهو
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد
والخنا بالمجعة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهومة والمراد به هنا
خروج الصوت من فم الحيوان وفى الصحاح جمار يجدع مقطوع الاذن وأما قول ذى الحلق
الطهوى
أنا فى كلام الثعلبي بن ديسق * فى أى هـ ذاويله يتنزع
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد
فان الاخفش يقول أراد الذى يجدع كما يقول هو البضر بك يريد الذى يضر بك وقال
ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعراء انتهى
وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب فى الجاهلية ويقال تنزع اليه بالشعر ونزع
بمعنى ورجل نزع أى سريع الى الشر والغضب وفى الشرح ويجدع بالذال المهملة من قولك
جدعتـه أى سجنته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وأما اذا جعل من الجدع الذى
هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلا فلا خفش وابن مالك
فى الاخير) فانهم أجازوا دخول الـلام فى السبعة على المضارع ولم يقصر ذلك على الشعر
وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه ولا شاعر هنأ مالا مندوحة
بان يقول صوت جمار يجدع وفى الشرح وهو ذا يفضى الى عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا
لان الشعراء قادرين على تغيير التراكيب والايمان بالاساليب والاختيار فى تفسير الضرورة
عندهم ما لم يرد الا فى الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولا انتهى
والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام الفقيه البصرى ذو التصانيف الجليلة
وهو الاخفش الأوسط أخذ النحوى عن سيديويه وكان أكبر منه سننا وزاد فى العروض بحر
المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين
والاخفش هو الصغرى العينية مع سوء بصرهما والاخفش ثلثة هذا والاخفش الأكبر
وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عنه سيديويه وأبو عبيدة والثالث الاخفش
الصغير وهو على بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى
علم النحو ولا صنف فيه وتوفى سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلاثمائة فجاءه ببغداد وابن

بغير ما ذكره فقالوا هى ما لم يرد ارتكابه الا فى الشعر وذلك أعم من ان يكون
للشاعر عنه مندوحة أولا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا أقبل فقبلها هوذا فقال
ذلك العربى نعم ايه هوذا **والثانى** من أوجه أل الثلاثة **يقول** ان تكون حرف تعريف وهى نوعان عهدية وجنسية وكل منهما
ثلاثة أقسام فالعهدية امان يكون محبوبا **الذى** دخالت هى عليه **يقول** معهودا **أى** حصنة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته واقبته **يقول** كريب **بكسر** الذال نسبة الى
الذكر غير القابى **يقول** نحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة

كانها كوكب دري ونحو اشتریت فرسائیم بعث الفرس وعبره هذه في أي الامر الذي تعتبر به وتعتبر بعني علامتها وان بسد
الضمير مسدها مع مصحوبها أي ألا ترى انه يصح ان تقول في المثال الاخير اشتریت فرسائیم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا
الكلام في تلك الآيات وقد يورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهم ان يصلحوا بينهم اصلها والصلح خبر فان أل في الصلح
دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير بسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية
بل هي للاستغراق ولهذا يستدل بها على خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرها وجوابه ان المتع على هذا التقدير صحة
حلول الضمير محلها مع مصحوبها اذ الاصل مساواة الضمير لمجرعه قالوا والمعهود قد تقدم ذكره صريحا كافي المثل المتقدمة
ويسمى العهد الخارج الحقيق وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارج جى التقديرى كافي قوله تعالى وليس الذكركالانثى فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في وضعها أي والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
فان لفظة ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لميت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى
وليس الذكركالانثى طابت كالانثى التي وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام في الانثى للعهد الذكري
ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمنع كهي على الفصح حسبما تقر في محله قلت العلامة لا يجب انعكاسها

انما يجب اطرادها بمعنى
انها كل ما وجدت وجد
ما هي علامة عليه كال التي
هي من علامات الاسم
وهنا كذلك حيثما وجد
سد الضمير مسدها مع
مصحوبها احكمنا بانها العهد
الذكري ولا يحكم عند فقد
هذه العلامة بانها ليست
له على انه لو سلم وجوب
الانعكاس لم يرد لان امتناع
الانيمان بالضمير في هذا المحل
لمانع خاص وهو كون
الجار كافا والافلامانع من
سد الضمير لوجوب غيرها
فقيل مثلها نحو أو معهودا

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائي ولد ببحران من الاندلس وقدم دمشق وتصدر
بها الاقراء العربية وقدم حاب أيضا وتصدر بها واشتهل بفقهاء الشافعي وكان كثير العبادة
حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستمائة وقيس سنة ستمائة وتوفي
بدمشق ليلة الاربع ثاني عشر شعبان سنة احدى وسبعين وستمائة (قوله وعبره هذه ان
بسد الضمير مسدها مع مصحوبها) في التعليق وقد يورد عليه قوله تعالى وليس الذكركالانثى
فان أل في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمنع ان يقال
كهي على الفصح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافا والافلامانع
من سد الضمير لوجوب غيرها كاف فقبل مثاها (قوله وفيه نظر لانك تقول اشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر) قال ابن الصائغ انقض بلا تشتم الرجل أخذه
من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال واعل ابن عصفور قصديا بال التي للحضور ما يكون
معها لفظ دال على الحضور ونحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ في الآن
(قوله ولان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان
الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الاشارة في هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى
وأقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما في الحضور حالة
التكلم (قوله ولان الصحيح في الداخلة على الان انما ازائدة) في الشرح يحتمل ان يكون ابن

ذهنيان والمراد به ما يتفرد المتكلم بعرفته كما ان المراد بالخارجي ما كان السامع يعرفه والافالعهد لا يكون عصفور
الافى الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود
بينهم الكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضرا عند التكلم ونحو اذها في الغار ونحو اذ يما يعونك تحت الشجرة أو معهودا
حضوريا يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم وقال ابن عصفور ولا تقع هذه الابعاد أسماء الاشارة نحو جاني
هذا الرجل أو أي في النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمن الحاضر نحو الان اه وفيه
نظر لانك تقول لسانم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر وهذا كله كلام الامام جمال الدين بن
مالك في شرح الكافية الشافية ونحو لان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم وانما هي لتعريف شيء كان
موجودا قبل التكلم فلا تشبه ما بالكلام فيه وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند التكلم ونحو لان الصحيح في حال
الداخلة على الان انما ازائدة لانها لازمة ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها في الآية التي هي
لتعريف الحضور وانما أراد أل التي بنى هذا الظرف لتضمنه اياها وهذا الذي حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسي
وقال السيرافي يبنى لشيء الحرف بازومه في أصل الوضع موضعا واحدا وبقائه في الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون في

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها قلت
وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراعاة بسائر الاسماء أسماء الاجناس التي يعقودها التعريف والتكبير
والاورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصلي لا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للسئلة
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وقد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداءة هي لازمة عند الاكثرين
فان قلت وأيضا قد حكى عن سيبويه ان اللام في البنية لازمة مع كونها للتعريف قلت في الصحاح ويقال لا أفعله بنية ولا أفعله
البنية اسكل أمر لارجمة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني وهو الجنسية اما الاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل
حقيقة نحو وخاق الانسان في أي كل انسان وضعها في العموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ونحو ان الانسان في خسر

عصفور لم يقصد ان ال المنطوق بها في الآن اتعرف بالحضور وانما أراد ال التي بني هذا
الطرف لتضمنه اياها وأقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما أولا فان الذي
تضمنه الآن معنى ال لانفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن
الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحين ولا يراى باللام فيها الا للمفوض فكذا الآن (قوله)
ولا تعرف ان التي للتعريف وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان تعرف بالنون
ونفيها صحيح لانه لا يرى بذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالثناة التخيصة والبناء للمفعول
فنفيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به أو بناء على تقييد كلامه
هنا كلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف ان التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة
وردت لازمة (قوله) والاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا في الشرح
هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلدة أو صاغة مملكة
فان كل تخلف الاداءة فيه بتجوز و ليست اشمول لخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ
وأقول الاستغراق الحقيقي ان يراى كل فرد مما يتأوله اللفظ بحسب اللغة والعرف ان يراى
كل فرد مما يتأوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في
الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من
المحققين بان الغرض من نفسه ير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيمكن في عابيد الامتياز
عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون أعم من العرف وكتب الادباء مشحونة بذلك
(قوله) ومنه ذلك الكتاب أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله
تعالى ذلك الكتاب وهو هذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للعهد (قوله) وقولك والله
لا تزوج النساء أولا أليس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في الشرح ولما منع ان يمنع
كونها في مثال البين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء وليس واحد من الثياب متنازع فيه فذهب الشافعي

الذين آمنوا والالاستثناء
من الاول آية شموله
واستغراقه في الاستغراق
خصائص الافراد وهي
التي تخلفها كل مجازا نحو
زيد الرجل علم أي
هو كل رجل باعتبار العلم
في أي الكامل في هذه
الصفة في فكل تخلف
ال في ذلك على سبيل
المجاز لا الحقيقة في يومه
ذلك الكتاب أي الكتاب
الكامل في الهداية فكانه
كل كتاب لاشتماله على
ما فيها من الهداية على وجه
البلغ وهذا الذي ذكره
المصنف في هذا القسم
يصدق على الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير
الصاغة أي صاغة بلدة
أو صاغة مملكة فان كل
تخلف الاداءة فيه بتجوز
ولست لشمول الخصائص

بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو مملكة دون من عداهم في اول تعريف الماهية وهي التي
لا تخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا نحو وجملا من الماء كل شئ حتى أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهر انه ليس المعنى
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تخلف هنا كل الاداءة لاحقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية في قوله
وقولك والله لا تزوج النساء أولا أليس الثياب فان المراد فيه الماهية في قوله ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما أي من
هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدة حنث ولما منع ان يمنع كونها في مثال البين الذي
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة وليس ثوب واحد
متنازع فيه فذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على
ان معنى الجمع باق مع اداءة العموم وليس مسلو بها كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فافظوا على الجمع ولم ينظروا الى

فان الاجناس امور معهوده
في الازهان متميز بعضها
من بعض ويقسم المعهود
الى شخص وجنس
والالف واللام عند السكاكي
انما هي لتعريف العهد
الذهني خاصة واما الجنسية
والاستغراقية والعهدية
عهدا خارجيا فكلها داخلية
تحت العهد الذهني واستند
في ذلك الى امر نوزع فيه
والكلام فيه بطول فن
أحب الوقوف على ذلك
فعليه مراجعة المفتاح
وشروحه وهو الفرق بين
المعرف بالهذه التي
لتعريف الماهية وبين
اسم الجنس النكرة هو
الفرق بين المقيّد والمطلق
وذلك ان ذا الف واللام
يدل على الحقيقة بقيد
حضورها في الذهن واسم
الجنس النكرة يدل على
مطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد فالحضور معتبر في
المعرفة في مدلول اللفظ
غير معتبر في النكرة وعدم
الاعتبار غير اعتبار العدم
وهذا الفرق وقع في الجنى
الداني لابن أم قاسم وهو في
الاصل منسوب للشيخ
شمس الدين الخسر وشاهي
ووقع في الاشباه والنظائر
للقاضى تاج الدين السبكي
كلام أردنا ابراده برمته

انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي
بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء
الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى
وأقول ليس القول بأنه لا يحنث الا بالثلاث قولاً بان اللام فيه الاستغراق والماحنث
الاجمعي مع النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتم امل وفي تلويح
التفتازاني في أصول الحنفية والجمع المعروف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره أئمة العربية
في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس لا لقطع بانه ليس المقصد الى عهد
أو استغراق فلو حالف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد
لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال
غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به
عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوى العموم فحينئذ لا يحنث قط ويصدق ديانة
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا
بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حالف يركب
الخيل يحصل البر يركوب واحد وبعم في النفي مثل لا تحل لك النساء أى واحدة منهن فعلى
هذا الوجه حرف اللام مع دلالاته على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان
الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كل لا يمنع شركة الكثير فيه ولقائل أن يقول لم
لا يجوز أن يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن
فتكون اللام مع دولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن
الجنس التمسك بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا تحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه
كيف صرح أولاً بأنه مع نية العموم لا يحنث قط وأشار آخر الى ان الحنث بالثلاث مبنى
على حمل الجمع المعروف باللام على ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يحنث
ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا (قوله وبعضهم يقول في هذه) أى في ال
الجنسية التي لا يحنثها كل لا حقيقة ولا مجاز انهم التعريف العهد قال ابن مالك في شرح
الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشترى اللحم فان
قائل هذا الغاي مخاطب من هو مع ناد بقضاء حاجته فقد صار ما بيعته لاجله معهودا بالعلم فهو
كلمة كور المشاهدة انتهى وقال التفتازاني في التلويح وفي غيره اللام بالاجماع للعهد
ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصّة معينة من الحقيقة وهو تعريف
العهد سواء كان المعهود مذكورا صريحا أو كناية أو لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في
صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب فحور كركب السلطان
وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك فديكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو
تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضية
كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني أو لا وهو الاستغراق فالعهد الذهني بهذا المعنى
والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى (قوله والفرق بين المعرف بالهذه وبين اسم
الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق) التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول ان من
يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين

بما لبسته الى جال مشهورة بالفرسان مذكورة تصحج الازهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الافراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصود به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر الى الافراد هو الذي كان الشيخ الامام يتخاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد كرت ذلك مبسوطا في منع الموانع وانا فائق بما قاله الوالدرجه الله تعالى غير ان لي فيه زيادة ونقصا ومعه مباحثة اما الزيادة فاني لا اشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الافراد وانما اكتفى بملاحظة الواضع عند الوضع للافراد فأقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظا فيه الصورة الخارجية فلك ان تجعل قول الشيخ الامام باعتبار وقوعها على الافراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولك ان تجعل اسم الجنس مشروطا فيه الصورة الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعا له وهو الظاهر من كلامه غير اننا لانراه وأما النقص فقوله في علم الجنس انه الموضوع للماهية مقصود به التمييز ان عني بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره وان عني أمرا آخر فلا بد من بيانه فانا انقض هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الافراد ثم قال الشيخ الامام تفرع على الفرق الذي ابداه اذا دخلت آل الجنسية على اسم الجنس ساوى علم الجنس وأقول ينبغي على هذا ان لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية الا اذا صح بها العموم اما اذا اقتضت على أصل الحقيقة فالمعنى مستفاد قبل دخول آل عليه فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الامام في كل انما لا تدخل على المفرد المعرف باللام اذا اريد بكل منه ما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا ان علم الجنس لا ينبغي ولا يجمع لان التثنية والجمع انما يكونان للافراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه الا على تأويل وتوصل من هذا ان الواضع بتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد تعيينها في الخارج ١٠٩ وقد يضع منها الصورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع وقد يضع لها ملاحظة الافراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندي منها الخامس وعلم الجنس

هذا المعرف وبين النكرة كالفريق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسدا وهو ان أسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بالهذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا أطلقا على الواحد فأنما أرادت الحقيقة ولزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا وامام يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل

الرابع وكان الخسر وشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الاولى وكان يتجسج بهذا الفرق واعترض عليه الشيخ الامام بانه ينبغي ان يشترط ان يكون الوضع بصورة ذهنية واحدة لان العلم انما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور قال وبهذا يفسد فرقه لان اسامة ونحوه من أعلام الاجناس لا يختص بواحد قال فان أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور او المنزع من بينها ساوى الوضع الخارجى فكيف يجعل أحدهما علما والآخر نكرة قال فالحق ان العلم انما يكون موضوعا للشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الاعلام واعلمهم شبهوا الصورة الذهنية وان اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسر وشاهي قلت ان تم هذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد الشخص الذهني فانه صريح في ان الوضع لصورة مشخصة في الذهن اخص من سائر الصور وقول الشيخ الامام ان العلم انما يكون لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم الحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعيينها وتشخصها في الخارج بالنسبة الى واحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام في علم الجنس فلم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم لتعدد قلت قال النخاعة في باب غير المنصرف العدل تحقيقى وتقسيدى وفروا التقديرى بأنه الذى اضطررنا اليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بان منعوه من الصرف وأقول على مساق هذا شيأ رأيت ان نحوى عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقى كزيد وعلم تقسيدى كاسامة فانا انما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم يعاملونه معاملة الاعلام فنعموه من الصرف ومن دخول آل ومن الاضافة وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة أجرا من ثعالة وجوز واجب الحال منه في قولهم هذا اسامة أجرا من ثعالة مقبلا ونعمته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة شائع في أفراد جنس الاسد فهذه من الاستدلال بالاثرة على المؤثر وكذلك مسألة العدل سواء الى هنا كلامه وعمراده بالشيخ

ولأل كمن يكون في معنى ما فيه أل وينقل هذا القول عن الاخفش وعلى الاول فأل فيما هي فيه من الموصولات زائدة
لازمة وفيه نظرفانم اقد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين ولتي ولاقي حكاة في التسهيل وحكي عن أبي عمرو ان اعرابا قرأ
صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقرئ السلمي صراط لذين قرأ لبي بن كعب وابن السميع وأبو رجاء
بتخفيف اللام حيث كان جعاً أو واحداً وكلا واقعة في الاعلام بشرط مقارنتها النقلة كما لنضرب بفتح النون وسكون
الضاد المجمة نقل من النضر الذي هو اسم للذهب والنعمان بضم النون ١١١ نقل من اسم اللوات

والعزى علمين اصمين
اما اللات فكانت لتخفيف
بالطائف وقيل بتخلة
يعبدها قريش وهو في
الاصل اسم فاعل من لت
يلت فهو مشدد التاء الا
انه خفف عند النقل
وحكى عن ابن عباس انه
قرأها بتشديد التاء واما
العزى ففسكه من تأنيث
الاعزى كانت لغطفان
وأول من اتخذها ظالم بن
سعد وقيل كانت مرة
بعث اليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم عرفاً حرقها
أو قطعها فانت في جعل
أل في مثل ذلك زائدة
لازمة نظران العلم
بالنضر هو مجموع الالف
واللام وما دخلت عليه
فهى جزء من العلم كالزاي
من زيد والجيم من جعفر
ومثل ذلك لا يقال فيه
انه زائد أو بشرط
مقارنتها ولا تجالها
أى جعلها أعلاماً من

النساء وقوله تعالى والمطافات يتربصن فلا تنافي بينه وبين حذف أل في بعض الاسماء
الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تعريفها بالصلة يعنى وان لم يقل
بأن تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهى لازمة أيضاً فإن ما ادعيته الآن
في الآن انتهى وأقول يعنى بما ادعاه في الآن قوله فيه ولا يعرف ان التنى لتعريف لازمة وقد
قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذى ذكره (قوله) وكلا واقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها النقلة في الشرح فيه نظران العلم بالنضر هو مجموع اللفظ الالف واللام وما
بعدها فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم
بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعده المراد بال الزائدة هى التى لا تدل على تعريف
سواء جعلت جزأ من لفظ أو دلالت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شئ أصلاً (قوله)
كالنضر والنعمان واللات والعزى) النضر فى الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة
ابن خزيمه بن مدركة بن الياسر بن مضر والنعمان فى الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان
ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه فى قرأته بتخفيف التاء وهى
قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بتخلة عند سوق عكاظ وأما قرأته
بتشديد التاء وهى قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير فى رواية فقال ابن عباس كان رجل
بسوق عكاظ يات السمن والسويق للبحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبداً وذلك
الجحر وسموه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يات السويق ويطعمه للبحاج فسمى
ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه فى التشديد اسم فاعل من اللت ويمكن أن يكون
المنقول عنه فى التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى فى الاصل تأنيث الاعزى ثم نقل
الى صنم كان ابني كنانة وقيل الى شجرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا يبنوا عليها بيتاً
وأقاموا عليها مدينة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق
الشجرة وهو يقول يا عزى كفرنك لاسبحانك انى رأيت الله قد أهانك وغشيل المصنف
بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به فى شرح التسهيل لذلك وقد اعترض
عليه بانه مثل به فى الخلاصة لما أل فيه للمع أصله وهو ما نقل مجر دامن أل وجوابه ان الممثل
به لما قارنت أل نقله غير الممثل به لما يقارنه وان كان فى اللفظ واحداً وذلك ان الممثل به
لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع بدونها والممثل به لما يقارنه غير ذلك العلم
مما نقل اليه اسم النعمان مجر دامن أل ودخلت عليه للمع أصله (قوله) كالسموع مثله اليسع

غير ان تسمعه قبل العلم لغيرها كالسموع بسين مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عاديء اليه ودى أحد
شعراء الجاهلية وهو القائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل وان هو
لم يحمل على النفس ضمها * فليس الى حسن الثناء سبيل وفى كون هذا العلم من تجل نظر فى القاموس انه يطاق
على ذباب الخلل فانظره وفى دعوى زيادة أل فيه نظر كما هو بشرط مقارنتها أو أغلبها أى لكونها أعلاماً لا بوضع
واضع معين بل لاجل الغلبة على بعض من هى له فى الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيفة بالهجرة النبوية
والنجم لثريا وهذه فى الاصل لتعريف العهد ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجى الذى يكون بجري ذكر العهد

قبل واعاها من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكركر لشهرته فالبيت اشهر استعارة الله في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المدينة النبوية بالنسبة الى غيرهما من المدن وكذا النجم للثريا بالنسبة الى غيرها من النجوم قلت وقد يورد على المصنف ان الميوق ويوم الاثنين والثانية من قبيل ما هو علم بالغلبة مقارن للاداء وقد سمع نزعها حيث قالوا هذا عيوق وهذا يوم اثنين مبار كفيه وقال ونابعة الجعدي بالرملي بيته * عليه صفح من تراب مصوب وقد يجاب عن هذا وعما تقدم ايراد على الاسماء الموصولة بان نزع الاداء قليل نادر فلم يحفل به واطاف اللزوم مر يداه الغلبة وفيه نظر والثانية وهي غير اللازمة بنوعان كثيرة واقعة في الفصحح ولا يمكنها اتصال من الكثرة بحيث يقاس عليها * وغيرها أي غير كثيرة * فالاولى وهي الكثرة الواقعة في الفصحح هي الداخلة على علم منقول من مجرد من آل * صالح لها * احتراز من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول آل عليه * ملحوصه الذي نقل منه ذلك احتراز عما اذا لم يلح الاصل فلا تدخل الاداء عليه * كحارث وعباس وضحاك * وفضل وايت * فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك * والفضل والليث بادخال الاداء وليس ادخالها عند اللحن متعين بل لحن الاصل يقتضي ثبوت حكمه وهو قبل العلمية كان يستعمل بالاداء تارة وبدونها أخرى فكذا بعد العلمية اذا لحظ الاصل * ويتوقف ١١٢ هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومعرفة وأحمد

فان قلت المسئلة مفروضة فيما اذا كان العلم المجرد منقولا مما يصلح لدخول الاداء عليه وأجد منقول من مضارع خال من الضمير فلا يصلح للاداء فلا يصح التمثيل به في هذا المقام قلت لان سلم انه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول فقد وقع في كلامهم ما يقتضي استعارة له بمعنى أكثر مجودية من سائر المجودين فجوز

والسموع بالمهملة واليم المفتوحتين بعدها واوسا كنه فهمزة اسم لابن عادية بالمد وهو يهودي من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك قارنت آل فيه ارتجاله وفيه ل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فيه فاعرب ثم نكر وعرف بال وفي الصحاح يسع من أسماء الجهم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمرو ويديشكر الا في ضرورة الشعر (قوله) على علم منقول من مجرد صالح لها ملحوصه (قوله) أراد بال مجرد المجرد من آل واحتزب بقوله صالح لها من المنقول من فعل نحو يشكر ويديشكر فانه لا يصلح الا في الضرورة وأراد بصلح المنقول عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين أو غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان والصفة كحارث (قوله) باعدام العمر الخ العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو اللحم الذي بيننا والسنف وهو بفتح المعجمة وسكون النون القرط الاعلى والنخل الطويل نعم والعلم منقول من أحد هذه الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله) رأيت الوليد الخ) هذا البيت لابن ميادة شاعر متقدم وميادة أمه وقبله

هـ

في أحد اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المجودين

والثانية وهي غير الكثرة بنوعان واقعة في الشعر واقعة في شذوذ من النثر فالاولى كالداخلة على يزيد وعمر وفي قوله باعدام العمر ومن أسيرها * حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن يزيد مبارك * شديد ابا عبا الخ لافه كاهله ولا يخفى ان عمر اعلم منقول اذا عمر بالفتح لغة في العمر الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم قال الله تعالى اعمرك انهم في سكرتهم يعمهون وهو أيضا واحد عمور الانسان وهو اللحم الذي بيننا والعمر أيضا السنف والنخل الطويل فهذا العلم منقول من أحد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلح أصله وتدخل عليه الاداء لكن فارق الاول في ان ذلك واقع في السعة وهذا النحوق في الشعر واعباء الخ لافه احملها جمع عبا بالكسر وهو الحبل وهذه استعارة تحقيقية شبه أمور الخ لافه وما يحتاج اليه فهمان سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الأمور بالاجمال الثقيلة التي لا ينال الغرض منها الا بعد نقائها من الخلل التي هي مطر وحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارث وشدة بحيث يحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية المدح للامامة العظمى وأهليته لها وهـ ذا أحد خائف بني أمية وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك حكى الماوردي في كتاب أدب الدنيا والدين ان الوليد هذا اتفاهل يوم في المصحف فخرج له قوله تعالى واستغفروا خاب كل جبار عنيف ففرق المصحف وأنشد ثم دخل جبار عنيف * فها أنا ذاك جبار عنيف اذا ما جئت ربك يوم حشر * قبل يارب من قبي الوليد فلم يابث الا أياما ثم قتل شر قتلة وعاقب رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة

والعافية ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسوء ما داخلنا فاما الدخلة على وليد في البيت في الثاني في الجمع الاصل وقيل ال
في اليزيد والعمر وللتعريف وانهم انكرا ثم ادخلت عليهم آل في فليست الاداة فيه ما زائدة في كما يشكر العلم اذا اضيف كقوله
علاز يدينا يوم النقرار اس زديكم في * بابيض ماضي الشفرتين عاني والفتاب يفتح النون والقاف الرمل والمراد بالابيض
السيف قال الرضي وتعريف العلم المنكر بالاضافة اكثر من تعريفه باللام قال ونمدى انه تجاوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذلا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحوز بصدق يجوز ذلك وان لم
يكن في الدنيا الا زيدا واحدا ومثله قولهم مضرا الجراء وانما راء الشاء وزيد الخيل ١١٣ فان الاضافة فيه ليست للاشتراك

المتفق هو هذا كلامه

في واختلاف في الدخلة

على بنات أو برقي قوله

واقعد جنيتك اكثوا وعسا قلا

ولقد جنيتك عن بنات

الاور في

جنى يمدى الى واحد

تقول جنيت الثمرة أي

قطعت او في البيت عداه

الى اثنين فاما أن يكون

الاصل جنيت لك ثم حذف

الجار فانتصب المجرور

بالفعل واما أن يكون

ضمته معنى أعطيت فعداه

الى مفعولين والا كثر جمع

كم وهو بنات معروف يقال

لواحدة كم وللجماعة منه

كما بالتاء على غير قياس

وهو من النوادر والعسا قيل

جمع عسقول بضم العين

وهي الكأمة الكار البيض

ويقال لها شحمة الارض

وبنات الاور كما صغار

من غيبة على لون التراب

في فقيل زائدة للضرورة

همت بقول صادق ان أقوله * واني على رغم العذول لقائله

والوايد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر سنة
خمس وعشرين ومائة وكان فاسقامته تكلمها بالشرب والغناء جبارا غني باقسام المسلمين
مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من أرزاق الجنود
فأخذ دمشق وكان الوليد بن امية تدمري يتصيد ثم جهز واعسكرا اليه فزار به وامسكوه
وذبحوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعباء جمع عب وبكسر الميم
وسكون الموحدة بعد هاهمة وهو الخجل والكاهل الحارك وهو ما بين فروع الكتفين
قال عليه السلام غيم كاهل مضروعا لها المحل كذا في الصحاح (قوله علاز يدينا يوم النقالخ)
الابيض هنا السيف والماضي القاطع والشفرتان حدة السيف واليمان نسبة الى اليمن
والالف عوض من ياء النسب فلا تجتمعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول عاني (قوله ولقد
جنيتك اكثوا الخ) جنيت الثمرة قطعتها والمراد هنا اعطيتك أو جنيت لك فحذف الجار وأوصل
الفعل بالمجرور والا كثر جمع كم وهو بنات معروف يقال لواحدة كم ويجب معه كأة على
غير قياس والعسا قيل جمع عسقول بضم العين وهي الكأمة الكار البيض وبنات اور كما
صغار من غيبة على لون التراب (قوله ورده السخاوي) الملقب علم الدين هو المقرئ الكبير
شارح المفصل والشاطبية أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب
علم الدين استغل بالاقاهرة على الشاطبي ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان الناس فيه
اعتقاد عظيم قال ابن خلدان رأيت بدمشق والناس يزجون عليه في الجامع لاجل القراءة
ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيت وهو راكب على جمعة يصعد الى جبل الصالحين
وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر والكل دفعة واحدة وهو يرد
على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثلثي عشر جمادى الاخرة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة
وقد نيف على ثمانين سنة والسخاوي نسبة الى خضابيدة بالقرية من أعمال مصر وقياسه
سخاوي ولكن الناس أطلقوا على سخاوي (قوله لانه قد آمن فيه التنوين) لان ال لا تجتمع
فلم يسقط الجر من اور لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة من أول الامر على ان
سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا غيره وهذا بناء على ان سقوط الجر من غير المنصرف

١٥ في ل لان ابن اور علم على نوع من الكأمة وهو قد بيناه في جمع على بنات اور كما قال في جمع ابن عرس بنات
عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده السخاوي في شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراءات السبع واظنه أول
شارحها في بانهم الو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم وكان يخففه بالفتحة لان فيه العلية والوزن وهذا سم ومنه في
بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والافتل هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصاغر الطائفة فضلا عن امام فاضل في لان
أل تقتضي ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد آمن فيه التنوين في وهذا مبنى على ان المحذوف لمنع الصرف
بالاصالة هو التنوين ثم تبعه الكسر بعدد ضرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانه لما لم يكن مع اللام
والاضافة تنوين حتى يحذف منع الصرف لم يسقط الكسر فظاهر ان سقوطه لتبعية التنوين لبالاصالة وقال قوم المشابه

غير المنصرف الفاعل حذف الكسر والتنوين مع المنع الصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال
الضرورة تابع للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف
ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اومع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والمساءة فاردوا النص من اول الامر على انه
لو لم يسقط الالمشابهة الفعل لا لاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه
وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وفيه كلام من وسياق ان شاء الله تعالى **وقيل** أل فيه للمع الاصل لان اوبرصفة
يكنس وحسين واجمرو قيل **١١٤** هي فيه **وقيل** للتعريف وان ابن اوبرنكرة كابن اللبون قال فيه مثاهي قوله

وابن اللبون اذا مال في قرن
لم يستطع صولة البزل
القناعيس
وابن اللبون ولد الناقة اذا
استكمل السنة الثانية
ودخل في الثالثة ولز
شدو الصق والقرن حبل
يقرن به البعيران والصوله
الوثوب والبزل بضم الموحدة
واسكان الزاي جمع بازل
وهو من الابل ما طاع
نايه والقناعيس جمع قنعا
وهو العظيم من الابل
والنون فيه زائدة ويقال
حبل قناعيس بضم القاف
أي عظيم الخلق والجمع
قناعيس بفتحها **وقاله**
أي كون ابن اوبرنكرة
واللام فيه للتعريف
أبو العباس **وقاله** المبرد ويرده
انه لم يسمع ابن اوبر الا
مع نوع الصرف **وقاله** ولو كان
نكرة صرف اذ ليس فيه

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تعامله لمعاد في قوله أعد
ذكرناه ان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل
الوزن دون الجر **وقاله** وابن اللبون اذا مال الخ ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل
السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شدو القرن بالقاف وفتحين حبل يقرن به البعيران
والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طاع نايه والقناعيس جمع
قنعا وهو العظيم من الابل **وقاله** ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا مع نوع الصرف في الشرح
يعني ولو كان نكرة صرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس
وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر
علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها
وهو العلمية وابن اوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبرصفة في الاصل يقال هذا اوبرأي كثير
الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار للصفة
الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يفتش على رأي
الاخفش القائل بان مثل أحمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم
الرد عليه ولا يخفك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علما
وحده كوبر وهريرة من ابن اوبر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل اوبر علما من جهة
ان الكلام فيما اذا كان جزءا لم اه وأقول في تخرج الشارح قول المبرد هذا على قول
سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظرا فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه
علمية سبقتها كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن اوبر علم
في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها ويدون ان نكرة بل الجواب عن ما رده المصنف
قول المبردان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان
يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طر والاسمية على الصفة الاصلية
لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كسود للعلمية وادهم للبعد وهذا الجواب كما تراه يفتش

الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من
كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا
للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن اوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبرصفة في الاصل كما مر يقال
هذا اوبرأي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار للصفة الاصلية
مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يفتش على رأي الاخفش القائل بان مثل أحمر علما اذا نكر بعد
التسمية يصرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان
علما وحده كوبر وهريرة من ابن اوبر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل ابن اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا
كان جزءا لم **وقاله** الثانية **وقاله** وهي الواقعة في شذوذ من النثر **وقاله** كالأقافة في قوله **وقاله** م ادخلوا الاول فالاول أي مترتين

وهو جاء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جساء المرافق أى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من
 الغفر وهو الستر بمعنى الغافر أى الساترين أكثرهم وجه الأرض حذفت الهمزة جلاء للفعل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى
 المفعول وهو صفة الجاء أى الجماعة الكثيرة الساترة وهو قرأه بعضهم ليجرحن الأعز منها الأدل أى فى هذه المنصوبات
 كما إذا زائدة بال لأن الحال واجب التكبير لأن الأصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى
 للتعريف هناك فلو عرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التى مثل فى المصنف جميعها أحوال فيحكم بزيادة ال فىها
 لتجربى على ما تقرر فى الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التى حكاهما
 فقد قرئ أيضا ليجرحن الأعز بالبناء للفعل وقرأ الحسن وابن أبى عمير ليجرحن بالنون والبناء للفعل ونصب الأعز
 والأدل على أن مخشري القراءات الثلاث قال ومعناه خروج الأدل أو إخراج الأدل أو مثل الأدل والتأويل الأول
 خاص بالقراءة الأولى والثاني والثالثة أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله
 فان قدرت الأدل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى خروج الأدل كما ندره المخشري لم يحتاج إلى دعوى زيادة ال
 وإنما كان محو جالها وهو جعل الأول حالا والله أعلم بحقيقة الحال في تنبيهه كتب الرشيد دليلا إلى القاضي أبى يوسف
 بسأله عن قول القائل فان ترفقى باهند فالرفق أين * وان تخرقى باهند فالخرق أشام * فانت طلاق والطلاق عزيمة *
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به

١١٥

يرفق بفتح الفاء فى الماضى

وضعها فى المضارع قال
 الجوهري وحكى أبو
 زيد رفقت به وارفقت به
 بمعنى وكذلك ترفقت به
 قال والخسرق مصدرا
 أخرق وهو ضد الرفق
 وقد خرق بالكسر يخرق
 خرقا والاسم الخرق
 بالضم وفى القاموس أنه
 يقال خرق كخرق وخرق
 ككسر والابن مأخوذ
 من الين وهو البركة

على قول سيبويه وغيره فلجاء عليه (قوله الجاء الغفير) الجماء من الجم وهو الكثير والغفير
 من الغفر وهو الستر أى الجماعة الكثيرة الساترة (قوله كتب الرشيد دليلا إلى القاضي
 أبى يوسف) هكذا ذكر هذه الحكاية فى المجاميع الأدبية وهى مذكورة فى المبسوط وهو
 كتاب فى فقه أبى حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سماعة أن الكسائى كتب إلى محمد
 بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقرائها عليه ما قول القاضي الامام فبين قال لامرأته وذكر
 البيت فكاتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب ثلاثا لانه اذا رفع ثلاثا
 فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتداء الطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكانه قال
 فانت طالق ثلاثا ثم ابتداء الطلاق عزيمة (قوله فان ترفقى باهند الخ) الرفق ضد العنف
 يقال رفق بفتح القاف رفق بضمها وفى الصحاح الخرق مصدرا لخرق وهو ضد الرفق وقد
 خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفى القاموس خرق وخرق ككسر
 والابن من الين وهو البركة والاشام من الشؤم وهو ضد ها (قوله ولا يكون للجنس الحقيقى)

والاشام من الشؤم وهو ضد الين وزعم ابن يعين ان فى البيت الثانى حذف القاء من جواب الشرط والمبتدأ أيضا
 والمعنى فهو أعق وأظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متمم فى البيت لجواز أن تكون موصولة وتسكن
 القاف للتخفيف كقراءة أبى عمرو وما يشعر كى باسكان الراء وأعق خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة
 ولا فتح فيقال ما إذا زعمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ ان
 قلت فيها رأي فأثبت الكسائى وهو فى فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة يقال طلق المرأة بفتح اللام
 تطلق بضمها هى طالق وطائفة أيضا قال الأعشى * اجارتنا بينى فانك طالق * قال الاخفش ولا يقال طلق بالضم كذا
 فى الصحاح في لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلق ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما
 بينه وبينه معترضة فكاتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى بجواز فوجهت به إلى الكسائى اه ملخصا وفيه دليل على
 انصاف أبى يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضى عنه فيقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب محتمل
 لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة اما الرفع فلان فى الطلاق اما لجزء الجنس كما تقول زيد الرجل أى هو الرجل المعتقد
 به واما للهد لذكرى مثلها فى فعصى فرعون الرسول أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقى
 وهى التى تخلفها كل حقيقة في ثلاث بلزم الاخبار عن العام وهو الطلاق المراد به كل طلاق بالخاص وهو ثلاث الذى
 هو فرد من افراد ذلك العام فيقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات **يقول** على العهدية يقع الثلاث **بمعنى** وهذا الوجه
 فأتى الكسائي **يقول** على الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه يحتمل أن يكون على المفعول المطلق وحينئذ
 يقتضى **بمعنى** النصب على ذلك **يقول** وقوع الثلاث إذا معنى فأتى طالق ثلاثا **بمعنى** كما قال الكسائي **يقول** اعترض **بمعنى** ولا معنى ثم هنا
 والاحسن أن لو قال واعترض **بمعنى** ما يقوله والطلاق عزيمة **بمعنى** يحتمل **بمعنى** لأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ
 فلا يلزم وقوع الثلاث لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا فأتى بفتح ما نواه **بمعنى** وفيه نظر أما أولا فلأن الكلام يحتمل
 لوقوع الثلاث على التقدير الذى ١١٦ ذكره بان تجعل آل للعهد الذى كرى كأن تقدم له فى أحد وجهى الرفع كأنه

قال والطلاق الذى ذكرناه ليس باغوى ولا لعب بل هو معزوم عليه حاله كونه ثلاثا وأما ثانياً فلا به لا يظهر داع إلى الاتيان بقوله إذا كان مع جملة ثلاثا حالا من الضمير فى عزيمة إلا أن يكون غرضه بيان أن الحال فى معنى الظرف كما تقول معنى جاء زيد قائما جاءنى حال كونه قائما والامر قريب فيه فان قلت وفيه نظر من وجه آخر هو قوله أن فى العزيمة ضمير استترا اذ هو مصدر والمصدر لا يضر فيه قلت إنما ذلك اذ لم يؤول وهما مؤول فيجوز الضمير كافى زيد عدل فان قلت لو تحمله لانت وثنى وجمع فى نحو ههنا صوم والزبدان عدل والزبدون عدل قلت روى فيه جهتان جهة المشتق الذى أول به فتحمل وجهة أصله

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من أن يكون معنى الكل المجموعى لا كل فرد فرد وبصير
 المعنى أن مجموع أفراد الطلاق ثلاث لأن الواقع من الطلاق فى العقود ثلاث اه وأقول ليس
 الكل المجموعى معنى من معنى اللام وان كان معنى من معانى كل ولا يلزم من كون اللام
 بمنزلة كل فى بعض معانيها وهو الكل الأفرادى أن يكون بمنزلة فى البعض الآخر وهو
 الكل المجموعى وقوله لم اللام التى للجنس الحقيقى يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الأفراد
 به بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به الثقة زافى فى مطوله فقال أن المفرد الداخلى عليه
 حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
 وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض اه على أنه لا يصح جعل اللام
 هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لأن مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم
 إلا أن يراد مجموع أفراد الطلاق فى عقد واحد **(قوله** على العهدية يقع الثلاث) **بمعنى** إذا علم
 أن العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من يتعقب
 على هذين الامامين أين فاعدة الشرع اذا حمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فاعدا تقع
 الواحدة اه كلامه ووجه اندفاعه أن تلك القاعدة اذا لم يعلم أن المراد الثلاث والحق أن كلام
 المصنف إنما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية أو فاعدة شرعية كما يفسح
 عنه قوله آخر اه هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر **(قوله** وأما النصب
 فلأنه يحتمل أن يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث) **بمعنى** انما يقول
 انما يقتضى **بمعنى** كونه مفعولا مطلقا ووقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول
 أو للطلاق الثانى واللام للعهد وما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثانى واللام للجنس
 فلا يقتضى ذلك **(قوله** ولأن يكون حالا من الضمير المستتر فى عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع
 الثلاث) **بمعنى** فى الشرح فيه نظر لأن الكلام يحتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بان
 يجعل للعهد الذى كرى وأقول قد شبهه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه أن المصنف لم يلزم الواحدة
 على تقدير الحال من الضمير فى عزيمة وانما فى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث
 وذلك على تقدير أن تكون اللام للعهد و باحتمال الواحدة وذلك على تقدير أن لا تكون له
(قوله فأتى بفتح ما نواه) **بمعنى** هذا جواب سؤال نشأ من قوله أن الصواب أن **بمعنى** كلا من الرفع
 والنصب يحتمل لوقوع الثلاث ولو وقوع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

فلم يغير **يقول** هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر وأما الذى
 أراد ههنا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بهد فينبى بها أن كنت غير رفيقة * وما لامرئ بعد الثلاث مقدم **بمعنى** البينونة
 الفراق والضمير من ههنا على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقها لام العلة مقدرة أى فارقين ههنا التطبيقات
 الثلاث لاجل أنك كنت غير رفيقة أى لم يكن فيك رفقى ولين بل شؤم وعنف ومقدم مصدر ميمى من قدم بمعنى تقدم أى ليس
 لاحد تقدم الى العشرة بعد ابتاع الثلاث اذ به تمام الفرقة **بمعنى** أنه أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين
 نهاية آل عن الضمير المضاف اليه

وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى **وقوله** ان الموصول من قوله تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجعلوا آل نائبة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هي مأواه **وقوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن **وقوله** وانما قيد ذلك بالرفع ليجتاج الى الضمير رابط فتجعل آل نائبة عنه وذلك ان الوجه اذ رفع البطن اذ رفع الوجه في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة رجل فيحتاج الى جعل آل نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل برجل حسن وجهه حذف ضمير الغيبة ونابت آل عنه اما اذ اجر الوجه أو نصب فالصفة متحملة للضمير الموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن أجريا هـ ذا مجرى التأكيدي بكل من جهة ان الغرض الاطاحة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصه هما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كل الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيدي بكل فيكون الاصل ضرب زيد ناهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأثبت الالف واللام عنه وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أي ١١٧ في الظهر والبطن وان كان ليس بقيس

وقوله المانعون بقدرهون هي المأوى له في الآية **وقوله** الوجه منه في المثال الثاني **وقوله** الظهر والبطن منه في المثال الثالث **وقوله** في ذلك غير نائبة عن شيء **وقوله** ما لك الجواز أي جواز نيابة آل عن الضمير **وقوله** غير الصلة **وقوله** فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر والبطن وكثير لم يتعرض الى هذا القيد وهو مصرح به في التسهيل **وقوله** وقال الزخشي في قوله تعالى **وقوله** علم آدم

حينئذ فاجاب بانه ان ما يقع ما نواه **وقوله** وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلم يكن آل في المأوى نائبة عن الضمير خللت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدأ **وقوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن **لما** قيام آل مقام الضمير في الوجه اذ رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلوا الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بمرفوعها او الوجه مرفوع بمرفوعه ايضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل وكيف في الشبهة وما عدم قيام آل مقام الضمير في الوجه اذ اجر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذلك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان في الصفة حينئذ ضمير امر فوعاها عائد على موصوفها واما قيام آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ رفع فلان هـ ما في الاصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيدي بكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتأكيدي بكل لا بد في كل منه ما من عائد على المتبوع واما عدم قيام آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ لم يرفع في هـ ذا التركيب فلان هـ ما يكونان حينئذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير **وقوله** وقال الزخشي في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة لئلا يخشى في أي أسماء

الاسماء كلها ان الاصل أسماء المسميات **وقوله** وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه ان يتوفاى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر به التعليم **وقوله** وقال أبو شامة في قوله أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى **وقوله** بدأت بيسم الله في النظم أولا **وقوله** تبارك رحمتنا رحمتنا وموتلا **وقوله** الاصل في نظم الجوز **وقوله** أي الزخشي وأبو شامة **وقوله** انما عن الظاهر وضمير الحاضر **وقوله** وهذا انما هو على التوزيع فانه ما لم يحتمل على كل واحد من الامرين **وقوله** والمعروف من كلامهم أي كلام النساء الغائبات بنحو يرتبانه آل عن اسم آخر **وقوله** انما هو التمثيل بضمير الغائب **وقوله** لان الظاهر كما فعل الزخشي ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان ما نسب به المصنف اليه ما هو ظاهر كلامهم ولكن الزخشي نفى ذلك في قوله فان الختم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء اريد بها أسماء معروفة معهودة فاني بالتعريف اللام في قائم مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقيين كلاميه كذا قال التفنيزاني قلت ويمكن جعل كلام أبي شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن العجب ان المصنف نسب الى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي وقد وقع مثله للزخشي ولم ينسبه اليه وذلك انه قال في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أي أسماء المسميات وحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلول عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله واشتمل

عنه ابن أم قاسم في الجني الذي يقول بعضهم هي اسم بمعنى حقار قال آخرون هي كلمتان الهمزة بهم حرف وهو ما سمع في شيء
ذلك الشيء حتى قال معنى أحقوا وهذا هو الصواب بهم الجارية على القواعد فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال
ما بمعنى شيء كما استقف عليه فليس في الجمع بينهم ما يستدرك وهو موضع ما نصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في
قوله أحق أن جبرتنا استقلوا بهم الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحد جار واستقلوا ارتحلوا وهو قول سيديويه وهو الصحيح
بدليل قوله أفي الحق أني مغرم بك هائم * وانك لا خل هو لك ولا خمر المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا
أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم نأذهب من العشق أو من غيره
والمراد به هنا الهيمان من العشق ومعنى انك لا خل هناك ولا خمر انك ليس عندك خل فقل ولا خمر فقط بل هو شيء ممتزج
متصير فيه والمراد أنه ليس عندك محض نفاذ يقع به اليأس ولا محض اقبال يقع به الرجاء بل حال متروك موقع في الجيرة وانتعاب
بوجوده فدخل عام في وان وصلت ما مبتدأ وانظر طرف خبره بهم والتقدير أفي الحق ١١٩ غرامى بك ولا يتعين هذا الأعراب الذي

ذكره المصنف فالمر فوع
بعد الظرف الواقع بعد
ما يعتمد عليه من استفهام
أو غيره فيه ثلاثة مذاهب
أحدها أن الأرجح كونه
مبتدأ ويجوز كونه فاعلا
والثاني عكسه وهو رأى
ابن مالك والثالث وجوب
كونه فاعلا وزعم ابن هشام
الخضراوي أن هذا مذهب
الأكثرين وقد ذكر
المصنف هذه المذاهب
الثلاثة في الباب الثالث
وقال المبرد حقا مصدر
لحق محذوف فاعله في قولك
أحق أنك قائم وهو أن
وصلت فاعل وزاد الماقي
بفتح اللام لا ما في الخفيفة
الميم وهو معنى ثالثا وهو

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عين أو هذا الوجه يصير به في اما الاستفهامية ستة أوجه الهمزة
في أوله مع ثبوت الالف في آخره أو حذفها أو ابدال الهمزة هاء أو عين ما مع ثبوت الالف أو
حذفها (قوله أحق أن جبرتنا استقلوا) هـ ذا صدر بيت بعجزه * فبيننا وبينهم فريق *
أي متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أفي الحق أني مغرم بك هائم) هذا صدر
بيت بعجزه * وانك لا خل هو لك ولا خمر * ويقع في بعض النسخ هـ ذا ليت بتمامه والمغرم
اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح
والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم نأذهب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعى
في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقرير يرى مثله في ألم والوان مانافيه) في الشرح قد ذكر
مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول
لأنه لم يفوت معنى الطاب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير ومالك في لأن المراد
التقرير بعباده الذي في تقرير الشخص بأن يفعل فعلا لم يفعله به مدح له على أن يفعل ذلك
الفعال حتى لا يكون كاذبا في إقراره والجل على الفعل هو معنى الطاب وفي المطول ما وافق ما قاله
المصنف مع زيادة وهو وأما المرض فلو لم يكن لا استفهام أي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة
استفهام دخلت على النفي وامتنع جهلها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا
فلا استفهام عنه يكون طابا للتعامل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه
وهي في التحقيق همزة الانكار أي لا ينبغي لك أن لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه أيضا ومن
مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لأن انكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال أن الهمزة فيه للتقرير بعباده النفي لا بالنفي وهكذا لم نشرح

أن تكون حرف عرض بمنزلة الافتقاص بالفعل * أي لا يكون بعدها إلا الفعل فادخل الباء على المقصور عاياه وفيه
ما عرفت فيما تقدم ونحو ما تقوم ما تقدم بهم والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعلهم - ما أولا قال الماقي
فإن أتى بعدها الاسم ففي تقدير الفعل تقول أما زيد الماعمر أو المعنى ما تبصر أو نحو ذلك ما تقوم عليه القرينة قال ابن أم
قاسم ونص يعني الماقي على أن الماقي للعرض بسيطة كما أتى للاستفهام ثم قال ابن أم قاسم وكون ما حرف عرض لم أره
في كلام غيره والظاهر أن ما في هذه المثل التي مثلها امر كبة من الهمزة وما النافية وقد ذكره وغيره أن ما قد تكون
همزة استفهام داخلية في حرف النفي فيكون المعنى على التقرير بكائي ألم وهذا هو معنى قول المصنف وهو قد يدعى في ذلك
أن الهمزة للاستفهام التقرير يرى مثله في ألم والوان مانافيه * ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض
وقد صرح الرضي بأن ما استفهام لا يعمل للعرض نحو ما تعطف على ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقرير يرى أنه يجب أن يلي
الهمزة الشيء المقرر به وتأتي الهمزة هنا وحرف النفي وما دخل عاياه فيلزم أن يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام
وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا للمساءلة النفي لم يتجه أيضا إذ ليس الغرض من قولك ما تقوم حمل المخاطب

على ان يعترف بقيامه **هو** وقد تحذف هذه الهمزة **من** اما **هو** كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا **و** اباد السراف من عدنان **هو** يعني اما ترى اباد اذهب واهلك ومعد بن عدنان أبو العرب والمراد هنا هو أبو القبيصة وفي صميمه خلاف قبل زائدة فيكون من العدد قبل أصاية لقولهم تعدد أي تزايد يري معد في تشقهيم أو تنسب أو تنصير على عيشهم والسراف بفتح السين الخيار والسادات قال الجوهري هو جمع سري وهو جمع عزيزان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره وجمع السراف سروات وأنكر السهيلي في الروض الانف كونه جمعاً وفي القاموس انه اسم جمع وفي التسمييل ان خبيثاً جمع على فعلة بفتحات وهذا البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى باصلاح الخلال في شرح أبيات الجبل شاهد على ما ذكره المصنف وفيه خطأ مكان عدنان فان قلت ويمكن ان ١٢٠ مافي البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض خو طب به من يعلمه

ولكن عنده غفلة وانهم اهل في اللذة تنز بلاله منزلة الجاهل الخالفة مقتضى العلم من حيث ان علمه به لاك هو لا يقتضى التيقظ والتخبط من الاسترسال في الغفلة والتأطخ بادناس الشهوات وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذي لا علم عنده به ذا والله تعالى أعلم **هو** اما ما افقح والتشديد قد تبدل ميمه الاولى بياء استئقلا للضعف كقول عمر بن أبي ربيعة وأنت رجلا أيا اذا الشمس عارضت **هو** فيضحي واما بالعشى فيخصر **هو** جمع بين الامرين حيث أبدل في الصدر ولم يبدل في الجزر والمراد بعارضه الشمس اعترضها في الافق

(اما ما افقح والتشديد)

(قوله رأيت رجلا) عارضت ارتفعت ويضحي يبرز للشمس وهو بفتح الحاء المهملة وفي الماضي بكسرها وفتحها ويخصر بالحاء المججمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد اذا ألمه البرد في أطرافه (قوله وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد) قال الرضي اعلم ان اما موضوعه لعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هو لا فضلا اما زيد ففقيه واما عمر وفتكلم الى آخر ما يفصل ولا مستلزام شيء لشيء أي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبينة والمعنى الثاني أي استلزام الشرط للجزاء اللازم لها في جميع مواقع استعمالها **هو** وهو موافق لظاهر كلام المصنف وفي الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطاً وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عنه بعض أصحابه انهم احرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنهم أغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجلة شرطية وان كونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيد اذهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الامتثال لهذا كلامه وصرح غير واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا وكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جمع احرف شرطاً باعتبار تضمين المعنى الشرط لبا اعتبار انهم موضوعه للشرط والاضافة تكون بادق ملائمة **هو** مافي الشرح (قوله فبدل انزوم الفاء بعدها) قال الرضي انما وجب الفاء في جواب اما ولم يجوز الجزم وان كان فعلا مضارعاً لانه

وارتفاعها بحيث يصير حيال الراس ويضحي يبرز للشمس وما ضيه ضحي

وضحي بكسر الحاء وفتحها والمضارع منه ما مفتوح الحاء والمصدر الضياء بالمد وهو يائي اللام بدلية ل قولهم قل ضحيانة أي بارزة للشمس ويخصر بفتح الصاد مضارع خصر الرجل بكسرها اذا ألمه البرد في أطرافه يقول رأيت رجلاً فقيراً لا ثياب له فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ واذا جاء العشي ألمه البرد **هو** وهي حرف شرط وفي عبارة الزمخشري وغيره حرف فيه معنى الشرط **هو** وتفصيل **هو** يبين مافي نفس المتكلم أو مافي كلامه من أقسام متعددة **هو** وتوكيد ما انما انما شرط **هو** ولم يقل حرف شرط لان داليله لا يدل على حرفية ولا اسمية **هو** فبدل انزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فليعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فليعلمون الآية **هو** بالانصب أي اتل الآية أو اذكر الآية **هو** ولو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر **هو** في الآية وهو يعلمون أولاً ويقولون ثانياً **هو** اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها وقد منع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم كافي الا ونحوه وهو ما لم يصح ذلك في أي وهو الحكم بزيادتها وهو وقد امتنع كون اللعطف تعين انما افاء الجزاء في هي الفاء السببية اذ ليس انما قسم آخر حتى تكون الفاء له في فان قلت قد استغنى عنها في قوله فاما القتل لا قتال لديكم * ولكن مشيا في عراض المواكب فحذف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر اكن محذوف أي ولكن لديكم مشيا في عراض المواكب فحذف الفاء والاصل * كل زاد لا بد يوم انه فاني من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشرب بالشرعة عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها * كل زاد لا بد يوم انه فاني أي قاله يشكرها وينسب هذا الشعر الى كعب بن مالك ويروي مثله في مكان ١٢١ سيان واقتل ان يمنع كونه ضرورة

لا يستعمله في السعة
فقد ثبت انه عليه الصلاة
والسلام قال أما بعد ما بال
رجال يشترطون شروطا
ليست في كتاب الله وقال
أيضا ما موسى كافي أنظر
اليه اذ ينحدر في الوادي وفي
رواية اذ ينحدر وقال أيضا
أما بعد ما بشير واعي في أناس
ابنوا أهلي وقال أيضا في
حديث الفتح يخاطب
الانصار قلتم اما الرجل
قد أخذته رأفة بعشيرته
ورغبة في قريته وقال عمر
رضي الله تعالى عنه أما بعد
أي الناس انه نزل تحريم
الخمر وهي من خمسة وقالت
عائشة رضي الله تعالى عنها
وأما الذين جمعوا بين الحج
والعمرة طافوا طوافا
واحدا وقال البراء بن
عازب رضي الله تعالى عنه
أما رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يول يومئذ في فان
قلت قد حذف في التنزيل
في قوله تعالى فاما الذين

أما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فبح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من
الشرط والمالم تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت
زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمنع ان تكون زائدة فقد انزلت من أين
هذا الاستغناء كما زائد يلزم كالباء في آخر صيغة التمجيد وهي أفعل به وأقول صحة الاستغناء
عن الزائد أعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد
كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام تكروجه وليس المراد من صحة
الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه
وفيها نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف ألا ترى الى قول المصنف فان
قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت (قوله فاما القتل لا قتال لديكم) هذا صدر بيت عجزه
واكن سيراني عراض المواكب * والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره
الشوق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشرب بالشر
عند الله مثله (قوله ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا لا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يهني من قولي العمداء في هذه المسئلة
قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه
السلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه
الفاء تبعا للقول والنقد يدبر فاقول ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم أما
موسى كافي أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وبقول عائشة رضي الله عنها وأما الذين جمعوا بين
الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول
ولذلك قال ابن مالك في التسهيل ولا بد مع اما من ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن
الصائغ وتنبه له المحذوف تبعا بمسئلة الحاج عن غيره كان الايق ان يمثل بمسئلة النسب الى
فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعا لحذف التاء وفي فعل لا تحذف وأقول انما ننظر بمسئلة الحاج
لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة
النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي فلقائل ان يقول
عليه لان سلم ان الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز ان تكون حذفها معان غير ان يتبع أحدها
الاخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبعية الحذف القول

١٦ في ل اسودت وجوههم أ كثرتم بعد ايمانكم فأتى الاصل فيقال لهم أ كثرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول وهو
وهو كثير قال أبو علي الفارسي هو كالجرح حدث عنه ولا حرج في تبعية الفاء في الحذف ولم يقصد الى حذفها بطريق
الاستقلال فافتقر ذلك في ورث شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا لا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف في يصح
بطريق التبعية ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وتظهر هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه
استقلا لا لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعا لحذف الفعل في مثل قولك نعم لمن قال هل قام أحد أي نعم قام
زيد وهذا الذي قلناه في الآية من ان الاصل فيقال في حذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب في الواقع في سياق ما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ونصب مثل هذا نصب
المفعول المطلق في جواب في الآية فذوقوا المذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا الحذف والقول وانتقات الغاء الى المفعول
وان ما بينهم ما وهو كقوله بعد ايمانكم فاعترض في محل له من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل
لفعل القول المحذوف المبني للفعل وهو كذا قال في هذا المتأخر في آية الجاثية وهي قوله تعالى يا أيها الذين كفروا أفلم
تكن آياتي تتلى عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن المهمة في تفسيرها على اصالة
المهمة في التصدير كما تقدم نحو أفلم يسروا ويروا أما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة وهي قوله تعالى فأما الذين
آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهم ذامناً لا يؤمنون بذلك أما السفينة فكانت
للساكنين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد ينترك تكرارها الاستغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ولا يذ كر في موضع
هذا الآخر كلام بل يكتفي بدلالة القرينة عليه أو ينترك تكرارها الاستغناء بكلام يذ كر بعدها في موضع ذلك القسم
فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم أي رسول أو معجزات باهرة على يده وهو أنزل اليكم نوراً مبيناً أي قرآناً
يسـتضيء به في ظلمات الخيرة وهو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن
فوفسدت خاتمهم في رحمة منه أي في جنة وهو فضل أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذ كر القسم المقابل لهذا الاستغناء
بذكره عنه وهو أي وأما الذين كفروا بالله فلم يذ كر الثاني وهو ما يذ كر في موضعه كلام بعد ما في نحو قوله تعالى وهو
الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي وما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم فقد حذف هذا القسم
وذ كر في موضعه ما يدل عليه ١٢٢ وهو معنى قول المصنف وهو يدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنابه كل

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين
ابن الزمكاني أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلاً) يعني لا استغناء لا
ولا تبع المذخور لها اذا كان (قوله وعلى هذا قال الوقف على قوله الا الله) لان والراسخون في العلم
منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفات راني والحق ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه
للمعـلوق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المحمول والمؤول فالحق

من عند ربي أي كل من
المتشابه والمحكم من عند
الله والايان به ما واجب
وكأنه قيل وأما الراسخون
في العلم فيقولون وهذه
الآية في أي وحال هذه

الآية في اما المفتوحة باعتبار ذ كر كلام في موضع القسم المطوى الذ كر في نظير حال في قوله في العطف
اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها وهو سياتي ذلك في
قريباً في الكلام على اما المكسورة في كذا ظهر لي في اذابنيما في على هذا قال الوقف على الا الله في قال صاحب الكشف من علماء
الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله فيتميز الكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناء
مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى
عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين
الى ان الراسخ يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه لام عطف لا للاستئناف وهو مذهب
عامة المعتزلة قلت وقد ذ كر الراسخ في هذا الاخير أولاً ولا وذ كر بعده القول الآخر ثم قال الوجه الاول قال التفات راني أما أولاً
فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابل لحظ الزائعين لكان المناسب ان يقال وأما الراسخون فيقولون وأما ثانياً فلانه لا فائدة
حينئذ في قيد الرسوخ بل هذا حكم العالمين كلهم وأما ثالثاً فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى
ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتمتدحى العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى
ربهم اناظرة لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذ كرتم وهو كثير جداً وأما رابعاً فلان المحكم حينئذ لا يكون اما الكتاب بمعنى
رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما المتخصص في فلا بد في
مقابلة المحكم على الزائعين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية
من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات
والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعاقب بالمحكم وهو مضمون قوله والراسخون في العلم

الى قوله اولو الالباب والجواب ان كون اما للتفصيل اكثرى لا كلى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك والحق انه ان أريد بالتشابه ما لا سبيل اليه للتحالف فالحق الوصف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤول فالحق العطف الى هنا كلامه وهو هذا المعنى الذي ذكرناه من انقسام الخلق في التشابه الى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنده وهو المشار اليه في آية البقرة السابقة وهو قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضه فما فوقها فاما الذين آمنوا فليعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فيقولوا له ما لم يجردها موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو اماناً يدفن طلقاً وهذا يخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اماناً يدفن طلقاً لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعنى ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذى هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكافية الا انهم لم يلزموا ذلك كالتعدد فقد تكرر ولا يذ كر بعدها امر آخر ولكن يفهم انه ترك الامر وقال في شرح الفصل لا يلزم ان تكرر أقسام متعددة بل قد تكرر كرويد كر لها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتكرر قسمها وتترك الباقي وهو التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزخشري فانه قال في الكشف في فائدة اما ١٢٣ وانما قال وفائدة بالضمير عائداً الى لفظ اما للتقدم ذكره

العطف (قوله وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً) يعنى لا اقتضاه ولا تقدير او هذا غير الغالب الذى فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضى وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اماناً يدفن طلقاً بدفع دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً مخالفاً لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اماناً يدفن طلقاً لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعنى ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذى هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المعنى بالنظر الى ما هو الصحيح وهو ان قد تختلف عن التفصيل (قوله ويفصل بين اما وانها بواحد من أمور ستة) يعنى ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما وانها بواحد من الاستكرام دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يراد عليه

الى لفظ اما للتقدم ذكره
فانه قال واما حرف فيه معنى
الشرط ولذلك يجاب بالفاء
وفائدة في الكلام ان
نعلمه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد
ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب
أى بقربه يقال فلان
بصدد كذا أى بقربه وقبالة
وهو انه منه عزلة قلت
امازيد فذاهب ولذلك قال

سيبويه في تفسيره مهم ما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مبدل بفائدة تين أى محضرهما يقال أدلى بحقه وبجته أحضرهما وأدلى بآل فلان الى الحكم دفعه ببيان كونه توكيداً وانه في معنى الشرط انتهى كلام الزخشري فاما كونه في معنى الشرط فواضح قال الرضى وليس مراد سيبويه ان اما بمعنى مهم ما وكيف وهذه حرف ومهم الاسم بل قصده الى المعنى البحث قال ويجوز أن تكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اما أنت منطلقاً انطلقت واما وجه التأكيده فانه بمنزلة التعاليق بوجود شئ ما لان معنى مهم ما يكن من شئ ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شئ فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيصه بالشرط دون غيره الا انك تقول مهم ما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصاً بما اذا كان محسناً اليك فان كان مسياً لم يستحق من الوعد شيئاً فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان الشرط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اما أنت فاحسن اليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه فاذا تأملت وجدته شرطاً لفظياً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض ويفصل بين اما وانها بواحد من أمور ستة لا باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لما سيذكر لزوم دخول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكره فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشئ ما بعد الفاء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحد الا اكثر لا ارتفاع الاستكرام بواحد وعلى هذا فيسبكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى اكرمنى

حيث ادعى ان الظرف متعلق بيقول فارم الفصل بالابتداء وجمع مفعول الفعل فان قلت فيما ذابته على الظرف حتى تنفصلي
 عن هذه الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره فاما شأن الانسان اذا ما ابتلاه به فأكرمه وقد صرح بعضهم
 بان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل
 أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها
 الحصول والكون وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاما حسننا فوردته ههنا قال رحمه الله تعالى
 والتمزوا حذف الفعل بعد دها لجره على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذ وقع خبرا مثل زيد في الدار
 لان المعنى مهـ ما يكن من شئ أو يدكر من شئ والتزموا ان يقع بينهما وبين جزأيهما ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم
 اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع وأصحج انه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وذلك لان وضعها
 لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها أحد الانواع المتعددة وذكر ما باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من
 التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه
 بحسب ما بعد الفاء ليكنم خالفوا الابتداء اذ انما من أول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد
 الفاء من كونه مفعولا به أو مصدر أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة
 وان كان في الموضوعين مضروبا ١٢٤ فيه الا انه ذكر في الاول ايدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه

(قوله أحدها المبتدأ) قال الرضى أصل اما زيد فقائم مهم ما يكن من شئ فزيد قائم أى ان يقع
 في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول
 شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكل من هذه
 الملازمة المذكورة لزوم القيام ان زيد حذف للزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ وأقيم
 ملازوم القيام وهو زيد مقام ذلك للزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها
 لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيئا مقصودا
 أحدها تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملازوم حقيقة في قصد المتكلم
 مقام الملازوم في كلامهم أعني الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو
 المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشيء آخر واجب الحذف لشيء آخر وحصل
 أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقه (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان
 من المقر بين فروع) في الشرح جعل المصنف الجواب لامادخله عليه الفاء وجملة الشرط

علم ان الضرب واقع فيه
 وفي الثاني ذكر ايدل على
 انه الذي وقع الضرب فيه
 من أول الامر فلما كان
 كذلك قصد ان يكون
 الواقع بعد اما من أول
 الامر على حسب ما هو
 عليه في جملته ولزم أن يكون
 على معناه واعرابه الذي
 كان له وبطل القول بكونه
 مفعول الفعل المحذوف
 مطبقا أو بشرط أن لا

فاصلة

يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما عتبع
 تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع
 المصنف في تعدد تلك الامور الستة التي يفصل واحد منها بين اما والفاء فقال هو أحدها المبتدأ كالاتيات السابقة بها كلها
 ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين
 آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
 فيتمتعون والثاني الخبر نحو ما في الدار فزيد وزعم الصغار في شارح كتاب سيمويه في ان الفصل به قبل والثالث جملة شرط
 نحو فاما ان كان من المقر بين فروع الايات في جعل المصنف الجواب لا ما والفاء داخله عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما
 فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوف فامدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التسهيل وانما كان
 الجواب المذکور لا مادون الشرط الا تخرلوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب
 واحد فانه يجعل لا ولهما الثاني من شرط ما قد حذف فلو حذف جوابا لحصل من ذلك اجحاف بما افات ظاهره امتناع
 حذف جواب اما لا اجحاف وقد اجاز الزخشي كما استقف عليه قريبا ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لان سلم ان ثم شرطين
 اجتمع ابل الجواب المذکور الثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخله على الشرط الثاني تقديره والاصل مهمما

فاصلة بينهما ما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً مذكوراً لا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان الفاعلة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها الحصل من ذلك انجاف بها كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهراً امتناع حذف جواب اما لا انجاف وقد أجازته المخرى كما ستقف عليه قريباً واقتابل ان يقول لا نسلم ان شرطين اجتماعاً تحقيقاً بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تفهيماً لهما ما في الشرح وأقول اذا كانت اما موضوعاً للشرط أو متضمنة لعمادته هي بمنزلة ان يكون من شيء وقد وليه ان كان من المقربين وهو شرط آخر ازم اجتماع شرطين لتحقيقاً بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان شرطين اجتماعاً وبعدمها جواب واحد فحينئذ يكون المنع موجهاً وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطياً فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهم ما يمكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ويرى بان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقي فآن فحذفت الثانية منه ما حمل على أكثر الحذفين نظائراً لكون في كلام الرضى ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أى ان يكون شيء فان كان من المقربين فله روح ويرى بان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتي **أكرمك** بالجزم ووجوب اما ان جئتي ف**أكرمك** مع ان نحو ان ضربتني **أكرمك** بالجزم أكثر من نحو ان ضربتني ف**أكرمك** وفي التعليق في كلام الرضى تدافع فان صدره يقتضى ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جمل جملة الشرط من جملة أجزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء جزائه هو جواب الثاني وآخر كلامه يقتضى ان الجواب المذكور الاول للثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الأصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ما ضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل له ما يمكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا ما والشرط مما فالأصل عندهم ما يمكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما مناب مهمما والفعل الذي بعدهما على الفاء فصار فروح قدمت ان والفاعل الذي بعدهما على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاء آن فاعنت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهـ ذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بانالم نجده الفاء تكون جواباً للشبتهين وتأول كلامه على انها كانت جواباً بالآخرها وأعنت عن الثاني صارت كأنها جواب لهما ما قال واضطرب قول أبي علي فمرة قال لا يفصل في اما لا يفرد فالفاء جواب ان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع ط الباء جواب كان الجواب الاول منها ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة ادا لم تستعمل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ثم قدم الشرط على الفاء جرياً على الفاء الفصل بين اما والفاء كراهية لالتقاءهما اللفظاً فالتقى فآن الاولى فاء جواب اما والثانية فاء جواب ان فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية لانها التي أوجبت الثقل ولان في ذلك جرياً على أكثر الحذفين نظائراً لكون الرضى وقد تقع كلمة الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ويرى بان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان هذا كلامه قلت وفيه تدافع فان صدر الكلام يقتضى ان قوله فروح جواب الشرط الثاني وآخره يقتضى ان الجواب المذكور الاول للثاني فتأمل

والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب في أي فعل الجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات في الثلاث يعني هذه
والاثنين بعد هاوها واما السائل فلا تقهر واما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بفعل الجواب
وبنعمة ربك منصوب محلاً بفعل الواقع بعد فاء الجواب وهو الخامس اسم كذلك في أي منصوب لفظاً أو محلاً نحو معمول
لحذوف يفهمه ما بعد الفاء نحو اما زيد فاضربه ويحذف قراءه بعضهم واما مفعول فهدى فهدى بهم بالنصب في طريق الاشتغال
والراجح الرفع الذي قرأه الجماعة نحو زيد ضربته وهذه المثلان للنصب لفظاً واما المنصوب محلاً فقولك اما الذي
بكرمك فاكرمه وكذا نحو اما زيد فاضربه عند من أجاز به كما سيجي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ويوجب تقدير
العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه فيكون التقدير في ذينك المثالين اما زيد فاضربه واما مفعول فهدى فهدى بهم
لان اماناً بنية عن الفعل فكانه فاعل والفعل لا يلي الفعل في وقائيل ان يقول لانسلم ان اماناً بنية عن شيء أصلاً ولو سلم كونها نائبة
عن شيء فاعلم هي نائبة عن جملة الشرط ١٢٦ بأسرها لاعتبار فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلاً ولا نائباً عنه نعم يمنع

تقدير الفعل قبل الفاعل
جهة انه لا يفصل بين اما
والفاء باكثر من جزء واحد
واما نحو زيد كان يفعل
ففي كان ضمير مستتر
عائد الى زيد فافصل في
التقدير بين كان وفعل
واما ليس خلق الله مثله
ففي ليس أيضاً ضمير لكنه
ضمير الشأن والحديث في
قاصـل بين ليس والفعل
المصدر به خبرها واما اذا
قيل بان ليس حرف فلا
اشكال في أصلاً لان المباشـر
حينئذ للفعل حرف لا فعل
ووكذا اذا قيل فعل يشبه
الحرف في ضعف فعليتها
حينئذ يشابهه حرف
ولهذا أهملها بنو عجم

المسئلة ثلاثة مذهب مذهب سيمويه ومذهب الاخفش ومذهب أبي علي في أحد قوايه
اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) قال الرضي ويقدم على الفاعل من أجزاء
الجزاء الفاعل بعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصد انما
ماز ومات لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتيم وذهاباً لازماً ليوم الجمعة
وكذا يقدم الحال نحو اما مجرد افاضني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك
والمفعول له نحو اما تاديباً فاني ضاربك ولا يستنكر على ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان
ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه
(قوله لان اماناً بنية عن الفعل فكانه فاعل والفعل لا يلي الفعل) تقدم من المصنف حكمان
أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره
المصنف على الاول واما على الثاني فهو ان المفسر يكون متقدماً على المفسر ولقائل ان يقول
ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدماً على الفاعل والمفعول معا ولا يمنع تقديره متقدماً
على الفاعل وحدها فينبغي ان يقال لما كان القصـد من نحو اما زيد فاضربه كون زيد مازوما
لاضرب والضرب لازم له وعلى ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما ضرب زيد فاضربه ولا
اما زيد الضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب ان زيد لان الدال على لزومه الفاعل هو
وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسرة وفي شرح الاقضية لولد
مصنفها ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اماناً بنية عن الفاعل مقام حرف شرط وفعل شرط فلو وليها فعل
اتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه (قوله ولهذا أهملها بنو عجم) اذ قالوا ليس الطيب
الا المسك بالرفع) يعني ولا جـل ان ليس فعل يشبه الحرف أعني ما النافية لم يعملها بنو عجم في

اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع في نظر الى شبهها بالنافية وقد يقال على كلام المصنف
اذا كان ضيف الفعل بشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرة الفعل آخره لا اغتفر ذلك في اماناً بنية في الحرفية
ووالسادس طرف معمول لا مالمافهم من معنى الفعل الذي نابت عنه في وقد عرفت ما عليه في وألف الفعل المحذوف نحو
اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيد اجالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله
هـ اقول سيمويه والمازني والجمهور في وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء
لا يمتنعون في ان ما بعد اما في نحو اما زيد فاضربه معمول ما بعد الفاء ولا يتقدم ما في خبرها علم فان قيل لم
يأتوا هنا لكونها مأمومة لان التقديم لغرض مهم فاما اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا
باس بجوازه مع مانعين أو أكثر لان الغرض أهم فيجوز لتخصيصه الغاء مانعين فصاعداً كما قرره الرضي قال والدليل على ذلك
امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمنع تقدير ناصب نحو ذكرنا واذ عرفت ان مذهب
الجمهور في نحو اما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أولاً ما كان الفاصـل بين الفاء واما جزأهما في حين

فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة عن مركزها الاضلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص ان الفاصل بين اما
والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو اما زيد فذا هب اذ التقدير مهم ما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من
متعلقات فعل الشرط نحو اما اليوم فاني ذاهب اذ التقدير مهم ما يكن من شيء اليوم واما الفاء في جميع التراكيب فالتامة دخل
على الجواب كالمثال الاخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله رأي الجمهور وهو خالفهم المبرد وابن درستويه بفتح
الدال والراء المهملة وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وهو الفراء فجعلوا العامل بنفس الخبر ولم يفتوا الى
ذلك المانع الذي اعتبره أولئك المأقرناته وهو توسع الفراء في بنية أخوات ان واختاره ابن الحاجب مستنداً لما
أساغناه عنه فان قلت اما اليوم فانما جالس احتمال هذا التركيب كون العامل اما عند الجمهور وهو كونه الخبر
عندهم أيضاً وهو عدم المانع فان الفاء بمجرد هذا لا يرونه مانعة كما مر وهو ان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجوز أن يكون العامل
واحد منهم او امتنع المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول لكن ينصبه فعل يمكن أن يجعل شرطاً أي مهم ما ذكرت
زيد افعلا قالوا به فانهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء واما جازاً مما في حين الفاء كما مر وهو معمول خبر ان لا يتقدم
علمه أو أجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير أعمال الخبر والغوا ذلك المانع ١٢٧ في جنب الغرض المهم من جعل

الفواصل جزأ مما في حين
الفاء على ما سبق في تنبيه ان
الاول سمع من كلام
العرب وهو اما العبيد فذو
عبيد بالنصب في العبيد
وهو اما قريشا فانما أفضلهما
ولم يضبط هذا كما ضبط
ذلك بالنصب لان كتابة
قريشا بالنصب بالالف
قاضية بأنه منصوب فلا
يحتاج الى قيد النصب
بخلاف العبيد لكن مع
كونه مسموعاً قال سيبويه
هي افة خبيثة قليلة قال
ومع ذلك فلا يجوز هذا

المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بشبهة الحرف
يوجب اغتفاره مباشرة لافعل آخر فيل لا اعتقر ذلك في امام مع عراقة في الحرفية اه وأقول
اذ شبه شيء بشيء أو نائب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب
حكم المشبه به والمنوب عنه لاحكم نفسه ألا ترى ان ما لما شبهت بليس أخذت حكم ليس
والمفعول به لما نائب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل اشبهها
بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرة الفعل انما يثبت عن الفعل فتأمل فانه من المحاسن (قوله وأجاز
ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير أعمال الخبر) لان الغرض المهم من قولك اما زيد فاني
ضارب مثلاً لما كان جعل خبر ان لازماً لمعموله قدم المعمول على الفاء المتقدمة على ان ولم يبال
بعمل ما بعد ان فيما قبلها كالم يبال بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها والمبرد هو أبو العباس محمد بن
يزيد بن عبد الاكبر أخذ الادب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه
نفظويه وكان كثير الامالي حسن النوادر يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بشعاب
صاحب كتاب الفصيح وثعلب يكره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتمعا
حكم للمبرد في الظاهر لان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيس لخمس وعثمانين ومائتين
ببغداد (قوله الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب) قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع

النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ايكون في موضع الحال كما في الجاء الغفيرة واما اذا أردت بالعبيد عبيد معينة
فلا يجوز فيه الالرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما أبوك فلا أبالك وهو فيه عندى دليل على أمور أحدها انه لا يلزم
أن يقدر مهم ما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غير مهم ما يليق بالمحل اذ التقدير ههنا مهم ما ذكرت وهو ان كان كذلك لم يكن ثم
معنى لا شتراط سيبويه أن يكون المعرفة باللام غير معين مع ان الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال
بل هو معمول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملك وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانما أفضلهم أي أغلبهم في الفضل
وهو على ذلك يخرج قولهم اما العلم فعالم واما العلماء فعالم أي مهم ما ذكرت العلم أو علماء فهو عالم وهو تخريج مطرد في المعرفة
والمتكر وهو أحسن مما قيل انه معمول مطلق لما بعد الفاء فانه لا يتأتى في نحو اما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له
ونحو اما علماء فانه عالم اوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر وهو معمول لا جله
ان كان المصدر المنصوب معروفاً وحال ان كان منكرًا فلم يطرد توجيهه انصب كما طرد التوجيه المتقدم وهذا الذي
نسبه المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستنداً في ذلك الى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب
والى شيء آخر قرره في شرح التسهيل وهو الثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في النائب عن الفعل في المفعول
به وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضى امتناع عمله في الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل اما مطابقة حتى يدعاهم

النقص بهذا وانما ادعوا عملها في الطرف لما فيه امن معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يرد عليهم هـ ذا وهو الثالث انه يجوز اماز يدا فاني اكرم على تقـ در العمل للمحذوف في وقد علمت ان هذا المجموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما دعاه كاسـ بقى في التنبيه الثاني انه ليس من اقسام اما في البسيطة التي ذكرت الكلام فيها اما في التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا في اما في التي في قول الشاعر اباخرشة اما انت ذاتفر * فان قومي لم تاكهم الضـ مع في وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة في بل هي فيهم في أي في الـية والبيت في كلمتان فالتى في الـية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للتماثل في وقد أسلفنا التنبيه على ان ١٢٨ أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة بل هي حرف

لجرد الاضراب وما ذكره المصنف من ان ما استفهامية فيكون ذا بعد ها موصولا ليس بمتعين لجواز ان يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة والاصل لان كنت محذوف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به ووجيء بماعوضا عن كان وادغمت النون في الميم للتقارب في وقد يناقش المصنف بان اعترافه بان ان التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من انها في شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الان يقال اورد الكلام هنا على رأى الجماعة لا على معتقده هو والله تعالى اعلم بالصواب

واما المكسورة في الهمزة

المشدة في الميم في قد تفخ همزتها في كقوله تلقىها اما شمال عربية * واما صبا جح العشي هبوب منه أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهـ مزنة من اما في الموضوعين والشمال بفتح الشين المجمة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقىها نصلحها وتسمى الاغيار وعربية بعين مهـ ملة مفتوحة وراعى مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصبـ باو الجح تقدما والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخنية مع فتح الهمزة وكسر ها كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الامع فتح الهمزة كاسـ باني وهو مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

اللغات معر فا كان اولاً وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قايـ له قال ومع ذلك لا يجوز هـ ذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيد امينة فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضى اما الحل على الحال مثـ له فضعيف ولا معين له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد أي يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم أي أغلبهم في الفضل (قوله) والتي في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة قال ابن الصائغ قد تقدم مبدأ الكلام على ان الاربع عنده ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفاء بعدها واستشهد لهذا البيت وقد رجح هنا بالنقص على يديه والرجوع الى الحق خير من التماضي على الغي اهـ وأقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية أرجح عنده وانما قال ويرجحه عندي أمور وذ كرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده أرجح من غيره بل جاز ان يكون غيره أرجح منه لان مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في آخر الكلام على ان المفتوحة الهـ مزنة الساكنة النون وأيضا لم يسق المصنف في البيت فيما سبق شاهد على محيى ان شرطية وانما ساق شاهد على محيى الفاء بعد ها وصرح بعد ذلك بأسطر بان الصواب ان المصدرية فراجعته وتأمل

واما المكسورة المشددة في

(قوله قد تفخ همزتها) من شواهد ذلك قوله

بالحق اما شمال عربية * واما صبا جح العشي هبوب

يلقىها بضم أوله وسكون ثانيه من الفخ الريح السحاب والبيت من الطويل دخل فعوان في أوله الحزم بالحاء المجمة والراء وانما لم يجمع له بفتح اللام وتشديد القاف وكسر هـ اليـ لم من الحزم لان لفتح بالتضعيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعربية الباردة نسبة الى العراة بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصبـ ريح مهبها القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجح الليل بضم الجيم وكسر هـ اطائفة

المشدة في الميم في قد تفخ همزتها في كقوله تلقىها اما شمال عربية * واما صبا جح العشي هبوب منه

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهـ مزنة من اما في الموضوعين والشمال بفتح الشين المجمة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقىها نصلحها وتسمى الاغيار وعربية بعين مهـ ملة مفتوحة وراعى مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصبـ باو الجح تقدما والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخنية مع فتح الهمزة وكسر ها كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الامع فتح الهمزة كاسـ باني وهو مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

سقطته الر واعد من صيف * وان من خريف فلان بعدما أي امان من صيف واما من خريف * فحذف اما الاولى واما من اما الثانية والر واعد مصفة للسحاب جمع راعدة يقال رعدت السحاب اذا سمع منها صوت الرعد ويقال أرعدت باله مزنة أيضا والصيف بتشديد الياء وهو وقال الاصمعي والمبرد ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقطته من خريف فلان يعدم الري * بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية وهو ليس * هذا القول في شيء لان المراد وصف هذا الوعل * بفخ الواو والعين المهملة كفسر وبفخ الواو وكسر العين ككفف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدال وهذا نادرا والمراد بالوعل تبس الجبل في بالري * وعدم العطش * على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك * ١٢٩ اذ يصير انتفاء العطش معاقبا بشرط

سقى السحاب له في الخريف ومفهومة ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظرا لانا نسلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى السحاب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سقطته بعد ذلك حصل له الري المستقر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري داغما فاعلى الاثبات بما التي هي لاحد الشيتين لا يلزم ذلك اه و أقول لانا نسلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الاثبات بالري داغما (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العاطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رعبا يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذا قرأ القرآن نظرا وكان يبعث العرب وألف في مثالها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انه اغير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس يعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها جماعية أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقعهم ابن مالك للآزمتها غالبا الواو العاطفة) في المشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

منه (قوله سقطته الر واعد الخ) هذا البيت للخرنوب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما أولا ومائتا واو الر واعد جمع راعدة يقال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضة مخصصة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تنفقه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد اه والوعل بفخ الواو مع فسخ العين وكسرها تبس الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) بمعنى وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير محذور بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهذا يدفع قول ابن الصائغ ان هذا ابتداء على القول بالمفهوم وفيه كلام اه وفي المشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى السحاب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سقطته بعد ذلك حصل له الري المستقر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري داغما فاعلى الاثبات بما التي هي لاحد الشيتين لا يلزم ذلك اه و أقول لانا نسلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الاثبات بالري داغما (قوله وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العاطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رعبا يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذا قرأ القرآن نظرا وكان يبعث العرب وألف في مثالها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انه اغير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس يعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها جماعية أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقعهم ابن مالك للآزمتها غالبا الواو العاطفة) في المشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

١٧ في ل التصويين يعني * هو أي القائل بذلك * اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو * قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها جماعية أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية * وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انه اغير عاطفة كالاولى * فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي * وواقعهم ابن مالك * على ذلك * لا يلزمها غالبا الواو العاطفة * ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بعلتها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بعلتها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجتماع فلتسكن اما كذلك قالت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كيامع أبا علي هذا فلا بد من شيء مما احتجوا به وهو من غير الغالب

وهو استعمال ما بدون الواو **يقوله** بالتمثا أمننا شالت نعماتها * ايما الى الجنة ايما الى النار **قال** المصنف في حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما بالبدال نحو لا تنفسوا آبالكم * ايما لنا ايما لكم بالتمثا أمننا البيت وقد أنشد الرضى هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويروي ايما الى الجنة وهي لغة في اما وقول الشاعر شالت نعماتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وان تكسر رأسه قطهرت نعامة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعماتهم الدعاء أى هزمهم الله وراهم حتى يذهبون على وجوههم كاتفر النعامة فلا يأتى تغيب يرمانى البيت به **يقول** وفيه شاهدان وهو فتح الهـزة **لكن** مع الابدال **يقول** ثالث وهو الابدال **لكن** مع فتح الهـزة **يقول** ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى **وليس** بسديد لان الكتب ١٣٠ طائفة بنقل الخلاف في ذلك **يقول** وانما ذكرناه في باب العطف اصحابها

لحرفه **يقول** وهو الواو ففى
لكن لما كان المراد منها
هنا ليس مطلق الجمع وانما
المراد أحسد الشيتين أو
الاشياء جى عبا قرينة
على ذلك **يقول** وزعم بعضهم
ان اما عطف الاسم على
الاسم والواو عطف اما
على اما وعطف الحرف
على الحرف غريب **يقول**
وهذا القول حكاه ابن
الحاجب وجوزوه وقال انه
لا يبعد وحكى الرضى عن
الاندلسي ان اما الاولى
مع اما الثانية حرف
عطف قدمت تنبيه على
ان الامر مبنى على الشك
والواو جامعة عاطفة لاما
الثانية على الاولى حتى
يصير الحرف واحدا ثم
يعطفان معا مابعد الثانية

مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كافي ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فتأمل اه
وأقول يريد المشرح ان هذا الدليل الذي استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى
ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمتها الواو
في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب
ويمكن ان يقال ان قوله الملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو
واما وانما يصدق ملازمتها الواو من غير تنقيح بدال عاطفة ولو سلم فالإيراد المذكور وانما يتجه
لو كان قوله الملازمتها دليلا على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون
اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل **(قول)** بالتمثا أمننا شالت نعماتها الخ هذا
البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقلا ممة وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم وشالت
نعماتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت أمورهم والمعنى
أيت أمننا فارقتنا بالموت وفي الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعامة فلان كناية عن
موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامة قدمه **قال** المصنف في حاشية التسهيل عند قوله
وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البـ بدل نحو يا ايما أمننا
البيت **(قول)** وعطف الحرف على الحرف غريب أى غير موجود **قال** الرضى وقال الاندلسي
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة
بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم يعطفان معا مابعد الثانية على
مابعد الاولى وهذا عندى بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف
بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو
هي العاطفة واما ما في هذه لاحد الشيتين غير عاطفة والواو في نحو ايما الى الجنة ايما الى نار
مقدرة **(قول)** ولا ما خمسة معان) يعنى بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل

فماها

على مابعد الاولى **قال** الرضى وهذا عندى بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف

بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قلت الاولان واما الثالث فبقه نظر لان صاحب
هذا رأى لم يقل بانه عطف حرف على حرف اذا العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهم بالانسية الى العطف حرف
واحد **يقول** ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لا اعتراض بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو **يقول** اذ زيد فاعل
بقام وقد اعترضت بينهما اما كيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه **يقول** وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر
نحو رأيت اما زيد واما عمرو **يقول** اذناء المتكلم فاعل برأى وزيد مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول
على فاعل **يقول** وبين المبدال منه وبـ نحو قوله تعالى حتى اذاروا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان مابعد اما الاولى بدل
مما قبلها **يقول** ولا يمكن عطف البديل على المبدال منه **يقول** ولا ما خمسة معان **يقول** انما هي لاحد الشيتين أو الاشياء والمعانى
المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفادة من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أووفاته هنا ولا فرق بين الحرفين

في ذلك **هو** أحدها الشك نحو قولك جاءني أما زيد وأما عمر وإذا لم تعلم **هو** أنت **هو** الجاني منهما والثاني الإيهام **هو** على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك **هو** نحو وآخرون مرجون لأمر الله إما يذهبهم **هو** أي ان صدوا ولم يتوبوا **هو** وإما يتوب عليهم **هو** أي ان تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك قاله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجوز السامع معه باحد الأمرين معينا ولكن يشك **هو** والثالث التخيير نحو قلنا يا ذا القرنين **هو** أما ان تعذب وأما ان تتخذ فيهم حسنا **هو** تخيير بين تعذيبهم بالقتل ان أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع ان آمنوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الأسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلب التي للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطاب ولا طاب في الآتية قلنا التقدير والله تعالى أعلم قلنا يا ذا القرنين افعل أمانا تعذب وأما ان تتخذ فيهم حسنا فان وصلت أمانا بعد ما الأولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الأولى أي افعل أمانا تعذيبهم وأما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا يا موسى **هو** أما ان تاتي وأما ان تكون أول من اتى **هو** وان وصلت في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أي اختر الفاء أول أو كوننا الملقين أو لا وجوز فيه أن يكون في محل رفع على انه خبر ١٣١ المحذوف أي الأمر القاسوئنا أو القاولك

هو وهو هم ابن الشجري جعل من ذلك **هو** الآية المتقدمة وهي قوله تعالى وآخرون مرجون لأمر الله **هو** إما يذهبهم وإما يتوب عليهم **هو** وأما يتوب عليهم **هو** وأما من قبيل الإيهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم وكأنه ما تقرر من انه لا بد أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطاب وليس هنا طاب ولا بن الشجري ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى يكونا للتخيير دخولا بين شيئين أو أشياء يكون للتكلم

فمعناها أحد الشيتين أو الأشياء قال الرضي وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل اما واو بل من قبل أشياء آخر فالشك من قبل جهل المتكلم والإيهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك (قوله) وهو هم ابن الشجري جعل من ذلك إما يذهبهم وإما يتوب عليهم بيان وهم من وجهين أحدهما ان معنى التخيير والاباحة بامو وأو انما يكون بعد ما يدل على الطاب كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذ وقع الفعل بعدها تكون معه ان قال أبو البقاء في اعرابه اما ههنا الشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جازان يلها الاسم وأن يلها الفعل فان كانت للتخيير وقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى اما ان تاتي اه وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله الا بعد ان معه وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعي مخبرا او مجتمع ذلك على الله تعالى وأجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته (قوله) وانتصاب ما على هذا على الحال المقدرة) وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخر عن حصول مضمونها عامها لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والشكر والكفر عنه فهو في كالحال في قوله تعالى طيتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين

أول السامع الخيرة في فعل ما شاء من ذينك الأمرين أو تلك الأمور من غير جمع بينهما أو بينهما ولا يشترط سبق الطاب ولا شك ان الله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهما فإيعاذهم مع التوبة عليهم **هو** والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحو او جالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لا ما جماعة مع اثباتهم اياه لا **هو** والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة **هو** والخامس التفصيل نحو **هو** قوله تعالى **هو** انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصاب ما على هذا على الحال المقدرة **هو** وذلك لان الظاهر انه حال من الهاء في هديناه والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للتبني فاحتيج الى كون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز أن يكونا حالين من السبيل أي اما سييلا شاكرا واما سييلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهزة من اما وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوبيقنا واما كافرا فبتسوء اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب اما وهو ما كنا قدمنا الوعد بقوفك عليه وقوله فبتسوء اختياره يعني ليس الا وهو مبني على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختيار هذه القراءة لاجل التفسير لا يفيد فيجوز أن يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فغاب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون اما

هذه هي التي لاحد الشينين أو الاشياء كما انها كذلك في الشراعية المشهورة ولكن فحتم المهمة على اللغة المحكية فيها أولا
 بوجاز الكوفيون كون اما هذه في الواقعة في اماشا كراوا ما كفورا بوجهي ان الشرطية وما الزائدة قال مكر ولا يجوز
 البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجرى
 بان المضمرة هنا كان في أى ان كان شاكر انيب وان كان كافرا عوقب وكان لا يحتاج في جواز حذفها الى فعل مفسر يقع
 بعدها وانما ذلك لغيرها من الافعال وخصوصا باعتبار الحذف بدون مفسر بعد هذا الكثرة دورها في الكلام بوجهي
 أى حذف كان في آية الانسان بوجزلة في حال بوجهي قوله أى قول حسان رضى الله تعالى عنه بوجهي قد قيل ذلك ان حقاوان كذبا
 فاعتمد ارك من قول اذا قيل لا وينسب أيضا لغير حسان والتقدير ان كان أى القول حقاوان كان كذبا فحذف بلا
 مفسر وهو شائع بوجهي هذه المعاني الخمسة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة بوجهي لا وكما ساقى الا ان
 اما في الثانية وهي العاطفة ١٣٢ بوجهي الكلام معهما من أول الامر على ما جى بها الاجله من شك وغيره ولذلك وجب

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفور اما للمحافظة على الفواصل واما
 لا لشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران في الغالب وانما المأخوذه المتوغل فيه (قوله ولا يجوز
 البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على
 تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في اداة الشرط المعنى الاول وبضميره العائد
 اليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر

اذ انزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضا

حيث أراد بالسماء المطر وبضميره المائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع
 بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقاوان كذبا) هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر عجزه
 فاعتمد ارك من قول اذا قيل لا (قوله الا ان ما بيني الكلام معهما من أول الامر على ما جى
 بها الاجله من شك وغيره) يعنى ان الفرق بين اما وأوفى هذه اما في الخمسة ان اما لتكررها
 بدل الكلام معهما من أول وهلة على ما أنى بها الاجله من شك أو غيره بخلاف أوفان الكلام
 معها أولادال على الجزم ثم يوفق بأودالة على ما جى بها الاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب
 استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الاباحة أو التقسيم
 أو الابهام أو الشك اه وقال الرضى مبنى الكلام مع اما على أحد الشينين أو الاشياء واما
 أوفان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد وعمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم
 يتقدم جازان يعرض للتكلم معنى أحد الشينين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام
 زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك أو يقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا
 أو مبهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاء في القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدى فاما ان تكون الخ)

تكرارها أى ذكرها
 مرة أخرى قبل المعطوف
 عليه ليفهم السامع
 المقصود من أول الامر
 بوجهي غير ندور بوجهي
 الاستشهاد على هذا الدور
 بوجهي أو يفتح الكلام معها
 على الجزم ثم يطر الشك
 أو غيره ولهذا لم تكرر
 وفيما قاله نظرا يجوز ان
 يكون المتكلم بقاء زيد
 أو عمرو مثلا قاطعا بقيام
 زيد ثم عرض له الشك في
 كون القيام حصل منه
 أو من عمرو فعطف باوكا
 قاله المصنف ويجوز ان
 يكون شاكا من أول الامر
 وان لم يأت بحرف دال عليه
 كما تقول جاء القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء

بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة
 مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طر والشك طر والدال عليه لان يكون المتكلم بها لادان يكون
 جازما ثم يشك فتأمله بوجهي قد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغنى عنها من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه
 نحو واما ان تتكلم بخير والا فاسكت أى واما ان تسكت بوجهي نحو قول المنقب بوجهي بفتح النون وكسر القاف المشددة
 العبدى بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وأطن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس فاما ان تكون أخى بصدق
 فأعرف منك غنى من سمى والا فاطر حنى واتخذنى * عدواً أتقيك وتتقبنى أى واما ان تطرحنى وتتخذنى عدواً وان
 الاولى وصاتها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أى واما اخوتك الى حاصلة والغث الردى والسمين الجيد وأتقيك وتتقبنى
 صفة عدواً والاصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاقى بضمير المتكلم والمخاطب وروى بحق مكان بصدق وهذا البيتان من
 قصيدة له منها قوله وما أدري اذا أمنت أرضا * أريد الخير أيم ما يلينى الخير الذى أنا بتغنيه * أم الشر الذى هو بتغينى

وعلم اقله قبل ذلك رددن تحية ونسب اخرى * وثقبن الوصاوص بالعيون وثقبن ثقبين والوصاوص جع ووضووص وهو الخرق في السترة قد ارمانظر العين منه أي ثقبين في الستور خرقوا بكثرة نظرهن بالعيون منها ويقال انه لقب بالثقب لهذا البيت بعد وقالت مخاطبا الشريف أنشدني هذه القصيدة يا أيها السيد أنشدتنا * قصيدة العبدى كاعقد فقلت لاقوم اسمعوا واعجبوا * السيد روى عن العبدى * وقد يستغنى عن * اما في الاولى لفظا لا تقدير * نحو سقته الروا عدم صيف البيت * التقدير اما من صيف واما من خريف * وقد تقدم البيت وصر الكلام عليه * ونحو قوله * تليد ارق قد تقدم عهداها * واما باباموات ألم خيالها أي اما بدار * واما باباموات وتلم تنزل وعهداها ١٣٣ اما معنى امرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعهدها بالرجوع اليه

في الشرح المنقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن انه نسبة الى عبد شمس اه وأقول اغاها هو بضم الميم وفتح المثناة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثناة من حرف الباء الموحدة والمنقب بكسر القاف اقرب شاعر من عبد شمس سمي بذلك اقله أربع محاسن او كمن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال في باب الصاد المهملة والوصاوص البرقع الصغير قال المنقب العبدى ظهروا بكاه وسدان أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون والكاه السند الرقيق يحاط كالبيت يتوفى به من البق أي البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثانة وغثوة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا وأنقيك وتنقيني اما صفة عدو امرأى به المعنى والاصل يتقيك وتنقيه واما جواب سؤال كانه قيل فماذا يكون اذا اتخذك عدوا فقال أنقيك وتنقيني (قوله تلم بدار الخ) تلم أي تنزل وعهداها ما يعهد منها

﴿ أو ﴾

(قوله أحدها الشك) قال التفتازاني عـ قد قوله تعالى أو كصيب من السماء تحقيق ان أولا حد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع أو المبالغة في تنقيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب (قوله الثاني الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الاولى) في الشرح لا أدري لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشبهين أو الاشياء وان معنى أحد الشبهين أو الاشياء في جميع معاني أو ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف في التنبيه الا في فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون أو فيها لالابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبرت بذلك في أو الاولى فلا حاجة الى اعتباره في أو الثانية لان اعتباره في أحدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى قلت وجواب اقله فقولى اني نذرت للرحن صوما وهذا كله ظاهر

﴿ أو ﴾

وجواب اقله فقولى اني نذرت للرحن صوما وهذا كله ظاهر انتهت الى اثني عشر معنى * معنى * أحدها الشك * من جهة المتكلم * ونحو قوله تعالى قال كم ابلتم في الارض عدد سنين قالوا لبلثنا يوما أو بعض يوم * استقصروا مدة لبثهم في الدنيا بالاضافة الى خلودهم في العذاب واستقلوها بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم * والثاني الابهام * على السامع * ونحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الاولى * ولا أدري لم يكن الشاهد في أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحده الله وعبدته فهو على الهدى وان من عبده غيره من جناد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المصنف الذي كل من سمعه من موال أو منافي يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذو اسعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث يشاء

غناء
ون من
حرمية
بعد
تلم بدار
الذي
والمنقب
قال في
الذي
بعد الذهاب عنه
بقية
يقعده
يجوز أو يعده
الى تقدير ما قبل المعطوف
وهو ظاهر قول ابن قاسم
في الجنى الداني وأجاز الفراء
ان لا تنكر روى ان تجري
مجرى أو فان كان هذا هو
المراد نافع ظاهر قوله
والفراء يقية اذهبا
الضمير المنصوب عائد على
الاستغناء عنها الفطاء والفراء
على ظاهر كلامهم يرى وروى
انهم استغنى عنها البتة محاسن
لفظا وتقدير افتأمله
وتنبيه ليس من أقسام
اما التي في قوله تعالى فاما
ترين من البشر أحدا
ولو كانت اياها في هذا
المحل لم يكن وجه لتأكيده
الفعل بالنون * بل هذه
ان الشرطية وما الزائدة
ولذلك أكد الفعل

يشاء وجاء في الضلال بنى لان صاحبه منعهم في حيرة مرتبك فيه لا يدري أين يتوجه **و** نحو قوله نحن أو أنتم الالى
 الفوالحق فبعد الامبطين وصفا **و** صفا معني بعد افهم من باب * والفي قولها كذاب وميناه وآخر المصراع الاول
 هو القاف الساكنة من قوله الفوالحق والبيت من بحر الخفيف **و** والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع
 فيه الجمع **و** مع ما قبله **و** نحو نزوج هنذا أو أختها **و** الجمع بينهما ممتنع **و** نحو **و** نأخذ من مالي درهما أو دينار **و** الجمع بينهما
 ممتنع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله **و** لا يقتض **و** انما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذهما معا إذ
 لا مقتضى له **و** فان قلت قدم مثل العلماء **و** بقى الكفارة والغدية **و** وهما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط
 ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة **و** وقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فغدية من صيام أو صدقة
 أو نسك **و** للتخيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير لان كل منهن كفارة **و** يمتنع

الجمع يوجب الصيام والصدقة
والفسك الا لا تنى كل منهن
فدية ولا يتصور الجمع بين
تلك الخصال بصفة كون
كل واحدة منهن في حالة
الجمع كفارة أو فدية ^{يوجب}
تقع واحدة منهن كفارة أو
فدية والباقي قرينة مستقلة
خارجة عن ذلك ^{يوجب} وليس
الكلام في الجمع من هذه
الحيثية فانه ممكن وانما
الكلام فيه بالاعتبار
الاول وهو متمتع الماعرف
وقرينة يتمثل الرفع على انه
خبر والباقي مبتدأ أو
مستقلة خارجة صفة
للقربة ويتمثل النصب
على الحال من الباقي بناء
على انه معطوف على فاعل
يقع أى ويقع الباقي قرينة
فينصب حينئذ مستقلة

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ايهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين
محلهم ما لا ترى انه لو لم يقل أوفى ضلال اكان الابهام وفي الكشف والمعنى وان أحد
الفريقين من الذين يوحّدون الرأى من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به
الجماد الذى لا يوصف بالقدرة لعل أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام
المنصف الذى كل من سمعه قال ان خو طب به قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم
من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو فى الضلال
المبين ولكن التعريض أنزل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي
الجراد اخبر على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعمل على فرس جوادير كضه
حيث شاء والضال كانه منغمس فى ظلام مرتبك لا يدرى أين يتوجه اه وقال أبو حيان
أو على موضوعها لكونها الاحد الشبهين أو الاشياء مع خبرنا أو اياكم هو لعل على هدى أو فى ضلال
ولا يحتاج الى تقدير اذا المعنى ان أحدنا فى أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو فى القصر
أو فى المسجد وقيل خبرنا محذوف للدلالة لعل على هدى وهو خبرنا أو اياكم وقيل خبرنا كم
محذوف للدلالة المذكور وهو خبرنا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرنا
اه (قوله نحن أو أنتم الى الخ) السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سبق
الشيء بالضم فهو سحيق أى بعيد وأسحقه الله أى أبعد (قوله نحن ولا نطعم منهم آثما أو كفورا)
فى الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أوفىه للإباحة قبل دخول
الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انه اندخل للنهي عما كان مباحا وهذا فى الآية
غيره من البتة لان طاعة الاثم أو الكفور فى الاثم أو الكفر لا يباح أصلا بل تحرم ولعل
الإباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الاثم والكفور مباحة لا حرج
على من ارتكبها اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية التى هى
أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

وخارجة فان قلت أو التي للتخيير نعم تقع بعد طاب كما مر قلت لفظ الآية يتين وان كان خبرا لكن
 المعنى على الطاب أى فليكفر وليغفر وهو الرابع الإباحة وهى الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء
 أو الزهاد إذ لا يمنع مجالسة الفريقين وهو تعلم الفقه أو النحو فيجبوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا وهو إذا دخلت لا النهائية
 على ما فيه أو التي للإباحة في امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم أئمة أو كفورا إذا المعنى لا تفعل أحدهما فإما ما فعله فهو أحدهما
 وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أولا للإباحة قبل دخول الناهى وكيف يصح قول المصنف
 وهو تخييصه أنه ساندخل لانهى عما كان مباحا وهذا فى الآية غير متأت البتة لان طاعة الأئمة أو الكفور فى الأئمة أو الكفر
 لا تباح أصلا بل تحرم وامل الإباحة نعم لاحظ فيها ما كان الكفار يعقدونه من ان طاعة الأئمة والكفور مباحة لا حرج على
 من ارتكبها فقام له وهو كذلك حكم النهى الداخلى على التخيير نحو لا تأخذ من مالى دينار أو درهم فبممتنع أخذ الجميع إذا المعنى

لأننا إذا أخذنا أحدهما فإيهما أخذناه فهو أحدهما كما هو مقرر في قولنا لا تأخذ أحدهما إلا باليمين عن كل واحد وان يكون النهي عن الجميع كذا في الجني الذي هو مقرر باليمين عن كل واحد النهي عنه على الانفراد أي لا تأخذ أحدهما فقط فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً للمقتضى النهي هكذا أفهم بقراءة قوله وان يكون عن الجميع فتأمل به في قوله كر ابن مالك ان أكثر ورود أولاد اباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى يعني ان تشبيهه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح في قولنا يخصها بالمسبوقه بالطالب وهو مافاله محل تأمل في الخامس الجمع المطلق كالواو ١٣٥ وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام معه في ذلك ان شاء الله تعالى

تعالى في قوله الكوفيون والاختفاء والجري في بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم وهي قبيلة مشهورة وهو أبو عمر وروى الحسن بن اسحق أحد نحاة البصرة كان ذا دين وورع ولا يلتفت إلى ما شتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا إلى من زعم انه بكسرهما زعمانه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده ولا إلى قول من جوز فيه تثنية الجيم لما رأى كلاً منه اله معنى في اللغة فكل هذا خبط ونحر يف ويواحتجوا بقول توبة * وكأنه منقول من التوبة من الذنب وهو ابن الجير على صيغة تصغير الجار وهو صاحب ليلى الاخيلية في قوله وقرعت ليلى بأني فاجر * لنفسى تقاهها وأعلمها فجورها

وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا وقول المصنف عما كان مباحاً يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لولم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل أطع أمماً أو كفوراً أفاد الكلام الاباحة ودل عليه وان لم تكن ثمة اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى أو كصيب من السماء وما قوله تعالى ولا تطع منهم أمماً أو كفوراً فذهب كثير من المحققين إلى انه لا أحد الأمرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحداً منهم ما به يشعر كلامه في الفصل وذكر يعني ان مخشري ههنا ان ذلك من قبل كونها مستعمارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعاقب المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكر باولان انما هي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهم ما اه وذهب الظاهريون إلى انه بجمع معنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف المنفي على النفي لا المنفي على المنفي اه (قوله وفاقا للسيراني) هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة إلى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس على ساحل البحر بمالي كرماني وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيا بة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزلاً الكهنة لم يظهروه وكان لا يأكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسياً فأسلم توفي إلى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقدر وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجري) بفتح الجيم وسكون الراء نسبة إلى جرم وهي قبائل نزل بها واحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمر صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش واتي بونس بن حبيب ولم يبق سيبويه وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وكان ورعاً ديناً عالماً بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالثناة من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الجير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشهر النساء وهجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأي توبة فيك حتى أحبك قالت ما رأي الناس فيك حتى ولو ك الخلافة وتاهها بديل من واو كافي تراث (قوله جاء الخ لافه الخ)

أي لها تقواها وأعلمها فجورها وهو قيل أو فيه لالهم على السامع والمعنى على هذا انه يعلم انصافه بأحد الأمرين معيناً من التقي أو الفجور لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب في قوله جري بالخبر عطفها على الجور وبالبناء المتقدم في جاء الخلافة أو كانت له قدراً * كما أتى ربه موسى على قدره فاعل جاء ضمير يعود إلى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدراً كانت مقدرة لاسي له فيم الخ والذى رأيت في ديوان جري اذا كانت في ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل ان أوفيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها أخق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعتني الله

نعمالي به فيبلغه أعلى المراتب هكذا في شرح الجزواية لابن عصفور **و قوله** وكان سيان أن لا يسرحوا نعاما
 أو يسرحوهما أو اغبرت السوح **في** النعم واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح يفتح العين فيهما
 يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها أو السوح جمع ساحة مثل
 بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرها عدم النبات بها **في** أي وكان الشأن **في** ولا يريد المصنف ان يفتي الشأن هو اسم كان
 وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشأن وهو مستتر في كان والمضى وكان هو **في** أي الشأن أن لا يسرحوا الابل وان
 يسرحوها سيان لوجود القسط وانما قدرنا كان شائبة اثلا يلزم الاخبار عن النكرة **في** وهي سيان اذا جعلت باسم كان
في بالعرف **في** وهي ان لا يسرحوا الان مع الصلة متأول عندهم مصدر معرف بل جمعوه في حكم الضمير كما سيجي ولقائل
 ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن
 مالك قال بجواز مطلقا وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم
 لم تنذرهم وقال معتذرا عنه ١٣٦ اغما استجاز هذا الكلام بأولانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز

ان يجالسهما ويسمع
 ولا تطع منهم آثما أو كفورا
 فلا يطيعهما كما انه قيل له
 ذلك بالواو كان كذلك فلما
 رأها تجرى مجرى الواو في
 نحو هذه المواضع اجراها
 مجراها مع سيان فهذا
 كلام حقيقة ماذكرنا
 والذي سوغه عند قائله
 ما وصفنا ومثله قول المحدث
 سيان كسر رغيقة *
 أو كسر عظم من عظامه
في وقول الرجز
 انهم اكئل أورزما *
 خوير بين ينفغان الهامام
 اكئل بئشة فوقية كافضل
 علم رجل وكذا رزام براء
 مكسورة فزاي وخوير بين تشنية خوير ب نص غير خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافه ويحتمل ان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفي هذا النظم يعني الواو **في** اذ لم يقل خوير بيا **في**
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المسمى في قوله بها والنقد بران اكئل أورزما كائنان بتلك الارض حالة
 كونهما خوير بين فلو كانت أو على حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا **في** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لاصان **في** لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى تفسير خوير بين المذكور في الشعر **في** وأجاب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **في** وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب انشاء أوفي هذا النظم على كونهما الا حد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

فأصل جاء ضمير الممدوح وقدر أي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرح الجزوالية
 ويحتمل ان يكون أوفيه لاشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها أو طلبها أو قدرت
 له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقوله
 أصبحت للنبر المعمر مجلسه * زينا وزين قباب الملك والحجر
 (قوله وكان سيان الخ) سرحت الابل أسرحها بالفتح فيه ما اذا رعيته أو سرحت هي اذا رعت
 يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين الدور واغبرها
 عدم النبات فيها (قوله وانما قدرنا كان شائبة اثلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة) لان ان
 مع صلتها في تأويل مصدر معرفة وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة
 مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال
 بجواز مطلقا يعني في النظم والنثر في بابي كان وان وأقول يمنع من كون سيان اسم كان ان
 المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالسرح وعدمه (قوله وقول
 الرجز انهم اكئل الخ) اكئل بئشة من فوق على وزن افعول ورزام براء مكسورة وزاي علما ان
 لرجلين وخوير بين تشنية خوير ب نص غير خارب وهو اللص وينفقان بئشة من تحت فنون
 ففاف ففاء من النقف وهو كسر الهامة أي الرأس وفي الشرح فان قلت الرجز الذي ينظم
 الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الرجز الا ان كان المنقول من هذا البحر وما أنشده
 من مشطور السريع المكشوف كقوله * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي *

قلت
 مكسورة فزاي وخوير بين تشنية خوير ب نص غير خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافه ويحتمل ان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفي هذا النظم يعني الواو **في** اذ لم يقل خوير بيا **في**
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المسمى في قوله بها والنقد بران اكئل أورزما كائنان بتلك الارض حالة
 كونهما خوير بين فلو كانت أو على حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا **في** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لاصان **في** لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى تفسير خوير بين المذكور في الشعر **في** وأجاب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **في** وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب انشاء أوفي هذا النظم على كونهما الا حد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

اثنتين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه اما اذا وقع في جملة اسمة نافية فانه يكون بحسب قصد المتكلم فان قصد
 احدهما واجب الافراد وان قصد كليهما واجب الايمان بصغير الاثنين تقول جاءني زيد وعمرو ثم تقول مستأفوا وقد جنتهما
 واكرمتهما وتقول هذا اما جوهر او عرض ثم تقول وهما محمدان فكذلك اما نحن فيه ونقول النافعة بحسب مخاطب النعمان بن المنذر
 واحكم بحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع واراد التمدد فقالت الاليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه
 فقد فحسبوه فالقوة كما ذكرت * تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد * اراد بفتاة الحى زرقاء اليمامة والمراد باحكم
 كن حكيماً كما كانت هي حكيمه اذا صابت ووضع الشئ موضعه فلا تقبل سعاية مختلِف يفترى على عندك وكانت هذه المرأة
 نظرت الى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام اليه الى حمامتيه
 او نصفه قد به ثم الحمام ميه قال اصحاب المعاني لما اراد النافعة وصف هذه الحكيمه الحاسية بسرعة اصابتها شدداً الامر
 وضيقه ليكون المبلغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تحزرا للطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم روده الماء مما يوجب
 هذا الغرض ليكون أسرع الطيران ثم كثرة العدد تقتضى شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم روده الماء مما يوجب
 المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرق على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قابلاً لما يقتضى شدة

الازدحام عليه وكونه لا مادة
 له أشد في الحرص على الفيل
 منه والتمد الماء القليل الذي
 لا مادة له وحسبوه بالتشديد
 عسده فالقوة وجدوه
 ويرى كما حسب بدل كما
 ذكرت وكون أو في البيت
 بمعنى الواو ظاهر وهو يقويه
 انه يروى ونصفه بالواو
 وقوله
 قوم اذا سمعوا الصريح
 رأيتمهم *
 من بين ملجم مهره أو سافع
 الصريح صوت المستصرخ
 والمجم هو جاعل اللام في
 محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضة الاولى وضرب الثاني الذي على
 زنة مفعولان وقد دخله الخن اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفي ذلك اه جوابه بعناء
 (قوله قالت الاليتما الخ) بعد هذين البيتين

فكملت مائة فيم احصايتها * وأسرت حسبة في ذلك العدد
 وقبلهما

واحكم بحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع واراد التمدد
 يحفه جانبانيق وتبعه * مثل الزجاجة لم تكمل من الرمد

وفتاة الحى هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقسمري والقطا والتمد
 بالثانية والهم المفتوحة بين الماء القليل الذي لا مادة له والتمد بكسر النون بعد هاتين
 من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أى فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أى عدوه
 وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطاة واحدة ففرمها سرب من القطا بين
 جباين فقالت ليت الحمام اليه الى حمامتيه او نصفه قد به ثم الحمام ميه فنظر والى ذلك
 القطا وادعى الماء فاذا هوست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصريح الخ) الصريح
 صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاتخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسف بالناصية
 وانما كانت أو هاتين معنى الواو لان بين تقتضى الاضافة الى متعدد وفي التمرح واقتل ان يقول

١٨ في ل هو الاتخذ بالناصية فرسه ومنه لنسف بالناصية ومن اما زائدة على رأى الاخفش واليكوفين أى رأيتم
 بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما اللابتداء متعلقة بفعل الرؤية أى ان رؤيتك يا هم ابتداءت من بين هذين القسمين
 وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحد
 هذين القسمين ولا تعدد في الاحد واقتل ان يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع فكل واحد من
 القسمين ذو تعدد فهو كقولك جاست بين العلماء أو الزهاد أو لاحد الامرين ولا اشكال في ومن الغريب ان جاعة منهم
 ابن مالا ذكر واجبى أو بمعنى الواو ثم ذكر وانما انتهى بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أى لا حرج بان تأكلوا من بيوتكم
 أى بيوت أولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك أو بيوت آبائكم
 وأوهذه أى التي في الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا وهي تلك التى بمعنى الواو ويعنيان أو اجاعت لا منطوقا
 به في اللفظ الذى يفسرونه به في الآية ~~فإننا~~ كيد للنفي السابق ومناعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد
 وذلك أى تعليق النفي بكل واحد من دلائل خارج وهو الاجماع القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت
 ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك ونظيره قولك لا يحل لك الزنا والسرقه

فقد دل على ذلك الزنا ولا السرفة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعتين ومفترقتين **ب**ولو تركت **ب** بالبناء للفعول أو للفاعل أي
تركت أنت **ب** في التقدير لم يضر ذلك **ب** لقيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لا يحل كل واحد من الزنا والسرفة على
الاطلاق **ب** وزعم ابن مالك أيضاً أن **ب** لا يباحة حالة في محل الواو وهذا أيضاً مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن
سيرين **ب** بالواو **ب** كان المأمور به مجالستهما **ب** جميعاً **ب** ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما **ب** وهذا مشكل فأى
عهدة على المخاطب مع أن الأمر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **ب** وهذا **ب** الذي ذكرناه من التفريق بين
العطف بأو والعطف بالواو **ب** دأمر الاباحة على الوجه المذكور آنفاً **ب** وهو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر
الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة أن الواو تأتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه انما جىء
بالفذاكة **ب** يعني تلك عشرة كاملة ١٣٨ **ب** وقد دفع التوهم ارادة الاباحة في فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم **ب**

حتى أنه لو صام الثلاثة فقط
أو السبعة فقط أجزأه فأنى
بالفذاكة دفعاً لانه لا يتوهم
مثل هذا والفذاكة في
الحساب أن تذكر تفاصيل
ثم يجمل فيقال فذلك كذا
وكذا **ب** وقد في ذلك
صاحب الايضاح البياني **ب**
أي المصنف في علم البيان
ويعني بصاحبه قاضي القضاة
جلال الدين عبد الرحمن
ابن محمد القزويني الشافعي
صاحب تلخيص المفتاح
وانما وصف الايضاح بالبيان
احد ترزا من الايضاح
المسمى في النحوي على
الفارسي **ب** ولا تعرف هذه
المقالة **ب** وهي كون الواو
تأتي للاباحة **ب** نحو **ب**
بل هي معروفة لبعض
النحاة فقد قال السيرافي

لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق يلجم أو فريق سافع فتكون أولاً أحد الأمرين وبين
مضافة الى متعدد (قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما
ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما) في الشرح هذا مشكل فأى عهدة على
المخاطب مع أن الأمر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **ب** وأقول لا اشكال فإن
المصنف يرى أن الأمر مع الواو ليس للاباحة وإن هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا
رد بهذا الكلام على قول ابن مالك أن **ب** تأتي للاباحة حالة في محل الواو ورد على قول الزمخشري
أن الواو تأتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف انحاء ولو سلم فراده بالعهدة
فعل ما أريد بهذه الصيغة (قوله وأنه انما جىء بالفذاكة دفعاً لتوهم ارادة الاباحة) قال
التفتازاني الفذاكة في الحساب أن يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا اهـ وهذا الذي
ذكره فائدة الفذاكة عند من يقول أن الواو للاباحة وأما من يقول أنها تأتي للاباحة فيقول
جىء بالفذاكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم أن
المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فإنه يطلق لهما وقوله تعالى كاملة صفة مؤكدة
لإفادة المبالغة في محافظة هذا العدد وأوصفة مبينة وكاشفة فإن العشرة تمام مرتبة الاتحاد
أو صفة مقيمة تقيده كمال بدلية العترة من الهدى (قوله وقوله في ذلك صاحب الايضاح
البياني) هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص
المفتاح قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضي القضاة امام الدين وناب في القضاء عن أخيه
ثم ولي خطابة دمشق فقام بهامدة ثم ولي قضاء القضاء بالشام ثم قضاء القضاء بالديار المصرية
ثم عزل عنها وأعيد الى قضاء الشام توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (قوله ولا تعرف
هذه المقالة لنحوي) في الشرح بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح
الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة

مجالسة

في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة
كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزبغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب
وجالس القراء والعقهاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء أو القراء وأصحاب الحديث فذلك كله بمعنى انتهى قلت وقد
رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل أن **ب** تأتي للجمع كالواو ثم قال فإن قلت كيف وافقت على أن **ب** في
الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن
لا فرق فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى المامل وهو اباحة المجالسة فكأنه قيل أبحث مجالستهم أو من
أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه أو أراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشيء مباحاً لانه لا حرج في فعله ولا في تركه
فاذا أجمع شيئاً جازاً فافهمه أربعة أوجه وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا أنه مع الواو وكذلك لأن
الاباحة انما استقيدت من الأمر فالواو جعلت بين الشئيين في الاباحة الى هنا كلامه المعنى **ب** السادس **ب** من معاني أو الاتي

عشر الاضراب كبل فمن سببوه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أونسي * وهذا أحد الشرطين * واعادة العامل * وهذا الشرط الآخر * نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو * المعنى بل ما قام عمرو وهو اضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو ونحو لا يقوم زيد أو لا يقوم عمرو * المعنى بل لا يقوم عمرو وهو اضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو ونحو قوله أي هذا القول * عنه أي عن سيبويه * بن عصفور * وهذه الفعالية معطوفة على المتقدمة اذ المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور ويجوز كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر الخالف بذلك كما ستعرفه * ونحو يؤيد * أي يؤيد نقل ابن عصفور المذكور * كونه أي سيبويه * قال في ولا نطع منهم أنما أو كفورا ١٣٩ ولو قلت أولا نطع كفورا انقلب

المعنى لانه يصير اضرابا عن النفي الاول ونهيا عن الثاني فقط * وذلك باطل لان النفي عن كل منهما ثابت لا يتطرق اليه الا بطل أصلا * وقال الكوفيون وأبو علي * الفارسي * وأبو الفتح * ابن جني * وابن برهان * بفتح الموحدة ومنع الصرف وهؤلاء الثلاثة من النحاة الأخذين بذهب أهل البصرة * وتأتي * أو * للاضراب مطلقا أي اتينا مطلقا ويجوز أن يكون حالا من الاضراب أي تأتي له في حالة كونه مطلقا أي سواء تقدمه نفي أونسي أو لم تقدمه وسواء أعيد العامل أو لم يعد * واحتجاجهم مفعول لاجله والعامل قال أي قال أولئك الجماعة كذا احتجاجا ويجوز أن يكون حالا أي ذوى احتجاج أو محققين * يقول جرير

مجالسة ذوى الزبغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله معنى هذا كلامه وقد رجح المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان أو تأتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أو في الاباحه بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحه المجالسة وكانه قيل أبحث لك بمجالستهم ما ومن أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا له لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أجمع شيئا نجازا لم ينافي ما ربه أو وجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكاهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا أنه مع الواو كذلك لان الاباحه انما تستفيد من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحه اه مافي الشرح (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفي أو حرف النفي (قوله وابن برهان) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي سيبويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وتوفي سنة تسع وستين وخمسائة (قوله ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه ويقوم بحاله وواحد العيال عيل بفتح المهملة وتشديد الباء والجمع عيال مثل جيد وجياد ويرم بفتح الموحدة التكمائية وكسر الراء يعنى سئمت وبعد اد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتى بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولا م وفي المكشاف أو كذا الواو للعطف على محذوف معناه أ كفووا بالآيات البينات وكلماء عاهدوا وقرأ أبو السمال بسكون الواو على ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفرون الا الذين فسقوا ونقضوا عهدهم الله مرارا كثيرة اه قال التفتازاني فجعل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون مية لا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا ونقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم موله وأوفي مثل هذه المواضع تفيد تساوى الامرين في الوقوع مع ان الثاني أبعد وأليق بان لا يقع فيحمل على انه بمعنى بل وتبدأ ثبوتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ما ههنا القربى أنه أعنى قوله بل أكثرهم

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاءك قد قلت أولادى * العيال جمع عيل بتشديد الباء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بحاله ويرم بكسر الراء ضمير والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأوفي البيت الثاني للاضراب مع فقد ما اشترطه سيبويه فهي ظاهرة في الاحتجاج * وقراءة أبي السمال أو كذا عاهدوا وهذا نبذة فريق منهم بسكون الواو لا يفتحها كما هي في القراءة المشهورة فاوهنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله تعالى ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفركم الا الفاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه * واختلف

في قوله تعالى **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** فقال الفراء **المعنى** **يُزِيدُونَ** هَكَذَا جَاءَ فِي التفسير مع صحته في العربية **قال الرضي** وإنما جاز الأضراب في كلامه تعالى لأنه أخذ برعهم بناء على ما يحزر الناس من غـ بر تحقيق مع كونه تعالى عالمًا به مددهم وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق مضر باعما غلط فيه الناس بناء على ظاهر الحزر رأى أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس ١٤٠ مائة ألف وهم كانوا اثنين على ذلك وكذا قوله تعالى **كلج البصر** أو هو أقرب

وقال بعض الكوفيين **أو في هذه الآية** **الواو** أي إلى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف **ككيف هو** **واللصيريين** فيها أقوال قيل **للام** **على السامع** **وقيل** **للتخيير** أي إذا رآهم **الرائي** **للتخيير** **لشدة** **كثرتهم** **يؤمن** أن يقول مائة ألف أو يقول هم أكثر من مائة ألف **وقوله ابن** **الشجري** عن سيبويه في ثبوته عنه **تطرق** **ولا يتأتى** أن يكون وجه النظر أنها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا لأن النزاع في هذا الشرط مأثور فاعل سيبويه من لا يعتبره والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله **ولا يصح** **التخيير** بين شيئين الواقع أحدهما **فان حال هؤلاء** **المرسل إليهم** **دائر بين** **أمرين** **فأما أن يكونوا** **مائة ألف** **وأما أن يكونوا**

لا يؤمنون **ترقيما** إلى الاغلاظ فالأغلاظ **(قوله فقال الفراء بل يزيدون)** **فان قلت** **كيف جاز** **الأضراب** في كلامه تعالى قلت قال الرضي **انما جاز** لأنه تعالى أخذ برعهم بناء على حزر الناس مع كونه تعالى عالمًا بهم يزيدون ثم أنه أخذ في التحقيق مضر باعما غلط فيه الناس وكذا قوله تعالى **كلج البصر** أو هو أقرب **اه** **(قوله نقله ابن الشجري** عن سيبويه **وفي ثبوته عنه** **نظر** **ولا يصح** **التخيير** بين شيئين الواقع أحدهما) **هذا بيان** لوجه النظر وحاصله أن التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما والآخران هنا وقع أحدهما فلا تخيير بينهما **أو انما قلنا** وقع أحدهما لأنهم كانوا يزيدون مائة ألف على ما نقلناه عن الرضي **وقلنا** أن التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما **لأنه لا يكون** إلا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلقا بغير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر أن التخيير على هذا التفسير بين أن يقول الرائي هم مائة ألف وأن يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وأن وقع انهم أكثر لأن المراد انهم بهذه الحثية لأن ذلك قيل فيهم **وابن الشجري** هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمسة وأربعين وأربعمائة توفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكرك من بغداد **ولما حج** **الزنجشري** جاء إلى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن أن يكون وجه النظر أنها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما صرح المتن ولا طلب هنا لأن النزاع في هذا الشرط مأثور فاعل سيبويه من لا يعتبره **وأقول** أن كون التخيير والاباحة باولا يكون إلا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك أن أو التي للاباحة يسبقها غير الطلب قال السفاقي في قوله تعالى **أو كصيب من السماء** وقال الزجاج **للتخيير** وقيل للاباحة وضعف القولان بأن أو انما تكون للاباحة أو للتخيير في الأمر أو في معناه **لا في الخبر** **اه** ثم في الشرح والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله **ولا يصح** **التخيير** بين شيئين الواقع أحدهما يعني أن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أن يكونوا مائة ألف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بأنهم يزيدون أم لا أم لا **فان حال هؤلاء** **المرسل إليهم** **دائر بين** **أمرين** **فأما أن يكونوا** **مائة ألف** **وأما أن يكونوا**

أزيد **من ذلك** **فان كانوا** **في الواقع** **مائة ألف** **فكيف يسوغ** **لرائي** **أن يخبر** **بأنهم** **أزيدون** **أكثر** **كانوا** **أزيد** **فكيف يسوغ** **له** **الاخبار** **بأنهم** **مائة ألف** **ولقائل** **أن يقول** **لصاحب هذا الرأي** **أن لا يلتزم** **أن عدد المرسل إليهم في الواقع** **منحصر** **في هذين القسمين** **بل يقول** **يجوز** **أن لا يكون** **عدد** **هم** **في نفس الأمر** **شيئا** **منهم** **وانهم** **عدد** **كثير** **جد** **بجيت** **إذا رآهم** **الرأي** **كان** **له** **أن يقول** **هم** **مائة ألف** **وكان** **له** **أن يقول** **هم** **أزيدون** **مائة ألف** **أي هم** **كثيرون** **كثرة** **مفرطة** **ولا يقصد** **المتكلم** **العدد** **المخصوص** **على أنه هو** **الموجود** **بموجب** **الواقع** **كما إذا جاءك** **شخص** **مرارا** **كثيرة** **جد** **أجاز** **لك** **أن تقول** **جئتني ألف مرة** **وان تقول** **جئتني أكثر من ألف مرة** **ولا كذب** **في شيء** **من ذلك** **لأن المقصود** **ليس** **كمية** **هذا** **العدد** **المعين** **أن لا يزيد**

ولا ينقص وانما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية وهو قيل هي للشك مصر و قال الراي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بنصب غير على الاستثناء أي الا القول بانهم يعني الواو مقولة في قوله تعالى وهو ما امر الساعة الا كلح البصر وهو اقرب فهي كالجأرة أو أشد قسوة والمعنى السابح من معاني أو الاثنى عشر في التقسيم أي تبين أقسام الشيء ونحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى المسماة بالخلاصة وتعرف بالالفية وهو في شرح منظومته الكبرى المسماة بالسكافية الشافية ثم عدل عن ذلك أي عن ذكر التقسيم في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان كل منها تفريقا مصحوبا بغيره وهو الشك أو الابهام أو التخيير ومثل هذا المعنى المجرد عما ذكر بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا أي ان يكن

الشمه ودعليه غنيا فلا تعتقروا

من الشهادة عليه اغناه طلب الرضا أو ان يكن فقيرا فلا تعتقروا من الشهادة رجحه فأتى بأوهنا المجرد التفريق أي ذكر الأقسام ولا شك ولا ابهام ولا تخيير بنحو قالوا كونوا هودا أو نصارى أي ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتي بالمصنف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل يقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة اغناها بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً نحو اننا ننتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكرات أو كلاًها والتفريق يقع في المذكرات نفسها (قوله كما الناس مجرمون عليه وجارم) هذا مجزئ بيت لعمر بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبهه وصدر البيت ونصر مولا ناولنا ونعلم أنه ومعنى مجرم عليه وجارم مجني عليه وجان (قوله وقالوا النائناتان الخ) أشرفت الرمح نحو العدو بالشين المحبة

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اه (قوله ذكره ابن جني) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني مملوكا وميما السليمان بن فهد الأزدي وقرا ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه وكان قعد أول أمره للأقراء بالموصل فاجتاز عليه أو على وهو في حاقته فقال له تزييت وأنت حصرم فترك الحلقة ولا زمه حتى غهر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بهداياه اه وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوباً وانما هو معرب كني كذا في شرح المفصل للاستغذاري اه (قوله ومثل بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى) في الشرح فان قلت كان من حقه ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل يقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة اغناها بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً نحو اننا ننتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكرات أو كلاًها والتفريق يقع في المذكرات نفسها (قوله كما الناس مجرمون عليه وجارم) هذا مجزئ بيت لعمر بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبهه وصدر البيت ونصر مولا ناولنا ونعلم أنه ومعنى مجرم عليه وجارم مجني عليه وجان (قوله وقالوا النائناتان الخ) أشرفت الرمح نحو العدو بالشين المحبة

الصلاة والسلام حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مشبهة في حرف الميم ان شاء الله تعالى قال ابن مالك بنحو هذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود ونحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله ونصر مولا ناولنا ونعلم أنه كما الناس مجرمون عليه وجارم مجرم عليه وجارم أي مجني عليه وجان يقال جرم فلان على أهله اذا ذنب وجني عليهم جنابة بنحو من مجيئه بأوقوله فقالوا النائناتان لا بد منهما صدور رماح أشرفت أو سلاسل أشرفت أي صوبت وسددت تقول أشرفت الرمح نحو العدو اذا صوبته نحوه وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما النائناتان اللذان ذكرهما اجمالا بقوله ننتان ثم قسمهما ما بالواو القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامرأى لنا خصلتان هـ صدور الرماح المشرعية والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر والانتزاع

كلام ابن مالك في الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن أولاتاني له بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود في بعض النسخ
وحجى الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاتاني له بل اثباته الا كثرية للواو يقتضي الثبوت في أو بقوله وكان المصنف غير
هذه لما فيها من المناقشة أما أول فلان ابن مالك لم يقل ان استعمال الواو في التقسيم أكثر وإنما قال أجود وأما ثانيا فلان اثبات
الا كثرية للواو اقتضي الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه وقد صرح ابن مالك في ثبوت التقسيم في
البيت الأخير وهو فقالوا لثانين إلى آخره وهو ليس فيه دليل على ما قاله من أن أو فيه للتقسيم بل احتمال أن يكون
المعنى لا بد من أحدهما في المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أي من أحدهما فان ذلك إنما يخرج من
البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم وإنما هو بيان لاحدى الخاصتين بأحدى المتعاطفين
بأوهـ أو أألم أن تحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجهه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول
التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولكن استعمال الواو أجود فتأمل هو وغيره أي غير ابن مالك
في عدل عن العبارتين في التقسيم والتفريق المجرد في غير التفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونا هودا أو نصارى وقالوا
ساحر أو مجنون إذا المعنى في الآية الأولى هو وقالت اليهود كونا هودا وقالت النصارى كونا نصارى والمعنى في الآية
الثانية هو وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فأوفيهما التفصيل الاجمال في قالوا هو وهذا هو الذي ذكر أهل البديع أنه
أحد قسمي ألف والنشر وذلك لان المتكلم تارة يذكر متعدد على التفصيل ثم ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرد إليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر المتعدد على سبيل الاجمال ثم ما لكل

الخ ومثله ذلك هذه الآية
و بقوله تعالى وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان
هودا أو نصارى وقال الشيخ
بهاء الدين السبكي في شرح
التلميح واعلم ان ما ذكره
في هذه الآية الكريمة
يعنى الآية الأخيرة لا يخلو
عن نظر فان أو في قوله تعالى
أو نصارى اما أن يقدر

إذا صوبته إلى جهةه وكفى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وحجى الواو في
التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاتاني له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان
مراده ان التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلا ولما كان في أو أقل لم يجعله
كذلك بل أفى بالتعريف المجرد ليكون داخل فيه اظهار الخط رتبته في أو عن رتبته في الواو
(قوله إذا المعنى وقالت اليهود كونا هودا وقالت النصارى كونا نصارى) يعنى لف بين القواين
ثقة بان السامع يرد إلى كل فريق قوله قال التفات إلى عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
لقائل أن يقول لما كان ألف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع
مقول كل فريق إلى صاحبه فيما إذا كان الامر ان مقواين وكلمة أو لا تفيد الامقولية أحد
الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

بعدمها قول مقدر أو لا فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان هذا
ذلك حينئذ موضع الواو لا أو ثم انما لو جعلنا أو بمعنى الواو قدرنا قولنا لا محذوف يخرج عن ألف فانه يصير الضمير الاول لليهود
فقط وهذا ليس مرادهم قطعا ألا ترى قول الزنجشري فلف القواين وان لم تقدر قولنا بعد أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب
على الاطلاق هذا القول وهو بحجته غير صادر من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجمال وتفصيل
باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انهم اليست من ألف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بحملته
إلى كل من اليهود والنصارى بان يكون مجرد من قولى الفريقين قول كل تضمته مقالاتهما فان قول اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب إلى كل من الفريقين
لن يدخل الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصريا ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتا فلا حاجة بنا إلى زيادة على ذلك وان
قلنا انه اثبات فوجهه انهم لما كان مقصودهم الاعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريق النصارى واليهود أحقر
عند الآخر من الانتساب لما رضى كان قول اليهود مثل لان يدخل الجنة الا يهودى يتضمن نفى دخولها عن غير اليهودى
والنصارى فليس يراد به بالنفي ويتضمن اثبات دخولها لأحد فريق اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لأحد الفريقين
عينا وهم اليهود مثلا اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقا لان الاخص يستلزم الاعم فقوله لن يدخل الجنة الا يهودى
يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود أو النصارى لان من أثبت قيام يهودى يصدق عليه
انه أثبت قيام أحد الرجاين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودى أو نصارى أو مسلم لاننا نقول

لما كان مقصودهم الاصل هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم ان يدخل الجنة الا يهودى كثر فبحان قوله ان يدخل الجنة الا يهودى أو نصراني حتى من كلامهم الثاني الذي هو موجود في ضمن قولهم الاول بل هو ابلغ في الشناعة عليهم لانه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ما ذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه وهو تعسف ابن السجري فقال في الآية الاولى انه حذف منها مضاف وواو جاتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم بمعنى اليهود كونه يهودا وقال بعضهم بمعنى النصراني كونه نصراني قال فقام أو نصراني مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى كلامه والكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه المعنى الثامن من معاني أو الاثنى عشر ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع ١٤٣

أي قول القائل لا تقتله أو يسلم فهو بمنزلة ما لو قال لا تقتله الا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ والمعنى لا تقتله في كل وقت الا في وقت اسلامه وقوله

وكنتم اذا غمزت قنات قوم * كسرت كعوب أو تستقيم

غمزت أي عصرت والقناة معروفة وهي ما يجعل فيها سن الرمح والكعوب هي النواشر في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم السواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمزت قنات معوجة

هذا بالتعيين وبعضهم ذلك بالتعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمارة) قال الرضى معنى أو في الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعده أو فسيبويه بقدر بالا وغيره بالي والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرت به بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أي لا زمك الوقت أن تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل وعنده من يفسره بالي ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الا وحتى في موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصب للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا ينظر فيه أو يقدم ليكون انتظارا وقدم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعده وحتى احتاجوا الى هذا التأويل قلت لي فرقوا بين أو التي تقتضى مساواة ما قبلها ما بعده في الشك وبين أو التي تقتضى مخالفة ما قبلها ما بعده في ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعده أو واذا أرادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعده أو لئلا يكون الناصب أول عدم مثل ما بعده في الشك لانه محقق الوقوع أو راحه ولم يجز ان يكون الناصب أول عدم اختصاصا فاعتد به ان تكون ان مضمرة (قوله وكنتم اذا غمزت الخ) الغمز بالهجة والراي مصدر غمزت الشئ بيدي والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكعوب الرمح النواشر في أطراف الانابيب والبيت من قصيد لبادي العجم في هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل له اعجم الكنة كانت في لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو نفذ الكسر لم يستقيم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة توليناه بالخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجمت قوما أيدهم بالهجوم الا ان يتركوا هجائي (قوله وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوهن فرية) كذلك جعله

حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتقا عاين من اعتد لها ولا يفارق ذلك الا أن يستقيم وهو جعل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوهن فرية فقد تفرضوا منصوبان مضمرتان ليصبر المعنى لا جناح عليكم في مهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس الا أن تفرضوا أي الوقت فرضكم لهن مهرا مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقد ردها القائل لا فائدة هذا المعنى تفرضوا منصوب على الوجه المذكور ولا يجوز وما بالعطف على تمسوهن لوجهين الأول لا يصبر المعنى لا جناح عليكم فيما يتعاق بهر النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الامرين وهما المسيس والفرض ومع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الامرين مع انه قد تقرر في الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين ووجود الآخر وهذا هو الوجه الاول ولان المطلقات المفروض لهن قد

ذ كرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية يعني قوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ثم يترك ذكر المسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما كانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكركم أولا ولم خص أحد القسمين بالذكركم ثانيا وترك الآخر يترك بالبناء للقول والتاء التانيث أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب أو بمعنى الآخر جرت المفروض لهن عن مشاركة المسوسات في الذكركم أولا وظهر وجه افرادهن بالذكركم ثانيا وهذا هو الوجه الثاني وهو واجب ابن الحاجب عن الوجه الأول يمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء أحد هابل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بينهم جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول وهو كون المعنى مدة انتفاء أحدهما بوقائه لا ينفي الآخر كما حصل كلامه ان الغرض الحامل على جعل أو بمعنى الابتداء بإقامتها على حقيقتها من جعلها عاطفة لاحد الشيئين على الآخر وذلك لان نفي الاحد منهم يفيد العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الاخراجها عن حقيقتها وذكركم التفتازاني في حاشية الكشف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر ١٤٤ لما تقرر من ان أو في سياق النفي يفيد العموم ثم ذكر بانه اجيب عن ذلك

بان العطف يوههم تقدير
اعادة حرف النفي أي أولم
تفرضوا فيفيد ان شرط
عدم وجوب المهر أحد
المنفيين لان نفي أحد الامرين
اعنى نفي كل وليس كذلك
قال التفتازاني وفيه نظر
لان محل الوهم هو اللفظ
وسواء جعلتها ناصبة أو
عاطفة فهو بحاله وكالا وهم
في تقديرها ناصبة فكذا
في تقدير كونها عاطفة
على المنفي المجزوم بل قال
ويمكن الجواب بان عموم
أو في سياق النفي مما فيه
نوع خفاء حتى ذهيوافي

المنحصرى قال التفتازاني فان قيل لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من ان أو في سياق النفي يفيد العموم اجيب بان العطف يوههم تقدير اعادة حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لان نفي أحد الامرين اعنى نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل قال لا استثناء فيه فحمل الكلام عليه على أن مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجد هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا (قوله لكانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكركم) يعني بطريق المفهوم ولو كان مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن بناء على ذكرهن بطريق المفهوم كما ترك ذكر المسوسات بناء على ذكرهن كذلك (قوله وفيها قول آخر سيأتي) يعني في ثالث سطر من هذا الكلام (قوله والتاسع أن تكون بمعنى الى) قال بدر الدين بن مالك أوالتي انتصب المضارع بعدها ان كان نحو ولا تطع منهم أمها أو كفورا الى تاو بلات وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه وهو واجب بعضهم عن الوجه الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة فقد استفيد ثانيا بذكرهن ما لم يستفيد أولا بوقيل أو بمعنى هذه الآية بمعنى الواو أي ما لم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلا ان وقع الطلاق في هذه الحالة بوقيل أو بوقيل أي بقوله يقول المفسرين انهم انزلت في رجل انصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها أي في أو الواو في هذه الآية يقول آخر سيأتي وهو كونها بمعنى الى وهو المعنى بالتاسع من معاني أو الاتي عشر وان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمره نحو ولا ازمك أو تقضيني أي الى ان تقضيني بحقى ونحو

ما

نحو ولا تطع منهم أمها أو كفورا الى تاو بلات وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه وهو واجب بعضهم عن الوجه الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة فقد استفيد ثانيا بذكرهن ما لم يستفيد أولا بوقيل أو بمعنى هذه الآية بمعنى الواو أي ما لم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلا ان وقع الطلاق في هذه الحالة بوقيل أو بوقيل أي بقوله يقول المفسرين انهم انزلت في رجل انصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها أي في أو الواو في هذه الآية يقول آخر سيأتي وهو كونها بمعنى الى وهو المعنى بالتاسع من معاني أو الاتي عشر وان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمره نحو ولا ازمك أو تقضيني أي الى ان تقضيني بحقى ونحو

ولا يستسهل الصعب وأدرك المتى في التناقضات الامال الاصاب المتى جمع منية وهي اسم لما ينقاه الانسان وانقياد الامال موافقته المراد ومجيئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل اوفى هذين الامرين بمعنى الاستثنائية متأت وبان جمعها على بابها العطف أحد الشبثين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا تقتله أو يسلم ولا تترك منك أو تقضي حتى وهذا البيت اذا مضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلته بصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني له أو قضاء منه لحق وليكون استسهال مني الصعب وأدرك المتى في أو تفرضوا انه منصوب جواز هذا المعنى فيه فيكون الغاية المستفادة منه في غاية النفي الجناح لانني المسيس وهـ ذاهو القول الآخر الذي وعدنا تبانه في الآية المذكورة المعنى العاشر من معاني أو التقریب نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجع المعنى الحادي عشر الشرطية نحو لا ضربته عاش أو مات أي ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لا تترك اعطيتني أو حرمتني أي ان اعطيتني وان حرمتني في قوله ابن الشجري في المعنى الثاني عشر التبعض نحو كونوا هودا أو نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه اغار ادمعني التفصيل فان كل ١٤٥ واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها

ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والافه هي بمعنى الا (قوله لا يستسهل الصعب الخ) المتى جمع منية وهو ما ينقاه الانسان والامال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا الامولات وانقيادها حصولها وفي الشرح وانت خبير بان جعل اوفى على بابها العطف أحد الشبثين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا تقتله أو يسلم ولا تترك منك أو تقضي حتى وهذا البيت اذا مضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلته بصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر متصيده من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني أو قضاء منه وليكون استسهال مني وأدرك المتى اهـ وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان أو التي بمعنى الأولي مفيدة لاحد الشبثين أو الاشياء مع القصد الى أمر آخر وعلى هذا افتحص بعض امكان كونها لاحد الشبثين أو الاشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي فيه نظر للمصنف اللهم الا أن يريد مجرد أحد الشبثين أو الاشياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوعه لاحد الشبثين أو الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون) قال السفاقي قال السهيلي وابن الصائغ أو لاحد الشبثين أو الاشياء وانما وقعت في الحكم بالمشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لانها موضوعه للشك ولهذا تكون في الخبر من غير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى أصحها لان الخبر انما يريد أحد الشبثين واما التي زعموا أنها الاباحة فلم تؤخذ الاباحة

بعض مما تقدم علم ما في أي على ما قبلها وما بعدها ولم يرد ان ذكر كرت لتفيد معنى التبعض حتى تكون قسمًا متقلا برأسه خارجا عما مر في تنبيه التحقيق ان أو موضوعه لاحد الشبثين أو الاشياء أي لتعلق الحكم باحد الامرين المذكورين قبلها وما بعدها أو الامور وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل في فتكون للاضرب ولا تكون حينئذ لاحد

١٩ في ل الشبثين أو الاشياء أو في تخرج الى معنى الواو في فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذ لاحد هـ بل هما مع الهمزة واما بقية المعاني فستفاد من غيرها لا منها وفي الكشف نقلا عن البزدوي وشمس الاعنة انه ما قال هذه الحكمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضع ما ليس بقصود في الخطابات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام وليس معناه ان الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع ليعناه بل المعنى ما ذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الحكمة موضوعه لذلك بل هي موضوعه لاحد المذكورين غير عيين كما قلنا الا أنها في الاخبارات تفضي الى الشك باعتبار محل الكلام لانه أخبر عن مجيء أحد هـ في قوله جاء زيد أو عمرو ومعلوم أن فعل المجيء وجود من أحدهما عينا لا نكرة الا تصور لصدر الفعل من غير العيين وبإضافة الفعل الى أحد هـ غير عيين لا ينتقل الفعل من العيين الى النكرة بل يبقى مضافا الى العيين كما وجد وانما جعله السامع فوق الشك في الذي وجد منه فعل المجيء فتبين ان التشكيك انما يثبت حكما وانما يكون الكلام خبرا لا مقصودا بحرف أو الا ترى أنها اذا استعملت في الانشاء لا تؤدي معنى الشك أصلا مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الاصل وكذا التخيير يثبت بحمل الكلام أيضا

لأنه إذا استعملت في الابتداء كقولك اضرب زيد أو عمر أو تناولت أحدهما غير معين والامر لا لا يتصور الا التمار
 بوقوع الفعل في غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من التمار ولهذا واختار أحدهما قولا لا يصح لانه لا ضرورة
 في ذلك انما هي في حق الفعل انتهى وهو من العجب أنهم ذكروا ان من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو
 خذ من مالي درهما أو ديناراً وهذا للتخيير وهو جالس الحسن أو ابن سيرين وهو هذا للاباحة ثم ذكروا ان أو تفيدهما
 ومثلا بالمثالين المذكورين ومن البين الفساد المعنى العاشر وهو التقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع وهو وفيه انما
 هي للشك على زعمهم وانما الاستعید والتقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك في الاشتباه مع تباين
 الوقتين يمنع أو مستبعد فيحصل التقريب ضرورة وهو ينبغي لمن قال انما اتاني للشرطية ان يقول ولله طرفة لانه قد مر مكانها
 وان في وهما حرف عطف وحرف شرط ١٤٦ وهو الحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل

وان أو على بابها ولكنها
 لما عطف على ما فيه معنى
 الشرط دخل المعطوف
 في معنى الشرط في عملها
 تقتضيه أو من التثنية
 ولو قيل بان هذا من باب
 الحال المقدره أي لا ضربته
 مقدر احيائه أو مقدر
 موته والمعنى لا ضربته
 على كل حال لا يمكن وكذا
 لا تبنك مقدر اعطائك
 أو حرمانك ولا حاجة الى
 تقدير الشرط ولا قد على
 ما اختاره ابن مالك وجاعة

(ألا)

بفتح المهملة والتخفيف في
 أي تخفيف اللام على
 خمسة أوجه أحدها أن
 تكون هي للتثنية
 فتدل على تحقق ما بعدها

من لفظ أو ولا معناها وانما أخذت من صيغة الامر مع قرائن الاحوال اه (قوله ومن
 العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو خذ من مالي درهما
 أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلا بالمثالين المذكورين)
 وأقول لا عجب فان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى أو ولا
 تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية شيئين أو أكثر لا مسبوق بصيغة الامر
 ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الا متأخرا أو عن أو معناها فلزم اتحاد مثالهما الخ حيث
 مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما الا وقطع النظر فيهما عن الصيغة
 قال التفازاني في التلويح ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى
 كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب
 محل الكلام ودلالة القرائن اه (قوله اذ حصول ذلك مع تباين الوقتين يمنع
 أو مستبعد) الاشارة بذلك عائدة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق ان الفعل الذي
 قبلها على معنى حرف الشرط) في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدره أي
 لا ضربته مقدر احيائه أو مقدر موته والمعنى لا ضربته على كل حال ولا حاجة الى تقدير
 الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجاعة اه

﴿ألا﴾ بفتح المهملة والتخفيف

(قوله أحدهما ان تكون للتثنية) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى
 من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به في الدلالة
 أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالاته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح
 ألا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرها لا تسمى الاستفهام أو لم يسم

وسأني بيان وجه ذلك وقد تدخل على الجملتين في الاسمية والفعلية وذلك بنحو الا انهم هم السفهاء في
 وهذه اسمية وتنعو في الايام بأنهم ليس مصر وقاعهم في هذه فعالية بنحو يقول العربون فيها هي في حرف استفتاح
 فيبينون مكانها وهو المحل الذي تقع فيه وهو ابتداء الكلام بنحو ما لون في ذكر معناه التي الذي وضع له وهو التنبيه
 وذلك غير سديد وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها
 بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالاته
 والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرها لا تكون
 الاستفهام أو لم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالاته وانما تسمى حروف استفهام وحروف تخصيص لما كان ذلك
 المعنى مدلولاً لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها وجدتها كما كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف
 الاستقبال والجر وغير ذلك

لجواز افادتها التحقيق من جهة تركبها في الاصل بل من الهزمة ولا يمكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد افاتم ولا نقول لان زيد افاتم هو هزمة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر أي هو قادر وقد يقال ليس كل هزمة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون للانكار الاطلائي ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وفوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيد كيدته فنأين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهزمة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى الشيء بينة فن هذه الجهة جاء

التحقيق وايضا فنفي النفي اثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك ولا يخفى ان الا التي للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو الان زيد افاتم يقع بعدها النفي نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروف عنهم وافادتها التحقيق في القبيح بين ثابتة لما مر

حرف الاستفتاح اه (قوله وافادتها تحقيق من جهة تركبها من الهزمة ولا وهزمة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى) يعني أن افادة ألا تحقيق ما بعدهما من جهة تركبها من الهزمة التي للإبطال ولا التي للنفي وهزمة الإبطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم تغد الهزمة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهزمة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشف وعبارته وأما مركبة من هزمة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدهما ولو كان هذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرية بنحو ما يتأق به القسم قال المتأخراني يريدان الهزمة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات امكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد افاتم وكذا الكلام في اما والاكثر على انه ما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه وقال السفاقي بعدما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه ألا غير صالح للنفي لوقفت الا ان زيد امنطلق لم يصلح فيه لان زيد امنطلق اذ ليس من تركبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لوقفت ليس ذلك بقادر صرح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم واجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تدوير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية اه (قوله لا تكاد تقع الجملة بعدها) اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها محتمل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضمير عائد على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو ممتنع (قوله وطلائعه) طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطاع طلع المدو أي ناحيته (قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره) هذا صدر بيت عجزه ويحيي العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده

والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع بعدها الا مصدرية بنحو ما يتأق به القسم يعني ان والنفي

لقد كنت اختار الجوى طاوى الحشا • محافظة من ان يقال لثيم
وفي الصحاح رم العظام برم بالكسر رمة أي بلى فهر رميم وانما قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم لان فعلا وفعولا قد يستوي فيهما المذكور والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصدى اه
وذلك اشارته للقسم في كونها لا تكاد كيد منتهى بنحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ألا لا يقوم زيد
هو أختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره •
ويحيي العظام البيض وهي رميم • لقد كنت اختار القرى طاوى الحشا • محاذرة من أن يقال لثيم القرى الاحسان
الى الضيف والحشا مادون الجباب مما في البطن من كب وطمح والكرش وما يتبعه والطاوى الجائع بنحو قوله
اما والذي أبكى وأضلك والذي • أمات وأحيا والذي أمره الامر • وقد تقدم في اما انشاد هذا البيت وما بعده وهو
لقد تركتني أحسد الوحش ان أرى • البفين منها لا يزوعهم الذعر

والثاني التوبيخ والانسكار. وهذا المعطوف مستغنى عنه اذا التوبىح لا يكون بدون انكار ولكن قصده زيادة البيان
بكفوله أي كقول حسان رضى الله تعالى عنه **يؤألاطعان أأفرسان عادية *** ألا تجشؤنكم حول التناير. الطعان
مصدر طاعن بالمرح وهو معروف والعادية إما من العدو أو العدوان أي مسرعة إلى الحرب مسبقة إلى الأوطان لمخصومها
بشدّة بأسها والعرب تقدم بثله من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشؤ خروج نفس من الغم ينشأ عن امتلاء المعدة
وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتناير جمع تنور وهو ما يجز فيه يخب. هذا النظم هو لألقوم على عدم الشجاعة
وصرف همهم إلى شمع بطونهم وقوله **أأارعواء لمن وات شبيبته *** وأذنت شبيب بعده هزم في الأرعواء الكف عن
الشي واستعمل كثيرا في ترك ١٤٨ ما يستعمل في القبح ووات أدبرت وذهبت والشبية الشباب

وهو عبارة عن كون
الحيوان في زمان تكون
فيه حرارته الغريزية
مشبوبة أي قوية مشتعلة
وأذنت أعلمت والشبيب
والشبيب واحد وقال
الأصمعي الشبيب يبيض
الشعر والشبيب دخول
الرجل في حد الشبيب من
الرجال والمهرم كبار السن
فان قلت من هنا موصولة
أو موصوفة ووات شبيبته
صلة أو صفة ولا اشكال فيه
وأذنت شبيب معطوف
على الصلة أو الصفة ولا
ضمير فيه يعود إلى من فها
وجهه قلت يمكن الجواب
عنه من ثلاثة أوجه
أحدها أنا لانسلم أن
الواو عاطفة بل هي
للحال وقد مضى على
رأى من يقوله والثاني

وفي الكشف الرمي اسم لما يلي من العظم كالرمة والرفات فلهذا لم يؤنث والجوى خلو البطن
ويروى القري وهو الاحسان إلى الضيف والحساب بالحاء المهملة والشين الموحدة ما شملت عليه
الضلوع والطاوى الجائع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللثم الذي الأصل
الشحج النفس (قوله والثاني التوبيخ والانسكار) أي التوبيخ على النفي والانسكار عليه وفي
الشرح المفيد للانسكار التوبيخ هو الهزيمة لاجموع الأوائفي المقاديبا على حاله في
البيتين عدم الطعان وعدم العدو والفرسان وعدم الأرعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك
وحينئذ فهم أحرفان كل منهما ما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ
وأقول الهزيمة تفيد الانسكار التوبيخ وكلة لا تفيد النفي فجموع الأتفيد الانسكار التوبيخ
على النفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه ألقية
حرف واحد على ما ذكره لا حرفان على ما شهد به قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر
وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا
نظر فقد قال المصنف في أوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشاويين أنه غير واقع وقال الرضى
قال الاندلسي يعني الشاويين لا أعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون
الألف مجردة الاستفهام بل لابد ان تكون امالا لانكارا والتوبيخ أو للنهي أو للعرض (قوله أأا
طعان الخ) الطعان مصدر طاعن بالمرح والعادية من العدو وهو الاسراع أي مسرعة إلى الحرب
أو من العدوان وهو الظلم أي ظالمة لمخصومها والتجشؤ بالجيم والشين الموحدة خروج النفس من
الغم عن امتلاء المعدة والتناير جمع تنور وهو ما يجز فيه (قوله أأارعواء الخ) ارعوى فلان
عن القبح أي انكف عنه وفي الصحاح والشباب أيضا الخداقة وكذلك الشبية وهو خلاف
الشبيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشبية وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة
عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة اه
وهذا مأخوذ من كلام الأطباء واقتضوا الشباب عليه من شبت النار أي قويت قالوا وهو حسن
الوقوف ويكون في نحو ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الامزجة

على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط وذلك لان

والا فالج
ضمير آذنت يعود إلى الشبية المضاف إلى ضمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي الثالث ان اعلى تقدير كونها
عاطفة لا تجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل تجعل كلتا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة فيكتفي حينئذ منهما
بضمير واحد لا ارتباطهما ما وصيرورتهما كالجملتين الواحدة من حيث ان المعنى أأارعواء لمن قارن الايدان بالشبيب تولى
شبيبته والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل
عند الكلام على الجملة التابعة ان شاء الله تعالى واعلم ان المفيد لانكار التوبيخ هو الهزيمة لاجموع الأوائفي المقاديبا
بأق على حاله في البيتين عدم الطعان وعدم العدو والفرسان أو عدم الأرعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك
وحينئذ فهم أحرفان كل منهما ما يفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام

في الثالث التثنية كقوله ألا عمرو ولي مستطاع رجوعه * فبرأب ما أثبات بد الغفلات في برأب يصلح وفاء له ضمير يرجع إلى الرجوع وأثبات بثلاثة أي خربت وفتقت الحزب يقال ثأى الحزب ثأى إذا تخرم والثأى الخرم والفتق قال جرير هو الرافد الميمون والرافد الثاني * إذا نزل يوميا بماء شربة زلت وبد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ولا خفاء بأن الألف البيت للتثنية وهو لهذا نصب برأب لأنه جواب عن مقرون بالفاء في رفع مقرون على أنه صفة المضاعف المرفوع من قوله جواب عن ونصب الفعل الجوابي بأن مضمرة على ما عرف في محله وهو الرابع الاستفهام عن النفي كقوله الاصطبار سلمى أم لها جلد * إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي وفي هذا البيت رد على من أنكروا وجود هذا القسم وهو الاستفهام أبو علي في الشلوطين * فان الهمزة فيه مجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بل لا ريب في انتفاء صبرها عند موت أم تجلد فأم فيه متصلة والمعنى أي الأمرين كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهام أولا عن الجزع وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي لاقاه أمثاله الموت وإذا عرفت ما أسلفناه لك قريبا بان لك أن في كلام المصنف نظرا من وجهين الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني الأول ليست الاستفهاما عن النفي إنما الاستفهام ١٤٩ عنه بالهمزة وحدها الثاني

ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا باللام أن يكون مجموع الألفيتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعديبه في المفردات وهو هذه الأقسام الثلاثة وهي ألا التوبيخية والتي للتثنية والتي للاستفهام عن النفي والتي مختصة بالدخول على الجمل الاسمية لان لامها باقية على عملها الذي كان وهو لا يكون الألفي

والا قديم والمشيبة قال الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والمهرم كبر السن (قوله ألا عمرو لي الخ) برأب بثلاثة تحتية فراءسا كنهة فهمزة مفتوحة فوحدة أي يصلح واثبات بثلاثة بين هزتين وفي آخره تاء أثبت أي أفسدت (قوله وفي هذا البيت رد على من أنكروا وجود هذا القسم وهو الشلوطين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت أم فيه منقطعة بأن يكون استفهام عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد أو متصلة بأن يكون طلب تعيين أحدهما هذين الأمرين وفي الشرح وفي كلام المصنف نظرا من وجهين الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني الأول ليست الاستفهاما عن النفي أصلا وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا باللام أن يكون مجموع الألفيتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعديبه في المفردات وأقول الجواب عن الأول ان النفي في كلامه بمعنى النفي والهمزة إذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن النفي ولا يخفى ما فيه وعن الثاني في بعد تسليم انما يحصل لها بالتركيب معنى تعديبه من المفردات انما لان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى تعديبه من المفردات بل يذكر أيضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة

الجمل الاسمية وهذا بخلاف الألفي للتنبية فانها تدخل على الجملتين كما مر وفي كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت وهو يعمل في هذه الأقسام الثلاثة لعمل لا التبرئة وهو التي انفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك لانها تنفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه فأت وجعات نفس التبرئة بمبالغة كافية يدعدل وعليه فالتمرية صفة لا بالباء ويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف أي ذات التبرئة لقوات المبالغة ويحتمل أن تكون لا مضافة للتبرئة ولكن تختص التي للتثنية عن التي لانكار التوبيخ والتي للاستفهام عن النفي في بانها لا خبر لها لالفاظا ولا تقديرا في فاذا قيل الألف كان ذلك كلاما مركبا من حرف واسم نظر إلى المعنى وما زالوا يستغربون قول الفارسي ان نحو يارب بكلام مركب من حرف واسم فهو ذا سيبويه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك وهو بانها لا تجوز مراعاة محامها مع اسمها في فلا يقال الألف عذب بالرفع بناء على انما مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء وهو انما لا يجوز الفاعل ولو تكررت فلا يقال الألف والألف بالرفع فيهما أو في أحدهما (وما الأول فلانها أي فلان الا المراد به التثنية في معنى أغنى وأغنى لا خبر له في فكذلك الا لا يكون لها خبر اذا التثنية يغنيها عنه وبصير اسمها بعبارة المفعول من جهة المعنى فقولك الألف في معنى أغنى ماء وهو ما لا آخران وهو امتناع مراعاة المحل وامتناع الانشاء في فلانها بمنزلة ليت في وايت عتبع فيها الأمر ان فكذلك ما هو بمنزلة ما هو وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وقد خالف في ذلك المازني والمبرد واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبا

وعلى هذا الذي ذهب اليه سيبويه وموافقه يفصل الكلام فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا على التقديم والخبر هو التأخير للابتداء والجملة في محل نصب بوصفة على اللفظ اذ لا مانع منه ولا يكون مستطاع خبرا لا لا أو نعتا على المحل ورجوعه من فروع به علم ما في أي على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ولا ينافي من ان سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لا لا هـ خبرا ولا يجوزون مراعاة محملها مع اسمها وقد استبينت ان الفاعل من قوله فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه ١٥٠ وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط اذ معناه وان

بان يترجم له (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه السباق والتقدير وعلى هذا يفصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط اذ معناه وان بنيته على هذا فتكون الفاعل رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنع الفاعل ولا شك ان يكون صالحا لان يقع شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فن ثم دخلت الفاء ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا وأقول في كلامه نظرا ما أولا فلان ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلان لم ان كل ما نظره الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلان لا نسلم ان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنع الفاعل منه بل اذا كان مضارا ممتنعا أو منفيا فلا يجوز فيه اثبات الفاء وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد افظا أو معنى لم تجز الفاء وان كان مضارا ممتنعا أو منفيا بالافعال وجهان والافعال وقال الرضى المضارع المجرد والمصدر بلا يجوز فيه ما الفاء وتركها اما الفاعل فلان ما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة في معناها تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت واما تركها فلان ما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصتهما بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه انه يكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه أفس اذا المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفاء قال الرضى وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت قيمت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان الحقة قياسا وان اخوانا ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الا خبر ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعني فتكون في محل نصب وانما جاز النصب على الاعلى الحركة البغائية لمشاهاة الاعرابية لعروضه ابعروض لاوز والهايز والهاف كان عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل) يعني على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان فحل اسمها المبني ورفع ونصب كذا قال الرضى (قوله وتختص الالهة بالفعالية) يعني الخبرية وسيصرح المصنف به بعده في اول الكلام على الابالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

بنيته على هذا فتكون الفاعل رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنع الفاعل ولا شك ان يكون صالحا لان يقع شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في هذه الآية خبر مبتدا هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فن ثم دخلت الفاء ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا والخامس العرض والتخصيص ومعناها ما طلب الشيء ولكن العرض طلب بالبن والتخصيص طاب بحث وهو ذا صريح في ان ألا يجملتها مفيدة لذلك وضعا وبعضهم يقول ان العرض مولد من الاستفهام وذلك لان

هـ نـ الاستفهام ما دخلت على فعل مني امتنع جملة على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم في التزول مثلا في قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه معونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله في الانكار التوبيخي والتوبيخ هو تخطي الالهة التي للعرض والتخصيص هو بالفعالية أي بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيمتعلق الطاب به بخلاف الاسمية لان الثبوت وعدم الحدوث ونحو ألا تجزون أن يغفر الله اسمك ونحو ألا تقنلون قوما نكنوا آبائهم وكان الآية الاولى مثال للعرض والثانية مثال للتخصيص وهو منه عند

الخليل في قول الشاعر **هو** الأرجل جازاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت في المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي تجعله حاصلا قال الجوهري والبيت مضمين أي تبيت تفهـل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعده هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على غم * وهم أصحاب يوم عكاظ أني شهدت لهم مواطن صادقات * شهدت لهم بحسن الظن مني وانما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروي الأرجل يعني هات لي رجلا ويروي الأرجل بمعنى الامن رجل ١٥١ قلت والذي يظهر في توجيه الرفع

أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير الأدلة لرجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة وبدل على هذا المحذوف بدل والمعنى الاتصافون لدلالة رجل واما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض وهو التقدير عنده ألا تروى رجلا هذه صفة فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى في توجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل ألا للتنبيه بوزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي الأخرى الله رجلا جزاء خيرا وألا على هذا للتنبيه بالعرض لأن ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث

في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التخصيص معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت إلى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون التخصيص في الماضي الذي فات إلا أنها كثير ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكان من حيث المعنى للتخصيص على ما فات وقلم استعمل في المضارع أيضا في موضع التوبيخ واللام على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض اهـ (قوله الأرجل جازاه الله خيرا الخ) قال السيرافي تبيت بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من باث الشيء أي استخرجه ورد بان بعده ترجل أي وتقيم بيتي * وأعطى الأداة أن نصبت ورويه بالمثلثة الفوقية ويحجب بان يكون روي ما بعده المثناة الفوقية لا يردكون تبيت بالمثلثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي ينسب إليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج أو الصفة كقول الشاعر

بنى ان البرشي هين * المنطق اللين والطعيم

حيث قرن روي الأول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربان بالمخرج وفي الصحاح المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أي تفعل كذا والبيت مضمين فيسه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروي الأرجل يعني هات لي رجلا ويروي الأرجل بمعنى اامن رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير الأدلة لرجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة وتبيت بالمثلثة مضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل إذا لم يكن شديدا للعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الأذن وتقم بالقاف المضمومة تكنس من قمت البيت كنسته والأداة المطهرة ونضا ثوبه خلعه وأعطى الأداة كناية عن مؤانسته إياها قال الأزهرى والبيتان لا عرابي لم يرد الفجور وانما أراد أن يتزوج امرأة تمنعه (قوله والأعلى هذا للتنبيه) لأن ما بعده هاليس بمضارع ولا ماضيه مني وانما هو دعاء (قوله لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه) في الشرح فيه نظر لأن الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طاب غير

أن العرض طاب والمطلوب انما هو أمر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب وهو قال يونس ألا في البيت المذكور للتمني ونون الاسم للضرورة وهو لا فقد كان حقه البناء لأنه مفرد وهو قول الخليل أولى في قول يونس لأنه لا ضرورة في ضمائر الفعل بدليل أنه يقع في سعة الكلام بخلاف التثنية في مثل هذا الجاء فانما يرتكب الضرورة الشعر ولا يرتكب في السعة وإذا دار الأمر بين وجه لا يفعله إلا للضرورة ووجه سالم من ذلك فالجمل على الثاني أولى بلا شك وهو ضمائر الخليل تروى في أولى من ضمائر غيره بخبر الله لأنه أي لأن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة حتى يضم الفعل الدعاء وانما قصده طلبه

واضمار الخليل موفى هذا القصد قلت وفيه نظار لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنا متأت بـ (و) اما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل في المنصوب في البيت بـ (و) فيلزم الفصل بين ما بالجملة المفسرة في وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلا لاهي بأسرها وهو هي أجنبية فردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد في فان هلك جملة بنفسه يرية وقد فصل بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية أو منع الفصل بـ (و) مع أجنبيتها قلت وفيه نظار لاحتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض العربيين ونوزع في ذلك بأن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعهول المحذوف فهو الذي ينبغي أن يكون ١٥٢ التقييده اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي

كالمؤكد واذ ادار الامر بين هذين فعمد الاسناد أولى فـ (و) قلت ضربت زيد اضرب زيد العاقل انبغي أن يكون العاقل صفة للاول وهو ذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على انه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه لانه شعر ومثل ذلك مغتفر فيه بـ (و) ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية وفيه نظار اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لقولا محذوف صفة لرجل اى الارجل مقولا فيه جزاء الله خير ايدل فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جمعت معترضه والفصل بـ (و) مغتفر وأقع في الفصح نظم اوثرا بـ (و) الا بالكسر في الهمزة

المدعوبه كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنا متأت اه وأقول فرق بين اشعار الكلام بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لافي الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعاء على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بالا يقتضى الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعوله وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره أولى لان اضمار الخليل تقدير فعل غير مذكور واعتراض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طالب رجل هـ ذمه صفته أهم من الدعاء له (قوله فردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه نظار لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض العربيين اه وأقول الذي صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك اه لكن صاحب الكشف لم يرض ذلك فانه قال ومحمّل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه أبو حيان على ذلك وقال التقناني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو مذكور غير مخصوصه واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود وورع بما يدعى انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية) في الشرح فيه نظار اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجل اى الارجل مقولا فيه جزاء الله خيرا اه وأقول يجب ان هذا بان كلام المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفردة

(ال) بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزيجاج

بـ (و) والتشديد في اللام على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشر بواضه الا قليلا وعن وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها في عما وقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا بـ (و) أي بالا على الاصح في من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزيجاج ووجهه ان معنى الاستثناء قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وقد يقال عليه بنبذة نصوما قام أحد الاكبر بالرفع على البدل اذ الاستثناء بهام وجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الاقوال ابن الحاجب العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه والعمل موجود ونحو القوم الا يزيد اخوة

قال الرضى وللبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أى ينتسبون اليك بالاخوة قلت
 مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك هذه الاعيان الالهة الخشبية تجارة على ان كلام من القولين يرد عليه ما سبق
 ويخوض ما فعلوه الا قليلا وهذا معطوف على قوله أولا فشر بوا منه الا قليلا لا يعنى ان كون الالهة استثناء ثابت مع نصب
 المستثنى ورفع كافى الايتين ووارتفاع ما بعدهما في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبيده
 انه أى البدل الواقع بعد الا لا ضمير معه في نحو ما جاءنى أحد الا زيدا كما كان الضمير مع البدل في أكلت الرغيف ثلثه
 وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط
 بدونه حصل الغرض من غير جود على اشتراط وجوده وهذا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدهما من غم الكلام
 الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه
 فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتج اليه وهو يبعد القول بالبدل أيضا لأنه يخالف للبدل منه في النفي والايجاب وهو
 محذور قال الرضى ولا يمنع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جازى في الصفة نحو مرت برجل لا طريف ولا كريم
 جاءت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك فجعل في نحو ما جاء أحد الا زيدا قولا لا يزيد
 والاعراب على الاسم فارتفع ما بعده الا على البدلية عند البصريين كما عرفت وهو على انه معطوف على المستثنى منه والحرف
 عطف عند الكوفيين وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدهما يخالف لما قبلها لكن ذلك أى ما بعد لا العاطفة في
 قولك جاء زيد لا عمرو وهو منى بعد ايجاب وهذا الذى نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا في نحو ما جاءنى أحد الا زيدا

ومن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضى ان الامم موصوفة بمعنى الاستثناء
 محصلة له والاعمال ما به يتقوم المعنى المقتضى وان الانائية عن استثنى كما ان حرف النداء نائب
 عن أنادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل
 معنى وقد جاء بعده تمام الكلام فشا به المفعول (قوله ويبيده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءنى
 أحد الا زيدا) قال الرضى قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتاج
 الى الضمير لقربينة الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه
 يخالف للبدل منه في النفي والايجاب) هذا الاعتراض لنعلب وقد أجاب عنه السيرافى بانه بدل
 في عمل العامل فيه وتخالفه ما فى النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف
 والصفة فمما نحو مرت برجل لا كريم ولا ابيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد
 لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الامم ما بعدهما بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد
 كانك قلت ما قام غير زيد (قوله الثانى ان يكون بمنزلة غير) لا يريد ان لا بمنزلة غير من كل وجه

وهو موجب بعد نفي فان
 قلت كان من حقه ان يشير
 بهذا الى ما بعد لا العاطفة
 لانه القريب وبذلك الى
 ما بعد الا لانه بعيد بالنسبة
 الى الاول فلم عكس قلت
 لما كان ما بعد الا هو فرض
 المسئلة المحدث عن انزله
 منزلة القريب المشاهد
 الذى هو نصب العين فاشار
 اليه بهذا وما بعد لا العاطفة
 انما جاء بطريق العرض

٢٠ فى ل اغرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذى هو بصدده فاشار اليه بذلك
 ويورد في مذهب الكوفيين في قولهم أى قول العرب ما قام الا زيد وليس شئ من احرف العطف يلى العوامل في ذلك
 حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانهم البست حرف عطف في وجوب ايجاب في عن هذا الرد بانه أى بان العاطف
 الذى هو الا عندهم ليس تاليا أى تالى العوامل في التقدير وان ولها في اللفظ اذا الاصل ما قام أحد الا زيد
 وغايته ان المعطوف عليه حذف في اللفظ ولا محذور فيه الثانى ان تكون بمنزلة غير في ان ما بعدهما مغاير لما قبلها اذا تا
 أوصفت كما بعد غير في مثل قولك مرت برجل غير زيد ودخل عمرو بوجه غير الوجه الذى خرج به ولا يقتبر مغايرته له
 نفيا واثباتا كما كانت الا في حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان الالهة وهى التى بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازانى في
 حاشية الكشف عند الكلام على لا قارض ولا بكر بانه لا قائل باسميت أو قول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه
 عدم الزام خفض ما به لولا كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدهما مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها في صورة الحرف
 ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل في لاني نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدانه بمعنى غير وجه ل اعرابه على ما بعده بطريق العاربة
 على ما صرح به السخاوى في وصفها وبتاليها لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز في العبارة
 والتحقيق ان الوصف انما هو بابتاليها لا بها وحدها ولذلك ظهر الاعراب في تاليها وانما صرح ان يوصف بها وبتاليها لان

مجموعه ما يؤدى معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولو جعلت بمعنى غيرهما كما أشيرنا إليه لكان الوصف بها وحدها وتاليه التماذكرا لبيان ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن الذى قاله جماعة انه يوصف بها وبه إليها يجمع مذكرا وشبهه أى شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمران أحدهما الجمع المعروف بمرئىفا الغلط لا يخرج عنه معنى التنكير فهو ذا جمع معروف شبهه بالمنكر والآخر ما كان نكرة وليس بافظ الجمع ولكنه فى معناه فهذا يصدر عنه أيضا انه شبهه المنكر وسيد كرام المصنف أمثلة الكل بمثل الجمع المنكر لو كان فيها آلهة الا الله لفسد تأفلا يجوز فى الالهة ان تكون للاستثناء لا يؤمن جهة المعنى اذ التقدير حينئذ أى حين اذ تكون للاستثناء الذى قضيه خروج المستثنى من المستثنى منه ولو كان فيه ما آلهة ليس فيه الله افسد تأوذلك يقتضى بغيره انه لو كان فيها آلهة فهم الله لم تفسد او ليس ذلك المراد بل المراد ان الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ولو لا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء وذلك انه قال فى الكشف فى تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط الا لوط الاستثناء ان كان من قوم فنقطع لوصفهم بالجرام فاختلف الجنس وان كان من الضمير فى مجرمين فتصل كانه قيل الى قوم أخرجوا كلهم الا آل لوط وحدهم وتقرر بالاشكال ان النكرة فى الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتعريف مشكل وحاول الطيبي الجواب بان الضمير فى مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه الجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يصح الضمير ١٥٤ بعدم معاده والمعاد فى الآية ليس بعامة لكونه نكرة فى الاثبات كما قلنا فى أين

عموم الضمير العائد عليه
والذى ينبغى الاعتماد عليه
فى الجواب ان يقال لا يمنع
عموم النكرة فى الاثبات
لمقتض وهذا كذلك بدليل
آية لوط انا أرسلنا الى قوم
لوط والقصة واحدة فثبت
ان المراد من المنكر هنا
هو ذلك المعروف فعمت
النكرة فى الاثبات لقيام
دليل العموم وحينئذ انجبه
الفرق وذلك ان هذا
الظاهر العام بالفرض صار

ولا ينزلها فى الاسمىة لما فى حاشية التفات الى عند قوله تعالى لا فإرض ولا بكر انه لا فإرض
باسمىة الا التى بمنزلة غير وانما يريد انهم بمنزلة غيرى مغايرة ما بعدهما لما قبلها ذاتا ووصفة قال
الرضى أصل غير أن تكون صفة مقيمة لمغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وأصل الا التى هى أم أدوات
الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها انفياء أو ثباتا فلما اجتمع ما بهد الا وما بعد غير فى معنى المغايرة
جاءت الاعلى غير فى الصفة فصار ما بهد الا مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له
نفيا أو اثباتا وجاءت غير الاعلى الا فى الاستثناء فصار ما بهد هامة ابر لما قبلها انفياء أو اثباتا
من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا ان جل غير على الا أكثر من جعل الاعلى غير لان غير
اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فذلك تقع غير فى جميع مواقع الا (قوله)
لو قلت قام رجال الا زيد الم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق فى غالب النسخ واعترض عليه
بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمنطق عليه وانما

بعد تخصيصه بالمجرمين فى قوة قولك مجرمى قوم لوط فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنس
فتعين الانقطاع ويكون الارسال حينئذ فى معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن فى مجرمين وقد فرضنا
ان معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين
منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقيون والارسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان فى الاول وانما
هو بمعنى البعث لانباء المحسنين واهلاك المجرمين فتمامه وعلى تقدير كون الجمع المنكر فى الاثبات لا عموم له لم يوفق قام رجال
الازيد الم يصح اتفاقا ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف فى عموم الجمع المنكر فى الاثبات قال التفات الى
فى التلويح لاشك فى عمومهما معنى انتظام جمع من التسميات وانما الخلاف فى العموم بوصف الاستغراق والا كثرون على انه
ليس بعامة لان رجالا فى الجوع كرجل فى الواحد ان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل
البديل وبغضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور منهم ان
المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه وان المبرد يخالف فى ذلك ذاهبا الى انه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول
فما هذا الاتفاق الذى نقله المصنف وقد رأيت فى نسخة من هذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظ اتفاقا يوزع المبرد ان الا
فى الآية للاستثناء وان ما بعدهما بدل محجبان لوتدلى على الامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه وزعم ان التفريق بعد هاجاز

وان نحو لو كان معنا الا يزيد اجد كلامهم لو وقع التفرغ في النفي فكانه قيل في المثال ما كان معنا الا يزيد وفي الآية ما فيها ما آله الا الله وهذا كما أجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلا كانت قرية أمنت فنفعها إيمانهم الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد فكان مستغفرا الا ان استثناء المبرد منه لا يجوز كما اذا كانت ما جاء في رجال لم يصح أن تقول الا عمرو ١٥٥ لان المعنى ما جاء في جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة

هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح وامام من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس يتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبردين يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحتها من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق امكن لما كان القول باسـتـغـفـارـه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لوجاء في دياراً كرمته ولا لوجاء في من أحد أكرمه ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذا بان التفرغ والبديل في الاستثناء اتع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لو امتناع وقوع التفرغ والبديل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفرغ والبديل ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفي ومن الزائدة بشرط فيها صريح النفي أو النفي أو الاستفهام بهل والتفرغ والبديل في الاستثناء بشرط فيها ما كونه الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنفي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جاز دخول لوفي حين الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان أفادت النفي فهي مع ذلك تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يقع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب بمنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب اه وفي الشرح للمبرد ان يقول قد أجعنا على اجراء أي مجرى النفي الصريح وأجرنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وبأبي الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المجيء وأبي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لوم معني النفي اذهو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما أجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلا كانت قرية أمنت مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفرغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كر المصنف قول المبرد وما فيه باسـط مما ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الصائغ) هو بضاد مجع وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف السكاكي الاشبيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشاويين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل اتقن فيه وجع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للمعهود والمعهود كون الصفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان اريد مدح

الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآية فلا يضرب المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم وهو يرده أي يرده مذهب المبرد بانهم لم يوجبوا أي العـرب لا يقولون لوجاء في دياراً كرمته ولا لوجاء في من أحد ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فيها اديار وما جاء في من أحد ولما لم يجز ذلك دل على عدم جوازه على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة للمبرد ان يقول قد أجعنا على اجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل أبي زيد الالقيام فاجزنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وبأبي الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المجيء وأبي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو

جوابنا قال الشاويين وابن الصائغ بضاد مجع وعين مهملة لولا يصح المعنى حتى تكون الاعمى غير التي يرادهم العوض والبديل لا بمعنى غير التي يرادهم اطلاق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فيها آلهة عوضا عن الله وبدا منه لفسدنا هو قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنار رجل الا يزيد لغلبنا أي رجل مكان زيد أو عوضا عن زيد وليس المعنى لو كان معنار رجل مغاير لزيد لان هذا يصدق بما اذا كان زيد يفهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير ان زيد فقد ان زيد منهم وليس هذا هو المقصود انما المقصود ان زيد لو لم يكن معنار لو كان رجل آخر مكانه لغلبنا انتهى

كلامهم الخلف وليس كما قاله بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال محصص مثله في قولك جاء رجل موصوف
بانه غير زيد وفي الآية مؤ كد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدأ ان طابق ما بعد الاموصوفها
فالوصف محصص له وان خالفه بافرااد أو غيره فالوصف مؤ كد ولم أر من أفصح عن هذا المكن الصويين قالوا اذا قيل له عندي
عشرة الادرمه فقد أقرله بتسعة ^{في} لانه قد أخرج من العشرة واحد ^{في} فان قال الادرمه ^{في} بالرفع فقد أقرله بعشرة ^{في}
ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئا ^{في} لان المعنى عشرة موصوفة بانه غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة
بذلك ^{في} فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك ^{في} والصفة هنا مؤ كده صالحة للاستقاط مثلها في نفخة
واحدة ^{في} ضرورة ان أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة ^{في} وتخرج الآية ^{في} وهي لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا ^{في} على
ذلك اذا المعنى حينئذ لو كان فيها آلهة لفسدنا أي ان الفساد يترتب على تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال الجمع
هو المعرف الشبيهة بالمنكر قوله أنيخت فالقمت بلدة فوق بلدة * فإيل بها الاصوات الابغامها ^{في} أنيخت ابركت والبلدة
الصدر يقال فلان واسع البلدة أي واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول ابركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقمت صدرها
على الارض ففيه جناس تام ١٥٦ وقيل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين

المجتمعة صوت لا تفصح به
فقد وقع الابغامها صفة للجمع
شبيهة بالمنكر ^{في} فان تعريف
الاصوات تعريف الجنس ^{في}
وحكم ما هو فيه حكم النكرة
كقوله

ولقد أمر على اللثيم يسفي
أي اللثيم من اللثام والمعنى
في البيت ليس بها أصوات
الابغام الناقة أو الابل فان
قلت لا خفاء بان الصفة في
البيت مخصصة لا مؤ كده
مع انها مخالفة لموصوفها
اذ هي مفردة وهو جمع
فيلزم انهدام القاعدة التي

زيدو بفصحهما ان أريد زمه (قوله قلت وايس كما قاله) لان المعنى يصح بدون كون الاعمى
غير التي يراد به البديل والعوض لان الوصف بالافى الآية مؤ كد صالح للاستغناء عنه فيكون
فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتب على تعدد الاله ووجود الشريك
وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الافي الآية بمعنى غير التي يراد به البديل والعوض لفسد معنى
الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيه ما عد من الآلهة بدل وتوض منه تعالى لفسدت
السماء والارض وذلك يقتضي عفوهم انه لو كان فيه ما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسد
وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها
لو كان فيه ما عد من الآلهة دونه أو به بدلا منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك
ظاهر (قوله أنيخت فالقمت الخ) أناخ الجمل أبركه والبلدة الاول الصدر والثاني الارض وبغام
الناقة بضم الموحدة النخية وبالمجتمعة صوت التي لا تفصح به (قوله لو كان غبري الخ) سلمى
منادى محذوف الاداة والدهن نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف
القاطع والذي كرم من السيوف ما كان ذاما ورونق (قوله وهو لا يجري لوجرى النفي كما
يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان غنيل سيبويه بلو كان معنار جمل الازيد
لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالاجما أو شبهه لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية

بني المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة ^{في} ومثال شبه الجمع قوله
لو كان غبري سلمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا للصارم الذكري سلمى منادى محذوف حرف النداء أي يا سلمى والدهر
منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غبري موجودا في هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجنة كما في
قولك نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غبري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع
حادثه وهي ما يطرق من الوقائع والنواب والصارم السيف القاطع والذي كرم من السيوف وكذا المد كرم ما كان ذاما ورونق
والمعنى لو كان غبري الموصوف بانه مغاير للصارم الذكري يقاسي شدا هذا الزمان ولو كان في هذا الدهر الشديد لغيره سقوط
النواب لكني لم يغبرني ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان ^{في} قال الصارم صفة لغبري ^{في} وغيري وان كان مفرد اللفظ
فهو متعدد المعنى فهو وشبيهه بالجمع ^{في} ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا
رجل الازيد ^{في} لغلبنا ورجل ليس بجمع قطعا ^{في} وهو ^{في} أي وسيبويه ^{في} لا يجري لوج ^{في} من جهة دلالة النفي بحسب
المعنى ^{في} يجري النفي ^{في} الصريح ^{في} كما يقول المبرد ^{في} حتى يكون رجل شبيه بالجمع من حيث شموله لا افراد لكونه نكرة في
سياق النفي ^{في} وتنفارق الالهة ^{في} وهي التي يوصف بها ويتألم ^{في} التي بمعناها ^{في} من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف
موصوفها أي موصوف الا التي بمعنى غير ^{في} لا يقال جاءني الازيد ^{في} محذوف الموصوف ^{في} ويقال جاءني غير زيد ^{في} محذوف

لا صالة غير في الوصفية وتطفل الاعلم في ذلك فلم تقو قوتهم ونظيرها في أي نظير لا التي بمعنى غير في ذلك أي في وقوعها
 صفة مع امتناع حذف موصوفها الجمل والظروف فانه اتقع صفات في مثل جاءني رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار فيجوز
 يجوز ان تنوب عن موصوفات في فلا يجوز ان يقال جاءني أبوه كريم وهذا في الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق
 كما قد قالوا في الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور عن اوفي متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم
 مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام والثاني كقوله لوقلت ماني قومهم المتيتم * يفضلها في حسب ومبسم
 أصله لوقلت ماني قومهم أحد يفضلها لم تأتم حذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأتم وأبدل الهمزة بياء
 لوقوعها اسما كنه بعد كسرة وقدم جواب لوفاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار ١٥٧ والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد

المحذوف وكذا قالوا في
 الظرف أيضا كقوله
 تعالى ومنادون ذلك وقوله
 ماني القوم دون زيد أي
 أحد دون زيد والناس
 انهم لا يوصف بها الا حيث
 يصح الاستثناء فيجوز
 عندي درهم الدانق في
 بكسر النون وفتحها وهو
 سدس الدرهم ويقال
 أيضا دنانق بالف بعد النون
 لولاه فيجوز الادانق في
 بالنصب على الاستثناء
 لدخول الدانق في الدرهم
 وهو يمتنع الاجيد في بالرفع
 على الوصف لولاه فيمتنع
 الاجيد في بالنصب على
 الاستثناء لعدم شمول
 الدرهم المنكر في سياق
 الاثبات للجيد وغير الجيد
 فلا عموم فلا استثناء
 فيجوز في عندي في درهم
 غير جيد في برفع غير على
 الوصف مع عدم صحة

مجرى النفي فتم كل رجل فيكون شبه جمع (قوله ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانه اتقع
 صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) يعني الا اذا كان الموصوف بعضها من مجرور عن
 أو مجرور بني متقدم فالاول نحو مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام ومنه
 قوله تعالى ومنادون ذلك أي ومنافريق دون ذلك والثاني كقوله
 لوقلت ماني قومهم المتيتم * يفضلها في حسب ومبسم
 أي لوقلت ماني قومهم أحد يفضلها لم تأتم حذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة
 من تأتم وأبدل الهمزة بياء وقدم جواب لوفاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ
 المؤخر وهو أحد المحذوف والمبسم بكسر الميم وفتح الهمزة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا
 يقال امرأة ذات مبسم اذا كان عليها أثر الجمال (قوله والثاني انهم لا يوصف بها الا حيث يصح
 الاستثناء) قال الرضي مذهب سيدي به جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز
 في قولك ما أتاني أحد الا زيد ان يكون الا زيد بلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين عما كبا قوله
 * وكل أخ مفارقة أخوه * البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله
 فيجوز عندي درهم الدانق) الدانق بدل الهمزة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال دنانق
 بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أجب
 بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدس لان ما بعد الا وهو دنانق مطابق
 في الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طبق ما قبلها فالوصف
 مخصوص واذا كان الوصف هنا مخصوصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجب بان الدرهم
 لما كان ستة دنانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصوصا (قوله
 وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيه ما آلهة الآلية ولمثال سيبويه) يعني ان كون
 الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى لو كان فيه ما آلهة
 الا الله افسد تان الاصفة والتمثيل سيبويه لا الاصفة بلو كان معنارجل الا زيد اغلبنا فان كلا
 من الآلية والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقة أخوه الخ) الفرقان نجمان

الاستثناء ففارق في الا في ذلك في قوله جماعات فيهم ابن مالك وغيره فيجوز وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة في الا الله
 لفسد تان الآلية ولمثال سيبويه لو كان معنارجل الا زيد اغلبنا في فانه مخرجون بان الا فيها الاصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت
 فان قلت اذا جاز وقوع الابعني غير في مثال المصنف عندي درهم الدانق فالخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكدا كل درهم
 موصوف بانه غير دنانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدته القائلة متى طبق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصوص
 فان ما بعد الا في المثال المذكور وهو دنانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلاً منهما مفرد قلت لما كان الدرهم في
 معنى قولك ستة دنانق لم يقع ذلك التطابق معني في بشرط ابن الحاجب في وقوع الاصفة تعذر الاستثناء في كافي الآلية
 ومثال سيبويه في وجهه من الشاذ قوله وكل أخ مفارقة أخوه لعمري انك الا الفرقان في قال وفي البيت شذوذان وصف
 كل دون المضاف اليه والمشهور في مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فادة الشمول فقط والشذوذ الثاني الفصل

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قابل في الوصف هنا مخصص في المطابقة ما بعده الا وهو الفرقان ما قبله في الاثنية لان المعنى كل اخوين متفارقان الا الفرقان اليه فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص لما ثبت من القاء دمه في التفة دمه من انه متى طابق ما بعده الاموصوفها في الوصف مخصص والا فؤ كد والفرقدان نجمان قريبان من القطب في الثالث من اوجه الاربعة في ان تكون عاطفة بنزلة الواو في التثنية في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والقراء أبو عبيدة بالتصغير والتأنيث وجعلوا منه في قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره في ثلاثا ليكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم في قوله تعالى يا موسى لا تخف اني في الايمان لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء في غفور رحيم في أي ولا الذين ظلموا في الآية الاولى في الاية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت في وتأولهم الجمهور على الاستثناء المقطع وهو في الآية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من أحد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لمن ظلم منهم ومن لم يظلم فيستثنى الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم في الكشف والاعتبار لكن لانه لما أطلق في الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لطرؤ الشبهة فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صفة غير عما يجوز على الانبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان واما الآية الاولى فمبطل فيها بحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم أي لئلا يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة للعاينين

منهم القائلين ما ترك قبلةنا الى الكعبة الامية الى دين قومه وحبالبلد ولو كان على الحق للزم قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا تحويم على ان الاستثناء متصل وان المعنى الا الظالمين فانه يكون لهم حجة بما ذكره معلوم ان هذا ليس بحجة بل شبهة

معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الا هنا للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضى قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير ان يكون الفرقان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الابعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين يتفارقان فاقبل الاصطابق لما بعده في التثنية (قوله حجاج الخ) الحجاج بهمله فراء جيمين بينهما امتناع تحتية جمع حروج بضم المهملة وهي الناقبة الطويلة والخفف الذل وترى عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المغارة لانهما في اول نبات (قوله وابن مالك وحمل عليه) كذا وقع في غالب النسخ وواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير وواو (قوله أرى الدهر لا منجونا بآله) هذا صدر بيت يحجزه * وما صاحب الحاجات الامع ذبا * والمنجنون الدولاب الذي يدور بآله * والتقدير الا يدور دوران منجنون

ظاهرة البطلان يسوقونها مساق الحجة والبرهان فان اريد بالاولى الحجة الحقيقية ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والالم يصح الاستثناء قال المتفاز اني ولا محيص سوى ان يراد بالحجة المنسك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيه من غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتائب في الرابع من اوجه الا في ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وجعل عليه قوله في أي قول ذي الرمة في حجاج ما تنفك الامناخة * على الخسف أو ترى به ابله اقتران الحجاج جمع بجمع همله في الاول وجميع بعده اجمع حروج بضم الحاء وهي الناقبة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلد والبلدة على مطلق الارض والقفر المغارة لانهما في اول ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جني من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأنها لا تنفك عن اناختها على حالة غير مرضية أو السير بها الى أرض خالية من نبات ترعاه وماء تنشربه وانما يتأدى هذا المراد بزيادة الا في قوله أيضا في ابن مالك وحمل عليه قوله أرى الدهر لا منجونا بآله * وما صاحب الحاجات الامع ذبا * أي أرى الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بآله فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالي سافلا ولا استقامة له في المعنى الا بالزيادة فيجعل البيت عليهم وانما المحفوظ وما الدهر * ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

ثم ان ثبت روايته فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر وحذفت لا تحذف في ثالثه ففتوى وانما قدر القسم ليكون
حذف لا جار ياء الى القياس وهو يدل على ذلك في النافي المحذوف بالاستثناء المفرغ في النفي لافي الايجاب
وهو اما بيت ذى الرمة في الرمة بالضم قطعة من جبل وتكسر وبه سمى ذى الرمة كذا في القاموس وهو قيل غلط منه وليس
بسدب لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غمزه بمخالطة البقاين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب
يطرق الى القدر في كل ما يتكسر به من كلام العرب وهو قيل غلط من الرواة والرواية بالالتنوين على انه اسم
لاحرف في أى شخصه وهذا ايضا ليس بجيد اذ لا تعدح رواية في أخرى وهو قيل تنفك نامة بمعنى ما تنفصل عن التعب
أوما تخلص منه فنفسه ان في باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فانه يفيد الايجاب الدائم من
حيث ان معنى الناقصة نفي والنفي اذا دخل على النفي اقتضى الاثبات المستمر ومناخه حال في وهذا وجه حسن لا غبار
عليه ولا كلفة فيه وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الحذف ١٥٩ ومناخه حال في من الضمير المستكن

في الخبر قدمت عليه وهو هذا
فاسد ببقاء الاشكال في
وهو ارتكاب التفرغ
في الايجاب وهو لا يقال
جاء زيد الاراكيا لما
يلزم عليه من ارتكاب
المحذور المذكور وقد
يقال عليه ان ابن الحاجب
ذكر ان الاستثناء المفرغ
يقع في الايجاب بشرطين
أحدهما أن يكون فضلة
لا عمدة والثاني أن يحصل
به فائدة فلا يجوز ضربت
الازيدا اذ من المحال أن
تضرب جميع الناس
الازيدا ويجوز قرأت
اليوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ في جميع الايام الا
في ذلك اليوم ومن هنا

والا يذهب معه ذبا أي تعذبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبت روايته
فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر) يعني ليكون حذف لا النافية على القياس وفي
الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدأ محذوف يعود الى الرواية أي ان ثبت روايته فهي تخرج
على حذف قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الانقصة
عند قوله وعلى هذا فيكون فلا تطول باعاده (قوله فقيل غلط) قال الاصمعي ان ذال الرمة غلط
اذ لا نقول جاء زيد الاراكيا (قوله ومناخه حال) يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضا
على انه خبر مبتدأ محذوف أي الا هي مناخه (قوله وهذا فاسد بقاء الاشكال) يعني الذي
لا جله جماعت لافي البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس
الاشكال بيباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة
كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخه حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه
عمل ما قبله الا فيما بعده لان على الحذف متأخر عن مناخه وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل
الا لا يعمل فيما بعده الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أوصفته ويلزم تقدم الحال على
عامله المعنوي ان كان مناخه حالا من المستتر في الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك
على امامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا) لم يعمل ابن مالك وأقسام الا ولا قال
والاعلى أقسامه وذكر من تلك الاقسام الانصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى
بانه المخرج تحققة أو نقديرا من مذكور او متروك بالآ أو ما بعينها وقول بالامتناع بالخرج
واحتراز بذلك من الاتي بمعنى غير والتي معنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم
كقوله تعالى الانصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني اه

﴿ألا﴾ بالفتح والتشديد

يصل اشكال ان مناخه حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد
شجاعا الا ماشاء الكن ياتم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عامله المعنوي وكلاهما محذور عند البصريين
في تنبيه لبس من أقسام الا التي ذكرت أوجهها وهي الحرف البسيط التي في نحو الانصروه فقد نصره الله وقد
مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة وانما هذه التي في الآية في كل زمان ان الشرطية ولا النافية في غيرانه
ادغم التنوين في اللام لكان التقارب فاشتبهت به لفظا ومن العجب ان ابن مالك على امامته في التي نشأ عنها تصنيف
الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدده شرحه وذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا
وانا أظن أني وقت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التي باح بها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الا ان وليس
هذا الشرح بيدي في هذه البلاد ﴿ألا﴾ بالفتح في الهمزة وهو التشديد حرف
تخصيص مختص بالرفع صفة حرف المرفوع وبالجل الفعلية في من حيث ان التخصيص طلب لامر يتجدد وهذا شأن

الفعلية لا الاسمية في الخبرية في من حيث انه لا يطالب الا ما يفصل في الخارج والانشاء لا خارج له في كسائر أدوات التحضير في فأن الطلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعاً نحو الاتصلي أي صل وأما اذا كان ماضياً فلأنه اندخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطابقة فاشبهت لام الامر باختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به ليكون الطلب فان قيل طاب الفعل بعدمضي وقته مستحيل فلا يكون في هذا الحرف اذا وقع بعده الماضي دلالة على الطاب فيتمذرا نصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ما قاله ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحه وانما وقع بعدها الماضي تنبيهاً على ان المطلوب منه ذلك فونه حتى انقضى وقته وصار كالتوبخ واللوم على ترك المطلوب في باعتباره ما فيه من معنى الطاب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجرم بغير فاء واستشعر المصنف نقضاً لرد على قوله ان جميع أدوات التحضير مختصة بالجل الفعلية وذلك ان هلامن هذه الأدوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بأن قال في فاما قوله ونبتت ليلى أرسات بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن في فاما دخلت على فعلية والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف الا هم الا أن يقال حذف هذا تبعاً لحذف الفعل فاعتقر في وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر المحذوف أي هي شفيعها تنبيه ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى في قالت يا أيها الملا اتي ألقى الى كتاب كريم انه من سليمان في وانه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعلوا على بل هذه كلمتان في اما في ان الناصبة ولا النافية أو ان المفسرة ولا النافية في ولم يذكر الخشري الا الثاني قال وأن في أن لا تعلوا مفسرة أيضاً أي لا تعلوا لا تتكبروا كما يفعل الملو ثم قال يروي أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دود الى بلقيس ملكة سبأ السلام على من اتبع الهدى أما بعد فلا تعلوا على وأتوني مسلمين ١٦٠

ولا نافية في فهمي في مع ما دخلت عليه في محل رفع في بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب في

(قوله فهلا كان هو أي الشأن) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسب الحذف أوجب بان ذلك في الحذف استقلالاً لا تبعاً وهذا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول فهمي بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبر المبتدأ

محذوف

على انه مصدر كانه قيل ألقى أن لا تعلوا على في وعلى ان الخبر بمعنى الطلب في

أي هذا وان كان خبراً بمعنى انتفاء العلو فهو بمعنى النهي أي لا تعلوا على في بقرينة وأتوني في مسلمين ويجوز أن يكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي هو أن لا تعلوا على اجازة أبو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر بمعنى الطاب كما مر وقيل هو على حذف الجار أي بان لا تعلوا في محله أهو نصب أم جر أم يجوز الامر ان على ما هو معروف فان قلت بما ذابتم في هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعاق بالقي والباء للظرفية أي ألقى الى في هذا المعنى ويجوز أن يكون ظرفاً مستقراً في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة أي ألقى الى كتاب كريم حال كونه ملتبساً بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والامر بان اتانا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية في كتاب أي كتاب كريم ملتبس بذلك في ومثلها في الألا المشددة في قوله تعالى وجدتم اوقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون في أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض ويعلم ما تخفون وما يعلنون في قراءة التشديد في وهي قراءة الجماعة الا لكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الاحرف تنبيه أي يا حروف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم اسجدوا في لكن ان فيها الناصبة ليس غير في وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف الغين المحجمة بان التعبير بذلك لحن وسنمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن ونقبه على كل في محله ان شاء الله تعالى في ولا في المحملة للنفي فتكون الا في يسجدوا في محل نصب في بدل من أعمالهم في أي فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين البدل والمبدل منه معترض في أو في في محل رفع في خبر المحذوف في كما اجازة أبو البقاء التقدير هي ان لا يسجدوا في أي أعمالهم أن لا يسجدوا في محملة في للزيادة فتكون المحفوضة بدلاً من السبيل في فيكون المعنى فصدهم عن السجود لله وقوله فهم لا يهتدون معترض في أو مختلف في حاله كونها مقولاً في السؤال عنها في المحفوضة هي أم منصوبة في فتكون هذه الجملة الاستهلامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للفعول ويحتمل أن تكون في محل جر بدلاً من الجهر وربني على ان الاصل

في جواب سؤالها أي جواب السؤال عنها فأضيف السؤال إليها للابسة وحذف المضافان والاصلة تفهامية بدل من السؤال
 كانه قيل في جواب أهي مخفوضة أم منصوبة وقد مر مثله في أوائل الكتاب وهو ذلك على ان الاصل لا واللام متعلقة
 بهتدون أي فهم لا بهتدون للسجود لله أو على ان الاصل لا واللام متعلقة بزین أو بصد ويجوز أن يكون الاصل مخافة
 أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس الا ﴿ الى ﴾ حرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو أتوا
 الصيام الى الليل والمكانية نحو سجدوا الى الذي أسرى بعده أيلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى وغير الزمانية
 والمكانية نحو أعطيتهم من درهم الى ألف وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها أي ما بعد الى فيما قبلها نحو قرأت
 القرآن من أوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك منافي لخروج الغاية أو على خروجه نحو ثم
 أتوا الصيام الى الليل ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يقطر بالليل وذلك لانه أمر
 بالصيام المغيا بالليل وذلك بطريقتين ضد وهو الافطار ومبناه على ان الليل غاية للصوم والى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا
 اندفع ما قيل ان الاعتمام فعل مابه التمام وانما يتحقق في الجزء الاخير وهو لا يتكرر والمغيا لا بد أن يتكرر قبل الغاية
 فكيف يكون الليل غاية لاعتمام ونحوه نظرة الى مبصرة لان الاعسار ١٦١ علة الانظار وبوجود المبصرة نزول
 العلة ولودخات المبصرة

محذوف أي هو أن لا تناولوا على (قوله واللام متعلقة بهتدون) ويجوز ان يتعلق بصددهم
 وان يتعلق بزین واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له أي علة تزيين الشيطان لهم
 أو صددهم عن السبيل هي خوفه ان يسجدوا لله

﴿ الى ﴾

(قوله نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره) القرينة هنا ذكر الاخر وجعله غاية وفي الشرح
 القرينة هنا كون الكلام مسبوقا لحفظ القرآن كله وذلك منافي لخروج الغاية اه وما قلناه
 أو لى لتناوله نحو بعثك هذا الخاطئ من أوله الى آخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها
 قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى والقرينة هي العلم بأنه لا يسرى به الى البيت
 المقدس ولا يدخله (قوله أو على خروجه نحو ثم أتوا الصيام الى الليل) القرينة هنا نص منفصل
 عن هذا النص هو النهي عن الوصال والمنع منه فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه
 هنا غاية للصيام لكونه مما يعتد به للاعتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لا بد ان يكون
 متدا (قوله ونحوه نظرة الى مبصرة) فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار
 حالة المبصرة أيضا وذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتقويت حق الدائن (قوله وذلك اذا ضمنت
 شيئا الى آخر) يعني في كونه محكوما به على شيء أو محكوما ما عليه شيء أو متعلقا بشيء سواء كان من
 جنسه أو لم يكن (قوله ولا يجوز الى زيد مال تربد مع زيد) لان زيد الم يضم الى آخر في شيء مما ذكرنا

٢١ في ل من الجنس كما تقدم ولا نحو من بالنهار الى الليل وقيل لا يدخل مطلقا في سواء كان من الجنس أو لا وهو
 الصحيح لان الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد في الدخول الحاقا للفرق بالاعم الغالب وحينئذ
 فلا دليل في قوله وأيديكم الى المرافق على أحد الأمرين فأخذ الجمع وبالاحتياط فيكم وما يدخلها في الغسل وأخذ
 داود وفر بالمتيقن فلم يدخلها وبعضهم يرى ان الغاية للسقاط للغسل وسيأتي الكلام في ذلك والثاني في من معاني
 الى المعية وذلك اذا ضمنت شيئا الى آخر سواء كان من جنسه أو لم يكن اذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك
 الشئيين ويؤوبه قال الكوفيون وجاعة من البصريين في قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال
 من أنصاري الى الله أي مع الله فضم الانصار الى الله باعتبار معنى النصر المتعلقة بالله وبهم وقولهم أي قول العرب
 الذود في باعجم الاولى واهمال الثانية في الذود ابل وفي القاموس الذود ثلاثة أبعرة الى العشرة أو خمسة عشر
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاناث وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له من لفظه
 أو واحد جمعه أو ذود وقولهم الذود الى الذود ابل يدل على انهم في موضع اثنتين لان الثنتين الى الثنتين جمع الى هنا كلامه
 فقد ضمنت أحد الذودين الى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع ولا يجوز الى زيد مال تربد مع زيد مال لانه لم

فيه لكان منظر في حالتي
 العسر واليسر في عمل
 عليها أي على القرينة
 الدالة على الخروج أو
 الدخول وهذا جواب إذا
 من قوله وإذا دلت قرينة
 في اللاحق تدل قرينة لا على
 الدخول ولا على الخروج
 وهذا اكنابة عن عدم القرينة
 اذا انتفاء دلالتها لازم
 لعدمها في قليل يدخل في
 ما بعد الى فيما قبلها في ان
 كان من الجنس في نحو سر
 بالنهار الى وقت العصر
 في قليل يدخل
 في مطلقا أي سواء كان

يضع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق به ماقال بعضهم والتحقيق انه في هذا الوجه أيضا يعني الانتهاء أي من بضيف نصرته أي إلى نصرته الله والذود مضافة إلى الذود وقيل إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حال من الياء من أنصاري أي من أنصاري ذاهبا إلى الله متجها إليه فان قلت على أي شيء انتصب مضافة في قول من قدرها في قولهم الذود إلى الذود ابل فانه لا يلوح فيه إلا الحالية وليس ثم إلا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة إلى الذود والثالث من معاني إلى التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها أي لا يكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل نجب نحو ما أحب زيدا إلى وما أبغض عمر إلى فقد بينت إلى في ذلك ان المجرور به فاعل للحب والبغض المدلول على ما بفعل النجس أو اسم تفضيل رب السجن أحب إلى كما يعرف بالي ان مجرورها وهو المتكلم ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب إلى الرابع من معاني إلى هو مرادفة اللام نحو والامر إليك فانظر في ماذا تأمرين والاصل في هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعد هذا مثل ابن مالك وهو قيل هي في الآية على بابها لانتهاء الغاية أي والامر بمرتبته اليك وقدره بعضهم موكول اليك ويحتمل ان يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في الحاربة والامر راجع اليك ويقولون اجد اليك الله سبحانه وقد يتوهم ان إلى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمن أي أنهم إلى الله حده والخامس من معاني إلى هو موافقة

انه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز إلى زيد مال اعراضا على كون إلى بمعنى مع فكأنه قال ولا يجوز إلى زيد مال زيد مع زيد مال ولو كانت إلى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جاءناه لبيان ما احتزرناه تفيد الضم لانه وقع اخر اجابه في كلام القراء فانه قال وانما يجعل إلى كمع اذا ضمنت شيئا إلى شيء كقول العرب الذود إلى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن إلى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير إلى فلان مال كثير اه وقال الرضي والتحقيق ان إلى هذه بمعنى التي قيل انها بمعنى مع لانتهاء في قوله تعالى ولانا كوا أموالهم إلى أموالكم أي تضيفونها وقوله تعالى إلى المرافق أي مضافة إليها وقولهم الذود إلى الذود ابل أي الذود مضافة إلى الذود اه والذود من الابل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها واذله الأولى مبهمة والثانية مهمة وفي الجني الداني وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمنين العامل وبقاء إلى على أصاها والمعنى في قوله تعالى من أنصاري إلى الله من بضيف نصرته إلى نصرته الله وإلى في هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرني ولا بد بخلاف إلى فان نصرته ما دخلت عليه محقة واقعة مجزوم بها ذا معنى على التضمنين من بضيف نصرته إلى نصرته فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل نجب أو اسم تفضيل) يعني بعد فعل نجب أو اسم تفضيل من الحب أو البغض في العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه في هذا المساقال ابن مالك في شرح التفسير ونهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في نجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مضمونها (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون إلى في الآية لانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى إلى (قوله محذوف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا وادخل الباء على غير مادها ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستتر في مطلي ورفع القار بمطلي

في والتعبير في الأول بمرادفة اللام وهما موافقة من باب التفتن في العبارة وكان يؤذ كره جماعة في قوله أي قول النافعة في قول النافعة * إلى الناس مطلي به القار أجرب الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والقير شيء أسود يطلى به الابل والسفن والاجرب ذوالجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف والمعنى كائن في الناس جبل أجرب جعل عليه القار في قول ابن مالك ويمكن ان يكون منه أي مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي في يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يحزم بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ليضمنكم فعدي لاجل ذلك إلى أو تكون إلى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة أي إلى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه وعنه وكرمه وتأول بعضهم البيت على تعليق إلى بمحذوف أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس حذف الشاعر متعلقا بالجار وهو مضافا في وقاب الكلام لانه كان في

الأصل مطلى بالقار وفيه مبالغة لا تخفى **وقال ابن عصفور** هو **مطلى** أي البيت متأول **مطلى** على تضمين مطلى معنى مبغض **وكذا**
قال الرضى الوجه أن إلى معناه أي في هذا البيت وذلك أن معنى مطلى به القار أجرب مكره مبغض والتكرير به يعدي بالي
قال تعالى وكره إليكم الكفر فقلت ولو قيل بأن إلى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس
كان قلوب الطير رطبا ويا بسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي أي كانت مبغضا إلى الناس بسبب الوعيد جل أجرب
مطلى به القار أي جعل فيه أو ألصق به ويدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكرير والتبغيض لكان
وجه افتقارها **وقال ابن عصفور** ولو صح مجي إلى بمعنى في لجاز زيد إلى الكوفة أي في الكوفة فلما لم نقله العرب رجب أن
يتأول ما أوهم ذلك ولهذا ارتكبت تأويل البيت بما ذكره **السادس** من معاني إلى **الابتداء** أي ابتداء الغاية **وقوله** أي قول ابن أحرر
وقوله وقد عاليت بالكور فوقها أي سبق فلا يروى إلى ابن أحرر أي **فلا يروى** معنى **وقوله** وعاليت بالكور
رفعه والكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل بادته والجمع أكوار وأكور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روى
بكسرهما إذا زال عطشه بالشرب وانما يعدي بمن تقول رويت من الماء مثلاً والشاعر عدها بالي فتكون بمعنى من التي
لا ابتداء الغاية والمراد أن ناقة هذا الشاعر تشكو منه حيث جعل الكور ١٦٣ عليه فاقالة بسان الحال أيركبنى فلا يترك
ركوبى ولا يعل منه على

وكان حقها أن تدخل على القار ويرفع الضمير بمطلى وهذا على رواية رفع القار وما على رواية
جره فهو يدل من الضمير المجرور ولا قاب فيه **(وقال ابن عصفور** هو على تضمين مطلى
معنى مبغض) قال الرضى أن معنى مطلى به القار أجرب مكره والتكرير به يعدي بالي قال الله
تعالى وكره إليكم الكفر وفي الشرح ولو قيل بأن إلى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان
كما في قوله
كان قلوب الطير رطبا ويا بسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي
أي كانت في حالة كوني مبغضا إلى الناس بسبب الوعيد **دجل** أجرب مطلى به القار أي جعل فيه
أو ألصق به ويدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكرير به لكان
وجهها اه وأقول هذا بغيره هو التأويل الذي نقله المصنف عن بعضهم إلا أن ذلك التأويل
فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدر في ذلك التأويل فيه قلب وتأويل
الشارح لا قلب فيه والحال المقدر في ذلك التأويل مضافا وفي تأويل الشارح مبغضا
(قوله تقول وقد عاليت الخ) عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويسقى بالثناة
التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح الثناة التحتية
والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى أيركبنى فلا يعل ركوبى **(قوله** أم لا
سبيل الخ) الرحيق من أوصاف الخمر والسلسل به ملتين ولا من السهل الدخول في الخلق

طريقة الاستعارة التمثيلية
شبهت حاله في ذلك بحال من
يسقى من شئ فلا يروى
منه وخرج ما في البيت على
تقدير فلا يروى ظمونه إلى
لحذف المضاف **والسابع**
من معاني إلى **موافقة**
عند كقوله أي كقول
أبي كبير الهذلي
أم لا سبيل إلى الشباب
وذكره
أشهى إلى من الرحيق
السلسل
رحيق صفة الخمر والسلسل
بسينين مهملتين ولا من

السهل الدخول في الخلق وهما سؤالا أن أحدهما أن معنى أشهى إلى أحب إلى وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حبا
أو بغضاً من فعل تهب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذاهى في البيت على باهم أمينة لفاعلية مجرورها وليست
قسما آخر ولا يحضر في جواب عنه الثاني أن جعل إلى بمعنى عند يفضى إلى كونها اسما وجوابه أن هذا الإطلاق مجازي
وذلك لأن بين عند وإلى إذا أريد به معنى الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه
ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرهما وهو المجرور به فلما كان بينهما هذا التعلق قيل إن إلى بمعنى عند على طريق التجوز وقد قال
صاحب المفتاح المراد بتعلقات معاني الحروف ما يعبر به عنها عند نفسها بمعانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي
معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معاني الحروف والألمأ كانت حروفاً لا أسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات بمعانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه المتعلقات
بنوع استلزام **والثامن** من معاني إلى **التوكيد** هو أي وإلى المفيدة للتوكيد هي **والزائدة** أثبت ذلك الفراء مستدلاً
بقراءة بعضهم **وأجمل** **والثانية** من الناس تهوى إليهم بفتح الواو على أنه مضارع هوى بكسرهما أي أحب إذا المعنى
وأجمل **الثانية** من الناس تهواهم أي تحبهم فالزائدة للتوكيد **وخرجت** هذه القراءة **مطلى** على تضمين تهوى معنى تميل

فمدى تهوى بالى كما بعدى غيل بم اوفى حواشي المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن في قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى
تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذي يدل عليه هوى بالكسر بل طالب الميل والاثمان ليجدوا رفقا
بالا في المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم مياها فلا يضمن معنى السقوط واو كان التركيب واجمل طائفة لا يمكن
هذا التأويل قال وفي المصباح للوزير سأل الله ان يحب الحج الى عبادته وقيل الافئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه
قلت ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية الرينة عيناها أو على ان الاصل
تهوى بالكسر أى تسقط فقلت بالكسرة على التي على الواو ففتح وفتح قلت في الياء لقا كما يقال في رضى بكسر
الضاد وفتح الياء بوضا بفتحها واو ألف بعدها وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه الالة تحرك الياء
في الاصل كما في رضى وناصية ١٦٤ وهذا غير موجود في تهوى (أى) وبالكسر للهزمة

وهو السكون في الياء بحرف
جواب بمعنى نعم فتكون
لتصديق الخبر ولاعلام
المستخبر واو عد الطالب
وتقع في ولو قال فتقع بالفاء
ليكان أحسن بعد قام
زيد فتكون حينئذ
لتصديق الخبر بـ وهل
قام زيد فتكون
اذ ذلك لاعلام المستخبر
بـ واضرب زيدا فتكون
اذن لو عد الطالب
ونحوه في مثل يقوم
زيد وهل يضرب عمرو
ولا تضرب بكر في تقع
نعم بعدهن وظاهر هذا
الكلام ان اى تقع بعد
الخبر موجبا كان أو
منفيا وبعد الامر والنهي
والاستفهام موجبا كان
مانعاً عنه أو منفيا فان

وفي الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم جبا أو بغضاً من فعل
تجيب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبنية لغاية مجرورها
وايست قسماً آخر اه وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التي للتيبين متعلقة بنفسه فعل تجيب
أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع اعني أحدهما والى في البيت
ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه الالة
تحرك الياء في الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء في تهوى عارض للاستئصال
وأصلها الحركة وأقول في هذا الجواب نظراً لان سكون تهوى العارض للاستئصال هو سكونه
عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هي له في الاصل لان الكامات قبل التركيب
ليست بجمدية

(أى بالكسر والسكون)

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو جازا سكان الياء وفتحها وحذفها) اما سكونها فاقال
الرضي للبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان
يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما في ها الله
وهو أيضاً من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيننا لحرف الايجاب واما حذفها
فلا ساكنين (قوله وعلى الاول فيلحق ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقاءهما
لان الحد لا لتقاء الساكنين لاهما واحد التقاءهما ان يكونا في كلمة ويكون الاول منه ما حرف
اين والثاني منه ما مدغم في آخر نحو دابه وخوبصة وحروف اللين الاف والواو والياء
السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

(أى بالفتح والسكون)

(قوله) نعم تقع في هذه المواضع كلها بوزعم ابن الحاجب انما تقع بعد الاستفهام نحو ويسئبوك احق
هو قل اى وربى انه لحق ولا تقع عند الجميع لان ابن الحاجب ولا غيره في الاصل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو
التي للقسم قلت اى الله جازا سكان الياء أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف الواو والقسم وفتحها كما فقتون
من مع لام التعريف والفتح هنا الامرين أحدهما المحافظة على تنبيه اسم الله كاذ كروا في ألم الله والاخر القرار من الثقل
الناسي عن اجتماع كسرتين كما ذكر وافي ومن الناس بل الثقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهزمة والاخرى على ياء
بوحذفها لا لتقاء الساكنين لاعتلاها وعلى الاول وهو اسكان الياء تبقى ساكنة فيلحق ساكنان على غير حدهما
لان الساكنين ليسا في كلمة كما في الضالين ونحو الثوب وانما هما في كلمتين كما في التفت خلقنا البطان (أى)
بالفتح للهزمة وبالسكون للياء وعلى وجهين وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما معترض أى أعني بالفتح والسكون
به لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثاني قوله بحرف موضوع بانداء البعيد أو القريب أو المتوسط وهذا

مبنى على خلاف في ذلك فان من الناس من ذهب الى انه النداء البعيد ومنهم من قال هي لنداء القريب ومنهم من قال هي لنداء المتوسط وقال الشاعر **لم تسمي اى عبد في رونق الضحى * بكاء حلمات لهن هدير** عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور يذكرون ثوبن فن أنت ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت والهديل ايضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جرح من جوارح الطير قالوا ليس من حمامة الا وتبكي عليه قال الشاعر **وما من ثمثفين به انصر * باسرع جابة لك من هديل** كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المصنف ما يعين حال المنادى من قرب أو بعد أو توسط **وفي الحديث اى رب** وانامعهم وفيه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه أبا طالب أي عم قل لا اله الا الله ووقع في تعليق على البخارى المسمى مصابيح الجامع وأى هنا النداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة وقد تقدم أنها أي هزتم افتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كون اللب بعيدا والقريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره وفي ذلك نظر **وحورف تفسير** بالرفع عطف على الخبر الثاني وهو قوله حرف لنداء البعيد **تقول عندى عسجد** بعين وسين مهماتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر أي ذهب **وفي القاموس العسجد الذهب والجوهر كاله كالدر والياقوت** وغضنفر **١٦٥** بعين وضاد مهمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء

يؤى أي أسد وما بعده عاطف بيان على ما قبلها أو يدل لا عطف نسق **وأي** حيث نذر من حروف العطف **يؤى** خلافا للكوفين وصاحبي المستوفى والمفتاح **وأي** العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبي عمرو الزاهد عنه **يؤى** لانام زعاطفا يصلح للسقوط دائما **وأي** تصلح للحذف دائما فلا تكون حرف عطف واختر بقديم الدوام من العاطف الذي

(قوله لم تسمي الخ) عبد مرخم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكرون نظر الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالهمزة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو ايضا صوت الحمام (قوله وقد تقدم أنها) حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز مدها اذا بدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحورف تفسير) وهي أهم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليه او ذهب قوم الى ان أي التفسير بربقة اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لانام زعاطفا يصلح للسقوط دائما) ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن المهام وليت الكتيبة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشيء على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشيء على مرادفه نحو *** وأنى قولها كذا وبومينا** (قوله وترميني بالطرف الخ) ترميني بالطرف أي تشيرين الى به وتقليبنى أي تبغضيننى يقال قلاه قلى وقلاه بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا ظرف لتقول) يعني وفاعل تقول المخاطب فكذلك يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وبالك والصفات نحو مرت برجل فقيه وكاتب وشاعر **يؤى** ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه **وأي** ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واختر بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون أخرى كقوله *** واللى قولها كذا وبومينا** فانما كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف المرادف **يؤى** وتوقع أي **يؤى** تفسير الجمل أيضا كقوله وترميني بالطرف أي أنت مذنب *** وتقليبنى لكن ابالك لا قلى** ترميني تشيرين الى وتقليبنى أي تبغضيننى يقال قلاه قلاه قلى وقلاه بكسر القاف مع القصر والمد وبلاه لغة طائى واصل لكن لكن انما حذفت الهمزة والقيمت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام وقدمى الكلام على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ومران المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتبارا وتقدم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن اننا أقلبك **يؤى** واذا وقعت أي **يؤى** بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير وهو في عبارة المصنف للتكلم **يؤى** تقول استكتمته الحديث أي سأله كتمان يقال ذلك بضم التاء من سألته كما انها كذلك في استكتمته **يؤى** ولو جئت باذا مكان أي فحقت فقامت اذا سأله **يؤى** على الخطاب وان كان الاول على التكلم لان اذا ظرف لتقول وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التقاراني الخشري فان في الكشف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التقاراني حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة وذلك انه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

أني بكلمة أي كان ما بعدها تنفسير الما قبلها فوجب مطابقتها أو يجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للفعول وإن أني بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون ما بعده أذا على لفظ الخطاب أي إذا استقبلته تقول لقيته ولا يستقيم إذا استقبلته يقال لقيته إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكنه عبارة فاقعة إلى هنا كلامه وفيه زيادة على ما قاله المصنف **و** وقد نظم بعضهم ذلك فقال إذا كنت باي فعلا تنفسره * فضم ناءك فيه ضم معترف وأن تكن باذي ما تنفسره * ففتح التاء أمر غير مختلف **ك** كنيست سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي يتعلق بمحذوف يدل عليه تنفسره أي إذا كنت ١٦٦ حال كونك مفسر باي فعلا ولا يجوز أن يكون فعلا منصوبا بكنيت وباي يتعلق

بتفسيره لما يلزم عليه من الفصل بالاجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور والباء من قوله وإن تكن إذا نفسره للمصاحبة لا لالة لأن إذا ليست المفسرة وإنما المفسر ما بعدها أي وإن تكن مفسر له مع إذا بما يذكر بعدها

﴿أي﴾

و يفتح الهمزة وتشديد الباء اسم يأتي على **ك** أحد **و** خمسة أوجه شرطاً نحو أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى **ك** بدليل جزم تدعو وادخال الفاء الرابط على الجنة الأممية وهي الجواب ونحو **و** أيا الأجانب قضيت فلا عدوان على **ك** بدليل الاتيان بالجواب وفاء الربط **و** واستفهاماً نحو أياكم زادته هذه أيماناً **و** نحو **و** فباي حديث بعده يؤمنون وقد

يكون الفاعل فيما أضيف إليه إذا وفي حاشية التفات إلى عند كلام الزمخشري على قوله تعالى وإذا قالوا آمنوا قالوا آمنا إذا أراد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم فإن أني بكلمة أي كان ما بعدها تنفسير الما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز في صدر الكلام ويقول على الخطاب ويقال على المبني للفعول وإن أني بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون ما بعده أذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام يقال إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكنه عبارة فاقعة **(قوله إذا كنت باي الخ)** كنيست سترت والباء في باي للمصاحبة أو الاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تنفسيره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل كنيست ولا يجوز أن تكون متعلقة بتفسيره المذكور لأنه يلزم تقديم معمول الصفة على موصوفها لأن تنفسره المذكور صفة فعلا ولا أن تكون متعلقة بكنيت لأن أيا ليست مكيناً عن شيء لأن السكينة في الفعل الذي قبلها لا فيها ولا منصوب بتفسيره المحذوف بناء على أن كنيست منزل منزلة اللازم أو على التنازع بينهما وبين المحذوف وأعمال الثاني وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصائغ وفي قوله وإن تكن باذي ما تنفسره مناقشة وهي أن التفسير ليس بأذي بل ما بعدها أو جواباً أن الباء فيه للمصاحبة

﴿أي يفتح الهمزة وتشديد الباء﴾

(قوله تنظرت نصر الخ) هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصراً بالهمزة هو نصر بن سيار ملك العراقين والسما كان كوكبان يقال لأحدهما السماك الأعزل ولآخر السماك الراح واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة والضمير في أيهم ما يعود على الأمرين الذين أحدهما نصر والآخر السما كان **(قوله وموصولاً نحو لنزع من كل شيعة أيهم أشد التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه)** وعلة بناءه حيث أن المصدر لما حذف صار أي مبنياً كإخوانه الموصولة قال الرضي وذلك لأن شيئاً إذا فارق إخوانه لمعارض فهو شديد النزوع إليهم فادنى سبب يرجع إليهم أو بني على الضم تشبيهاً بقبول وبعدلانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه أيضاً الأعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ أيهم أشد بنصب أيهم وذلك أنه لم تحذف الصلة بكم المهابل حذف أحد جزأي أو بقي ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر **(قوله)**

تخفف **ك** أي الاستفهامية **و** كقوله تنظرت نصر أو السما كين أيهم ما **ك** على من الغيث استهات مواطره **و** وخالفه تنظرت انتظرت في مهلة ونصر اسم رجل والسما كين سما كوكبان يقال لأحدهما السماك الأعزل وهو من منازل القمر والآخر السماك الراح وأيس من المنازل واستهات صبت والمواطر جمع مطرة صفة للسحاب أي صبت محائبه المواطر والضمير من أيهم ما يعود على الأمرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والآخر السما كان **و** وموصولاً نحو لنزع من كل شيعة أيهم أشد **ك** على الرحمن عتياً **و** التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه **ك** والمعنى لنخرج من كل طائفة تبعث غاويهم الغواة من هو أشد جراءة وفجوراً وعلى الرحمن أما متعلق بالمصدران جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو بأشداً وهو للبيان

لاصلة لشيء مما ذكره وخالفه الكوفيون وجساعة من البصريين لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً سواء حذف
صدر صلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة كالشرطية أي كأي الشرطية أي الاستفهامية فان
الاعراب لا يزالان ما في وقت من الاوقات وقال الزجاج وهو من كبار النحاة البصريين يمانين لي ان سيبويه غلط
بكسر اللام في الاقي موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انهم تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينناها اذا أضيفت مع ان الاضافة
مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء واعتذر سيبويه بان قال ما بعدت عن حال أخوانهم بحذف أحد جزأي
الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخوانهم افعير وهاتين يرا ثانياً فان التغيير يؤنس بالتغيير قلت ومرا دة مخالفتها لأخواتها في
الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخواتها انما يجوز في الامر الشائع
بشرط طول الصلة والا فلا مخالفة بينها وبينهن في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت
كأخواتها الموصولة وذلك ان شيئاً اذا فارق أخواته لعارض فهو شبه النزع اليها فباني سبب يرجع اليها قلت كال
الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقص بأي اذا أفردت وحذف صدر صلتها فانها معرفة مع وجود العلة التي عال بها البناء
وانما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبيهاً بقبول وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها وبينها من الصلة
لان المبنية للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف ١٦٧ وقال الجرمي يفتح الجيم

يخرج من البصرة فلم
اسمع منذ فارقت الخندق
الى مكة أحداً يعني
من العرب يقول
لا ضربن أبيهم قائم بالضم
انتهى وظاهر الكلام
ان المراد بالخندق خندق
البصرة والذي نقله
الرضي عنه أنه قال
خرجت من خندق
الكوفة حتى أتيت مكة
فلم أسمع أحداً يقول نحو

وخالفه الكوفيون) يعني خالفوا سيبويه في ان أبي أي نحو الآية موصولة على قراءة الضم
أو في ان ابا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لاني ان أيا يكون موصولاً
يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً (قوله فانه يسلم انهم تعرب اذا
أفردت فكيف يقول بينناها اذا أضيفت) قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف
اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضاً معرباً لان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية
كافي قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أي مخالفوا سيبويه وهم الكوفيون وجساعة من
البصريين (قوله وعاقبت نزع) عاقبت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائدة على
أي ويجوز ان يكون عائدة على الجملة وصح نسبة التعليق اليها لخصوله من صدرها ويحتمل
ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنية للمفعول وأنت لان المراد كلمة نزع (قوله
ويرد أقوالهم ان التعليق مختص بأفعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب
يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضرر من الفاسق بالرفع رد على
الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاختفاء في قوله لا يجوز

أضرب أي هم أفضل الامنصوباً ويوزعم هؤلاء القائلون بان ابا الموصولة معرفة دائماً يمانين أي ان ابا
المذكورة في الآية استفهامية لا موصولة وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل هو
محذوف لا مذكور وهو التقدير ان نزع الفريق الذين يقال فيهم أي هم أشد فالجمله في محل رفع على انها محكية
بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي مفعول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية وقال
يونس المفعول هو الجملة الاسمية الاستفهامية ولا حذف ويعلق نزع عن العمل لفظ الوجود المانع وهو
الاستفهام كما في ان علم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً وقال الكسائي والاختفاء المفعول هو كل شيء
ومن زائدة وجمله الاستفهام مستأنفة لا محل لها من الاعراب وذلك على قولهم في جواز زيادة من في الايجاب
ويرد أقوالهم وهذا ذكره بعد النسخ غير مرتب على حسب التعداد المتقدم بأن التعليق مختص بأفعال القلوب
ونزع ليس منها وهذا الرد المذكور لا يتعلق بقول يونس الذي ذكره هناك ثانياً وانه لا يجوز لاضرر من الفاسق بالرفع
بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذكور هناك أولاً وانما يتم هذا ان لو كان
الخليل يمنع هذا التركيب والافله ان ياتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب
انتقض الرد والشان فيه وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والاختفاء
المذكور هنا ثانياً

هو ويرد أقوالهم أيضا قول الشاعر إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل بروي بضم أي وهو بجرها والرد به بتوجهه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الأقوال الثلاثة بأسرها فأشار إلى رد قول يونس بقوله وهو حرف الجر لا يتعلق به عن العمل إجماعا وأشار إلى رد قول الخليل بقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته به إذا الأصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وأشار إلى رد قول الكسائي والاختلاف بقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده ولا يجوز أحد في مثل سلم على زيد أن تقول سلم على مكتفيا بالجار عن التلفظ بالمجرور وإذا طابت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها وهي في محل جر على ١٦٨ ولا إشكال في وجوز المخشري وجماعة كون أي أي كونه أي في تلك الآية

وهو موصولة مع أن الضمة أعراب فقدر وامتعلق النزع من كل شبيعة وكأنه قيل لنزع بعض كل شبيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدأ المكتنفان للموصول أي المحيطان به أو الكائنات بكنفيه أي ناحيته وهو فيه تعسف ظاهر من جهة اجتماع أمور هي حذف مفعول لنزع فإن من كل شبيعة ليس مفعوله حقيقة وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر أن لا تعسف لأن هذه الأمور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد إذ لا نزاع في صحة قولك أخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في أن الاستئناف على تقدير سؤال سائغ شائع في تراكيب البلغاء وفي

زيادة من في الإيجاب فالعبارة فيها ألف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف على فاعل برد وجهه بروي في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع أو هو مبتدأ وجهه بروي خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق ببيان للرد على يونس وقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للرد على الكسائي والاختلاف لانهم قالوا إن أي وما بعدهما جملة استفهام مستأنفة (قوله وجوز المخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة أعراب) في الشرح لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن المخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلف في أعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيبويه على أنه مبنى لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لأعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شبيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أي لنزع بعض كل شبيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة أعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم أن قول المصنف مع أن الضمة أعراب من كلام المخشري وإنما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه وإضافة هذه المقالة مع غيرها إلى المخشري وغيره لا تقتضي أنها من كلام المخشري لجواز أن تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز أن يكون المصنف اطاع عليه في غير الكشف أخذ من قوله ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شبيعة إلى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على أن المراد جواز ارتفاعها على الأعراب على تقدير الموصولية (قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول وفي الشرح والظاهر أن لا تعسف لأن كلام من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وإنما المراد به كثرة الاعتبارات والتقدير أن وإن كان كل واحد منها جاريا على القواعد وكثيرا ما يطابق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم استعمالوا أي الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام أن كان من تمام الاعتراض

الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدأ القريبة ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن المخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلف في أعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيبويه على أنه مبنى لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لأعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شبيعة كقوله ووهبنا له من رحمتنا أي لنزع بعض كل شبيعة فكان قائلا قال من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة أعراب أو بناء ولا يخفى أنه يلزم على جماعها اعرابية الحكم بأن أيامه مرتبة مع حذف صدر صلتها وهو باطل على القول المختار وهو لا أعلمهم استعمالوا أي الموصولة مبتدأ وسياق ذلك عن نعلبهم وهذا الكلام من المصنف

ان كان من تمام التعقب على المخشري فشكل لان ايمهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان هذا اخبارا عن حكم من احكام اي
الموصولة لا رد على المخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق له بها **ووزعم** أبو الحسن الطراوة ان ايام مقطوعة عن
الاضافة فلذلك ثبت وان هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي **فدل** على انه ضمير جراضيفت اليه أي
ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصل لا فم ترسم أي متصلة به وفيه نظرفي الكشف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام
على قوله تعالى كذب أصحاب الآية مانصه قرئ أصحاب الآية بالهمزة وبهتيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ
بالنصب وزعم أن لايكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة
ص بغير ألف وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت في هاتين السورتين على حكم
لفظ قط كما يكتب أصحاب النحولان ولولي على هذه الصورة لبيان لفظ المصحف وقد كتبت في سائر القرآن على الاصل
والقصة واحدة على ان لايكة اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومرااده بالنصب الفخ وسيأتي للمصنف في الكلام على لان ثم
من ذهب الى ان لاهي النافية وان التاء مزيدة في أول الحيز لرسامتها متصلة بها في مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه ورده
المصنف بان قال ولا دليل فيه فكيف في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره
مع انه يسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكر في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس **ووزعم** بالاجماع على انه اذا لم
تصف كانت معرفة **وهذا** رد من قدح الاشكال في صحتهم **ووزعم** ثعلب ان أيا لا تكون موصولة **ووزعم** بعض النسخ
موصولا **ووزعم** أصلا وقال في الاحتجاج لما زعمه من ذلك **ووزعم** بعض من كلام العرب **ووزعم** هو فاضل جاء في بتقدير الذي
هو فاضل جاء في **ووزعم** لو كانت أي موصولة لسمع ذلك وفي حجة هذه الملازمة نظر ١٦٩ **ووزعم** اربع **ووزعم** من أوجه أي

أن تكون دالة على معنى
الكال فتقع صفة للنكرة
نحو زيد رجل أي رجل أي
كامل في صفات الرجال **ووزعم**
دعوت امرأ أي امرئ
فاجابني *

على المخشري فشكل لان ايمهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام أي
الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال أمر أجنبي بين أمور متناسبة وأقول هو جواب عن
ايراد رد على المصنف في تقرير كلام المخشري بانه حذف من الآية مبتدأ مكتنفان لاسم
موصول وذلك لا يراد هو ان هذا مبني على كون أي خبرا لمبتدأ محذوف وليس ذلك بمعتين
لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان أيا الموصولة لا تكون مبتدأ **(قوله)** وهذا باطل
برسم الضمير متصلا بأي **فدل** على انه مبني على الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون
هذا مبني **(قوله)** والخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه أل نحو يا أيها الرجل **ووزعم** ذلك لانهم

٢٢ في ل
فاومات ابناء خفياء الخبر * فله عينا خفياء بما في قال في التسهيل وبارزها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى
ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لالفاظا ومرااده بالوصف ما تعلق به وصف في الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره
يشمل الموصوف الاصطلاحى وذو الحال ومثال الاضافة الى ما يماثل معنى فقط في الموصول قولك مررت برجل أي انسان
والى ما يماثل لفظا ومعنى في ذى الحال ومعنى واقظا في الموصوف فقد مر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب
المتقدم في هذا الوجه وما بعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكال وصلة الى نداء مافيه أل كما قال أولا
شرطا واستفهاما وموصولا فقلت لوقوع الفصل الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك أن يقع تشويش على الناظر فعمل
ما فعل **ووزعم** الخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه أل نحو يا أيها الرجل **ووزعم** ذلك لانهم استكروا هو الاجتماع آتى تعريف
مخالوا أن يفصلوا بينهم ما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير الماذا في الظاهر ذلك الماهم في الحقيقة ذلك المخصص
الذي يزيل الابهام ويبين الماهية فيصير الماذا في الماهية معلوم الذات فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة
واسم الإشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما ما إلا أن اسم الإشارة قد يزيل ابهامه بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف أي فكان ادخل في الابهام فلما جاز با هذا ولم يجز بأي بل لزم أن يردفه ما يزيل ابهامه وذلك اسم
الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجرى مجراه الذي ومثناه ومجموعه ومثناه وقد يجرى مجراه اسم الإشارة الموصوف
بذى اللام **ووزعم** الاخفش ان أيا **ووزعم** وهي الواقعة بعد حرف النداء **ووزعم** الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد
والمعنى يا من هو الرجل **قال** الرضى ويصح تقوية مذهب به بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتدور كونها

موصوفة ثم نقل انه أورد عليه انه لو كانت موصولة لكانت مضارعة للضاف فوجب نصبها وأجاب بأنه اذا حذف صدر
صاتها فالأغلب بناؤها على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا
للضاف كما في قولك يا من قال كذا الى هذا كلامه قلت انما ينبغي عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضاف
فهى معربة بالأجاء ولا شك ان الواقعة في النداء غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضى من هذا الجواب **ورد**
أى قول الاخفش **بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه** والعائد على رأيه فى بآيهم او اوجب الحذف قال الرضى وانما اوجب حذف
هذا المبتدأ المناسبة للنداء **ولا موصول التزم كون صلاته جملة اسمية** أى المذكورة على دعواه موصول يلزم
كون صلاته جملة اسمية تخرج عن النظر فى الامرين (وله) أى لا اخفش **ان يجب عنه ما** أى عن وجهى هذا الرد **بأن**
ما فى قولهم لاسيما يزيد بالرفع كذلك أى موصول وجب حذف عائده والتزم كون صلاته جملة اسمية والاصل لا مثل الذى هو
زيد وانما ذكر قيد الرفع لزيد ليحقق كون ما موصولة اذ لو جرت كانت زائدة ولو نصب فى القول بجوازه لكانت ما كافة
ولفائى ان يقول لانسلم وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة فى قولهم لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها

قد توصل بطرف أو جملة
فعلمة فالاول كقوله
يسر الكريم الحمد لاسيما لى
شهادة من فى خبره يتقلب
والثانى كقوله
فق الناس فى الخير لاسيما
ينيلك من ذى الجلال الرضا
ورادى الاخفش **بأن** قسم
سادسا وهو ان تكون
نكرة موصوفة نحو مررت
بأى محبوب لك كما قال ابن
محب لك وهذا غير
مفعول **انما** المفعول
عند وصفها كونها معرفة
على قول الجمهور فى نحو
بآيهم الرجل **بأن** لا تكون
أى غير مذكور معها

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل
ابهامه فيصير المأدبى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام
ويعين المأهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعها
مبهمين مشروطا إزالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج
الى الوصف بخلاف أى فكان أدخل فى الابهام فلها هذا جازيا هذا ولم يجزى بأى بل لم ان يردفه
ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين المأهية ويجرى مجراه الذى ومجموعه
ومؤنثهما وقد يجرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو بآيهم هذا الرجل (قوله ويرده
انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف
هنا لان ما بعد أى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كالحذف (قوله وله ان يجب
عنه ما بان ما فى قولهم لاسيما يزيد بالرفع كذلك) يعنى موصولا وجب حذف عائده ووجب
كون صلاته جملة اسمية وفى الشرح ولفائى ان يقول لانسلم وجوب وصل ما الموصولة فى
لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها توصل بطرف وبجملة فعلمة وأقول هذا
عجب من الشارح لان الذى نقض به المصنف انما هو ما فى لاسيما يزيد بالرفع لافى لاسيما مطلقا
حتى يقال ان ما فى لاسيما قد توصل بطرف وقد توصل بجملة فعلمة (قوله ولا تكون أى غير
مذكور معها مضاف اليه البتة) يعنى لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش فى قوله
ان اياتكون نكرة موصوفة كمن لان قوله ذلك يقتضى انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

مضاف اليه البتة الا فى النداء والحكاية **بأن** يعنى ان ايا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى
ارأيت
الا فى النداء والحكاية وقطعها فى غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله
البتة أى لا يذكر المضاف اليه معها اللفظ ولا تقدير او هو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير برب
القول بترك المضاف البتة أى يقطع القول بترك القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوى تقديره
بأن يقال جاءنى رجل فتقول **بأن** فى الحكاية بآى **بأن** أى يا هذا **بأن** يقال **بأن** جاءنى رجلان فتقول أيا **بأن** يقال **بأن** جاءنى رجال
فتقول أيا **بأن** فتصيح بآى ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيت وتنقية أو جمع تصيح بصحله فرجال
وان لم يكن جمع تصيح لكنه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فن ثم قلت فى حكايته ايون وأى فى الجميع
مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يثل المصنف للنداء لانه قد مره قريبا **بأن** تنبيه قول أبى الطيب **بأن** المتن
بأن أى يوم سررتنى بوصال * لم ترعنى ثلاثة بصدودى
الوصال **بأن** ليست فيه أى موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو على **بأن** الفارسي **بأن** فى كتاب **بأن** التذكرة
فى قوله

أرأيت أي سواف وحدود * برزت لنا بين الأولى فرود في السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن
 معان القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها والاولى بكسر اللام والقصر منقطع الزايل وزرود بفتح الزاى موضع
 لا تكون أي موصول لاضافتها الى نكرة انتهى في كلامه والمسئلة منصوطة في التسهيل وغيره قال بعض المتأخرين
 القياس يقتضى جواز إضافة أى الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالاصلة كغيرها من
 الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذا قد
 منعوا من ذلك فكانهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ولا شرطية في هذا معطوف على
 موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة لان المعنى في تعميل لا تتقاء كونها في ذلك البيت شرطية
 أي لا يصح القول بشرطية فيها لان المعنى في حينه في أي حين اذ تكون شرطية في ان سررتني يوما بوصالك امتنني ثلاثة
 أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد الذي سيذكر في وانما هي للاستفهام في الانكار في الذي يراد به النفي كقولك
 لمن ادعى انه اكرمك أي يوم اكرمته في تريد ما اكرمته يوما من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم
 الذي وقع فيه الاكرام في والمعنى في بيت المتنبي في ما سررتني يوما بوصالك ١٧١ الارو عتني ثلاثة بصدودك

والجمله الاولى وهي
 أي يوم سررتني بوصالك
 في مستأنفة قدم ظرفها في
 وهو أي يوم لان له
 الصدر في بسبب اشتماله
 على الاستفهام في الجمله
 الثانية في وهي لم ترعني
 ثلاثة بصدودك في امان في
 موضع جر في حالة كونها
 في صفة لوصال على حذف
 العائد أي لم ترعني بعده
 كما حذف في العائد على

أرأيت أي سواف الخ) السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط
 الى قات الترقوة والقات بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مشناه النقرة يقال قلت العين
 لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فوهة ولوة ولا تقبل ترقوة باضم كذا
 في الصحاح والاولى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاى موضعان وبرزت خبر أي والجمله
 علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل
 الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدودك في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال
 والمعنى ما سررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعده ذلك
 اليوم فالأخافه مقارنة لضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من
 المفعول اه وأقول هذا التقدير يقتضى ان ثلاثة معمول الصدود يلزم على ذلك تقديم
 معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضى الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا
 أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجمله الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفة لان

الموصول في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الاية في يريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل
 منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ
 فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الاية يشبه الى ان التمثيل به ليس مقصورا على ما تلاه منها بل هو في بقيةها أيضا
 في أو في موضع في نصب في حالة كونها في حالا من فاعل سررتني في وهو ضمير المخاطب في أو مفعوله في وهو ضمير المتكلم
 في والمعنى أي يوم سررتني في حالة كونك أي الحبيب في غير رائي في وهذا على كون الجمله حالا من الفاعل في أو في
 حالة كوني أي المحب في في مفعول منك في وهذا على كون الجمله حالا من المفعول في وهي حال مقدرة في لان عدم
 الروع بالصدود ليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة في مثلها في
 قوله تعالى طه فادخلوها خالدين في فان الخلود ليس مقارنا لدخول وانما هو مقدر قلت ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة
 على ان يكون التقدير لم ترعني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ما سررتني يوما بوصال الا
 في حالة كونك تخيفني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالأخافه مقارنة لضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان
 قدرت الحال من المفعول فتأمل في أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة في والتقدير برأي يوم سررتني
 فلم ترعني في كما قيل في قوله في تعالى في أو اذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أن اتخذنا هزوا قال أعوذ بالله
 وكذا في بقية الاية وفيه بعد في في الاية في البيت امان في الاية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه
 لم يثبت في السمة بيقين واما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف
 جمله على أخرى لا يقتضى مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القبول فاذا لا يلزم تساط النفي على المعطوف

ويؤول الامر الى الاخبار بجملة اثنين احدهما في معنى وهي الاولى والثانية فيها في صريح باق على حاله لعدم ثبوت
 النفي الاول عليه والمعنى لم تسرف يوما وصال فلم ترعني ثلاثة ايام بصدد وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من
 ثبوت النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكالا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف
 فيه بعد وهو المحققون في الآية على ان الجمل مستأنفة بتقدير فاقالوا اذا قال لهم لا على ان ثم فاعاطفة محذوفة وهو من روى
 ثلاثة في بيت المتن في بوالف لم يجوز عنده كون الحال من فاعل سررتي لخلو ترعني من ضمير ذي الحال وهو ضمير المخاطب قلت
 ويجوز ان يكون التقدير عنده هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدد فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله اعلم بالصواب واليه المآب
 (اذ) على أربعة أوجه أحدها ان تكون امما للزمن الماضي ولها أربع استعمالات في بعض النسخ أربعة
 بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذ كرفلا اشكال ووجه الرابع ان يقال اما ان يكون أنت باعتبار انه
 أراد بالاستعمال الحالة أو جعله جمعا للاستعمالة لا لاستعمال ويرجح نسخة الاربعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني
 والثالث والرابع فذكر السك واليحق ان يكون أنت وذكرا باعتبار ان في أحدها ان تكون ظرفا نحو في الانصروه في فقد
 نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا في أسند الاخراج الى الكفار لانهم حين هو باخراجه اذن الله في الخروج فكأنهم
 أخرجه وهو الثاني في من ١٧٢ الاستعمالات الاربعة في ان تكون مفعولا به نحو واذا كروا اذ كنتم قليلا

فكنتم في أي واذا كروا
 نفس هـ هذا الوقت
 وهو الغالب على المذكورة
 في أوائل القصص في بكسر
 القاف جمع قصة في
 التنزيل ان تكون
 مفعولا به بتقدير اذ كروا
 واذا قال ربك لللائكة في
 اني جاعل في الارض
 خليفة قالوا اتجعل فيها
 من يفسد فيها وجوز
 الرخصى هذا الوجه
 وهو ان تكون منصوبة

ذلك ان سم لم يثبت في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي (قوله طاروا
 ترعني من ضمير ذي الحال) في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدد
 فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل
 من عدم التقدير

(اذ)

(قوله ولها أربعة استعمالات) وفي بعض النسخ أربع بغير تاء وجه الاولى ان استعمال
 جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله أحدها والثاني والثالث والرابع
 يرجع الاولى اجيب بانه يجوز ان يكون أنت أولا باعتبار وذكرا ثانيا باعتبار آخر (قوله
 واذا قال ربك لللائكة) في الكشف واذا نصب باضمار اذ كروا ويجوز ان ينتصب بقالوا
 اه قال أبو حيان والذي أذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا به لا يجوز اذ لا يوجد من
 كلامهم نحو أجبنا اذ قدم زيد ويخرج ماورد مما يوجب ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف

يدل

بأن كروا وجه آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا

فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة اتجعل فيها وأورد على الوجه الاول ان فيه حذف
 فعل من غير قرينة فلا يجوز واجيب بان كثرة دوره في القرآن منصوبا به يكتفي قرينة لاسمها والظرف محل التوسع
 واستئناف القصة قرينة ببناء التقدير مضمرة مناسبة قلت اذ لم يكن منصوبا باذا كرم يكن ظرفا كما عرفت فلامعنى اقول المجيب
 هنا لاسمها والظرف محل التوسع ونحو واذا فرقناكم البحر وبعض العرب يقول في ذلك انه ظرف لا ذكر محذوف وهذا
 وهم في بفتح الهاء أي غلط في فاحش لاقتضائه حينئذ أي حين اذ جعل ظرفا لا ذكر في الامر بالذ كرم في ذلك الوقت مع ان
 الامر للاستقبال وذلك الوقت قدم في قبل تعاقب الخطاب بالكلية مناه في كيف يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي
 ونحو ما مر اذ كرم الوقت نفسه لا الذي كرم فيه فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف
 بتقدير اذ كرم وقوله ظرف لا ذكر همزة قطع لانه اسم علم سمى هذا اللفظ وقد عرفت في محله انه متى سمي بفعل فيه همزة
 وصل كان ظرفا فانها تقطع في حال العلمية فتنبه لثبته مما يرد عليك في الثالث من استعمالات اذ فيكون مفعولا من
 المفعول نحو واذا كرم في الكتاب مريم اذ انبذت فاذا بدل اشتمال من مريم والربط الضمير اذ الله المستتر في الفعل أي
 واذا كرم وقت انبذ مريم على حد البدل في يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى في رفع القول على انه مبتدأ
 في واذا كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء وخبر ذلك المبتدأ قول المصنف في يحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة في فيكون

من الاستعمال الاول وهو كونها بدلا منها أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه وهو الرابع ان تكون
مضافا اليه اسم زمان كما هو صالح للاستغناء عنه نحو حينئذ يومئذ تقول أكرممتي فأنيت عليك يومئذ وحينئذ
فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فأنيت عليك ١٧٣ اذا كرممتي والمعنى بحاله فان قات

ما هذه الاضافة الواقعة
في مثل هذا التركيب قلت
قال ابن مالك هو من اضافة
المؤ كذا الى التأ كيد والذي
نظروا هذا من اضافة
الاعم الى الاخص كشجر
اراك وذلك لان اذ مضاف
الى جملة محذوفة فاذا قلت
جاء زيدوا كرمته حينئذ
فالمعنى حين اذ جاء فالثاني
مخصص بالاضافة الى المجيء
والاول عار من ذلك فهو
اعم منه فلا يكون الثاني
مؤ كذا له نعم يكون مفسرا
له ومبين للارادة كما بين
الاعم بالاخص فالاضافة
فيه بيانية أي واكرمته
حينها هو حين مجيئه فتأمل
وهو غير صالح للاستغناء
عنه نحو قوله تعالى
ربنا لا ترغ قلوبنا
اذ هديتنا في كل طرف
المضاف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه
فيحذف لعدم ما يدل عليه
لوترك مع انه مقصود
وهو زعم الجمهور ان اذ لا تقع
الاظرفا وهو الاستعمال
الاول وهو مضافا اليها
وهو الاستعمال الرابع
وأشكر والثنائي والثالث
وهو زعم الجمهور ان في نحو
واذكروا اذ كنتم قليلا

يدل عليه المعنى أي اذ كروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصحوبا قال الله
تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذ نصب باضمار اذ كرممتي
المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شي سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو
من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز واكونه اسما مجرورا باضافة الطرف اليه
مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذ كرممتي بأكبر
ولم يجوز وارفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأنى
المفعولية أيضا اذ لا يوجد في الكلام فيحمل مثل هذا على اذ كرممتي يوم كذا ثم الاحسن
ان يجعل هذا الامر عطفًا على محذوف قبله أي اشكر النعمة في خلق الارض والسماء
واذكروا ما على تقدير انتصايه بقا الوافه وظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها اعطف
القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليه اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو
يومئذ) في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤ كذا الى التأ كيد اه وفي
شرح الرضي واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى
جملة محذوفة مبعدة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا
ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو علي في الحجة ان
الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما وضع النهار واما برهة
من الزمان ولو قلت أي برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام أبي علي
قال الرضي والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة
اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل للدلالة على سياق الكلام عليها لم يحسن
ان يبدل منها تنوين لاحقة بهم هذه الظروف كما أبدت في كل وبعض واذا لان كلاً واخوانها
لازمة للاستغناء معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالتقرينة
الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاستغناء معنى
فلو قلت كنا حينئذ اذ قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه لم يكن ظاهرا في
ذلك المعنى بل ظاهرا ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوم وحينئذ
وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتذكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف
اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاستغناء الى الجمل خفيها
في اللفظ صالحا للجميع أنواع الازمنة متعودا بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين
منها كقوله وأنت اذ صبح في عبه بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون
التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى
مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو الزم اذ الكسر لا لقاء الساكنين (قوله وفي نحو اذ
انتبهت طرف اضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأينا في نسخ معتدلة واللام في المفعول

فكثيركم ليست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هي ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا
نحوها واذ كرممتي في السكاب مريم واذ انتبهت طرف المضاف الى مفعول محذوف أي واذ كرممتي مريم
والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشان ونحوها كما أسلفناه وسيجيء في الكلام على اذ في المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

ثبت في كتابه من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذف هذه الكلمة وقيل
لمضاف مفعول محذوف. لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت في النسخ
يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول به الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف
فقبل الى المفعول لكان أحسن وهو يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء لم يفهم
المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول ١٧٤ على ما صرح به لتجري المحال على سنن واحد وفيه بحث وهو من الغريب ان

الزمخشري قال في قراءة
بعضهم من الله على
المؤمنين اذ بعث انه يجوز
ان يكون التقدير منه
اذ بعث ويجوز كون اذ
في محل رفع كاذافي قولك
أخطب ما يكون الامير
اذا كان قائما أي من الله
على المؤمنين وقت بعثه اهـ
كلامه وهو نقل بالمعنى
وغالب اللفظ وهزة ان
من قوله انه يجوز مفتوحة
ليس الا فان هذا اللفظ
لم يقع بعينه في كلام
الزمخشري حتى يحكى
وانما قال وقرئ ان من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم
رسولا وفيه وجهان ان يراى
من من الله على المؤمنين
منه أو بعثه اذ بعث فيهم
فحذف لقيام الدلالة أو
تكون اذ في محل رفع
كاذافي قولك أخطب
ما يكون الامير اذا كان
قائما بمعنى ان من الله على
المؤمنين وقت بعثه هذه
عبارة بحرفها وعلى
الثاني فلا حذف وانما

لله وهذا المفعول الموجود في الآية أعني مريم وفي الشرح والذي ثبت في النسخ التي
رأيتها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذف الى وقيل ظرف
لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما
ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول به
الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ (قوله ومن الغريب ان
الزمخشري قال في قراءة بعضهم من الله) عبارة الزمخشري في الكشف وقرئ ان من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراى من من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث
فيهم -م- حذف لقيام الدلالة أو يكون اذ في محل رفع كاذافي قولك أخطب ما يكون الامير
اذا كان قائما أي من من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفات اذ في مبنى الوجهين على
ان كلاما من اذ اذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما فعلى الظرفية ههنا المبتدأ المحذوف أي منه
أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه
والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه أي أخطب
أكون الامير وأوقاته حاصل اذ اوجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على
الابتداء ومن من الله خبره أي من من الله وقت بعثه على طريقة نهاره صائما واذ مرفوع
على الخبرية أي أخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو
على تقدير ظرفية اذ انتهى وبيان انه على طريقة نهاره صائما ان من من الله خبر عن الوقت
وهو في الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائما خبر عن النهار وهو في
الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا نعلم بذلك قائلا) رد عليه انه لا يلزم من عدم العلم
بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان في شرح اللب وضوء
المصباح ما يقتضى ان لذلك قائلا وهو واذوا لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبيويه في
الكتاب وأجاز اذ يقوم زيد اذ يقعد عمر ويعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمر وواقع اذ ههنا
مبتدأ وخبر اهـ لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبيويه نظرفان ابن جنى وهو امام مطاع نقل
ذلك في شرح الحاشية عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وأيضا الرضى امام مطاع لم ينسب الى سيبيويه
بل قال وعن بعضهم ان اذ الزمانية تقع اسماء صيحا نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمر وأى وقت
قيام زيد وقت قعود عمر وروانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ نعم سيذكر
المصنف في بحث اذ في الرابع من الامور التي ترد قول الاكثري ان العامل في اذ ما في جوابها
من فعل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذ او وقوعها مبتدأ واذ كر ذلك

الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية حذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله
خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله لا يقتضى هذا
التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا و أقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند
الايانهم امفعولا به أو بدلا منه صدق حينئذ انها ظرف متصرف فلا يمنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من
العرب نعم تنظيره بالمثال وهو قولك أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما غير مناسب لان الكلام في اذ لا في اذا

وكان حقه **ب** بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان حجتهم **م** الا ان قالوا واسم كان هو قوله **ي** وان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد **ب** ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا يستعمل اسماء غير ظرف **ي** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا **ب** على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما **ي** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **ب** فلما يقال أخطب ما يكون الامير قائما ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم **م** فأشار الى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند ارادة التفسير أي في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بان ثم قولاً غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان يكون مراده بالمشهور ما شتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود قول آخر غير مشهور

قول آخر غير مشهور **ي** وكذلك المشهور ان اذ والمقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر **ب** الجرجاني **ي** كونها في موضع رفع **ي** فسكا بقول بعضهم **ب** اي بعض العرب **ي** أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع **ب** فتكون اذا الواقعة في موضعه كذلك وهو ما يقوى ان المصنف أراد بالمشهور أولاً ما أراد به تانياً من الاشارة الى الخلاف فخره **ي** فاقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدأ على الخبر **ب** وهذا تشنيع وعمل الزمخشري لم يستند الى هذا القياس وانما اجتنب على ما ذكرناه قبل

أبو البقاء بضاعند قوله تعالى فاذا تقر في الناقور **قوله** وكان حقه ان يقول اذ كان في الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا كما يستعمل ظرفاً يستعمل اسماء غير ظرف اه وأقول يفهم من قول المصنف بعد هذا فاقاس الزمخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا **قوله** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا **ب** يعني ان كلام الزمخشري ظاهر في ان أخطب ما يكون الامير اذا كان قائماً يتكلم به وان كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم **م** وأقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم **م** ان يكون العرب يتكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم به بتقديره فليس في عدول الزمخشري عن قولهم **م** الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا **قوله** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **ب** أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدأ الفعل تفضيل مضاف الى مصدره وبعده حال لا نصح ان تكون خبرا عن ذلك المبتدأ وانت خبير بان فيما نقلناه آفعا عن التفتازاني جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا **قوله** ولكن جوز عبد القاهر كونها **ي** أي كون اذا المقدرة في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو أ كثر شربي ونحو ضرب زيد او ذلك لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسنداً اليه الفعل نحو وما ليل المطى بنا ثم فيكون التقدير أخطب أوقات ما يكون الامير وقت كونه قائماً يجعل ال وقت أخطب كما في نهارة صائم ولا يجوز على هذا التقدير ان تكون اذ ظرفاً لخبر محذوف **ب** أي في فصل خروج اذا عن الظرفية **قوله** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم **م** في الشرح فيه

ي والوجه الثاني **ب** من أوجه اذ **ي** ان تكون اسماء للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها **ي** فان تحدثت أخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفاً لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيد مده أو هي بيانية فلزم المطلوب **ي** والجهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع **ب** فنزل التحديث المستقبل منزلة الماضي فن هذه الحثية ساغ جعل اذ ظرفاً له **ي** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم أن تكون منزلة اذا **ب** وفيه نظر اذا لما منع من أن يتأول هذا بما تأول به الجهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال **هـ** اذ من باب ونفخ في الصور أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعد عن ذلك **ي** والوجه الثالث **ب** من أوجه اذ **ي** ان تكون للتعايل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتمون

أول ما ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وائتم مشركون في محل رفع على انه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان هموم البليوي يطيب القلب في الدنيا ومنه قول الخنساء ترقى أختها صخرًا ولولا كثرة الباقيين حولي * على اخوانهم لقتلت نفسي ولا يكون مثل أخى ولكن * اسلى القلب عنه بالناسى أما هؤلاء المشركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ما هم فيه واليوم واذكلاهما متعلق بالفعل وهو هل في اذ في هذه التي للتعليل بحرف منزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب في من جهة أن تعليل الحكم بوصف مشعر بعلمة الوصف لذلك الحكم ١٧٦ هذان الاحتمالان في قولان في ذهب الى كل منهما بعض النحاة وانظر

القول الثاني فانه يانزم عليه أن تكون اذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيداً اذ أساء ولا قائل به في واما غير رفع السؤال في الذي سيورده قريباً على القول الاول وهو جعل اذ حرف علة وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفاً للتعليل مستفاد من قوة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال في فانه لو قيل ان ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفاداً لاختلاف زمني الفعلين في النفع المنفي والظلم فان زمن الاول زمن الاخره وزمن الثاني زمن الدنيا فيبقى اشكال الآية وهو المراد بالسؤال المذکور أولاً

نظر اذ لا مانع من ان يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعدن ذلك اه وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير خرم ويستقل عن الرضى عند قوله واما جالوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا فنفك في كون التنفيس ليس بصاعدن تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان الآية اذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين أحدهما اذا الاغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظاً ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب العالمين وقال انه تكاف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الآية هو التكاف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فان ومعهم ولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل انقاله (قوله واما غير رفع السؤال على القول الاول) الا لام في السؤال للعهد والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل ان ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى آخره وتقرير ذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفاً للتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفاداً اذ اذ كر ظرفاً بعناها في موضعها لكانه غير مستفاد وفي الشرح يعني بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين اه وأقول فيه نظر اما أولاً فلان تعبيره أولاً بالسؤال وثانياً باشكال الآية يشعر بغيرهما واما ثانياً فلانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل ان ينفعكم الى آخره ولا ترتبه على ما قبله بالفاء واما ثالثاً فلان قوله ويبقى اشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشرع في خلافه وان ما سبق لا يخص الآية بل بعمها وغيرها (قوله لاختلاف زمني الفعلين) يجوز ان يريد الفعلين اللغو بين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاح بين وهما ينفع وظلم وعما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذ أساء للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد (قوله لان معمول خبر الحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة

وكان

وهو وان اذا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين في وهما زمان الاخره

وزمان الدنيا كما عرفت ولا ابدال مع الاختلاف فيكون ظرفاً للنفع في لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية في لانه في أي لان الفعل في لا يعل في ظرفين في زمانين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعاً للاول فيكون ظرفاً مشتركاً كون لان معمول خبر الحرف الخمسة في وهي ان وكان ولكن وليت ولعل في لا يتقدم عليها أي على تلك الحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذهى التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهر او تقريره أن يقال ثبت ان معمول كل من الحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفاً لما مشركون للزم تقديم معمول ما هو من تلك الحرف الستة عليه

وهو باطل وأمامع الاختصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام اغما هو في المفتوحة فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تترك كذا فعل سيمويه ومتابعوه لانها افرع عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه بولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في بيان ذلك ان ان المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صاتها بعد دروصاتها معمولها الاسم والخبر وقد فرض ان اذا المتقدمة على ان ظرف خبرها الذي هو مشترك كون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال كان الصواب أحد الأمرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مروا اما ان يسقط العلة الاولى وينتبت الثانية واما الجمع بينهما فمفشل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لاهذه العلة فانها ١٧٧ مساوية الصدرية بدليل أعجبي

انك محسن وكرهت انك مسي اذا تقرر ذلك فقول ان أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا اذ العلة هي الثانية لا الاولى فتأمل به بولان اشتراكهم في الاخرة لا في زمن ظلمهم في الواقع في الدنيا فلا يصح تعلق اذ ظلمهم بغير كونهم وما جالوه على التعليل في قوله تعالى فسيقولون هذافك

وكان وليت ولكن واعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهزمة لانها افرع عن أختها وهوان المكسورة الهزمة والا كان افرع أقوى من أصله فيما هو فرع فيه (قوله بولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول) لان تقديم معمول الصلة على الموصول كقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها افرع عما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه وفي الشرح يتجه على المصنف أحد الأمرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لاهذه العلة فانها مساوية الصدرية بدليل أعجبي انك محسن وكرهت انك مسي فيقول ان أراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى وأقول فيه تطر من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انهم امن العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر كقديم الخبر الثاني اننا نختار انه أراد خصوص الخمسة قوله بالرفع لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في فرعها كما بيناه آتفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز أن تكون العلة الأمرين كما بينا وما المانع من أن يكون في كلمة جهة ان مقتضيات الاجراء حكم من الاحكام عليها (قوله وما جالوه على التعليل واذلم يتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذا عترتموهم وما يعبدون الا الله فآو والى الكهف) لم يحسم الرضى هاتين

٢٣ في ل قديم فان عاقوا اذ بسية قولون اشكل لا قترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعده فاما قبلها وقال الزنجشري العامل في اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذلم يتدوا به ظهر عن سادهم وقوله فسيقولون هذا افك قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ متضمنة معنى الشرط لدلالة الفاء بعده فاستكون بمعنى اذا وحسن التمييز الدلالة على تحقق ذلك لكونه الماضي وما جالوه على التعليل أيضا قوله تعالى فسيقولون هذافك قديم وما يعبدون والمعنى واذا عترتموهم واعتزائم معبودهم في الا الله استثناء متصل لانهم كانوا يقرن بالخالق ويشركون معه غيره كاهل مكة أو منقطع أي واذا عترتم الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله أو هو كلام معترض اخبار من الله تعالى عن القصة انهم لم يعبدوا غير الله فآو والى الكهف ويرد على هذا ما مروى بأن فيه ما ذكره ابن الحاجب من تضمن اذ معنى الشرط على نحو ما تقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذا من باب الجزع هجر أي مما أضمر فيه اما وما جالوه على التعليل قوله

فما صبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبهم فريش واذما مثلهم بشرهم فريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ابن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم صبحوا بذلك لقريشهم أي لتكسبهم يقال قريش يفتح الراء بقريش بكسر الراء وكا نوا أصحاب كسب وقيل قريش تصغير قريش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقريشهم وقيل غير ذلك والرواية في مثلهم ففتح اللام وسيأتي الكلام عليه في ما والبشر الانسان ١٧٨ ذكر أو أنى واحداً وغيره وقد يجمع فيقال أبشار بنو قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا *

وان في السفر اذ مضوا مهلا
السفر جماعة المسافرين
وسافر وسفر كصاحب
وصحب وراكب وركب
والسافر هو الذي خرج
للسفر والمهل بفتح الهاء
التؤدة وعدم الجملة أي
ان لنا محلا في الدنيا وان
لنا نارا محلا عندها فجعل
كلا من المحل والمرحل
مصداقاً لهما في وان في
الجماعة الذين ماتوا قبلنا
امهالا انما لانهم مضوا
قبلنا وبقينا بعدهم
فتصفق الامهال اذ لم يعض
مهمهم وانما يصح ذلك كله
على القول بان اذ التعليمية
حرف كما قدمنا والجمهور
لا يثبتون هذا القسم
وعدم الصحة في تين
الآيتين آية الاحقاق وآية
الكهف قد يظهر للثنائي
بين الماضي والاستقبال
واما في البيتين فكون
التعليمية فيهما ليست بظرف
محل نظر بنو وقال أبو الفتح
ابن جني بنو راجعت أبا علي
الفارسي بنو رافى قوله

الآيتين على التعاميل بل قال واما قوله تعالى واذلم يمتدوا به فيسقولون وقوله واذاعترا تموههم وما يعبدون الا الله فأو واقوله فاذلم تفعلوا وتاب الله عليكم فافقوا الصلاة فلا جراء الطرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فاناً كرمه وهو في اذما طرد ويجوز أن يكون من باب والر بخلافه أي مما أضمر فيه اما وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وأو واقفوا في الظروف الماضية التي هي اذلم يمتدوا واذاعترا تموههم واذلم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالاً لما ذكرنا في اما زيد فمطلق من ان الغرض المعنوي هو قصده الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الزمنية الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز أن يكون موصولاً اسمياً في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اذاعترا تموههم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولاً حرفياً والتقدير واذاعترا تموههم وعبادتهم الا عبادة الله وأن تكون نافية وتكون الجملة للالخبار من الله تعالى عن القتيبة بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها التحق اعترالهم (قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وصبحوا بذلك لتقريشهم أي لتكسبهم وقيل غير ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر يسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجيء من تركيب لفظ يقع على المفرد كشيء وركب في راكب وأما ما لا يجيء كالفعل والهاء فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسافر الذي خرج للمهل والمهل بفتح الهاء والتؤدة وعدم الجملة (قوله وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليمية حرف) في الشرح عدم الصحة في آية الاحقاق واذلم يمتدوا به فيسقولون وآية الكهف واذاعترا تموههم قد يظهر للثنائي بين الماضي والاستقبال واما في البيتين فكون التعليمية فيهما ليست بظرف محال نظر انتهى وأقول لو كانت اذ في البيت الاول ظرفاً لكانت ظرفاً لا عاداً لا معنى لظرفيتها لاصبحوا ولو كانت ظرفاً لا عاداً لقتضى ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشاً وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعد المماثلة مطلقاً ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفاً لا عاداً لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفاً لم يلزم تقدم معمول المصدر عاينه وهو ممتنع ولو كان معمول ظرفاً كما هو المشهور وفي لزوم كون اذ ظرفاً لهما من نفي كونهما ظرفاً للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفاً لا من الجار والمجرور أعني في السفر فليأمل (قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعني عنكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم

القيامه

تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلاً ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا

والآخرة متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبلاً اهـ فاما كون اليوم المستقبلي في حكم الماضي فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهه على تحقق الوقوع واما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر بنو وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم عنكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

يوم القيامة فكانه قيل وان ينفعكم اليوم اذ صبح ظلمكم عندكم فهو بدل ولا اشكال لان اذ لا يستقبل على هذا التقدير فلم
يختلف الزمان وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم ويحذف اذ بنينا عليه ايضا فاذا بدل من اليوم كما ذكرناه كان البدل متأتا على
ما ذهب اليه أبو علي الفارسي ولما كان ههنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد ساف ان بعد المضافة الى اذ في نحو ربنا لا تزغ
قلوبنا بعد اذ هديتنا هم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهذا على التقدير الماضي قد حذف وهو منافي للكلام السابق
أجاب عنه المصنف بقوله وليس هذا التقدير محال فالما قد مناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هنالك انه لا يستغنى عن معناها
كما يجوز الاستغناء عن يوم في يوم مثل لانهم لا تحذف لدليل في وهنالم نقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا
بانهم امر اذ مقصود معناها الكنه اذ حذف الدائم في واذالم تقدر اذ تعليل فيجوز ان تكون ان وصاته تعليل في على حذف لام
العلية في والفاعل في ضمير في مستتر راجع الى قولهم باليت بني وبينك بعد المشرقين في أي وان ينفعكم اليوم هو أي هذا
القول أو وان ينفعكم هذا التني أو هذا الاعتذار لانكم في العذاب مشتركون أي لا شرا لكم في سببه وهو الكفر في أو في
راجع الى القرين في المذكور في قولهم فبئس القرين في ويشم دلهما في أي لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا
راجعا الى قولهم باليت بني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا الى القرين مع كون ان وصلتها

١٧٩

تعليل في قراءة بعضهم
انكم بالسكر على
الاستغناء في فانه جواب
لسؤال عن العلة مقدر
كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك
فقبل انكم في العذاب
مشتركون في والاربع في
من أوجه اذ وان تكون
للقساجاة نص على ذلك
سيبويه وهي الواقعة
بعدينا وبيننا في وقد نجي
بعدها اذا فجائية
في كقوله

استقدروا الله خبرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحياء مغتبط

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس
الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله وعلمهم ايضا فاذا بدل من
اليوم) يعني ان اذ على هذين القولين بدل من اليوم كما انها بدل منه على قول أبي علي (قوله
وايس هذا التقدير محال فالما قد مناه في بعد اذ هديتنا) هذا الشارة الى جواب سؤال يقع ههنا
وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنه باذ وهو منافي لما
تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها (قوله واذا
لم تقدر اذ تعليل فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليل والفاعل مستتر) يعني واذا ظلمتم بدل من
اليوم لانهم في حكم الله سواء أولان المراد بالظلم ثبوتهم عندهم أولان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله
وهي الواقعة بعدينا وبيننا) قال الرضي أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجا ودخولا زمان فراق خروجا ودخولا
فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد في لما قصد اضافته
الى الجملة لان الاضافة اليها كالاضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي
تضمنته وزادوا عليه ما لكافة لانهم التي تكفي المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت
الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يوثق بها
للووقف كما في انا والظنوننا اه (قوله استقدروا الله خير الخ) استقدر الخير اطاب تقديره

اذا هو الرمس تعفوه الا عاصير في فوقت اذ بعد بينما في البيت الاول واذا بعد ما في البيت الثاني وقد لا يوجد في بعض
النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدد و كان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جواب بيننا وبينما
لكثرة مجيء جوابها بدينهم ما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افسح ألا ترى الى قول
أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيننا هو يستقبلها في حياته اذ عهدها لا آخر بعد وفاته قال ولما قصد
الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كالاضافة زادوا عليه ما لكافة لانهم التي تكفي المقتضى
عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف
قد يوثق به للوقف كما في انا والظنوننا وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير
قلت بين خروجا ودخولا أي زمان فراق خروجا ودخولا فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فبين كما بين مستعمل
في الزمان والمكان واما اذا كف بما والالف وأضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان مضاف لما تقرر من انه لا يضاف الى
الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات
زبد قائم أي بين أوقات قيام زبد اه كلامه وحكي الحريري في درة الغواص ان عبيد الجرحى عاش ثلثمائة سنة وأدرك

الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرو وقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء معزور * فاذكروهل ينفعك اليوم تذكير قد بحث بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير فليست تدري في الاحوال عاجلها * أدنى لشدة أم ما فيه تأخير فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس بعفوه الاعاصير يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذوق رابته في الحى مسرور قال فقال لي رجل أنعرف من يقول هذه الايات قلت لا والله الا اني أرويه امة من زمان فقال والذي تخلف به ان قائلها اصاحبنا الذي دفناه آنفا وانت الغريب الذي تبكي عليه ولست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس به رجاء وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجب لما ذكره في شعره والذي صار اليه من قوله كأنه ينظر الى مكانه من جنازته فقلت ان البلاء موكل بالنطق فذهبت مثلاً ١٨٠ فقال له معاوية لقد رأيت عجبا اه والاطلاق جمع طلاق بفتح الطاء المهملة

واللام وهو الشوط يقال عدا الفرس طلقا أو طلقين والمحاضير جمع محضير وهو الفرس الذي يرتفع في سيره والمراد هنا الاستعارة شبه الاحوال التي تتقلب بالانسان سرعة بالخيال العادية والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر وجمع تنبيها على ارادة أنواعه والمغتبط هنا المسرور والمرس تراب القبر والمعنى اذا هو ذوالرمس وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمع اعصار وهي ريح تهب فتثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانباري بسنده الى هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شربة الجرهمي ثلثمائة سنة وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرو وقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء معزور * فاذكروهل ينفعك اليوم تذكير قد بحث بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير فليست تدري وما تدري عاجلها * أدنى لشدة أم ما فيه تأخير فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس بعفوه الاعاصير يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذوق رابته في الحى مسرور

قال فقال لي رجل أنعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذي دفناه الساعة وأنت الغريب تبكي عليه ولست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس رجاءه وأسره بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا في الميت قال هو عذير بن ابيد العذري اه واطلاقا جمع طلاق بفتحين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أي شوطا أو شوطين والمحاضير جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والمرس تراب القبر وهو في الاصل مصدر رمرت الميت وارمسته دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود ويقال هي ريح تثير صحابا ذات ريح ورعد ويرق (قوله وانما عاماهما محذوف) مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير في قوله بدل منهما

(قوله) وهو هل هي ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أي يدل على

المفاجأة في غيره أو حرف مؤكده بكسر الكاف أي زائده هذه الاحتمالات في أقوال و في اذ بينما على القول بالظرفية في المكانية أو الزمانية في أي فقد قال في ابن جني عامها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه فلا مانع حينئذ من عمله فيها وعامل بينا وبينما محذوف بفسره الفعل المذكور في فاذا قلت بينا انا قائم اذ جاء عمر وفاغني جاء عمرو في زمن جاء بين أوقات قيامي وقال السلوبين اذ مضافة للجملة الواقعة بعد ها ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف وهو اذ ولا فيما قبله وهو بينا وبينما وانما عاماهما محذوف بدل عليه الكلام واذا بدل منهما أي من بينا وبينما فالتقدير في ذلك المثال وافقت مجي زيد بين أوقات قيامي زمان مجيته وقيل العامل ما لي بين بناء على انهما مكفوفتان عن الاضافة اليه فلا يمنع عمله فيهما وهذا ظاهر في ان العامل المذكور غير عامل في اذ فانظر عامها عند صاحب هذا القول ما هو كما يعمل تالي اسم الشرط فيه نحو قولك ايا تضرب اضرب وقيل بين خبر لمحذوف وتقدر قولك بينما انا قائم اذ جاء عمرو وبين أوقات قيامي مجي وعمر ثم حذف المبتدأ وهو مجي وعمر والخبر عنه بين أوقات

فيه اي لم يدلولوا عليه بجاء عمرو في وكان اذ عنده هذا القائل اما حرف زائدة او لفاجأة في وقيل في بين في مبتدأ واذ خبره
والعنى حين انافتم حين جاء عمرو في فاخرج كل من بين واذ عن الظرفية وهذا ليس شيئا من تلك الاقوال الاربعة التي حكها
المصنف في اذ الفجائية في واذ كذا في لا بقيد كونها المفاجأة في معنيين آخران أحدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة
قاله أبو عبيدة في بالتصغير وهذا التأنيث في وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقوله
والظاهر ان حرف على كل من هذين القولين في وحملت عليه في أى على التحقيق في الآية في المتقدمة وهي قوله تعالى
ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنفسكم في العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان المراد بالآية قوله تعالى واذ
قال ربك للملائكة لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق في الآية فاجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهذا التحقيق في آية الزخرف
لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون ومثل
هذا في واذ قال ربك للملائكة لايتأت بوجه في وليس القولان في المذكوران وهما القولان بالزيادة والقول بالتحقيق في شيء في
لانه اخراج للكلمة عن موضعه المعروف بغير ثبت في واختار في من الاختيار ١٨١ وفي بعض النسخ وأجاز من الاجازة

في ابن السكري انما يقع
زائدة بعد بينا وبينما
خاصة قال لانك اذا قلت
بينما أنا جالس اذ جاء زيد
وقدرتم غير زائدة أعلمت
فيها الخبر في وهو جالس
في وهي مضافة الى جملة
جاء زيد وهذا الفعل في
وهو جاء في هو الناصب
لبين فيعمل المضاف
اليه في أى جزء المضاف
اليه فان المضاف اليه
هو جملة جاء زيد
والعامل جاء وهو
جزؤها في فيما قبل
المضاف في وهو محذور
في انتهى في كلام ابن

(قوله والثاني التحقيق كقوله وحملت عليه الآية) في الشرح يريد به اقوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم ولا يريد به اقوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعده هذا وعلى القول
بالتحقيق في الآية فاجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة في واذ قال ربك
للملائكة (قوله وليس القولان بشئ) يريد بالقولين المعنيين الآخريين اللذين ذكرنا
وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقايل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه أحدهما
يمكن أن يكون من المعاني السابقة (قوله مسألة تلزم اذا لاضافة الى جملة) في الشرح يجوز
ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول اه وأقول
لقائل ان يقول يتعين رفع الاضافة لان الازمة لا ذوا ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ
وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها وهذا شأن الالزام مع ملزومه انه كلما وجد
الملزوم وجد الالزام ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس
كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو واذ كروا
اذ أنتم قليل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيد بها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في
حسن اضافة اذ وهو ذا كرم اضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضى واعلم
انه يصح ان يلبها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع
للماضى فاللازم الماضى أولى ولا يرد عليه اذ ازيد يقوم لان اذ اعلى مذهب سيبويه داخل
على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من أجاز دخوله على اسمية خبرها فعل فهذا

الشكوى في وقدمضى كلام الضويين في توجيه ذلك في بما يكون التركيب معه صحيحا جازيا على القواعد بدون دعوى
الزيادة فلا داعي اذا اليها في واذ بينا في القول بالتحقيق في الآية في التي هي قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنفسكم
في العذاب مشتركون في فاجملة في التي هي اذ ظلمتم في معترضة بين الفعل وهو ينفع في والفاعل في وهو أنكم في العذاب
مشتركون في مسألة تلزم اذا لاضافة في بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول أى تلزمها الاضافة
في الى جملة في اما اسمية نحو واذ كروا اذ أنتم قليل في لكنهم نصوا على استقباح أن يلبها اسم بعده فعل ماض نحو واذ
زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فذلك حسن اذ زيد قام
واذ زيد يقوم كما حسن زيد قام واذ لم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هناك بيان مضى
الفعل وهو هنا مستفاد من اذ في أو فعلية فاعها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة في ونحو واذ ابتلى ابراهيم ربه
بكلمات في ونحو واذ غدوت من أهلاك في فهذه ثلاثة أمثلة للفعل في كل منها ماض لفظا ومعنى في أو فعلية فاعها ماض معنى
لا لفظا نحو واذ رفع ابراهيم القواعد في ونحو واذ يكره الذين كفروا في ونحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه في فهذه ثلاثة
أمثلة في هذا القسم أيضا الفاعل في كل منها ماض معنى واسكن أنى بالمضارع لحكاية الحال الماضية في وقد اجتمعت الثلاثة في

الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظا في قوله تعالى الاتنصر وهذنا نصره
الله اذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذهما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فاذا أخرجه مثال للماضوية
لفظا ومعنى واذهما في الغار مثال للاسمية وينبغي أن يتعين ههنا قد ير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا مثلا
يؤدي الى التركيب المستعجم مثل زيد قام على ما تقدم آنفا * واذ في الاولى طرف انصره * واذ في الثانية بدل منها
* واذ في الثالثة مختلف فيها * قيل هي * بدل ثان وقيل طرف اشافي اثنين وفيهما * أي في هذين القولين وهما كون
اذ الثالثة بدلا ثانيا من الاولى وكونها ظرفا لثاني اثنين * وفي ابدال * واذ في الثانية * أيضا * نظرا لان الزمن الثاني * وهو
زمن كونهما في الغار * والثالث * ١٨٢ * وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا * غير * الزمن الاول * وهو زمن

اخراج الكافر من له بحيث
 لا يصدق على شيء منهما
 في كيف يبدل ان منه
 بدل الكل من الكل
 ولا مضاغ لبذل البعض
 ولا الاشتغال هنا بالارب
 ثم لا يعرف ان البذل
 يتكرر والمبدل منه
 واحد في بدل
 الاضراب وهو ضعيف
 كما في قولك وجهه زيد
 شمس لا يحمل عليه
 التنزيل في لضعفه وانما
 زدتا قيد واحدة المبدل
 منه لانه لو جعل الثالث
 بدلا من البذل لم يمنع
 وسيقع ان شاء الله تعالى في
 ذلك كلام في الجهة السادسة
 من الباب الخامس
 ومعنى ثانی اثنين
 وكان ينبغي نصبه ان
 قصده حكاية ثانی اثنين
 الواقع في الآية واحد

واراد عليه ولا تخلص له الا الاستعجاب استعمال مثل هذا أيضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال (قوله اذهبا في الغار) في الشرح ينبغي ان يتعين في اذهبا في الغار تقدير عامل الجار والمجر واسم فاعل أو فعلا مضارا عائلا لا يؤدي الى التركيب المستعجب على ما هو آنفا اه وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما الاستعجابه مع التناظر بالفعل اه (قوله وفيها ما في ابدال الثانية نظر) ضمير فيه ما عائد الى كون الثالثة بدلا ثانية او كونها نظرا لثاني اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان البديل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر في ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثانی اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة نظرا لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم لا يعرف ان البديل يتكرر معناه والمبديل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان يتكرر البديل في غير الاضراب معروف نحو لا تكررهم الا الفتى الا العلافان الاول مختار فيه الاتباع على البديل والثاني بدل أيضا اه ووجه سقوطه ان الفتى الا العلافان ابدالين من الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير والعلافان بدل من الفتى كذا أعربه المصنف في أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية أن تكون طرفا لآخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا أن تكون طرفا لثاني اثنين لانه قيد لآخرجه لكونه حالا من مقوله وقد امتنع ان يكون طرفا له فيمتنع أن يكون طرفا لقيدته فان قيل انما يلزم من امتناع كونه طرفا لآخرجه امتناع كونه طرفا لقيدته لو كان وقت قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز أن يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدره نحو محققين في قوله تعالى لئن دخل المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم أجيب بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنة وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدره والحالان متقابلتان فوجب المصير فيه الى الاصل منه ما هو والحال المقارنة وهذا كله اذ لم يقل بتماثل الوقتين المتقارنين منزلة

من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب
عن هذا النظر بان تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح بن جني في كتاب المحاسب
بفتح السين وكأنه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت أبا علي مرار في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستثكلة
ابدال اذن اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والآخر متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان
اذمسة متقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهم في الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج
فنزلا منزلة وجعل الكل في حكم المتحدة والظرف كما يجي في الباب الثالث في يتعلق بهم الفعل وأيسر رواحه فيص
تعلقه في الاية بثاني اثنين وان كان بمعنى واحد من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الثني فكانه مشتق من قولك ثنيت
وقد يحذف أحد شطري الجملة التي تضاف اذ البها ولا يظهر الاعراب في فيظن من لا خبرة له بالحكم المقرر في ادواتها

أضيفت الى المفرد كقوله هل ترجع ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا فيظن الظان ان ذاك في محل جربا إضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذاك في محل رفع على انه مبتدأ أو خبره محذوف والجملة في محل جربا إضافة اذ اليه وهو التقدير اذ ذاك كذلك والافان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذ منقلب واسم الإشارة الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف ١٨٣ يرجع الى حال الافان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الاقان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لآراء هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون وقت نحو الليلة لللال الثاني ان يعلم إضافة معنى اليه تقدير ان نحو اليوم خبرا عن شرب خمر ولو قالت زيد يوم السبت لم يجوز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء زمان هو في غيره حاصل مثله اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا ونحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤلا به عن خاص نحو في أي الفصول ونحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو محرورا به لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جرب في وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذاك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولا فلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافي البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص محرور به في افاد الاخبار به بخلاف

المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وقال الاخطل كانت منازل آلاف

عهدتهم

اذ نحن اذ ذاك دون الناس

اخوانا

آلاف بضم الهاء جمع

آف بالممثل كافر وكفار

ونحن وذلك مبتدأ

حذف خبرا والتقدير

عهدتهم اخوانا اذ نحن

متألفون اذ ذاك التألف

بأن كائن ولا تكون اذ الثانية

خبر عن نحن لانه زمان

ونحن اسم عين ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذاك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت وانما منعوا الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة وذلك لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء زمان هو في غيره حاصل أيضا بل هي ظرف للخبر المقدر وهو متألفون وهو الاول طرف اعهدتهم

ودون اما طرف له في أي لم يهدتهم أيضا في أول الخبر المقدر في وهو متألفون في أو لحال من اخوانا محذوفة أي متصافين دون
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال في وهو اخوانا في لتأخره في عن الحال في فهو كقوله لينة موحشاطل في *
يلوح كأنه خلل الطال ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني في ولا
كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم في فقد ظهر لك ان بيت الاخطل مما قد يظن
من لا خبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذلك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذلك في محل جروا ما نحن
فلا يتخلل فيه ذلك لكونه ضمير رفع الاعلى مذهب الاخفش وعلى الجملة فنخرج البيت على ما ذكرناه وفيه في الموضعين
مضافة الى جملة في وقالت الخفاء كان لم يكونوا حتى يتقى * اذ الناس اذ ذلك من عزربا في وهذا أيضا مما يظن فيه
غير الخبر ان اذ من قولها اذ ذلك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سيبينه والحي هو المنوع مما يضمره ويتقى يحذر
ويخاف ومن عزربا مثل مشهور ومعناه من غاب أخذ الساب في اذ الاولى ظرف ليتقى أو لحي أو لكونوا ان قلنا ان كان
الناقصة مصدرا في وهو الصحيح ١٨٤ الذي اختاره ابن مالك وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثالث

ان شاء الله تعالى في والثانية
ظرف ابر ومن مبتدأ
موصول لا شرط لان بز
عامل في اذ الثانية ولا
يعمل ما في حيز الشرط في
من جواب وغيره في فيما
قبله عند البصريين في
وأما الكوفيون فيجوزون
ذلك في بز خبر من والجملة
خبر الناس والعائد اليهم
محذوف أي من عزربا
كقوله هم الذين منون
يدرم في أي منون منه
 في ولا تكون اذ الاولى
ظرفا ابر لانه جزء الجملة التي
أضيفت اذ الاولى اليها
ولا يعمل شيء من المضاف
اليه في المضاف ولا في تكون

ما في البيت (قوله أول الخبر المقدر) يعني الذي نعلق به اذ الثانية وهو متألفون (قوله أو لحال
من اخوانا محذوفة) يعني حذفنا تلك الحال وأقيم هذا الطرف مقامها يدل على ان هذا امراده
الاعتراض الثاني الذي سيبشيرا اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعترض على ان
دون ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتبار ارضين أحدهما ان اخوانا مذكورة وتنكير الاسم
يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذ لم تخصص النكرة وههنا تخصصت بتقديم
الحال عليها وثانيه ما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيجتمع كونه ظرف زمان وصاحبها اسم
عين لا يمتنع ذلك في الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا طرف زمان (قوله لينة موحشاطل
طال) هذا صدر بيت عجزه يلوح كأنه خلل ومية اسم امرأة والموحش الذي لا أنيس له والطلال
ما شخص من آثار الديار والخلل بكسر المجه جمع خلة بكسرها أيضا وهي بطانة كانوا يغشون
بها أجناف السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا سيور تلبس ظهور سبقي القوس
وفي الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني اه وأقول
لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بان يقال تلوح كأنها حقير مع ان الذي يطلق على العظيم
والحقير انما هو الجليل الجيم المفتوحة والمعروف في البيت انما هو بالخاء المجرمة المكسورة
(قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل بمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو اشارة
الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون ظرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة
الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى جوابه (قوله وقالت الخفاء الخ) الخفاء بالجملة
المفتوحة والنون الساكنة والسبب المهملة وفي آخره همزة ممدودة اسم امرأة كأنه مأخوذ

من
 في اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه في وهو
مجموع قولك من عزربا وهذا المجموع لم يتم قبل المحي باذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي في ولا يتبع اسم حتى
يكمل في ألا ترى انك لا تقول جاء الذي الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل
يجري في غيره أيضا في ولا تكون في اذ الثانية في خبرا عن الناس لانها زمان والناس اسم عين في وقد مر انهم يجوزوا ومنه
نحن في شهر كذا وهذا مثله فلينجز في وذلك مبتدأ محذوف الخبر أي كائن في اما في على ذلك في الذي خرجنا عليه تلك
الايات في ففقس في ما يرد عليك من أمثالها في وقد تحذف الجملة في المضاف اليها اذ في كالألف في او يعوض عنها التنوين في
وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغیر تو كيد في وتكسر الال لتقاء الساكنين نحو يومئذ في أي ويوم اذ يحل ما وعد
الله من غلبة الروم افارس في يفرح المؤمنون في بنصر الله في وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة في وان التنوين تنوين
التمكين لاتنوين العوض في ولزوال افتقارها الى الجملة في المضاف اليها وهو الذي كان علة في بنائها والمعلول يزول بزوال
علة فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما في في زعم في ان الكسرة اعراب في لاذ في لان اليوم مضاف اليها في فتكون

الحذف في كقراءة بعضهم في الشواذ والله يريد الآخرة بالاكسر أي ثواب الآخرة ولا يخفى أن هذا الجواب ضعيف لأنه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ في تنبيهه أضيفت أذا إلى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي أمن أزبارك في الدجى الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء

من الخنس وهو انخفاض الانف والحمى الممنوع الذي لا يقرب منه وعز غاب وبرز سلب وبعد
هذا البيت ومن ظن بمن يلاقي الحروب * بان لا يصاب فقد ظن بحجز القول ورد بان بناءها الوضعها
على حرفين) اما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ نزوال افتقارها الى الجملة يقتضي
ان العلة في بنائها هو افتقارها الى الجملة رد ذلك باننا لانسلم ان العلة في بناء اذ مشابهة للحرف
في الافتقار بل العلة في ذلك مشابهة له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار في
المعنى لافي اللفظ وهو موجود في اذ عند حذف ما اضيفت اليه سلمناه لكن لانسلم زوال افتقار
اذ عند حذف الجملة الى افظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض
كلا حذف (قوله وبقوله نهيته الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ
كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الردان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يضاف
اليها شيء فلو كانت المكسورة في يومئذ لاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب
بكسر الهمزة بمعنى الطاب وعاقبة كل شيء آخره فعني بعاقبة يد كرنى عاقبة هذا الطالب لك
وما يصير اليه فيه أمره وهو متعلق بنهيته وهذا على انه باقاف وفي الشرح وبعافية حال
من السكاف الاولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متابا بعافية والاسمية حالة ثانية من
السكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافية ظرفا لغوا يتعاقب بالفعل من نهيته أي نهيته في حال
عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه باقاف (قوله وضبياء مبتدأ خبره حيث)

٢٤ في ل الدجى جمع دجيه وهى الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واختار ذكر الضياء على النور لقوته ويشير الى أنها شمس ويشرح أنه آمن فعل ماض فهو مفتوح لا يخرلا مكسورة على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب فى زماننا وأصر على ذلك والازديار أباح من الزيادة كما ان الاكتساب أباح من الكسب ومن ثم جاء فى التثريب لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أى للنفس ما حصل لها من الثواب بأى وجه اتفق حصوله سواء كان باصالة مجردة أو بتحصيل وسعى وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعى بيه تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها الا بقصد هو وتقصيلها وانما كان ذلك أباح لان الافعال للتصرف وهو السعى والمبالغة فى تحصيل ذلك المعنى وهو الدال فى الازديار ويبدل من التاء وفى متعلقة به لا بأمن لان المعنى أنهم آمنون دائماً ان تزورى فى الدجى يعنى ولو علمق بأمن اتقيده فلا يكون الامن مطلقا كما فى التقدير الاول وهو هذا لا يتم لان التقييد به للتنبيه على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة وهو اذا ما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث وجوز ابن الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أى المكان الذى تحلين فيه ضياء أو وضياء وهو مبنى على ان حيث متصرف ويابتدئ بالذكر وهو ضياء على اعراب

المصنف في التقدم خبرها عليها ظرفا في قلت وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالانكسرة فانه ادعى في نحو ولدنا من زيدان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكسر على من قال من النخاعة ان للتقدم مدخلا في التخصيص قال وانما وجب التقديم في مثل رجل في الدار لدفع توهم الصفة لانه لا يكون مسوغا في ولائها في البيت في موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها في الاصل فلما قدمت عليها اصارت حالها منها ومن في قوله من الظلام في اللبدال وهي متعلقة بمحذوف في اما كون مطابقا كغيرها من الظروف المستقرة اى كالتبادل الظلام واما لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر اني جزوا عامرا سوا بفعلهم * أم كيف يجزوني السواي من الحسن أي بدلا من الظلام في قوله حيث كنت في تامة في أي حصلت في وهي وفاعلها خفض في باعتبار المحل في باضافة حيث والمعنى اذا الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام في فلماذا أمن الرقباء زيارتها في الليل في (اذا ما) في آداة شرط في كقوله اذا ما دخلت على النبي فقل له * حقا عليك اذا طمأن المجلس وعبر بالاداء ليشمل قول من يقول هي حرف ومن يقول هي ظرف في تجزم فعلمين في ومن الجزم في قول الشاعر فانك اذا منات ما أنت أمر * به لا تجد من أنت تأمر آتيا في وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي في ومدلولها من الزمان عندها لاء الغائلين بظرفيتها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال ١٨٦ وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانها قبل

التركيب حكم باسميتها لدلائلها على وقت ماض دون شيء آخر يدعي انها دالة عليه واما ساوانها الاسماء في قبول علامات الاسمية كالنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به واما بعد التركيب فمدلولها الجمع عليه المجازاة وهو من معاني الحروف ومن ادعى

جوز ان الحاسب ان تكون حيث مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أي المكان الذي تحل فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف

﴿ اذا ﴾

(قوله أن تكون للفاجأة) يقال فاجأه بكذا به - مزه بعد الجيم غير مدودة أي هجم عليه بغتة (قوله فتختص بالجل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعالية وقيل على الاسمية والفعالية المقترنة بقـ (قوله ولا تقع في الابتداء) يعني في صدر الكلام لان الدلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعني باعتبار ما قبلها (قوله ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيد اباباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسم لم يكن لها بد من عامل وعاملا هو الخبر الذي بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واجاب

ان لها مدلول آخر زائد على ذلك فلا حاجة له وهي مع ذلك غير قابلة للشي من العلامات التي كانت قابلة للشاويين لما قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها في وعملها الجزم قليل لا ضرورة لخلاف بعضها في فانه قال لا يجزم بها الا في الشعور جعلها كذا قال ابن قاسم في الجني الداني والصحيح ان الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل في (اذا) في على وجهين أحدهما ان تكون للفاجأة في مزه بعد الجيم والمراد بها الهجوم والغتة تقول فاجأني كذا اذا هجم عليك بغتة في فتختص بالجل الاسمية في هذا على أحد الأقوال في ذلك وقد حكاه المصنف في آخر الكلام على قد وهي ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجل الاسمية كما ذكرنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعالية الثالث الفرق بين ان تقترن الفعالية بقـ فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع في ولا تحتاج لجواب في لعدم تضمنها الشرط في ولا تقع في الابتداء في أي في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حاصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلزم ان لا تقع في الابتداء في ومعناها الحال لا الاستقبال في فهذه أربعة أوجه فارقتها اذا الفجائية اذا الشرطية في نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه في قوله تعالى قال ألقها يا موسى فلقها في فاذا هي حية تسمى في وقوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم في اذا لهم مكر في في آياتنا والمراد بالمكر اخفاء الكيد وطيه أي اذا أذقناهم خصبا وسعة بعد قحط وجوع مكر وابتاء نابتا بدفعها وانكارها وهو لاء الناس أهل مكة على ما قيل في وهي حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيد اباباب بكسر ان في فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فحتاج الى عامل وليس ما قبل الفاعل قطعاً فيبقى الامة وهو خبر ان ولا يصح عمله

فيها لان ان لا يعمل ما بعدها فيمابقبلها. وقد يجب ان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح. وظرف مكان عند المبرد. ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضى وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا انجائية اذ لا معنى لقولك في المكان السمع بالباب قلت وفيه نظر لا مكان كون بالباب بدلا من المكان. وظرف زمان عند الزاج. والريائي ونسب أيضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيدي به. واختار الاول وهو كونها حرفا بين ابن مالك والثاني. وهو كونها ظرف مكان بين ابن عصفور والثالث. وهو كونها ظرف زمان بين ابن خنثري وابن طاهر وابن خروف. وزعم ابن خنثري ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى في سورة الروم ثم اذا دعاكم الى آية. وهي ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم ١٨٧ تخرجون. التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتكم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا غيره. وهذا لا يضره اذا كان المعنى معه صحيحا ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاسب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاذا السمع بالباب خرجت فاجأت وقت وجود السمع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهره انه اخرج اذا عن الظرفية بجعله اياها مفعولا للفعل من فاجأت ويحتمل ان يكون مراده فاجأت السمع مع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله ابن خنثري ثم لم أر في الكشف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئا مما ذكره المصنف والذي رأيته فيه في هذا المحل نصه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الشلوبين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة في كسر ان بعد اذ الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمر منطوق فاذا انطلاق عمر وانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعده مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحه لا يكون مر بفتح الحرفية اذ الان المفتوحة مع معمولها حينئذ مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذا لان ما بعده المفتوحة اذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها لانها ليس لها مصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبلها لانها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يفتقد على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضى فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي بعدها ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك في المكان السمع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السمع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالبتدأ بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اه ولا يخفى ان كلام الرضى انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزاج) قال الرضى فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السمع مع خبرا بعد اذ بتقدير مضاف أي فاذا حصول السمع أي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أي في ذلك الوقت السمع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف أي فاجأت وقت وجود السمع بالباب الا انه اخرج لا ذاعن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول فاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفية على الصحيح اه (قوله والثالث ابن خنثري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة) في الشرح لم أقف للزخمري على كلام صريح في انه يقول ان اذا انجائية

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اه وليكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنشقرون واذا المفاجأة أي ثم فاجأتكم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض وظاهر هذا انه اخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاسب في ظاهر ما حكينا عنه ووقع للزخمري في سورة يونس في قوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في آياتنا مانصه واذا الاولى للشرط والاخيرة جوابها وهي للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رجعتهم من بعد ضراء فاجؤا وقوع المكر منهم وسارعو اليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضي اعمال فعل المفاجأة في اذا انجائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل أوشبهه واما اذا انجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال فاجأتم الخروج في ذلك الوقت وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انهم انسي مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبه الها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم فاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حبناهم وعصمهم اه وظاهر هذا انهم باليست ظرفية في واغما ناصبهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر في نحو فاذا الاسد أي حاضر وان قدرت انها الخبر في نحو فاذا الاسد وقدرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدأ أو ظرف زمان مع الحذف منه أي حضور الاسد في مقامها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في الترتيل الا مصرح به نحو فاذا هي حية نسعي فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء ١٨٨ فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خيرا

أي في الحضرة الاسد ولم يصح عند الزاج لان الزمان لا يخبر به عن الجملة بل بتأويل فيولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال في حيث تجعل المبتدأ اسم معنى لا اسم عين فيصح خبر به عند غير الاخفش لان الظرف يقع خبر الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الاخفش فتمتنع الخبرية عنده لاسم من انه يراها حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه فيقول خرجت فاذا زيد جالس في الرفع فيؤا جالس بالانصب ومنه الحديث الواقع في بدء الوحي فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف ان اسم الزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انهم انسي مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله فاذا احببناهم وعصمهم فاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حبناهم وعصمهم وقال في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنثرون واذا المفاجأة أي ثم فاجأتم وقت كونكم بشر امتشرون في الارض اه وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعل اسم الزمان محمدا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا الاسد مع الباب خرجت فاجأت وجود الاسد مع الباب ولم أرفي الكشاف في الآية التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره وانما فيه فان قلت فالفرق بين اذا واذاقات الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهي تنوب من باب الفاء في جواب الشرط واصل المصنف عسر على ما حكاه عنه في كلام آخر اه مافي الشرح وأقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الخ صريح في ان اذا الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وهذه هي الوتية الظرفية وفي ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغير بينهما الا بكون العامل في الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التي بعدها ابتداءية والتقدير ان اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح جعلهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبان يكون وقت تخييلهم الذي هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون تخييلهم تازعا سعي حبناهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثاني وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثاني فبان يكون وقت كونكم الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون مفعول فاجأ محذوف لدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود في هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشر او امانسبة المصنف الى المخشري انه قال في اذا أنتم تخرجون ان التقدير

بين السماء والارض روي برفع جالس ونصبه في الرفع على الخبرية واذا نصب في اي منصوب على فاجأتم ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة السكامة ولكنه لم يثبت رعاية لاصل المصدر كما في قولهم السكامة لفظ والضمير من قوله فيجب عائد على الخبر والنصب على الحالية في صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر في الخبر في كلمة في اذا ان قيل بانها مكان والا في يقل بذلك في فهو في أي فالخبر في محذوف والتقدير فاذا زيد حاضر في حالة كونه جالسا فيجوز ان تقديرها في أي تقدر اذا في خبر عن الجملة مع قولنا ان زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدير في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد في الخبر عنه حينئذ في الحقيقة ليس هو الجملة وانما هو اسم المعنى الذي أضف اليها في مسئلة قالت العرب قد كنت أظن ان العقر ب أشد اسعة من الزبور في بضم الزاي وهو ذباب اسع ويقال له زبور فياء التانيث وزنبار أيضا فاذا هو في أي الزبور في أي العقر بناء على انها مؤنث وسمع في التذكير في في وقالوا أيضا فاذا هو اياها في بضمير

النصب وهو هذا الوجه الثاني وهو الوجه الذي أنكره سيبويه في مسألة الكسائي وكان من خبره أن سيبويه قدم على البرامكة فمزج يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما ما في أي بين سيبويه والكسائي فجعل لذلك يوماً فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخاف من الأجر في مسألة خلف عن مسألة فاجاب عنها فقال له اخطأت ثم سأله في مرة ثالثة وثالثة وهو يحببه ويقول له اخطأت فقال في سيبويه وهذا سوء أدب ولقد صدق سيبويه رحمه الله في أن هذا سوء أدب من الأجر في فاقبل عليه الفراء فقال له ان في هذا الرجل يعني خلفاً للأجر في حجة أي بأسا وشدة وهو بكسر الحاء المهملة وبوعدلة في بفضات أي سرعة في وليكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بابن في بضم الباء في الأول وكسر هاء في الثاني في كيف تقول على مثال ذلك من رأيت في معني وعدت أو أوتيت في معني انضمت في فاجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلما حتى يحضر صاحبك في حضر الكسائي فقال له أي لسبويه في تسألني أو أسألك فقال له سيبويه يسأل أنت فسأله عن هذا المثال في قد كنت أظن ان العقب أشد لسمعة من الزنبور فاذا هو هي في فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز ان نصب وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فاذا عبيد الله القائم في بالرفع في أو القائم في بالنصب في فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه في وهذا اختلاف ما حكاه الرضي من ان الكسائي ١٨٩ قال لا يجوز الا باهاؤك كذلك حكاه

الاندلسي في شرح المفصل
وأنا أظن ان الصواب
ما حكاه المصنف فان
الكسائي لو أنكر الرفع
لكان سيبويه بسبيل من
أن يخطئه في الحال بما
ورد في القرآن ولم ينقل
ذلك فدل على ان الكسائي
أجاز الرفع والنصب معا
في فقال يحيى في ابن خالد
البرمكي في قد اختلفا
وأنتما رئيسا بالديك في
فسبويه رئيس البصرة
والكسائي رئيس الكوفة
في في حكم بينكما فقال له

فاجأت الخروج في ذلك الوقت فصحة لانه قال مثله في نظير ذلك الموضع ولم يقل به فيه
بخصوصية بل لاعطاء حكم اذا الفجائية في أي موضع كانت (قوله قدم على البرامكة) هو جمع
برمكي نسبة الى برمك وهو جدي يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبخار وهو
معبود كان للمجوس مدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالد اساد وتقدم في الدولة العباسية
حتى ولي الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هرون الرشيد
وجعله في حجره فلما اسس تخلف هرون فادى يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعله اصددار الامور
وايرادها اليه الى ان نكسبهم و قتل ابنه جعفر وجلسه وابنه الفضل في الرقة القديمة الى
ان مات فجاءه سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات (قوله فقال له الكسائي العرب
ترفع كل ذلك وتنصبه) قال الرضي تبعه الاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا باهاؤ في الشرح
وأظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من
أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع (قوله حازم) هو عمه ملة وزاى مكسورة
القرطاجني بقاف مفتوحة وراءه سا كنه وطاء هم ملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء نسبة
الى قرطاجنة الاندلس لا قرطاجنة تونس مات سنة أربع وثمانين وستمائة (قوله اذ قال
في منظومته في النخو) هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضمنها

الكسائي هذه العرب ببالك قد سمع منهم أهل المدين في معنى البصرة والكوفة في فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر في
البرمكيان في أنصفت فأحضر وافوا فقوا الكسائي فاسـتكان سيبويه في أي خضع أو تحول من كون البسط الى كون
القبض في فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس في وهي بلاد الفرس لك فيها الصرف وتركه في فاقام بها حتى
مات ولم يمد الى البصرة في يقال ان العرب أرشوا على ذلك في أي دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائي في أو في فعلوا
ذلك في انهم في أي لاجل انهم في علموا منزلة الكسائي عند الرشيد في فقصداوا التقرب اليه في ويقال انهم انما قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال يحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السننهم لا تطوع به في والله أعلم
بحقيقة الحال في ذلك كله في ولقد أحسن الامام الاديب الارب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته
في النخو كما في هذه الواقعة والمسئلة في وأقول هو حازم بن محمد بن حسن حازم الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة فراء
سا كنه وطاء هم ملة وألف فيهم مفتوحة فنون فياء نسبة من قرطاجنة الاندلس لا من قرطاجنة تونس كان اماما بليغا
ريانا من الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد
ابن أبي حفص ومات سنة أربع وثمانين وستمائة أخبرني بالموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا قاضي القضاة
ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المسالكي قال أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله

الحضري قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك أعلى من هذا شيخنا محمد الدين اسمعيل بن ابراهيم الكوفي
 الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمه الله تعالى قال أخبرنا الشيخ أنير الدين أبو حيان قال
 أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتاً وأولها الحمد لله على قدر من علماً * وجاعل
 العقل في سبل الهدى علماً ثم الصلاة على الهادي لسنته * محمد خير مبعوث به اعتصم ثم الدعاء لامير المؤمنين أبي *
 عبد الله الذي فاق الحيا كرمنا خليفة خلفت أنوار غرته * شمس الضحى وزده بخاف الدنيا سالت فواضله للمقتني نعماً *
 صالت فواضله بالمعتدي نعماً ومنها بأيتها الملك المنصور ملكك قد * شب الزمان به من بعده ما همرما فلورأي من مضى
 أدنى مكارمكم * لم يذكروا بالندى معنا ولا همرما ان الاله الى والايام مذكمت * بالسعد ملكك أضحيت أعبدوا وما
 * منها * أماء الى اثر جد الله ثم على * اثر الصلاة على من بلغ الحكا وماتلذا لم من وصل الدعاء ومن * نشر الثناء
 على من أسبغ النعماء فاسمع لنظم بديع قد هدت فكبرى * له سعادة ملك اجزل القسما حديدية تهبج الاحداق
 ان سطرت * من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما * علم اللسان به قد حسد أورسما
 النحو علم باحكام الكلام وما * من التغاير بهدو اللفظ والحكما ولا الكلام كمال في حقيقة * فان ترد حده فاسمعه
 منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت * به الافادة لما تم والتأما ومر الناظم في الغرض الذي أراده الى ان
 قال حاكية تلك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف * والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا * اذا غنت فجاء الامر الذي
 دها * ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الايات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين
 وسكون الراء كالعرب بفتحهم ما خلاص الجهم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت أرادت وقصدت
 والفتحة الامر وخفاء اذا أتاه بفتحة وكذا الفجاء بضم الفاء وهجرة بعد الالف ودهم

١٩٠

بكسر الهاء جاء بفتحة
 فيور بما نصبوا بالحال بعد اذا
 وبعدها رفعا ومن بعدها
 ربحا
 يحتمل أن تكون الباء من
 قوله بالحال للسببية أي

مسائل من علم النحو واعلم أي فيها على جميع أبوابه ومطلعا
 الحمد لله على قدر من علماً * وجاعل العقل في سبل الهدى علماً
 ومنها في المدح ادام قول نعم حتى اذا طردت * نعماء من غير وعد لم يقل نعماً
 قوله والعرب قد تحذف الى آخر الايات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف الجهم وهم
 سكان الامصار وكذلك العرب بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والفتحة

نصبوا الواقع بعدهما بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أي نصبوا على الحال وقد تسكلم المصنف على
 معنى قوله وبعدها رفعا ومن بعدها وفي بعض النسخ ورفعا ومن بعدها رفعا والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه
 كثيرا فتكون ربحا الاولى للتقليل والثانية للتكثير * فان نوالى ضمير ان اكتسب بهما * وجه الحقيقة من اشكاله غمما
 يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المججمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجهة والقفا وتشييه وجه المراد بالشي
 المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخيلية واكتسب ترشح أو تشبيه المراد بالشكل
 الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخيلية والغمم ترشح وكذا اكتسب * ولذلك أعيت على الافهام مسئلة *
 أهدت الى سيبويه الختف والغمما * أعيت صعبت والختف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعار الاهداء الذي هو
 الاتخاف بما يقتضى سرورا مهدي اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف
 فيوفى الجواب عليها هل اذا هو هي * أو هل اذا هو اياها قد اختصما * علم اما الغمومة تعلق بالجواب وعلى معنى عن فاما مستقر
 في محل نصب على الحال وعلى معناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردا علم او تسكين بانهى للضرورة واختصم امامبنى
 للفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أى الاختصاص المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لا متناع
 تقديم النائب على رافعه كالفاعل وامامبنى للعلوم والاف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائي اتبادر الذهن اليهما
 عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصاصهما فيها * وخطأ ابن زياد وان جزرة في * ما قال فيها أباشرو قد ظلمنا وعاظ عمر
 على في حكومته * باليته لم يكن في أمره حكما كغبط عمرو عاليا في حكومته * باليته لم يكن في أمره حكما ولجج ابن زياد
 كل منتصب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما كفضيلة ابن زياد كل منتصب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما * المنتصب
 هو الذي يبيك أشد البكاء وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفي البيت الاخير يعود

على الراديه أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه واحد قافيتي البيتين الأخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره
للضرورة والاخرى بففتحها مفرد الجمع المذكور دفعه اللإيطاء بوجهه بدعي وهو الجناس ويقع في بعض النسخ احدى نينك
القافيتين بالدال المحجة المفتوحة وهو مقصور الذاء بالمد والمراد به بقية الروح امكن المناسبات أن يكون معه يعقبط ياء
مضمومة وظاء معجمة من قولهم أظفت نفسه أى أذهبتها وفى أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهى
فطل بالكرب مكظوما وقد كربت * بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب الغم مكظوما مأخوذا بكظمه بفتح
الكاف والظاء المحجة وهو مفتوح الغم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء لام صاحبته والمعنى انه كادت أنفاسه حال
كونها ملتبسة بنفسه ان تبلغ مفتوح الغم أى كاد يموت وادخل ان في حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة *
حتى قضى هدر امانيتهم هدرما قضت حكمت وكان مرادها بالثاقفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائي قضى مات
هدر ابطالا وهدم ما به يقال دماؤهم بينهم هدم أى هدر وهدم أيضا يكون الدال وذلك اذا اقتلوا ولم يودوا وفى البيت
الجناس التام بين الفعامين من قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدر او هدرما من كل أجور حكما من
سدوم قضى * هرو بن عثمان مما قد قضى سدما من سدوم أى من قاضى سدوم وهى قرية قوم لوط عليه الصلاة
والسلام يضرب به هذا القاضى المثل فى الجور وقضى الاول معناه مات والثانى معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزن فى
البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده فى الورى عمت فكاهم * تلفيه منتقد القول منتقما
فما انتهى ذمهم معارفها * ولا المعارف فى أهل النهى ذمما انتقاد القول التفتيش عن معانيه والمنافسة فيه
والانتقام معروف والنهى جمع نهي بالضم وهى العقل والذم جمع ذمة وهى العقد والميثاق بمعنى ان العقول ليست ذمما
فى هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف فى أهل العقول منهم ذمما ورفع ١٩١ معارفها بذم التأوله بمرعية

وفى البيت الاول الجناس
وفى الثانى العكس
والتبديل
فاصبحت بعده الانفاس
كامنة *

كالبعثة وزنا ومعنى ودهم بكسر الهاء بفت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة وأراد
بالحقيقة الحق فى كون الضميرين مرفوعين أو الاول مرفوعا والثانى منصوبا والغم بفتح
سيملان الشمر حتى تضيق الجبهة والفقا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق
الحق بصورة لها غم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخيلية

فى كل صدر كان قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مخفية وكظ جهد من الكرب وظاؤه معجة
وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتوح فيه كما مر وبعد هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله **ووأصبحت بعده الانفاس**
باكية * فى كل طرس كدمع سخ وانسجما الانفاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنفس أيضا تقول
منه نفس دواته تنقيسا والطرس الصحيفة وهو السكاغدوخ سال وانسجما مثله **ووليس يخلا امرؤ من حاسدا ضم** *
لولا التنافس فى الدنيا لما اضمح **وبعد هذا البيت فى أصل القصيدة** فكم مصيب عزا من لم يصب خطا *
له وكم ظالم تلقاه مظما عز انسب يقول كم ينسب خطئى الى المصيب خطا وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت
وبعد ما أنشده فى المتن وهو قوله **ووالغبن فى العلم أشجى محنة علمت** * وأبرح الناس شجوا عالم هضما **أشجى** أفعال
تفضيل من شجاء بشجوه اذا حزنه والشجوا الحزن وأبرح معناه أشد يقولون هذا الامر ابرح من ذلك أى أشد وأبرح الشدة
والاذى **ووقوله ورعنا نصبا** اذكر أو أنشده البيت أى ورعنا نصبا على الحال **فجعل المصنف الباء من قول الناظم**
باء الحال بمعنى على وقد اسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون السيمية **ووقوله** بعد ان رفعوا ما بعد اذاعلى الابتداء **والاحسن**
ان لو قال على الخبرية لان الذى جعل حالا هو الذى كان قبل ذلك خبرا ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على
رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيمويه **ووقوله** فاذا زيد جالس **بعد ان** قالوا فاذا زيد جالس **ووقوله** ربما فى آخر
البيت بالتخفيف تو كيدل على اوله بالتشديد **من باب التوكيد اللفظى** **ووقوله** فى آخر البيت الثالث بفتح الغين **المحجة**
وكناية عن الاشكال والخفاء **فأريد من الغم** الموضوع لسيملان الشمر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحتته واستتاره
ووقوله فى آخر البيت الرابع **بضمها** جمع غمة **وقد عرفت ان معناه** الكربة **ووقوله** **المذكور** فى قوله **وخطا** ابن
زيد **هو الفراء** واسمه يحيى وابن جزرة **هو الكسائي** واسمه على **وقيل له الكسائي** لانه احرم فى كساء أولانه كان فى
حدثه يبيع الأكسية أولانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسابا أولانه كان ينشع فى مجلس جزرة بكساء وكان

واحدة عمره وألف ظلم
للتثنية وفيه مسامحة
أيسر للتثنية وانما هي
ضمير الاثنين وقول بعضهم
ضمير المثني لا ينطبق على
مثل زيد وعمر وقامحون
بنيته للفاعل ولا للاق
وهو اشباع حركة الروي
فيمتولد منها حرف مجانس
لهما لان بنيته للفعل
وعمر ووعلى الاولان سيبويه
والكسائي رحمه الله
والاخران بكسر
الخاء ويجوز ان يخرجها
العاصي باثبات الياء
وحذفها وان أبي طالب
رضي الله تعالى عنهم اوحكا
الاول اسم والثاني فعل أو
ذلك بالعكس أي
متابس به فيكون الاول
فعلا والثاني اسما وقد
للإيطاء وهو تكرير
القافية بلفظها ومعناها
احترارا من نحو العيين
للباصرة والعين للجارية
وزيادة الاول والداء
والثاني زياد ابن أبيه وهو
الذي استلقه معاوية بن أبي
سفيان بابيه وكان يعترف
بانه أخوه وهو من دهاة
العرب وابنه المشار اليه
هو ابن مرجانة المسمى
بعميد الله على التصغير
المرسل في قتله الحسين
ابن علي رضي الله تعالى
عنه وعن أبيه

وذكر الوجه ايماما أي تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا أو أريد البعيد منهما وأن يكون شبه
الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخيلية
وذكر الغم ترشحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذهب فيها في شرح الخطبة فان قلت
سيقول المصنف ان الغم كناية عن الاشكال والخضاض وهذا التقدير يقتضي أن تكون حقيقة
مراده قامت ليس بين الكناية واردة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في
لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحق الموت ويقال ان هذه الواقعة
كانت سبب علة سيبويه التي مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة وحى بضم
المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي سم العقرب وأصلها حوا وحى واختصما اما بضم المثناة
منبى للفعل والنائب عن الفاعل ضمير المصداق والاف لا شباع واما بفتحها منبى للفاعل
والاف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والمنخب بكسر الخاء المهملة الماكي أشد
البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه وضمير أهله الثاني يعود الى علي
الثاني وهو ابن أبي طالب رضي الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها نصره للضرورة
ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والاف فيه لا شباع أو دما الاول بفتح المهملة والثاني
بكسرهما والانقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع نفس بكسر النون وهو المداد
والطرس الصحيفة وسبع مهملتين سال وسجهم وانسجهم مثله والمتنافس الرغبة وشجاء آخره
والحنسة البلية وأبرح أشد حزننا والشجوا الحزن واعلم ان بين البيت الذي أوله كفعمة ابن زياد
والبيت الذي أوله وأصحت أبياتنا جديدة لم يذكرها المصنف (قوله وعمر ووعلى الاولان
سيبويه والكسائي) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الآثار والفقه ثم صحب
الخليل وبرع في النحو وهو مولد لبني الحرث بن كعب ويكنى أيضا أبا الحسن وتقبس سيبويه
بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحارثي سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كاهن متفاحستان
قال المبرد كان سيبويه وجاد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والاختفش وقال ابن عائشة
كننا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جديلا طييفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة
سنه وقال أبو بكر العبدى النحوى لما نظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سؤال من يرغب من الملوك
في النحو فتقبل له طلحة بن طاهر فتشخص اليه الى خراسان فمات في الطريق ذكر بعضهم انه
مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبي وقيل سنة أربع وتسعين ومائة ويقال كان
سنه اثنين وثلاثين سنة واما الكسائي فعلى بن جزء الأزدي أبو الحسن من الكوفة واستوطن
بغداد وكان يعلمهم الرشيد ثم الامين قرأ على جزء الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم
ابن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال لاني أحرمت في كساء وقيل لما قرأ على جزء
كان ينفق في كساء فقال أصحاب جزء له الكسائي وعن حرملة قال سمعت الشافعي
يقول من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي وقال ابن الأنباري كان واحدا من الناس
في القراءات يكثرون عليه فيجمع معهم ويجلس على كرسي ويتلووهم يسمعون ويضبطون
عنه حتى المقاطع والمبادئ مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك (قوله المرسل في قتله
الحسين) سبى المرسل هنام مكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو
تسعين انسا نال كتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

وأضمر كغضب وزنا ومعنى وانجم ضاد والوصف منه أضمر كفرج **في** واضمر معنى حسد وحقد أيضا والوصف منها كالاول
وكلاهما متأتان في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيدها للفظيا الحسد وان جعلته من الحقد فظاهر واما أضمر الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **في** وهضم مبنى للفعول أى لم يوف حقه **في** بنصب الحق على أن يكون
النائب عن الفاعل ضمير عائد على العالم وبالرفع على أنه النائب ولا ضمير في الفعل **في** واما سؤال الفراء فخوابه ان أبون جمع
أب وأب فعل بفتحين وأصله أبوي **في** لأنه حذف لامه اعتبارا فاذا جمع جمع سلامة لا بد كرجعت حركة الباء مع الواو ضمة
ومع الياء كسرة اذا لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسيما نسيا **في** فاذا بينا مثله **في** على ما يقتضيه القياس من
الاعتداد بلامه المحذوفة **في** من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأى كهوى أيضا ثم تجتمع بالواو والنون **في** أو بالياء
والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع **في** فحذف الالف **في** من أوى أو من وأى **في** كما حذف ألف مـ طفي **في**
اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين **في** وتبقى الفتحه دائما عليها **في** أى على تلك الالف المحذوفة **في** فنقول أوون
أو واون رفع أو واون جر او نصبا كما تقول في جمع عصاف **في** حالة كون كل ١٩٣ منهم **في** اسم رجل **في** فجاءت

الحال بابتداء بكل واحد
أو جاءت من الآخر
وحذف من الاول أو
بالعكس والا فقتضى
الظاهر ان يقال اسمى
رجل أو اسمى رجلا
في عصون وقصون
وعصين وقصين ولبس
هذا مما يخفى على سيبويه
ولا على اصاغر الطلبة
ولا كنه **في** أى ولكن
الامر **في** كما قال أبو عثمان
المازني دخلت بغداد **في**
بوجه ممد مفتوحة وغين
محملة ساكنة ودالين
بينهما ألف مهملة
أو مهملةين أو باهمل
الاولى وانجم الثانية

عمر بن سعيد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسد بن قابطا عمر عن قتاله فارس بن شعير بن
جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والافاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان
ما كان من قتل الحسين ويجوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة
في زمن قتل الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري
فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبائع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر
المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينامن ابن بنت بجيد يعني يزيد فباع ذلك يزيد فارس بن
زيد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير **في** قوله واضمر كغضب وزنا ومعنى وانجم ضاد **في**
الشرح واضمر أيضا معنى حقد او حقد الوصف منه ما كالاول وكلاهما متأتان في البيت
فان جعلته من الحسد كان تأكيدها للفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضمر الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **في** قوله وأصله أبوي **في** الصحاح والاب
أصله أبو بالنحر يك لان جمعه آباء مثل تفاواقفاء ورخي وأراء فالماذهب منه واولئك تقول
في التثنية أو واون وبعض العرب تقول أبان على النقص وفي الاضافة أيك فاذا جمع بالواو
والنون قلت أبون وكذلك أخون وجون وهنون وعلى هذا فقرأ بعضهم الله أيك ابراهيم
واسماعيل واصحق يريد جمع أب أي ايئك فحذف النون للاضافة اه **في** قوله واذا بينا مثله **في**
يعنى باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف **في** قوله وهكذا اتفق سيبويه فان أصل
أب عند الفراء أبوي يكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتحه **في** قوله ان ثبت نخرج عن القياس
ان هذه وصاية فلا تحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا

أوبالعكس ويقال فيها أيضا بنان وبغدين ومعدان وهي مدينة السلام
في فالقيمت **في** أى طرحت **في** على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئوني على مذهبهم **في** يعنى من غير ان
ينظروا في الادلة **في** اه وهكذا اتفق سيبويه **في** أى في حق سيبويه **في** رحمه الله تعالى واما سؤال الكسائي **في** في قول
العرب قد كنت أظن ان المقرب أشد لسعة من الزبور فاذا هو هي هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها **في** فجوابة ما قال
سيبويه وهو فاذا هو هي هذا وجه الكلام مثل فاذا هي ببضائه **في** ومثل فاذا هي حية **في** برفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد اذا
على انه خبره فتكون هي ضمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الجمع مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد
زهير فالأصل فاذا السبعة مثله أو فاذا هو مثله في شدة الأسع **في** واما فاذا هو اياها ان ثبت نخرج عن القياس
واستعمال الفصحى **في** وهذا جواب لا مالا لان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها **في** كالجزم بل
والنصب بل والجر بل وسيبويه وأصحابه **في** البصريون **في** لا يلقونون مثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكرني
توجيه أمور أحدها لابي بكر بن الخطيب

وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجازله ان ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت وهو مع ذلك ظرف محبر به عن الاسم المذكور بعده اهـ وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشتمعا عليهم فاذا عدهم كالنعمامة قيل لها حلى قالت انما ظرف قبل لها طيرى فقالت انا اجل كذلك اذا طالب برفع ما بعده فاقول انا بمعنى وجدت فانصب فيقال فاذمبي الاسم الواقع بعدك فتقول انما ظرف فان قلت ما معنى المطالبة اذا برفع ما بعده فان كان المراد رفع الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ محبر عنه بما افقدت في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبة حينئذ بذلك اذ هو تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فمعنى المطالبة بذلك وهي لا تقتضيه قلت يحتمل أن يكون المراد مطالبة بان يكون الاسمان الواقعان بعدهما مرفوعين لانها اذا طالب برفعها هي لهما أى بعماء الرفع فيهما ووجه المطالبة حينئذ ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ بآثار فهم فيكون الثاني مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذ لم يكن ثم نصب للجزء الثاني وهو هذا التوجيه الذي ذكره ابن الخطيب في خطه لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وهي ما لم يكن ظرفا ولا حالا وانما تعمل في الظروف ١٩٤ والاحوال كما سيجي في قولنا احتياج على زعمه بفتح الزاى وضما

وكسرها أيضا كذا في القاموس قال الزعم مثلثة القول الحق والباطل والتكذب وأكثر ما يقال فيما يشك فيه إلى فاعل وإلى مفعول آخر غير الذي نصبته في قولهم فاذا هو اياها فيمكن حقها أن تنصب ما يليها اذ المعنى عنده فوجدته اياها وهو الثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا وهو يشبهه في أي لالتبان

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشيء وجدانه ورؤيته فجأة (قوله لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الخطيب ان الناصب اذا عاينها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وايسر اسمه (قوله ولانها احتياج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلام من وجد ورأى الذي معناه في اذ يمكن ان يكون متعديا لواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده ويحده بالضم افعلة عامرية ورأه أى أبصره (قوله وتشبهه قراء الحسن اياك يعبد) في اعراب السفاقي والجهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي افعلة وقرئ بالياء مبني المفعول واستشككت لان اياضمير نصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع وضع ضمير الرفع أى أنت ثم التفت بالاخبار عنه اخبار الغائب فقبل يعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبه قول الشاعر
أأنت الحلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارجى المعاف
اهـ وأقول بهذا التقدير ظهران يعبد في هذه القراءة بالمنشاء الضمنية وسقط ما في الشرح وهو لا يتحقق الا ان هل تعبد بالياء الفوقية وهذا ظاهر اد المعنى أنت تعبد أو بالياء الضمنية وهذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول اهـ (قوله أوزعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانما رفعت عبد الله) يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم قد ذكر المصنف هذا

المثال

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع وهو قراءة الحسن اياك يعبد يناء الفعل للمفعول

واكتفى لا تتحرر الا ان هل قرأ تعبد بالياء الفوقية وهذا ظاهر اد المعنى أنت تعبد أو قرأ بالياء الضمنية وهذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول وهو كنهه أى ولكن هذا التوجيه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير فينبغي ان يوجهه هذا على انه نعت مقطوع أى اذكر القائم وهو احوال على زيادة ال وليس ذلك أى القول بزيادة ال في الحال مما ينقاس حتى يجوز في أى مثال كان من غير سماع وهو من جوز تعريف الحال أوزعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانما رفعت عبد الله في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي اوردته الكسائي في مجلس مناظرته لسبيويه كما أسلفه المصنف هناك ببناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد على نفي او استهزاء أو غير ذلك وقد أخطأ لان وجدت نصب الاسمين وهذا تعميل خطأ صاحب الرأى الثاني وهو لا يجيء الحال بالفظ المعرفة قابل وهو قابل للتأويل وهو هذا تعميل خطأ الرأى الاول فأتى بالعلتين على غير الترتيب السابق فجعل الاول هنا الثاني هناك وجعل الثاني هناك الاول هنا وهو الثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ولا استعارة هنا الضمير في مكان ضمير فانه منصوب

في حالتي ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالانصال والانفصال فقط وهو هذا الوجه لابن مالك ايضا ولا يمكنه لا يتأني في مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجه بانه نعت مقطوع كما مر وتظيره في حذف الخبر الفعلي في قراءة على رضى الله تعالى عنه اثنان اكله الذئب ونحن عصبه بالنصب أى توجد عصبه أو نرى عصبه وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يهكم بينهم فيما هم فيه يخففون في اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم أى فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي في فاعلا حسنه أن اضممار القول مستعمل عندهم أى عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وقوله فاعلا حسنه جواب اما والشرطية المصدرية باذام مترضة كما مر وانما قيد هذا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المتكلم فيها وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ أو يقولون المقدر ١٩٥ حال من فاعل اتخذوا والخبر

ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يستحكم فيه البتة في الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يوسع اسمعته ثم حذف الفاعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل أى الا يشرب شرب الابل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يوسع ثم حذف المضاف من اسمعته وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به في نقله الشاويين في حواشي الفصل عن العلم قال وهو أشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها

المثال فيما سبق وهو الذى أورده الكسافى حين ناظر سيبويه قال الرضى والكوفيون يخرجون خرجت فاذا عمرو والقائم بنصب القائم على ان عمرو مرفوع بالطرف لان اذا المفاجأة عندهم طرف مكان وامانصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمرو والقائم فالقائم ثانى مفعوليه قال الزجاجي مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احلى قالت أنا طائر قيل لها طيري قالت أنا بجل ان كانت اذا كسائر الطيور لم يسم ان يرفعوا بعد اسمها واحد وان عملوها عمل وجدت طالبا ناهم بفاعل ومفعولان بل يجوز فاذا امر وقام على ان اذا خبر عمرو وقام حال وامامع المعروف فلا يجوز عند البصريين الالرفع اه (قوله وتظيره قراءة على اثنان اكله الذئب ونحن عصبه بالنصب أى توجد عصبه أو نرى عصبه) يعنى ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقاء مفعوله هذه القراءة قائم احذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوب به على الحال وانما جمل الآية على التفسير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوب به على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوب به على المفعولية قال أبو البقاء وقرئ في السادة عصبه بالنصب وهو بعيد وجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أى ونحن نتعصب أو نتجمع عصبه وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدأ لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فاعل وجه الجواز حكى الاخفش زيد قائما وخرجت فاذا زيدا جالسا وروى عن علي رضى الله عنه ونحن عصبه أى ونحن نرى أو نكون عصبه اه (قوله) وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم هذا اعتذار عن تركه التمثيل في هذه الآية من ضمن الرد على هذا الوجه بان فيه اضممار ليس بالسهل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفاعل فيها قولنا وضممار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قولنا وضمماره غير سهل وانما قال اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احتراماً عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدأ محذوف فانه

ثم حذف المضاف فانفصل الضمير لتعذر انصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق وانتصب في اللفظ لاني المعنى اذ هو في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب في الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أباحسن لها على اضممار مثل أى ولا مثل أبى حسن لها حذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أباحسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه في قوله ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعنى انتصاب الضمير على الحال وهو مبنى على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع لصوت المعروف باضاقته الى الحمار في صفة صوت في الاول الذى هو نكرة في تقدير مثل أى صوت مثل صوت الحمار وانما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغل في الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه ما لم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الاصاله فهذه امثلة ما أجاز ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النيابة

هو وانما سيبويه فقال هذا أي له صوت صوت الجار بالرفع فيج ضعيف وقال لو جاز هذا الجاز هذا أقصر الطويل أي مثل الطويل وهو من قال بالجواز ابن مالك قال إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة مثل جازان تخلفها المعرفة في التكثير فتقول مررت برجل زهير بالخضر صفة للذكورة وهذا زهير بالانصب على الحال في الأصل مررت برجل مثل زهير وهذا زهير مثل زهير وهو منه أي من باب هذا زهير ١٩٦ في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل في قولهم تفرقوا أيدي سبأ

وأيدى سبأ أي مثل أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سبيل العرم والأيدى كناية عن الأبناء لأنهم في التقوى بهم وبالبطش به منزلة الأيدى ولا يتعين هذا للانصب على الحالية بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وأيدى سبأ وانما سكنت الياء مع انهم منصوبان في الحالية كما قال في لثاقها ما بكسر الهمزة وفتح القاف أي لثقل السكائمين وهما أيدي وأيدى بالتركيب مع سبأ في الاعلال في من حيث أن آخر كل منهما حرف علة وهو الياء في ما في معديكرب وهو اسم رجل في قولنا فلا وهو اسم بلد فأنه لا يتأثران لفظا بالعوامل مع جعل الأول مضافا إلى الثاني فتقول رأيت معديكرب وقال لا بأسكان الياء في حالة الانصب وظاهر كلام صاحب التسهيل أن

إذا قيل ذلك لم تكن الآية مما السكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي مفعوله ثم أنه إذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين أن يكون هذا القدر خيرا عن المبتدأ بل جاز أن يكون بدلا من اتخذوا وأن يكون حالا من فاعله والجر على هذين الأخيرين أن الله يحكم بينهما وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين وأما إذا كان المراد به معبوداتهم بأن يكون عائد الموصول محذوف أو يكون التقدير والذين اتخذوهم أو أياهم فيتعين الوجهان الأخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا المقدر خيرا وفي الشرح وانما قيد الآية بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ إذا كان فعلا أو إذا قلنا بأن الذين اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر أن الله يحكم بينهم خرجت الآية عن أن تكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة وأقول إذا ذكر قيد في السكلام كان للاحتراز عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فليتأمل (قوله وانما سيبويه فقال هذا فيج) الإشارة به إلى ما ابتدئ عليه انتصاب الضمير على الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا أيدي سبأ وأيدى سبأ) أي ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير مثل وسبأ في الأصل همزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامر قبائل اليمن وهو سبأ بن يشجب بالشعبين المحجة والجيم ابن يعرب بالعين الموهلة والراء ابن فحطان قال الرضى معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ و قوله تعالى وجئتكم من سبأ أو الأيدى كناية عن الأبناء لأنهم في التقوى وبالبطش بهم بمنزلة الأيدى ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وسبأ وسكن همزة سبأ ثم قلبت ألفا اه (قوله وانما سكنت الياء مع انهم منصوبان لثاقها بالتركيب والاعلال) أي لثقل أيدي وأيدى بتركيبهم مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فإن قلت إذا كان أيدي سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا لانصب بل المجموع هو في محل الانصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل أنه يقال أيدي سبأ وأيدى سبأ بالتثنية فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولثاقها فيه حينئذ البناء على أنه مركب تركيب خمسة عشر والأعراب بناء على أنه مضاف ومضاف إليه وترك تنوين سبأ لأنه غير منصرف ولم تظهر الفخمة على البناء استصحب بالتركيب الأصلي وعليه يفتى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي اه ما في الشرح فإن قلت ما يريد المصنف بالتركيب الأصلي في قوله في حواشيه استصحب بالتركيب الأصلي قلت يريد التركيب الذي بين أيدي أو أيدي وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب (قوله كما في معديكرب وقال فلا) المركب الأول علم على رجل والثاني على بلد

ذلك متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفا أنه يجوز في حالة الانصب فتح الياء واسكانها فإن قلت إذا كان أيدي سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا لانصب بل المجموع هو في محل نصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل أنه يقال أيدي سبأ وأيدى سبأ بالتثنية فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولثاقها فيه حينئذ وجهان البناء على أنه مركب تركيب خمسة عشر والأعراب بناء على أنه مضاف ومضاف إليه وترك تنوين سبأ لأنه غير منصرف ولم تظهر

الفحمة على الياء اسمها بالتركيب الأصلي وعابه يمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب الإضافي وفي شرح
 الحاجبة للرضى ان سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ ان يشجب وليس اسم
 قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان اسما با وجنتك من سبأ قال واما قال فلا فعهده سيبويه من أخوات أيدي سبأ وبار الله
 من أخوات معد يكرب ولا دليل فيه - ما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمات علم باده فيجوز ان لا ينصرف للتركيب
 والعلمية ولا يكون مبنيا هـ ذا كلامه وهذا تنبيه وهو انه وقع في النسخ كتابة معدى كرب وقالى قلام مفصولين هكذا وهو
 مبنى على ان تركيبه - ما اضافى والا فالقول في علم الخط ان الكلمات متى تنزلت منزلة شئ واحد كجعلك ومعد يكرب عند
 كونهما مركبين تركيبا جيا فانما - ما يكتبان متصلتين تنبها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبه - ما اضافيا
 فالغالب الاتصال استصحا بالمثبت لهما في حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبان منفصلتين لان الاعراب الإضافي فصلهما - ما
 والثاني من وجهي - اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل لا يقال قد عاب المصنف في الباب
 السابع الذي عقده التحذير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه
 يوهم ان اذا ظرف مظهر وفي الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك اذ معنى كلامه انه اذا ظرف للزمان المستقبل لانا نقول
 ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث ويختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في
 أي الشرطية والفجائية في قوله تعالى فيم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا أصاب به من
 يشاء من عباده اذا هم يستبشرون في الايتين للمفاجأة ١٩٧ وهي تنوب مناب الغاء في جواب الشرط

(قوله فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل) في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذي
 عقده للتحذير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من
 الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظهر وفي الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك وفي الشرح يعني
 ظرف للحدث المستقبلي أي المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عابه على العربيين من
 قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظهر وفي الزمان وأقول لا حاجة
 الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى في باطراد فكانه
 قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا للزمان المستقبلي وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما
 في ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده
 خلافه فاندفع ما في التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها مضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضي

ويكون الفعل بعدها
 أي بعد اذا الشرطية
 مضيا كثيرا ومضارعا
 دون ذلك أي قليلا
 ويحتمل ان يكون مراده
 ان الاول كثير جدا وان
 الثاني كثير أيضا ولكن
 دون تلك الكثرة ولذا لم
 يقل قليلا وقد اجتمعا في
 قول أبي ذؤيب في الهذلي

والنفس راغبة اذا رغبتا * واذا تردا الى قليل تقنع * وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لا فائدة ان رغبتها
 في الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأتى بالماضوية في اذا رغبتها لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
 المتأخذة في حصوله أو أتي بها لظهور الرغبة في حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقليل وردّها اليه ليس بها هذه المثابة أتي فيها
 بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لابي ذؤيب المذكور يرثي بين خمسة ما توفي عام واحد بالطاعون ومات هو في خلافة
 عثمان رضي الله تعالى عنه وقبل هذا البيت امن المنون وربيّه تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع اودى بنى
 واعقبوني حسرة * تنفي الرقاد وعبرة ما تقاع فالعين بعدهم كان حداثتها * سمت بشوك فهي عورتهم سبغوا
 هوى واعنقوا الهواهم * ففصرمووا بكل جنب مصرع * ولقد حرصت بان ادفع عنهم * واذا المنية أقبلت لا تدفع
 واذا المنية أنشبت أظفارها * ألقيت كل غيمة لا تنفع * وتجادى للشامة بين أربهم * انى لرب الدهر لا أتضع
 حتى كفى للحوادث مروءة * اصفا المشرق كل يوم تقرع * والنفس راغبة البيت وليس بمعتب أي مرض يقال أعتبه
 اذا أَرْضاه وأودى هلاك والحقا جمع حذقة وهي سواد العين وسميت بين مهملة ففتحت وهوى أي هواي فقلب الالف ياء
 وادغم على لغة هذيل واعنقوا أسرعوا ففصرمووا بالبناء للفعل أي أخذوا يقال تحرمته المنية أي أخذته والتميمة خرقة
 رقطاء تنظم في السبر ثم يعقد في العنق ورب الدهر صرفه وحوادثه وأتضع أي أخضع وأذل والمروءة جبل بمكة والصفاء
 من مشاعرهم بالحق بابي قيس * وانما دخلت الشرطية على الاسم في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف
 على شريطة التفسير * والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرفع للفاعل مدلول عليه بالمفسر الواقع بعدم

ولا مبتدأ خلافاً للاخفش في قوله يجوز كونه مبتدأ ولم يمنع الاول فالامر ان عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف
 وجواب اذا محذوف اما للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن أو محذوف لدلالة فلاقيه
 عليه أي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كدحه أي جزاء جهده النفس في العمل ان خير الخبير وان شر اشر وقيل الكدح
 كتاب سطر في الأعمال وهو ما قوله اذا باهلي تحت حنظلية * له ولد منها فذلك المدرع الباهلي منسوب
 الى باهلة قبييلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبييلة في غيم والمدرع الذي يكسى
 المدرع بالذال المهملة وهو ذاق يشكل على بعض من حيث انه ليس بهذا الاسم المذكور به اذا فعل يجعل مفسر الفعل
 محذوف يرفع ذلك الاسم ١٩٨ كافي الآية وليس بمشكل اذا تامل في قوله تقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية

فاعل باستقر محذوفاً
 والاصل اذا باهلي استقر
 تحت حنظلية وهو باهلي
 فاعل محذوف يفسره
 العامل في حنظلية
 أي اذا استقر باهلي
 استقر تحت حنظلية
 ويورده ان فيه حذف
 المفسر ومفسره جميعاً
 وهو محذوف ويورده
 ان الظرف بدل على
 المفسر بكسر السين
 والظرف مذكور
 في مكانه أي فكان
 المفسر محذوف
 تنزيلاً لذكر الدال عليه
 منزلة ذكره نفسه قلت
 وقد يشكل بان عامل
 الظرف فعل وقع في
 جملة هي صفة فكيف
 يفسر عامل الموصوف
 ولا تعمل اذا الجزم
 وان كان فيها معنى الشرط

أقرب الى القطع بالوقوع نظر الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى
 المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية نقاب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافاً
 للاخفش) في الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلاً وظاهر عبارة المصنف
 لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيد لان الظاهر ان قوله خلافاً راجع الى ما يليه
 وهو قوله لا مبتدأ فيكون الاخفش غير مانع من كونه فاعلاً لكون خلافاً ليس براجع اليه
 ومجيزاً كونه مبتدأ لكونه راجعاً لابتداء (قوله اذا باهلي الخ) الباهلي منسوب الى باهلة وهي
 قبييلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالحنظلة وأصل باهلة اسم امرأة
 من همدان كانت تحت معز بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس في عيلان غيره
 ونسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبييلة من غيم والمدرع بالذال
 المججمة والعين المهملة هو الذي أمه أشرف من أبيه نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين
 الدميري الشافعي نقلت من كتاب الخالدين حدث ابن دريد عن أبي سالم قال قال الاصمعي لقيت
 صدياً من الاعراب في بعض الغلات ما أظنه ناهز الا حتملاً فجاورته فاذا هم من أفصح الناس
 فقلت متعنتاهل تقول الشعر فقال وأبيك اني لا قوله وأنا دون الفصل يعني الفطام فاخرجت
 درهماً وقلت امدحني وخذه فقال من أي العرب أنت فقلت من باهلة فقال سواها في امدح
 باهلي فقلت فاهجني وخذه فقال اني والله محتاج اليه ولكن كفتني شططا فزدي معرفة فقلت
 انا الاصمعي فقال

الاذل لباغي اللوم حيث لقيته * عليك عيسك الباهلي بن اصمعا
 متى تلقى يوما صمعا تجده * من اللوم سر بالاجديدا وبرقا

افذف الدرهم لا آخذه من يدك ثم فقدفته فأخذه (قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة)
 قال الرضي لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم ير سخ فيه معنى ان الدال
 على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشرع مع ارادة معنى الشرط
 وكونه بمعنى متى اه (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر
 والحاجة وتعمل اما بالجيم أي اظهر الجمال بالتعفف أو كل الجيم أي الشحم المذاب تعففا

واما

لما تقرر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم ير سخ فيه
 معنى ان الدال على الغرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم الا في الضرورة كقوله
 استغن ما أغناك ربك بالنبي * واذا نصبت خصاصة فتعمل * ما مصدرية ظرفية أي استغن مدة اغناك ربك اياك
 وبالفعل يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتعمل اما بالجيم أي اظهر الجمال
 وعدم الحاجة أو كل الجليل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة أي تكاف حمل هذه المشقة في قول وقد تخرج اذا عن
 كل من الظرفية والاستقبال والشرط * الثابت لها في غالب الاحوال في كل من هذه فصل الفصل الاول في
 خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في الإخفش في قوله تعالى حتى إذا جاءوها في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين وهي قوله تعالى وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فصحت أبوابها وفي الآية المتعلقة بالمؤمنين وهي قوله وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها فصحت أبوابها وسبق في الكلام على هذه الآية في حرف الواو إن شاء الله تعالى وإن أجاز بحتى أي وسبقوا إلى وقت مجيئهم أيها الخملها اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضى هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز أن يتجر دمعني إذا بعد حتى عن الشرطية وتجر بحتى وإعله جملة عليه قوله حتى إذا سلمكوههم في فتائدة * نشلا كما تظرد الجملة الشرطية وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها وقال المصنف في إذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذا حرف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيزه إذا كلامه والفتائدة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فتنة تحية فدل مهملة فها تأنيت تشنية أو عقبية ونشلا بالشين المحجمة من قولك نسل الشيء أسرع زرعه والجملة بالجيم أصحاب الجمال والشرذم جمع شريد وهو الطريد وهو زعم أبو الفتح

١٩٩

ابن جني في قوله تعالى
 إذا وقعت الواقعة
 إذا كرر في الآية وهي
 إذا وقعت الواقعة ليس
 لوقعتها كاذبة خافضة
 رافعة إذا رجعت الأرض
 رجا فيمن نصب خافضة
 رافعة إن إذا الأولى
 مبتدأ والثانية خبر
 والمنصوبين حالان وكذا
 جملة ليس ومعمولها هي
 وهي ليس لوقعتها كاذبة
 في والمعنى وقت وقوع
 الواقعة هي متحققة بلا
 ريب في خافضة لقوم
 رافعة لا آخرين هو
 وقت رج الأرض وهذا
 نظير ما حكاه شارح

وأما بالحاء الملهمة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى إذا جاءوها إن أجاز بحتى) وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوز الزمخشري مع الوجه الذي سيذكره المصنف عن الجمهور وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسبق الذين كفروا إلى جهنم إلى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لأنهم ممولون لما قبلها فيكون قوله فصحت استثنافا وجواب سؤال كأنه قيل فماذا جرى إذا ذاك فقيل فصحت أبوابها اه (قوله فيمن نصب خافضة رافعة) قيد به لأن إذا فيمن رفعه ما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها ما كاذبة أي إذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة ورافعة أي إذا وقعت خففت ورفعت أو ظرف لرجت وإذا الثانية تكرر الأولى أو بدل منها أو ظرف لما دل عليه ف أصحاب الجنة إذا وقعت بانث أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب أو صفة المحذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفهم كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كما في قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي إذا كان المعنى لحياتي في الدنيا وليس لأجل وقوعها نفس كاذبة فإن من أخبر عنها صدق فاللام للتعايل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدأ المحذوف أي هي خافضة قوم رافعة آخرين (قوله والمنصوبين حالان) وصاحب الحال أما الضمير في وقعها وأما فاعل وقعت (قوله ونابت ما المصدرية عنها) أي عن الأوقات وذلك لكثرة وقوعها المصدرية موقع الظرف (قوله ثم نابت الحال عن الخبر) لأن الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية إذ معني جاعني زيدا كبا

اللب عن سيبويه في قولك إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو وفي ثبوته عن سيبويه نظر فإن جني إمام حافظ بصري وإنما حكاه عن المبرد قال في شرح الحماسة وقد أجاز أبو العباس المبرد أن تقول إذا يقوم زيد إذا يقوم جعفر على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الأولى حتى كأنه قال وقت يقوم زيد وقت يقوم جعفر وقال الرضى وعن بعضهم إن إذا الزمانية تقع أسماء صريحاً نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وإن لم أعثر له على شاهد من كلام العرب إلى هذه الكلمة وإنما قد تخرج أبي الفتح بقوله فيمن نصب خافضة رافعة لأن مع رفعها كما في القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التحريم بل تبقى إذا على ظرفيتها وتفتصب أما ليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو محذوف أي إذا وقعت كان كيت وكيت وهو قال قوم في الخطب ما يكون الأمير قائما إن الأصل أخطب أوقات أو كوان الأمير إذا كان قائما أي وقت قيامه ثم حذف الأوقات ونابت ما المصدرية عنها كما نابت عنه في نحو أكرمك ما دمت متقبلا لله ثم حذف الخبر المرفوع وهو إذا وبتحتها كان التامة وفاعلا في الحذف ثم نابت الحال وهي قولك قائما عن الخبر وهو إذا المضافة إلى كان وهو لو كانت إذا على هذا التقدير وهو أن الأصل أخطب أوقات أو كوان الأمير إذا كان قائما في موضع نصب لاستحالة المعنى في إذا المعنى حينئذ الوقت الذي هو أخطب أوقات أو كوان الأمير كائن في وقت وجوده قائما كما يستحيل

المعنى هو اذا قامت اخطاب اوقات كوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لا ان افضل التفضيل هو بحسب ما يضاف اليه وقد اضيف الى الاوقات فيكون وقتا وقد جعلت هذا الوقت واقعا في يوم الجمعة فيستحيل ان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الجاسسي وبعد غد يالهف نفسي من غدا * اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا في موضع جرد لا من غدا وقال ابن جني حديث اذا في هذا البيت ظرف وذاك ان هنا وقعت موقعا غريبا لانهم اعتمدوا بدل من غد وفي موضع حرف كانه قال يالهف نفسي من اذا راح اصحابي الا ان هذا غير توسط البديل منه يقع لان اذا قلنا تابشر الجارية على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا جرى كذا ان اذا مجرورة الموضع بحتى وهذا البيت يؤكدا لا اعتمادا بالبديل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعد غد ظرف لمخدوف أى تروحون أو تلهفوا والاصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار وشاهدوا شهداء كذا قيل والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل بان اصحاب جمع صعب بالكسر مخفف صاحب كمن وأغار أو غصب بالسكون اسم لجمع كمن وأغار هو وزعم ابن مالك انهم اوقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لما نشأه رضى الله تعالى عنه انى لا علم اذا كنت عنى راضية واذا كنت ٢٠٠ على غضبي كى لا علم وقت رضاك ووقت غضبك وفي المدارك لمولانا

حافظ الدين النسفى اذا وقعت الواقعة ان انتصاب اذا باذ كروه - وكقول ابن مالك في الحديث وهو الجمهور في من النخاعة هو على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى وفي بعض النسخ وانها والضمير يرجع الى حتى وفى حتى اذا جاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة باسرها ولا عمل لها في فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الاذكياء يستش كل مجى هذه الجملة

جاء في زيد في وقت ركوبه (قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان) بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذا في المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الاخر ان افضل التفضيل كما تقرر في باب بعض ما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لاضافته الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذى هو اخطب حالا في وقت وجود الامير فاعلم ان المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثانى (قوله وبعد غد الخ) بعد غد ظرف ليروحون مقدرا ويالهف كلمة يتحسر بها على ما فات واصحاب جمع صعب كافرأخ جمع فرأخ (قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية باسرها ولا عمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الاذكياء يستش كل مجى هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابى في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم - ثم فينقطع السوق اه وفي شرح النسيب لابي أم قاسم ويجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد اه (قوله وجوابها مخدوف افهم المعنى) قال ابن أم قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب المينة وما بعده أى فاصحاب المينة

الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابى في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وعلى ذلك فقس وهو اما اذا وقعت الواقعة الآتية في فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى طرف في اما قبل الشرط أو الجواب على الخلاف الذى يجي قريبا وجوابا مخدوف افهم المعنى وحسنه كى أى حسن حذف الجواب في طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية في ثلثا لفصل بين البديل والمبدل منه هو أى انقسمت أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف للهف في من قوله يالهف نفسي لا يدل من غدا المجرور عن وهو اما في اذا في المثال وهو قولهم أخطب ما يكون الامير فاعلم ان يكون الاصل أخطب كوان الامير اذا كان قائما في موضع نصب بالخبر المخدوف أى أخطب كوان الامير حاصل في زمن وجوده فاعلم ان لا لا تقدر زمانا مضافا الى ما يكون كما فعله أولئك القوم في اذا لا موجب لهذا التقدير ولا داعي اليه وهو اما الحديث وهو انى لا علم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبي في فاذا فيه في ظرف لمخدوف وهو مفعول أعلم وتقديره شأنك بالانصب على الحكاية ونحوه بالرفع عطفا على شأنك المحكي باعتبار الاعراب المتدرفيه في كانا قلت اذا بالحديث في هل أتاك

حديث ضيف ابراهيم المكرم من اذا دخلوا عليه **و** يجوز ان يتعلق بالمكرم من اذا فسرنا كرام ابراهيم لهم والافاضل
 اذ كرامى اذ كروا وقت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرم من في أنفسهم ليس بعقيد بوقت دخولهم كما نقيدا كرام
 ابراهيم به **في** الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن نجي الماضي كما جاءت اذ لا مستقبل في قول
 بعضهم **في** فتتقارض الكلمات حيث استعمات كل واحدة منهما في معنى الاخرى **في** وذلك **في** الذي ذكرناه من مجي اذا
 للماضي **في** كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك تصفهم قات لا أجدا ما أحلكم عليه تولوا **في** واعينهم تفيض من الدمع
 حزنا لا يجدوا ما ينفقون وهذا الخبر بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذاله وتولوا جوابا وقلت اما حال من كاف
 أتوك أو استئذاف كانه قيل اذا ما أتوك لتعلمهم تولوا فقل ما لهم تولوا با كين ٢٠١ فقل قات لا أجدا ما أحلكم
 عليه الا انه توسط معترضا

بين الشرط والجزء قال
 شارح التسهيل القاضي
 محب الدين ناظر الجيش
 ويمكن ان يقال في هذه
 الآية المراد حكاية حالهم
 حين ابتدؤا في الفعل واذ
 كان كذلك كان المحل حينئذ
 موقع اذ ادون اذ قلت انما
 يكون المحل اذا حيث
 يكون المراد الاستقبال
 والمعنى على ما أول به على
 الحال فالواقع ليس لا ذاتي
 هذا المحل لان الاستقبال
 لا لا محال **في** وذلك كقوله
 تعالى واذار أو تجارة أولها
 انفضوا اليها **في** وتر كوك
 قائما وهذا الخبر بقضية
 الهيراني قدمت المدينة
 والنبي صلى الله عليه وسلم
 يخطب يوم الجمعة فتقرقوا
 عنه حتى لم يبق معه منهم
 الا اثني عشر رجلا وقد

ما أعظمهم وما أنجاهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا
 على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم) في الشرح يعني ان هذا الخبر بقضية وقعت في الزمان الماضي
 فتكون اذاله قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن أن يقال في هذه
 الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل واذ كان كذلك كان المحل حينئذ موقع
 اذ ادون اذ قلت انما يكون المحل اذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به
 على الحال وايمت اذاله اه وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو
 يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وعامة فيكون المحل لا ذاهبا للاعتبار (قوله واذار أو تجارة
 أولها انفضوا اليها) في الشرح في هذا الخبر بقضية العيراني قدمت المدينة والنبي صلى الله
 عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتقرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثني عشر رجلا وقد مضت هذه
 الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية
 ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها كان منهم
 ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل اصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار
 بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قات لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم وكيف
 هؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدق ولا يابق
 بهم اعتماد مثل هذا الفعـل الذي اتخذوا عادة ودينتهم من الخصال الذميمة القبيحة اه مافي
 الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذار أو تجارة أي غير أقيات
 أو سمعوا لها أي طبل لا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم ودينتهم من قبل الاسلام الى هذه
 القضية ونزول هذه الآية وهذه الاخبار عليه وفي معالم التنزيل للبعثي قال مقاتل قدم
 دحية بن خليفة الكلبي بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذ قدم بكل ما يحتاج
 اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند أبحار البيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل
 ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ايتاء عوامنه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان
 يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق في المسجد الا اثني عشر رجلا وامرأة

٢٦ ل مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضي وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال
 بهذه الآية على ذلك فقال المراد من حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم فالعنى حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها
 كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل اصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون
 ذلك من شأنهم قات لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم فان هذه اذ م بايغ وكيف وهم الصحابة الذين هم خير
 القرون بشهادة الصادق المصدق ولا يابق بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذوا عادة ودينتهم من الخصال الذميمة
 القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل النذرة لانه عادت منهم المستمرة فالمحل اذا محل الماضي لا محل الزمن
 المستمر التي تستعمل اذ فيه في بعض الاحيان كافي قوله تعالى واذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
 وقوله تعالى واذ قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا أي هذه عادت منهم المستمرة وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه **في** وقوله

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم والمراد بالندمان هنا النديم لا الندام قال الشاعر اذا كنت ندماني
فبالا كبراسقني * ولا تسقني بالاصغر المتعلم ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الاء يشرب فيه وقيل مادام الشراب فيه

فاذا كان خاليا منه سمي قدحا
وتغورت غربت والبيت
ليس بقاطع على محي اذا
للماضي لحوازان سقيت
بمعنى اسقى وهو دليل
جواب اذا أي اذا غربت
النجوم اسقنيه وهو الثاني
أن نجي الحال وذلك بعد
القسم نحو والليل اذا
يعشى ونحو والنجم اذا
هو ي قيل يدل استعمال
اذا بعد القسم في نحو هاتين
الآيتين على انها الحال
لانها لو كانت للاستقبال
لم تكن ظرفا لفعل القسم
لانه انشاء لا اخبار عن قسم
يأتي لان قسم الله سبحانه
وتعالى قديم ولا يكون
محذوف هو وحال من
الليل في الآية الاولى
نحو من النجم في
الآية الثانية لان
الاستقبال والحال
متنافيان فلا يجعل أحدهما
ظرفا للآخر وهو اذا
بطل هذان الوجهان
وهما كونها ظرفا لفعل
القسم وكونها ظرفا للحال
مع جعل اذا للاستقبال
تعيين انه أي ان لفظ اذا
يؤلف لاحدهما وهو
امافعل القسم أو الكون
المحذوف الذي هو حال من
الليل والنجم على ان المراد

فأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العبر اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطيب
والتصفيق سرور اياها وقيل ان الباقيين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف في
الثاني عشر فقيل عمار بن يامر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم
ويزيد بالزاي والكاس مهموزة مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي
لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز
أن لا يكون اذا هنا للماضي بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا او أقول سبقه الى
هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا لتعديل لقوله لا اخبارا وقائل أن يقول ان أراد
القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المفروضة
المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأييدات المخلوقين
وان أراد النفي فقد تقرر أيضا ان الكلام النفس صفة واحدة في الازل ليست بمنقسمة
فيه الى اقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها
عند حدوث المتعلقات نعم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس
الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب البعض في كتابه المواقف
وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري
وغيره كلام الله معني قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في
مقابلة المعنى والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كزعمت الكرامية من قدم النظم
المرتب الاجزاء فانه يديم في الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القسام بالنفس ليس بمرتب كالقسام
بنفس الحافظ من غير ترتيب الاجزاء والترتب انما يحصل في التلفظ لا حاجة الى الالة
اما القائم بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء
اعدم احتياجه الى الالات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن
الحاجب للعضد وفيه نظرا لانا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير
مرتبا اه ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب الترديد السابق فختار
انه أراد القسم اللفظي لكن أراد بالقديم ما ليس بات لا مالا أول لوجوده بقرينة ما ذكره
في رد القول بان اقسام اخبار عن قسم يأتي أو تختار انه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته
ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعاق (قوله لان الحال والاستقبال
متنافيان) يعني فلا يتصف به ما ذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا له انصاف به ما
اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له
وفيه نظرا لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المعبر باجزاء متعاقبة
من أواخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضلة المبنية لهيئة ما هي
له لان هذه تجامع كلاما من الازمنة الثلاثة وذلك انه ان يكون مقارنة زمان وقوع مضمون
عام لها او زمان وقوع ذلك المضمون قديما ماضيا وقديما حاليا وقديما مستقبلا ويحجب
عنه بانهم متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا بتجريد صدر الجملة الحالية المصدرة
بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف لاحدهما) يعني لا قسم أول كون

به أي اذا هو الحال فلا تنافي حينئذ ولا مانع لان الانشاء حال فلا ينافيه ان المراد به الحال ولان محذوف
الكون المحذوف حال بالفرض فلا يمتنع كونه مظهر فالأمر المراد به الحال اه كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

وهو الصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان وهذا ليس بخاص بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرف بالفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فاجاب به المصنف عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك وهو انه لا يمنع التعاق بكانت اجمع بقاء اذا على الاستقبال في اذلا مانع من وقوع الحال الصناعية مرادها الزمان المستقبل كما نقول سأدخل البلد راكباً فان الحال مقيدة لعاملها والعامل هنا

٢٠٣

محذوف هو حال من الليل والنجم (قوله والصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي) يعني سواء كان المراد باذا الحال أو الاستقبال وهو رد اذ هو اذ به الحال ظرف بالفعل القسم الانشائي (قوله وأنه لا يمنع التعاق بكانت) رد لا يمنع كون اذا ظرفاً مستقبلاً لكون محذوف هو حال من الليل والنجم (قوله لان القديم لا زمان له) هذه المقدمة هي كبرى الدليل وصغرها محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسام الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد أسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم ولا زلي صفة قديمة لا تكثر فيها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند التعلق وفي الشرح امس ما قاله خاصاً بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لان يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به (قوله وأوضح منه ان يقال المعنى مراد به الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائداً يريد ان كان غداً مع مولاه وهو لا يريد مراداً غداً مع ان الكلام ينتقل الى مريدا وان أراد مريدا الآن فالارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها ثم لم تظهر أو ضحية تقدر مريدا على تقدير مقدرها اه وأقول أراد مريدا الآن الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها فافنا الذي لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات على ان الظاهر ان مريداه هنا يعني قاصداً واما أو ضحية تقدر مريدا فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسرقتم في اذا قمتم الى الصلاة بأردنم وفي النفس برز كرقتم وأريده أردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنه لا يجاز والتنبية على أن من أراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا يتفك عن الارادة (قوله مسألة في ناصب اذا مذهبان) قال الرضى العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله الاكثرون ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كالا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايمم جاءك فاضرب بنصب ايمم واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى وأخوانه والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فخيمكم حكم أخوانه من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتكم بمعنى انهم منصوبات بشرطه

مستقبل وقيد مقارن له في ذلك الزمان فيبديل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كررت برجل معه صغر صائداً غداً أي مقدر الصيدين غداً وقد يقال هذا لا يفضي الى مطاوعة لان الحال على هذا التقدير في الحقيقة انما هو قولك مقدرها وزمنه على الاستقبال وغدا ظرف للصيد لا للتقدير كذا يقدر وواضح منه ان يقال المعنى مريدا منه الآن بوجه الصيد غدا كما فسرقتم في اذا قمتم الى الصلاة بأردنم القيام وانما عبروا عن ارادة الفعل بالفظ الفعل لانه يوجد عند قصد الارادة بغير فاصل وعلى حسبه فكان منه بسبب قوى وملازمة ظاهرة في مسألة في ناصب اذا مذهبان أحدهما انه شرطه وهو قول المخففين فتكون بمنزلة هي وحيتها وان في انهم منصوبات بشرطه

لكن يلزم على هذا ان تكون اذا ظرفاً مستقبلاً لا مختصاً به من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافاً كما يحصل في قولنا زمانا طاعت فيه الشمس قات رده الرضى بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافية في تخصيصها التخصيص متى في قولك متى قام زيد هو غير مخصص اتفاقاً وقول أبي البقاء العكبري هو انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

لان اذا عند هؤلاء في القائلين بان ناصبها هو شرطها **في غير مضافة** الى الشرط **كما يقوله الجميع** اذا جزمتم كقوله **استغن ما غناك ربك بالغنى** * **في** واذ انصبك خصاصة فتحمل **في** لان الاضافة من خصائص الاسماء فتتأني الجزم **في** المذهب **في** الثاني انه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما - الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب **في** من حيث هو معمول لما فيه من فعل ٢٠٤ أو شبهه **في** والمعمول داخل في جملة عامله **في** فكلا لا يكون قولك

حين قام زيد جملتين لا يكون اذا قام زيدت على ذلك التقدير **في** والثاني انه تمتنع في قول زهير

بدالى انى لست مدرك ماضى *

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا لان الجواب محذوف

وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه **في** ولا حاجة الى ادخال الفاء لتصير الجملة

اسمية أى فان لا اسبقه ولو قال اذا كان جائيا لا اسبقه

صح وكان الجواب فعلية **في** ولا يصح ان يقال لا أسبو

شيا وقت مجيئه لان الشئ انما يسبق قبل

مجيئه وهذا لازم لهم أيضا ان اجابوا بانها غير

شرطية وانها معمولية لما قبلها وهو سابق ولما

على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب **في**

وهو ما قدره أولا **في** وعاملها اما خبر كان **في** يعنى جائيا

في أو نفس كان ان قلنا بدلا انها على الحدوث **في**

وهو المختار عند ابن مالك وجنائة كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى وقد عرفت انه يراد على اصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل ان يقول السابق في البيت

معنى القائل ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذا المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهي شرطية والتقدير اذا كان شئ جائيا انى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت المجئ فاسم مقام وكذا يستقيم جعلها معمولية لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

أجيبك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفاعل الذى هو فى محل الجزاء وان لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط وهو محصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا لذو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كفى الموصولات ولم يأت فى كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما فى سائر الظروف والمتخصصة بضمون الجمل التى بعدها الى الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه فى المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جازء كلام يجوز ان تعمل أولاها فى الثانية كما مضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة فى المعنى فن لم تعمل صفة فى موصول ولا تابع فى متووع ولا مضاف اليه فى مضاف ولما كلمة الشرط والشرط فليس تنا ككلمة واحدة اذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما ما فى الآخر نحو متى تذهب اذهب وأياما تدعو فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط فى كلمته بنحوم قام وقت جاز وقوعه - اما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم اه (قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والحق ان اذا ومتى سواء فى كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة فى اذا والمعنى له وما ذكره من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل فى قولك زمانا طاعت فيه الشمس اه قال الرضى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكر الفعل بعده كلمة يكفى تخصيصها كتخصيص متى فى متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا فأنهم (قوله كما يقوله الجميع اذا جزمتم) فى الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتتأني الجزم (قوله احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة) قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثانى (قوله بدالى الخ) هذا البيت فى ديوان زهير وفيه ولا سابق شئ باثبات باء المتكلم فى سابق ورفع شئ وقبله

كانى وقد خفت تسعين حجة * خلعت بها عن منكبي ودائما

(قوله ولا يصح ان يقال لا أسبق شيئا وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هذا فى السابق الزمانى مسلم والسابق المكانى ممنوع ههنا وأما فى السابق الذى يعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا أفوت القضاء وقت مجيئه قال الرخشى فى قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيئات

ان

وهو المختار عند ابن مالك وجنائة كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى وقد عرفت انه يراد على اصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل ان يقول السابق في البيت

معنى القائل ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذا المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهي شرطية والتقدير اذا كان شئ جائيا انى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت المجئ فاسم مقام وكذا يستقيم جعلها معمولية لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

في الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين وهو غدا وامن
 الجي وهو اليوم في ذلك باطل عقلا اذا حدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن
 آخر فيوقصد اذا المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ولهم ان يقولوا معني التركيب اذا جئتنى اليوم يكون ذلك
 سببلا كراي لك غدا فليس اكرمك في الحقيقة جوابا لافطاح الاشكال في فاذا قلت في اذا كان الامر كذلك في فانا نصب
 اليوم على القول الاول في المنقول عن المحققين في وكيف يعمل العامل الواحد في وهو الفعل من قولك جئتنى في ظرفي
 زمان في وهو اذا اليوم في فقلت في الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما في لم يتضادا كما في
 تضادا في الوجه السابق في الا في على قول الجمهور في وعمل العامل في الواحد في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما
 أعم من الآخر نحو انيك يوم الجمعة سحر في وأقول ليس بين السحر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان السحر

هو الوقت الواقع قبل
 الفجر بقليل واليوم هو
 ما بين الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب
 فليس شيء منهما بصادق
 على شيء من الآخر فهما
 متباينان اللهم الان
 يقال أطلق السحر على
 أول الفجر لقربه منه
 من باب إطلاق أحد
 المتجاورين على الآخر
 فيكون المراد جئت في
 جزء من يوم الجمعة سحر
 ولا شك ان جزء يوم الجمعة
 أعم من سحره فتأمل
 في وليس في سحر في بدل
 من يوم الجمعة حتى يقال
 انما عمل الفعل في
 الثاني بطريق التبعية
 والكلام انما هو في عمله
 في الطرفين بطريق الاصل

ان يسبقونا أي ان يقولوا معني ان الجزاء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو
 اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين) استدلالا بان الحاجب
 به - اذ ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا ههنا بمعنى متى فالعامل شرطها
 او نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سببلا كراي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتنى اليوم فقد
 جئت لك أمس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن خراء الجي عليك أمس (قوله وعمل العامل
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو انيك يوم الجمعة سحر) يريد هنا
 بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم
 الصادق على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك
 وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم
 الان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر
 بمعنى أول الفجر ليس متباينا ليوم الجمعة و ليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين هما
 الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر مع يوم
 الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر
 غاية الامر ان ماصدق عليه سحر في المثال جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم
 الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ماصدق عليه جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله
 متى تردن يوما سفارا الخ) سفار اسم بئرلني مازن بن مالك مبنى على الكسر وهو حجة للبحار بين
 على بناء فعال اذا كان علما مؤنثا على الكسر ولا كثر التعميم على بناءه على الكسر اذا كان
 في آخره وأديم - م تصغير أدهم وهو الاسود والم - تخير بالميم والراي طالب الماء لارض
 أو ماشيه والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

في الجواز سبر عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني في ولا سبيل الى البدلية في هذا فيحمل التركيب الاول
 عليه فينص عليه سيويوه وأنشد للفرزدق
 متى تردن يوما سفارا تجدها * أدبهم برمي المستجير المعورا
 ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئرلني مازن بن مالك والأديم - م تصغير أدهم وهو الاسود
 والمستجير بالميم والراي طالب الماء لارض أو ماشيه يقال استجرت فلانا فاجازني اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك
 واما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال
 للمستجير الذي يطالب الماء اذا لم تسقه فعد عورته شربه وأنشد للفرزدق
 متى تردن يوما سفارا البيت كذا في الصحاح
 فيوفو ما يجتمع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط في والاقتران به شرط في البديل من اسم الشرط تقول متى
 جئتنى ان يوم الجمعة وان يوم الخميس اكرمك كان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو من جاءك أريد
 أم عمرو في وجه ذلك السبب في يجتمع في اليوم في المثال في المتقدم وهو اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا في أن يكون بدلا من

أدوات متعدي أيضا في اليوم في الواقع في بيت الفرزدق **فإن يكون ظرفا للتحديد** وهو جواب متى **فإن لا يفصل** ثم ردم من معموله وهو سفار بالاجنبي **وهو يوم** بالمعمول لتحديد **فإن** من انظر طرف ثان لترد الرابع **من الامور الواردة على الجمهور** **فإن** الجواب ورد مقرونا بآذا الفجائية نحو **فإن** اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون **وما بعد** اذا لا يعمل فيما قبله او جواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوام اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيها مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب **فإن** ورد مقرونا بالحرف الناسخ نحو اذا جئتنى اليوم فاني اكرمك وكل منهما **أي** من اذا الفجائية والحرف الناسخ **فإن** لا يعمل ما بعده فيما قبله **فإن** وقد عرفت جوابه فان قلت في قوله فاني اكرمك مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت له اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في اعرابه ٢٠٦ من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا تمنع من عمل ما بعده انما قبلها

وذكر الحوفي والزحشري ان العامل في اذا جاء نصر الله سيج وهذا يدل على ان الفاء عند هذا لا تمنع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر **فإن** ورد في الجواب **فإن** أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقصر في الناقور **فإن** أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية **فإن** وذلك **فإن** اشارة الى وقت النقر وهو مبتدأ **فإن** يومئذ **فإن** مبنى على الفتح لا صاقته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك **فإن** يوم عسير وهذا خبر ذلك المبتدأ كانه قيل في يوم النقر يوم عسير **فإن** ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف **فإن** فيمتنع

أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم تبقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرزدق **فإن** قوله والرابع ان الجواب ورد مقرونا بآذا الفجائية في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون ان العامل فيها جوام اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اه وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوام او ما دل عليه الجواب او ما أغنى عنه الجواب ذكره هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن برقي مصنفه في اذا اذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل بمجيء الجواب بعد ان والفاء في الاية لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب **فإن** ورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقصر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان في أوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للنحشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو بتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليهم ليس معهم غيرهم مساررا اليهم بالنصيحة لانهم في السر انجبع وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف اه وأقول لا تدافع في كلامه فان اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو باعتبار ما في نفسه او مع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء مخصوص وأما تجويز النحشري تعلق في أنفسهم بليغا فقد ضمه أبو البقاء

عمل عسير في اذا فريد على الجماعة وقد مر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولا بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانيا بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو بتعلق بقوله قل أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليهم ليس معهم غيرهم مساررا اليهم بالنصيحة لانهم في السر انجبع قولا بليغا يبالغ منهم ويؤثر فيهم اه قلت وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف فخره **فإن** وتخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعده الفاء خبر لا يصح الاعلى قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجوز زيادة الفاء في الخبر **فإن** ولا يجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتي في قوله درهم

فإن كان عصر اليوم ليس مسبباً عن النقر فيلزم كون الفاء المحض الزيادة فإن قلت قد يكون المراد من جواب الشرط
 الاعلام به فيكون هو المشروط كما في قولك إن أكرمتني اليوم أكرمك أمس فهذه يستحيل أن يكون مضمون الجملة وهو
 الأكرام الواقع في أمس مسبباً عن الأكرام الواقع بعده وإنما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أي أن
 أكرامك أبداً في هذا اليوم سبب لأن أخبرك بأكرامك أمس وهذه ذاتات هنيئان يقال المسبب عن النقر ليس العصر
 وإنما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى وما بكم من نعمه فمن الله إن هذه الآية جيء بها لاخبار قوم
 استمقروا بهم نعم جهلوا ما عظموا وشكوا فيه فاستمقروا بها محمولة أو مشكوكاً سبب لاخبار بانهم آمنوا بالله فالتى الاخبار
 بالمسبب عن النقر وهو حصول الأحوال العظيمة لا يصلح لأن يكون معقلاً بالنقر ٢٠٧ وهو الجيد أن تخرج على حذف

الجواب مدلولاً عليه بعسر
 أي عصر الأمر كذا
 قدره صاحب الكشاف
 وجاعة وهو ما قول أي
 البقاء أنه يكون مدلولاً
 عليه بذلك لأنه إشارة إلى
 النقر فردود لادائه إلى
 اتحاد السبب والمسبب
 وذلك متمنع وعنده التأمل
 لا يتمنع لأن النقر سبب
 لوقوع الأحوال العظيمة
 فإذا جعل جواباً للشرط
 المتحد منه انقضاء جعل
 الجواب مسبباً وكان من
 حذف المسبب وإقامة
 السبب مقامه ولا اشكال
 حينئذ وهو ما نخوفن كانت
 هجرته إلى الله ورسوله
 فهجرته إلى الله ورسوله
 فقول على إقامة السبب
 مقام المسبب لا شتر
 المسبب أي فقد استحق
 الثواب العظيم المستقر
 للآخرين وهذه ذاتات

وغيره بأن معمول المصنفة لا يتقدم على الموصوف (قول لأن عصر اليوم ليس مسبباً عن
 النقر) هذا لتأويل لعدم صحة هذا التخريج الأعلى قول لا تخفش بجواز زيادة الفاء في خبر
 المبتدأ وذلك أنه تعالى هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر إذ مع خبر المبتدأ لا يعطف
 عليه ولا سببية لأن عصر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيدي به خالفاً
 لا تخفش فإنه أثبت لها ثالثاً وهو الزيادة (قوله) وما قول أي البقاء أنه يكون مدلولاً عليه
 بذلك قال أبو البقاء إذا ظرف وفي العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لأنه إشارة
 إلى النقر ويومئذ بدل من إذا وذلك مبتدأ والخبر يوم عصر أي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه
 عصر أي عصر ولا يعمل فيه نفس عصر لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على
 قول لا تخفش وهو أن تكون إذا مبتدأ والخبر فذلك والفاء زائدة وأما يومئذ فظرف لذلك
 وقيل بدل من ذلك أو مبتدأ ويوم عصر خبره والجملة خبر ذلك اهـ وأبو البقاء هو عبد الله
 ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري الأصل البغدادي المولود والدار الفقيه الحنبلي
 النحوي الفرضي الضريبر أخذ النحوعن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة
 وتوفي سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الواو نسبة إلى عكبرا
 بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ وعلم أن الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف عائد
 إلى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبي
 البقاء صريح في أن المدلول عليه بذلك هو العامل في إذا وأنه مع ما بعده هو الجواب وعلى
 هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله) وما نخوفن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته
 إلى الله ورسوله فقول على إقامة السبب مقام المسبب لا شتر المسبب) لما حكم بغير اتحاد
 السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه
 فأجاب بأن لا نسلم أن الجزاء هنا نفس الشرط وإنما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه
 وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فنية وقصدت هجرته إلى
 الله ورسوله حكوا وشروا وروا بان المقدر حينئذ حال مبنية وهي لا يجوز حذفها كما صرح به
 الرندي في شرح الجمل وأجيب بغير أن المقدر حال بل هو غير ويجوز حذف التمييز إذا دل

في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما أسلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك أن عدم تبليغ
 الرسالة سبب لما لا يخفى حذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوناً له عليه الصلاة والسلام عن أن يواجه بما يترتب على عدم
 التبليغ المفروض ومعاملته بما يليق بمنصبه الشريف من الاجلال والتعظيم وقال أبو حيان وورد مقروناً بما للنافية
 نحو وإذا أتتني عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إذ كره الآية وهو قوله تعالى ما كان حجتهم إلا أن قالوا اتوبوا يا أيها
 أن كنتم صادقين وليس لقوله هذه الآية موقع عند المصنفين فإن العادة جارية عندهم بأنهم إنما يفعلون ذلك إذا كان في بقيته
 شاهد آخر لما ياتونهم بسببه فيقتصرون على بعض المساقفة من الشاهد ويشتبهون بقوله الآية إلى ما في بقيته من شاهد
 أو أكثر لما هم بصده وليس الأمر هنا بهذه المثابة وهو ما للنافية لها الصدر في فلا يعمل ما بعده فاجاباً لها اهـ كلام

أبي حيان وهو ليس هذا الجواب والالاقترا بالفاء مثل وان يستعجبوا فإفهامهم من المعتبين ولقائل ان يقول لا يلزم من
 اقترا الجواب هنا بالفاء اقترا نه هناك لان الشرط هنا بيان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضى ولعدم عرافة اذا في
 الشرطية جاز ان يكون جواب الجملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان
 الشرطية باللام وهو متمنع وسيأتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثير واغما الجواب محذوف أى عمدوا
 الى الحجج الباطلة ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدم مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان
 أطعموهم انكم لمشركون وهو قول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت فلو ان ترك
 خبر الوصية للوالدين أى فالوصية ٢٠٨ وهو ردوبان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله

يشكرها * والشرب بالشر
 عند الله مثلاً وقد تم
 اسناده في اما هو الوصية
 في الآية نائب عن فاعل
 كتب وذكر فعلها لا فاعل
 ولا نه بمعنى ان يوصى ولذلك
 ذكر الضمير الراجع في
 قوله فن بدله بعد ما سمعه
 وهو للوالدين متعاقبها
 لا خبر عنهما كما توهم ذلك
 القائل وهو الجواب محذوف
 أى ان ترك خبره فليوص
 وقول ابن الحاجب ان اذا
 هذه غير شرطية فلا تحتاج
 الى جواب وان عامها ما
 بعد ما النافية كما عمل ما بعد
 لاني يوم من قوله يوم يرون
 الملائكة لا بشري يومئذ
 للمجرمين وان ذلك من
 التوسع في الظرف مردود
 بثلاثة أمور أحدها ان
 مثل هذا التوسع خاص
 بالشر كقوله

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشر ون صابرون أى رجلا ويمكن ان يقال لم يرد بتقديرية
 وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك افظا محذوف ابل أراد بيان المعنى ومغابرة
 الاول للثاني وتأوله به ضمهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك
 الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير واردة المعهود المستقر في النفس
 ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فن الاول قوله
 تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فن كانت هجرته الى الله ورسوله
 فهجرت الى الله ورسوله وقول الشاعر * أنا أبو النجم وشعري شعري * ومن الثاني قوله عليه
 الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة يسكنها فها هجرته الى ما هاجر اليه
 وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأني في الآية التي رد كلام أبي البقاء
 فيها فيقال نقر الناقد سبب لوقوع الاحوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقد
 قال احوال الشديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه
 وهو النقر المدلول عليه بذلك اه وأقول لا نسلم ان نقر الناقد سبب للاحوال العظيمة
 ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب وشهرة مسببية
 الاحوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر فاء مقام مسببه
 تكفي يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث (قوله) وليس هذا الجواب
 والالاقترا بالفاء مثل وان يستعجبوا فإفهامهم من المعتبين في الشرح لا يلزم من اقترا
 الجواب هنا بالفاء اقترا نه هناك لان الشرط هنا بيان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا
 وأقول سيد كر عن الرضى مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
 جوابا لاقتربت بالفاء (قوله) واغما الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة قال
 الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تنبأ عليهم آياتنا بينات ما كان يحتمل مثل وان
 أطعموهم انكم لمشركون ويجوز ان تكون اذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط (قوله)
 من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه * والشرب بالشر عند الله مثلاً *
 وبروى * من يفعل الخير فله اجر يشكره * ولا ضرورة حينئذ (قوله) الا ان قرط الخ

ونحن عن فضلك ما استغنيانا * فكيف يخرج القرآن عليه وهو الثاني
 ان ما لا يقاس على لافان ما لها المصدر مطاها باجاء البصر بين واختلافوا في لا وهو الظاهر ان اختلافهم في غير لا الناصحة
 اما لا الناصحة فلا يختلفون في ان لها المصدر وعلى هذا لا يتأني هذا القول غير النقل في هذه المسئلة فاست على وثوق
 منه الا ان يؤخذ قيل لها المصدر طلقا أى سواء وقعت في صدر جواب القسم أولا وهو قبل ليس لها المصدر مطلقا لتوسطها
 بين العامل والمعمول فعلا كان المعمول واسما وهو في نحو ان لا تنقم أقوم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرط على آلة *
 الا انني كيد لا أكيد قرط بقاء مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحلة والمراد بها هنا السببية
 والاكيد المكر والخبث أى ان هذا الرجل على حالة سوء واستأكيد كيد وهو قيل ان وقعت في صدر جواب القسم فاما

الصدر لعلها محل أدوات الصدر والأفلا وهو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس آليت بفتح التاء أي حافت على التوسع فاستقام الخافض وهو على أي آليت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع ولم يجعله من باب زيدا ضربته وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير لأن التقدير لا أطعمه * وهذا جواب القسم وحذف التاء في منه كما في قوله تعالى تالله نفثوا ولا هذه لها الصدر * لوقوعها في جواب القسم فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال * عاملا * فخرج من هذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه فان ذات ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحسن المشركين استجارك فان استجارك مفسر لعامل أحد وهو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لوسطا عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين * الثالث ان لآية حرف ناسخ مثله في لارجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولم يكن نافيا لا يجوز زيدا في اضرب فكيف يتقدم المعمول على الناسخ وهو حرف نفي بل أبان من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطاقون القول بان المصدر لا يعمل

فيما قبله * فقد اجتمع في الآية ثلاثة موانع كون العامل مصدرا او كون بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافيا ولو استقل واحد منها الكافي ومن النحاة من تساهل في الظرف والجار والمجرور فجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالوصول الحس في وصلته ومنع تقديمهما على صريح الحرف المصدر وصلته وحكى ابن فاسم في شرح التسهيل انه نقل عن الاخفش انه يجوز تقديم المفعول به على المصدر

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المله اسم رجل والآلة الحائلة والكيد المكر وهذا أيضا مثال متوسط لا بين العامل ومعموله إلا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا) الإشارة بهذا الباب إلى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احتراز عن مثل وان أحسن المشركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما المصدر) قال ابن الصائغ جعله اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت المصدرية على المختار وأما قوله يقول ذلك بعده هذا أو في كتاب غيره هذا اه وأقول ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيد القاسم لان زيدا قائم فدخلت اللام وسلبت المصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انها يتخطاها عمل ان نحو ان زيد القائم ويتخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيدا طامعا لا كل ولم تساهل باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تساهل فعل القلب على ان ومعموها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا التحقيق ان اللام مع ان في المصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) هذا دليل على

٢٧ في ل نحو يعجنى عمر اضرب زيد ونحو انما العامل محذوف أي اذ كرى يوم يرون الملائكة أو يعذبون يوم يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلولاً عليه بقوله لا بشرى ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مضى قم كل ممزق انكم في خاق جديد فيقال لا يصح لجديان يعمل في اذ لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما المصدر وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف * وقد فهمناك على انه وقع في كلام الزخشرى ما يخالف ذلك * والجواب أيضا عن هذه الآية كالجواب عن تلك الآية * ان الجواب محذوف مدلول عليه بجدي أي اذا مضى قم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلا ومن خير فان الله به عليم * وقد أسلفنا ان الرضى أجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لادامع خلوها عن الفاء لعدم عرافة اذ في الشرطية وعليه تخرج هذه الآية ان صح ولا حذف * وما وان أطعموه منكم انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدّر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية * فان الجواب في القسم قطعاً بشهادة اللام ونون التأكيّد فيلزم تقدّمه قبل الشرط وبقيّة الآية ليست من الشاهد في شيء اذ الباقي منها هو معمول يمس من مفعول وفاعل والآية هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم * ولا يسوغ ان يقال قدرها في آية سبأ * بخاتمة من معنى الشرط فتعني * بفتح النون مضارع غنى بكسر هاء أي

فأستغنى عن جواب وتكون **ب** بالنصب عطف على ثغنى المنصوب باضمارة ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أى
 يمكن تقدير **ك** فغناها عن جواب وكونها **ب** معمولاً ما قبلها وهو قال **ب** من قوله تعالى وقال الذين كفروا اهل ندادكم على رجل
ب أو ندادكم أو يثبتكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت **ب** فلا تكون اذا ظرفا لها **ب** الفصل الثالث في خروج اذا عن
 الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون **ب** وقوله تعالى **ب** والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيها
 ظرف خبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء مثل وان يسسك بخبر فهو على كل شئ
 قد ير **ب** وقد يقال اغتفر مجيئها بدون الفاء لعدم عرافة اذا في الشرطية كما مر عن الرضى **ب** وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء
 تقدم رده **ب** بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر **ب** وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف
 وقول آخر ان جوابا محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكاف لا داعي اليه **ب** وقد يقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب
 أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط **ب** ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا غشي **ب** ونحو **ب** والنجم اذا هوى **ب**
 فهي في ذلك ظرف لكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يمنع كونه حالا أى أقسم بالليل كائنا اذا غشى وأقسم بالنجم كائنا

اذا هوى ولا يصح جعلها
 للشرطية اذ لو كانت شرطية
 كان ما قبلها جوابا في المعنى
 كما في قولك آتيتك اذا آتيتني
 فيكون التقدير اذا غشى
 الليل واذا هوى النجم
 أقسمت وهذا متنع لوجهين
 أحدهما ان القسم الانشائي
 لا يقبل التعليق لان الانشاء
 يقع والمعاق يحمّل النوع
 وعدمه **ب** قال نجم الدين
 سعيد في شرحه للحاجية
 جزاء الشرط يجب أن
 يكون قضية خبرية معاقة
 بالشرط لان الانشاء ثابت
 والثابت لا يقبل تعليقا
 وقولنا أنت حر ان دخلت

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذکور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم
 لمشركون جواب القسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذکور في قوله تعالى
 وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسح جواب أقسم مقدر فكذا الجواب المذکور في نحو وان
 أطعموهم انكم لمشركون لان كلام المذکورين مما يجاب له القسم لا الشرط (قوله لان
 هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت) هذا تعليل لقوله ولا يسوغ أن يقال الخ والمراد بذلك
 الوقت وقت التزريق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء) أجاب
 الرضى عن هذا بان قال ولعدم عرافة اذا في الشرطية جاز أن يكون جوابا لجملة اسمية بغیر فاء
 كما في قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال
 ولا مانع من كونهم في الايتين تأكيذا للواو والضمير المنصوب في أصابهم أى هم اه (قوله
 وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء تقدم رده) يعنى قبل هذا نحو ورقة وهو ان الفاء لا تحذف
 الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف)
 قال ابن الصائغ أى تعسف في تأكيذ الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل
 اه (قوله تكاف من غير ضرورة) هكذا رأينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة
 الشارح بدل تكلف من غير ضرورة تكاف لا داعي اليه فقال بل الداعي قائم وهو ابقاء
 اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم
 نحو والليل اذا غشى والنجم اذا هوى) قال الرضى فيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل
 اذا غشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعد أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

الدار انشاء للعلاقة لا تعليق لان انشاء وان ذكره الرضى مستلزما لواقع كثير في القرآن من الجمل الانشائية
 جزاء للشرط وهو مقتضى قول التفتازاني ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية
 واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بان قال لا شك ان مثل أكرم زيد ابدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه
 في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل التأويل فالأكرام اما أن يتعلق على
 الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكذلك قلت اذا جاءك زيد فأكرامه مطلوب منك
 فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطائي بالخبري وأما ان علق عليه من
 حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال فكأنه قيل اذا جاءك زيد يوجد أكرامك اياه مطلوب بامتنك في الحال فيلزم تأويل
 الطائي بالخبري وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرغ على
 التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طائي وان كان الطلب في نفسه لا يستلزمها
ب فاما ان جاءني فوالله لا كرمه فالجواب في المعنى فعل الا كرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما المجرد

التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هذا لان جواب والليل **﴿﴾** وهو ان سعيكم اشقي **﴿﴾** ثابت دائما وجواب والنجم **﴿﴾** وهو ما ضل صاحبكم وما غوى **﴿﴾** ما ضل مستمرا الانتفاء فلا يمكن تسببها **﴿﴾** أي تسبب هذين الجوابين **﴿﴾** عن أمر مستقبلي وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب **﴿﴾** المقدر في الآيتين حيث قيل ان التقدير ٢١١ اذا يغشى الليل واذا هوى النجم افسمت

﴿﴾ خبري **﴿﴾** لما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليل لان الانشاء يقع بمعنى بلفظ يقارن في الوجود والعلم لا يتحمل الوقوع وعدمه **﴿﴾** فلا يدل عليه الانشاء **﴿﴾** وهو اقسام الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذ في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انه تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالا من المجزوء ولا شيء بقدر عاملا في هذه الحال الا فعل القسم فيلزم ان تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدره والله تعالى أعلم بالصواب

﴿﴾ أين المختص بالقسم **﴿﴾**

بحيث لا يستعمل الا فيه واختر عن الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيهم فان هذا لا يطرقة الخلاف الا في أصلا **﴿﴾** اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن **﴿﴾** وهو البركة **﴿﴾** وهزته وصل لاجمع عين وهزته قطع

للجواب لا ظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذ الا القسم فلو كانت اذ الشرط كان التقدير اذ يغشى اقسام فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكليم بهذا الكلام وان كان غارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاي شيء ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصل الوقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا بقدر عاملا في حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسام فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرو في قولك مررت بزيد صار خافي حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما هو وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجنة ولا يجوز كالا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذ ابدل من المقسم به فخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذ عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر منسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشيء لاجتماع العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك بحبما من زيد اذ اركب أي من عظمتها والظرف ههنا لا يصلح أن يكون لانشاء النجيب كالا يصلح ههنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتجلب الامن عظيم في معنى كالا يقسم الابعظيم في معنى من المعاني اه (قوله لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ما ضل مستمرا الانتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم اشقي وجواب والنجم ما ضل مستمرا الانتفاء (قوله والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء) اثبات حقيقة ما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حران دخلت الدار انشاء للتعليل لا لتعليل الانشاء وقال التفقازاني في مطوله يجب ان ينتبسه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبية انخوان جاءك زيد فأكرمه لانه قبل استقبالي لانه لا تلهي الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض المصدق في الاستقبال فلا يكون طاميا وقال السيد في حاشيته ان مثل أكرم زيد ابدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامته في الاستقبال فيمتنع تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعاقب على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فأكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطائي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فأكرمه كرامك آياه مطلوب بامتنك في الحال فيلزم تأويل الطائي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل

﴿﴾ أين المختص بالقسم **﴿﴾**

(قوله وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه) في أين اثنتا عشرة لغة أين بفتح الهيمزة

خلافا للكوفيين **﴿﴾** وحجهم ان هذا الوزن مختص بالجمع كالفلس وأكلب وقد سمع جمع عين على أين كقوله يا أيها من أين وأشمل * وكقول زهير ونجم أين منا ومنكم * بقسمة تمور بها الدماء **﴿﴾** وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفس وأكلب **﴿﴾** يورده أيضا قول نصيب **﴿﴾** على زنة تصغير فلس

فقال فريق القوم لما شددتهم * نعم وفريق آيين الله ما ندري * الفريق الطائفة من الناس ونشدتهم استعملتهم بالله
 وحذف ألفها في الدرج * ولا كوفيين أن يقولوا خففت بذلك لكثرة الاستعمال * ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر
 وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه * بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة * وفي إجازة جره
 بحرف القسم * وهو مقيد بالواعدة أجاز أن تقول وأمين الله فلم يكن للمصنف هذا الإطلاق * ولابن مالك في إجازة إضافته
 إلى الكعبة * محتجبا باسم من قوله * آمين الكعبة * وهو كاف الضمير * محتجبا بقول عروة بن الزبير لمالك لأن ابتليت لقد
 عافيت وجوز ابن مالك أيضا إضافته إلى الذي محتجبا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن الذي نفس محمد بيده وترك المصنف
 حكاية ذلك عنه وقد أضيف إلى غير ٢١٢ ذلك في الشعر كقوله * ليم أبهم لبئس الغدرة اغتدروا * * * * * وجود

ابن عصفور كونه خبرا
 والمخذوف مبتدأ أي قسمي
 آمين الله * والاول أولى
 بناء على انه اذا دار الامر
 بين كون المخذوف أولا
 أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
 وفي هذه الكلمة لغات
 آمين بفتح الهمزة والميم
 وامين بكسر الهمزة وفتح
 الميم وامين بفتح الهمزة
 وكسرهما مع ضم الميم وامين
 وامين بحذف النون مع فتح
 الهمزة وكسرهما وامين بكسر
 الهمزة وضم الميم وحذف
 الباء ومن مثلث الحرفين
 مع توافق الحركتين فهذه
 عشر لغات ومثلثا فهذه
 ثلاث عشرة لغة حكاهما
 في التسهيل وحكي غيره
 لغات أخرى في هذه الكلمة
 منها آمين الله بكسر الهمزة
 والميم وحذف النون وأم
 بفتح الهمزة وكسر الميم

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

(قوله أولها اللصاق) في شرح اللب هو تعلق أحدهما بالآخر نحو بهاء أي التصق
 به ونحو مررت زيدو وارد على الاتساع اه وقال الرضي بالاصاق نحو بهاء أي التصق بهاء
 ومررت به أي ألتصقت المرور بكان يقرب منه ومنه أقسمت بك وبجيانك أخبرني ويكون
 مستترا نحو الذي به ضعف وبه داء بكون لا استعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة
 وبتوفيق الله سبحانه وهذا اللفظ في مجاز اللصاق قوله وهو معنى لا يفارقها ولهذا اقتصر
 عليه سيديويه قال ابن الصائغ أجود من ذلك أن سيديويه جعله أصلا فإنه قال انما هي
 للاصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهو هذا أصله وأقول أجود من هذا أن
 سيديويه قصرها على اللصاق حيث قال انما هي للاصاق (قوله اذا قبضت على شيء من
 جسمه أو ما يحبس منه بد أو ثوب ونحوه) لا يقال عطف الأعم على الأخص بأو غير مسخر
 لما فيه من جعل الأعم قسما للأخص لا نقول غير المسخر من عطف الأعم مطلقا على
 أخصه لا عطف الأعم من وجهه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لأن شيئا من الجسم اذا
 قبض عليه لا يحبس الجسم كالفتح وشيء مما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم
 ما وهنا للاضرب على مذهب الكوفيين وأبي علي وأبي الفتح وابن برهان الثنائي بأن أو ثابتي
 للاضرب مطلقا وفي الشرح والنظائر ان اللصاق في الثاني مجازي اذا قبض على ما يحبس
 زيدا كالثوب الذي هو لا بسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون اللصاق حقيقة وانما هو
 اللصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه إلى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تبين على

مثل

وأم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الباء والنون وما توفيق الابن الله عليه نوكت واليه أنيب

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾ * حرف جر لربعة عشر معنى أولها اللصاق قيل وهو معنى لا يفارقها في شيء من موارد
 استعمالها فظهر بذلك أنه معناه الأصل الموضوعة هي له * ولهذا اقتصر عليه سيديويه * ولم يذكر غيره قال وانما هي
 للاصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله * ثم اللصاق حقيقة كما مسكت زيدا اذا قبضت على
 شيء من جسمه أو على ما يحبس * أي على شيء يحبس زيدا أو على الذي يحبس زيدا * من ثوب ونحوه ولو قلت أمسه * كته
 احتمل ذلك وان يكون منته من التصرف * ولا خفاء في ان اللصاق يزيد حيث قبض على شيء من جسمه حقيقة وأما في
 الثاني بحيث تمسك بما هو لا بسه من ثوب ونحوه فالظاهر ان اللصاق فيه مجازي لا حقيقي اذا قبض على ثوبه ليس قبضا
 عليه نفسه حتى يكون اللصاق حقيقة وانما هو اللصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل اللصاق الامساك بالثوب الصاقا

يزيد المجاز المماثل من المجاورة وهو مجازي نحو مررت بزيد أي الصفت ضروري يمكن بقرب من زيد عن الاخفش ان المعنى
مررت على زيد في قوله المصنف بقوله وهو أقول ان كلاً من الاصاق والاستعلاء انما يكون حقيقة اذا كان مضمياً الى نفس المجرور
وفيه نظر قرر المصنف بقوله وهو أقول ان كلاً من الاصاق والاستعلاء انما يكون حقيقة اذا كان مضمياً الى نفس المجرور
كما مسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه وهو صعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فجاز كمررت بزيد في تأويل
الجماعة وهو هذا المثل للاصاق المجازي وهو كقوله في أي قول الاعشى لعمري لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار في بفاع تحرق
تشب بقرورين يصطليانها * وبات على النار الندي والمخلق * وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندي الجود
وبالمخلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام والياء عتمة مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقدوا المقروور الذي
أصابه القرو وهو البرد والمراد بالقروين هنا الندي والمدوح والاصطلاح ٢١٣ الاستدفاع بالنار والمخلق المذكور

هو عبد العزيز بن حفص
من ولد أبي بكر بن كلاب
من بني عامر كان رجلاً
فقيراً وله بنات كثيرة
لا يتزوجهن أحد من
قومه لفقرهن فخرج
المخلق من بينهم وتزل في
مغارة فخرج الاعشى ليلاً
فرأى نار المخلق فقصدها
ونزل به فقهره ناقة ليس
له غيرها فلما أصبح قال
له الاعشى هل لك الى
حاجة فقال نعم ان غدختي
بقصيدة وتشد هاني نأدي
قومي فاعلمهم يتزوجون
بناتي فامتدحه الاعشى
بالقصيدة التي منها هذان
البيتان وأنشد هاني
ناديهم فمتافسوا في بنات
المخلق وخطبوهن اليه
حتى لم يبق عنده منهن
واحدة وما أحسن قول

مثل هذه المضابقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لا بسبه ايسر ماسك زيد (قوله
وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد) في الحين الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت
بزيد معني على يد ايل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وحكام عن الاخفش وفي شرح اللب انما
يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرو ولا نك مجاوزتك اياه كالك صرت فوقه في كثرة السير
واذا كان المرو من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله وبات على النار الندي
والمخلق) هذا مجازي بيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجازي وصدده

* تشب بقرورين يصطليانها * وتشب مبني للفعل من شربت النار أشبهها شرباً اذا
أوقدتها والمقروور الذي أصابه القربض والقاف وهو البرد واحد المقروورين النداء وهو
اسم للجدود والمطر والبابل والشهم والمراد هنا الجود والمقروور الآخر الملقب بالهـ ملة وكسر
اللام وهو اسم المدوح (قوله فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى
بالتخرج عليه) يعني ان الاصاق في مررت بزيد لم يكن حقيقة كما كذلك الاستعلاء
فيه ووجدنا استعمال حرف الاصاق مع المرو أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه
كان الأولى جعل الباء في مررت بزيد للاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل
على الأكثر عند التردد بين معنيين أولى وفي الشرح فيكون الاصاق أولى بالترجيح لئلا يلزم
التجوز من وجهين استعمال الباء معني على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره
الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء للاصاق فيما لا يفيض الى نفس المجرور
وأقول التجوز بالباء في معنى مجازي لم يأت الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ
الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراد بالاستعمال على في غير
الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليتحقق المعنى المجازي لم يأت الى استعمال الباء فيه
لزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم قلنا يصح بيان كون الاصاق أولى بالترجيح بما ذكرنا لو أراد
المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكامة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي

شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدناه وأهيف فاق الورد حسنا بوجنة *
أتره طرفي في رياض جناتها كان من حول خاليه جرة * تشب بقرورين يصطليانها * وفاد الاستوى
التقديران في المجازية * فان جعل الباء للاصاق في المثال المذكور ايسر حقيقة اضرورة ان المرو لم يتصق بزيد
وانما التصق بعباسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقة أيضاً ضرورة ان المرو لم يكن
فوق زيد فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية * فالأكثر استعمالاً وهو الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل
هو أولى بالتخرج عليه لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء معني على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما
ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء للاصاق فيما لا يفيض الى نفس المجرور وهو مررت عليه وان كان
قد جاء في القصص * ونحو وانكم لتمرون عليهم * مصبحين ونحو وكان من آية في السموات والارض * وتمرون عليهم * وهم

عنه معرضون ونحوه أو كالذي مر على قرية ونحو قول الشاعر **وقد أمر على اللّيم يسبني** * فضبت ثقت قلب لا يعنيني **والآن مررت به** أكثر فكان أولى بتقديره أصلاً * من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذلك في الكثرة وهو ما يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظر إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقة وجهه على حرف آخر في معنى ليس حقيقة ما له وفي شرح اللب أن مررت عليه انما يقال إذا جاوزته في المرور ولأنك تجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير أو إذا كان المروء من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً فان صح هذا أشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضاً فان قلت لا يخفى أن مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فأن خبره وموقع الشرط والاستثناء الواقعين بعده فالتحيز محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليها وال حال عند بعض والاستثناء منقطع والتقدير ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلاً وان سمع مثله في الفصح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصل **ويخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدري قوله** تمرون الديار ولم تعوجوا * **كلامكم على اذن حرام** وهو الباء * **وهذا رأى الجماعة** **أم على** * **وهذا رأى الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما محتمل في البيت أي تمرون بالديار ولم تقفوا عندها كرامنا أو لم ترجعوا اليها واليه الثاني** * من معاني الباء الاربعة عشر **التعديدية وتسمى بباء نقل أيضاً** ٢١٤ **وهي المعاقبة للممزة في تصيير الفاعل مفعولاً** **وفسر هذا بذلك ليعلم أن**

مراده بالتعديدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير احتراماً من التعديدية بالمعنى الآخر فانهم يطبقون على توصيل العامل إلى المفعول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لخصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو في حكم الزائد وقال ابن مالك في ضابطها هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام

المنسوب إلى المجاز بمعنى الحكمة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهره لا يريد ذلك (قوله) **وقد أمر على اللّيم يسبني** * **هنا صدر بيت عجزه** * **فأعف ثم أقول ما يعنيني** * (قوله) **فكان أولى بتقديره أصلاً** في الشرح هذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظر إذ لا داعي إلى إخراج حرف إلى آخر في معنى ليس حقيقة ما له وأقول ان كون الباء مع المرور للاصاق المجازي أصلاً على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الاصاق مع المرور أكثر وقوعاً من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الاصاق وانما يقتضي حمل الباء مع المرور على الاصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي (قوله) **تمرون الديار ولم تعوجوا** هذا صدر بيت عجزه * **كلامكم على** إذا حرام * **وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع** (قوله) **وهي المعاقبة للهـ مزة في تصيير الفاعل مفعولاً** التعديدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعديدية بمعنى اتصال معنى الفعل إلى الاسم فشركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائد (قوله) **وقول المبرد والسهمي ان بين التعديديتين فرقاً وانك إذا قلت ذهب زيد كنت مصاحباً له في الذهاب مردوداً بالآية** يعني ذهب الله بنورهم وفي الجني الداني وأجيب بانه

الممزة في اتصالها إلى المفعول واعترضه أبو حيان بأنهم اقدوردت مع المتعدي في قولهم صككت الخبز بالجر ودفعت بهض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله هو ويشمل اللازم والمتعدي فان قيل هو وان شملها لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء داخلة فيها على ما كان مفعولاً إذا اصل صك الخبز بالجر ودفع بهض الناس بهضاً فالجواب اننا لانسلم ان هذا هو الاصل بل الاصل صك الخبز بالجر ودفع بهض الناس بهضاً بتقديم المفعول ثم دخلت بباء التعديدية على ما هو الفاعل في الاصل والمعنى ان المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكاً أو دفعه الله مجردة عنها **وهو أكثر ما تعدي** أي ما تعدي به حذف العائد وما عبارة عن الافعال أي وأكثر الافعال التي تعديها الباء **وهو الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهب زيد أو منه ذهب الله بنورهم** أي أذهب نورهم وأزاله **وهو قرئ** في الشواذ **وهو أذهب الله نورهم** وهي بمعنى القراءة المشهورة **وهو قول المبرد والسهمي ان بين التعديديتين فرقاً وانك إذا قلت ذهب زيد كنت مصاحباً له في الذهاب** بخلاف ما إذا قلت ذهب زيد فانه لا إشعار له بهذا المعنى **وهو مردود بالآية** لا استحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب قال السهمي لو كانت الباء كالممزة في المعنى من غير زيادة لجاز امرضته مرضت به وأسقمته وسقمت به وأعيمته وعيمت به قياساً على أذهبته وذهب به وبأي الله ذلك والعلماء قال وانما الباء تعطى معنى التعديدية طرفاً من المشاركة في الفعل لا تعطيه الممزة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بان النور والسهم كل بيده وقد قال بيده الخبر وهذا من الخبر الذي بيده وإذا كان بيده فإثر ان يقال ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده الخبر كأنما

ما كان ذلك المعنى ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال أي ذهب عنكم الرجس ولم يقبل يذهب به وكذا قال ويذهب عنكم رجس الشيطان تعليمًا لعباده حسن الأدب معه حتى لا يضاف إليه شيء من الأرجاس وإن كانت خلقه وملاكه فلا يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسينًا للعبادة وتنزيهًا له وفي مثل السمع والبصر والنور يحسن أن يقال هي بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك أن السمع والبصر مؤمنان لا عرض فلا يصح انتقاهما فذهبهما - ما عدمه - ما والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح أن يقال في الذهاب المسند إليه أن المراد به العدم مع استحالته عليه وقد درج الزمخشري في الكشف على الفرق بين التعديتين فقال في سورة البقرة والفرق بين أذهب به وذهب به أن معنى أذهب به إزاله ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه وقال في سورة النساء في قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إذا عدى بالباق فاعناه الأخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به وأما الذهاب فكلا زالة وقرجدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنبر في تفسيره هذا الفرق وأرضاه قال ومن ثم فرق الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في التذرين أن يقول إن فعلت كذا فانا حج فلانا أو حج به فالزمه في الثانية أن يحج بنفسه وإن يحج معه صاحبه بخلاف الأولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد وهو وأما قوله تعالى فلو لو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق في فلا ينتقض مع هذا الاحتمال رد على السهيلي في قولان الهمزة والباء متعاقبتان ٢١٥ على الكامة في التعدية فاذا وجدت

أحدهما فقدت الأخرى ولا يجتمعان في لم يحجز أقت يزيد في الجمع بين الهمزة والباء ولما كان هناك مظنة سؤال تقريره أن يقال لا شك أن ثبت لازم تقول ثبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال أنبتته الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن اذهب في قراءة من جعله من

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمحي في قوله وجاء ربك وهذنا نهار البعد اه وفي الكشف والفرق بين أذهب به وذهب به أن معنى أذهب به إزاله وجعله ذاهبًا ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بما له أخذه فلما ذهبوا به أذن لذهب كل اله بما خاق ومنه ذهب به الخيلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما أمسكه الله فلا مرسل له اه ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الإشارة إلى الجواب عن الآية وهو أن هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبتته إلى الله تعالى بخلاف الأول (قوله وأما لو شاء الله لذهب بسمعهم) جواب أما محذور في تقديره فلا يرد به عليه ما أقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال أن الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوى الحاجات الخ) القاطن بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل بقاء الاستعانة في بقاء السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الداخلة على صالح للاستعانة به عن فاعل معداها مجاز الخوف فخرج به من الثمرات فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن ولا يكتفى بمجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتبت القلم وقطعت السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء

الرباعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة أجاب المصنف عن ذلك بقوله في فاعل ما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثة في وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الأول وضم الثالث مضارع نبت ولا سؤال عليه فيخرج على زيادة الباء في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بقية كما ستعرفه فلا ينبغي التخرج على ذلك في أو على أنه المصاحبة فالظرف حال الفاعل وهو الضمير المستتر في تنبت العائد على الشجرة في أي تنبت هي مصاحبة للدهن أو في حال المفعول في المحذوف في أي تنبت الثمر مصاحبة للدهن أو في أي تنبت بمعنى نبت في فليست الهمزة معدية حتى يضر اجتماعها مع الباء في كقوله في أي قول زهير في رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطيئنا لهم حتى إذا أنبت البقل في أي نبت البقل فالصاحب الصحاح يقال نبت الأرض وأنبت بمعنى ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت والقطاين الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير هذا ابن عمي في دمشق خليفة * لو شئت سأقكم إلى قطيئنا في ومن ورودها في أي ورود بقاء التعدية في مع في الفعل في المتعدي في قولهم في دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر في فان كلام من دفع وصك متعدي قبل دخول الباء إلى واحد في الأصل في قبل الاتيان بقاء التعدية في دفع بعض الناس بعض وصك الحجر بالحجر في بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال إن الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر بالحجر لكان حسنًا ولم يتوجه ذلك السؤال في الثالث في معنى الباء الأربعة عشر في الاستعانة

وهي الدخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدم وفي القاموس والقدم آلة للتجزم مؤنثة وفي الصحاح والقدم الذي نصت به مخففا قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكور وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجه في السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد مفعولها الى مفعولها بحجازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الفجرة وأذنت باء التعليل ومثل لها بنحو ظلمت أنفسكم بالتخاذل والجمل والضابط السابق صادق على هذا الا ترى ان اتخاذ الجمل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندرج أمثاله تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى فيقول ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأني على الوجه الاكمل الا به **الاجم** وهذا أحد الوجهين اللذين جوزهما الرخشي قال والثاني ان يتعلق به تعاقق الدهن بالانبات في قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأني ان التقدير ما تسمي باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا فواثم قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التقطازي أعرب أى أفصح وأبين وادخل في العربية وأحسن أى أوفق اقتضى الحال ٢١٦ لان في استعمال الباء للتبرك باسم الله من التاديب ما ليس في جعله بمنزلة

الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل في العربية لانه لا يتوقف الاعليها فيخرج عليه فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذ لم يبدئ باسم الله كالفعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم **الرابع** من المعاني الاربعة عشر في السببية نحو انكم ظلمت أنفسكم بالتخاذل الجمل ونحوه **فوكلا** أخذنا بذنبه **فان** اخذهم الجمل سبب في ظلمهم الانفس وذنب كل سبب في أخذه **فومنه** قولهم **فولقيت** بريد الاسد أى بسبب لقائي اياه **وهذه** هي الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قواين أحدهما ان السببية كما قال المصنف فجردت من زيد اسدا مبالغة في كمال شجاعته حيث بلغ ان يستزع منه اسد وقد أشار في الكشف الى ان باء التجريدية سببية حيث قال في قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبير انه يجوز ان يكون المعنى فاسأل بسؤاله خبرا كقولك رأيت به اسدا أى برؤيته والمعنى ان سأله وجدته خبرا والثاني انه للظرفية أى لقيت في زيد الاسد كذا قال الشيخ **الدين السبكي** قلت وقد عدوا مثل قوله وشوها تعدوني الى صارخ الوغاء * بمستأنم مثل العتيق المرحل من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسمي بالي الكالم عايه **فومنه** ونحو قوله قدسقيت اباهم بالنار **والا** بال جمع ابل **فواي** انهم بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة بريدان معنى البيت هو معنى قولك انها **فوسبب** ما وصلت به من أسماء أحوالهم **فيلحق** بينا وبين الماء **وهذا** ليس بمتعين في البيت لجواز ان تكون الباء فيه للاستعانة **فوالخامس** من المعاني الاربعة عشر **فالمصاحبة** ولها علامتان أحدهما ان يحسن في

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز **(قوله ونجرت بالقدم)** في الصحاح القدم الذي نصت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدم آلة التجزم مؤنثة **(قوله قيل ومنه باء البسملة)** هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشف والوجه الآخر ان يتعلق البسملة بالقرأة تعاقق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأني أو انما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في المبالغة والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلائلها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان في التبرك باسم الله من التاديب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات **(قوله الرابع السببية)** قال الرضي وتكون السببية وهي فرع الاستعانة **(قوله)** ومنه لقيت بريد اسدا أى بسبب لقائي اياه **هذه** هي الباء التجريدية والتجريد ان ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف أى اقيمت ببقاء زيد اسدا قال التقطازي في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قوله امن فلان صديق حليم لقوات المبالغة في تقدير حصول لي من حصوله صديق **(قوله قدسقيت اباهم بالنار)** هذا بيت من مشطورات السربيع وبعده **والنار** قد تسقى من الاوار والاور بضم الهمزة حرارة العطش **(قوله الخامس المصاحبة)** قال الرضي لانكون بهذا المعنى الامستقرا والظاهر انه

موضعها مع ينحوا هبط بسلام أى معه ينحوا وقد دخلوا بالكفر الآية بمعنى قوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل بهم من وجهين أى وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الأخرى ان بغنى عنها وعن مصحوب الحال فالتقدير فى الآية الأولى هبط مسلما عليك وفى الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك واصلاحية وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين بآء الحال فان قلت ظاهر هذا انه لا تكون الاظر فامستقر اقلت الامر كذلك ولكن قال الرضى والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول والفاعل هو المخاطب والحمد لم يذكر والتقدير بحمد ربك أى سبحه حامدا له فحمل موضع الباء ومصحوب الحال وهو واحد من العلامتين المتقدمتين أى نزهة عما لا يليق به وهذا معنى التسبيح وهو أثبت له ما يليق به وهذا معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو غاؤه وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشئ الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحل من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالثال المذكور

اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرمافهى مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل وهو قيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل أى سبحه بما جده بنفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى ان تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات فليس تسبيحهم يقتضى لذلك محمود وهو اختلف فى قوله صلى الله عليه

انه لا يمنع من كونها لغوا (قوله أى نزهة عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان نزهة عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفى الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشئ الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة قلت انما لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالثال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل (قوله ألا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس التزاع فى اطلاق لفظ عالم مثلا اذ لا خلاف فى اطلاقه ولا فى اثبات العلم الذى هو عرض اد لاتزاع فى نفيه عنه بل فى هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعاق بالعلوم عالما وباعتبار التعلق بالمقدورات قادر الى غير ذلك وهذا الذى قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التى هى الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة واما ان أراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطوا صفات الذات وعطوا اخامة تعالى لافعال العباد وأثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض (قوله واختلف فى سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة

٢٨ شئى ل وسلم سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وهو الاصل سبحانه بحمدك سبحانه ثم اضيف سبحانه الى المفعول فوجب حذف فعله كفى فضر الرقاب فان ثبت كيف عد هذا جملة واحدة مع ان فيه جملة النداء قلت هى معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها وهو قيل جملة ان على انها عاطفة ومتممات الباء محذوف أى سبحانه بالله وبحمدك سبحانه وهو هذا الخلاف الذى ساقه المصنف لا يقتضى خلافا فى معنى الباء الداخلة على الحمد فى هذا التركيب بل هى محتمة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف فى كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو به من الكلام على الباء فامعنى ذكره هنا وهو قال الخطاى المعنى وبه وتلك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحانه لا يحولى وقوى يريدانه مما أقيم فيه المسبب المذكور وهو الحمد بمقام السبب المحذوف وهو المعونة التى هى نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه وقال ابن الشجرى فى قوله تعالى يوم يدعوك فتسبحون بحمده وتظنون ان لبثتم الا قليلا وهو كقوله أجبته بالثناء والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر وداع دعا يامن يحيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك محيب أى فيجبونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء فتكون الباء متممة بتسبيحهم على انها الاستعانة أو الباء للمصاحبة بمعنى مع متممة بحال محذوفة فيكون

الظرف مستقر والمعنى فتستحيون ملتبسين بحمده والمراد به الالتهاس بحسب القرينة الاعلان بأي معانين في أصواتكم بحمده والوجهان في فسح بحمد ربك أي جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة وهذا من مقول ابن الشجري فلا يقال انه تذكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه وهو السادس من المعاني الاربعة عشر في الظرفية وهو علامتها ان يحسن وقوع كلمة في موقعها ونحوه ولقد نصرتكم الله بيدر في هذا امثال للظرف المكنى وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحوه فيجوز انهم يسمون أي في مصر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر وهذا امثال للظرف الزماني ومنه وانكم لتفرون عليهم مصححين وبالليل وهي كثيرة في الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزيز في قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على التسهيل لا اعرف مجيئ الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الآية ليعين المعنى الذي ذكره فيكون سمعا اذ لا يقال يزيد خير ولا يعمرو أدب كما يقال اني اتى هي أصاية ٢١٨ في الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجيز في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

الاخفش ان تكون الباء ظرفية أي في أيكم الفتنة وهي مجازية واجيز في قولهم لا خير بخير بعده الذار كونها ظرفية على جهة المجاز وهو السابع من المعاني الاربعة عشر في البديل وعلاقتها ان يحسن الاتيان في موضعها بكلمة بدل كقول الجاسسي

قالت لي هم قوم اذا ركبوا شددوا الاغارة فرسانا وركباناً

ويروى شنوا بالنون أي فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد أخذها وقتاله وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله كما في قول الشاعر

في قول الشاعر لا أقعد الجبين ان هيجاء * ولو نالت زهر الاعداء

وقيل جملتان على انهما عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك يعني وعلى كل من القواين يأتي الخلاف المتقدم في فسح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والخدم مضاف الى المفعول اول الاستعانة والخدم مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الجملة على هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فاعني ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانه الله هم وبحمدك من قبيل فسح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح وادفاعة الجملة الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقيبها على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي قوله والوجهان في فسح بحمد ربك أي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في فتستحيون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وعنصوب على الحال آتيان في فسح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفي فسح بحمد ربك خبره ويختل وهو أوجه انه من تمة الكلام على فتستحيون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان في هذه الآية (قوله فليت لي هم الخ) وهذا البيت امر يربط بن أي ف شاء امر اسلاحي وهو من قصيدة مطالعها

لو كنت من مازن لم تستنج الي * بنوا لقيطة من ذهل بن شيبان

يروي شدوا وهو الغالب في نسخ المعنى أي جملوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشدد اذ حمل و يروي شنوا قال في الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشـن اذا فرقه ا من كل وجهه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة (قوله وهي الداخلة على الاعواض) يعني سواء كانت غنما كالنمل الاول أو غنم كالثعلب الثاني (قوله

و يروي شدوا وهو الغالب في نسخ المعنى أي جملوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشدد اذ حمل و يروي شنوا قال في الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشـن اذا فرقه ا من كل وجهه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة (قوله وهي الداخلة على الاعواض) يعني سواء كانت غنما كالنمل الاول أو غنم كالثعلب الثاني (قوله في قول الشاعر لا أقعد الجبين ان هيجاء * ولو نالت زهر الاعداء) ويحتمل هذا باللام أكثر من نصبه وفي التنبيه على مشكل الجاسسة لابن جني مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشده هذه غير متعدي واذا أريد به ميم او صلت به على قال الشاعر أشد على الكتيبة لا أبالي * اختفي كان فيها أم سواها قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى جملوا فتنتصب الاغارة على انهما مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قوا من قولك شددت الشيء اذا جعلته شديدا قويا فتنتصب الاغارة على انهما مفعول به وهو الثامن من المعاني الاربعة عشر في المقابلة وقد تسمى بـاء العوض وهو الداخلة على الاعواض أي أثمانا كانت أو غير أثمان ونحو اشترى بـاء الف وهذا امثال دخوله على العوض الذي هو غنم وكافات احسانه بضعف الشيء بكسر الضاد مثله وضعف عفاه مثله وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعضيف ان يراد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر ونحو قولهم هذا بذاك فوقع هنام مستقر او وقعت في المثالين المتقدمين لغوا وهو منه أي من محيئها للمقابلة قوله تعالى في ادخلوا الجنة بما

كنتم تعلمون في وقوله وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون فيكونوا في الجنة بعملهم لان المعطى في شيخ الطاء اسم مفعول فيعوضون
قد يعطى في البناء للمفعول أيضا فيجاءنا فيفتح الميم وتشديد الجيم أي بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع
أهل السنة والافلوراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا لا شكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة
فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببافيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث فيكون أما
المسبب فلا يوجد فيكون السبب وقد تبين في معاذ كونه من جهة الباء للمقابلة في الآية ولا سببية في الحديث فيكون
لا تعارض بين الحديث والآية لا ختم لاف محلي الباء في الواقعة تبين فيها جميعا فيجاءنا في الآية الدالة على ان الله
لا يحب عايبه شيء وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط الحمل هنا ما
بكم الميم على انه اسم مكان اذا لا آية محل الباء على المقابلة والحديث ٢١٩ محل الجاه على السببية واسم المكان

من الثلاثي على زنة المضارع

ومضارع جـ ل يفتح الميم
يحمل بكسر هاء فيكون
اسم المكان منه كذلك
وأما بفتحها على انه مصدر
ميم أي لا ختم لاف
الحلين فللباء محل في الآية
مخالف للحمل في الحديث
كما عرفت في التاسع
من المعاني الاربعة عشر
في المجاوزة كمن فصيل
تخصص في السؤال نحو
الرجن في فاسأل به خبيرا
أي عنه في بدليل يستأثرون
عن أيائكم فيكون في كون
هذا دليل على الحكم المذكور
نظر في وقيل لا تختص
به بدليل قوله تعالى يسي
نورهم بين أيديهم

وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل
السنة والافلوراد أهل السنة والمعتزلة جميعا لا شكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع
الذي لا ذنب له أو الذي له ذنب ومات تائبًا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم
لذلك وسببافيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث اه وأقول المعتزلة
انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبًا وأما اثابتهما بدخول الجنة فن فضل الله
تعالى ورحمته وأيضا هم لا يذكر ان تدمر العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق
الله تعالى وإيجاده فيصح في سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثبات الرحمة الله تعالى
(قوله بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) فان المعنى على ما قيل يسي نورهم
عن أيمانهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشير بها لاهل الجهور على ان الدور أصله
بأيمانهم والذي بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من
الهداية وفي الكشاف انما قال بين أيديهم وبأيمانهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من
هاتين الجهتين (قوله ويوم تشقق السماء بالغمام) قيل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل
ينظرون الا أن يأتيهم الله أي أمره وبأسه في ظلم من الغمام وهو سحاب أبيض رقيق وقيل
معنى بالغمام متعينة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبي اسراييل في التيه تنزل الملائكة
فيه الى الارض وفي أيديهم صحائف الاعمال للحساب (قوله ونظيره السماء من فطر به) أي باليوم
الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظامها واحكامها من فطر باليوم أو ذات انفطار
به على ارادة النسب كما قيل امرأة لابن أي ذات لبن (قوله وتناول البصريون فاسأل به خبيرا
على ان الباء سببية) قل الرضى الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد اسدا والتقدير واسأل بسؤاله

وبأيمانهم أي عن أيمانهم وقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أي عن الغمام والاسم تدل على عدم
الاختصاص بالآل ظاهر في وجهه من الخشمية هذه الباء الواقعة في الآية الثانية فيجاءنا في شققت السماء
بفتح السين المهملة على ظهر البعير في الشفرة فيفتح السين المهملة وسكون الغاء وهي السكين العظم فيكون على ان الغمام
جعل كالألة التي يشق بها فتكون الباء في الآية للاستعانة لا للمجاوزة فيقال في الخشمية في نظيره السماء من فطر
به أي بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرت بما يجعل الولدان شيبا السماء من فطر به وهذا
وصف اليوم بالشد أي السماء على عظامها واحكامها من فطر به أي تنشق في فاطنك بغيرها من الخلائق والتذكير على
تناول السماء بالسقف أو السماء شيء من فطر به أو هو على ارادة النسب أي ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي
ذات ابر وتمر قاله الخليل وفي الكشاف ويجوز ان يراد السماء مثقلة به انثالا يؤدي الى انفطارها العظيمة عليها في تناول
البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

وفيه أي في هذا التأويل الذي ادعوه بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسئول عنه بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيدا والمقصود من مثل فاسأل به خبيرا ان يكون مجرور الباء مسؤلا عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيدا العاشر من المعاني الاربعة عشر الاستعلاء نحو ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الامامت عليه فاما شاهد منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله الآية فالباء في المعنى على أي تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار بدليل هل آمنكم عليه الا كما آمنتم على أخيه من قبل فعدى الفعل المذكور به على في موضعين ونحو واذا مروا بهم يتغامضون على رأى الاخفش بدليل وانكم لتمرون عليهم مصحين ووقدمضى البحث عن هذا بما يقتضى ان تكون الباء في مرواهم للاصاق المجازى وعلى في تمرون عليهم للاستعلاء المجازى ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على لانه أمر لا داعى اليه ولا يلزم عليه من التجوز من وجهين ونحو قوله أرب يقول الثعلبان برأسه المهمة فيه للانكار والباء بمعنى على أي على رأسه بدليل عامه أي عام البيت وهو قوله لقد ذل من بالثعلب فعدى الفعل بعلى وهذا البيت انشده الكسائي ٢٢٠ وجاعة بضم الشاء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعلب قيل

وهو وهسم فقد رواه أبو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الشاء واللام وكسر النون على انه تثنية ثعلب وذكر ان بنى ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فيمنعهم ذات يوم اذا قبل ثعلبان يشتمدان فرفع كل منهما رجلاه وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له غاوى بن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوى بن ظالم فقال بل راشد بن

خبيرا (قوله وفيه بعد) أي في تأويل البصريون لان المجرور بالباء في الآية هو المسئول عنه ولا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه (قوله وقدمضى البحث فيه) أي في كون الباء مع المجرور للاستعلاء لانه الذى مضى البحث فيه في أول حرف الباء (قوله أرب يقول الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت عجزه * لقد ذل من بالثعلب * روى الكسائي الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعلبان ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروى عن بنى ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان اقبلا فرفع كل منهما رجلاه وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى انى صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم راشد بن غاوى بن ظالم كذا فى الشرح فى تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم ذلك الخادم غاوى بن عبد الله العزى (قوله شرب من ماء البحر ثم ترفع) هذا صدر بيت عجزه * متى لجج خضر لهن نبيج * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه الضمير فى شرب من للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهى معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنبيج بنون مفتوحة وهزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويرى متى حبشات لهن نبيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب التزيف ببردماء الحشرج)

عبد الله وفى نهاية الغرب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأبى بالخبر والز يدفيهضه على رأسه فيقول هذا اطعم بقاء ثعلبان فأكل الخبر والز بدتم بالا على رأس الصنم وفى كتاب الهروى بقاء ثعلبان وأكل الخبر والز بدأراد تثنية ثعلب اه قال الحفاظ بن ناصر خطأ الهروى فى تفسيره وصح فى روايته وانما الحديث بقاء ثعلبان وهو الذى ذكر من الثعلبان اسم له معروف لامتنى فأكل الخبر والز بدتم عضل على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك وقال فيه شعرا والحديث المذكور فى مجمع البغوى وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد رب وحديثه مشروح فى كتاب دلائل النبوة لاني نعم الاصبهانى وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت فى أسماء الحيوان والفرق فيما بين الذكور والانثى كما قالوا الافعوان ذكر الافعى والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف فى الثعلبان فى البيت هل هو مفرد أو مثنى الحادى عشر من المعاني الاربعة عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والغارسي والقتبي بقاف مضمومة فثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فباء نسب ووابن مالك قيل والكوفون وجعلوا منه عينا يشربهم اعباد الله المقربون أى يشرب منها وهو قوله بالنصب عطف على المتقدم أى وجعلوا منه قوله بقاء البحر ثم ترفع متى لجج خضر لهن نبيج يصف الصحائب يقول شرب من ماء البحر ثم ترفع من لجج خضر لهن نبيج أى من سرب مع صوت ونحو قوله بالنصب أيضا فاثبت فاهما آخضا بقرونها * شرب التزيف ببردماء الحشرج * ثم الغم بكسر الشاء المثلثة اذا قبله

هذا

١٤٠ ربحا جاء الفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد يشهد قول جيل * فأمث فاهما أخذ بقرونها * بالفتح والقرون
 جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والتزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حصى يكون في حصى نعله عن ابن السكيت وأنشد
 بيت جيل هذا وقال في باب الواو والياء والحسى بالكسر ما تنشق عنه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة أمسكته فتخفر
 عنه الرمل فتستخرجه ومعنى البيت أني قباتهم كما يجصل شعرها شار باريقها شرب السكران من الماء الباردة
 الذي يستخرج من ذلك المكان وقيل ومنه * قوله تعالى * واصبحوا برؤسكم * أي ببعض رؤسكم فيتأدى الواجب باد في
 ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه * والظاهر أن الباء فيهن * أي في الأمثلة التي ساقها
 برمتها آية الوضوء وغيرها * (للاصاق) وهو معناها الحقيقي المشهور فلا تجعل الباء لا تثبت لاسمها وقد أنكر ابن
 جني وجاعته وورد الباء للبعوض وتناولوا ما يوهه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني وقال هو شهادة على نفي وهي
 غير مقبولة واجب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو أن العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقرار صحيح نحو
 ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واولا زمة قبلها ضمة وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا
 هو الرد وكلام ابن جني من الثاني لأنه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لأن غيره من الأمثلة مثبت وهو
 ناف وفي الكشف أن عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه أن الباء في الآية المذكورة صلة أي زائدة للتأكيد
 كما في قوله تنبت بالدهن وقوله ولا ناقوا أيديكم إلى التهلكة أي لا تلقوا أيديكم ٢٢١ وإذا كانت مزيدة وجب مسح الكل

هذا عن بيت صدره * فأمث فاهما أخذ بقرونها * والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من
 الشعر وفي الصحاح أمث فاهما بالكسر إذا قبلتها وربحا جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد
 يشهد فأمث فاهما أخذ بقرونها بالفتح والتزيف السكران إذا ترف عقله وقيل المحموم الذي
 منع من الماء وقيل الخمر ترف من الماء ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين
 المجهة حصى في حصى والحسى بالكسر ما تنشق عنه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة
 أمسكته فيخفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الأعرابي الكوز الطويل
 العنق الذي لا إذن له الضيق القم (قوله فالأصل اصبحوا برؤسكم بالماء) لأن الماء منبيل للحدث
 عن الرأس ثم حذف الزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ما حذفت الياء منه للضرورة واللثة بكسر
 (قوله كنواح ريش الخ) فواح أصله فواح جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة واللثة بكسر
 اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاعده بكسر الهمزة ونون الميم جرا الكحل وفي

قال وما قدمناه وان كان
 فيه عمل بالمجاز الا انه أحوط
 لان فيه الخروج عن
 العهد يتبين فكان الاخذ
 به أولى على انان عملنا
 بحقيقته فذلك يوجب
 الاستيعاب أيضا لان
 الباء لا لصاق حقيقة
 وقد الصق المسح بالرأس
 وهو اسم لكاه لا لبعضه

فيقتضي مسح جميع الرأس إلى هنا كلامه * وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذف فاقولما فان مسح
 يتعدى إلى المزال عنه بنفسه * والرؤس من الزل عنها الحدث المقدر قيامه به فإمكان القياس أن يتسلط عليه فاعل المسح بدون باء
 * وإلى المزيل بالباء * وهو هنا الماء الذي مسح الرؤس به فالقياس أن يعدى الفعل المذكور إليه بالباء وإذا كان كذلك
 * فالأصل اصبحوا برؤسكم بالماء * فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلية على المزيل إلى المزال عنه وحذف المفعول الآخر
 * ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية * ومسحت بالثنتين عصف الاثم * الفواح جمع ناحية ولكنه حذف
 الياء تخفيفا للضرورة واللثة بلام مكسورة فتاء مثلثة هي ما يدخل الاسنان وأصله لثى والهاء عوض من الياء والجمع اثاث
 واثى والاثم بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما * حجر الكحل * يقول ان لثاتك * ابنتها المرأة * يضرب إلى سمره *
 وهو وصف محمود عند العرب * فكأنك مسحتهم بصق الاثم وقضية هذا أنه فسر العصف بالعصف بالمصوق ولم أقف عليه
 * فقلب معمولي مسح * حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الاثم وهو الممسوح به وفرد
 بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي أن لا قلب ولكن يقتضي الحذف فقال مسح يتعدى إلى مفعول بنفسه
 وهو المزال عنه وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية واصبحوا أيديكم برؤسكم قلت فجعل الرأس هي الآلة
 لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لأنه غير مضاف اليه بل اضيف إلى
 اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية القبيح لا يكون الباء مفيدة له بالوضع

وقيل في شربين بعباء البحر انه ضمن معنى روين بعباء فيه للاستعانة به ويصح ذلك ايضا في شرب بعباء الله ونحوه يريد شرب التزيف ببرد ماء المشرج فيقد وفي الآية يروي بها عباد الله وفي البيت روى التزيف ببرد الماء وقال الخنثري في شرب بعباء الله المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالمسحوق بعباء على هذا الاصاق أو للمصاحبة الثاني عشر من المعاني الاربعة عشر القسم وهي أصل حروفه ولذلك امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور خصت بجواز ذكر الفعل معها ونحوها قسم بالله لتفعلن وغيرهما من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا قومن وهذا أحد تلك الأمور ودخولها على الضمير نحو بك لا تفعلن وغيرهما من الأحرف القسمية انما يجز الظاهر لا الضمير وهذا هو الأمر الثاني واستعمالها في القسم الاستعطاف وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرهما من أحرف القسم لا يستعمل فيه نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستصفا وهذا هو الأمر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضمنت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبالت فاها وزاد به ضمهم رابعا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فانه ما لا يجز ان الا في القسم ونقصه ابن قاسم باللام فانه استعمل جارة في القسم وغيره * الثالث عشر بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الأعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فسادونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فك فيه أوجه أحدها ان نضيفه الى المركب المطابق له فمقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع البناء على الفتح فمقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول

مضاف الى الثاني مبنيًا فنقول هـ ذا ثالث عشر بضم التاء ملا هذا الأخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنت الاضافة لامتناع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان لا وجوب فتح التاء من قولك الثالث عشر الغاية أي انتهاء

الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمصق ولم أفهم عايه (قوله وقيل في شربين انه ضمن معنى روين) قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربين في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شربين بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية مؤكدة بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله بربك هل ضمنت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبالت فاها (قوله فالواجبة في نحو احسن زيدا في قول الجمهور ان الأصل احسن زيدا بمعنى صار ذا احسن) قال الرضي وهو قول سيديويه وضمف بان الأمر بمعنى الماضي مما يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتقي امرؤ به وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لحاز الحزم يزيدوا ضمهم يزيدون زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطر ديار تها في المفعول انتهى (قوله واما اذا قيل بانه أمر اغظاومعنى

الغاية فتكون بمنزلة الى نحو قوله تعالى وهو قد أحسن بي أي الى وقيل ضمن أحسن معنى اطفى وان فاني بالباء في صاته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا الاصاق هو الرابع عشر التوكيد وهي الزيادة فان قلت أنت الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذ كركلت انتم باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فانه أجرى عليه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لانه ذكر اسم الإشارة والمشار اليه مؤنث وهو السورة كما أجرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة ويجوز يادتم في ستة مواضع أحدها الفاعل وزيادة تافيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو أحسن زيدا في قول الجمهور ان الأصل أحسن زيدا بمعنى صار ذا احسن ثم تميزت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلا لا لفظا ولم يمت بحيث لا يجوز حذفها الامع ان وان كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب اليك ان تكون المقدما ومن كلام الامام علي كرم الله وجهه اعز علي أبا اليقظان ان أرا الضمير بما مجمل لا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذف في مثلي أحسن زيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول القراء وسيأتي تقرير قوله واعلم انه استتضف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مما يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتقي الله امرؤ فعل خير ايئب عليه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير أي صار ذا غدا وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل نحو واما اذا قيل بانه أمر اغظاومعنى

وان فيه ضمير المخاطب مستترا قال الباء معدية مثلها في امر زيدا * وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة وهذا قول الفراء
وتبعه الزمخشري وابن خروف فاحسن عندهم امر لكل أحد بان يجعل زيدا احسننا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل يصفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال وقد وجدت مكان القول داسعة *
فان وجدت لسانا فاقلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقديره بيوه وانما لم يتصرف افعلا وان كان المخاطب به
غير مفرد مذكرا لانه جرى مجرى المثل * والغالبه في فاعل كفي * قال ابن قاسم معنى احسب * في نحو كفي بالله شهيد او قال
الزجاج دخلت لضمين كفي * وفي بعض النسخ لضمين الفاعل * معنى اكتب * كانك قلت اكتب بالله شهيد او قال
المجمر وفاعلا في المعنى ولا الباء زائدة * وهو * أي ما قاله الزجاج في ذلك ٢٢٣ * من الحسن يمكن * رفيع * ويصح
قوله انق الله امرؤ فعل

خير ارب عليه أي ليتق
وليقل * فاستعمل
الماضي هنا بمعنى الامر
كافي كفي من كفي بالله شهيدا
على قول الزجاج * بدليل
جزم بيب * ولولا أن
ما سبق عليه في معنى
الامر لم يكن لجزمه وجه
كما أنك لو قلت مخبرا قام
زيد لم يجز أن تقول اكرمه
بالجزم على أنه جواب
وتقول ايقم زيدا كرمه
بالجزم * ويوجب * أي
يوجب المصير إلى ما قاله
الزجاج من أن كفي ضمن
معنى اكتب * قوله
كفي يند بترك التاء *
التي يوثق بها لتأنيث
الفاعل فانه لولا أن الفعل
هنا بمعنى الامر لم
كفت يند ولا يقال * فان
احتج * لترك الايمان
بعلامه التأنيث

وان فيه ضمير المخاطب مستترا ذهب الفراء والزمخشري وابن خروف الى ان احسن زيدا امر
باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى أن المخاطب ضمير الحسن
فكانه قيل احسن باحسن زيد وعبارة المصنف هنا صالحة لها (قوله ويصح قوله انق الله
امرؤ فعل خير ارب عليه أي ليتق وليقل) الظاهر ان ليفعل تفسير ليفعل خيرا ويرد عليه انه
صفة للذكورة قبله ويتنوع في الصفة ان تكون طليعية فكان على المصنف أن لا يذكر فعل خيرا
كما فعل غيره أو يذكروه ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكروه ويعطفه على انق كما ذكره
كذلك في الباب الثاني في الجملة التفسيرية كافي بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس
صفة للذكورة قبله وانما هو مسند إلى المصنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضممار
القول ويجوز في الطلب أن يكون كذلك (قوله ويوجب قوله كفي يند بترك التاء) أي يوجب
ما قاله الزجاج من أن كفي متضمن معنى اكتب ترك التأنيث كفي اذا كان المجرور بالباء مؤنثا
حقيقيا كما لا يؤنث اكتب اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا (قوله فان احتج بالفاصل
فهو مجوز لا موجب) احتج بضم المنة الفوقية مبنى للفعل يعنى فان قيل ترك التأنيث في
كفي يند بالفاصل لا انضم كفي معنى اكتب أجيب بان ترك التأنيث من الفعل لا جمل
الفاصل غير واجب وتركه من كفي يند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كفي يند بالفاصل
وانما قلنا ان ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا
يعلم او قوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكامها بتأنيث الفعل فيها مع الفواصل (قوله فان
عورض بقولك احسن يند فالتاء لا تلحق صيغ الامر) يعنى فان قيل ما استدلت به على ان
ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قولك احسن يند
فانه يجب ترك التأنيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب باننا
لا نسلم ان وجوب ترك التأنيث من احسن يند الفاصل وانما هو لان صبغة الامر لا تقبل التاء
ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفي الشرح
تقرير المراضة ان يقال ما دعيتموه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب معارض
بقولك احسن يند فان احسن بمعنى الماضي والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد

بالفاصل * أي بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة * وهو مجوز لا موجب بدليل * وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة *
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة قد دل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل في كفي يند اذا التأنيث فيه ممتنع
والفاصل لا يمنع * فان عورض * هذا الذي رد دنا به من ان الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب * قوله احسن يند * فان
احسن * أي احسن الذي هو فعل ماض والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض
الامور فليكن كفي يند من هذا القيد * فالتاء التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل * لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناه الخبر * فلذلك امتنع التأنيث في احسن يند رعاية لصيغة الامر وهذا بخلاف كفي يند فان الفعل فيه ماض فلا مانع
من لحاقه باللامه ولو كان معناه الخبر

وقال ابن السراج الفاعل في نحو وكفى بالله شهيد البس الاسم الظاهر وانما هو ضمير الاكتفاء في قولك كفى ضمير يعود الى الاكتفاء المفهوم من المقام في وجه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو كذا قال غير المصنف قات وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله محذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وهو أي تعلق الجار بضمير المصدر في قول الفارسي والرماني أجازا ضروري يزيد حسن وهو بمنزلة قبيح واستدلا على ذلك بقول زهير وما للحرب الا ما علمت ودقم وما هو عن ابالحديث المرحم وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره نظر الى ان الضمير هو مفسره بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضمير بك زيدا حسن وهو عمر اقبج وضمير بك عمر اولم أنف لذا على شاهد في موضع جهور البصر بين اعماله مطلقا أي سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضمف بالاضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبهه الفعل حينئذ وزوال حروفه بالاضمار زال التشبيه فامتنع العمل وقالوا أي قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى ترادف فيه الباء غالبا ومن مجي فاعل كفى هذه في نحو وكفى بالله شهيدا مجردا عن الباء قول صحيح بالبين والحاء المهملة وكانه تصغير ترخيم وهو الاسود في كفى الشيب والاسلام للمراءاهما وكان الجارى على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم ير ضمه ولذلك عبر بقالوا في وجه ذلك أي تجريد فاعل كفى في قول صحيح من الباء على ما اخبرناه من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت لتكون كفى بمعنى اکتف ٢٢٤

بمعناها الاصلية متضمنة
بمعنى اکتف فلذلك لم تدخل
الباء على الفاعل ولا تراد
الباء في فاعل كفى الذي
بمعنى أجزأ وأغنى وكان
هذا هو معناها الاصلية
قبل الضمير فهي في بيت
صحيح مستعملة به - هذا
المعنى أي أجزأ الشيب
ولا التي أي ولا تراد
الباء ايضا في فاعل كفى
التي بمعنى وفي أي

يوجب ترك التأنيت في بعض الصور فلا يمكن كفى به من هـ هذا القليل اه وأقول المعارضة
مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقريرنا لا على تقرير الشارح
الله - م الا ان تحذف الاء المعارضة على معناها اللغوية دون الاصطلاح الجدل (قوله وقال ابن
السراج الفاعل ضمير الاكتفاء ووجه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن
السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الادب عن أبي العباس الميرد وغيره وأخذ عنه
السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك
لجواز كون الجار متعلقا محذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه
ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان
تكون الباء للحال (قوله صحيح) هو بمهملةين تصغيرا صحيح بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا
اما السهوع عن شرط الزيادة) أي السهوع من لم يفتد عليه من شارحي كلامه (قوله وصرفه
لا ضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلقة

المذكورة

منع في الاولى وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى في متعدية لواحد كقوله
قليل منك يكفيني ولكن * قليل لا يقال له قليل أي قليل منك يجزيني وبغني في الثانية وهي التي بمعنى وفي
في متعدية لاثنين كما ان وفي كذلك تقول وقمته الشرائع اي منعه اياه كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقوله
تعالى ففسيكفكم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلبا فخر اباك منهم *
ودهر لان أمسبت من أهله أهل أي أجزأ ثعلبا فخر اكونك منهم أغناهم ذلك ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا أي
الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه السهوع عن شرط الزيادة للباء في فاعل كفى وهذا يقتضي ان الترادف فيه الا اذا كان
قاصرا وفيه نظروا ظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل
كفى وأولعاهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثمل رهط الممدوح أي
قومه وقبيلته وهو بطن من طي في بيعة مشددة مكسورة بعد الطاء المهمة المفتوحة وهززة في الآخر وصرفه للضرورة
اذ فيه العدل والعلمية كما مر في واذي يصح ان يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلقة المذكورة ويحتمل تعلقه محذوف أي وهو
ممنوع من الصريف وفي المحكم خ لاف ما قاله المصنف قال فيه وبئر ثمل بطن وليس به دول اذ لو كان كذلك لم يصرف
في ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر وأهل صفته له يعني مستحق واللام متعلقة باهل لاساقفه من معنى الوصفية
في وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه أحدها على تقدير رفعه ان يكون مبتدأ حذف خبره أي دهر مستحق

لكونك من أهله **في** يفخر بك ويصح الابتداء بالذكر **في** لقربه من المعرفة بسبب تخصصه **في** لانه قد وصف بأهل **في** فهو تحو له بعد مؤمن خير من مشرك **في** والثاني كونه معطوفا على فاعل كفي **في** بان الباء زائدة في الفاعل **في** أي أي انهم فخروا بكونه منهم فخر وازمانه انضارة أيامه **في** أي حسنها وورثتها **في** وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان تجر به بعد ان ترفع فخر على تقدير كونه فاعل كفي والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحيدة تذيلا لجر الدهر بالعطف **في** على مجرور الباء **في** ويقدرا أهل خبر الموحذ وفاء **في** والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء **في** وزعم **في** أبو العلاء **في** المعري **في** بتشديد الياء نسبة الى المعرفة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة وهي بلدين جاء وحلب من أرض الشام ويقال لها معرة النعمان **في** ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلأى وكفي دهر هو أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه **في** أي ان الشاعر **في** عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلأى والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوبا وهو فوعا وهاد هراوان ومعمولا هاما واما تعلق بخبرها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى **في** وهذا

لا يتمشى على قول البصريين قاطبة ولا الاكثرين من غيرهم فانهم لا يجوزون حذف الفاعل **في** وزعم الربيع **في** بفتح الباء **في** أن النصب بالعطف على اسم ان وان أهل عطف على خبرها **في** والتقدير وكفي ثعلأى فخر ان دهر أهل لكونك من أهله **في** ولا معنى للبيت على تقديره **في** كما رأيت وقد يقال بل له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لذلك الدهر ولا شك انه من ثعلأى فخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها نشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه فتأمله

المذكورة وكونها متعلقة بحذف أي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المصنف وهو وبنو ثعل بن و ليس بعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أي انهم فخروا بكونه منهم وفخر وازمانه) هذا التفسير يشعر بتعلق الباء في البيت بفخر او هو ليس كذلك فالاولى ان يقول أي انهم هم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه (قوله وشرحه) أي شرح ما زعمه المعري وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب في انه والمرفوع في عطف عائذ على المعري والفاعل مجرور عطف على المفعول ومنصوبا بمفعول عطف وان ومعمولا هاما عطف على دهر وكلاهما نفس ير لمنصوبا وهو فوعا الاول للاول والثاني للثاني أو ان هذه مع معمولها او اما تعلق بخبرها محذوفة من البيت للعلم بها (قوله وزعم الربيع) هو على ابن عيسى بن الفر ج بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج الى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وتوفي سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربيع بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعه (قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره) في الشرح وقد يكون له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك انه من ثعلأى فخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها نشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه (قوله ألم يأتك والانباء تنمى الخ) الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل (قوله مهـ الى اليلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن وسيدكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهـ ما وبذكر نفسه به (قوله ابن الضائع) بالضاد المعجمة والهمزة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

في والضرورة **في** أي وزيادة الباء التي هي الضرورة **في** كقوله ألم يأتك والانباء تنمى * بالاقية ابون بخي زياد **في** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل **في** وقوله مهم الى اليلة مهم اليه * أودى بن علي وسرباليه **في** وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثاني المائل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا * مخلاوق مستهم محول وفي الصحاح السربال القميص وفي القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس **في** وقال ابن الضائع **في** بالضاد المعجمة والعين المهملة **في** في الاول ان الباء متعلقة بتنمى **في** وهو بفتح حرف المضارعة من غيت الحديث اذا أسندته ورفعته **في** وان فاعل يأتي مضمرا وان المسئلة من باب الاعمال **في** ويعرف بياب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك اذا علمت الثاني وكان الاول يطلب العمل على جهة الفاعلية فانك تضرع الفاعل في الاول والكوفيون ينعون من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمه

مؤخره منفصلا كما يجب في محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني اعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول بمعنى احتمال زيادة الباء اوجه اذا انباء من شأنها ان تسمى بهذا وبغيره وقال ابن الحاجب في البيت الثاني الباء معدية في لازمة في كانه قول ذهب بن علي في جعل اودى بمعنى ذهب وأما على القول بالزيادة فعناه هلاك على ما صرح به اللغويون ومقاله ابن الحاجب محتمل في قول يتعرض اشرح الفاعل ما هو في قوله لا ذكر في قوله يعود ذلك الفاعل في اذا قدر ضمير في اودى ويصح أن يكون التقدير اودى هو في وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه توكيده في أي مود في الفاعل ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به في أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشرب هو أي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني فيتم قيد الوعيد بن جمع بين وصف الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في يشرب الى الزاني بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان أو غير زان في والثاني مما تراد فيه الباء المفعول في زادت ما مع غير مقبوضة مع كثرتها انص عليه ابن قاسم في الجني الداني وأهل المصنف التنبيه على ذلك في نحو ولا تناقوا أيديكم الى التهاكة في ونحو في وهزي اليك بجذع النخلة في ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أي ان ينصر الله رسوله في الدنيا والآخرة في فلم يمد بسبب في أي جبل في الى السماء في أي سماء بيته ثم ايقطع أي ليحقق به وسعى الاختناق قطع لان الخنثى يقطع نفسه بحبس مجاريه فلم ينظر هل يذهب كيد ما يغيب أي فليصور في نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي يغيبه في ونحو ومن يرد فيه في أي في المسجد الحرام ٢٢٦ في بالحاد في بظلم والاحاد العدول عن القصد فالتقدير في هذه الآيات

ولا تناقوا أيديكم وهزي اليك جذع النخلة فلم يمد سببا ومن يرد فيه الحادا ونحو في فطفق مسحا بالسوق أي مسح السوق مسحا وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء في ويجوز ان تكون صفة في للمسح في أي مسحا واقعا بالسوق في فالباء على هذا غير زائدة في في نحو في قوله في نحن بنوضبة أصحاب الفلج في وضبة علم على رجل وهو ابن آدم ثم بن مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيصتمل ان يكون الشاعر تبعه فتحة الفاء لضرورة في الشاهد في الباء في الثانية في وهي الجارة للفرج اذ المعنى وزجو الفرج في فاما الاولى في وهي الداخلة على السيف في فلا تستعانه في مثلها في كذب بالقلم في ونحو في قوله في تلك الحرائر لربات أخرة في سود الحاجر لا يقرأ بالسور في الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يابيه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها في لبني وصلى على خلافة الآخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة وضد الامة والاخرة جمع خمار بكسر الخاء الموحدة وهو ما تستربه المرأة رأسها في القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خمار والحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يبدو من النقاب والسور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي ألقاها ثلاث آيات اه وهذا تفسير لسورة القرآن والافا سورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وما قيل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحترار عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكسرى لانه مجرد اضافة لاسمية وتلقب وقوله التي ألقاها ثلاث آيات تنبيه على ان أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد في التعريف اذ لا يصدق على شيء من السور ان طائفة مترجمة ألقاها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التفات زاني وقول الشاعر لا يقرأ بآية ثالثة لربات أخرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كرى في العرب لامن نساتهن البدويات

يعنى من باب التنازع وذلك أيضا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاء لا والثاني مفعولا وأعمل الثاني بضمير الفاعل في الاول وأما الكوفيون قالوا في يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والقراء يقول باضماره منفصلا مؤخر او بالاقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف ونزجو بالفرج) قبله نحن بنوضبة أصحاب الفلج وضبة هو آدم تم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفي الشرح فيصتمل أن يكون الشاعر تبعه فتحة الفاء لضرورة (قوله سود الحاجر لا يقرأ بالسور) وهذا مجزئ صدره * هن الحرائر لربات أخرة * وقد تقدم الكلام عليه في

تكون صفة في للمسح في أي مسحا واقعا بالسوق في فالباء على هذا غير زائدة في في نحو في قوله في نحن بنوضبة أصحاب الفلج في وضبة علم على رجل وهو ابن آدم ثم بن مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيصتمل ان يكون الشاعر تبعه فتحة الفاء لضرورة في الشاهد في الباء في الثانية في وهي الجارة للفرج اذ المعنى وزجو الفرج في فاما الاولى في وهي الداخلة على السيف في فلا تستعانه في مثلها في كذب بالقلم في ونحو في قوله في تلك الحرائر لربات أخرة في سود الحاجر لا يقرأ بالسور في الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يابيه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها في لبني وصلى على خلافة الآخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة وضد الامة والاخرة جمع خمار بكسر الخاء الموحدة وهو ما تستربه المرأة رأسها في القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خمار والحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يبدو من النقاب والسور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي ألقاها ثلاث آيات اه وهذا تفسير لسورة القرآن والافا سورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وما قيل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحترار عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكسرى لانه مجرد اضافة لاسمية وتلقب وقوله التي ألقاها ثلاث آيات تنبيه على ان أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد في التعريف اذ لا يصدق على شيء من السور ان طائفة مترجمة ألقاها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التفات زاني وقول الشاعر لا يقرأ بآية ثالثة لربات أخرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كرى في العرب لامن نساتهن البدويات

في المتأني كفي بحسبى نحو لاتي رجل * لولا مخاطبتي اباك لم تترني * فزاد الباء في مفعول كفي المتعدية الى واحد والحوال
 بضم النون والحاء المهملة الهزال واتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسمدا الى
 ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى الخبر عنه والى الخبر تقول انار رجل قت وأنار رجل قام * الثالث *
 من محال زيادة الباء في المبتدأ او ذلك في قولهم بحسبك درهم * وانما مثل بدرهم المذكر لكون المثال مما اتفق فيه على زيادة
 الباء في المبتدأ او الا فلو مثل بالمعرف نحو بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفا فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما
 يقول غيره * وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا * اذا لم يني خرجت فاذا بزيد وكيف أنت اذا كان كذا * ومنه عند
 سيبويه * قوله تعالى فستبصرون * بيايكم المفتون * أي بيايكم الجنون لانه فتى أي محن بالجنون * وقال ابو الحسن *
 الاخفش * بيايكم متعلق باسمه متقرر ومخبر به عن المفتون * فليست الباء فيه كما قال سيبويه * ثم اختلف * على قول
 الاخفش * بيايكم المفتون مصدر بمعنى الفتنة * ويجوز مصيغة مفعول المصدر لم يثبت سيبويه وأثبتته غيره مع الاعتراف
 بقلته كالميسور بمعنى اليسر والميسور بمعنى العسر والمجود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمعقول
 بمعنى العقل * وقيل الباء ظرفية * والمفتون اسم مفعول لا مصدر * أي في أي طائفة منكم المفتون * وقضية هذا ان الباء على
 القول الاول وهو جعل المفتون ٢٢٨ مصدر اجعني الفتنة ويحتمل أن تكون لاسببية أو لاداء على ذلك القول

فأمله في تنبيهه من الغريب
 انهم ازيدت فيما أصله المبتدأ
 وهو اسم لبس بشرط أن
 يتأخر الى موضع الخبر *
 وكان السر في ذلك انه
 حينئذ يكتسب شبه بالخبر
 من حيث الصورة بسبب
 حواله في محله فيجسر ذلك
 على زيادة الباء فيه كما تراد
 في الخبر * كقراءة بعضهم
 ليس البر بان تولوا نصب
 البر وقوله
 أليس عجيبا بان الفتى *

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظرا لان المراد بالبارد الثغر بدايل وصفه ببسام
 وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار
 الباء والمضاف اه * وأقول بل المراد بالبارد الرقيق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر
 عكس ما قيل في نهر جاران جاريبا وصف للنهر بصفة الحال فيه (قوله كفي بحسبى نحو لاتي الخ)
 في الشرح أتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه مسمدا الى ضمير
 الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى الخبر عنه والى الخبر به نحو أنار رجل قت
 وأنار رجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من نحو ليس زيد بتعائم) في الشرح
 لو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت
 وأقول انما لم يمثله به لانه اقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة لا تنكسر على النفي ونفي
 النفي اثبات (قوله ومنه كهاشي استطاع) هذا عجز بيت صدره * فلا تطمع أبيت اللعن فيها *
 وقبل هذا البيت أبيت اللعن ان سكاك علق * نفيس لا يعار ولا يباع
 وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاك

يصاب ببعض الذي في يديه * الفتى بالقصر الشاب والسخى الكريم وبالمد الشهاب * والرابع * من مواضع
 الزيادة * الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفاعل
 الناصخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأنجاهم اذا جشع القوم أمجل * قال ابن قاسم وظاهر كلام
 بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه بنحو ليس زيد بتعائم * ولو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في
 عدم العدول عن الآيات * وما الله بغافل * والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام
 * بنحو * قولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل * الباء * على الظرفية * وحملها على ذلك هو الظاهر كما قال الرضي
 وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله * وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلا عن سواد بن قارب
 والقتيل ما في شق النواة وما قلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان
 فتيلا أو ما أغنى غدا حقيرا فكيف يغني غناء منتفع به * وموجب فيتوقف على السماع وهو * أي القول بزيادته فيه موقوفة
 على السماع * قول الاخفش ومن تابعه * والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلا ولا يثبتون * سماعه
 * وجمعوا * أي الاخفش ومتابعوه * منه * أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
 وقول الجاسي * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * * ومنه كهاشي استطاع * والظاهر ان الواحالية ودوال الحال اما
 فاعلى تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

يصاب ببعض الذي في يديه * الفتى بالقصر الشاب والسخى الكريم وبالمد الشهاب * والرابع * من مواضع
 الزيادة * الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفاعل
 الناصخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأنجاهم اذا جشع القوم أمجل * قال ابن قاسم وظاهر كلام
 بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه بنحو ليس زيد بتعائم * ولو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في
 عدم العدول عن الآيات * وما الله بغافل * والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام
 * بنحو * قولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل * الباء * على الظرفية * وحملها على ذلك هو الظاهر كما قال الرضي
 وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله * وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلا عن سواد بن قارب
 والقتيل ما في شق النواة وما قلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان
 فتيلا أو ما أغنى غدا حقيرا فكيف يغني غناء منتفع به * وموجب فيتوقف على السماع وهو * أي القول بزيادته فيه موقوفة
 على السماع * قول الاخفش ومن تابعه * والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلا ولا يثبتون * سماعه
 * وجمعوا * أي الاخفش ومتابعوه * منه * أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
 وقول الجاسي * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * * ومنه كهاشي استطاع * والظاهر ان الواحالية ودوال الحال اما
 فاعلى تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

والاولى تعليق بمثلها باسـتقرار محذوف هو الخبر **وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جعل الاعتراف بان الظاهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى أي للذين أحسنوا وزيادة للذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولي عامين عند الاخفش وعلى اضممار الجار عند سيبويه والمحققين ورجحه بان الظاهر ان الباء في مثلها متعلقة بالجزء او يكون جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج الى تقديرين اختياريه تعارض **وقوله** تعليق **بشيء** بمنعكها والمعنى ومنعكها بشي ما يستطاع **وأجاز ابن جني** الوجهين فقال هي زائدة والمعنى ومنعكها شيء يستطاع أي أمر مطاق غير باهظ أي فله عنه ولا تعلق فكرك بها ويجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعاذلة لك أو فداء تقديم ايه منك فيكون المعنى قريبا من الاول لأنه ألين جانب منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته قال ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بنفس استطاع أي استطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه **وقال ابن مالك** في بحسبك زيدان زيدان مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك منكرة **فيمكن** خبر لذلك المبتدأ فقال زيادة الباء في الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتها في خبر لكن مع انه موجب قال ولكن أجز الوفاة بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر **الخامس** من أما كن الزيادة ٢٢٩ **الحال** المنفي عام لها **وهذا** القيد**

يظهر أن في اعتباره خلافا
فقد وقع في البحر لابي
حيان ما معناه انه لو قيل
في قوله تعالى والله يرزق
من يشاء بغير حساب انه
يجوز كون الجار والمجرور
راجعا للفعل أو الفاعل
أو المفعول والتقدير اما
رزقا غير ذي حساب أو
يرزق غير محاسب للرزق
أو يرزق من يشاء غير
محاسب ذلك المرزوق
اه وعليه فالباء زائدة في
الحال وصاحبها مختلف اما
على الاول فهو ضمير للرزق
وأما على الاخيرين فهو ضمير

بفتح الهمزة في أوله و كسر الموحدة في آخره اسم فرس والعاق بكسر العين الهمزة
الشيء النفيس **(قوله** والاولى تعليق بمثلها باسـتقرار محذوف هو الخبر) يعني ان هذا أولى من
كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفي الشرح ان اختيار هذا يعارض اختياره في الكلام على
الجملة الاعترافية حيث قال والظاهر ان الباء متعلقة بالجزء او ان الذين الثانية معطوفة
على الذين الاولى و جزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عامين
عند الاخفش وعلى اضممار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول اغاذا كره هنا هو ان تعلق باستقرار
محذوف هو الخبر أولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعترافية
هو ان تعاق الباء بجزاء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باسـتقرار محذوف فلا تعارض
بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير
جزاء سيئة مبتدأ يكون الاولى تعلق بمثلها باسـتقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا
الامر المقدري فتنتهي التعارض **(قوله** بشي ما) الاولى ان لا يأتي بكلمة ما لانها مترادفة مع كلمة شيء
للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان الخطاب ملك الاترى انه حياه بجملة
الملوك بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شيء **(قوله** فارجعت بخائبة
ركاب الخ) في الصحاح الركاب التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها **(قوله**
فما انبعثت بمزود ولا وكل) هذا مجزى بيت صدره * كأن دعيت الى بأساء داهية * وكأن بالف بعد

الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القائل لا بشرط النفي واضعفه الاول لاشتماله على ما شتمل عليه الاخران
من زيادة الباء وعلى تقدير مفعول مطلق والتقدير يرزقه أي الرزق وعلى تقدير مضاف أي غير ذي حساب وقد يقال وعلى
الاخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة ففي الاول ثلاثة لا اثنان ولا واحد رجعنا الى كلام المصنف قال
في حواشيه على التسهيل وانما جازر الحال بالباء الزائدة من حيث هي خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط
لزيادة في الخبر وانما كان الجرح قبل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشيء ينقص عنه **وقوله** فارجعت بخائبة ركاب * حكيم
ابن المسيب منتهاه **الخبيبة** حرمان المطلوب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا
في الصحاح واعرفهم ضبطوا والدسعيد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها أو ما والدحكيم هذا فلا تحقق ضبطه ومعنى
البيت ان الركاب التي منتهاه **هذا** الرجل لم ترجع خائبة بل رجعت بالظفر بالقصود ونيل المطلوب **وقوله**
كأن دعيت الى بأساء داهية * **وقوله** انبعث بمزود ولا وكل **كأن** بمعنى كم وستأتي في حرفها والبأساء الشدة قال الاخفش
مبنى على فعلا وليس له أفعل لانه اسم كايحي أفعل في الاسماء ليس معه فعلا نحو أجدومعنى داهية آتية على بغته وانبعثت
أسرعت والمزود المذعور والخائف والكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره الى غيره **وقد** ذكر ذلك ابن مالك وخالفه

فقد أمر الزوج المطاق ان يتربص زمن العدة فلم لا يمكن ذهاب الوهم الى ازواجهن فيرفع بذكر الانفس **و** وانما ذكر الله تعالى **و** الانفس هذا لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستمكن منه **و** أي يستكبر عنه **و** من طموح أنفسهن الى الرجال **و** أي تطلعها في ارتفاع من قولك طمع بصره الى كذا أي ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشري فانه قال في ذكر الانفس ثم يبعج لمن على التربص وزيادة بعث لان فيه ما يستمكن منه فيحملهن على ان يتربصن وذلك ان أنفس النساء طوامح الى الرجال فأمرن ان يقمن أنفسهن ويغابنها على الطموح ويحبرنها على التربص **و** تنبيهه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك **و** أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر **و** فهو وعندهم أماموول تأويل يقبله اللفظ كما قيل في **و** قوله تعالى **و** ولا صلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على **و** كما يقوله جماعة **و** ولو لم يكن شبه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحال في الشيء **و** فأتى بني على طريق الاستعارة التسمية وفي الكشف شبه تمكّن المصلوب في الجذع ٢٣١

فذلك قيل في جذوع النخل **و** واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معني روين **و** فعذاه بالباء كما بعدى روى به **و** واحسن في **و** في قوله تعالى **و** وقد أحسن بي معنى اطف **و** في باء الماء كما تجي في قولك اطف بي **و** واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى **و** حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يتأتى التضمن **و** وهذا الأخير **و** وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى **و** وهو محمل الباب كما عند الكوفيين وبعض المتأخرين

هذه ذهبت نفسها وأجرى بقية الباب عليه طرداله بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رأيتك نفسك أو مجرورا نحو مرت به نفسه أو منفصلا نحو ما ضربني الا هو نفسه وبخلاف ما لو كان كد بغير النفس والعين من ألفاظ التأكيده مرفوعا كان المؤكد أو غيره لا تتقاء اللبس في أجمعين واخوانه لعدم استعمالها غير التأكيده والحق بها كل ما بينهما من الاشتراك في معنى الاشتمال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الأمرين اما التأكيده واما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتب في بلا الزائدة في العطف نحو ما قدم ولا زيد اه وأقول ذكر أبي حيان هذا في كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك غيره أو سلم دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التأكيده لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين **و** قوله بما يستمكن منه من طموح أنفسهن من الأولى متعلقة بـ يستمكن والثانية بيان لما **و** قوله وهذا الأخير محمل الباب كما عليه عند أكثر الكوفيين في الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا الى شذوذ الانابة لئلا ينافي آخر الكلام أوله

﴿بجل﴾

و قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم في الشرح على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدائية من مجرور على **و** قوله ويقال على الاول بجلاني وهو نادر في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون

ولا يجعلون ذلك شاذاً **و** وهذا موجب لما قلناه من جعل الاشارة في قوله وهذا الأخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لنافي آخر الكلام أوله **و** ومذهبهم أقول تعسفاً **و** وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون اماماً كوراء عقيب كلامه على الى في حرف الالف لان ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض واماماً كوراء عند الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة هذا الذي نقضه صناعة التصنيف والامر في ذلك قريب **و** على وجهين **و** وهذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله **و** حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدائية من مجرور على **و** وهي أي وبجل التي هي اسم **و** على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب **و** والكلام في اعراب هذا كالمقدم **و** ويقال على الاول **و** وهو كون اسم فعل بمعنى يكفي **و** بجلاني **و** بلحاقون الوقاية **و** وهو نادر **و** نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامر ان الا أن ترك النون أعرف من اثباتها فندور بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن قاسم في الجني الداني وأما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجاني

والثاني أن تكون اسم بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة والموضع ولا تلحقها نون الوفاية وذكر وانما تلحقها
قائلا فان قلت في التسميل في نون الوفاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جاز وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت قاطن
في بجل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجي بجل اسم فعل بمعنى يكفي وانما ذكرها حيث تكون
باء المتكلم في محل جرهم ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر وانما يرجع الى
استعمال بجل اسم فعل فلا يرد هذا قلت لا نسلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم يندفع للمصنف ايراد هذا
الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل وهو يقال في الثاني مجي وهو استعماله بمعنى حسب بدون نون
الوفاية مجي في الابلجي من ذا الشراب الابلجي وقد تقدم انها تستعمل مع نون الوفاية اذا كانت بمعنى هذا المعنى الا ان ذلك
قليل وفي الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة أبد يقولون بجل كما يقولون قطك الا أنهم لا يقولون بجاني كما
يقولون قطني ولكن يقولون بجلي ٢٣٢ أي حسبى قال ليلى فتي أهلاك فلا أحفله * بجلي الا أن من العيش بجل

﴿بل﴾ يحذف اضراب

فان تلاها جملة كان معنى
الاضراب اما الابطال نحو
وقالوا اتخذوا لجن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون
أي بل هم أي الملائكة
الذين زعم هؤلاء القائلون
المفترون انهم بنات الله
سبحانه وتعالى وعباد
مكرمون مفرعون
وليسوا بالاولاد العبودية
تتأني الولادة قبل في الآية
وان لم يقع بعدها في اللفظ
الا مفردا لكن هذا المفرد
خبر مبتدأ محذوف فالواقع
في التحقيق بعدها جملة
اسمية نحو أو أم يقولون
بهجنة بل جاءهم بالحق في
فوق بعدها جملة فعلية
ومعنى الابطال في الآيتين

واجبة لانادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جاز الامر ان الا ان ترك النون أعرف من اثباته فندور
بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن أم قاسم في الجني الداني اما
بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوفاية مع باء
المتكلم فيقال بجاني والثاني ان تكون اسم بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة
الموضع ولا تلحقها نون الوفاية وذكر وانما تلحقها قلة لا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر
انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل
ندوره لم يندفع للمصنف ايراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل
اه ما في الشرح وأقول اذا آل الاشكال الى أنه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند
قوله اسم فعل فهي مناقشة سائلة على اننا لا نسلم ان موقع ايراده هذا الحكم انما هو عند
قوله اسم فعل بل موضعه ايضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول
من قوله ويقال على الاول والجملة في محل نصب على الحال أي يقال على الاول حال كونه نادرا
بجاني فيكون بجاني بمعنى يكفي نادرا ايضا لكن لا من حيث حقوق نون الوفاية به لان لحوقها
باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما تلحقه نادرا في الجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر
شاهد بجاني بمعنى يكفي كانه قال وانما لم يذكر شاهد بجاني بمعنى يكفي كما ذكرت شاهدا
بجاني بمعنى حسب لان بجل بمعنى يكفي نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف
بكلام عصره في بعض كتبه باولى من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح
بجل بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفي ولو لانه نادر لذكره

﴿بل﴾

(قوله ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه) في الشرح

ظاهر وهو اما الانتقال من غرض الى آخر مع عدم ايراد ابطال الكلام الاول المنتقل عنه وهو ووهم ابن
مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه ومجمل كلامه هذا على انها لا تقع بيقين في القرآن
الا للتنبيه على انتهاء امر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتيقنك الآيتين الشرعيتين اذ ليس الاضراب على وجهه الابطال
متعين في شيء منهما لاحتمال أن يكون الاضراب فيه ما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدد ذلك
منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيه ما مجرد الانتقال من امر الى استئناف امر آخر وهو مثاله
قد أفصح من تركه وذكر اسم ربه في لى بل تؤثر في الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل فلو بهم
في غمرة من هذا فالاضراب فيها مجرد الانتقال من غير ابطال وهو في أي بل في ذلك كله حيث تلاها جملة وتكون
هي للابطال أو مجرد الانتقال في حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وظاهر كلام ابن مالك انها عاطفة وصرح به ولده بدر الدين
في شرح الالفية وكذا صاحب رصف المبانى فيما نقله ابن قاسم وهو من دخوله على الجملة قوله

* بل بدمل الفجاج فتمه * الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وأما فتمه فيجتمل أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي كأنها الاسدي عرينتهم * ونحن كالليل جاش في فتمه العرين المحل الذي يأوي إليه الأسد وكذا العرينة قال الجوهري وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر إذا زخا وجاشت القدر إذا غلت والقمم السوداء قال ابن جني ينبغي أن يكون أراد في فتمه حذف الألف تخفيفا كما روينا عن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله في سهيل * إذا ما الله بارك في الرجال وكأ قال الآخر ٢٣٣ * مثل النقي أبده ضرب من الظلال *

يريد الظلال وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلا وفعلا كزمن وزمان وقال الامام المرزوقي والقتام والقمم والقممة تجي في الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فتميل فتم بفتح فتما وقتا ما وذكروا بعضهم أنه أراد انقمام وحذف الألف كما قال

* ألا لا بارك الله في سهيل * ومصدر ما كان على فعل الفعل في الأكثر فلا أدري لم أنكره حتى اعتذر بما ذكره في إذا التقدير في تعليل لدخولها على الجملة في البيت المذكور أي لأن التقدير في بدل رب بدم موصوف بهذا الوصف قطعه في بلاد مجرور رب والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بعدل في وهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة في عزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على أن الجسر بعدل لا بها وقال الرضي

محمل هذا الكلام عند ابن مالك على أنه لا تنفع يمين في تنزيل القرآن إلا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توهمه بتمنك الآيتين الشرقيتين إذ ليس الاضرب على وجه الإبطال متعينا في شيء منهما لا احتمال أن يكون الاضرب فيهما عن القول لأن القول المحكي ولا شك أن الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بوجه فيكون الاضرب فيهما مجرد الانتقال من أمر إلى استئناف أمر آخر وأقول سبقه إلى ذلك ابن الصائغ فإنه قال وما ذكره من الانتقاد سبقه إليه ابن أم قاسم في شرح الألفية وسبقه ما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال إليه مفرد زمانه من أن الآيتين وقع الاضرب فيهما عن جملة القول لأن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يطلها الاضرب وإنما أفاد الاضرب الانتقال من اخبار عن الكفار إلى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اه (قوله بل بدمل الفجاج فتمه) هذا صدر بيت لرؤبة بن الجراح عجزه * لا يشترى كنهه وجهه رمه * والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبابين والقمم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك القمم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتار بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وأراد رؤبة به وبالساكن هنا الشراب وفي القاموس جهرم كجهر بل بدمل فارس والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من الساكن اه (قوله وهوهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة) وجهه وهه أن الجرب المقدرة بعدل لا يدل على ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكموا الاتفاق عليه (قوله فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه) قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا بحكمه إلى التسابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمر وغلط يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت يدل أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً عن عمد أو سهواً (قوله وان تقدمه انفي أو نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك أن بل بعد النفي والنهي كلكن بعدها فإن اطلاقه هذا يعطى ان عدم محي زيد في قولك ما جاء في زيد بل عمر ومتحقق كما كان كذلك في ما جاء في زيد لكن عمر وبالانفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لأنه قال في ما جاء في زيد بل عمر ويحتمل إثبات المحي لعمر ومع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر أنهم الاضرب أيضا ومعنى الاضرب جعل الحكي الأول موجبا كان أو غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه في قولك ما جاء في زيد بل عمر وأفادت بل أن الحكي على زيد بعدم المحي كالسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكي على زيد بالمحي في جاء في زيد بل عمر واحتمل أن يكون محييا وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعدها) قال الرضي وأما حكم

أما القامو بل فلا خلاف عندهم أن الجراس بهم ما بل رب المقدرة بعدل وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها أمر او ايجاب في أي أو خبر موجب في كاضر ب زيد بل عمر او قام زيد بل عمر وفي طريق النشر المطابق للفت في الترتيب في فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء في زيد في المثالين كالسكوت عن الأمر بضر به والاخبار بقيامه في وثبات الحكم لما بعدها في فعمرو في ذلك المثالين هو المأمور بضر به والخبر بقيامه في وان تقدمه انفي أو نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو

ولا يقيم زيد بل عمرو في المثال الاول قررت في القيام زيدوا ثبتت القيام لعمر ووفي المثال الثاني قررت النفي عن ضرب زيدوا ثبتت الامر بضرب عمرو وهـ ذاهو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضرب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه في قولك ما جاءني زيد بل عمرو وأفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كان الامر كذلك مع الايجاب وهو أجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون نافذة معنى النفي والنفي الى ما بعدهما هـ هذا مع موافقتهم للجمهور فيما تقدم فالامر ان جاز ان عندها على ما صرح به ابن قاسم ٢٣٤ في الجني الداني قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جوزه مخالف لاستعمال العرب

وهو على قولهم هـ يتأني
التفريع فيصبح ما زيد
قاعا بل قاعا هـ بالنصب
عطف على الخبر والايجاب
لانها انقأت معنى النفي
الى ما بعدهما وهو بل قاعا هـ
بالرفع على انها جعلت
ضد النفي لما بعدهما فهو
مثبت لكن لا يصح
العطف على الخبر ضرورة
أن ما لا تعمل عند انتقاض
النفي فيكون السرفوع
بعدها خبر مبتدأ محذوف
أي بل هو قاعا وهو حينئذ
لا تكون عاطفة لوقوع
الجملة بعدهما ويخرج عما
الكلام فيه وهو حيث
يتساوفا مفرد فتكون
عاطفة فتأمل هـ ويخالف
المعنى هـ اذ القوم ومنه
على التقدير الاول مثبت
على التقدير الثاني وهو منع
الكوفيون أن يعطف بها
بعد غير النفي هـ نحو ما قام
زيد بل عمرو وهو شبه هـ
نحو لا يقيم بكر بل خالد

ما بعد بل الا تية بعد النفي أو النفي فعند الجمهور انه مثبت فعمر وجاءك من قولك ما جاء زيد بل عمرو وكأنك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت لكم أنه لا يجوز ان نصب في ما زيد قاعا بل قاعا هـ (قوله وعلى قولهم هـ فيصبح ما زيد قاعا بل قاعا هـ) وذلك ان ما عمت للنفي وما بعد بل على قولهم ايصح كونه منفيما بعد النفي فيصبح عمل ما فيه (قوله ويختلف المعنى) يعنى بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيد بل اياك هـ) هذا تصريح من هشام وهو كوفي يمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضى حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بل كن بعد الموجب جملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هـ (قوله وتزاد قبلها للتوكيد الاضرب بعد الايجاب) يعنى ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدهما بل لتوكيد الاضرب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصيرها قطعيا في النفي بعد صـ يرورته بحرف الاضرب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضرب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضرب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد الابل عمر افعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو ونفيت بالقيام عن زيدوا ثبتت لعمر وولم تحيى باللسان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لا بل عمر أي لا تضرب زيد بل اضرب عمر اولولا لا المذكورة لا تخفى أن يكون أمر بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكرنا من براءة بل أتى بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعطف بل ولارد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضى أن لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمل هـ ما في الشرح وأقول بما قررناه كلامه هنا من ان المراد بزيادته انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدهما يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضى (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيبة

وقال هشام محال ضربت زيد بل اياك هـ ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قننه هـ ان قصد بذلك بل الرد على الجمهور فيلزم القدح في كل ما منعه فريق من أهل البادين وأجازه الفريق الآخر فتأمل هـ وتزاد قبلها للتوكيد الاضرب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة أو أفول هـ أطن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله عز منامه مثل النجوم ثوابا * لولم يكن للثاقبات أفول وما أحسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكا * لو كان طلق المحيا عطر الذهب والذهب لولم يحن والشمس لولم تظلمت * والليث لولم يصد والبهر لولم يذبا

ولو توكيد تقرير ما قبلها بعد النفي في مثل قولك ما قام زيد لابل عمرو وتكون لامه يديقة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب أو الامر نحو قام زيد لابل عمرو واضرب زيد لابل عمرو اعني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لابل عمرو ونفيت بلا القيام عن زيد وأثبتته لعمرو ولو لم تجز بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه بمحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيد لابل عمرا أى لا تضرب زيد لابل اضرب عمرا ولو لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا يضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اه كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أنى بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاء في زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها واياست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في ان لا في ذلك نافية لازائدة فهو معارض لما هنا فأملمه ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لابل عمرو ولا يصح ما قام زيد بل عمرو وليس بشئ لقوله بلام العلة وما هو بمرتك لابل زائدنى شغفا * هجر و بعد تراخي لا الى أجل * وهذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه والشغف بالشين والعين المجتئتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا خرق شغاف قلبه حتى وصل الى القواد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رفيقة يقال لها اسان القاب والشغف بالعين المهملة أيضا

﴿بلى﴾

حرف جواب أصلى الالف * وهذا هو الظاهر * وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة * قال الفراء زيدت للموقف فاذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو * وبعض هؤلاء * القائلين بزيادة الالف يقول انه التثانيث * أى تانيث الحكمة كالتاء في ربت وعت * بدليل امالتها * كما لاء ألف حبلى ولو كانت زائدة لمجرد التاكثير كاف فبعضى لم عمل * وما ياء المضارعة الضمية على انه ٢٢٥ مسند الضمير يعود على قوله

حرف جواب والجملة

صفة له أو على بلى بناء

على تذكيره باعتبار اللفظ

والجملة خبر ثان واما بالتاء

الفوقية على انه مسند

لضمير بلى بناء التانيث

﴿بلى﴾

(قوله وبعض هؤلاء يقول انه التثانيث) بمعنى تانيث الحكمة كالتاء في ربت وعت لانها أميات ولم تكن للتثانيث لكانت زائدة لمجرد التاكثير كالف قبعة ثرى وتلك لا تعال (قوله تختص بالنفي) في الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسك بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا

باعتبار الحكمة والجملة على هذا خبر ثان * بالنفي * فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسك بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا أى ليعبدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضى واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ * وتفيد ابطاله سواء كان مجرد انخو زعم الذين كفروا ان لم يبعثوا قل بلى * فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربى لتبع من تصريحا بأفادته بلى من ابطال النفي المتقدم * أم * كان * مقرونا بالاسم تفهام حقيقيا كان * ذلك الاستفهام * نحو * أن يقول قائل * اليس زيد بقائم فتقول * أنت في جوابه * بلى * أى هو قائم * أو توخيها نحو * قوله تعالى * أم يحسبون اننا لانسمع سرهم ونجواهم بلى * أى بلى نسمع ذلك فابطلت النفي الذى تعلق به الحسبان الموجب عليه ونحو قوله تعالى * أم يحسب الانسان * أى الكافر المنكر البعث * ان لم يجمع عظامه بلى * أى بلى نجمها * أو تقرير بانحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى * أى بل أنا ناذير * أو نحو * أأنت ربكم قالوا بلى * أى بلى أنت ربنا * أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رد بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم اكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمضرب بنفى أو ايجاب * والواقع في الآية نفي فلو أجيب بنعم لكان معناه نعم ليست ربنا وهو كفر والعياذ بالله * ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته * الالف لان بلى تفيد ابطال النفي فلكانه قال بلى لك على ألف فهو اقرار بالالف فتلزمه * ولو قال نعم لم تلزمه * اذ معناه نعم ليس لك على ألف وهو هذا ليس اقرارا بثبوت الالف عليه فلا تلزمه * وقال آخرون تلزمه * الالف * فهم * أى في صورتين المذكور في احدهما بلى وفي الاخرى نعم * وجروا في ذلك على مقتضى العرف * الجارى عندهم في ذلك * لا اللغة * والافار بمبنية على ما هو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الا بما هو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم في الايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب أليس لي عليك ألف لزمناه

بالألف تغليب العرف اذ المراد منه عرفاً لا على ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومقتضى إخراج العرف
نعم عن وضعه الأصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام لا تقرير فيكون موجباً من حيث المعنى وهو نازع السهيلي وجماعة
في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية هي ألسنت بر بكم قالوا بلى بتمسكين بان الاستفهام التقرير يري خبر موجب
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فأنه لا يقع بعد الإيجاب بكم وهذا معارض
لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراه في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا من سيبويه من
انه يراه في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبنى على ان
الاستفهام المقاد بالهمزة المعادلة لام لا بد ان يكون حقيقياً وقد أسلفنا الكلام عليه وهو اذ ثبت انه ايجاب فنعم بعد الإيجاب
تصديق له بكم فلا يلزم الكفر اذ مضمون ألسنت بر بكم أنار بكم فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر بكم كلام هؤلاء
الجماعة قال الرضى وجوز بعضهم ايقاع نعم في موضع بلى اذا جاء بعدهمزة داخلية على نفي لفائدة التقرير بلى على الجملة على الاقرار
والطاب له فيجوز ان يقول في جواب ألسنت بر بكم وألم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة لا تنكسر دخت على النفي فأفادت
الايجاب فتكون نعم في الحقيقة ٢٣٦ الخبر المثبت المؤول به الاستفهام لا تقرير بالمعنى الهمزة الاستفهام فلا تكون

جواباً للاستفهام لا يكون
مابعد ادائه فالذى قاله ابن
عباس مبنى على كون نعم
تقرير لما بعد الهمزة والذي
جوز به هذا القائل مبنى على
كونه تقريراً للدلول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقضان
وهو يشكك عليهم ان بلى
لا يوجب بها الإيجاب وذلك
متفق عليه ولا اشكال في
الحقيقة فان هؤلاء اعوا
صورة النفي المنطوق به
فأجيب ببلى حيث يراد
ابطال النفي الواقع بعد
الهمزة وجوزوا والجواب
بنعم على انه تصديق لمضمون

قال الرضى وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كفروا (قوله)
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير في الشرح
هــ هذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراه في هذه الآية متصلة
والحق ما ذكره هنا وأقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه ان أم في هذه الآية
متصلة وإنما نقل عنه ان أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجع به وتأمل (قوله) وبشكل
عليهم ان بلى لا يوجب بها الإيجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقرير يري
خبراً موجباً كانت بلى في الآية جوازاً للإيجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان
هؤلاء اعوا صورة النفي المنطوق به فيجيب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة
وجوزوا والجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعاً الهمزة ومدخولها وهو ايجاب
كما سلف ودعوا بالاتفاق مناقش فيها أما ان أرادوا الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد
أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب
للنفي فالخلاف موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون اه
وأقول أرادوا الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ولم يعا بالبعض الذي أجاز استعماله بعد الإيجاب
أقلته (قوله في كتاب الايمان) هو بفتح الهمزة جمع عين (قوله) وايس هؤلاء) يعني السهيلي
والجماعة ان يجيبوا عن الآية بذلك يعني بوقوع الجواب ببلى للإيجاب

الكلام جميعاً الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعوا بالاتفاق مناقش فيها أما ان أرادوا الإيجاب
المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب للنفي
فالخلاف موجود ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا انهم أجروا النفي مع التقرير بجري النفي المجرد
في رده ببلى ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي ان ايجاب الاستفهام المجرد عن النفي هو في صحيح البخاري في كتاب
الايمان والنذور وأنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه اترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى ووجه
ذكر الحديث في كتاب الايمان ان في بقيته قال أفلا ترضون ان تكونوا اثاث أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذي نفس محمد بيده
اني لأرجو ان تكونوا نصف أهل الجنة وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة أيسرك ان يكونوا لك في البرساء قال بلى قال فلا
اذن وفيه أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال أنت في الجنة وهذا على حذف همزة الاستفهام أي أنت في الجنة التي أقيمتي بمكة
فقال له الجيب بلى وليس هؤلاء الجماعة بكون يجنبوا بذلك في آية ألسنت بر بكم قالوا بلى بولانه قليل فلا يخرج
عليه التبريل وقد عرفت ان هؤلاء الجماعة في غيبة عن هذا الاحتجاج وان ما أورده المصنف عنهم غير وارد وهو اعلم ان
تسمية الاستفهام في الآية تقريراً بعبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما هو في صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

هذا في باب الثون في باني الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿بيد﴾ ويؤيد فيقال مبد بالميم وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليها امانته اسم قد عوى لم يقم عليه دليل ولو قيل بانه حرف استثناء كالالم يبعد هكذا كنت اقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندي في بيدان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها اهـ وأما استعماله متلويا بان وصلت اليها فهو المشهور كالحديث بيداني من قريش وكالبيت الذي أنشده المصنف * عهدا فمات ذلك بيداني * وكقول الآخر بيدان الله قد فضلكم * فوق من أحكاما صلبا بازار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوب الى زيد يصف جارية أجل ان الله وأحكماش والازار واحد الازرق قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهـ هذا الحذف في ان نادر وليكنه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانها اختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه * ولولا بنوها حولها لخطبها * قلت في كلامه نظرا ما أولا فقلوه وأضيفت بيد بخلاف الاختاره من كونها حرفا وقد يكون اراد التخرج على قول الجماعة لا على مختاره هو وأما ثانيا فلان ما يضاف ٢٢٧ الى الجملة محصور في أشياء وليس

﴿بيد﴾

(قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليها) قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيدان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها (قوله نحن الآخرون السابقون بيد انهم أو تواتر الكتاب من قبلنا) وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها أو قول لابن مالك ان يجيب عن هذا يمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك (قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير) في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحج وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والعينان مستقيمان الا ان ثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يدل عنها اهـ ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا قبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به وردبانه لم

بيد منها في قوله معنيان أحدهما غير أي معنى غير في الا انه لا يقع مر فوعا ولا مجرورا كما تقع غير كذلك في قوله بفتح في منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا أي ولا اداة استثناء متصل في واما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون بكسر الخاء أي زمانا في الدنيا السابقون أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا

قبل الخلاق وفي دخول الجنة في بيدانهم أي اليهود والنصارى أو تواتر الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بآثارهم في ألف بعد الباء وهزة بعد الالف فان قلت لا يتأق في بآثار أن يكون حرفا لكونه على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضى اللاحقة فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسما في في الصحاح بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحج وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأثبت مرة الى شخص أطلب منه اعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطبا له مولاي ان واقبت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذلك بمذكر الجر أنت وهل يلام في سمي * للجر كي يلقى صحاح الجوهري في بيداني غير يقال انه كثرة المال بيدانه بخيل اهـ وفي المحكم لابن سيده في ان هذا المثال حكاه ابن السكيت بكسر السين والكاف المشددين في وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير أعلى في وان ابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المنطق من شعره قوله يضاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه * وعثرته بالرجل تبرا على مهل ومن الحسكيات العربية انه رجه الله أنشد ولدى المتوكل وهو يعلمها هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك يسير مع

المثول فاقبل ولدا المعتر والمؤيد ثم ليد ابن السكيت فقال له المثول كل يابه قوب أيما أخبرا بنى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قنبر اخادم علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه خير منك ومن ابنك فقال المثول لا تزالوا لسانه من قفاه ففعلوا به ذلك فمات في ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائة بن رحمة الله تعالى عليه وهو الثاني ان تكون بمعنى من أجل **بفتح** الهمزة وكسر هاء قال الجوهرى ويقال فعلت ذلك من أجلك أى من جراك وقال في حرف الراء وفعلت كذا ٢٣٨ من جراك أى من أجلك فتأمل **بفتح** ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالاضاد **بفتح**

أى أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس **بفتح** يدانى من قریش واسترضعت في بني سعد بن بكر **بفتح** وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان **بفتح** وقال ابن مالك وغيره انها هنا **بفتح** أى في قوله عليه الصلاة والسلام يدانى من قریش **بفتح** معنى غير على حد قوله **بفتح** أى قول النابغة الذبياني **بفتح** ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم *

بمن فلول من قراع الكتائب **بفتح**

فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف والقراع المضاربة والكتائب بالناء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وهذاعند اهل البديع من تأ كيد المدح بما يشبه الذم ووجهه في الحديث ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهم اخراج شئ مما قبلها فاذا ولها

يتفرد به فان التبريزي والجوابي وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولا ين برى عليه حواشي مفيدة توفي في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال ياقوت في مجهم الاذ كياء كان من فاراب وهى من بلاد الترك وكان من اذكىاء العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانهل أبو الحسن السكيت عنده وأكرمه جهده فاقام بنديساور يدرس في اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذ كر مع ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات متريدا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدها كالجناسين وقال أريد أظير وقفز من علوفها **بفتح** قال وقيل انه كان بقى عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فيبضها ثم يذله يقال له ابراهيم بن صالح لقطع في أشياء **بفتح** (قوله أنا أفصح من نطق بالاضاد) في الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس **بفتح** (قوله على حد قوله ولا عيب فيهم) فلول السيف كسور في حده والكتائب بالثناة الفوقية جمع كتيبة وهى الجيش وقراءها مضاربته وأراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما شتمل عليه من تأ كيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذى منه في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فعنى البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتأ كيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشئ ببينة وانك علمت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يوقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شئ مما انفاه وجعله ثابتا فاذا ولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جاء التأ كيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفى فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثاني نحو الحديث وهو ان يثبت شئ صفة مدح وتأتى عقبه اداة استثناء يابها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأ كيد الامن الوجه الثاني وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال وقيل ذكر ما بعده اداته يقع في وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأ كيد ولا يتأتى في هذا الضرب التأ كيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصل لا وهذ التقدير

صفة مدح جاء التأ كيد لما فيه من المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم يثبتها فاضطر الى

في

استثناء صفة مدح وتحول الاستثناء الى الانقطاع ووجهه في البيت من جهتين احدها ما تقدم والاخرى انه كدعوى الشئ ببينة اذ معناه اثبات شئ من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الاخيرة ويشاركه في الاولى وباعتبارها قال على حد قوله **بفتح** وأنشد أبو عبيدة **بفتح** بالتصغير مع هاء التأنيث وقد مر مرات **بفتح** على مجيئها

بمعنى من أجل قوله **يخاطب امرأه** **وعمداً فعلت ذلك لبيداني** * أخاف أن هلكت أن ترفى وقوله ترفى من الرنين وهو الصوت **وأنشد الجوهري** هذا البيت شاهد على أنه يقول أرنت بمعنى صاحبت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن رنيناً وأرنت أيضاً صاحبت وفي كلام أبي زيد الطائي **شمرأوه مغننه** واطياره مرنه قال الشاعر **عمداً فعلت ذلك لبيداني** * أخاف أن هلكت لم ترفى وأنشده بلم وكان ينبغي للمصنف أن يقول من الأرنان لأن الفعل هنا رباعي كأشار إليه الجوهري **(بله)** **و** على ثلاثة أوجه اسم لدع **ي** بمعنى اترك فهو من أسماء الأفعال **و** مصدر بمعنى الترك **و** وقال ابن قاسم وتكون مصدرابعنى ترك النائب عن اترك وهذا القيد أهمله المصنف **و** واسم مرادف لكيف **و** فالتاء المصنفة وجه رابع وهو أنها حرف جر على مذهب الأخفش حكاه عنه ابن قاسم في الجنى الذي قال ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب **و** وما بعدها منصوب **ي** لكونه مفعولاً به **و** على **ي** الوجه الأول **و** وهو كونه اسم فعل **و** ومخفوض على **ي** الوجه الثاني **و** وهو كونه مصدر أو الخفض حينئذ بإضافة المصدر إلى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو علي هو مضاف إلى الفاعل قلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على أن قال أولاً **مصدر** بمعنى الترك فاطلق ولم يقيده بالامر ليشمل قول أبي علي وغيره وروى أبو زيد فيه القاب إذا كان مصدر انخوبل زيد **و** مرفوع على **ي** الوجه ٢٣٩ **و** الثالث **و** وهو كونه اسماً

مرادفاً لكيف ورفعته على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله **و** وفتحها **ي** أى فتح بله **و** بناء على الأول والثالث **ي** أما على الأول فلأنه اسم فعل وأسماء الأفعال من المبنيات وأما على الثالث فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف **و** وأعراب على الثاني **ي** فانها حينئذ مصدر لا موجب لبنائه **و** وقد روى بالأوجه الثلاثة **ي** الرفع والنصب

في الضرب الأول دون الثاني (قوله ترفى من الرنين وهو الصوت) في الشرح كان ينبغي أن يقول من الأرنان لأن الفعل هنا رباعي وأقول إنما قال ذلك لأن الأرنان من الرنين ومراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الكلمة

(بله)

(قوله نذر الجاجم الخ) الجاجم جمع ججمة وهي القبيصة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحياً بارزاً والهامات جمع هامة وهي الرأس ومعنى بله الأكف على رواية النصب دع الأكف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الأكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الأكف التي يوصل إليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب إسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على أن بله في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكمي أبو زيد أن فلان لا يطبق حمل الغهر فن بله أن يأتي بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبصار ما دام مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله

والجر **و** قوله **ي** أى قول كعب بن مالك **ي** يصف السيوف نذر الجاجم ضاحياً هاماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق **ي** الجاجم جمع ججمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهري وجاجم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب إليها دونهم نحو كلب بن وبرة إذا قلت السكابي استغنيت أن تنسب به إلى شيء من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحياً بارزاً ظاهر أو الهامات الرؤس جمع هامة فالعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك الجاجم المستورة بارزة لا لبصار كأنها لم تخلق في محالها كيف الأكف أى إذا كانت حالة الجاجم هذه الحالة مع خفائها وعزلة الوصول إليها فكيف حال الأكف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب أنها تترك الجاجم على تلك الحالة دع الأكف فأمرها أسهل وأسهل وعلى الجر أنها تترك الجاجم ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها **و** وإنكاراً بى على أن يرتفع ما بعده امرود بكتابة أبي الحسن وقطرب له **ي** والمثبت مقدم على النافي **و** وإذا قيل بله الزيد **ي** بكسر الزين على أنه مثنى **ي** أو المسلمين **ي** بفتحها على أنه جمع **ي** أو أجد أو الهندات احتملت المصدرية **ي** فتكون الباء والعقبة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر **و** واسم الفعل **ي** فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهراً لا إشكال فيه **و** ومن الغرائب أن في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذكر من بله ما أطلعتم عليه فما استعمات معرفة بحجج وروية عن

وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر **﴿﴾** وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفخ والجرو كلاهما مع وجود من فأما الجرو فقد وجهه المصنف وأما توجيه الفخ فقد قال الرضي وإذا كان بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكمي أبو زيدان فلان لا يطبق حمل الفخر فن بله ان يأتي الصخرة أي كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بمعنى **﴿﴾** كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والتقدير من عليه عائد على الذخر أي كيف ومن أين **﴿﴾** لا علم على الذخر الذي أعددت له لعبادي الصالحين فانه أمر فلما نتبع العقول لا دراكة والاحاطة به والذخر بالذال المجمة مصدر ذخرت الشيء أي أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أي ذخرت ذلك لهم ذخرا وهو بذاته تقوى من بعده في ألفاظ الاستثناء وهم الكوفيون والبغداديون فانها قد استعمات كغير وهي تزدل استثناء وجهه البصريين على انه لا يستثنى منها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا الخفض كذا في الجني الداني قال وليس يصحح بل النص مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لا من أين أحدهما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها الا ترى ان الاكف في البيت ليست من الجاهل والثاني ان الاستثناء عبارة عن اخراج الثاني مما دخل في الاول والمعنى في بله ليس كذلك الا ترى ان الاكف مقطوعة بالسيف كالجاهل قلت وفيه نظر اما الاول فلاننا سلم لان كل استثناء يكون ما بعده الاداء فيه من جنس ما قبله ابدليل المنقطع وأما الثاني فلنحقق الاخبار باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم **﴿﴾** (حرف التاء) **﴿﴾** التاء المفردة **﴿﴾** على أربعة أقسام **﴿﴾** محركة في أوائل الاسماء **﴿﴾** وهذا قسم **﴿﴾** ومحركة في أوآخرها **﴿﴾** وهذا ٢٤٠ قسم ثان **﴿﴾** ومحركة في أوآخر الافعال **﴿﴾** وهذا قسم ثالث **﴿﴾** وممكنة في أوآخرها **﴿﴾** وهذا قسم رابع **﴿﴾** والمحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم **﴿﴾** وفيه نظر وانما معناه كون مجروره مقسماته **﴿﴾** وتختص **﴿﴾** هذه التاء المحركة الجارة **﴿﴾** بالتعجب **﴿﴾** وذلك ان المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) انما قيل أن يقول جاز أن تكون مصدرا بمعنى التوكيد مفيد للتعليل والمعنى أعددت لعبادي الصالحين من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

﴿﴾ (حرف التاء) **﴿﴾**

(قوله وهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي) في الصحاح أبو عمرو ويقال للرجل اذا شاخ هو **﴿﴾** كنتي وكأنه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

وذلك بالاستقراء والنادر موع للتعجب **﴿﴾** واسم الله تعالى **﴿﴾** نحو والله تفوتك يوسف **﴿﴾** وورما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** ونحياتك حكاك ابن قاسم قال وذلك شاذ فليلا **﴿﴾** وقال الزخشي في وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو غرود ونهره اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الاصاق قريب من الجمع الذي هي له وأما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجازة بدليل تراث في وراث **﴿﴾** والمحركة في أوآخرها حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفخ خطابا للفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للفرد المؤنث وهذا مبني على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانف حكيته لانه مركب من اسم وحرف وذهب القراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بهض اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلات وفعامت ولكنهما أكثر بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة في أوآخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للخطاب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للخطاب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهو هم ابن خروف فقال في قولهم في النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتي **﴿﴾** كما قال فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن العاجن من قولهم عن الرجل اذا نهض معفدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيئا كبيرا لا يطبق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان **﴿﴾** ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هي عليه

والعاجن

ذلك بالاستقراء والنادر موع للتعجب **﴿﴾** واسم الله تعالى **﴿﴾**

نحو والله تفوتك يوسف **﴿﴾** وورما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** ونحياتك حكاك ابن قاسم قال وذلك شاذ فليلا **﴿﴾** وقال الزخشي في وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو غرود ونهره اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الاصاق قريب من الجمع الذي هي له وأما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجازة بدليل تراث في وراث **﴿﴾** والمحركة في أوآخرها حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفخ خطابا للفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للفرد المؤنث وهذا مبني على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانف حكيته لانه مركب من اسم وحرف وذهب القراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بهض اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلات وفعامت ولكنهما أكثر بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة في أوآخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للخطاب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للخطاب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهو هم ابن خروف فقال في قولهم في النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتي **﴿﴾** كما قال فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن العاجن من قولهم عن الرجل اذا نهض معفدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيئا كبيرا لا يطبق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان **﴿﴾** ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هي عليه

فالشذوذ على رأيه لازم لان المركب تركيبا غير اضافي سواء كان اسنادا نحو ناط شرا أو مزجيا كعبلك أو غيرهما نحو
حيثما ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسب الى كنت كوني سواء جعلت التاء اسما كما يقول
الجماعة أو حرفا كما يقوله هو **و** ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء **هـ** هي المحركة في أواخر الافعال **و** تكون علامة **هـ**
فلامعنى للمصير الى القول بهم ان غير ثبت **و** ومن غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالترمز فيها لفظ التذكير
والافراد **هـ** وان كان الخطاب باللفظ الذي فيه مؤنثا وغير مفرد **و** في رأيتكما **هـ** للخطابين مذكرين أو مؤنثين
و رأيتكم **هـ** للخطابين المذكورين **و** رأيتك **هـ** للخطابة **و** رأيتكن **هـ** للخطابات وسما في الكلام على ذلك
مبسوطا في حرف الكاف **و** اذ لو قالوا رأيتكما كما جزموا بين خطابين **هـ** لخطاب واحد في كلام واحد وقد يقال أى محذور في
ذلك فقد أجاز وامثله في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما منطلقين أى علمت نفسك وعلمت أنفسكما **و** اذا
امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع ان الغلام **هـ** في يا غلامكم **و** طارئ عليه
الخطاب بسبب النداء **هـ** وليس ذلك فيه بحسب الوضع الاصل **و** وانه خطاب لواحد **هـ** وهو الغلام **و** لا اثنين **هـ**
كما في رأيتكما المحكوم بتمعه **و** فهذا **هـ** الذي قلنا بتمعه **و** أجدر **هـ** بالمنع لان الخطاب فيه وضعي لا طارئ **و** الخطاب به اثنان
لا واحد واقابل ان يقول انما امتنع نحو يا غلامك ويا غلامك يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة
واحدة كما قال الرضي ومثل هذا مفقود في نحو رأيتكما **و** وانما أجازوا غلامك لان المندوب ليس بخطاب في الحقيقة **هـ**
وانما هو متفجع عليه **و** ويأتى تمام القول في رأيتك في حرف الكاف ٢٤١ ان شاء الله تعالى **هـ** وهناك بنسب

والعاجن الذي اذنهض اعتمد على يديه من قوهم عجن الرجل اذانهض معتمدا يديه على الارض
(قوله اذ لو قالوا رأيتكما كما جزموا بين خطابين) في الشرح أى محذور في ذلك فقد أجاز وامثله
في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما أنفسكما وأقول وجه منع الجمع بين خطابين
هو ما أشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم الى آخره وأما أفعال
القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكون
ضميرى خطاب أو تكام أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنين) أحدهما
المنادى والاخر المضاف اليه (قوله ويأتى تمام القول في رأيتك في حرف الكاف) كلمة
في الاولى متعلقة بالقول والثانية بياق (قوله وزعم الجاولى) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

القول كما وعدنا به **و** والتاء
الساقنة في أواخر
الافعال حرف وضع علامة
للتأنيث **هـ** أى تأنيث
المسند اليه **و** كقامت **هـ**
هند وطلعت الشمس
و وزعم الجاولى **هـ** بفتح
الجيم نسبة الى جاولاء
وهى قرية بناحية فارس

٣١ فى ل
النسبة الى حروراء **و** انها السهم وهو خرق لاجتماعهم **هـ** وقد اغتر الصلاح الصفدى من الادباء المتأخرين بذلك فزعم
في شرحه للامية الجهم ان التاء من قوله
اصالة الرأى صانتي عن الخطل * وحلية الفضل زانتي لدى العطل
فاعل بالفعل المذكور **و** وعليه **هـ** يكون الاعراب محتملا **و** فيأتى في الظاهر **هـ** حالة كونه وانما **هـ** بوجه **هـ** دها أن يكون
بدلا أو مبتدأ أو جملة قبله خبر **هـ** وحينئذ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جعلت خبرا لمبتدأ
وأن تكون لا محل لها من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير **و** ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه **هـ**
كما في قولك قام زيد أخوك فآخوك وهو البدل صالح لان يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد فان قلت ينتقض بنحو أكلت
الغيف ثلثه اذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة متعين اكونه مفاد الضمير فلا يستغنى عنه بالبدل قلت عدم الاستغناء
هنا أمر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد اذا كان كذلك فالبدل في قولك قامت هند
لا يصلح لان يستغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك في الغالب **و** وان عود الضمير على ما هو بدل
منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل **هـ** وهذا التركيب وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضى قاته
و وان تقدم الخبر الواقع جملة قابل أيضا كقوله الى ملاك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب نصاهوه **هـ** فقوله
أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهى ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملاك
ومحارب قبيلة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط جرير الشاعر وهو كليب بن ربوع بن حنظلة ووجه الرد بذلك كما مر
وهو أن يقال تقدم الخبر الذى هو جملة وان كان مقبلا قليل فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

التقديم على قول خارق للاجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قلت زيادة التبيين على صاحب هذا القول يعني ان قوله ذلك مع كونه خارقا لاجماع القوم لا يتأتى تخريجهم على وجه مستقيم **﴿وورد ما وصلت هذه التاء﴾** الساكنة **﴿وبهم ورب﴾** فيقال ثم وربت وفات المصنف ذكر لعل فانهم انشأوا كهم ما في ذلك تقول اعلمت زيدا يقوم نص عليه في التسهيل وغيره **﴿والاكثر تحريكها معهما﴾** أي تحريك التاء مع ثم ورب **﴿وبالفتح﴾** ومن شواهد في ثم قوله ولقد أمر على اللين بسبني * فضيت ثم قلت لا يعنيني **﴿(حرف التاء)﴾** ثم حرف عطف ويقال فيها فم **﴿بالتاء﴾** كقولهم في حدث **﴿وهو القبر﴾** جدف **﴿وقولهم في التوم وهو النبات المأكول الكبرية الرائحة فوم وفي سيرة ابن هشام تقول العرب الخنث والخنث يريدون الخنيفة فيبدلون الفاء من التاء وهذا عكس مستثناة﴾** بالثناة الفوقية أو الخنثة وقد مر الكلام في نظيره **﴿ثلاثة أمور التثنية في الحكم والترتيب والمهلة﴾** هذا هو أصل وضعا **﴿والمهلة في كل منها﴾** خلاف فاما التثنية فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة **﴿وحيثما قلنا خلاف في وقوعها﴾** ٢٤٢ زائدة غير عاطفة لا في اقتضاءها للتثنية مع كونها عاطفة فالعبارة غير

محيرة وفي ظاهرها تادفع **﴿ووجهوا على ذلك قوله﴾** تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت **﴿أي﴾** مع سعتها **﴿وضاقت عليهم أنفسهم﴾** أي من فرط الوحشة والغم **﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه﴾** أي وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره **﴿ثم تاب عليهم﴾** فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهو لاءهم الثلاثة الذين خلفوا **﴿مراقة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول أسماءهم مكة وآخر أسماء﴾** أبائهم مكة **﴿وقول زهير﴾** بنصب قول عطف على المنصوب المتقدم أي ووجهوا على ذلك قول زهير **﴿أراني اذا أصبحت ذا هوى﴾** فثم اذا أصبحت أمسيت عاديا **﴿يقول أصبح ذا هوى وأمسى تاركاه متجاوزا عنه يقال عد افلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وليس عراذهنا﴾** قوله وتخرجت الآية على تقدير الجواب في البحر وتقدره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة والثاني استدامته وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **﴿قوله والبيت على زيادة الفاء﴾** قال ابن مالك في شرح عمدة وزعم

أبائهم مكة **﴿وقول زهير﴾** بنصب قول عطف على المنصوب المتقدم أي ووجهوا على ذلك قول زهير **﴿أراني اذا أصبحت ذا هوى﴾** فثم اذا أصبحت أمسيت عاديا **﴿يقول أصبح ذا هوى وأمسى تاركاه متجاوزا عنه يقال عد افلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وليس عراذهنا﴾** قوله وتخرجت الآية على تقدير الجواب في البحر وتقدره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة والثاني استدامته وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **﴿قوله والبيت على زيادة الفاء﴾** قال ابن مالك في شرح عمدة وزعم

عام له أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عام له دون معموله من فاعل ومفعول اتخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالد فعطف يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لا شراكة معه في عام له وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لانه مذر عطفهما عليهما اذ لم يشرك معمول الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل بل مراد فيصح فيهما ما لا يصح في معمولهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكان لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عام له بناء على انه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمرو منطلق وقام زيد وخرج عمرو والراد من مثل ذلك حصول مضمون الجائتين فكأنه حصل قيام زيد وخرج عمرو وفيه دخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وقائدة العطف الا يذان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الفاظ كافي بدل الفاظ اذ قيل جاء زيد وعمرو فالعطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمين قائدة العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير فانه لو كان كاذ كرم لم يكن فرق بين الواو ونحو قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر وهو اما الترتيب بخالف قوم في اقتضاءها اياه تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها منكم هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصدا بالتلاوة الآية التي في سورة الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها وانزل اسم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهي في سورة الاعراف ٢٤٣

وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل من نهار وجها ليسكن اليها والحاصل انه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلية ثم والاستشهاد

الاخفش ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اه وقال النبي شارح الحاجبية الذي أراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كائن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول (قوله تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها) هكذا رأيت في النسخ والآية ليست الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو والباء واقطعها في الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل من نهار وجها (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

حاصل الآية الزمر فان خلق حو لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو مجاز الاتصال الذي بينهما في معنى العطف قالوا واطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي فيجوز ان تستعمل بمعنى الواو فقال هؤلاء القوم بذلك تمسك بهم هذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وهو بدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله أي ذريته وسميت الذرية نسلا لانهم انفس من نفس واحدة ونفخ فيه روحه من طينة من ماء أي من منى وهو يدل من الاول ثم مهين أي ضعيف حقير ثم سواه أي قومه ونفخ في أي أدخل في قومه من روحه وهذه الاضافة للتخصيص كانه قال ونفخ فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهين وبقوله تعالى وذلكم وصاكم به لعلكم تتقون وهذا خطاب لهذه الامة ثم آتينا موسى الكتاب فلا استشهاد واضح لان ابتداء موسى الكتاب كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب وهو قول الشاعر بالجر أي وتمسك بقول الشاعر هو ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدهم بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا بالثبت قد بعد ثم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد فيه في موضعين وهو الجواب عن الآية الاولى وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها من خمسة أوجه أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل من نهار وجها وانما حذف لدلالة المعنى عليه ووجه الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة تدل على ان النفس مبتدأ ومنتشأ للخلق وعلى انه مخلوقة منشأة اذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ المخلوق ثم الثاني ان العطف على واحدة على ناوياً بالفعل كافي قوله تعالى فالتق الاصباح وجعل

الليل سكا على قراءة عاصم أي فلق الأصباح وجعل الليل وكافي قوله تعالى أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويبيضن أي يصففن ويقبضن فكذلك الآية أي أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها وكما كان الأولى بالمصنف أن لو قال وحدث لوجهين أحدهما أن واحدة ليس مأخوذا من المزيد وإنما هو من الثلاثي وقد سمع يقال وحده كعلم ووحده كطرف بمعنى انفرد الثاني أنه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لأن استعمال وحده في المعنى ليس في الشهرة كتوحيده الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرية بالذال المجمة وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ثم خلقت حواء من عظامها وهي زوج آدم عليه السلام من قصيراهم والقصيرى الضلع الأسفل وهو أقصر الضلوع الرابع أن خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله حتى يتم أبدا بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة لترتيب الزمان وتراخيه ثم وهذا مأخوذ من كلام الرمنشيري فإنه قال هما آيتان من جملة الآيات تشييب هذا الخلق الفائق للحصر من نفس آدم وخلق حواء من قصيراه إلا أن أحدهما جعلها الله عادة مستمرة والأخرى لم تجرهم العادة ولم يخلق غير حواء من قصيرى رجل فكانت أدخل في كونها آية وأجلب للجب السامع فعطفها بتم على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلا ومنه فهو من التراخي في الحال والمثالة لأن التراخي في الوجود هـ وقال صاحب الفرائد أي مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود وامل خلق حواء من آدم بعد مدة ورد بأن المانع ظاهر وذلك لأن الجمع لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا في الوجود عن خلق الذرية ٢٤٤ في الخامس أن تم لترتيب الأخبار في الآية المذكورة في ترتيب الحكم

وانه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب الأخير في أن تصح الترتيب والمهولة في فقهنا أو غير معنى الكرامة الذي وضعت له عايمها لأن ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهولة في هذا الجواب الأخير في تصح الترتيب فقط إذا تراخي بين الأخبار في ضرورة أن أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلامهولة ففقه تفويت بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهولة في الجواب الأخير أعم من تلك الاجوبة في أنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة في ذلك وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب في البيت المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار فيها ممكن ووجهه في البيت أن سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عن الابن سيادة نفسه آخريه من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة إلى سيادة الجد ولا يخفى أن تلك الاجوبة الأربعة لا تجرى في الآية الأخيرة ولا في البيت المذكور في وفد أجيب عن الآية الثانية في هي آية الم السجدة في أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الأخبار فإنه يمكن في هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأضحية باعتبار أصل الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغاير لما أجيب به عن هذه الآية في أن سواء معطوف على الجملة الأولى وهي بدأ خلق الإنسان من طين في الآية الثانية في هي جعل نسله من سلاله من ماء مهين وحينئذ فالترتيب مضيق ولا اشكال في جواب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السود من قبل الاب في أن في الاب في أنه ذلك في من قبل الابن والقيل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند تقول لي قبل فلان حق أي عنده في كمال في أبو العباس في ابن الرومي

الآيات قد بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذرية ثم خلقت حواء من قصيراه) الذرية بالمجمة ولد الرجل ذكر أو أنثى واحد أو أكثر والذرية جمع ذرة وهي أصغر النمل وحواء بالذو زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضاع الذي في أسفل الأضلاع (قوله ولكن الجواب الأخير أعم لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بصحته في الآية الثانية لأن هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الأخبار ولا يعدل إلى ذلك إلا عند تعذر إرادة الترتيب في الحكم ونعم في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل بأن يكون سواء عطفا على الجملة الأولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا يقتضى أن الأخير يجاب به عن الآية الثانية أجيب بأنه انما يقتضى ذلك لو كان أيضا راجعا إلى أجيب وهو غير راجع إليه وإنما هو راجع إلى الآية الثانية

ولذا

الأخير في تصح الترتيب فقط إذا تراخي بين الأخبار في ضرورة أن

أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلامهولة ففقه تفويت بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهولة في الجواب الأخير أعم من تلك الاجوبة في أنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة في ذلك وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب في البيت المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار فيها ممكن ووجهه في البيت أن سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عن الابن سيادة نفسه آخريه من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة إلى سيادة الجد ولا يخفى أن تلك الاجوبة الأربعة لا تجرى في الآية الأخيرة ولا في البيت المذكور في وفد أجيب عن الآية الثانية في هي آية الم السجدة في أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الأخبار فإنه يمكن في هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأضحية باعتبار أصل الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغاير لما أجيب به عن هذه الآية في أن سواء معطوف على الجملة الأولى وهي بدأ خلق الإنسان من طين في الآية الثانية في هي جعل نسله من سلاله من ماء مهين وحينئذ فالترتيب مضيق ولا اشكال في جواب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السود من قبل الاب في أن في الاب في أنه ذلك في من قبل الابن والقيل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند تقول لي قبل فلان حق أي عنده في كمال في أبو العباس في ابن الرومي

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد المعية أصلا ثم ما أورده النووي من انه يلزم ان لا يكون افراد أحدهما منهياعنه
 وانما جاء من قبل المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله
 لا المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته أي ارادة المفهوم الذي
 مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهي عن الفساد
 والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهياعنه قطعا لانه مؤد الى فساد الله
 لا يحب الفساد وتطهيره اجازة الزجاج والنجشري في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون
 تكتموا مجزوما داخلا تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا وكونه منصوبا باجمع ان النصب معناه
 النهي عن الجمع وقد صرح النجشري بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا البس الحق بالباطل وكنتم ان الحق
 كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد بلبس الحق بالباطل كتمهم في التوراة ما ليس منها وكنتم ان الحق ان يقولوا
 لا نجس في التوراة صفة محمد اوحكم كذا ووقعوا كذا وتكتبوه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي اجازة الزجاج والنجشري
 في الآية تطهير ما اجازة ابن مالك في الحديث مع انه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال النهي
 عن الجمع بين اللبس والكنمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس كافي مسألة السمك واللبن وجوابه ان
 النهي عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فانما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كل
 من هذين الامرين قبيح غير انه جع بينهما الافادة المبالغة في النعي عليهم واطهار قبيح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين
 اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقبلا بالقبح والسنة في تنبيهه قال الطبري في قوله تعالى انهم اذا ما وقع آمنتم به معناه انه لا
 وايست ثم تأتي للعطف اه كلامه وهو صريح لا يقبل تاويل ولا ولا شك في انه سهو وهذا هو ظاهر واشتبه
 عليه ثم المضمومة الثاء بالفتوحة والانسان محل النسيان (ثم) ٢٤٧ بالفتح اسم يشار به الى المسكان
 البعيد نحو وأرلناهم
 الاخرين وكثيرا ما
 يستعمله المصنفون وقد
 يترأى انهم استعملوه

﴿حرف الجيم﴾

(قوله والاعراب ودخلت عليها) في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على
 جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى

للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكام ثم زلوا المتقدم منزلة البعيد لا نقضائه والفراغ منه
 أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه وهو ظرفي مكان لا يتصرف أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجزى بغير من فذلك
 غلط بالبناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة أو للفعول وهي شديدة مكسورة من اعرابه مفعول لا رأيت أي مفعول لا به
 وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم ارادة المفعول به عند عدم التقييد في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما
 وما لك كبير او وجه الغلط أو التغليب ان في جعله مفعولا به اخراجه عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف
 والمعنى واذا رأيت في الجنة وليس رأيت مفعول به ظاهر ولا مقدرا ليشيع في كل مرتى والتقدير واذا وقعت رؤيتك في الجنة
 رأيت نعيما وما لك كبير لا يتقدمه حرف التنبيه فلا يقال هاتم اجزائه في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه بمثابة في
 البعد ولا يتأخر عنه كاف الخطاب فلا يقل ثمك كما يقال ذلك لان ثم تدل على البعد بذاته افلا حاجة الى داخل ما يفيد فيها
 والله تعالى أعلم ﴿حرف الجيم﴾ جبر بالكسر على أصل اتقاء الساكنين كما من قالوا وانما كان الاصل
 ان يحرك بالكسر لان الجزم في الافعال عوض الجزم في الاسماء أصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع
 السكون في بعض المواضع جمعوا الكسر عوضا منه فان جبر بغير الكسر فذلك لعراض وبالفصح للتخفيف كائن
 وكيف قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها وحرف جواب بمعنى نعم فيكون تصديقا للمعبر واعلاما للمستخبر ووعدا
 للطالب لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم
 وليس كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه حقا فالخافه انهم أولى وايضا فان لها شبا انهم افظوا واستعملوا ولاك بنيت
 قات وفيه نظير فان المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما من الاثني الحروف أمر لا يلتفت
 اليه ثم انه معترف بانها حرف فكيف يتطابق سبب بناءها ولا اسم بمعنى أبدا فتكون طرفا زمانيا ولا
 تكن حرفا بل كانت اسماء بمعنى حقا وأبدا ولا عربت ودخلت عليها ال وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة

ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول آل عليها ممنوع وسنده ما اتى بمعنى شئ ونحوها وسند بين وجه البناء عند من جعلها كحقاً وأما عند من جعلها كابد فالبناء مشكل ولم تؤكده بالبناء للعلوم والفاعل ضمير يعود الى جبر والمفعول هو قوله **بأجل** ويجوز في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنايب هو **أجل** وبعد ذلك لفظ بجبر فالنسخة هكذا ولم تؤكده **بأجل** بجبر في قوله **وقان** على الفردوس أول مشرب **بأجل** جبر ان كانت أصبحت دعائره **بأجل** الفردوس البستان والدعائر جمع دعشور وهو الحوض المنظم كذا في الصحاح ووجه الاستدلال ان **أجل** حرف بمعنى نعم وقد كدت بجبر فيلزم ان تكون مثل **أجل** وان ذهب الى ان جبر بمعنى حقان يمنع كونها مؤكدة لاجل في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء وقد يجب بانها بنيت موافقة الجبر الحرفية لفظاً ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جبر تردحراً واسماً ولا قبل به الا في قوله

اذ اتقول لابنة الجبر *
تصدق لا اذ اتقول جبر *
يعني انها تصدق اذا قالت
لا ولا تصدق اذا قالت نعم
والجبر بعين مهملة وجيم
وراء اسم رجل **بأجل** وأما قوله
وقائلة أسيت فقلت جبرا *
أسى اتى من ذلك انه **بأجل**
أسيت على وزن علمت أى
خزنت وأسى خبر مبتدا
محذوف أى أنا أسى أى
خزين والاشارة بذلك
راجعة الى الحزن أى انى
مخلوق من الحزن ولا يجوز
ان يكون اسى خبر ان
ومن ذلك متعلقا به لان
خبر الحرف الناسخ
لا يتقدم عليه وانه اما معنى
نعم والهاء للسكت أو ان
الناسخة والجبر محذوف
أى انه أى ان الامر كذلك
بأجل فخرج على وجهين أحدهما

حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول آل عليها ممنوع وسنده ما اتى بمعنى شئ ونحوها فان قالت
ما سبب البناء حينئذ قالت موافقة الجبر الحرفية لفظاً ومعنى هذا عند من يجعلها كحقاً وأما
عند من يجعلها كابد فالبناء مشكل وأقول الدليل على الملازمة بين **كون** جبر بمعنى حقاً
أو أبداً وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف
ما معنى شئ فانه مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقة الجبر الحرفية لفظاً
ومعنى عند من يجعلها كحقاً فيه نظر فان القائل بأن جبر بمعنى حقاً وأبداً لا يثبت جبر أخرى
حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله **أجل** جبر ان كانت رواء أسافله) ويروى ان كانت
أصبحت دعائره وهو عجز بيت اطفيل الغنوى وقيل لضرر بن ربيع صدره
* **وقان** على الفردوس أول مشرب * ويروى **وقان** على البردى ويروى أول محضر
والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون البساتين وقال في المحكم الوادى الخصيب عند
العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكرى غدير لبني
كلاب وأنشد البيت وقال غيره وادو يقال قوم رواء من الماء يكسر الراء والدعائر جمع دعشور
وهو الحوض المنظم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون
على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وأصبحت خياضة ولم يمنع منه أحد وأما على
عمارته واستقامة أحواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه وان ذهب الى ان جبر بمعنى
حقاً ان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع
ذلك حقاً اه وأقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أصبحت دعائره
وأما على رواية ان كانت رواء أسافله فمناه نعم هذا يقع ان رويت أسافله من الماء (قوله وقائلة
أسيت الخ) أى أنا أسى والاشارة بذلك الى الحزن أى انى مخلوق من الحزن

﴿ جلال ﴾

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسيراً وأجل) في الشرح ولا ينبغي للمصنف عده لان الكلام

ان الاصل خبر ان بتأ كيد جبر ان اتى بمعنى نعم ثم حذفت هزة ان وخففت **بأجل** بحذف نونها الثانية في
وهذا بعيد اذا لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف ان اتى بمعنى نعم ولا حذف **بأجل** الثاني ان يكون **بأجل** الشاعر **بأجل** شبه
آخر النصف **بأجل** الاول **بأجل** آخر البيت فنونه تنوين التثنية وهو غير مختص بالاسم بل يكون في الفعل والحرف أيضاً
بأجل ووصل بنسبة الوقف **بأجل** وهذا التخرج ظاهر التمسك وبقى على المصنف قول آخر في جبر لم يحكه وهو ان يكون
اسم فعل حكاه ابن أبي الربيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع
حروف التصديق ﴿ جلال ﴾ **بأجل** حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة **بأجل** صرف المبالغة
وليس لها في كلام العرب لامةنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جلال أى نعم **بأجل** أو اسم بمعنى
عظيم أو يسيراً وأجل **بأجل** وهذا لا ينبغي للمصنف عده لان الكلام في جلال المبني على السكون ولا تكون الاحرفا

لا ينبغي أيضا عدالانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد واسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلال الاسم بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا يحكم له يختص به دونهم ومجرد موافقة الحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره والافعال لم يقل في نعم انما تكون اسماء وهي واحدة الانعام ولم يقل في انما تكون اسماء بمعنى النعمة واحدة الا في الاول * وهو وورودها اسماء بمعنى عظيم وقوى هم قتلوا أمي أخى * فاذا رميت بصيبي سهمي فائن عفوت لا عفون جلال * ولئن سطوت لا وهن عظمي * أمي ترخيم أمية ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أي دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة فثبت المحذوف أم لم تنوّه اذ هو مفعل فقلت الدليل عليه ترك التنوين لانه اعتد بالمحذوف فنبهه الصنف فان قلت اعلم انما منع للضرورة لا لاعتد ابتداء ٢٤٩ التائب المحذوفة قلت هذا مصير

الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجلالا ما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيميا أو منصوب على اسقاط الخافض أي لا عفوا عن عظيم وانما كتبتون التوكيد والخفيفة هنا بالالف لعدم الالباس كما في النسخة والسطو القهر بالبطش وأوهن أضعف * ومن الثاني * وهو ورودها اسماء بمعنى يسير * فقول امرئ القيس وقد قتل أبوه * جربن عمرو الكندي بقتل بني أسد ربه *

في الاكل شيء سواء جال * ومن الثالث وهو ورودها اسماء بمعنى أجل * فقولهم فعات ذلك من جلالك وقال

في جلال المبنية على السكون ولا تكون الاحرف على تقدير انه أراد ما هو أهم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا عدالانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد واسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلال الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا يحكم لها تنفر ديه عن الاسماء المعربة ومجرد موافقة الحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها وأقول مراد المصنف من قوله في صدره هذا التصنيف وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قوى هم قتلوا أمي أخى الخ) أمي ترخيم أمية على لغة من ينوي المحذوف وأخي مفعول قتلوا وجلالا ما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيميا أو ما منصوب على اسقاط الخافض أي عن عظيم (قوله الا كل شيء سواء جال) هذا محذوف من المتقارب صدره * بقتل بني أسد ربه (قوله رسم دار وقفت في طاله الخ) يروي في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللطيف بالارض والطلال ما شخص من آثار الديار (قوله فقييل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجليل بمعنى العظيم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا وأقول في الصحاح بعد انشاد البيت أي من أجله ويقال من عظمه في عيني والليل العظيم اه وهذا صريح في انه قيل ان الجليل في البيت بمعنى العظيم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

﴿حرف الحاء حاشا﴾

(قوله ومنه الحديث) في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انما عائد الى كلمة ما التي

٣٢ في ل جميل رسم دار وقفت في طاله * كدت أقضى الغداة من جلاله * رسم الدار ما كان من آثارها الا صقبا لارض والطلال ما شخص من آثارها وأقضى أي أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس * فقييل أراد من أجله * وهذا الظاهر * وقيل أراد من عظمه في عيني * وليس الجليل بمعنى العظيم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظيم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا والله أعلم بالصواب ﴿حرف الحاء﴾ حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته * وأحاشيه حكاية ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفا واسما فبني حاشيت زيد اقلت حاشي زيد كما تقول لوليت اذا قلت لولا لوليت اذا قلت لا لا وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة مانافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الافاطمة فانه ليس أحب الى منه فيحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب **في** فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا * فاننا نحن أفضلهم فعلا **في** الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقبح وقبح والمعنيين جائزان في البيت والظاهران مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقام **في** ويرده **في** أي يرد الاستدلال المذكور **في** ان في مجهم الطبراني **في** الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قصبة الاردن **في** ما حاشا فاطمة ولا غيرها **في** فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي ويتعين ٢٥٠ حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا

من كلام الراوي قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **في** ودليل تصرفه **في** أي تصرف حاشي المحكوم بغيره **في** قوله **في** أي النافية **في** ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقسام من أحد وتوهم المبرد ان هذه

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وأنت الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهم ما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقبح وقبح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منها وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش (قوله ويرده ان في مجهم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة باصم ان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح وجه الرد ان لازمة بعد الواو لتأكيد النفي فيتمين حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي بقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اه واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخيران انه يراد بها معنى مع التنزيه معنى آخر قال الرضي واذ استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيمتدون بتنزيه الله تعالى من سوء ثم يبرؤن من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذا دليلان بنفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان

الساكنة وهي أحاشي المذكورة في البيت مضارع حاشا التي يستثنى بها وليس كذلك اثباتها **في** وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف **في** الاستثنائي **في** الثاني **في** من أوجه حاشا **في** أن تكون تنزيهية **في** أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن سوء **في** نحو حاشا لله **في** ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى أن الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى قل ان حاش الله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل **في** وهو عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصرف فهم فيها بالحذف **في** فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاش لله **في** ولا دخلهم اياه على الحرف في حاش لله **في** وحاشا الله بحذف الالف واثباتها **في** وهذا دليلان بنفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **في** وحزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو

سواء فعل وسف أفعل في سوف أفعل وأما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشي تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا ولو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعنا في قراءة بعض السبعة حاشا لله باثبات الالف ويوجب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه **وقالوا والمعنى في الآية** ٢٥١ التي هي قلن حاش لله ما علما

اثباته لا بد فيه من نفي الاسميه وهما لا ينفيان قال الرضى وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر وإذا أوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلالة على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتملا من انظ حاشا حرفا واسما كقولهم لو ليت أى قلت لولا ولا ليت أى قلت لا لا وسجحت أى قلت سبحان الله وليت أى قلت اميك وهذا هو الظاهر واستدلالة بالتصريف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قديم حذف منه نحو سو أو سف وسف أفعل في سوف أفعل اه وفي الشرح وخزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدالين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو أو سف وسف أفعل في سوف أفعل وأما الثاني فقد قال شارح الباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشي يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقطعان من سوف ان الاصل في التصريف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف وجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف (قول ولا يتأني مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشرا) الاشارة بهذا التأويل الى تأويل حاشا لله ما علما عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لاننا نتاجر في الاستثناء) ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كما هو منظور فيه اما الاول وهو انها نتاجر في الاستثناء فقد يمنع على ما ذكر النبلي شارح الحاجية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجربها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم مخفي

عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأني مثل هذا في حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الاملا كريمة فان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع والصحيح انه اسم مرادف للبراءة وفي بعض النسخ مرادف للتنزيه بتدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التنزيه تنزيه الله من كذا **وقال** اذ ابتينا على هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كما اذا لله وايس جار او مجرورا كما توهم ابن عطية لانها نتاجر في الاستثناء وليس هنا استثناء وقد ذكر النبلي شارح الحاجية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجربها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم مخفي

في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك **وقال** وتنوينها في القراءة الاخرى فلا والله لا يني لماني * ولما بهم أبادوا ولا بن عطية أن يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشي لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن الحرفية للاستثناء فهي لاخراج مجرورها مما قبلها والتزمية لتخصيص ما بعده عن السوء وابعاده منه وهو شبهة بمعنى الإخراج ولا يريد المصنف اسمها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط لأن ذلك مجرد غير كاف في البناء ألا ترى أن إلى بمعنى النعمة مشابهة في اللفظ لا إلى الحرفية ومع ذلك لم تنب لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوي وهو وزعم بعضهم أن اسم فعل معناه أنبرأ أو برئت وأظنه أراد به هذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له في شرح المفصل عند تفسير الزمخشري لحاشا لله براءة الله أن قال والاولى أن يقال أنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيئات هيئات لما توعدون ولعله يعني الزمخشري لم يقصد الاسم الفعل وفسره بالمصدر كونه اسم ففقد دلالة نفسه بغيره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب إلا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل وإذا فسر بالفعل فهو واسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراد ٢٥٢ فإن الحاجب لم يقل أن حاشا اسم فعل معناه أنبرأ أو برئت وإنما قال بمعنى

تبرأت لانه يرى أن اسم الفعل ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفي المسئلة خلاف وهو حامله على ذلك الذي ادعاه من كونه اسم فعل وهو بناؤها وفيه نظراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونه اسم فعل حتى يكون بناء هذه الحكمة حاملا على القول بأن اسم فعل وهو يرده أعراها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية (قوله) وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية) لأن معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التزمية الإبعاد عن السوء وهما متقاربان (قوله) وحامله على ذلك بناؤها في الشرح وفيه نظراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونه اسم فعل وأقول مراده أن حامله على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء إلا بناؤها عن الفعل وإنما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم (قوله) ويرده أعراها في بعض اللغات في الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونه اسم فعل حتى يكون بناء هذه الحكمة حاملا على القول بأن اسم فعل وهو يرده أعراها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تمكين وليس به زير في أسماء الأفعال الثالث من الحكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيويوه أكثر البصريين إلى أنها حرف وإنما يجزله إلا لکنما تجر المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما يترجم عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاش زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاش زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وبه يتفق الشبه بين حاشا التزمية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجرمي بفتح الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والأخفش وأوزيدو الفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا فجارا وقليلها فعلا متهديا جامدا التضمنه معنى الاوسم فيماد كاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم في اللهم اغفر لي ولان يسمع حاشي الشيطان وأبا الاصمغ بفتح الهزرة وبجاء الغين واهمال الصاد وبعج الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا ينزه أحده عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على أن الشيطان أشد خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنه أن تتعاقبه اه ولا يدفع هذا السؤال بأن حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وإنما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آتفا عن الرضى من أن حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده (قوله) حاشا أبانوبان الخ الضن بكسر المعجمة الجمل والمهارة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وإنما هي بيتان صورتها

حاشا أبانوبان أن أبا * ثوبان ليس بيكمة قدم
عمرو بن عبد الله أن به * ضنا على المهارة والشم

نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تمكين وليس به زير في أسماء الأفعال الثالث من الحكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيويوه أكثر البصريين إلى أنها حرف وإنما يجزله إلا لکنما تجر المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما يترجم عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاش زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاش زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وبه يتفق الشبه بين حاشا التزمية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجرمي بفتح الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والأخفش وأوزيدو الفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا فجارا وقليلها فعلا متهديا جامدا التضمنه معنى الاوسم فيماد كاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم في اللهم اغفر لي ولان يسمع حاشي الشيطان وأبا الاصمغ بفتح الهزرة وبجاء الغين واهمال الصاد وبعج الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا ينزه أحده عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على أن الشيطان أشد خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنه أن تتعاقبه اه ولا يدفع هذا السؤال بأن حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وإنما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آتفا عن الرضى من أن حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده (قوله) حاشا أبانوبان الخ الضن بكسر المعجمة الجمل والمهارة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وإنما هي بيتان صورتها

حاشا أبانوبان أن أبا * ثوبان ليس بيكمة قدم
عمرو بن عبد الله أن به * ضنا على المهارة والشم

في الماضي وفصحها في المضارع والمهارة بفتح الميم وسكون اللام واللوم والشم السب قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد على

هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيستان صورتهما حاشي أبابو ان أباب * ثوبان ليس بيكمة قدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على الملامة والشتم فخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب أنشد ابن عصفور الى هنا كلامه والبيكمة الخرس أي ليس بندي بكمة والفهم العي وروي أيضا حاشي أبي في البيت بلياء ويكذار وي وأبي في ذلك النثر مع خفض الشيطان ويحق أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان أبابها وأبأ أبابها فاستعمل الاب مقصورا معربا بجرركات مقدرة وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها فيقال في ذلك النثر مثلاً التقدير جانب هو أي الغفران الشيطان أو واسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فإذا قيل قام القوم حاشي زيدا فالعني جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا وفيه لفون شر مرتب والقولان الاولان ظاهران واما القول الأخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وكذا في خلافه لا زيدا وعدا ريد ان زيد لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

﴿حتى﴾

قال في التسهيل وابدال حائها عينا الغلة هـ ذيلية وفي العباب قال الفراء حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيل لا وثقيفا فانهم يقولون عني قال وأنشدني بعض أهل اليمامة

لا أضع الدلو ولا أصلي * عني أرى حلمي أتولي

صوادرا مثل قباب التل * ولما قرأ ابن مسعود عني حين أرسل اليه عمران القرآن لم ينزل بلغة هذيل فافترى الناس بلغة قريش

البيكمة الخرس والقدمه الى (قوله ان ابابها أو أبأ أبابها) هذا صدر بيت عجزه

قد بلغنا في المجد غايتها (قوله وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو واسم فاعله) القول الاول للسكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين ويرد عليهم انهم لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه (قوله البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال التي مستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلازيدا وعدا زيدا ان زيد لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتمام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزه البعض المبهم زيدا مثله لا وخلوا ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل له وخلوه عنه فليتامل

﴿حتى﴾

(قوله أحدهما عام) يعني شاملا لحتى الجارة المسبوقه بذى أجزاء وحتى غير المسبوقه به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بحيثى الجارة المسبوقه بذى أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلا تدخل الجارة عليه لا لتبس بالعاطفة فان قيل يشترط في حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أجيب بانها لم

يؤخر في يأتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية * نحو ان نهرح عليه عاكفين حتى يرجع اليه موسى * والتمليل * نحو أسلم حتى تدخل الجنة * ونوعه في الاستثناء * نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات * وهو هذا أقلها وقل من يذكره ونسبته عمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جازعا منزلة الى في المعنى * وهو الدلالة على انتهاء الغاية * وهو العمل * وهو الجرح * ولكن انما الفهمان ثلاثة أمور أحدها أن المحفوضه شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للسكوفيين والمبرد فاما قوله أنت حاتمك تقصد كل فج * ترجى منك انما لا تحيب فضرورة في فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة * واختلاف في علة المنع فليل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده امران * أحدهما * انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم و * الثاني * انه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حشاه * وأيضا يجوز عود ضمير البعض على ما بينه درج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يتربصن * وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويردها * أي ان حتى العاطفة * ولو دخلت

عليه أي على الضمير في العاطفة فاموا حتى أنت وأكرمهم حتى أياك بالفصل في المثالين بلان الضمير لا يتصل إلا بعامله وحتى العاطفة غير عاملة كالواو لا ترى إلى قوله تعالى يخرجون الرسول وأياكم في الخافضة حتاك بالوصل كافي البيت وحينئذ يخالف اللفظان فلا يكون التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت بالابتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكدها المنصوب المنفصل وفي البديل منه رأيتك أياك بالابتيان بضمير النصب المنفصل فلم يحصل لبس وهذا الغم هو على مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجعلون أياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي وهو ظاهر وقيل لو دخلت حتى عليه أي على الضمير وقابت ألفها بياها في الالف حيث تقول اليك والينا واليه وهو فرع عن الالف فلا يحتمل ذلك القلب مع كونها فرعاً ولم يرد المصنف هذا القول كإيراد الأولين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال غايته أن لا يرتكب التغمير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمير مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير مدحى أنها لو دخلت عليه فقبل حتمه لا يثبتوا مع المضمير ألفاً في غير ألف أمثاله إلى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متصل ولو قبلوها بغير الفاء القاعدة الأصلية في أن المضمير لا يغير الكامة من غير حاجة وهذا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالي وحاصله أنه لما كان كل من قلب الالف وأقرارها ملزوماً لمخالفة قاعدة طر حو فلم يدخلوها على المضمير والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجزوء بمعنى آخر انخسأ كالتسمة حتى رأسها بالجر فان الرأس هو ٢٥٤ جزؤها الآخر بحسب الخلقة ابتداء من ذنبها أو ملاقيا لآخر جزئها

يستتر هذا إلا ابن هشام الخضر أوى وهذه العلة لغيره (قوله كافي إلى) هـ ذابيان للضرورة قلب ألف حتى ياء لدخولها على الضمير وقوله وهو فرع عن الالف فلا يحتمل ذلك بيان لبطلان ذلك للضرورة وحاصله أن حتى فرع عن الالف فلا يحتمل ما تحتمله الالف من قلب ألفها بياها إلا كان الفرع مساوياً لأصله والجواب بعدم تسليم بطلان هذا للضرورة أن فرعاً حتى عن الالف هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تحتمل ما تحتمله الالف في المعنى والعمل لا في غيرها (قوله تقتضي دخول ما بعدها) يعني في حكم ما قبلها (قوله ألقى الصحيفة الخ) هذا البيت مشال لمافيته قرينة تقتضي دخول ما بعده حتى في حكم ما قبلها فقولك كما يتعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر ألقاها فانه يقتضي أن العمل ملقاة (قوله أو عدم دخوله كافي قوله سقا الحيا الخ) هذا البيت مشال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعده حتى في

سلام هي حتى مطاع الفجر فان مطاع الفجر ليس جزءاً أخيراً من اللبلة وإنما هو ملاق لا آخر جزء منها ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها وفي بعض النسخ ثلثها بالافراد أو نصفها فان الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزءاً أخيراً

من اللبلة ولا ملاقياً لا آخر جزء منها والبارحة أقرب لبلة مضت كذا قاله المغاربة حكم وغيرهم والسبب في وجع أو جوع أو جوع كون مجزئها آخر جزء ما قبلها فلم يجوز واقت البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضي قالت وآية الفجر مستندة في رد عليهم وتوهم ابن مالك أن ذلك الذي قال به المغاربة وغيرهم من أن مجزئها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقياً له فلم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت لبلة فإزات حتى نصفها راجعاً فعدت بئسها فان النصف ليس آخر جزء من اللبلة ولا ملاقياً لا آخر جزء وهو هذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فإزات في تلك اللبلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به وهذا كما تراه جود على الظاهر وإذا كانت اللبلة مرادة قطعاً كانت في حكم الملقوط بها ولا أثر لخصوص النطق به في ذلك فاذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً الثاني من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها أن أي أن حتى إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها في ما قبلها كافي قوله ألقى الصحيفة كتحقق رحله * والزاد حتى نعله ألقاها فان القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى فان قالت الذي أخبر أولان ألقاها هو الصحيفة والزاد النعل مقطوع بعدم دخولها في شيء منها ما قالت يؤول ذلك بالنقل كما يجب فدخل فكانه قال ألقى ما ينقله حتى نعله أو عدم دخوله كافي قوله سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخبر بمجدودها الحيا بالقصر المطر ويمد كذا في القاموس وعزيت نسبت ومجدودا بجمع ودالين مهملتين أو مهمتين أي مقطوعاً ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالإهمال أو بالأعجام وقرينة دعائه على أمكنة مبدوام قطع الخبر عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا وحل على الدخول هذا

جواب اذا من قوله اذا لم تكن معها قريبة ويحتمل في مثل ذلك حيث لا تكون قريبة تقتضي الدخول ولا قريبة تقتضي عدمه لما بعد الى بعدم الدخول على العكس من حتى ولا على الغالب في البابين باب حتى و باب الى وهذا هو الصحيح في البابين ولم يقل فيه ما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضر الابرز ولعل عن البال لا سيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيه مشهور ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني والمسيه كان يعمل أبو النصر الصفار والبرذوي ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رأى أشرفا في البلدة حتى الامير والافلان نحو رأى الليلة حتى الصباح وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأتى قول بخروجه والثالث من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها بان كلامهم ما قد ينفر دمج لا يصلح للاحرف ما انفردت به الى أنه يجوز ٢٥٥ كتبت الى زيد وأنا الى عمرو وأى

هو غايي كما جاء في الحديث انك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد و حتى عمرو في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو و حتى الكوفة في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة واما الاولان وهما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو وفلان حتى موضوعه لا فائدة تقتضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية وليس

حكم ما قبلها فقله كما متعاق أيضا تقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه والحياء بالقصر المطر وتديد كذا في القاموس وعزيت بعين مهملته مضمومة فزاي مكسورة فتنة تحتية بمعنى نسبت والمجدوذ مجيم وذالين مجتمعين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعته وكسرتة والجذذ اذا وجد ما كسر منه وضمه أفصح من كسره ومجيم ومهملتين المقطوع أيضا من جذذت الشيء أجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ومنه براديه حين جده الحائك أي قطعه وبجاء مهملته وذالين مهملتين الممنوع (قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا لامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي عصر القديعة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ اتقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الكتاب لما أراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فحرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من الهند ساقي في رحمة الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وعشرين وسنة ودفن بالقرافة (قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس) فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ما قبل حتى في ذينك المثالين مقصود به التقضي شيئا فشيئا فلا وجه لدخولها ثم بخاز دخولها فيم الانثناء المانع واما الثالث وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة فافضعت حتى في الغاية فلم يقابلها ابتداء الغاية وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لا انتهاء لا ابتداء فيماتدل عليه على تقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فن لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الأصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانما تخرج الى غيرها من المعاني واما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمر والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى أدخلها بنصب الفعل باضمار ان بعد الى ولم تحترر العلة في ذلك وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمره بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس وهذا لا يتوجه اعراضا على جميع الكوفيين فالأكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطاع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه ان غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل

المصنف فتأمل نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالك
 قليل * الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاء
 من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل
 الغاية أي انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمن اعطائك في حال قلة مالك فثبت حينئذ أن اعطائك من
 الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على أن السماحة غير زائدة فتكون ما أعطيت مع وجود الثروة سماحة
 أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد أني أحكم بأن اعطائك من الفضول ليس سماحة كي أبعدك بذلك على الجود مع
 الاقلال والله أعلم بالصواب وهو أي معنى الاستثناء هو ظاهر * أيضا في قوله والله لا يذهب شئني باطلا *
 حتى أبير مالكا وكاهلا * أبير أهلا يقال بار الرجل إذا هلك وأباره الله إذا أهلكه والغاية في البيت ممكنة أي لا أترك ثاره
 إلى أن أقتل هذين الحيين فترك حينئذ لحصول القصد باهلا كهما وكذا التعليل ٢٥٧ ممكن أيضا أي لا أترك الأخذ

الأخذ بذلة أركي أقتل

هذين الحيين والاستثناء

فيه أغا يظهر مع الانقطاع

كافي البيت الذي قبله لأن

ما بعدهما أي ما بعد حتى

التي في البيت الأول وحتى

التي في البيت الثاني وهو

الجود مع القلة والابارة

لذنيك الحيين وليس غاية

لما قبلهما وهو انتفاء

كون العطاء من الفضول

سماحة في الأول والانتفاء

وانتفاء ذهاب شئني باطلا

في الثاني وهو لا ميباعه

وكل هذين الأمرين في حيز

المنع وقد بينا وجه ذلك في

البيتين وهو جعل ابن هشام

من ذلك الحديث هو المشهور

وهو قوله صلى الله عليه

وسلم لا يولد مولود على

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله * ليس العطاء من الفضول سماحة الخ*)

يعني أن الراجح في حتى في هذا البيت أن تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا

مرجوحا بأن يكون المعنى أن انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمان

اعطائك في حالة قلة مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل

احتمالا مرجوحا بأن يكون المعنى أني أحكم بأن اعطائك من فضول المال ليس سماحة لأجل

أن أبعدك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع أن احتمال الغاية

متأت وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال وأغايينافيه القطع (قوله وفي قوله والله لا يذهب

الخ) يعني أن كون حتى يعني الاستثناء في هذا البيت أيضا راجع ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا

مرجوحا أما الغاية فبأن يكون المعنى لا أترك الأخذ بشار شئني إلى أن أقتل هذين الحيين وأما

التعليل فبأن يكون المعنى لا أترك الأخذ بشار شئني لأجل أن أقتل هذين الحيين وأبير بالباء

الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفي بعض النسخ أيبدا بالوحدة والدال

المهملة من باد الشئ يبيد أو يبيد أهلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيحتان من بني أسد

قتلا أبا امرئ القيس وبعده القاتلين الملك الحلالا * خير معد حسبنا ونائلا

والحلال حل السيد الركن والجمع الحلال حل بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلال

بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزق (قوله لأن ما بعدهما ليس غاية لما

قبلهما ما ولا مسبب عنه) يعني ما بعد كلتي حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما فبهم بحسب

الظاهر وإن كان يحتملهما احتمالا مرجوحا وفي بعض النسخ لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما

بأفراد حال الضمير أي ما بعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما (قوله ولا أن تخرجه على

أن فيه حذف أي يولد على الفطرة ويسمى على ذلك حتى يكون) في الشرح يتأني التخرج على

٢٣ في ل الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يهودانه وينصرانه اذ من الميلاد لا يتناول ويعتد فتكون حتى فيه الغاية
 ولا كونه يولد على الفطرة علتها * بإضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور أي ولا علة كونه يولد على الفطرة هي
 اليهودية والنصرانية فتكون * حتى * يوفي للتعليل * فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى الاستثنائية والاستثناء منقطع
 فيما يظهر * وذلك أن تخرجه على أن فيه * حذف أي يولد على الفطرة ويسمى على ذلك حتى يكون * والتخرج متأت على
 وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بأن يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبرا مبتدأ أي
 كل مولود يولد مستقرا على الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يهودانه وينصرانه والمعنى أن استقراره على الفطرة تمتد إلى
 أن يقع التهود والتبصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فسا فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كافي قوله
 تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد
 منهما أي الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف توكيد العموم وكذا القول في يولد سواء وقد قال المصنف في أوائل

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكأن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولدو يولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون لا الكون الخاص والاعم اعنى مطلق الكون لادالة له على الاخص اعنى الامتداد والاسقرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلاً وهذا عين ما قدره المصنف وهو يستمر ولا فلا يخلص من الاشكال سواء جعل الظرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض لا يبق زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستقرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التي جوزها المصنف بحث سند كره في محله ان شاء الله تعالى ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً لم ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ وأجاز الا خسر الفصل بينهما بشرط غير محذور مفعلاً ادانه ان نحو وانتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لما علم به من ان الفصل بين الجار والمجرور قبيح والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابتداءية لا جارة ثم ان كان استقبالية بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب تحولون نبرح عليه عا كفيين حتى يرجع اليناموسى فان ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر الى الزمن الذي تكلموا

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفاً مستقراً خبراً مبتدأ أى كل مولود يولد مستقراً على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهود والنصر فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون وهذا لادالة على الامتداد والاسقرار فيحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبق زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلاً اه مافى الشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطابق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف (قوله ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً) لان نصبه باضمارة ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حاليتها بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ

فيه بقولهم ان نبرح عليه ما كفيين وان كان استقبالية بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان في جازان الرفع والنصب في نحو وزلوا حتى يقول الرسول الآية أى اذكر الآية أى بقيتها وهى والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس ببقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير اليها وانما أراد الاشارة الى المقول لتحقيق

كون الفعل مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها خاصة فان قولهم أى قول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب وانما هو مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى قص ذلك علينا وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزوال والاخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو نصب القول عن الزوال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزوال وبان شيئاً آخر كان مترقماً وقوعه عند حصول الزوال وهو القول وايس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتاً في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كلاً يتبين وانما قدر القول مترقماً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً والا فلو قدره واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لا امر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أى حركوا بانواع البلى الى الغاية التي هى قول الرسول وهو اليسع أو شعيب أو أصحابه المؤمنين ويحتمل ان تكون بمعنى كى أى وزلوا كى يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك وكذا لا يرتفع الفعل بعد حتى في وقتان الا اذا كان حالاً ثم ان كانت حاليتها بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كما أن النصب هناك واجب اذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند امكان

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال
وتقدير ان معه مناسف له واذا رفع الفعل حتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدّر الفعل على اسمها ليصبح
دخولها عليه ولا يقدّر اسمها الا بان يمكن تقدير ان يمنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدّر اسمها الا بان
نظر فلما قيل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدّر ما المصدرية وهي ليست بخافية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير وان كانت حاليتها ليست حقيقة بل كانت محكية ومعنى حكاية الحال
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع برفع حتماء عند قصد الحكاية
اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب ويجوز ان نصب اذ الم يقدّر الحكاية نحو وزلز لو اخطى يقول الرسول قراءة
نافع بالرفع بفتح مديرت حتى حالتهم حينئذ أي حين اذ وقع الزلزال وان الرسول والذين آمنوا معه يتولون كذا وكذا
وقائده الحكاية تصوير تلك الحالة الجهمية الشان واستحضار صورته في مشاهدة السامع للتعجب وهو اعلم انه لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلناه للقسمين معا فالحال الحقيقي كقولك في حال
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالاتية الشريفة وزلز لو اخطى يقول الرسول في قراءة نافع وهو الشان
ان يكون مسببا عما قبلها وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدهما سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى زيد بالامس مني شيئا حتى لا يستطيع

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله)
وان كانت حاليتها ليست حقيقة بل كانت محكية رفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل
الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها)
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدهما سواء اتصل المضمونان نحو
سرت حتى ادخلها أو لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان كله العام
بشيء وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش
الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما عرفت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط فيه اه وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام
أيضا بان يقدّر أصل الكلام خالي عن الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لا على

ان كله اليوم شيء وانما
اشترط هذا الشرط
ليحصل الربط معنى حيث
فقد افظا وذلك لانه لما لم
يتعلق ما بعدهما بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي
فشرطت السببية الموجبة
للاتصال المعنوي جبر الما
فات من الاتصال اللفظي
فلا يجوز سرت حتى
تطاع الشمس ولا ما سرت

حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس وفلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير وأما الثاني وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها وفلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وعلى هذا
فاذا قلت فلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك
في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان أردت به النفي الصريح وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع وهو الثالث وهو امتناع
هل سرت حتى تدخلها وفلان السبب وهو السير ولم يتحقق وجوده فهو غير محكوم بثبوته جزا بل هو
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول ويجوز انهم سار حتى يدخلها ومتى
سرت حتى تدخلها لان السير محقق محكوم بحصوله غير مستفهم عنه وانما الشك في عين الفاعل كالسير في الصورة
الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها أو في عين الزمان الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك
متى سرت حتى تدخلها وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت أداته النفي على
الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه
انما أجاز بالقياس لا بالسمع ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيمويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعها اذا كان النفي
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدّر أصل الكلام خالي عن
الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لاخر سرت حتى تدخل البلد
فتشك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

والثالث من شروط رفع الفعل بعد حتى بان يكون فضلة فلا يصح في رفع نحو سيري حتى أدخلها التلا
يبقى المبتدأ بالخبر وذلك لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعده ماسة متأنفة فيلزم دخول المبتدأ
عن الخبر ولقائل أن يقول ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقديره منوع اذ يمكن جعل الخبر مقدر رأى سيري حاصل
وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ولا في نحو كان سيري حتى
أدخلها ان قدرت كان ناقصة لان الناقصة تقتضي خبرا ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة
بغير خبر لفظا وتقديره بفساد معناها فان قدرتم انامة أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جازا لرفع لان التامة لا خبر لها
وأمس خبر السير فارفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدأ بلا خبر الا ان علقتم أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف
فالمنع باق لبقاء سيبه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما مر في الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ومقتضى
هذا ان لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل
منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها بان تفيد أن
المعطوف بها هو الجزء الفائق ٢٦٠ اما في القوة والضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق

الفعل العامل في المعطوف
عليه بما بعد حتى أسبق
من تعلقه بالاجزاء الاخر
كقولك توفي الله كل أب
لى حتى آدم وقد يكون
في أنشاء تعلقه بتلك
الاجزاء نحو مات الناس
حتى الانبياء والمقصود
أن الترتيب الخارجى
غير معتبر فيها بل المعتبر
فيها ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهابا من الاضعف الى
الاقوى كما في مات الناس
حتى الانبياء ومن الاقوى
الى الاضعف كما في قدم

ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا خرست حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق الخبر
فتقول لذلك المخبر هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله)
والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها التلا يبقى المبتدأ بلا خبر لان
حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعده ماسة متأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر
وتقدير الآية لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انه ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر
لفظا وتقديره منوع اذ يمكن تقدير الخبر رأى سيري حاصل وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم
ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون اما بعضا
من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكل السمكة حتى رأسها) يعنى بعضا
من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئيا من كل
بدليل مقابلة بالجزء من الكل والافلأر يد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام
المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا
اه والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلى ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكل
والكل هو المجموع أو المركب من شئين أو أكثر والكلى هو المفهوم الذى لا يمنع نفس تصويره
من وقوع الشركة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

أعنى

الحاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها

الترتيب وجعل القول بعدم افادتها هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضى لما يكون تعلق العامل في المعطوف
عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفي الله كل أب لى حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بما ذاب توقف
على أن يكون آدم توفي قبل جميع اولاده ومن الجائز أن يكون لا دم أولاد توفي بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا
القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع اولاده لا بدله من دليل الا أن بينهما
أى بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كان ذلك
شرطا مجرورا وهذا كره ابن هشام الخضر اوى ولم أقف عليه لغيره والشرط الثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها أى
جزئيا من كل بدليل مقابلة بالجزء من الكل والافلأر يد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة
الحاج حتى المشاة حيث لا يراد بالحاج المجموع من حيث هو المجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا أى جزأ
من كل نحو أكل السمكة حتى رأسها أو كثر نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء
وويمتنع أن تقول أعجبتني الجارية حتى ولدها لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء والذى يضبط لك ذلك انه تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع أى ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خفاء في صحة

فذلك أعجبني الجارية الاحديثا مع الاتصال تنزيلا لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع أعجبني الجارية الاولى اذها على ارادة الاتصال ولها في الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لا يصح أن تقول ضربت الرجاين الا أفضلهما لانه اخراج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمر الا زيدا هكذا قبل و برده عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزا حتى نعله ألقاها اذا الاستثناء المتصل فيه متمنع لعدم شمول الصحيفة والزا للتعلم وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاب المصنف عنه بقوله **ولو أجاز حتى نعله ألقاها** ألقى الصحيفة والزا في معنى ألقى ما يتقبله كما أسلفناه وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يمتثل الضابط والشرط الثالث أن يكون المعطوف حتى **بغاية لما قبلها** ما في زيادة ٢٦١ أو نقص فالاول نحو موات الناس حتى

الانبياء اذ هم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة وأقواهم شرفا والثاني نحو زارك الناس حتى الحامون وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام كسب الحجام خبيث **ولو قد اجتمع في قوله**

فهرناكم حتى السكاة فأنتم اختشوننا حتى بنينا الاصاغر **الحكمة جمع كى وهو الشجاع قال الجوهرى كأنهم جمعوا** كما مامش قاض وقضاة وهذا غاية لما قبله في القوة والبنون الا صاغر غاية لما قبله في الضعف والفرق الثاني انه لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا

أعني به المتصل **(قوله)** ولهذا لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لانه لا يجوز الا أفضلهما لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعده انصا وهذا ليس كذلك **(قوله)** والثالث أن يكون غاية لما قبلها ما في زيادة أو نقص في المطول وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ملازمة الفعل للتابع بعد ملازمة للتبوع مع مهلة الا أن فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعده والحقائق ان المتعبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها هذا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون ملازمة الفعل لما بعده ما قبل ملازمة للجزء الاخر نحو موات كل أبى حتى آدم وفي أثنائها نحو موات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد أضعفهم **(قوله)** فهرناكم حتى السكاة الخ) الحكمة جمع كى وهو الشجاع وفي الصحاح كأنهم جمعوا كما مام على كامة مثل قاض وقضاة **(قوله)** لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزأ مما قبلها شامل له وأما ما سبق عن الشرح فلانه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزء لان أهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمنطقة ويجوز انه لم يذكره لان قوله كما قدمنا اشارة اليه **(قوله)** ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزأ مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادماله ويحل على زيد بكل شيء حتى منعتى دانقا وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين **(قوله)** هذا هو الصحيح) أى كون حتى لا تعطف الجمل **(قوله)** وزعم ابن السيد هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر الميم له وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجادين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

أو يكون بعضا مما قبلها كما مر ولو عبر به هذا فقال أن يكون بعضا أو كبد بعض لكان أولى لان كونه بعضا أعم من كونه جزأ فيشمل الجزء كالك السمة حتى رأسه او غير الجزء نحو قدم الحاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحاج وهو على ذلك التقدير جزئى لا جزئى وان ثبت ان أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالافتقار على الجزء كاف بلا شك الا أن المصنف لم يش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما **ولو لا يتأتى ذلك الا في المفردات** ولما قل أن يقول لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احدها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما لبعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بخل على زيد بكل شيء حتى منعتى دانقا فنع الدانق بعض من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين الآية **وهذا هو الصحيح** وزعم ابن السيد بكسر السين البطليوسى

توفي قول امرئ القيس سربت بهم حتى نكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رفع نكل ان جملة نكل مطيهم معطوفة تحتى على سربت * والسرى هو البريلا ونكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتتعب والمطى جمع المطية وهى الدابة تطوف سيرها أى تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تمسكن بمفاوذهالسير ولا تركب والارسان جمع رس وهو الحبل يقول ساربهؤلاء القوم ليلا الى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يملك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعب الفرق * الثالث انهم اذا عطفت على مجرور رأعيد الخافض * سواء كان المجرور مظهرا أو مضمرا وبهذا يحصل الفرق والافالوا اذا عطفت على مجرور مضمرا عيدا الخافض على الصحيح * فربا ينهيك أى بين حتى العاطفة * وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى يزيد ذلك ابن الخباز وأطامقه * فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له * وقيد ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجت من القوم حتى بنهم * ونحو * قوله جودينك فاض في الخلق حتى *

بأنس دان بالاساءة دينام
البانس الذى أصابه
بؤس أى شدة ودان
بالاساءة أى تعبد * بمعنى
انه اتخذها طريقا وعادة
يلزمها كالدين الذى يتعبد
به الانسان والمعنى ان
جوده عم من أساء ومن لم
يسى فحتى في المثال والبيت
متعينة للعطف ولا يصلح
أن تكون جارة لما
سيد كره المصنف من ان
الى لا تحل محافهم * ما
* وهو حسن ورده أبو
حيان وقال في المثال *
وهو عجت من القوم
حتى بنهم * * وهى جارة
اذلا يشترط في تالى

عبدية بطليوس من جزيرة الاندلس وتوفي سنة احدى وعشرين وخمسة مائة بمدينة بالنسية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سربت بهم الخ) سربت ليلا ونكل تتعب والمطى جمع مطية وهى الدابة تطوف سيرها أى تمكذ فى الشرح وفي الصحاح والمطاي والمطى واحد وجع يذكرو ثؤنث والمطى واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل (قوله جودينك الخ) البانس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى جعلها دينيا (قوله وقال في المثال هى جارة) يعنى قال أبو حيان ان حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو كبعض منه (قوله وهى في البيت محتملة) أى للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلا نعدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو كبعض مما قبلها لا يناق أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعضا أو كبعض) هذا رد لقول أبي حيان لا يشترط في تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية ما يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها أن يكون بعضا أو كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح واذا كان هذا شرط فم أهله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يمهله فقد قال في حتى الجارة الشرط الثانى يعنى من شرط حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزء وهو أن يكون المجرور آخر انحاء كالتسمية حتى رأها أو ملاقيها لا آخر نحو سلام هى حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزء يتناول الثانى لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقي للآخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

استثناء

الجارة أن يكون بعضا أو كبعض * حتى يمتنع في المثال كونها جارة

اذ بنوا القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم واذالم يكن هذا شرط فلا مانع من جعلها في المثال جارة * بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتى الجارية حتى ولدها قال وهى في البيت محتملة * لان تكون جارة أو عاطفة فان البانس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتقض الدليل * * كلام أبي حيان * وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعضا أو كبعض * فلا يصح إطلاق أبي حيان القول بأنه لا يشترط في تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهوما للجمع واما اذا كان مفهوما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرط فم أهله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة * وقد ذكر ابن مالك ذلك في حروف الجر وأقره أبو حيان عليه * فإياه خالف ذلك هنا * ولا يلزم من امتناع أعجبتى الجارية حتى ابنها امتناع عجت من القوم حتى بنهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها * ولا يى حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء ذالم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قاعة وهى اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بنهم والالم تصح الاضافة وحينئذ يستوى المثالان في ان تالى حتى فيهم ليس

بعضها قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة وهو يظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحمل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجماعة فيحتاج حينئذ في أي حين اذيقع الاحتمال بسبب ذلك الى اعادة الجارية عند قصد العطف ليعتبر المراد ويرتفع الاحتمال فيحتاجوا عتكت في الشهر حتى في آخره فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمال أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارية ومع اعادة يرتفع احتمال كونها جارية اذ لا يدخل حرف جر في بخلاف المثال والبيت السابقين اذ لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجب من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البانس فيكون المحل صالحا لاني قد تأمله في وزعم ابن عصفور ان اعادة الجارية مع حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة في وجهه ان اعادة الجارية احوال

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يحيى أن يقول انما يشمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهذا قامت قرينة وهي اضافة الانشاء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لا مافي الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبهواتن أحق برذهن فانه راجع الى المطلق وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالأول كمرر الاسم الظاهر وخصص (قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجب من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنهم ومن فيض الجود في الخلق انتهى الى البانس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بن كما تقدم في الفرق بينهما وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البانس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا تطرير يعرف بما نقلناه قبل من المطول (قوله في زالت القتلى الخ) المجري التراب ونحوه من القوم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاء نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وجمرة مختلطان (قوله فواجب احتي كليب الخ) نيشل بنون وشين محبة مفتوح حتى بن اسم رجل والنشل الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نيشل ومجاشع بن جهم وشين محبة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يحيى أن يقول انما يشمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهذا قامت قرينة وهي اضافة الانشاء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لا مافي الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبهواتن أحق برذهن فانه راجع الى المطلق وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالأول كمرر الاسم الظاهر وخصص (قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجب من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنهم ومن فيض الجود في الخلق انتهى الى البانس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بن كما تقدم في الفرق بينهما وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البانس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا تطرير يعرف بما نقلناه قبل من المطول (قوله في زالت القتلى الخ) المجري التراب ونحوه من القوم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاء نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وجمرة مختلطان (قوله فواجب احتي كليب الخ) نيشل بنون وشين محبة مفتوح حتى بن اسم رجل والنشل الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نيشل ومجاشع بن جهم وشين محبة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

تستأنف ولم يرد بكونها حرف ابتداء انها حرف فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده وقد دخل على الجمل الاسمية كقول جرير فزالت القتلى فج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل * نبح نرى ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاء نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وجمرة مختلطان وقول الفرزدق ففواجب احتي كليب تسبني * كان أباها نيشل أو مجاشع * فواجب من قبيل الذئبة للتوحيج كانه يقول انا أزوج لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يتعجب منه كليب على التصغير قبيلة ونيشل بنون وشين محبة وزن جعفر ومجاشع كجهاه بجيم وشين محبة وعين مهملة اسم راجين وهو لا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أي فواجب احتي تسبني الناس حتى كليب تسبني * قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يقدح في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدرن بارسان ففيه نظر وهو على الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى

وزلوا حتى يقول الرسول رفع يقول وهو يقول حسن يغشون حتى ماتهم ركلهم * لا يسألون عن السواد المقبل يغشون بجاء اليهم وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الاضفاف واتصال مددهم فلا تهر ويحتمل ان الكلاب اغتاترك الهري لا اشتغالها بما ينجر للاضفاف ومشاركته لهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتي ولا يسألون من هو وهو على الفعلية التي فعلها ما مضى نحو قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة حتى عفا أى كثروا وعفا أى أنفسمهم وأموالهم من قولهم عفا النبات اذا كثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفوا الله وقالوا قد مس أبائنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر في تقلب أحواله واختلافها كما وقع لأبائنا وما ذلك بعقوبة ذنب يجوزعهم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة والمعنى الى ان عفا وقالوا ولا أعرف له في ذلك سلفا وقال أبو حيان وهم ابن مالك في ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضمرة بعدها وفيه تكلف ضمائر من غير ضرورة يعنى ان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى ضمائر لم تدع اليه ضرورة وان كان ضمائر ان بعد حتى سائعا شاعرا لكان حيث تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا وكذا قال ابن مالك في حتى الداخلة على اذانى نحو حتى اذافشتم أى جبنتم وهبتم الاقدام وتنازعتم فى الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ماتحبون وانهم الجارة وانهم فى موضع جر بها فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسماء للوقت مجرورين بحتى متعلقة بالفعل من قوله اذ تحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فشاكم وتنازعكم وهذه المقالة فى الاخيرة وهى جعل اذانى محل جر حتى ٢٦٤ يسبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانهم أى حتى يحرف

<p>ابتداء واذا فى موضع نصب بشرطها عند المحققين أو جوابها عند الاكثرين على ما مر محررا مقرر فى الكلام على اذ والجواب فى الآية محذوف أى امتحنتم أى</p>	<p>تميم والجشع أشد الحرص (قوله يغشون حتى ماتهم ركلهم الخ) يغشون بضم المثناة التحتية وسكون الغين المجمة وفتح الشين المجمة وسكون الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لا مستغرابه اياه وقبل هذا البيت أولاد حنيفة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الجواد المفضل بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الأنوف من الطراز الاول</p>
--	--

اختبرتم أو انفسهم قسمين بدليل قوله تعالى من يريد الدنيا ومن يريد الآخرة (قوله) الآخرة وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحد اخلف ظهره واستقبل المدينة وأقام الرماة عند الجبل فأمرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم والباقيون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذافشوا وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فامو قفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا حال القسمين ونظيره أى ونظير حذف جواب اذانى هذه الآية حذف جواب لما فى قوله تعالى واذا غشهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما انجأهم الى البر ففهم مقتصد أى انفسهم قسمين فمن مقتصد أى باقى على الايمان الذى كان منه والاخلاص لم يعد الى الكفر ومنهم غير ذلك أى غير مقتصد بل ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على اثر الاول وما يجحدنا بآتنا الا كل خيال كفور والضعيف قوله واذا غشهم موج عائد الى الكفار وهو ما قول ابن مالك ان فهم مقتصد وهو الجواب فبنى على صحة محى جواب المأمر ونابا لفاء ولم يثبت وسيأتى الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى ويجوزعهم بعضهم ان الجواب فى الآية الاولى وهى قوله تعالى واقصد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذافشتم وتنازعتم فى الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ماتحبون من يريد الدنيا ومن يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ثم ذكر وهو عصيتهم المقترن بالواو أو صرفكم المقترن بتم وهذا مبنى على زيادة الواو وهم ولم يثبت ذلك فلا يلتفت الى هذا القول وهو قد دخلت حتى الابتدائية على الجاتين الاسمية والفعلية فى قوله أى قول امرئ القيس يسرىبتهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجباد ما يقدن بارسان

فمن رواه برفع تسكل والمعنى سريبتهم حتى كات ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية ولم يسم ذلك بعتين لاحتمال ان يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون أخبرهم بذاني حال كلال المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى أدخلها وأنت في حالة الدخول كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكبهم فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضي والحال مفيدة له فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي ولا كنه احكيت ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فن الجائر ان يكون هذا المضي ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا لتعين ان لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاسم متقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضي مثل وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد وامام من نصبهم تسكل فهو هي حتى الجارة كما ندمنهم انما اذا دخلت على مضارع منصوب فنصبه بان مضمره وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلته وعلى هذا التخرج يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أورده من دخول حتى الابتدائية على الجلتين اذا فرضنا ان الدخول على المضارع المنصوب جارة لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثلا حينئذ الدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع في عجز البيت فان قلت لا يمكن يشكل حينئذ عطف الجملة المقرونة بالواو لا يصح عطفها على متعلق سريبت اذ هو مفرد ولا على سريبت لبقاء حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لما قلت بقدر المعطوف محذوف واو حتى غاية لذلك المحذوف أي وسريبتهم حتى الجياد ما يقدرن بارسان فهو من عطف الجمل وهو لا بد على النصب من تقدير زمن مضاف الى ان تسكل مطمهم أي سريبتهم حتى الى زمن كلال مطمهم وقد يكون الموضع صالحا لاقسام حتى الثلاثة وهي كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء كقولك أكلت السمكة حتى رأسها ذلك ان تخفض على معنى الى أي أكلت السمكة الى رأسها وان تنصب على معنى الواو أي أكلت السمكة ورأسها وان ترفع على

الابتداء أي أكلت السمكة حتى رأسها ما كول فدخول الرأس في الاكل لا نزاع فيه على الثاني والثالث واما على الاول فيجوز على الخلاف السابق وهو قد

(قوله فمن رواه برفع تسكل والمعنى حتى كات ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية) في الشرح ليس هذا بعتين لاحتمال أن يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون أخبر عن هذا في وقت كلال المطى (قوله كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب) في الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فن الجائر ان يكون هذا المضي ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا لتعين

٣٤ في ل روى بالاوجه الثلاثة قوله عمتهم بالندي حتى غواتهم * فكنت مالاك ذي غي وذى رشد وقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * وهو الزاد حتى نعله ألقاها الا ان بينهم ما أي بين هذين البيتين وهو فارقا من وجهين أحدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذي كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل في رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقبل حتى رأسها كول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان هي له من العمل وهذا قول البصريين وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي ان هذا قول بعضهم لا كلهم وذلك لانه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجدد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الزاجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما وهو واجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كولهم وهذا الذي حكاه ابن الحاجب عن بعضهم وهو الثاني ان النصب في البيت الثاني في قوله حتى نعله ألقاها من وجهين أحدهما العطف على ما على الصحيفة أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف كما أسلفناه في أوائل الكتاب وهو الثاني ان ضمائر العامل على شريطة التفسير أي حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا الابتدائية لا عاطفة اذ الواقع بعدها جملة وهي لا تعطف الجمل على الصحيح وهو في البيت الاول من وجه واحد وهو العطف وهو اذا قلت قام القوم حتى زيد قام جازم لك في زيد بالرفع على الوجه الذي تأتي به والخفض على ان حتى

جارة بدون النصب في فلا يجوز لفقد ما يقتضيه وكان لا في الرفع أوجه أحدها الابتداء فيكون زيد مبتداً وهو الثاني العطف في على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم وهو الثالث ضم الفاعل في على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلاً لا بفعل محذوف يفسر ما بعده وهو الجملة التي بعده أي بعد زيد في خبر على الأول في فاعلها رفع وهو مؤكدة على الثاني في فلا محل لها في كأنها كذلك أي مؤكدة في مع الخفض في فلا محل لها أيضاً في وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة في ولا محل لها أيضاً وقد سبق التنبيه على أن في هذا الإطلاق تجوز إذا لمفسر هو فعل الجملة لا كلها في وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف في فيكون منصوباً على ذلك في بل بالرفع في على أنه مبتداً وضربته الخبر في أو بالنصب في على شريطة التفسير في ضمها رفع لانه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم في ولا شك أن التأكيده على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز أن يكون تأكيده لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لانه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق في قال وإنما جاز الخفض في حتى نعلمه لأن ضميراً لقها الصيغة في فيجوز أن تكون هذه الجملة ٢٦٦ تأكيده الأولى وهي ألقى الصيغة أذهو بمثابة قولك ضربت زيداً ضربته

ولا اشكال فيه في ولا يجوز على هذا الوجه في وهو خفض الفعل بحرف في أن يقدري في ضمير ألقها المنصوب في لانه لا يعمل في لان الجملة حينئذ لا تصلح أن تكون مؤكدة لاقى الصيغة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما تمتع ضربت القوم حتى زيداً ضربته على تقدير التأكيده وما إذا قدر أن ضمير ألقها عائد الى الثلاثة الصيغة والزاد والنعل جازاً التأكيده بلاشك لا ارتفاع ذلك المحذور في ولا محل للجملة

أن لا يكون للماضي ضرورة أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الالة تقبل فتكون حينئذ معاً جاء للحال والمراد حكاية الماضي وأقول ليس الكلام في اسم الفاعل أعني راكباً وإنما الكلام في جـ لانه هو راكب وتقرر بذلك أنه ساجدة حاله والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فيجمل عليه وقد وقع هنا قيد الفـ عمل ماض والظاهر فيمـ واقع قيد الفـ عمل أن تكون حالته ماضوية واستقبالية باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكى قوله في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعده ما مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله) ويرده أن حروف الجر لا تعاق عن العمل (التعليق في أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظاً لا محلاً لوقوع استتفهام أولام ابتداء أو نفي بـ أو أن أولاً في معمولها والتعليق في حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو مافي تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تؤول بالانفراد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كافي أسماء الزمان نحو جئت حين جاز زيد فلانزاج وابن درستمويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى أن تلك الجملة باقية على جليتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا ما مرادهم لكن يرد عليه ما قرره المصنف من أنهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها

الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافاً للزجاج وابن درستمويه زعمانهم في محل جر بحرفي وهذا في الحقيقة إنكار لوجود حتى الابتدائية لان ما يحكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية يحكم أن فيه حرف جر فيجوز ويرده كما قال ابن الخباز في أن حروف الجر لا تعلق عن العمل في ومعنى التعليق منع العمل لفظاً لقيام مانع منه وهذا الاعتناء بتبعض الأفعال ولم يثبت في الحروف الجارة في وإنما تدخل على المفردات في نحو مررت بزيدوسرت من البصرة الى الكوفة في أو مافي تأويل المفردات في نحو عجب من انك قائم وعجب من جاء عمرو وأذا المعنى عجب من قيامك وعجب من حيي عمرو فان قلت ان كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كافي أسماء الزمان المضافة الى الجمل فلانزجاج وابن درستمويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى أن الجملة باقية على جليتها غير مؤولة بالمفرد حتى عامله في محلها فلا يرد الاعتراض بان حرف الجر لا يعلق اذا تعلق على هذا التقدير قلت يمكن أن يكون هذا ما مرادهم لكن يرد عليهم ما قرره المصنف بقوله في وانهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها في أي كسروها هزتها في فقه الوامر زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة أن حروف الجر اذا دخلت على ان فتحت هزتها نحو ذلك بان الله هو الحق في ولا يحيص لهما أن هذا الاعتراض

﴿حيث﴾

﴿وطي تقول حوث﴾ وواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وانشد
الفارسي في التذكرة يارب ان كنت لا يدربا * فابعت له من حيث شئت ركبا * اكلان تلقا ما وشربا قأبا * التلقام مصدر
قولاك تلقت للقمه اذا ابتلعت في مهلة والقب بقاء مفتوحة فهو مزه ساكنة فوحدة مصدر قأب من الشرب اذا قألا
أي شربا مقلتا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتوحة بحسب الاصل وغيرها كما ان الحرف
كذلك ﴿وفي الثاء فيهما﴾ أي في حيث وحوث ﴿الضم تشبها بالغايات﴾ وهي ما قطع عن الاضافة ونبي من قبل وبعد وساثر
الجهات الست نحو امام وخاف ووراء وقد ام و فوق وتحت وسميت غايات لانها تضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون
غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذا بانها وقعت مخالفة لوضعها
أو سميت بذلك لصدورها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا كذا قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات
وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة فلما لا الاضافة الى الجملة كالاضافة لان أثرها وهو الجرا لا يظهر لفظا
فساغ التشبيه من هذه الخبيثة ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم
بنو قيس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها﴾ أي تحتمل
لغة الاعراب وتتحتمل لغة البناء على الكسر وكذا الوكيل جلست ٢٦٧ حيث جلست بفتح الثاء احتملت

﴿حيث﴾

﴿قوله وطى تقول﴾ في الصحاح الطاء مثل الطاعة الابعد في المرعى قالوا ومنه أخذ طي
مثال سيد أبو قبيصة من اليمن وهو طي بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جبر ﴿قوله﴾
تشبها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك
لان حقها في الاصل أن لا تكون غاية لضمها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها
سميت بذلك الاسم لاستعرابه ﴿قوله لان أثرها وهو الجرا لا يظهر﴾ فيه نظرا لقضائه أن
الاضافة الى المفرد المبني كالاضافة وعلى الرضي كون الاضافة الى الجملة كالاضافة بان الاضافة
في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته ﴿قوله ومن العرب من يعرب حيث﴾ قال
الرضي واعراب حيث لغة فقهسية ﴿قوله لدى حيث ألفت الخ﴾ أم قسم بالحرف المفتوحة
والشين المحبة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس للحرب والمنية والداهية ﴿قوله﴾
وحمل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذا المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع
الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

لغة الاعراب ولغة البناء
على الفتح وهي لا مكان
انفا قال الاخفش وقد
ترد للزمان واحتج له
بقول الشاعر

للفتي عقل يعش به *

حيث تهدي ساقه قدمه
أي في زمن الهداية ولا
حجة فيه لاحتمال المكان
﴿والغالب كونها في محل
نصب على الظرفية﴾
نحو فافتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ﴿أو
خفض عن﴾ نحو ومن

حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وقد انخفض بغيرها أي بغير من ﴿قوله﴾
أم قسم * وأم قسم الحرب والمنية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كام عريط للعقرب وقسم بالقاف والشين
المحبة والعين المهملة على وزن جعفر وهنامسة مثله وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه
حكم العلم لكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكأهو الجارى على السنة المحذنين لان كلثوم ما لو
كان علما لمذاكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لو تسمى به مذكرا امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى
مؤنثا كان أو مذكرا فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعون هذه المحل ينبغي
ان يحزر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون
للضرورة وقد تقع حيث ﴿مفعولا به وفاقا للفارسي﴾ قال بذلك ﴿وحمل عليه﴾ قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل
رسالته اذا المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان﴾ ولو قيل بان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أو في رساله
من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية لا لارسال ولستم كذلك ﴿وناصها﴾ في الآية على
تقدير جعلها مفعولا به ﴿يؤمن﴾ محذوف امدا ولا عليه باعلا اعلم نفسه وهذا عطف على خبر ناصها وهو يعلم فهو مفعول ووجه

في بعض النسخ لا يعلم نفسه بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وتنبص يعلم لان
 افعل التفضيل لا ينصب المفعول به مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يؤيد ذلك قدر
 ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله أى اعلم من كل أحد يعلم من يضل
 عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منابا لسيوف القوانساي أى يضرب القوانس وهي بيضات الحديد جمع قونس
 فان أولاه بالمعالم جازان ينصبه في رأى بعضهم كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز
 ان يضاف الى ما ليس بعضه ٢٦٨ نظر الى زوال المساع وهو قصد التفضيل فكذلك يجوز ان يعمل النصب

لمشابهته حينئذ لا يعمل
 بلا ضعف ويجرى الجرح
 والنصب اذ ذلك على وتيرة
 واحدة ولم تقع حيث
 لا اسم لان خلافا لابن
 مالك ولا دليل له في قوله
 ان حيث استقر من أنت
 راعيه
 حتى فيه عزة وأمان
 لجواز تقدير حيث خبرا
 وحتى اسم فان قيل يؤدي
 الى جعل المكان وهو
 الحى اذ هو اسم لمكان
 حتى من دخوله والتقرب
 منه نحو حالا في المكان وهو
 محل الاستقرار بخلاف
 تقرير ابن مالك فانه ليس
 فيه الا الاخبار عن مكان
 استقرار من يرعاه الممدوح
 بانه مكان فيه عزة وأمان
 وهذا لا محذور فيه فقلنا
 هو نظير قولك ان في مكة
 دار زيد ونظيره في الزمان
 ان في يوم الجمعة ساعة
 الاجابة وهذا من باب

يبعد وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيته او اقول بل هو بعيد لانه يقتضى حذف المفعول
 والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره
 انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها
 على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان فاذا لم تكن
 ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في
 المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته
 وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن
 عطية وقال التبريزي حيث هذا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر
 وما أجاز من انه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحولان
 النحاة نصوا على ان حيث من الظرف التي لا تنصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع
 فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا
 على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى
 الى الظرف فيكون التقدير انه أنفذ علما حيث يجعل رسالته أى هو نافذ العلم في الموضوع
 الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجاز قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خذاق
 هذه الصناعة من ان حيث لا تنصرف وأما ما اختاره فغيره نظرا لان اشكالهم لا يندفع
 ولو قدر انفذ لانه يقتضى انه أنفذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر
 وهو قوله أى هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي
 ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من
 الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكما موضع ترك فيه المفهوم لقيام
 الدليل عليه وقد قام في هذا الموضوع الدليل القاطع اه (قوله وتلزم حيث الاضافة الى
 الجملة) في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة لحيث
 لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة وأقول نصب
 الاضافة يقتضى ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما
 وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

هذا
 التوسع وتلزم حيث الاضافة الى جملة ما برفع الاضافة على انها فاعل
 تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة
 لا تنفك وانما الزمت الاضافة الى الجملة لان المكان النسبية وهي مستدعية للجملة الجمعية كانت أو فعلية واضافتها الى
 الفعلية أكثر من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة في المكان كذا في الزمان نحو حيث تجده فأكرمه
 فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمالها اذ لو عدم عرافتها في المجازاة دخلت
 على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجاس حيث زيد جالس ومن ثم أى من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر
 من ترجيح النصب في نحو جلست حيث زيد اراه على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر لانها بخلاف النصب

وندرت اضافتها الى المفرد كقوله * ونطعمهم حيث الكلى بعد ضربهم * * بييض المواضي حيث الى العمائم *
يجري ونطعمهم بضم العين مضارع طعن بالرفع والكلى بضم الكاف جمع كاية أو كلوة ولا كل كليتان وهما الجتان جروان
لازقان معظم الصلب عند الخصرتين عليهما اسمهم محيطهما كالة لاف لهما والبيض السيفوف والمواضي القواطع ولي
العمائم شدها على الرأس * والكلى بضم الكاف بغيره * ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا بفتح همزة ان والاولى
عندى أن يخرج على أن حيث مضافة الى الجملة على الجادة وان ومعمولاها ٣٦٩ بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك

الجملة والخبر محذوف
وحذف خبر المبتدأ بعد
حيث غير عزيز * واندر
من ذلك اضافتها الى جملة
محذوفة كقوله
اذا ريدة من حيث ما تفتحت
له *

أناه برياه اخلايل يواصله *
الريدة براء مهملة مفتوحة
وباء مشناة تحتية ساكنة
ودال مهملة راجح لينة
المحبوب ونفحت فاحت
* أى اذا ريدة نفحت
له من حيث هبت * له
* وذلك لان ريدة فاعل
* فعل محذوف يفسره
نفحت فلو كان نفحت
مضافا اليه حيث * مع
جعلها مفسرا للفعل
المحذوف لزم بطلان التفسير
اذا المضاف اليه لا يعمل
فيما قبل المضاف فلا يفسر
عاملا فيه * وما استند
اليه من ان المضاف اليه
لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عاملا منظور
فيه لان الظاهر من

هـ ذاءند قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى الجملة (قوله ونطعمهم الخ) طعنه بالرفع وطعن في
السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المغازة يطعن ويطن أى ذهب
والحي جمع حبة قال أبو علي ويقال حبه بكسر الحاء جاءها حبي وقوم يقولون حبهوة
بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بشئ والبيض هنا السيفوف
والمواضي القواطع ولي العمائم لفها على الرأس (قوله اذا ريدة الى آخره) هـ ذا البيت
لا يحمية بالمشناة التحتية النبري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضري الدولتين اعني ادرك
الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحاً جباراً كذا باو كان له سيف يسمى اعاب المنية
ليس بينه وبين الخشب فرق توفي سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهر لي ظبي فرمته فزاع
عن سهمي فعارضه السهم فزاع فعارضه السهم فزال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه
وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نباتة الى هذا السهم بقوله

وبديع الجال لم ير طرفي * مثل أعطافه ولا طرفي غيري
كلا حدث عن هواه أتاني * سهم الحاظه كسهم النبري

وحدث جاره قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه اصافا تنضى سيفه ووقف في
وسط الدار وقال أيها المغتربنا والمجتري علمنا بنسرك والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف
صقيل اخرج بالهفوعتك قبل أدخل بالعقوبة عليك ان ادع والله لا تقبل لها وما
قيس غلا والله لك القضاء خيلا ورجلا لانخرج السكاب فقال الحمد لله الذي مسحك كلبا وكفانا
حر باو الريدة براء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فزال مهملة قال في الصحاح ربح ريدة ورادة
وريدانة لينة المحبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفخ فهو بردوما كان لفتح فهو حر
والبيت في وصف حمار والمراد بالخليل فيه الانف (قوله اذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت
وذلك لان ريدة فاعل محذوف يفسره نفحت) قال ابن مالك أراد اذا ريدة نفحت له من حيث
ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال أبو حيان
لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهي نفحت له وترفع ريدة
بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفحت ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه
الا حذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفي تأويله حذف هذا الرفع والجملة التي أضيفت
اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها لم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فتحمل
عليه (قوله اذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) في الشرح لا مانع

كلامهم ان امتناع تفسيره لا يعمل بخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للتصنيف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن
الاستقبال عند انشاده قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا
فقيه هذا الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثير من مثله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحدا في مثل وان أحد
من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفاعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل به الرفع على الفاعلية وهو
متأخر ثم ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لا يمكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهي نفحت
وريدة فاعلا بغيره محذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه * قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد

أعربها اه ورأيت بخط الضابطين قول الشاعر * أماترى حيث سهيل طالعا * نجما يضئ كالشهاب ساطعا مضبوطا * بفتح ثاء حيث وخفض سهيل * وأعربت اذا أضيفت الى المفرد قال شارح اللباب وطالع المفعول ثان اتري أو حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا ٢٧٠ بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرف

وحذف مفعولا ترى نسيا
منسيا كأنه قيل اما تحدث
الرؤية في مكان سهيل طالعا
اه قلت جعل المضاف اليه
مع ان العامل معنى
الاضافة غير مرضى
عندهم وكذا القول
بزيادة حيث والاولى أن
تجعل الحال من ضمير
يعود الى سهيل حذف
هو وعامله للدلالة عليه
أى تراه طالعا وهو حيث
بالضم وسهيل يتلوه بالرفع
أى موجود فحذف الخبر
وهذا تطير ما خرجنا اليه
قول الفقهاء من حيث ان
كذا واجب مثلا بفتح
الهـ منزلة أى من حيث
وجوب كذا ثابت هو
مبتدا محذوف الخبر كافي
البيت وإذا اتصل بها
ما لا يكافئ عن الاضافة
لهما فحذف معنى الشرط
وجزمت الفعلين كقوله
حيثما تستقيم بقدر لك الله
نجاحا في غابر الزمان
وهذا البيت المسمى
مثله عند العروضيين
بالمدرج لكونه أدرج

من كون نفعت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسيره لا يعمل بخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الفصل الذى عقده لخروج اذعان الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيده الحكي بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق محذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحدا من مثل وان أحدا من المشركون استتجارك فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفعت وجعل ريدة فاعلا بفتح زاي يفسره السياق لان نفعت بخصوصه وفي التعليق الأتري ان قوله أنا مبرهايدل على ان الريدة نفعت وأنت خبر بان الكلام الآخر هو كما قلناه آتفاعن أبي حيان (قوله أماترى حيث سهيل طالعا) بعده * نجما يضئ كالشهاب ساطعا * وفي شرح اللباب وطالع المفعول ثان اتري أو حال من سهيل والعامل نرى ان جعلت حيث صلة أى زائد فى المعنى بمنزلة مقام فى قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم تجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كما أنه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا اه وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفي شرح الحاشية للنبل من جر سهيل نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعافيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى اه وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا قوله هم الله يعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدأ محذوف الخبر أى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعده حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم زوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد (قوله وحيثما تستقيم الخ) النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المجبة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا (قوله وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان) فى الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله فى غابر الزمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذکور اما لغو متعلق بقدر وامامه متقرصة النجاح وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد أينما تستقيم

أول عجز فى آخر صدر وأول الجز منه الهاء من الله يؤيدك على مجيئها للزمان عندى * بقدر
وكان ذلك من جهة قوله فى غابر الزمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذکور اما لغو متعلق بقدر واما
مستقرصة النجاح وذلك لا يوجب أن يراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقيم بقدر لك الله النجاح فى
الزمان المستقبل والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضى من الاضداد والمراد فى البيت الاول والله أعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

(حرف الخاء المجمة * خلا) على وجهين أحدهما أن تكون حرفا جاريا للمستثنى نحو قام القوم خلا زيدا ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام أي أنها لا تتعلق بشئ وموضعها أي موضع مجرورها نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا وتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها ولقائل أن يقول لا نسلم أن معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للعجور وبل يصله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هذا مفيد لا يتفاهة عنه واما الاستدلال بانها منزلة الا وهي غير متعلقة فساو لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساو انه في جميع أحكامه الا ترى ان الالف التي هذا الحرف بعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمل به والثاني أن يكون فعلا متعديا ناصبا اليه أي للمستثنى واحترز بقوله متعديا أي بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مرادنا في الاستثناء وانما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا او خلاك ذم وفاعلاها أي فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى على الحد المذكور في فاعل حاشا فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا إلى البعض أي قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه والجملة الاستثنائية المذكورة بـ (وم) متأنفة أو حالية بني هذا الاحتمال فيها على خلاف في ذلك مذكور في الباب الثاني وتقول قاموا خلا زيدا بنصب زيدا وان شئت خفضت فقلت خلا زيدا في نحو قول لبيد رضي الله تعالى عنه لا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لاحالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب القاني وهو مأخوذ من قوله تعالى كل

يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل اه وأقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

(حرف الخاء المجمة * خلا)

(قوله لانها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا ان تعدية الحرف يصل معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الاضراب والخراج (قوله الا في نحو قول لبيد لا كل شئ الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

شيء ذلك الوجه فها يجب نصب المستثنى وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية المقتضية للنصب وينفي الحرفية المقتضية للجر وموضع ما خلا نصب فقال السيراني على الحال في من الفاعل مثلا في قولك قام القوم

ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان قيل الحال نكرة والمصدر المسبوك المحكوم له بالتعريف فكيف يقع المصدر الصريح المقترن باداة التعريف في نحو أرسلها العراك في حاله لا يشير إلى قول لبيد يصف حمارا وأنته فإرسالها العراك ولم يذرها * ولم يشفق على نقص الدخال قال صاحب الصحاح العراك الدلك ويقال أورد باله العراك اذا أورد بها جميعا وبذرها بالعجم الدال الأولى وإهمال الثانية أي يطردها ونقص بالكسر نقصا اذا لم يتم مراده والدخال في الوردان يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ماء ساء أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اغتقار مجيء الحال مقترنة بالاعتقار مجيئها مصدرها معرفا بالاضافة إلى الضمير اذا ل في ذلك جنسية فدخلوها نكرة في المعنى بخلاف فيه وأيضا فجئى الحال معرفة قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب مثله في تركيب كثير وقيل موضع ما خلا نصب على الظرف على نيابتها وصلتها بالنصب على انه مفعول معه أي نيابتها مع صلتها عن الوقت وجر الصلة بالعطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخافض بإياه أكثر البصريين والقول بان النصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر فان الحين كثير ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينبو عنه نحو آتيك قدوم الحاج وأكرمك ما در شارف أي حين قدوم الحاج وحين ما در شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه ومعنى قاموا ما خلا زيدا على القول الأول وهو قول السيراني وقاموا خالين عن زيدا وهذا يترأى منه انه جعل خلا الاستثنائية قاصرة بتعدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول خالين زيدا أي متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل وعلى القول الثاني وقت خلوعهم عن زيدا وهذا كالاول فالصواب وقت خلوعهم زيدا أي تجاوزهم إياه وهذا الخلاف المذكور في محلها أي في محل

حلالا لونها **خافضه** وناسبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف **موضع ما خلا نصب** **على الاستثناء** لا على الحال كما يقول السيرافي ولا على الظرف كما يقول غيره **كانتصا** بغير في قاموا غير زيد **ولعل السبب** في تأخير قول ابن خروف عن قوله **هذا** الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جميعا وقد وجدت النص لابن خروف في مساواة هذا خلا فيما ذكره فانظر هل يوجد له نص في حاشا أيضا **وزعم الجرمي** **بفتح الجيم** **والرعي** **بفتح الموحدة** **والكسائي** **والفارسي** **وابن جنى** **باسكان الياء** **وايس** **منسوب** **باو** **اغما** **هو** **معرب** **كبي** **كذا** **رايت** **في** **شرح** **المفصل** **للفخر** **الاسفندري** **وكذا** **رايت** **في** **هذه** **البلاد** **في** **نسخة** **من** **الكشاف** **صحيحة** **مضبوطة** **باسكان الياء** **وصرح** **في** **الحاشية** **بتمحيص** **الضبط** **المكتوب** **في** **الاصل** **ولم** **أرأ** **أحدا** **من** **الطلبة** **الايش** **دد** **الياء** **ظنا** **انها** **ياء** **النسبة** **وكان** **محل** **التنبيه** **على** **هذه** **الفائدة** **أول** **موضع** **ذكر** **فيه** **ابن جنى** **ولكن** **لم** **أند** **كذلك** **الا** **في** **هذا** **المحل** **فانته** **فيه** **بانه** **قد** **يجوز** **الجر** **بعد** **ما** **خلا** **بناء** **على** **تقدير** **ما** **زائدة** **فلا** **يؤثر** **من** **عما** **من** **الجر** **الذي** **كان** **ثابتا** **قبل** **الزائدة** **ولم** **ينقل** **ابن** **مالك** **في** **التسهيل** **هذا** **الحكم** **الا** **عن** **الجرمي** **فقط** **فان** **قالوا** **اذلك** **بالقياس** **فقا** **سد** **لان** **ما** **لا** **تزداد** **قبل** **الجار** **والجار** **وريل** **بعده** **أي** **بعد** **الجار** **فان** **قلت** **لم** **ينقل** **بينهما** **مع** **انه** **أحسن** **قلت** **ان** **لا** **يرد** **ممثل** **لا** **مر** **ما** **جدع** **قصير** **أنفه** **بفتح** **ع** **ما** **قليل** **فبما** **رجحة** **من** **الله** **وان** **قالوا** **بالتسماع** **فهو** **من** **الشدوذ** **بحيث** **لا** **يقاس** **عليه** **فثبت** **ان** **لا** **معول** **على** **قولهم** **على** **كل** **تقدير** **﴿حرف الراء﴾ ﴿رب حرف﴾** **جار** **بخط** **الا** **للكوفيين** **في** **دعوى** **اسميته** **وقولهم** **انه** **أخبر** **عنه** **في** **قوله** **ان** **يقتلوك** **فان** **قتلك** **لم** **يكن** *** عار** **عليك** **ورب** **قتل** **عار** **فرب** **مبتدأ** **مضاف** **الى** **قتل** **٢٧٢** **وخبر** **عار** **وذلك** **دليل** **على** **اسميته** **بتمنع** **بل** **عار** **خبر** **لمحذوف** **والجمله** **صفة**

للمجرور **والاصل** **رب** **قتل** **هو** **عار** **حصل** **أو** **خبر** **للمجرور** **وهو** **قتل** **بانه** **هو** **في** **موضع** **مبتدأ** **الكسائي** **ورب** **في** **حكم** **الرائد** **فلا** **يضر** **جرحه** **للمبتدأ** **ويبقى** **الكلام** **على** **هذا** **التقدير** **في** **مسوغ** **الابتداء** **بالنكرة** **وحكى** **الرضي** **عن** **الاخفش**

على النبي صلى الله عليه وسلم **لم** **في** **وقد** **بني** **كلاب** **فاسلموا** **ورجعوا** **الى** **بلادهم** **ثم** **قدم** **الكوفة** **وأقام** **بها** **الى** **ان** **مات** **في** **أول** **خلافة** **معاوية** **وهو** **ابن** **مائة** **وسبع** **وخسين** **سنة** **وقيل** **في** **خلافة** **عثمان** **وهو** **ابن** **مائة** **وأربعين** **سنة** **ولما** **أسلم** **ترك** **الشعر** **ولم** **ينقل** **الا** **بينا** **واحد** **او** **هو** **معاذ** **ابن** **الجر** **الكريم** **كنفسه** *** والمرء** **يصلحه** **الجليس** **الصالح** **وقيل**

الحمد لله اذ لم يأتي أجلي * حتى اكتسبت من الاسلام سربالا **والباطل** **خلاف** **الحق** **وهو** **هنا** **يعني** **الهلاك** **(قوله** **وقال** **ابن خروف** **على** **الاستثناء** **) في** **النهاية** **لابن** **الخباز** **ان** **شيخه** **قال** **ليس** **هذا** **ابا** **استثناء** **بل** **ما** **زائدة** **وخلا** **الله** **صفة** **لكل** **أولشي**

﴿حرف الراء * رب﴾

(قوله)

موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لا عربت

اعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال فيها ما قيل في كم ان سبب بنائها تضمنها المعنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا وسيأتي فيه كلام في حرف الكاف قال الرضي وانما جعل البصريين على ان تكاثر جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كقاعدة كم انهم لم يروها تنجر بحرف ولا باضافة كما تنجر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رجل واستشكل حرفيتها بامور منها نحو رب رجل أكرمته فان حرف الجر هو ما وصل الفعل الى المفعول الذي هو لولا هو لم يصل اليه وأكرمت يتعدى بنفسه واعدة بذر عنه صاحب المعنى بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر هنا واجبا ضعف فقوى بالجر نحو ان كنتم للرويا تعبرون ويرده ان العادة ان يعود مثل ذلك الضعيف باللام فقط دون غيرها من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره مع افلا يقال لزيد ضربته واعدة بذر بان أكرمته صفة والعامل محذوف قال الرضي وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كرمته أكرمت وأكرمته واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت في جواب من قال أكرمت رجلا رب رجل كرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر يقدر مثل يثبت وتحقق قال وان اعتذر بان الضمير في أكرمته لا يدرك أي أكرمت الاكرام كان أبر دلان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كرمته لقوته وان قالوا ان أكرمته مفسر لا كرمته المقدر كافي زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجر والمجرور بفعل آخر نحو يزيد جاوزته ومنها نحو رب رجل كرمته جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب

اذلا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك يزيد مرو والضمير في مرار يزيد وكقولك زيد اضرب والضمير لانه منصوب وذلك مجتمع قال ويقوى عند مذهب الاخفش بالكوفيين أعني كونها اسما قرب مضافة الى النكرة فغنى رب رجل في أصل الوضع قابل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع أبدأ على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهم ما يتناسب ان بما في رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده فان قال لتضمنها معنى حرف النفي من حيث ان القلة تجري مجرى النفي فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبرية فهو لا يرتضيه كما سيأتي ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق في بعض لغاتهم او هو ما كانت البناء فيه مخففة فحملت المشددة البناء على طرد الباب ولا يمس معناه التقليل دائما خلافا للآل كثيرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة ولا للتقليل في أكثر الاوقات خلافا لقوم ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافا لجماعة ولا الاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافا للآل آخرين

وقد فاق المصنف هذه
الاقوال الثلاثة بوجوب
للتكثير كثيرا وللتقليل
قليلًا وهذا اختيار ابن
مالك وليس فيه افساح
بأن ذلك بحسب الوضع
أولا وقال الرضى التقليل
هو أصلها ثم استعملت
في معنى التكثير حتى
صارت فيه كالحقيقة
وفي التقليل كالحجاز المحتاج
الى القرينة في قولنا
وهو رور ودها للتكثير
قوله تعالى يجوز بما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين
أي تكثروا دانتهم
الاسلام لما يشاهدونه

(قوله من الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضي ان هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون وادانتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عابنوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذارا أو المسلمين يخرجون من النار فان قلت في معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لم اعلك ستندم على فعلك ورب ما ندم الانسان على فعل ولا يشكون في تنده ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قابلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحذرون من التعرض للغم المظنون كما يتحذرون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فبالخبر ان يارعوا اليه فكيف وهم يودونه في كل ساعة وقيل تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيموتون مهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم غنوا فلذلك قال وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودانتهم وانما جئ به على افظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك خاف بالله ليفعلن ولو قيل خاف بالله لافعلن ولو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جرمه رب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الاعلى النكرة (قوله فيارب يوم الخ) الا نسة غير النافرة والتمثال بالتمثاة الفوقية المكسورة في اوله وبالمثلثة في ثالثه

٣٥ ن ل

من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل
التقليل انما قال لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التني خلاف الظاهر في الحديث يارب كاسية في الدنيا
عارية يوم القيامة وهو مسوق لافادة ان ذلك كثير لا قليل ويومع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صائمته ان
يصومه يارب قائمه ان يقومه وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده
وكثيرا ممن قامه لا يقوم مثله بعد لا احترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعالى بالتكثير
لالتقابل وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ووجهه ان الهاء في محل نصب
باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بافرض اذا لعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر فعمل ان الصائم
في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من ال ولا يجوز أن تكون الهاء في محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر
بأسلفناه انه بمعنى الماضي فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ مضافة الى غير معموله لافتيه
التمريف فبممتنع أن يكون مدخولا لرب والالزام باطل وهو قال الشاعر فيارب يوم قد لوت وليلة * بانسة كأنها
خط تمثال اللهو واللعب وقد يكنى به عن الجماع والا نسة التي تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية أولا

والتي بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بالنسبة بل هو تالمفوف به للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف
 أي لهوت فيم ابانسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الاولى ومتعلق اللهو أي رب يوم لهوت فيه بالنسبة وليلة
 لهوت فيها بالنسبة وقال آخر ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالات
 جمع شمال وهي الريح المعروفة وتوجيه ذلك أي توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفي بعض
 النسخ ووجهه أي الدليل بان الآية والحديث والمثال المحكي عن الاعراب في مسوقة للتخويف والتخدير والاحسن
 مسوقات اذا لا جذاذ من كسرات احسن من منكم كسرة ومن ثم ورد فلا تظلموا فيهن أنفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم
 والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما * بضمير الاثنين أي من التخويف والافتخار بالتقليل *
 وأقول الافتخار بالتقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فالظفر به
 مع هذه الحالة يناسب الافتخار ٢٧٤ وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا

منعناه وان قصده جزئيا
 باعتبار البيتين اللذين
 أنشدهما وأما لهما فلا
 تعقب عليه اذ ما وقع به
 الافتخار في البيت الاول
 هو لهو به امرأة جميلة
 وما افتخر به صاحب البيت
 الثاني هو ايقاؤ في جبل
 عال ورفع ربح الشمال
 اثوبه وكل مما في الاول
 والثاني ليس أمر عزيز
 المثال لا يحصل الا بشق
 النفس والافتخار بمنزل
 ذلك لا يكون الا بالكثرة
 ولا يكون بمجرد الحصول
 في الجملة ومن الثاني *
 وهو ووردها للتقليل
 في قول أبي طالب في النبي
 صلى الله عليه وسلم

الصورة (قوله ربما أوفيت في علم الخ) هذا البيت لجذبة البرش وكان به برص فكنت العرب عنه
 بالبرش اعظاما له وكان يعرف بالوضح يصف سرية أسرى بهم الى غزاة أو انقطاعا عرض له من
 جيشه في بعض مغازيه فكان يرثيه ولم بكل ذلك الى غيره أخذ بالجزم والثقة والعلم ههنا الجبل
 والشمالات جمع شمال وشمل بالتصريك وشمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الريح التي تهب
 من ناحية القطب وفيها خمس اغات شمعل بالتسكين وشمل بالتصريك وشمال وشمال مهـ موز
 وشامل والجمع شمالات قال جذية البرش ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
 فادخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة وشمائل أيضا على غير قياس كأنهم جمعوا شمالة
 جمع جمالة وشمائل (قوله ولا يناسب واحد منهما ما التقليل) يعني واحد من التخويف
 والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالتقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه
 عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كليا لا يصح
 اهـ وأقول ان المصنف لم يقل التقليل حتى يقال ان التقليل قد يناسب الافتخار من غير جهة
 قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان التقليل قد يناسبه
 من غير جهة قلته (قوله وايض يستسقى الغمام بوجهه الخ) شمال اليتامى بكسر المثلثة كغايهم
 والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت
 وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل
 يحوط يحفظ والذمار بكسر الميم ما يجب على الانسان جانيته والذرب بفتح الميم وسكون الراء
 للتخفيف وأصاهدا كسورة الحاد من كل شيء والموا كل المتكلم على غيره وفي التنقيح لالفاظ
 الجامع الصحيح وايض لا يجوز ان يكون في موضع جر رب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وما
 وأيض يستسقى الغمام بوجهه * شمال اليتامى عصمة للارامل *
 وهذا مبنى على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت
 وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون
 مما المصنف بصده ويحيط بكال ويرعى والذمار بكسر الهمزة ما يحق عليه جانيته والذرب بفتح الميم فراء فوحدة
 على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفا وهو الحاد والموا كل المتكلم على أصحابه ويستسقى مبنى للمفعول وشمال وعصمة منصوبان
 ويجوز رفعهما على انهما خبرا محذوف والمثال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أي يتمسك
 ويعتمتع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن
 فيهم نساء وقد يقال الاستسقاء انما كان بعد الهجرة فامعنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطاب
 روى بسنده خبرا فيه ان قريش اتبعوا عليهم سنو جدي في حياة عبد المطاب فارتقى هو ومن حضره من قريش أباقيس
 فقام عبد المطاب واعتضد ابن ابنه محمد اهلوا الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيض وقد كبر ثم

دعافسوا في الحال فقد شاهد أبو طالب مادله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليلي على البخاري وقول
الأخبر بـ الأرب مولود ليس له أب * وذو ولد لم يده أبوان وذى شامة غراء في حروجه * مجللة لا تنقضي لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع مع أوغان أرادهم بالمولود الذي ٢٧٥ لأب له عيسى ويكفي الولد

الذي لأبوين له أبو آدم
عليهما الصلاة والسلام *
وبذى الشامة القمر وأصل
لم يلد له يلد به بكسر اللام
واسكان الدال ثم سكنت
اللام تشبها لها بقاء كنف
فالتقى ساكنان فخرت الدال
اتباعا لفتحة الياء أو بالضم
اتباعا للضمه الهاء والشامة
الخال وانظر وصفها بالغراء
فانه غير مناسب وذلك لان
الغراء تأنيث الاغرو وهو
لايبيض وشامة القمر سوداء
وهي المبرع عن بالكف وكذا
وصفها بمجللة غير مناسب
فان معناها التي عمتها
بالتغطية وليس هذا شأن
الشامة وفي شرح الشافية
للجاري بردي أنشد هذا
البيت هكذا

وذى شامة سوداء في حروجه *
مخلدة لا تنجلي لزمان
وهو ظاهر وحر الوجه مابدا
من الوجنة وهي ما ارتفع
من الخد وهو في البيت
استعارة وتوضيح ربي في
أفاده التكثير ثم الخبرية *
وفي باب كم من كتاب سيمويه
ومعناها معنى ربي وفيه
أيضا واعلم ان كم في الخبر
لا تعمل الا فيما تعمل فيه

ومترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل
يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم
من جوز في ايض الرفع والنصب اه وفي الروض الانف للسهيلى فان قيل كيف قال أبو
طالب وايض يستقي الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى اغما كانت استمقائه عليه الصلاة
والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان
أبا طالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب مادله على ما قال روى أبو سليمان أحمد
ابن محمد بن ابراهيم السبتي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعنا على
قريش سنوجد ب فبينما انار اقدرة أومهمة ومعنى صنوى اذا أنا بها اتف صيبت يقول بامعشر
قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه في بالبحيا والخصب الا فانظروا منكم
رجلا طوالا عظاما أبيض له خفري كظم عليه الا فليخلص هو وولده ويايد الف اليه من كل بطن
رجل فلبشوا من الماء ولما سوا من الطيب وياطوفوا بالبيت سبعاء فليستحق الرجل وياثو من
القوم قالت فاصبحت مذعورة فانتصصت رؤياي فابقي أبطحي الا قال هذا شبيهة الجدة
وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا أبا قيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد صلى الله
عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيقع أو قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف
الكربة أنت عالم غير معلم ومسؤل غير مجمل اللهم أمطر علينا غيثا مريعا مذكرا فاراموا
حتى انفجرت السماء من مائها اه ولا بأس بتفسيه غريب هذا الخبر فهمومة اسم فاعل
من هوم بتشديد الواو اذا نس وصنوى أخى من قولهم اذا خرج نخلة ثمان أو ثلاث من أصل
واحد كل واحدة منهن صنوى والاثني صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشيء
بكسر الهـ مزنة فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام
بضم الهـ ملة وتخفيف المحجمة العظم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيظ يقال كظم فلان غيظه
اذا حبسه فعلى هنالك لتعليل ويدلف بالدال المهملة من دلفت الكتبية في الحرب
اذا تقدمت ويشنوا من الماء يعني يغتسلوا من ش الماء على الشراب فرقه عليه وايض بمنزلة
تحتية ففاء في الصباح ايقع الغلام أى ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوادر وفي
القاموس ايقع الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس
يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء
بل وصفه بالخير والصلاح (قوله الأرب مولود الخ) يلد به يسكون اللام وفتح الدال وأصله
بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فخرت الدال بالفتح تخفيفا
أو بالضم اتباعا للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء
غير مناسب لان غراء تأنيث أغرو وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة
بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد الجار بردي هذا البيت

وذى شامة سوداء في حروجه * مخلدة لا تنجلي لزمان

رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم وبهذا استدلال مالك على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب
سيمويه وعورض بأن من عادته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ ان يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر وفي افادته تارة
وافادة التقاليد تارة أخرى فدل على ما سياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبر وجبريل فتسكون

للتقليل وقال فويق جبل شامخ ان تناله * بغنته حتى تكمل وتعملا * فالتصغير في كل من فويق وجبل راجع الى
التقليل ولا يجوز أن يراد به التصغير لما فاقه وصفه بما ذكر للحقارة والشامخ العالي المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه وما
أحسن قول القائل علافاً بفتح الفاء تنقرا المال في يده * وكيف عساك ماعة قنة الجبل والكلال الاعياء وقال لم يدري الله
تعالى عنه وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويبة تصغر منها الانامل والمراد بالدويبة الموت تصغير داهية
فالظاهر ان التعليل لا للتقليل وقول القائل الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه
تعسف الا أن الغالب في قدو التصغير افادتهم للتقليل ورب بالعكس * اذا الغالب افادتهم التكثير وقد عرفت ما في ذلك
فوقه ونفرد رب * من سائر حروف الجر * بوجوب تصديرها * واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله
أماوى انى رب واحداه * ٢٧٦ قتلت فلا أثر لى ولا قتل وهذا كما تراهم غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي

المصدرية بدليل صحة
قولك ان زيدا ما قام وزيد
لا يوه قائم وقد تابعه بعض
شراح التسهيل على هذا
الغاط * ووجوب تنكير
مجرورها * وهذا هو
المعروف وأجاز بعض
النحويين تعريفه بال
وأنشد قول الشاعر
ربما الجمال المؤمل فيهم *
بجر الجمال وصفته فان
صحت روايته كذلك حل
على زيادة ال فان قلت
لا نزاع في صحة مثل رب
رجل وأخيه والثاني
معروفة قطعاً قلت
اغترسوه من حيث ان
رب لم تبشره والثواني
يغتفر فيهما لا يغتفر في
الاوائل فان قلت قد
حكى الاصمعي رب أخيه

وحر الوجه ما بدا من الوجه اه وأقول الاغراض ما كان من الخيل في جهته بياض ثم
استعير للشريف والمشتهر حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة
مجالة مغطية لجميع محالها ليست بحيث يظهر بعضها من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا
البيت في الجنى الداني

وذى شامة سوداء في حروجه * مجالة لا تنقض زمان

(قوله فويق جبل الخ) فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد
النون اعلاه والكلال الاعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويبة تصغير داهية وهى الموت
قال الجار بردى وأجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير
لتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام تخفق النفوس قد يكون
بالأمر الصغير الذى لا يؤبه به اه وتمثيل المصنف بجبيل ودويبة للتكثير وبجبرور جبيل
للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في
جبيل ودويبة للتعظيم لالتكثير على ما قبل بحسب ارتفاع الشأن والتكثير بحسب الكم
تخفيفاً وتقديراً كما في المدودات والموزونات والمشبكات بهم وان التحقير بحسب الخطا
الشأن والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفرد رب) يعنى عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب
تصديرها أو رد على هذا أبو حيان قول الشاعر

أماوى انى رب واحداه * قتلت فلا أثر لى ولا قتل

والجواب ان المراد بتصديرها في كلامه هي فيه وان كان ذلك الكلام منبئاً على غيره ألا ترى
ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيداً ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار
الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معادها) المراد بعدى رب
الفعل الذى مجرورها مفعوله وفي النسخ المراد بعداها الفعل الذى تعديده كان يقال لا

ما

ورب أبيه قالت هو من الندور بمكان فلا يرد بوقوعه ان كان ظاهراً

وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك
الاخفش والفراء والزجاج وابن ابي طاهر وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصص * ووافراده
ونذ كبره وتيميزه بما يطابق المعنى ان كان ضميراً * فتقول رب رجلا ورب رجلا ورب امرأة استغناء بفتنية تمييزه
وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهم مارحباين وربهم رجلا وربهم امرأة حكوا ذلك نقلاً عن العرب
وقال ابن عصفور انهم أجازوا ذلك قياساً وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة حرى مجرى النكرة
أوهو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثانى قوم منهم الزمخشري وابن عصفور * وغلبة
حذف معادها * أى الفعل الذى تعديده كان يقال لك ما قيمت رجلاً عالماً فتقول في الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت
قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهر من الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز ظاهره الا في ضرورة الشعر

* ومضيه * وسيذكر المصنف مثال وقوعه مستقبلا * واعمالها المحذوفة بعد الفاء كثيرا * كما قال ابن مالك واستشكله
 ابن فاسم انه لم يرد الا في اثنين كما قال بعضهم واعله اراد بالنسبة الى بل * وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل أى
 كقوله * أى قول امرئ القيس * فذلك حبلى قد طرقت ومريض * * فلهيئة عن ذى غمام محمول الطروق الا تيان ليلا
 والمرضع التى لها ولد رضيع واذا بنيت على الفعل أثبت فتقول أرضعت فهى مرضعة والهية اشغلتها والتمام جمع غيمة
 وهى العودة وأحول الصبي فهو محمول اذا تم له حول أى سنة وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أرزهد النساء فى الرجال وأقلهن
 شغفاهم يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بانفسهما متخلصين منى وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع
 النحويين على ان الجر فى ذلك رب المحذوفة لا بفاء * وقوله * وأبيض يستنقى الغمام بوجهه * * ثم اليتامى عصمة
 للارامل وقد مر انشاده والتنبيه عليه على ان الظاهر كون أبيض منصوبا بالاجرور ارب وشاهد النحاة المشهور قوله
 * وقائم الاعماق خاوى المحترق * وسيأتى الكلام عليه فى محله * وقوله ٢٧٧ بل يلهى صعدوا كام *

الصعد بضم الصاد والعين
المهملة من العقبات جمع
صعود بفخ الصاد كجوز
وعجوز وفي القاموس
ان الآكام على زنة الآجال
جمع أكمة قال وهى التل
من القف من حجارة واحدة
أوهى دون الجبال أو الموضع
يكون أشد ارتفاعا مما
حوله وهو غليظ لا يبلغ أن
يكون حجرا وفي الصحاح
ان الآكام كالاعناق جمع
أكم كعنق جمع أكام كجبال
جمع أكم جمع أكمة وقوله
رسم دار وقفت في طلاه *
كدت أنقض الغداة من جلاله
وقد تقدم الكلام
عاهه في جال ﴿و بانها﴾
وهذا عطف على نحو

ما لقيت رجلا عالما فقلت في الجواب رب رجل عالم أي قد اقيمت (قوله مثلك حبلى قد طرقت
ومرضع) هـ هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه * فلهيئة عن ذي غمام محول *
ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أتيبت أميلا والمرضع التي لها ولد ترضعه ومتى
ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو وأرضعت فهي مرضعة والتمام بالثناء الغوقية في أوله جمع
غيممة وهي التي تعلق على الصبي من العين وأصول الصبي ثم له حول أي سنة وانما يخص المرضع
والحبلى لانهم ما أُرْهِد النساء في الرجال (قوله بل بلد ذي سعد وآكام) الصعد بضم الهمزة ملتين
جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الأكمة معروفة والجمع أكم وكما كانت
وجمع الأكم أكام مثل جبل وجبال وجمع الأكام أكام مثل كتاب وكتب وجمع الأكم أكام
مثل عنق وأعناق وفي القاموس الأكمة التل من حجارة واحدة أو هي دون الجبال أو الموضع
الذي يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غلب لا يبلغ ان يكون حجرا (قوله وبانه زائدة في
الاعراب) أي غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزائدة دون المعنى لا فادتم التقليل
والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا
فانما زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهي مرادة من جهة المعنى وكذا
لولا الامتناعية الجارة للضمير عنده سببوه نحو لولا لا لولا لا لا تتعلق بشئ ومعناها
مراد ثم مقتضى هـ هذا الكلام ان لا تكون رب مع دية للفعل فينافي ذلك قوله أولا
وغلبة حذف معناها وأقول لا ترد لعل الجارة عنده عقيل ولا لولا الجارة للضمير عنده سببوه
لشدو الاول كما صرح به المصنف في أوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد قدمنا ان مراده
من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا

ويعجزوا من إعادة محله كثيرا لان جاره وهو رب في حكم الزائد وان لم يعجز مررت بزيد وعمر الا قليلا قال في الشاعر
 ووسن كسنيق سناء وسنا * ذعرت بدلاح الهجين وض * وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي
 التسهيل في فطس سنا * وهي بين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر
 من كلام المصنف في محل س-ن * وهو بين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه
 والمعنى ذعرت * بالذال المحجمة أي أخفت * في هذا الفرس الذي وصفه بقوله مدلاح الهجين وض وكان المراد بالدلاح
 بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد
 الفرس الكثير العرق والمجبر شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغية من النهوض بضمها * ثور او بقره عظيمة *
 كالجبل في العظم والخصامة * ووسنيق * بين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فتناة تحتية ساكنة ففاف * في جبل
 بعينه * وفي القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيطيات مجصص جمعه سنيقات وسنايق وكوكب أبيض وأكفه وموضع

ووسنا * بالمدح * ارتقاها
 وزعم الزجاج وموافقوه
 ان مجرورها لا يكون الا
 في محل نصب * دائما
 بحيث لا يكون في اللفظ
 ما يصلح له مل النصب قدروه
 وهو تكلف لا داعي اليه
 والصواب ما قدمناه *
 من انه تارة يكون في محل
 رفع قطعا وتارة في محل
 نصب قطعا وتارة يحتمل
 الامرين * واذا زيدت
 ما بعدهما فالغالب ان
 تكلفها عن العمل وان
 تهيمها للدخول على الجملة
 الفعلية وان يكون
 الفعل الذي صدرت به
 تلك الجملة الفعلية في ماضيا
 لفظا ومعنى كقوله

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على
 تفسير نارب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها يمان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله
 وبانها زائدة في الاعراب يمان لما انفردت به على قول الرمانى وابن طاهر بما سيقت عليه المصنف
 في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو رب رجل صالح لقيته
 اولقيت ليست لتعدية عامل قول الرمانى وابن طاهر وان قول الجمهور هي فيهم احرف جر معد
 وناقشهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بحال او عدا او حاشا اذا جرن فانهم
 مفيدات معنى الاستثناء وليس بمتعلقات بشئ ويحجب بمنع انهم حروف جر وانما هن حروف
 استثناء حذف من المستثنى ولم ينصب كما استثنى بالاثلاث نزول الفرق بينهن أفعالا وحروفا
 كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله وسن كسنيق الخ) اسن بكسر الهمزة
 والسنيق بضم الهمزة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي آخره فاف والسهم
 بضم الهمزة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة المتن ان الس-ن الثور والسهم
 البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن الس-ن البقرة العظيمة والسهم الثور لان الشاعر
 وصف الس-ن بما يدل على العظم ولم يصف السهم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم
 ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على
 هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد الفرس الكثير
 العرق والمجبر شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغية من النهوض بضمها (قوله
 قول أبي دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم *) هذا صدر بيت عجزه * وعنا جيج بينهن المهار *
 وأبودوا بهم لمتين أولاهما مضموم وبينهما واو مخففة فالف هو أبو محمد بن سلام الا يادى

ربما أو قيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * فان هذا الخبر
 عن حال ماضية فأوفى ماض لفظا ومعنى * ومن اعمالها * مع زيادة ما بعدها * قوله * ربما ضربة بسيف صقيل *
 بين بصرى وطعنة نجلع * بخر ضربة برب مع وجود ما الزائدة وطعنة مجرور أيضا بالعطف على ضربة والنجلع بالمدح الواسعة
 البيئة الاتساع فان قلت بين انما تضاف الى متعددو بصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف
 اليه بين محذوف والتقدير بين أما كن بصرى فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه * ومن دخوله على * الجملة * الاسمية
 قول أبي دواد * بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدهما واو فالف وهو شاعر من اباد * ربما الجامل المؤبل فيهم *
 والعنا جيج بينهن المهار الجامل القطيع من الابل مع راعيها والمؤبل المعد للقتية يقال ابل مؤبل إذا اتخذت للقتية
 والعنا جيج بعين مهملة فنون فألف جيج بين بينهما مثناة تحتية جياذ الخيل واحد * عن جوج كعصفور والمهار بكسر الميم
 جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجامل شاهد على ان رب قد
 تجر المعرفة وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا * وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

والجمهور وعليه فيحتاج الى تأويل هذا البيت وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله **﴿وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لمحمد وفا والجملة لصفة لسا﴾** أي رب شيء هو الجامل على ذلك خرجوه الفارسي وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان ما في البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأت للدخول على الفعلية **﴿وممن دخولها على الفعل المستقبل﴾** قوله تعالى **﴿وربما يود الذين كفروا﴾** لو كانوا مسلمين **﴿وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** وهذا ظاهر **﴿والدليل على استقبال ما بعدها قوله﴾** فان أهلك فرب فتى سيبكى * على مذهب رخص البناني **﴿فجاء الفعل بعدها مفتتحا بحرف التنفيس والمذهب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصاد مهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف اطراف الاصابع﴾** وقوله **﴿أي قول من يقول والافالظاهر التأنيت لان الشعر لام معاوية﴾** **﴿يارب قائلة غدا﴾** * بالهف أم معاوية **﴿فاعل مجرورها في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف المجرور ورب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأة قائلة﴾** **﴿وفي ربست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد﴾** للباء **﴿والتحفيف﴾** لها **﴿والوجه الاربعة﴾** وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة **﴿ومع تاء التأنيت ساكنة﴾** ٢٧٩ أو محركة **﴿بالفتح﴾** **﴿ومع التجرد منها﴾** أي من تاء التأنيت الساكنة والمحركة **﴿فهذه اثنتا عشرة لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة﴾**

﴿والضم﴾ للراء **﴿والفتح﴾** لها **﴿ومع اسكان الباء﴾** تخففة **﴿ومع ضم الحرفين﴾** الراء **﴿ومع التشديد﴾** للباء **﴿ومع التخفيف﴾** لها **﴿فهذه أربع لغات تضم الى الاثنتي عشرة كما قال﴾** **﴿ولها بقي عليه لغة أخرى﴾** حكاه ابن قاسم في الجني الداني رتبة اوهي مما يقوى

بكسر المهملة وتخفيف النغاة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعايته وقيل من جل الشعم اذا ذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقيمة وبكسرهما مخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هذا الا القطيع من الابل مع رعايته والعناجيج بالعين المهملة وجميع جمع عجوج كعصفور جباد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والاثني مهرة والجمع مهر **﴿قوله وفيه تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح ونوجيه الاول لا يخلو عن خرازة اه وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكاف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي التحق فاستعمل معمارها بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

﴿حرف السين المهملة * السين المفردة﴾

القول باسمية رب قائلة **﴿حرف السين المهملة﴾** **﴿حرف السين المهملة حرف يختص به المضارع﴾** فلا يوجد في غيره أصلا **﴿ويخلصه للاستقبال﴾** بعد أن كان قبل وجوده صالحا له وللحال فان قلت يقدح في ذلك قول الشاعر فاني لست خاذلكم ولكن * سأسعي الآن اذ بانغت منهاها فان الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال قلت قد اعترض عنه بان مراده بالآن التقريب قال في الجني الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقريب بل يقال انه مقدر عن كانه قال سأسعي من الآن قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداءه زمانا حاليا وما هو الا بمنزلة أن يقال سأسعي غدا من الآن مریدا بالآن حقيقة من غير تأويل واستحالته ظاهرة **﴿ويبتزل منه منزلة الجزئية﴾** فكأنه بعض أجزاء المضارع **﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به﴾** وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتخلف العمل هنا لهذا العارض **﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين﴾** فانهم ادعوا ان السين في نحو سيقوم زيد مأخوذ من سوف فالتنفيس في الحقيقة اغما هو بسوف وان حذف ما عدا صدرها تخفيفا ورجح ابن مالك مذهبه بانقاد اجتماعا على أن سوف وسووي فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير تخصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوية بهم مساوية وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلابا رأسها وزيفه ابن مالك بانها سادعوى مردودة بالقياس والسماع أما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي اغنا يقصده مطلق الماضى دون

و... يعنى انه يصعب بالاستقبال الا مطلق الاستقبال دون تعرض الزمان وبعده ليجزى المتقابلان على سبيل واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل صحيح لذلك فكان المصير اليه أولى وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجراً عظيماً وقال تعالى والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً وكان المصنف ارضى ما ذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس المستفاد منها غير متفاوت فقال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين وقد نوقش ابن مالك بان قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدى شيئا لجواز أن يكون كل منهما مختصاً بحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما مشتركين في حكم واحد مع انه فاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ما قاله وأيضاً فاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضى المطلق الخالى منها وليس ذلك بصحيح فان الماضى اذا كان خالياً من الأداة كقوله مثلاً دل على الماضى المطلق واذا اقترن به ادل على الماضى القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه عن الأداة واقترانه بها وأما دليله السماعى فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيس بسوف من أخا الطائفة من المؤمنين وبالسبيلين غير مترسخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم ما يدل على ان كليهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وهو معنى قول العربيين فيها اقتداء بسيمويه بحرف تنفيس أى هي حرف تنفيس أو السبيلين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول وقوله بحرف توسيع خبر المبتدأ المتقدم الذى هو المضاف من قوله معنى قول العربيين على حذف مبتدأ أى هي حرف توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط أى قول العربيين هي حرف تنفيس معناه هي حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته وذلك انها نفست من النقل وفي بعض النسخ قلب من القلب ٢٨٠ المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول

الرخشري وغيره حرف استقبال وقد أسلفنا ان أولئك العربيين اقتدوا في ذلك بسيمويه امام النحاة

(قوله ولو سلم) في الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انه سارائدة فان قلت لعلها للعطف أى ثم لانسلم انه فى الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف العطف يعنى ثم دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل مجرد التدرج مما قبلها لما بعده او فيه بحث مضى في الالف المفردة (قوله تريد ان ذلك دأبه) الدأب بفتح المهملة

ووزعم بعضهم انها قد تانى للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى سيجدون آخرين الآية واسكان يعنى قوله تعالى سيجدون آخرين يريدون ان يأمنوكم ويأمنوا قومهم كما ردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد به هؤلاء الآخريين على ما في الكشاف وغيره قوم من أسد وغطقان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا اليأمنوا المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا وعاهدوهم ونصية ذلك أن يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين هؤلاء الآخريين على تلك الحالة واستدل بهذا الزاعم عليه أى على محى السبيل للاستمرار في بعض الاحيان بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها مدعيان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال خات السبيل اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى كلام هذا الزاعم وهو هذا الذى قاله من ان السبيل قد تانى للاستمرار لا للاستقبال ولا يعرفه النحويون وما استند اليه في اثبات زعمه بهذه الآية من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الرخشري فان قلت أى فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للكره أشد والعلم به قبل وقوعه أبعده عن الاضطراب اذا وقع مما يتقدمه من توطئ النفس وان الجواب العتيق قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأردشه عنه وقبل الرى برأى السهم انتهى كلام الرخشري وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدى صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا أدرج النظاري اثناء مناظراتهم العمل بالمقتضى الذى هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الآية من أحسن ما يستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ولاحمل للواو هنا والظاهر انه سارائدة فان قلت لعلها للعطف أى ثم لانسلم انه فى الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار اعلم استفيد من المضارع لان السبيلين قلت يلزم عليه حذف العطف بدون عاطفه وهو باطل كما تقول فلان يقرى الضيف بفتح الاء من يقرى مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه أى عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان الهمزة قال الجوهرى وقد تفتح وكلام المصنف مقتضى لفادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنياً على المبتدأ كما في هذا المثال

أولم يبين عليه كافي الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هي من اقتضاء المقام حيث اقتضاه حمل عليه سوا بني على مبتدا
 أولم يبين عليه ويدل عليه قولهم في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازاني
 على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار
 ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب امتناع
 استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع
 كما ان الجملة الاسمية تفيدها كيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيدها كيد النفي ودوامه لانفي التاكيد والدوام كقوله تعالى
 وما هم بعموشين رد القولهم اننا آمناء على أبلغ وجهه وأكده الى هنا كلامه وهو السين مفيدة للاستقبال فيكون المراد من
 سمية قول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل في الاستقبال وفيه نظير لا تقتضيه بخولو
 يطيعكم في كثير من الامر اذا الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كايوا غاير يردان
 الاستمرار في سمية قول السفهاء أن يكون في المستقبل فلا يرد النقص في وزعم الزمخشري انه اذا دخلت على فعل محبوب
 أو مكره افادت انه واقع لا محالة ونقل عنه بعض الشارحين كلامه انه قال دلالة السين على التاكيد من جهة كونها
 في مقابلة لن قال سيمويه ان أفعل نفي سأفعل قلت وفي الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب ان في قولهم أرمن فهم وجهه
 ذلك وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشري في خارج الكشف اشارة الى توجيهه ٢٨١ ما قاله فيه وهو وجهه انما

أي ان السين في تفيده الوعد
 بحصول الفعل قد دخلها
 على ما يفيد الوعد نحو
 سأكرمك أو أوعيد
 نحو سيعاقب الظالم
 في مقتضى التوكيد وتثبیت
 معناه لانه اخبار على
 اخبار والمتعلق واحد
 وهذا ظاهر حيث تدخل
 على المحبوب فانه وعد
 وأما حيث تدخل على
 المكره الذي هو وعيد

واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشأن (قوله اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل) في
 الشرح قد يتوهم انتقاضه بخولو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى
 الماضي ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع (قوله وزعم
 الزمخشري) قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة
 لن قال سيمويه ان أفعل نفي سأفعل (قوله ووجهه انما تفيده الوعد بحصول الفعل) أراد به هذا
 الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعد (قوله وقد أوما) هو بالهمزة في آخره
 ومعناه أشار وفي الصحاح أوما أت اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿سوف﴾

(قوله على الخلاف) يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق
 منه اخلافا للبصريين (قوله وليس بطرد) قال التفتازاني في حاشية الكشف ونوقض

٣٦ في ل فكيف تفيدها كيدوهي للوعد المبين للوعد وكونه اراد بالوعد الذي
 تفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعد فتأمل في وقد أوما أي أشار وهو مهـ موز
 الاخر قال الجوهري ولا تنزل أوميت في ذلك في سورة البقرة فقال في فسيه كنيهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة
 وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون
 بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرجهم الله السين مفيدة
 وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد البعض كالتأكد لو عيدا اذا قلت سأنتقم منك يوم تأتي انك لا تفوتني وان تابا ذلك
 ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودأول سوف يعطيك ربك سوف تؤتيهم أجورهم انتهى والذي رأيت في نسخة معتدلة من
 الكشف كالتأكد الوعد في قولك سأنتقم منك اه ﴿سوف﴾ مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف في
 المتقدم بين البصريين والكوفيين وهو كان القائل بذلك أي بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين في نظر الى
 ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى قال الزمخشري ومما طعن في من ملح العرب أنهم يسمون مركبا من مركبهم
 الشقذف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائفة لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت
 المحمل العراقي فقال أليس اسم ذلك الشقذف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقذف يراد في بناء الاسم زيادة المسمى وهو ليس
 لهذا الذي نظرا اليه هذا القائل في بطرد في الاثر ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثاني أكثر حروفا من الاول

وقد يقال لا يعنون اطراءه الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق مضمدي النوع في المعنى كغرت وغرثان وصـ
وصديان ورحيم ورجان لا تحذف وحاذر للاختلاف **و**ويقال فيها سلف محذوف الوسط **ك** كما قالوا في منهذ منهذ **ك** حذف
وسطها **ك** هذه اللغة في سوف الكوفيون **و**وسو يحذف الاخير **و**أنشدوا شاهد اعليه قول الشاعر فان أهلك
فسوتجدون بعدى * وان أسلم يطب ليكم المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان السكسائي نقل عن
أهل الحجاز سوافـ **ل** يحذف الفاء في غير ضرورة فدل على انه اللغة **و**وسى يحذف **ك** أى حذف الاخير **و**وقلب الوسط **ك**
وهو الواو **و**يؤاء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفر **د** سوف **و**عن السين بدخول اللام عليها نحو ول سوف
يعطيك **ك** ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قيل لثلاث جمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة
ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة ربعا أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لسيته تكلم
فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في الجنى الداني وقد سمع وقوع
السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طي من طي بعد هذه * ستطفئ غلات السكى والجوالح
وسماني هذا البيت في عسى **و**وبان **ك** أى وتنفر **د** سوف عن السين بان **و**قد تفصل **ك** عن مدخولها **و**بالفعل الماتى كقوله
وما أدري وسوف أخال أدري * ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء **ك** الاصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري

بالفعل الماتى بل بالجملة
الذى ألغى عمل فعلها وهي
أخال ولا يجوز مثل ذلك
في السين وهو دليل على
أشدية اتصالها بالنسبة
الى سوف

﴿(سى)﴾

﴿(سى)﴾

(قوله والشر بالشر عند الله مثلان) هذا عجز بيت صدره * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
(قوله ولا سيما يوم بدارة جليل) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره
* الارب يوم صالح لك منـها * ودارة جليل اسم لغدير ويوم دارة جليل
هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم
له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحى احملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك
امرأ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير

من لاسيما اسم بمنزلة
مثل وزناو معنى وعينه
في الاصل واو **و**بدائل
أمثلة الاشتقاق نحو
استموا وتسوا يا وهما
مستويان ومتساويان
وسواء الا أنه اجتمعت

وزلن

الواو والياء وسبقت احدهما بالاسكون فوجب قلب الواو ياء واذا غامها في الياء أو تقول

قامت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **و**تثنية **ك** أى وصاحب تثنية أى مثناة **و**سيان **و**يستغنى **ك** بالبناء للفعل أى
يستغنى **س** **ك** حينئذ **ك** أى حين اذبتى **و**عن الاضافة كما استغنيت عن امثل **ك** عند التثنية **و**في قوله **ك** من يفعل
الحسنات الله يشكرها **و**والشر بالشر عند الله مثلان **ك** والشرم تدأخبره بالشر وعند الله صلة على به ومثلان خبر مبتدا
محذوف أى هما مثلان **و**واسـ تغنوا بتثنيته **ك** أى تثنية **س** حيث قالوا سيان **و**عن تثنية سواء فلم يقولوا سوا آن الاشاذ
كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سوا أين فاجعائى على حب اجلد **ك** الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد
الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلد ايا الفخ وجلادة أى صلب فهو جلد **و**وتشـ ديد ياء ودخول لاعليه ودخول الواو على
لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله **ك** أى قول امرئ القيس **الارب** يوم منهم لك صالح *
وولا سيما يوم بدارة جليل فهو مخطى **ك** كلام ثعلب ودارة جليل اسم لغديره **و**ين يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثرة
بالقيس الصالح الناعم لكن يوم دارة جليل كان أحسن تلك الايام **و**وذ كر غيره انه قد يخفف **ك** يحذف ياءه الاولى فيكون
محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كي دودم فان قلت لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد
بعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكلف لا موجب له **و**وقد تحذف الواو **ك** الواقعة قبل لا **و**كقوله

فهو بالعمود والايان لاسيما • عقد وفاء به من أعظم القرب • فاجتمع فيه الامران تخفيف سي وحذف الواو وفه
 فعل أمر من وفي بني والهاء انما ينطق به في الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق به في الوصل عند الانشاد والمسئلة
 مشهورة في علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعري مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللهاء الفضيلة كل حين •
 ولا سيما اذا اشتد الاوار الاوار يضم الهمزة حركات العاش وهو • أي سي الواقع بعد لا • عند الفارسي نصب • أي منصوب
 والظرف متعلق به يعني انه منصوب عند الفارسي • على الحال فاذا قيل قاموا لاسيما يدا فالنصب قاموا وكان كما ذكر
 لا تمتنع دخول الواو • لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيد وضا حكا وقد ثبت دخول الواو حيث
 قالوا قام القوم ولا سيما زيد فدل ذلك على بطلان النصب على الحال في هذا الكلام • وواجب تكرار لا • لانها اذا دخلت
 مفردة اخبرنا اوصفة أو حالا واجب تكرارها وقد فرض كون الحال في المثال المذكور مفردة فيجب التكرار • كما تقول رأيت
 زيد الامثل عمرو ولا مثل خالد • والواقع ان لا في ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال في
 ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه ٢٨٣ على ما الزائدة ويمكن ان يجاب
 عنهما أما عن الاول فبان

وزان بغتسلان فيه بجاء امر والقيس وهن غوافل فقدم على ثيابهن وقال والله لا أعطي واحدة
 منكن ثوبا حتى تخرج متجردة فتأخذ هذه فابين من ذلك حتى تعالي النهار فخرجن وأخذن
 ثيابهن ثم قال له قد حبستنا وأجعتنا فخرجن لنا فته فشيون من لجهن أو كان ثم لما أردن الرحيل
 حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته وزادته وحملته عزيزة على غارب بعيرها في ذلك
 يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتي * فبا عجبنا من راحلها المنجمل
 فطل العذارى يرتعين بالحمها * وشعم كهذاب الدمقس المقتل
 ويوم دخلت الخدر خدر عزيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي
 تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيري يا امر القيس فانزل
 والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الأبيض من الاريسم والغبيط بالعين المجهة الرحل وهو
 للنساء يشد عليه الهودج (قوله فيه بالعمود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفي بني والهاء ينطق
 بها في الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كذا كرا لا تمتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ
 مفردة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيعا عند دخول الواو
 لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام
 الفارسي على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سي مدخولة الواو وبينها غير مدخولة
 وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك (قوله ولو وجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت
 خبرا مفردا اوصفة أو حالا واجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع

قولا قاموا المساوين لزيد في حكم القيام ولا أولى بالحكم • وعنده غيره هو اسم لا التبرئة • كما هو عنده كذلك اذا دخلت
 الواو على ما قررناه • ويجوز في الاسم الذي بعده • وهو التالى لما • الجرو والرفع مطلقا • في • ما • أي سواء كان ذلك الاسم
 الجرو أو المرفوع معرفة أو نكرة • والنصب أيضا • لا مطلقا • • اذا كان نكرة وقد روي عن يوم من قول امرئ القيس
 • ولا سيما • يوم في البيت الذي تقدم انشاده • فالجرو راجع وهو على الاضافة • أي اضافة سيديويه الى يوم كانه قال
 وما زائدة بينهما • أي بين المضاف والمضاف اليه • مثلها في ايما الاجاين • فان اياما مضاف الى الاجاين
 وما زائدة بينهما • والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة • وهذا من باب التنازع فان كرا
 من موصولة وموصوفة يطاب هذا المول وهو قوله بالجملة فاعمل الثاني على المختار وحذف من الاول أي وما موصولة
 بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة • والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم • وهذا مع المتقدم من قبيل الاف
 والنشر المرتب • ويضعفه في نحو لاسيما زيد • لاني نحو لاسيما زيد المتقدم على غيره في الفصل • وحذف العائد المرفوع مع
 عدم الطول • أي مع عدم طول الصلة وهو في غير أي الموصولة شاذ امام مع الطول كما في المثال الذي ذكرناه فلا شذوذ
 • واطلاق ما على من يعقل • والتزام حذف العائد والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

على ذلك في أي **هو** على الوجهين **وجه** الجر ووجه الرفع أي وإذا بني اسم على هذين الوجهين **هو** ففصحى سى اعراب لانه مضاف **هو** اما الى الاسم الجرور بعد ما أو الى نفس ماموصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف فمضى قولك جاءني القوم ولا سيما زيد أي ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤني أي هو كان أخص بي وأشد اخلاصا بي في المجيء قال الرضى وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقل سيماء ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحدف ما بعد لاسيماء على جملة بمعنى خصوصافيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أي الرجل من باب الفدا الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنى فصار في نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل كذلك لاسيماء هي ما يكون باقيا على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصافاذا قلت أحب زيد ولا سيما را كبا فهو بمعنى وخصوصا را كبا فورا كبا حال من مفعول الفعل المقدرا أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا را كبا وكذا في نحو احبه ولا سيما هو را كبا وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب أي وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا ٢٨٤ أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر للالزام أي اختصاصا

ولا كرم وجاز لا ضاحكا ولا با كيا وفي الشرح ويمكن ان يجب عنه بان لا تكررت معنى لالفاظا والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فلك رقة ولا أطم مسكينوا وجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لائمان لزيد في معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور ربه لاسيماء أولى بالحكم اه وأقول انما اكتفى الزمخشري بتكرار لافي الآية بمعنى التفسير مدخولها بجملة مدد فكانت تعددت في اللفظ وذلك متفق في لاسيماء زيد وعبارة الكشف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضي المتكررة فالحال متكرر في الكلام الا فصح قلت هي متكررة في المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فلك رقة ولا أطم مسكينوا لا ترى انه فسر اقتحم العقبة بذلك اه وستأتي هذه الآية وما فيها من الاقوال في بحث لان شاء الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لاسيماء تنزل منزلة الا في الاستثناء في الشرح بقدرح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادة تضعيف اه وأقول لا يقدرح فيه اقترانها بالواو لان مراد هذا القائل ان لاسيماء مع الواو وبدونها تنزل منزلة اداة الاستثناء **قوله** وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعا وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغيره او يمدل داخل في حكم دلالة المفهوم

فيكون معناه واختصاصا را كبا أي ويختص بفضل محبتي را كبا وعلى هذا ينبغي ان يقول ما ذكر عن الاخفش اعنى قوله ان فلان الكريم لاسيماء ان أتيت قاعدة أي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال فعوده ويجوز مجيء الواو قبل لاسيماء اذا جماعته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عذفا والاول أولى وأعذب الى هنا كلامه قلت ولا

أعرف أحد اذهب الى ما ذكره من ان لاسيماء منقول من باب لا التبرئة الى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم لاسيماء والامر كذا تر كيب غير عربي والرضى قد أجازه فتأمل **هو** والنصب على التمييز لان سيماء بمعنى مثل فهو مهمم محتاج الى التمييز فيقع بعده **هو** كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولوجه بالمثل مدد او ما كافة **هو** لسي **هو** عن الاضافة والفتحة بناء على انه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبهه باضاف **هو** مثاه في لارجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيد افنعه الجمهور **هو** افتقدان ما يقتضى النصب **هو** وقال ابن الدهان لا أعرف له وجه **هو** وقد وجه بان ما نامة بمعنى شيء والنصب بتقدير الرأى ولا مثل أرى زيدا **هو** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لاسيماء تنزل منزلة الا في الاستثناء **هو** فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الاستثناء لانه لا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادة تضعيف **هو** ورد بان المستثنى مخرج وما به دهام أي بعد لاسيماء **هو** داخل من باب الاولى وأجيب بانه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله او على هذا **هو** يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيد جاؤني لكن زيدا جاءني جميعا هو أولى به منهم باعتبار صدقه واخلاصه وائس مساو يالهم في ذلك الحكم **هو** فيكون الاستثناء منقطعا **هو** وفيه تأمل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا بردان حكم المستثنى في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجيء ثابت للكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من

المساواة أي ان القوم ساوي بعضهم بعضا في المحي فخرج زيد منهم - هذا الاعتبار أي ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم ﴿سواء﴾ ^{٢٨٥} يكون بمعنى مستوفية صر مع الكسر نحو قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا تخلفه نحن ولا أنت ^{٢٨٦} مكانا سوي ^{٢٨٧} بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقراءه الباقون بالضم ومكان بدل من المكان المحذوف أو لا أي مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعدا وهو مصدرو لا حذف أو يفعل يدل عليه المصدروا استشكل أبو البقاء صاحب التقريب والانتصاف النصب بالمصدروا لأنه وصف وغاية ما يقال فيه ان عمله في الظرف من الاتساع وسوى صفة مكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية ^{٢٨٨} ويعدم مع الفتح نحو قوله قول العرب ^{٢٨٩} مررت برجل سواء والعدم ^{٢٩٠} فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد أو غيره وهو قائل ^{٢٩١} ويعني الوسط ويعني التام فبمعنى ما مع الفتح نحو قوله تعالى ^{٢٩٢} فاطلع فرآه ^{٢٩٣} في سواء الجحيم أي في وسطها ^{٢٩٤} وقولك هذا درهم سواء أي تام ^{٢٩٥} ويعني القصد فتعصر مع الكسر وهذا أغرب معانيها كقوله فلا صر من سوى حذيفة مدحتي * لفتى العشي وفارس الاخراب ذكره ابن السجري ويعني مكان أو غير على خلاف في ذلك ^{٢٩٦} يعري ^{٢٩٧} فبمعنى الفتح ويعصر مع الضم ويجوز الوجهان ^{٢٩٨} المد والقصر ^{٢٩٩} مع الكسر ويقع هذا ^{٣٠٠} الذي يعني مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة وفي بعض النسخ وتقع هذه بالتأنيث على ارادة الحكامة ^{٣٠١} بوصفة واستثناء كما تقع غير وهو عند ^{٣٠٢} أبي القاسم ^{٣٠٣} الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب ^{٣٠٤} على المفعولية وما جاءني أحد سواك

﴿سواء﴾

(قوله سواء والعدم) هو برفع العدم عطف على الضمير المستتر في سواء (قوله وعند سيبويه والجمهور ان الظرف مكان ملازم للنصب) قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنه يعني غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن في من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد دافعة على خلافه نظما ونثرا (قوله جاء الذي سواك) هو بالنصر (قوله أو حالا ثبت) أي معمول له (قوله ما ان حرام كانه) حراجيل على يسار الذهاب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمدو بقصر ويؤث على ارادة المقعة فيمنع من الصرف

فكانك قلت مكان زيد لا تخرج عن ذلك ^{٣٠٥} أي عن النصب على الظرفية ^{٣٠٦} والافى الضرورة ^{٣٠٧} كقوله ولم يبق سوى العدو ^{٣٠٨} وذاهم كاد انوا العدو ان يضم العين الظلم الصراح وذاهم أي جزائهم كادوا أي كما جازوا ومنه قولهم كاد بن تدان أي كما تجازى تجازى بفعلا وبسبب ما علمت وكقول الآخر تجانب عن أهل البمامة يافتي * وما قصدت عن أهالي السواك ^{٣٠٩} وعليه قول الشاعر واد اتباع كريمة أو تشتري * فسواك بآهها وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا أنها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظروف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد دافعة على خلافه نظما ونثرا وأكث من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سواك حكام الفراء ^{٣١٠} وعند الكوفيين وجاعة انه ترد بالوجهين ^{٣١١} فقتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجي وابن مالك فهي اذن ثلاثة أقوال ^{٣١٢} وورد على من نفي ظرفيتها وقوعها صالحة قالوا جاء الذي سواك ^{٣١٣} كما تقول جاء الذي مكانك ^{٣١٤} وأجيب بتقدير سوى خبر الهو محذوف ^{٣١٥} والتقدير جاء الذي هو سواك أي غيرك لكن هذا التخرج شاذ لان فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول الملة ^{٣١٦} أو حالا ^{٣١٧} معمول ^{٣١٨} ثبت مضمرا ^{٣١٩} وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ^{٣٢٠} ثبت أي جاءني الذي ثبت حاله كونه سواك أي غيرك ^{٣٢١} كما قالوا لا أفعله ما ان حرام كانه أي ما ثبت ان حرام كانه فالتشبيه في حذف ثبت كونه في الارل حذف هو مرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سواك تقريره ان يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد وفتح الهزة ولو كان سواك خبر الهو لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالقرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

ولا يمنع الخبرية قولهم في المثال المذكور جاءني الذي يسواك بالنفع والمجد الجواز ان يقال انها بنيت لاضافته الى المبنى كافي غير حيث قال الشاعر لذيقيس حيث ياتي غيره * تلفه بحر امفيض اخبره * بفتح غير على انه مبنى لاضافته الى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور في تنبيهه خبر بسواء التي بمعنى مستوعن الواحد فافوقه ولو قال عن غير لو احدا كان صوابا لا يقال زيد سواء بمعنى مستوا اذا استواء كالاختصاص امر نسي لا يتعقل الامع التعدد نحو وايسوا سواء أي ايس اهل الكتاب مستوين لان في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فروعى اصلها فلم تنثن ولم تجمع كالمصدر اذا اخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل وهو قد اجيز في قوله تعالى ان الذين كفروا يسوا عليهم انذرهم ام لم تنذرهم كونهم أي كون سواء خبر اعما قبلها أي عن الذين كفروا أو خبر اعما بعدهم وهو انذرهم أو مبتدأ وما بعدهم وهو انذرهم فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون بفتح العين ولك فيه الصرف على رأى الاكثرين ومنعه على رأى الفارسي اسمه بالا عجمي الاول وهو كون سواء خبر اعما قبلها أو انذرهم فاعلاهما بيان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وفاعلية انذرهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه وايس العامل هنا ما يتعلق عن العمل وهو أبطل لثاني وهو كون سواء خبر اعما قدما وانذرهم مبتدأ مؤخر ا بيان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ولم يقدم هنا بل هو مؤخر فيقال له وكذا الخبر يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وانذرهم خبره وانت لم تبطل هذا بل اخترته فان اجاب بانه أي بان الخبر هنا جلة وقع الاستفهام في صدره لعدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصديق جملته مثل زيد أين هو منه عناه وقتنا لان لم أنه مثله

وبل هو مثل كيف زيد أي بما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه لان انذرهم ان لم يقدر مفرد بل أتى على جملة من غير تأويل لم يكن خبر لعدم تحمله ضمير سواء الذي هو مبتدأ والجلة اذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير أو

ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معمولا فاعل لثبت مضمرا قوله ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والرفع يعني فتح الهمزة قوله وما بعده فاعل على الاول وهذا ابتداء كلام لبيان مالزم وترتب على كل من الواجهة الثلاثة التي اجيزت في كلمة سواء في الآية فاراد بالاول كونها خبر اعما قبلها او هو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبر اعما بعده ها وهو انذرهم وبالثالث كونها مبتدأ قوله ابن عمرون الاول هو كون انذرهم فاعل سواء فيبطل ملزومه وهو كون سواء خبر اعما قبله قوله فيقال له وكذا الخبر يعني ان ما قاله ابن عمرون على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان انذرهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان اجاب بان انذرهم جلة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد ما يقوم مقامه وكلاهما مدفود هنا فان قلت وتأويل الجلة بالمفرد على الاول والثاني فيصح وقوعها فاعلا وهذا أو مبتدأ مشكل أيضا لانه لا سابق في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالاعيدى خبر من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابق وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تر كيب فصيح كثير الاستعمال قلت سببك الجلة بالمفرد من غير حرف مصدرى يكون آله للسببك انما يكون شاذ اذا لم يطر في باب اما اذا طرد في باب واستتر فيه فانه لا يكون شاذ مثل لاتا كل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبت بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان تنص من الفعل الاول مصدر من غير سابق ولا يعد مثل هذا شاذ الا طرده في باب وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجلة نحو جئت حين جاز يداى حين مجئ زيد فاولت الجلة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدرى وايس بشاذ أيضا الا طرده في باب وهما في باب التسوية اولت الجلة بالمفرد تأويل لا مطر دأبدون اداة فلم يعد شاذ فان قيل جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سواء في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر والعطف ولا شك ان أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الامتداد فالحجواب ان الدلالة على أحد الامرين منسجمة عن أم كان معنى الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة وكلاهما هنا مجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردت المعنى الاستواء لكان الاخبار بسواء تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لعناه هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أي عن الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق لذا الكلام كانه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع

فأما شبهته في أي شبهة ابن عمرو القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله في جوابه ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته فيعمل فيه ما قبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضاً فان أجاب بانه كذلك في علمت أن يدقائم في ضرورة ان العلم بالشئ والاستفهام عنه متنافيان في وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية فلنا بدل الاستفهام مراد هذا المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أن يدقائم في ذلك في الكلام على أم ويأتي أيضاً في الباب الثاني في وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لامن قبل المتكلم ولا غيره في فافترقا وذهب الرضى الى رأى آخر في المسئلة فقال بان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة مع ما بعدهما بيان للامرين والاعلان في معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتمهم أولم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا شترأ كما في إفادة أحد الامرين قال وبرشدك الى ان سواء هنا في موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقت أم فعدت وقولنا لا أبالي أقت أو فعدت واحد ولا أبالي ليس خبر للبتة بدل المعنى ان أقت أو فعدت ولا أبالي به ما واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعده سواء ولا أبالي وما يؤدي مؤداهما لان المراد التسوية في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب (حرف العين المهملة) بعد ما مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين وهو ما كونها حرفاً جاراً للمستثنى نحو جاء القوم عد أن يدب الخفض ٢٨٧ وكونه مفعلاً متعدياً ناصباً له

نحو جاء أعداء عمر بالنصب
في حكمه أي حكم
خلا مع ما في حيث
يتعين النصب عند وجودها
من حيث انها مصدرية
فدخولها في الحرفية
فتعين الفعلية فيجب
النصب نحو جاؤ في ما عدا
زيد في في الخلاف
في ذلك في فتكون عند
السيراني في محل نصب
على الحال وعند غيره
على الظرف وكذا

وهذا الجواب يمنع ان أنذرتم جملة وانما هو مفرد وقوله وأما شبهته أي شبهة ابن عمرو التي أبطلها الاعراب الاول والاعراب الثاني في جوابه ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

(حرف العين المهملة * عدا)

قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر فوجب القول بحرفية ما معه

(على)

(قوله نحن فتبدي الى آخره) هذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفرات وعن بالمهملة تشاق والصبابة بفتح المهملة رفعة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمه أيضا وبكسر هاء جمع اسوة بكسرها أيضا وهما ما يأتي به الحزين أي يتمزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح ارا نه هنا (قوله أي لقضى على تخذفت وجعل مجرورهما مفعولا) قال أبو حيان الذي سمع

الخلاف في انه احيث تكون جارة هل هو نصب عن غلام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهة على قاعدة أحرف الجر ويأتي أيضا بحث المصنف هنا واختياره انه لا تتعلق بتي كالخرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردهنا عليه ثم خذوا القذبة بالقذبة ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية في ولذلك اذا نصب ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله غل الندامى ما عدا في قاتني * بكل الذي يهوى ندمي موانع لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير الى القول بحرفية ما في هذه الحالة (على) على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران أحدهما قوله نحن فتبدي ما بهما من صبابة * واخفى الذي لولا الاسى لقضاني أي لقضى على أي أهلكني في تخذفت وجعل مجرورهما مفعولا يعني ولو كانت اسما لم تخذف ويجعل الاسم المضافة هي اليه مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلم لا يرتكب اذا قلت لان القائل باسميته يجعلها ظرفا كفوق وانظر في لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق الضخم وساجيتك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت خفوق النجوم ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج في حذف الوقت واقام المضاف اليه مقامه قلت كثرة ذلك انما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فانما يفعل بها ذلك قابلا مثل جاست فرب زيد أي مكان قربه فلا يخرج مثل قضاني عليه وقوله في البيت نحن بالحاء المهملة أي تشفاق

والمعنى في هذا المصداق انه لا يثبت له ربه الشوق وحرارة والاسى يحتمل ان يضبط هنا بضم الهمزة جمع اسوة قال في الصحاح والاسوة
بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتى به الحزين أى يتغزى به وجهها السى وأسى ثم سى الصبر أسى وهو قد جعل الاخفش على
ذلك قوله تعالى علم الله انكم ستذكروهن لشدت رغبتكم فيهن فاذكروهن **و**ولكن لا تواعدوهن سراى على سراى
نكاح **و**ويحتمل أن يكون السر على بانه صفة المصدر محذوف أى وعد اسر الان المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما
يستحسن لان مسارتهم في الغالب بما يستصيان المجاهرة به ويظهر على هذا ان الاستثناء منقطع في قوله تعالى الان
تقولوا قولوا معروفا فالما على الاول فهو متصل مفرغ في الظرف أى ولا تواعدوهن على نكاح وقتان الاوقات ان تقولوا
أى الوقت قولكم قولوا معروفا **و**وكذلك لا تعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك **و**وقال الزمخشري لا تعدن لهم
صراطك المستقيم لا تعترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف
كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال
الجبني فيه اشكال لان حكم موقت المكان حكم غير الظروف فلا تحذف في البيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف
بين الضويين في ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قدحا
أشبه منه بان يكون عذرا فان تصرحه بان انتصابه على الظرفية كما في البيت منادبان على ابست مقدرة فكيف يكون قول
الزجاج بان على محذوفة عذره ٢٨٨ **و**والثاني انهم يقولون نزلت على الذى نزلت أى عليه كما جاء ويشرب بما

تشربون أى منه ولها
تسعة معان أحدها
الاستعلاء ما على المجرور
بنفسه وهو الغالب نحو
وعلمها وعلى الفلاك تحملون
أو على ما يقرب منه **و**
لا على المجرور نفسه **و**نحو
أواجد على النار هدى **و**
أى أو أوجد على المكان
الذى هو قريب من النار
هاد يهدي على الطريق
فالهدى مصدر وضع
موضع الهادى قامان

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختاروا استغفروا هو وكفى ودعا وسما وروح وصدق
وانما جاز ذلك في هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين
الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلا فالعلى بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا
أن يقال ان قضى في البيت مضمين معنى قتل أو أهلك فتعدي بنفسه لانه ليس واحدا من هذه
الافعال وفي الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا سما ويكون من حذف المضاف وإقامة
المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوف والظروف المكانية
لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جاست قرب زيد أى مكان قريبه وأقول
كونه قليلا لا يمنع من جعل البيت عليه بل من جعل الآية (قوله) وكذلك لا تعدن لهم صراطك
أى على صراطك) قال في الكشف لا تعترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على
الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه
الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن (قوله) وبات على النار الندى
والخلق) هذا مجزئ صده تشب لمقرورين يصطليانها وقد مر الكلام عليه في الباء

يؤول بذى هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل **و**قوله **و**
تشب لمقرورين يصطليانها * **و**وبات على النار الندى والخلق **و** وقد تقدم انشاده في أول حرف الباء والكلام عليه
وهذا الاستعلاء مجزئ **و**وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض **و**وهذا الاستعلاء مقيق
أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيابا بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسيبا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى
مجرورها **و**الذاتى **و**من معاني التسعة **و**المصاحبة نحو وآتى المال على حبه **و**نحو **و**ان ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم **و**أى مع حبه ومع ظلمهم **و**الثالث **و**من معانيه **و**المجاورة كمن كقوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله
أعجبني رضاها **و**أى **و**رضيت **و**عنى **و**مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه **و**ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف **و**فعدى بعلى
كما عدى به عطف نحو وعطف على الفقير **و**وقال الكسافى حمل **و**رضى **و**على تقيضه وهو سخط **و**وجعل النقيض على
النقيض غير عزى في كلامهم كحمل النظير على النظير **و**وقال **و**الساعرة ما يستشبه به على استعماله على معنى المجاورة
وفي الآية لا ترى **و**أحدا * يحكى علينا الاكواكبا **و**أى **و**يحكى **و**عنا **و**كما نقول حكيمت عن زيد هذا الامر **و**وقد يقال
ضمن يحكى معنى ينم **و**فعدى بعلى كما عدى بنم **و**انحرف فلان بنم عليك قلت ومن ورودها المصاحبة قول أبي سفيان في حديث
هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأتروا الى كذب الكذب عنه فعلى فيه بمعنى عن كان عن فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

المفردة

ويحتمل التضمن في الرابع من معانيها في التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم أي له دأبه أياكم ويحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هذا كم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا أنا والحمد لله على ما أولاً نافية أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظراً لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضاً فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك نظيرتها الأولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل وهو قوله علام نقول الرمح ينقل عاتق * إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت * أي لا شيء نقول والرمح يحتمل النصب بتقول على أجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فإن قلت يدفع هذا قوله عاتق إذ لو أراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو خفي علينا قول ربنا أنالذائقون ويطعن بضم العين هنا وأما في طعن يطعن إذا ذهب فبالضم والفتح والسكر والجوع * والخامس من معانيها الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة * من أهلها أي في حين غفلة ونحو واتبعوا ما تلو الشياطين على ملاك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى نتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا * بعض الأفاويل أي لو ادعى علينا شيئاً لم نقله * السادس من معانيها موافقة من نحو إذا اكتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون * أي اكتالوا

منهم ويحتمل التضمن أيضاً أي إذا حكموا على الناس في الكيل أو إذا اكتالوا محتكمين على الناس * والسابع من معانيها موافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول * على الله الحق أي بأن لا أقول أي أنا جدير وخائق بقول الحق * وقد قرأه أبي الباء * فكانت قرأته تفسير القراءة الجماعية وخرجت على أن المعنى أنا حقيق على قول الحق أي واجب على قول الحق

المفردة (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم) في الكشف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هذا كم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا أنا والحمد لله على ما أولاً نافية أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظراً لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضاً فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك نظيرتها الأولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل اه ما في الكشف وأقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان وقوعها في قول هـ هذا الداعي لله أكبر كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب أن ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتخصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح بقوله قلت المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التقطازاني وفي تقرير التضمن طرق أشبه بها جعل الفعل المذكور حالاً مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون ما يتعلق به الجار والمجرور مذكوراً قصده أو عكسه مثل لتكبروا الله حامدين وآثره معنى صاحب الكشف لأن التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصوداً من التعليم أنسب من العكس لأن الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

٣٧ في ل أن أكون قائله والقائم به * وقالوا أي العرب * أركب على اسم الله * أي بسم الله والمعنى أركب متبركا باسم الله أو مستعيناً به * الثامن أن تكون زائدة للتعويض * من كلمة على محذوفة * أو أغـيره فالاول وهو كون زائدة للتعويض * كقوله ان الكريم وأبيك يعقل * ان لم يجد يوماً على من يتشكل أي ان لم يجد من يتشكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضاً * عن على المحذوفة * قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئاً * وتم الكلام * ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتشكل * فعلى ليست بزيادة بل هي متعلقة بيشكل المؤخر ومن استهفاهمية وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام لا ترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على زيد مررت قلت ليس معنى التضمن ان الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل آمن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل أهل قال * أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم * فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدت الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى زيد مررت الى هنا كلامه قلت استشهد بكمه صاحب الفرائد بقوله من أين جئت ومن أين أنت وقوله تعالى من أي شيء خلقه وقوله فيم وجه وحاتم ونحوها ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقدم حرف الجر وقوله له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركناني الكلام

كقولك ابن زيد لا يجوز ان تقول زيد ابن او مفعولا من المفاعيل كقولك ازيد اضربت لا تقول ضربت ازيد او لا ضربت مني ولا ضربت أين قال النبي ولا تزحشري ان يقول ان الهمزة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلام التي اوردوها والله تعالى أعلم بالصواب وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * الا خوفا فأنظر عن تنق ان الاصل فانظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام يؤاتيك مهموز الفاء ولك هنا بدل الهمزة واو أي لا يعاطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب أي فيما أصاب من حدث أي نازلة من نوازل الدهر فابن جني يقول في ذلك أيضا أي يعتقد فيه أن الاصل فانظر من تنق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة كما قال هناك سواء وقيل لا حذف ولا زيادة ولا تعويض بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتداء استفهاما فقال عن تنق على حد القول الثاني المتقدم وهو الثاني وهو كونهما زائدة لغير التعويض كقول حميد بن ثابت في البكاء المثلثة في أبي الله الا ان سرحة مالك * على كل اثنان العضاء تروق في السرحة العظيمة الطويلة والاثنان الغصون جمع فبن كفرس والعضاء كل شجرة عظم وله شوك واحد عضاهة وعضته وعضة بحذف الهاء الاصلية وعلى في البيت زائدة وليست عوضا عن شيء قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا لان على اذا كانت زائدة يكون مجرورا مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا

شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجرة العضاء وهذا لا معنى له وانما المراد ان شجرة مالك تعالو وترتفع على سائر غصون العضاء فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بمعنى قلت وفي الصحاح ان حميدا كني بالسرحة في البيت عن امرأة اذا كان كذلك امكن أن تكون اثنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أي بنى الاسلام من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب السكمانى بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول حميد بن ثابت في أبي الله الا ان سرحة مالك الخ) ثورا بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والاثنان جمع فبن بفتحتين وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة جمع عضه أو عضته أو عضاهة وهي كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعالو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بمعنى قلت وفي الصحاح ان حميدا كني بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك أمكن أن يكون اثنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب السكمانى بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول حميد بن ثابت في أبي الله الا ان سرحة مالك الخ) ثورا بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والاثنان جمع فبن بفتحتين وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة جمع عضه أو عضته أو عضاهة وهي كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعالو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بمعنى قلت وفي الصحاح ان حميدا كني بالسرحة في البيت عن امرأة اذا كان كذلك امكن أن تكون اثنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب

المبنى فيبقى تروق على معناه من غير تضمين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل الى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفي الحديث من حلف على عين فادعى بعضهم زيادة على فيه أي من حلف عينا والمحققون على انه انفيه غير زائدة وان المبنى مجاز عما يتعلق به او يتلبس من الامر المحلوف عليه التاسع من معاني على أن تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يئأس من رحمة الله تعالى وقوله أي قول ابن خراش في قوله لا أنسى قتيلا رزنته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما * يוכל بالادنى وان جل ما عفى رزنته بالبناء للمفعول أي أصبت به وقوسى بفتح القاف موضع ببلاد المرأة قال الامام المروزى والباء من قوله بجانب قوسى تتعاقب بقتيلا والظاهر انه لا يعنى قتيلا المفوظ به لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوف أي رزنته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو تدرس ويذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفاس أي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الادواء فقال ما يحضرك وان برح بك ما غاب والضمير من انه ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر وقوله بكل ندا وينافلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد أي نداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عن اقل يحصل الشفاء بشيء من ذلك لكن القرب خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ايسر نافع * اذا كان من تهواه ليس يذود ابطل به الى الاولى من قوله * على ان قرب الدار خير من البعد *

فهوم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه **ب** أى فى قرب الدار **ب** شفاء **ث** ما ثم ابطال بالثانية **ب** من قوله على ان قرب الدار ليس
بنافع الى آخره **ب** قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه **ب** المفيدة للاستدراك والاضراب **ب** عاقلها كتناف
حاشا عاقلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعد **هـ** على وجه الاضراب والاخراج **ب** وينبغي للصفان يقول بان
على هذه لاتتعلق بشئ كما قال بذلك فى حاشا بناء على أن الاصول معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه وهو عكس معنى
التعبدية وقد أسلفنا رده فى خلا **ب** وهو **ب** ومجرور **هـ** حبر لم يتدا محذوف أى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن
الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بها هو التحقيق فيها والثانى من وجهى على أن
تكون اسماء معنى فوق **ب** وهل هى فى هذه الحال معربة أو مبنية حتى ابن قاسم فيها خلافا وجرم ابن الحاجب بينهما قال
لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن اذا وقعت اسماء فلو
كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسماء قالت السماعان يفرق بان فى عن مشابهة الحرف فى الوضع
اكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وأيضاً فلو كانت ٢٩١ معربة فى الاسمية لوجب ان تبقى

الفها فى قولك من عليه
فتقول من علاه كما تقول
من رجاه وانما يلقبون
الالف فى الآخر فيما ثبت
انه غير متمكن كقولك
لديه وعليه واليه واما
التمكن فلم يأت عنهم قلب
ألفه باء فى مثل قولك
من رجاه ومن عصاه
بذلك اذا دخلت عليها
من كقوله **ب** بصف فطاة
بغدت من عليه بعدما تم
ظموها **ب**
تصل وعن قبض بيده
مجهول

الظم **ب** كسر الطاء
المجعة وسكون الميم ما بين
الوردين يستعمل فى الابل
واسكنه استعاره لقطاة

بيلاد السرافله يوم وقوسى بالضم الموضع البعيد وتنفوت ذهب الاثر والساكن بضم الكاف
جمع كلم بفتحها وهو الجرح **ب** قوله وتعلق على هذه **ب** أى التى للاستدراك والاضراب **ب** قوله
والثانى من وجهى على أن تكون اسماء معنى فوق **ب** حتى ابن أم قاسم خلافا فى كونها فى هذه الحالة
معربة أو مبنية وجرم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة
الحرف فى لفظه وأصل معناه **ب** قوله غدت من عليه بعدما تم **ب** ظموها **ب** هذا صدر بيت لمزاحم
العقيلي شاعر اسلاوى معاصر لجرير والفرزدق عجزه * تصل وعن قبض بزراء مجهول *
قال أبو حاتم قالت للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة
فقال لم يرد الغد وانما هذا مثل للتجسس والعرب تقول بكر الى العشيمة ولا بكر رهنالك قال
الاصمعي ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال أبو عبيدة من عنده والظم بكسر الميم
وسكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين أعنى الشربين مشتق من الظم أى يستعمل فى
الابل وقد استعمل هنا فى القطاة قال أبو زيد وهو أخف من العطش وتصل بكسر الصاد
المهملة وفتح أوله أى تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت فى طيراتها والاصل
صوت كل شئ يابس والقبض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفى آخره ضاد مجعثة القشر
الاعلى من البيض والزبراء بين مجعنتين بينهما مثناة تحتية فى آخره مددة الارض الغليظة
ويروى بيده وهو القفر الذى يبيد من يدخله أى يهلكه والمجهول بفتح الميم والهاء المقازة
لا يمتدى فيها بعلم وقوله عن قبض معطوف على المجرور وعن والتقدير غدت من عليه ومن
عن قبض **ب** قوله فى غير باب ظن وفقد وعدم **ب** الاصل فى التعدى الى ذلك هو باب ظن وجاؤا

وتصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش والقبض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المجعثة
القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذى يبيد من دخله أى يهلكه والمجهول بفتح الميم والمقازة لا اعلام فيها يمتدى
غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعدما ظمتهما يصوت جوفها من شدة العطش وعن قبض معطوف على عليه
والتقدير ومن عن قبض أى من جانبه فتكون عن اسماء أيضا **ب** وزاد الاخفش موضعا آخر **ب** تكون على فيه اسمها **ب** وهو
أن يكون مجرورا و **ب** بفتح اللام أى وفاعل الفعل الذى تتعلق هى به **ب** ضمير بن لسمى واحد نحو قوله تعالى
أمسك عليك زوجك **ب** نحو قول الشاعر هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها **ب** أى بيد الله بمعنى
القدرة والشاعر استعمل الكف مرديا به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد فعلى فى الآية والبيت اسم لا حرف **ب** لانه لا يتعدى
فعل المضمر المتصل **ب** أى الفعل الذى فاعله ضمير متصل **ب** الى ضميره المتصل **ب** أى الى المفعول الذى هو ضمير متصل **ب** فى غير
باب ظن **ب** نحو ظننتى **ب** وفقد وعدم **ب** جملا على وجد لانها ماضية ان فلو جعلت على فى الآية والبيت حرفا لزم تعدى فعل
الامر الذى فاعله ضمير متصل **ب** الخطاب الى مفعوله الذى هو ضمير متصل أيضا وهو كاف الخطاب **ب** الامر هذا

من باب ظن وأخويه فبطل الجدل على الحرفية لافضاءها الى هذا المحذور وتعين الجدل على الاسمية لسلامته من ذلك واعلم ان رأى البصرية قد يجري مجرى ظن وفقد عدم جلاله على رأى القلبية وانما لم يجز ذلك في الافعال القلبية بحيث لا يقال ضربتني وفرحت بي لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا أو المفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فان اتحاد معنى كره اتفاهما لفظا فهذا لا يقال ضرب زيد أو أنت تريد ضرب زيد بنفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربت بك وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا اتفاهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل فقصده مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فن ثم قالوا ضرب زيد بنفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره اغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد بنفسه مظهرين متغايرين في الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة فخاز اتفاهما لفظا لانهم ليسوا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وحل فقد عدم على وجد لانهما ضدا كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان مني فقد تنى * كما يندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لي عن ضربتني - ندمتي * وعملا لآتي منهما مترخ * وفيه * أي فيما قاله الاخفش في نظر لانها كانت اسماء في هذه المواضع لصح حارل فوق محلهما * ولا شك انه لا يصح أن يقال هون في فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا وقد يقال لان اسم ان ما كان بمعنى شيء ٢٩٢ يصح حلوله في محل ذلك الشيء ولا لانه لو لم تمت اسميته الماذ كره من أنه لا يتعدى

فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فيلزم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك ونحو وضعم اليك ونحو وهزى اليك وفي كلامه حذف العاطف في غير محله ان جعلت الواو من المتلو ووجه لزوم الحكم بالاسمية في ذلك وجود العلة التي بسببها حكم باسمية على في الآية والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك وهو هذا كله يخرج اما

فقد عدم على وجد لانهم اضداه وانما جاز في باب ظن واعتنع في غيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعاقب فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد اسبق الفهم الى المغايرة بينهما ويعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه أغاب من علمه وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحج الى تقدير مضاف لا تتفاهما يقتضيه (قوله وفيه نظر) في الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لان اسم ان ما كان بمعنى شيء يصح حلوله في محل ذلك الشيء انتهى وأقول الدليل على انه يصح حلوله محل ذلك الشيء انه بعينه ولا حجر في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام على المترادف (قوله وهذا) كلمة الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعاقبا ضميرين لشيء واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعاقبا ضميرين لشيء واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه ما يصاحب قوما فيد كرقومه لهم الا ويزيدهم القوم قومه حبا اليه ما يسمعه من ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثنائهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز

على التعليق بصيغة التفعيل بياء بعد العين وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعيل كالتسكلم بمحذوف فلا يلزم ان المحذور المذكور كما قيل في اللام في سقي الا * انها لا تتعاقب بالمصدر بل بمحذوف والتقدير ارادني لك * واما على حذف مضاف أي هون على نفسك وأضعم الى نفسك فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الى ظاهر ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير وقد خرج ابن مالك على هذا الوجه الاخير وهو حذف المضاف قوله * وما أصاحب من قوم فاذا كرههم * الا يزيدهم حبا اليهم فادعى ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرر ورة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين المنصوب والمرفوع لشيء واحد بل هما لشيئين متغايرين فان مراده ما يصاحب قوما فيد كرقومه لهم الا ويزيدهم القوم قومه حبا اليه ما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصة جيدة في عام * حبيب بن أوس الطائي وأقول قدر المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثنائهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز أن يكون المراد أنه اذا اصاحب قوما فيد كرقومه أي ند كرههم زادهم القوم المصاحبون قومه حبا اليه ما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفي الصحاح وذكركه بالناساني وبقيلي وتذكره واذ كرهه غيره وذكركه بمعنى

ولا يحسن تخريج ذلك الذي ثلواناه من الآيات الشريفة على ظاهره من غير أن يكون هناك حذف مضاف كما قيل في قوله قدبت أحسنى وحدى ويعنى بصوت السباع به يضمن والهام أنه عدى أحسن المسند لضمير المتكلم المتصل إلى ضميره المتصل وهو الياء مع أنه ليس من باب ظن وفقد وعدم ويضمن بصوت والهام طير الليل والواحدة هامة لأن باب الشعر في فقط فلا يخرج النثر عليه فضلاء عن التزليل ولأن هذا في الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الأنباري بنون بعد الهزرة تليها موحدة فإن إلى قدر داسه مثل ما ترد على ٢٩٣ اسماء فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك

لأنه أن كان ثابتا في غاية الشذوذ فكيف يخرج أفصح الكلام عليه ولا على قول ابن عصفور أن اليك في واضع اليك اغراء بمعنى خذ وخذ المعنى خذ جناحك أي عصاك لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين وانما تكون بمعنى أنتهى في قولك إلى وبمعنى تنخ في قولك اليك ولا جناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين والمشهور انما بمعنى اليد لان يد الانسان بمنزلة جناح الطائر والمعنى هنا واضع يديك إلى صدرك ومعنى واضع يديك إلى جناحك في سورة طه ادخل يديك تحت يديك

﴿عن﴾

على ثلاثة أوجه
أحدها أن تكون حرفا
جارا لجميع ما ذكر لها
عشرة معان أحدها

أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوما فذكر قومه أي تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذكرته بالسيناء وبقلبي وتذكرته وأذكرته غيري وذكرته بمعنى وأقول قد ذكر المصنف هذا الذي أجازته الشارح في شرحه لا شواهد حيث قال معنى البيت أنه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الأبرياء أولئك القوم قومه حباليه ما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الأول بالقلب وعلى الثاني باللسان ويشهد لذلك أنه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة أن هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول لا يزيدونهم حباليهم ويكون الضمير المنفصل توكيد للفاعل ورده النظم يعني ابن مالك بأنه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهل ولا نسمى الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكور ويكون هم المنفصل توكيد لهم المتصل لأنه يجوز أن يؤكدا ما رفع المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهدا ويجوز في فاذكرهم وفاخبرهم الرفع عطف على أصحاب والنصب في جواب انتهى لأن انتقاض النفي انما هو بالنسبة إلى المسمول وتطيره ما تأتينا فتحدثنا في الدار وزعم أبو حيان أن النظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم أبق بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستند له في ذلك لأنه وجد في جملة أبي تمام هكذا والذي أورده النظم هو رواية اقتصية في طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضا إلا أنه أورده بالفاء وقال فإصاحب اه (قوله ولا يحسن جل ذلك على ظاهره) في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على أنه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كاه مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك إلى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين اسمي واحد (قوله قدبت أحسنى الخ) يضمن بالاضداد المجمة والحاء المهملة يصوتن والهام طير الليل الواحدة هامة (قوله لأن ذلك) أي قوله قدبت أحسنى البيت وانما أشار إليه بذلك مع أنه ليس بعيد لأنه سبق التكلم وتقتضى والمتقضى في حكم المتباعد قال صاحب الكشف وهذا في كل كلام يحدث الرجل يحدث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لأن ذلك وهو ظاهر وفي بعضها لأن باب الشعر

﴿عن﴾

المجاوزه بالأي وهو أشهر معانيها والمراد بالمجاوزه بعد شيء عن الجور وبسبب ایجاد مصدر الفعل المتعدى به افغنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ولم يذكر البصريون سوا ما نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورغبت عن القوس وذكرها في هذا المثال الأخير معنى آخر وهو الاستعلاء وسألت قريبا في الثاني البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي يبدل نفس وفي الحديث صوي عن أمك أي يبدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صوي نائبة عن أمك وقد جعل عليه بعضهم قوله كيف ترائي قالوا نحن قد دنا الله منكم

بدل ويحتمل التضمن أى صرفه الله عنى بالقتل والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس وهو الثالث الاستعلاء نحو فاعلمنا بجل
 عن نفسه * أى على نفسه ويحتمل التضمن والمعنى فاعلمنا بعد الخبر عن نفسه بالجل أو فاعلمنا بصدرا بجل عن نفسه لانها مكان
 البجل ومنه * نحو * قول ذى الاصبع * بصادوعين مهمة واحدة الاصابع * لاه ابن عمك لا أفصحت في حسب *
 عنى ولا أنت ديانى فتخزوني أى لله درابن عمك * فحذف اللام من الجارة والآخرى شذوذا والدر في الاصل مصدر در الدان
 يدردرا وبسمى الدان درا وقيل أريد بالدر في مثله الخبر فانهم كانوا يمتقون دون أن الابن منشأ لكل خبر لانه من غالب أقواتهم
 وكانوا يسمونه الخليل ويقرون به الصبيان * لا أفصحت في حسب * وهو ما بعده الانسان من مفاخر آباءه أو هو الذين
 * على * ولا أنت مالكي * وهذا نفس خبر ديانى * فتسوسنى * وهذا نفس خبر ديانى بالخاء المعجمة والراى وذلك الذى قلناه من أن
 عن فى البيت بمعنى على * لان المعروف أن يقال أفصحت عليه * بمعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمن بأن يكون المعنى
 لا تجاوزت فى الفضل عنى * وقيل ٢٩٤ ومنه انى أحببت حب الخير عن ذكر ربى أى قدمته عليه * وهذا فيه جمع بين

تضمنين أحب معنى الاشارة
 والتقديم وجعل عن معنى
 على وهو بعيد * وقيل
 هى * أى عن المذكورة
 فى الآية * على بابها *
 للمجاززة وليست للاستعلاء
 * وتعلقها بحال محذوفة
 أى منصرفا من ذكر ربى
 وحكى الرمانى عن أبى
 عبيدة * بالتصغير وهاء
 التانيث * أن أحببت
 من أحب البعير احببا
 اذا برك فلم يرفع متعلقة
 به باعتبار معناه التضمنى *
 وهو التثنية * وهى على
 حقيقة * وهو معنى
 المجاوزة * أى انى تثبط
 عن ذكر ربى * وشغلت
 عنه * وعلى هذا حب
 الخير مفعول لاجله *

(قوله وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك الخ) ذوالاصبع هو العمدانى أحد حكام العرب فى
 الجاهلية وقيل له ذوالاصبع لان حية نهشته فى أصبعه فقطعهما عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه
 ابن عمك لله درابن عمك فحذف اللام الجارة والتى فى أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو فى
 الاصل مصدر در الدان يطلق على الابن نفسه والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آباءه
 قال ابن سيده وأفضل عنه وعامه زادو الدان الحاكم وقال ابن السكيت السدس القيم بالامر
 وتخزوني بالخاء المعجمة والراى أى تسوسنى من خزى الرجل خزا وساسه وفهره وسكن واو
 وتخزوني لاجل العقابفة وقبل هذا البيت

لى ابن عم على ما كان من خلق * مخالف لى أقليه ويقلبنى
 أزرى بنانا شالت نعامتنا * نخالى دونه بل خلته دونى

وفى الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ماتا تينا فتحدنا أى ولا أنت مالكي فكيف
 تسوسنى أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالقصة مقدره وليس ذلك بضرورة وقد قرئ
 فى السواد الا ان يعفون أو يعفو الذى باسكان الواو من يهـ فو (قوله وحكى الرمانى عن أبى
 عبيدة ان أحببت من أحب البعير احببا اذا برك فلم يرفع) فى الكشف أحببت مضمن معنى
 فعل يتعدى بعن كانه قال أبيت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا
 عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى أرزمت من قوله
 مثل بعير السواد احببا وليس بذلك اهـ والرمانى هو أبو الحسين بن على بن عيسى النحوى
 المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التتوخي والجوهري ولد بغير عدد
 سنة ست وتسعين ومائتين ووفى سنة أربع وقيل اثنى عشر ومائتين وثلاثمائة وهذه النسبة
 يجوز أن تكون الى الرمان وأن تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والحمدانى باسكان الميم

وبالدال

ونقل الرمنشبرى هذا القول ولم يرتضه قال فى الكشف

أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه قال أثبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر
 ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى أرزمت من قوله مثل بعير السواد احببا وليس بذلك والخبر
 المال كقوله تعالى ان ترك خير وانه حب الخير أشيد والمال الخيل التى شغلته أو سمى الخيل خيرا كلهم انفس الخير اتعاق
 الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة وقال فى زيد الخيل حين قدم عليه
 وأسلم ما وصف لى رجل فرأيت له الا كان دون ما باعنى الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجل بلالارضى الله تعالى عنه
 عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير
 الى هنا كلامه * والاربع * من معانى عن * التعليل

نحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الا عن موعده * أي لاجل موعده ويحتمل أن يكون المعنى الا صادر عن موعده ونحو
وما نحن بتاركى الهنتاعن قولك ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى مانتر كهما صادرين عن قولك وهو رأى الزخشرى
وقال فى فارهما الشيطان عنهما فخرجهما مما كانا فيه * وان كان الضمير للشجرة فالمعنى جعلهما على الزلة بسببها وحقيقة أصدر
الزلة عنهما ومثله وما فعلته عن أمرى * أى وما أصدرت ما فعلته عن اجتهدى ورأى وانما فعلته بأمر الله تعالى * وان كان للجنة
فالمعنى نجاهما عنهما * وأذهبهما كما تقول زل عن مرتبة وزل عنى ذلك اذا ذهب عنك * والخامس * من معانيها * مرادفة
بعد * واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم يمين فلورادفتها عن لكانت اسما اذا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو
كانت اسما لا تمتنع عن هذا المعنى عن الحرفية * ونحو مما قليل ليسجن نادمين * ٢٩٥ أى بعد قليل ونحو * بحرفون
الحكم عن مواضعه بدليل

ان فى مكان آخر من
بعد مواضعه * فدل على
ان عن فى الآية الاولى
بمعنى بعد الواقعة فى الثانية
وهذا لا يدل على المدعى
اثبت الفرق بين الموضعين
فمعنى الاول مجرد الامالة
والازالة عن مواضعه
بتفسيره على غير ما نزل
وتأويله بالتأويلات
الباطلة ومعنى الثانى
امالته عن مواضعه التى
وضعه الله فيها * ونحو منها
فبتركونه بغير مواضع بعد
ان كان فى مواضع * ونحو
لتركن طبقا عن طبق
أى حالة بعد حالة * ونحو هذا
أبضا قابل للتخريج على
وجه يفي به عن على معناها
بان يكون التقدير لتركبن
طبقا متجاوزا فى الشدة
عن طبق آخر دونه فيكون

وبالدال المهمة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان (قوله ونحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الا
عن موعده) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى الا صادر عن موعده (قوله والخامس مرادفة
بعد) فى الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم يمين فلورادفتها عن لكانت
اسما اذا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسم لا تمتنع عن هذا المعنى من معانى عن
الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقة بل مجرد التوافق فى المعنى لانه سيقول فى
حرف الواو فى الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله بحرفون الحكم عن مواضعه
بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الايتين الواردتين فى أمر واحد تتبين
احدهما بالآخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل
حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتركبن طبقا عن طبق) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا
متباعدة فى الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا احتمال بعيد لم يعمل عليه المعربون
لان فضائه الى ما منعوه وهو تعلق الظرف بالصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكرنا
هنا ان عن يتعلق بكون مطلق صفة طبقا أو حال من الضمير فى لتركبن وقال المفسرون
المعنى لتركبن الشدة المات والبعض والحساب وقيل لتركبن تكون الاحوال من
المنظرة الى البرزخ كما تقول طبقا بعد طبقه وقيل لتركبن الاخرة بعد الدنيا وقيل
لتركبن هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الأخير أوفق لكون عن طبقا حالا والمعانى
الآخر تكون صفة واعلم ان ما فى الشرح مأخوذ من شرح اللباب فان فيه والاولى أن يقول
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدّر
فى الشرح متباعدة اولاد دليل عليه وفى شرح اللباب متجاوزا عن دليل عليه فان معناها
المجاورة وسيدكر المصنف فى آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا
لدليل (قوله ومنهل وردته عن منهل) فى الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى
وتسمى المنازل التى فى المقازة على طريق السفر منها هل لان فيها ماء وفى الشرح يمكن أن يكون
معنى البيت وردته صادر عن منهل آخر (قوله وآس سراة الحى الخ) يقال آساه بعله مواساة

كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله * وقال * ومنهل وردته عن منهل * وهذا أيضا يمكن تخريجه على أن يكون المعنى
وردته صادر عن منهل آخر وهو ظاهر * والسادس * من معانيها * الظرفية * كقوله وآس سراة الحى حيث لقيتهم *
ولا تلك عن حمل الرابطة وانما * آس السراة أى انلهم من مالك واجعلهم فى أسوة يقال آساه بعله مواساة والسراة قال
الجوهري جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيحى بعضهم من بعض
* ونحو الرابطة * بكسر الراء * ونحو الجمالة * بفتح الجاء المهمة وهى ما يتكفل به من دبة أو غرامة * وقيل * وعن فى البيت
بمعنى فى أى ولا تلك وانما فى حمل الرابطة * بدليل * قوله تعالى * ولا تنيا فى ذكرى * فعدى فعل الونى بنى فيحمل ما فى البيت
عليه * والظاهر * الفرق بين التبعيتين فلا يتأنى الحمل وذلك * ان معنى وفى عن كذا جاوزة ولم يدخل فيه * فيكون معنى ما فى
البيت لانك * تجاوز عن الحمل غير داخل فيه * ونحو معنى * وفى وفى دخل فيه * ونحو * وليس هذا المراد من البيت بان يكون

من معانيها هو مرادفة من نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات الشاهد في عن الاول ولا شاهد فيها الجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا وهذه كالأولى أي يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لا قتلتك قال اغمايتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية يشير إلى أن في بقيتها دليل لا كان حسنا وبدليل بمرئنا يتقبل منا وهذا حذف عاطف وليس من محاله ولا يخفالك بعدما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لأن من متعلقة بفعل التقبل فيه وفيه ماساف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما هو الثامن من معانيها هو مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى والظاهر أن المجاوزة على حقيقتها وإن المعنى وما يصدر قوله عن هوى وكانه أشار بالتمثيل إلى أن الـ في الآية جنسية قد دخلها في حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير إلا جهنم لا نعيم ولا إيماناً لأن الضمير في أن هو للقرآن والتاسع من معانيها الاستعانة كالباء قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لأنهم يقولون أيضاً برميت بالقوس حكاهما ٢٩٦ الفراء ولكن ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من

الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى أن القوس آلة للرمي فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس فمن للمجاوزة وفيه أي وفيما حكاه الفراء عن العرب من أنه يقال رميت بالقوس إذا كانت آلة الرمي يورد على الحرفي في إنكاره في ذرة الغواص أن يقال ذلك أي رميت بالقوس إلا إذا كانت القوس هي الرمية وحكى الفراء أيضاً

أي أنه منه وفي الصحاح والسر جمع سري وهو جمع عز بزوفى القاموس أنه اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيه فيجى بعضهم من بعض والرباعية بكسر الراء والجمالة بفتح المهملة هي ما تحمل من دية أو غيرها ونجوم الجمالة أفساطها الموجهة وانما سميت أفساط السكابة والجمالة نجومها لأن العرب كانوا يجعلون الأجال في الديون طلوع النجم فيقولون أعطيك حقل إذا طلع النجم الفلاني (قوله الشاهد في الأولى) في الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عبادة وأقول كلام المصنف اغما هو بالنظر إلى الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) في الشرح لو قال الآية يشير إلى باقيه المناسب لغرضه وهو لا قتلتك قال اغما يتقبل الله من المتقين كان حسناً وأقول لا حاجة إلى ذلك لأن غرضه بيان تعدى التقبل عن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) في شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر إلى أن القوس جعلت آلة للرمي ومستعاناً فيه ورميت على القوس بالنظر إلى يد الرمي التي اعتمدت على القوس في الرمي ورميت عن القوس بالنظر إلى السهم (قوله أيجزع الخ) الجزع نقيض الصبر والحام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك (قوله أعن توسمت الخ) في الصحاح الخرقاء صاحبة ذى الرمة والمراد بباء الصباية الدمع وفي القاموس سميت العين قطر

دمعها

رميت على القوس العاشر من معانيها أن تكون زائدة لتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع أن نفس أناها جامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع الحام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره يقال ابن جنى أراد فلهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف عن من أول الموصول وزيد بعده وظاهر كلام المصنف أن شرط زيادتها التعويض واللام يقيدها وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يستألفونك عن الانفال فقبل عن علمها وقيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف أنه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى أنها زائدة وليس هناك تعويض الوجه الثاني من أوجه عن الثلاثة أن تكون حرفاً مصدرياً وذلك أن بني عيم يقولون في أعجبنى أن تفعل عن تفعل قال ذو الرمة أعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم يقال توسمت الدار أي تأملتها قال الجوهري والخرقاء صاحبة ذى الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وتوسجم الدمع سال وسجمته العين أسالته وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقوون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عننة عيم الثالث من أوجه عن أن تكون اسماً بمعنى جانب وعليه سؤال معروف وهو أن السكامة انما تعد حرفاً واسماً إذا اتحد أصل معنيهما أو الجانب ليس بمعنى المجاوزة

وجوابه ان الرخشي ذكر في الفصل ان معنى جلس عن عيني انه جلس مترخيا بذنه عن بدني في المكان الذي بحيال عيني
فعلى هذا معنى جاست من عن عينه جلست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال عينه فيكون المراد بالجانب الجهة
التي جاوزت بدنه لا مطابقا للجهة فيتحدا أصل معنى عن وذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير
كقوله فاقدر أرا في للمراح دريئة * من عن عيني تارة وأما في الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معديكرب
ظلت كافي للمراح دريئة * أقاتل عن أبناء خرم وفرت قال الأصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح ويؤيد بحمله عندي ثم
لا ينهم من بير أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم فتقدر عن معطوفة على مجرور من الأول أو الثاني
على الخلاف المعروف في الأعلى من مجرور هاء كاهو ظاهر كلام الجساعة قال الرخشي فان قلت كيف قيل من بين أيديهم
ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى إليه الفعل نحو تعدية إلى
المفعول به فيكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وانما يقش عن صحة موقوعها
فقط فلما سمعناهم يقولون جاست من عينه وعلى عينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على عينه أنه تمكن من جهة العين
تمكن المستعمل من المستعمل عليه ومعنى عن عينه أنه جاست متجافيا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منحرفا عن عينه غير ملاصق

دفعها أو سال قليلا قليلا (قوله فاقدر أرا في الخ) الدريئة مهملة على وزن صهيفة حلقة يتعلم عليها
الطعن قال الأصمعي وهي مهموزة (قوله على عن عيني مررت الطير صخا) هذا مصدر بيت من بحر
الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين بطيسع كذا في شرح الشواهد والسخ بضم السين المهملة
وتشديد النون جمع ساخ كرا كع وركع والساخ ما يمر من اليسار إلى اليمين والبارح بالعكس
والعرب تتقابل بالاول وتنشأ بالثاني (قوله دع عنك نهنا صبح في جمراته) هذا مصدر بيت عجزه
* ولكن حديث ما حديث الراجل * وهو من بحر الطويل وفعلان الذي في أوله أترم لانه
خزم بحذف صدره والجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات أي أترك
* نهب الاموال واشتغل بالنساء التي في الراجل (قوله وقول أبي نواس
دع عنك لومي فان اللوم اغرام) * هذا عجز بيت صدره * ودأوني بالتي كانت هي الداء
وبعد صفرا لا تنزل الا حزان ساحتها * لومسها جرمسته سراء
وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هاني أبو علي الحكيم الشاعر
المعروف ولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من جاد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى
القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبي زيد الغريب وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس قال أبو
عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للتقدمين وقال الجاحظ
ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبها أو بعدها وله نحو

٣٨ في ل
كانت لافها في المفعول به فهو محل تأمل وهو من الداخلة على عن زائدة عند ابن
مالك * ولكن يلزم زيادته في الإيجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن مالك يقول
عذبه الاخفش والكوفيين في المسئلة ولا ابتداء الغاية عن غيره قالوا فاذا قيل قدمت عن عينه فالعني في جانب عينه وذلك
محتمل للاصقة ولخلافها فان جئت عن نعمين كون القعود ملاصقا لاول الفاحية لان ابتداء الغاية يقتضيه والثاني من
المواضع التي تتعين فيها الاسمية * أن تدخل عليها على فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا لئلا كيد في
الضرورة وليس هذا منه * وذلك نادر والمحموظ منه بيت واحد وهو قوله * على عن عيني مررت الطير صخا * ولم أر من
أنشده تاما والسخ جمع ساخ كركع وراكع والساخ ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتقابل بالاول وتنشأ
بالثاني * والثالث من محل تعين اسميتها * أن يكون مجرورا وفاعلا متعلقا بفتح اللام بضميرين لاسمي واحد قاله
الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهنا صبح في جمراته * ولكن حديث ما حديث الراجل الجرات
بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات * وقول أبي نواس * واولاهمزة * دع عنك لومي فان اللوم
اغرام * ودأوني بالتي كانت هي الداء فهي في ذلك اسم لا حرف * وذلك ان لا يؤدى الى تعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل في غير باب ظن وما حمل عليه كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع * وقد تقدم الجواب عن هذا

في على وهو اما على التعليق بمحذوف أي دع عنك تركنا شأنك وأما ان يخرج على تعلق الحرف بمضاف أي دع عن نفسك فهو ما يدل على انه اليك هذا السمان الا يصح حلول الجانب محالها وقد مررت المنازعة في مثله بان ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محله (عوض) في ظرف موضوع لا يستغرق في الزمن المستقبل مثل أبدأ الا انه مختص بالنفي وهذا في غالب الامر والا فقد يستعمله معربا في الاستقبال بل انفي يقال افعل ذلك من ذي عوض أي فيما يستقبل وقد يستعمل مبني في الماضي بل انفي أيضا كقوله * ولولا دفاعي عن عقاق ومشهدي * هو في دعاق عوض عنقاء مغرب في الصحاح العقاق كالقلاص الحوامل من كل حافر ولا أدري هل هذا هو المراد هنا أولا والعنق الداهية وهي في الاصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم وهو معرب ان أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين في فان قيل سيأتي ان في عوض لغة بالفصح عند عدم الاضافة فن أن لنا في هذه الفحة الموجودة عند الاضافة انها افتحة اعراب لا فتحة بناء قالت أجاب المصنف عنه في حواشي التسهيل بأننا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه بدونهم في مبنى ان لم يضاف لم يقطع عن الاضافة لفظا لا معنى فيجوز بناؤه اما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كآين وسمى الزمان عوضا لانه كلام مضى منه جزء وعوضه جزء آخر في هكذا قال ابن جني في التنبيه ٢٩٨ على شكل الحامسة انما هو الدهر عوض لانه من التعويض وذلك انه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده فكان الثاني

من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة

﴿عوض﴾

(قوله كقولهم لا أفعله عوض العائضين) في الصحاح ويقال لا آتيك عوض العائضين كما يقال لا آتيك دهر الدهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لا تفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها (قوله مبني ان لم يضاف) لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبهه الحرف في افتقاره الى غيره (قوله رضيحي امان الخ) رضيحي امان حال من الندي والمخاق في قوله قبله

تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندي والمخاق

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة وندي أم على تقدير حرف الجر أي من ندي أم وهو متعلق برضيحي ويجوز أن يكون بدلا من لبان على الموضع والاسم بهملة تنهنا اليل وقيل الرحم والباء بمعنى في أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل زق النحر وقيل الرماذ أي تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا أعرف أحدا جعل الباء بمعنى عند فإدري هذه العندية من أين جاءت وأقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهم لا يتخالفان في نفس الزق ولا في نفس الرماذ بل عندهم وبقره (قوله فقيل ظرف لتفريق) فان قيل انما يكون ظرفا لتفريق على القول بان لا

مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده فكان الثاني

عوض من الاول وهو قيل بل لان الدهر في زعمهم بضم الزاي وفتحها وكسرها بضم الزاي وفتحها وكسرها والمراد به هنا القول الباطل في سبب ويعوض واختلاف في قول الاعشى في

امعري لقد لاحت عيون كثيرة *

الى ضوء نار في بقاع تحرق

تشب لمقرورين يصطليانها

وبات على النار الندي والمخاق

بضم داج عوض لا

تفريق في

وقد مر انشاد البيهتين

ليس

الاولين في حرف الباء وان المراد بالمقرورين والمخاق وما أحسن عطفه على الندي ففيه إشارة

الى أنهم متصاحبان متشاركان في الالفه حتى كأنهم من جنس واحد ضميمعان لا يفارق أحدهما الا آخر بل قد أثبت لهم في البيت الثالث الاخوة المقتضية للاتمام والتضام وحسن الالفه قال شارح اللباب ورضيحي لبان حال من الندي والمخاق ولا بد في قوله ندي ام من تقدير حرف جر أي من ندي ام وهو يتعلق برضيحي قلت لا حاجة الى تقدير الجار فان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع نديهم لافتقار ناصب للندي أي رضعه عائد الى ام ولا اشكال قال ويجوز أن يقرأ بالكسر على انه بدل من لبان واللبان بكسر اللام ابن المرأة خاصة قيل وعني باسم داج اليل والباء ظرفية أي تحالفا ليل شديد السواد وقيل هو الرحم أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماذ أي تحالفا عند الرماذ اه قلت وقيل ان المراد بالاسم الداج زق النحر وللمعرب عادة في التعاقب عند الشرب بذلك فيقول طرف لتفريق في وقد يقال هذا مبني على أن لا ليس لها الصدر واما على القول بان لها الصدر مطلقا وإذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بتفريق وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضي وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دال على العلم انحولا لأفعله عوض قال وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع ان

معناه أبدأ والبتة ففيه من التأكيده ما يفيد فائدة القسم ولا جل فائدته فقديم على عامله فاعلم مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كنون التأكيده وما يقال عوض لا تبتك وعوض ما آتيتك لغرض سدمسده القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال إن قوله لا تتفرق جواب القسم محذوف سدمسده عوض فلا ضير إذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير إن جعل هذا الجواب كقسم مقدم مع وجود فعل قسمي موقوف به يمكن أن يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر ويؤيد قول ابن السكبي قسم وهو اسم ضم كإن أبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بآثرات حول عوض * وانصاب تركن لدى السعير في مآثرات صفة لمحذوف أي بدماء مآثرات أي ممتوجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وقد تضمن وهو ما نصب له عبد من دون الله وهو السعير اسم لصنم كان لعنزة في بعين مهملة ونون وزاي مفتوحات وهو أبو حنيفة من ربيعة يقال له عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار في أه كلام ابن السكبي يؤيد لو كان كازعم لم يتجه بناؤه في البيت ويمكن أن يصحح كلام ابن السكبي بأن يكون معنى قوله إن عوض ٢٩٩ قسم أنه سادس القسم كاتقدم فأطلق

عليه أنه قسم هذا الاعتبار وبنائه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة وتقدمه على عامله لغرض جعله فاعلم مقام الجملة القسمية فان قلت قوله وهو اسم ضم بأي ذلك قلت انما ياباه ان لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سدمسده القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب البديع وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما يراد بضميره المعنى الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد

ليس لها الصدر لا على القول بأن لها الصدر مطلقا وإذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي هنا وقعت في جواب تحالفا أجيب بأن عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع أن معناه أبدأ والبتة ففيه من التأكيده ما يفيد فائدة القسم ولا جل فائدته فقديم على عامله فاعلم مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا آتيتك وعوض ما آتيتك اه وعلى هذا فغرض في البيت متقدم على عامله فاعلم مقام الجملة القسمية بيان تحالفا (قوله حلفت بآثرات الخ) أي بدماء مآثرات من مار الدم إذا ماج والانصاب جمع نصب بضمين وقديسكن ثانيه وهو ما نصب له عبد من دون الله (قوله ولو كان كازعم لم يتجه بناؤه في البيت) في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن السكبي بأن يكون معنى قوله إن عوض قسم أنه سادس القسم وبنائه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم ضم بأي ذلك قلت انما ياباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سدمسده القسم وهو ممنوع بل هو عائدا على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من البديع وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما يراد بضميره المعنى الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد

﴿عسى﴾

(قوله فعل مطلقا) أي سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لم يتصل (قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب) فانهم أرايا إلى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعن قال الرضي واتصال

المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر والاول كقوله اذ انزل السماء بارض قوم * رعيته وان كانوا غضايا وما نحن فيه من هذا القسم كما أشيرنا اليه والله أعلم ﴿عسى﴾ بفتح العين مطلقا ولكنه فعل غير منصرف لضمينه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشاءات في الاغاب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها وأما الفعلية نحو بعث والاسمية نحو أنت حرف في الانشاء عارض فيها وحكي ابن ظفر في شرح المقامات عسيت عسى قال الليلي وعلى هذا فيقال عاس وقال العماني في شرح الفصح وزعم بعضهم انه يقال عسى عسى وعسى عسى فيكون على هذا متصرفا ومما اعتقب الباء والواو على لامه وفي حلى العلى لعبد الدائم القيرواني لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان أبازيد حكى عس قال وقد قال المعري * فان مثلي مجرانا القريض عس * قال الليلي انما عس هنا بمعنى خليف قال المصنف وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في التسهيل وذلك لانه قال في باب التجب شدقوهم ما أعساه بكذا أو عس به بمعنى ما أحقه وأحقق به وهذا أشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وأنه عسى التي للتقاربة بولا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب وكما الرضي عن الزجاج قال وزعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعن قال واتصال الضمير المرفوع

به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس قالت يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد أقواله إلى أن ليس حرف محتجبانهم الو كانت فعلا محققا من فعل كصيد في صيد لعدت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بان ذلك ما فرقته أخوانه في عدم التصريف قال الفارسي وأما الحاق الضمير به في ليست ولستما فله شبهة بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما ألحق الضمير بهات فليل هاتياها توافها في مع كونه اسم فعل لقوة مشابهة له لا لفعال لفظا فيقتل ذلك إلى عسى حذو القذة بالقذة ولا حرفين يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتاعك أو عساكا خلا فالسيوي به فانه في هذه الحالة عامل عمل لعل بحكاية عنه السيراني قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك الفعل وحرف في لفظ واحد قالت و ليس بذلك وهو معناه الترجي في المحبوب والاشفاق في أي الخوف وفي المكروه وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم فالأولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ان ما كرهتموه ٣٠٠ ينبغي ان ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تستحقوا منه فهو شر وذلك

انهم كرهوا الغزو وفيه احدي الحسنين اما الظفر والغنية واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنية والاجر والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاءه دون الخير فاذا قلت عسى مريض أن يشفي دل على انك ترجو قرب شفائه ونزع الرضى في ذلك قائلا ليس عسى متعينا بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقة اسواء ترجي عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلك الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك إلا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شبه الفعل ككونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحر فيتها (قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه) قال سيوي به عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه اه وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكفون الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طافكن للخوف لا للخوف والاشفاق كما ان أوفى كلامه تعالى للإيهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) عسى الأولى لاشفاق المخاطبين نظر إلى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيحهم نظر إلى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الأولى في الآية لترجيح والثانية للاشفاق نظر إلى ما في نفس الأمر وفي تفسير البيضاوي وعسى أن تكرهوا شيئا وهو جميع ما كلفوا به في الطمع فالطمع بكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يغضى بها إلى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها وفي حاشية التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقة كوجع الضرب في الحدمع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله ومشقة مع ان البعض مكروه منك كراهية الانكار كالقبائح والشرور (قوله وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف) قال الرضى هذا تكاف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لافي الاسم ولا في الخبر (قوله ومثله وليكن البر من آمن بالله) في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف

فهو بمعنى لعله يخرج ولا دون في عمل اتفاقا ويستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم فيكون عسى فعلا ناقصا متاخلا لابتداء وزيد مرفوعا على انه اسمها وان يقوم في محل نصب به على انه الخبر واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر وهو حدث والخبر عنه وهو زيد وذات ولا يكون الحدث عن الذات وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام فيكون من الخبر عن الذات بوصف صادق عليها كما في زيد قائم فلا اشكال أيضا ومثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني وهو وليكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر من آمن بالله فحذف المضاف من الثاني غير ان هذا الجواب فيه تكاف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوما من الدهر لافي الاسم ولا في الخبر والتقدير بالآية ليس في موقعه لانها تركب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة والتكامل فيه تركب كلي ينطبق على ما لا يفهم من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله نحو عسى عمرو ان يذهب

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسي فانها موصولة مثل جاء شيء على صفة فتارة لا يدخل عليها عامل سواها فتؤثر في لفظ أولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليها فتؤثر فيهما وتكتفي عسي بها ما فان قيل فاجز عسي قيام زيد وظننت قيام زيد ما ذكرت فقد يقال انه لما كان المضاف اليه غير معتمدا لذاته وانما يؤتى به غيره وكانت هذه الافعال مستندة في المعنى لاسمين يقع تقديرهما ما أمر يديهما من المعنى شرطوا الاستقلال كل منهما بنفسه وان لا يكون أحدهما كالتممة للآخر فتكون كأنهما طلبت شيئا واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا وجاء الآخر تمة لذلك الى هنا كلامه **وقال ابن مالك** عندي انما ناقصة أبدا ولا تكتم سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس ان يتركوا الذي يقول آحسان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسي لا تخرج عن أصلها في مثل وعسي أن تكرهوا بل يقال في الموضوعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية **في الثالث والرابع والخامس** أن يأتي بعد هاء الفعل **٣٠٢** المضارع المجرد **عسى** من ان جلالها على كاد **عسى** والمقرون بالسين **عسى** لمشاركتها لان

في الدلالة على الاستقبال **عسى** أو الاسم المفرد **عسى** لتضمن عسي معنى كان فاجزيت في الاستعمال مجزاه **عسى** زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما وهذه الامثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة المثل لها **عسى** والاول قليل كقوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه *

يكون وراءه فرج قريب **عسى** الكرب يفتح الكاف واسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء ككشف الغم ويذهب أن يجعل فرج مبتدأ مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وائس هذا شأن البديل (قوله عسى الكرب الخ) هذا البيت لهدية بن الخشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو أول قتيل قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض رجلي وباسطها لئلا تفعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدأ ووراء خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراء خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسى رافعا لاجنبى عن اسمها (قوله أكثر في العذل مله الخ) العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة واللاحاح مهملة بين الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا) الغوير بمجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكاتب والابوس بضم الهـ مزنة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزبارة لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبات فيها الرجال وكان الغوير في طريقه لعل الشربا ياتيكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهم ما حذف فيه الخ) برأى يكون أبوسا أو كونه صائغا لان في ذلك ابقاء لهم على الاستعمال الاصلى لأن الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضى وقال بعضهم التقدير ان أكون أبوسا وان أكون صائغا وازاح حذف ان مع الفعل مع كونه ساقرا فاصدق بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معوله وقيل التقدير ببأس أبوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسحا وفي المثل على هذا التأويل مجاز

في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون ووراء في خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا لاجنبى عن الاسم وهو وهم به عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها **في الثالث** أقل كقوله أكثر في العذل مله اذا **عسى** لا تكثر انى عسيت صائغا **عسى** العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة واللاحاح الملازمة والدوام وقولهم في المثل المشهور **عسى** الغوير أبوسا **عسى** أصله فيما قيل ان الزبارة قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكاتب على طريقه **عسى** الغوير أبوسا أى لعل الشربا ياتيكم من قبل الغوير وهو بعين معجمة وواو وراء مصغرا والابوس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب **عسى** كذا قالوا والصواب انهم ما حذف أى الشعر والمثل **عسى** ما حذف فيه الخبر أى يكون أبوسا أو كونه صائغا لان في ذلك ابقاء لهم على الاستعمال الاصلى **عسى** وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون بانيات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلى لعسى واستعمال الفعل بعدها مجزأ من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فإرا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قامت لا ضمير فهو كقوله سيبويه من لدشولا بقوله من لدان كانت شولا **عسى** والثاني نادر جدا كقوله

عسى طئي من طئي بعده هذه * ستطفي غلات الكلى والجواخ * أى لعل البطن المغلوب من طئي في القتال ينصر على البطن الآخر بعده هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلبة أو كولة والجواخ الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهم * وعسى فيهن * أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس * وفعل ناقص بلا إشكال * والاستعمال * السادس ان يقال عسانى وعسالك وعساه وهو قليل * ثبت في أكثر النسخ عسانى باثبات نون الوقاية وثبت في بعضها بحذفها فالأولى خبر بان الاقوال الثلاثة الاتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونهما فعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث ان الحرفية لا تنافي في دخول النون وقد أجازها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الامر من دخول النون كالعانى وعدم دخولها كالعلى وأما نسخة عساي بدون نون خبر بان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعاية فيأتى على ما حكاه الرضى من انه جاء عساي جملا على لعل قال والاكثر عسانى * وفيه * أى في قولهم عسانى وعسالك وعساه * ثلاثة مذاهب أحدها انها أى ان عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان * نحو و لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتمارضت الحكامتان في أن أخذت كل واحدة منهما ما حكما من أحكام الاخرى * وقاله سيبويه * والمذهب الثاني انها أى ان عسى * باقية على عملها لعل كان * الناقصة في رفع الاسم ٣٠٣

ونصب الخبر * وان كان استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع * فعنى عساي عسيت بضم التاء ومعنى عسالك عسيت بفتحها ومعنى عساه عسى هو * وقاله الاخفش و رده امران أحدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في الضمير المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا * ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون

في الاسناد لان فاعل يماس ضمير الغوير وقال أبو علي جعل عسى بمعنى كان ونزله منزله وقال ابن جنى في الرسائل قلت لابي على أبو سافى قوله عسى الغوير أبو سافى قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد (قوله عسى طئي الخ) قال الرضى السمين في ستطفي فائقة عند المتأخرين مقام ان يكون الالاسم تقبال والغلات بضم المعجمة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلبة أو كولة بضم الكاف والجواخ الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائد على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسانى وعسالك وعساه وهو قليل) لان الاصل في عسى ان يتصل به الضمير المرفوع (قوله يا ابن الزبير طما عصيكا) قاله رجل من حبر وبعده فطما عصيتنا اليك * لنضربن سيفنا ففينا

(قوله فالكاف بدل من التاء بدلا نصريا) اعترض عليه بان هذا البديل ليس بذكر كورفى التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساه انار كاس الخ) يعنى ولو كانت

في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم فلا يصار اليه * وأما قوله * يا ابن الزبير طما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا نصريا * على معنى أنه أتى بحرف عوضا عن حرف آخر * ولما من باب انابة ضمير عن ضمير كاظن ابن مالك * أى ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذى هو التاء أبدا كفاعلى حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل في البيت للاخفش * والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساه انار كاس وعلاها * تشكى فأتى نحوها وأعودها * ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعار الضمير الرفع لزم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوبا لكونه الخ بر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساه انار كاس مثل لعلها جارية زينة قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ناركاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثاني أن يكون ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجى قريبا وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد * والمذهب الثالث انها باقية على اعمالها لعل كان * الناقصة * ولو لم يكن قاب الكلام فجعل الخبر عنه * الذى كان حقه الرفع * خبرا * فنصب * أى * بالبعكس * فجعل الخبر الذى كان حقه النصب مخبرا عنه فرفع * وقاله المبرد والفارسي ورد باسـتـلزامه في نحو قوله يا ابتاعك أو عسا كالاقصرار على فعل ومنصوب به * وانما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه * ولهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاها ان الاعراب قاب والمعنى بحاله * على ان الفارسي قال في التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

في السبعين في السبعين والحق هو الخبر وان صاعا هو الخبر وان خالقه في انه معرفة وصاعا
 نكرة قال ابن قاسم وهذا يخرج غريب الاستعمال في السبعين عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويخرج هذا على انه ناقصة وان
 اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر تنبيه * اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمال في هذا التركيب في نقصان عسى على تقدير
 تحملها الضمير في اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذي تحمله اسمها وان يقوم خبرها فتكون ناقصة في وعامها على تقدير
 خلوها منه في اذ تكون حينئذ مسندة الى ان والفعل فتكون تامة ويظهر اثر الاحتمالين في التانيث والتثنية والجمع
 فتقول على تقدير الاضمار هند عست أن تفلح والزيدان عسيان يفلحوا والزيدون عسوان يقوموا والهندات عسدين ان
 يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا
 منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن في اذ اقلت عسى ان يقوم زيد احتمال الوجهين أيضا في وعامها نقصان عسى
 وعامها في ولو لم يكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان قدرت يقوم محتملا للضمير لزم ان يكون زيدا اسم عسى وان يقوم
 خبرها فتكون ناقصة وان قدر تخالبا من ضمير لزم ان يكون رافعا لزيد وان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون
 تامة فان قلت قد حكموا في باب المبتدأ بجمع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مرفوعا نداء الى المبتدأ مثل
 زيد قائم فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدمه ماع ان فاعله ضمير مرفوعا يعود الى اسم عسى وهو المبتدأ في الاصل قلت
 المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يصح ان يكون يقوم زيدا على ان يكون
 زيدا اسم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من أجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا
 بان المانع في باب المبتدأ كون ٣٠٤ الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى

من المعنوي ولا شك ان
 النواسخ عوامل لفظية
 فاذا تقدم الفعل على
 الاسم بعد هذه الافعال
 لم يكن عاملا فيه لازما
 لان العرب اذا قدمت
 عاملين لفظيين قبل
 المعمول فربما عمل

باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعده فاعسى في البيت
 جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحتمل البيت
 وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل
 اني عسيت صائحا والثاني ان يكون ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم
 على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة فخواه ان كاسا
 هنا علم على امرأة فلا أخبر الا بمعرفة عن معرفة (قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمال
 الوجهين) يعني نقصان عسى وعامها لكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان اعتبر

الاول ورعا عمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت
 انما عال بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدأ بالفعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى
 وانه كان يقول سفيها مبنى على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسمييل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة
 خلافا لاقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدران خبر كان مقدم مع كونه فعلا
 على الصحيح اذ لا تنبئ الجملة الاسمية بالفعلية وسياق الكلام على ذلك في محله ان شاء الله تعالى في اللهم الا ان تقدر
 العاملين تنازعنا زيد في الرابط حينئذ عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيها
 في فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني في فان قلت ما هذا الاستثناء ومن أي شيء هو قلت هو متصل والمستثنى منه
 عام محذوف والتقدير ولو لم يكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعنا فهو استثناء
 مفرغ في الايجاب لصحة المعنى نحو قرأت اليوم كذا ثم حذف الظرف بعد الواو وأنتب المصدر عنه كافي أجيتك قدوم الحاج
 واللهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع في النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض
 كقولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكره المحبب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم
 لا والثالث ان تستعمل ليل على النادرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذ لم تدعني الا يرى ان وقوع
 الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل اه وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتأتيان هنا في تأني الثالث في هذا المحل نظر
 في واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمر فلا يجوز كون زيدا اسم عسى لثلا يلزم الفصل بين صلة ان في وهي يضرب في وعامها
 وهو عمر بالاجنبي وهو زيد في ضرورة انه معمول لعسى لا يضرب وأجنبيته ظاهرة في وعامها هذا المثال قوله تعالى عسى

ان يبعث لك ربك مقاماً محموداً فلا يجوز كون ربك اسماً عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين
 يبعث ومعموله الذي هو مقاماً كما مر سواء **(عل)** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين
 أحدهما استعماله مجروراً وراعي والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه يضم العين
 وكسر ها ومن فوقه وقد وههم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك قال في الصحاح ويقال أتيته من عل الدار بكسر
 اللام أي من عال والبيت الآتي قد يستدل به لولاء الجماعة من حيث انه استعمال على مضاف للضمير أجاب عنه
 المصنف بان قال **هو** وأما قوله **يارب يوم لي لأظله** * ٣٠٥ ارمض من تحت واضحي من عل **هـ** ارمض فعل مضارع

من قولهم ارمض اليوم
 يرمض بكسر العين في
 الماضي وفتحها في المضارع
 أي اشتد حره وأضحى أيضاً
 مضارع أي أبرز الشمس
 بفتح الحاء وماضيه ضحى
 بكسر ها وضحي بفتحها
هـ فالحاء من عل
هـ للسكت فهي حرف
 وليست ضمير أضيف اليه
 عل **هـ** بدل انه مبني
 على الضم **هـ** ولا وجه لبنائه
 لو كان مضافاً وكان
 الكسر حينئذ يجب لجره
 عن قلت ويمكن ان يكون
 للبناء وجه وهو اضافة ابني
 كما مر له في سؤال وكسبان
 في غير **هـ** ومتى أريد به
 المعرفة كان مبني على الضم
 تشبيهاً بالغائب كما في هذا
 البيت اذا المراد فوقية نفسه
 لا فوقية مطلقة **هـ** حتى
 يعرب **هـ** والمعنى انه نصيبه
 الرضاء أي الارض التي
 اشتد حرها **هـ** من تحت

يقوم محملاً للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير
 كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد حكاه وافي
 باب المبتدأ منع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلاها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل
 زيد قام فكيف ساغ هذا واسم عسى مبتدأ في الاصل قلت المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول
 الفعل الناسخ فنهـم سيبويه منع كما منع في باب المبتدأ ومنهـم من أجاز قال ابن عصفور وهو
 الصحيح وجه الفرق ان الابتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي أقوى
 من العامل المعنوي فاذا تقدم الفعل على المبتدأ كان العامل للفعل لازماً لكونه أقوى واذا
 تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازماً وأقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم
 زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان مع صلته مفرد (قوله
 كما يقال من علوه) هو يسكون اللام وضم المهملة أو كسر ها قال في الصحاح وعلو الدار
 وعلوها تقيض سفلها وفي بعض نسخ المغني ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه
 نظران ذلك مصدر علاني المكان أو في الشرف أو في الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر
 يراد هنا (قوله يارب يوم لي لأظله الخ) أصل أظله أظلل فيه فحذف الجار توسعاً وأوصل
 الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث أي اشتد حر امضارع رمض بضم كعلم بعلم
 وأضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحى بكسر ها أي أبرز الشمس (قوله لا وجه لبنائه
 لو كان مضافاً) يعني لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه
 بالغاية وهو منتفح حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافة ابني كما مر في سؤال
 وسبأ في غير وأقول الاضافة الى ابني علة لما طاق البناء للبناء على الضم والواقع في كل
 مبني لاضافته الى مبني اغاها هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه نصيبه الرضاء من تحت
 وحر الشمس من فوقه) هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتد ادا حر من أسفل مسبب عن اصابة
 الرضاء له والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه (قوله أقرب من تحت عريض من عل)
 في القاموس القريب رقة الخصر وضمور البطن (قوله بكلمود صخر حطه السيل من عل)
 هذا عجريت صدره * مكر مفر مقبل مدبر معا * والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من
 كريكرو المفر بكسر الميم وفتح الفاء من فرير و الجلود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والخط

٣٩ في ل **هـ** نصيبه **هـ** حر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا أقرب من تحت عريض من عل **هـ**
 الاقرب من القرب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس **هـ** ومتى أريد به النكرة كان معرباً **هـ** لفقد موجب
 البناء **هـ** كقوله **هـ** مكر مفر مقبل مدبر معا * **هـ** بكلمود صخر حطه السيل من عل اذا المراد تشبيه الفرس في سرعته
 بكلمود انحط من مكان ماء عال لا من علو محض **هـ** والمكر مفعول بكسر الميم وفتح العين من كريكرو اعطف والمفر كذلك
 من الفرار والجلود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجرة واحدها صخرة والخط القاء الشيء من علو الى أسفل
 يقول **هـ** هذا الفرس يكر اذا أريد منه الكرويفر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره
 هذه الصفات فيه معاً أي جميعاً يعني انه مجتمع في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد

﴿عل﴾ بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي أي عل أو أصلها أي أصل لعل بفتح عند من زعم زيادة اللام في أولها قال لانهم الفقير عاك ان * تركع يوما والذهب قد رفعه وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخمر بالراء في مستفعلن بعد خبنة وذلك ان هذا البيت من البحر المسمى بالنسرح وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع وقوله لانهم على زنة فاعل خذفت سینه بالخين ثم ميمه بالخمر فصارت فاعل على زنة فاعل ومثله شاذ عندهم كقوله قاتلوا القوم باخرا ولا * يأخذكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف وهو ما أي لعل وفرعها على بوزنلة عسى في المعنى وهو الترجي وبوزنلة ان المكسورة المشددة في العمل بضم اللام ورفعا للخبر بوزنلة وقيل بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب بوزنلة تخفص بوزنلة الاسم فتقول لعل أبي عبد الله قائم وعل أبي حفص ٣٠٦ ذاهب بوزنلة تخفص في لامهم الفتح تخفيفا فتقول لعل بفتح الآخر وكذا لعل والكسر

الاقاء من علو

﴿عل﴾

(قوله وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام) قال الرضي اللام الاولى زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان ميمها على الخفة والبصرية تطرأ الى كثرة التصرف فيها والتقلب بها وجواز زيادة التاء فيها نحو لعلت (قوله لانهم الفقير الخ) قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسة مائة سنة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت

فصل جبال البعيد ان وصل الحب * ل وأقص الغريب ان قطعه
واقنع من العيش ما أتاك به * من قرعينا بعيشه نفعه

وهذه الايات من بحر المنسرح دخل الاول منها الخمر بالراء بعد الخين في مستفعلن الذي في أوله فصارت فاعل وهو لا تهى وذلك على سبيل الشذوذ (قوله وهي بوزنلة عسى) الضمير المثنى عائدا الى عل ولعل وكذلك الضمير فيهما ولا مهمه او جوابه ما وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف (قوله والكسر على أصل التقاء الساكنين) لان اللام الاولى ساكنة وكذا الثانية في الاصل اذ أصل المبنى ان يكون بناؤه على السكون (قوله عل صروف الدهر الخ) الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللغة السددة والرفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهي ادخال النفس بشدة وسكنت فاعز زفرات للضرورة (قوله وسيا في البحث في ذلك) يعني في الباب الرابع في اقسام العطف (قوله لعل التفات الخ) الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى وأقرب رجلا

على أصل التقاء الساكنين
بوزنلة يصح النصب في جوابها
عند الكوفيين غسكا
بقراءة حفص لعل
أبلغ الاسباب اسباب
السموات فاطاع بالنصب
وقراءة الجماعة الباقي
بالرفع وهو قوله
عل صروف الدهر أو
دولانها *

يدلنا الله من لسانها
فتستريح النفس من
زفراتها صروف
الدهر حوادثه ونوائبه
واحداه صرف بفتح الصاد
والدولة بفتح الدال المهملة
وضمها عني تكون في
الحرب وغيره على ما قاله
عيسى بن عمرو وبعضهم يفرق
فيقول هي بالفتح في الحرب
بمعنى غلبة احدى الطائفتين

للأخرى وبالضم في المال يقال صار القى بينهم دولة يتداولونه أي يكون لهؤلاء امرأة ولهؤلاء أخرى واللغة الشدة عند
كذا قال النراء وأنشد هذا البيت شاهدا عليه وقد عدا فيه الى مفعولين فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة
فتستريح مما نحن فيه فانظره فاست على وثوق من صحتة والرفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس والذفر مصدر زفر
يزفر اذا دخل نفسه والشهيق اخراجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحقها الفتح كثرات جمع غرة اذ هو
ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة بوزنلة وسيا في البحث في ذلك في الباب الرابع في اقسام العطف وقد ألم المصنف
بشي في حرف اللام عند الكلام على لعل بوزنلة كراين مالاً في شرح العمدة والاصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى
بوزنلة الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشد شاهد على ذلك قول الشاعر بوزنلة التفات منك نحوى مقدر *
يل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الراء الرحمة قال
الله تعالى فأردنا ان يبدلهم ارحم امة منكم وأقرب رجلا

﴿عند﴾ هو اسم للحضور في أي مكان الحضور في الحسي أي المدرك بالحس في نحو فلما رآه مستقرا عنده في إذا استقر
 العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر في والحضور المعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب في
 حضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمر احسيا يدرك بالحاسة وانما هو أمر معنوي يدرك بالعقل في وللحضور
 كذلك في أي مكان القرب مما لا للحضور في انقسامه الى حسي ومعنوي في نحو عند سدرة المنتهى عندها الجنة المأوى في
 وكلاهما مثال للقرب الحسي اذ قرب المنزلة الاخرى من سدرة المنتهى وقرب الجنة من السدرة كلاهما من الامور التي تدرك
 بالحس في ونحو وانهم عندنا المصطفين الاخيار في وهذا مثال للقرب المعنوي والمراد به علو القدر لا استحالة القرب الحسي
 بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزّه عن الكون في مكان في مكان في كسوفاتها في وهي العين في أكثر من ضمها وفتحها في وهذا
 يقتضي ان كلام من الضم والفتح كثير وفي التسهيل ورعا ففتح عينها أو ضمت فاشعر بالقلة وحكي يعقوب ابن السكيت في
 اصلاح المنطق ثلث عينها ولا أذكر الا ان هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا في ولا تقع الاظرفا في نحو جلست عندك
 في أو مجرورة عن في نحو جئت من عند زيد في وقول العامة ذهبت الى عنده لحن في لاسية ما لهم اياها مجرورة بغير من ذكر
 ذلك الحريري في في درة الغواص وغيرها في وقول بعض المولدين في بفتح اللام ٣٠٧ المشددة أي الشعراء الحادئين بعد

العرب في كل عندك عندي
 لا يساوي نصف عندي قال
 الحريري في هو لحن في
 لجره بغير من في وليس
 كذلك بل كل كلمة ذكرت
 مرادها اللفظها في سواء
 كانت في الاصل اسمها
 أو فعلا أو حرفا في فساغ ان
 تتصرف تصرف الاسماء في
 وان كان اللفظ الذي أريد
 بها لا يتصرف ومن هنا
 خرج الجواب عن قول هذا
 الشاعر المولد كل عند حيث
 حرفها بغير من مع ان
 مسماها غير منصرف
 ولا يجزى الابن في وان

﴿عند﴾

﴿قوله قال الحريري لحن﴾ جملة قال الحريري لحن خبر مبتدؤه وقول بعض المولدين و لحن خبر
 مبتدأ محذوف عائد على المبتدأ المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال الحريري هو
 أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة
 ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست وستين وخمسة وخمسين بالبصرة
 والحريري نسبة الى الحرير لعمله أوليعة ﴿قوله بل كل كلمة ذكرت مرادها اللفظها﴾ يعني انه
 يسوغ في كل كلمة أريد بها ان تقع فاعلا ومبتدأ الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي
 أريد بها مدلول مغاير لفظها وان تعرب كقوله * ليت وهل ينفع شيأ ليت * وان تحكي
 على أصها وهو الاكثر في كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال
 التفتازاني ولا يخفى ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق
 والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم لنا اذا قلنا ضرب فعل ماض
 ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق
 والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان
 جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصديا والمدلول مغاير
 للفظ ﴿قوله قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك﴾ في الشرح غاية ما فعله ابن مالك انه

تعرب في فتقول ضرب فعل ماض وايت حرف ينصب ويرفع لكن ان أوامته بالمد كواللفظ فهو منصرف مطلقا أي سواء
 كان ثلاثيا ساكن الوسط أولا وان أوامته بالكامة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً وعلى الجملة فيعتبر
 عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عنه فقد ان ما يقتضي المنع ويمنع عنه وجود مقتضى له في ويحكي أصها في
 على ما هو عليه فتقول مثلاً ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والاكثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكامة الثنائية
 اذا جعلت علماً للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثنائها اذا كان حرفاً محكيها نحو من وكما بخلاف ما اذا جعلت علماً
 لغير اللفظ فان ثنائها لا يضعف بل يقال جاءني كم ورأيت مناباً تخفيف فيها جعلوه من باب ما حذف لانه نسيان وهو حرف
 علة كيدودم فلم تصدق حينئذ تلك الكلية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفتها لغيره من الاسماء في التصرف في تنبيه ان
 الاول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك في في التسهيل وليس بصواب في والصواب اسم لما كان الحضور قائماً
 طرف لا مصدر في وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقريته وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب
 مما يشهد لذلك فاي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عده هذه الكامة من
 الظروف المسكنية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً في وتواتر في عند في ايضا زمانه في أي

لزمان الحضور **﴿نحو﴾** قوله عليه الصلاة والسلام **﴿الصبر عند الصدمة الأولى﴾** أي عند زمان الصدمة وليس المراد مكانها **﴿ونحو﴾** قولك **﴿جئتكم عند طلوع الشمس﴾** وأرادة الزمان هنا أو وضع من الشمس التنبيه **﴿الثاني﴾** تعاقب عند كلتان **﴿أحدهما﴾** **﴿ولدى مطلقا﴾** أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن **﴿نحو﴾** وأندرههم يوم الأرفة إذا القلوب **﴿ولدى الخارج﴾** كظمين أي ممكنين بمخارجهم من كظم القرية شد رأسها وهو حال من ضمير القلوب وانما جاع الكاظم جمع سلامة لانم اوصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء وهو محمول على أصحابها ونحو وألفيها سدها **﴿ولدى الباب﴾** ونحو وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون **﴿والثانية﴾** **﴿لأن﴾** فتعاقب عند **﴿إذا﴾** كان المحل محل ابتداء غاية ونحو خرجت من عنده ومن لدنه **﴿وفي﴾** **﴿لأن﴾** هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفخهما ولدن بضمهما ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فين مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثنية الدال مع حذف النون فهذه ثمانى لغات قال ابن الحاجب والوجه في بناء ولدن وأخواته ان منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لانما مثل **﴿فدو﴾** وهو معرب بالاتفاق وقال الرضى الوجه في بناء ولدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفه في عدم التصرف بكونه لازما للمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف وأما لدى ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة كعند وقد مر في حتى عد ابن الحاجب لدى من الاسماء غير المتكئة فتأمل **﴿وقد﴾** **﴿اجتمعت﴾** أي كامة عند وكامة لدن ذات النون **﴿وفي﴾** قوله تعالى آتيناها رجعة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جى بعد فيها ما أولدن **﴿فيها﴾** أيضا **﴿أصح﴾** **﴿أدع﴾** **﴿ما﴾** **﴿بغنى﴾** **﴿وايكن﴾** **﴿ترك﴾** **﴿الجبى﴾** **﴿مهم﴾** **﴿أدع﴾** **﴿فدع﴾** **﴿للتكرار﴾** وانما احسن تكرار لدى وما كنت لديهم **﴿٣٠٨﴾** **﴿أذيلقون﴾** **﴿أقلامهم﴾** **﴿أيهم﴾** **﴿يكفل﴾** **﴿مريم﴾** وما كنت لديهم إذ يختصمون **﴿ولتباعد﴾**

ما بينهما ولا تصلح لدن هنا أي في آية آل عمران وما كنت لديهم **﴿لأنه﴾** ليس محل ابتداء ولدن ذات النون لا تدخل الافي محل ابتداء الغاية كما عرفت **﴿وبفترقن﴾** أي عند ولدى ولدن

حذف المضاف لقريئة فان قلت ما القريئة قلت كونه عند هذه الكامة في الظروف المكانية وجعلها منه ثم موافقة ابن مالك في الخطا لا يكون عذرا له في ارتكابه **﴿قوله﴾** **﴿وبفترقن﴾** من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلافهما **﴿ما﴾** الوجه الاول هو ما أشار اليه آغا من ان عند لمكان الحضور ولدى تعاقبهما مطلقا ولدن تعاقبا اذا كان المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد ببناء علم للفعل ونياية الطرف عن الفاعل قلت انما يجيز نياية الطرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض **﴿قوله﴾** وهي مبنية في لغة الاكثرين **﴿قيد﴾** **﴿بده﴾** لان قيسا يعربونها وبلغتهم جاءت قراءة من لدنه بضم الدال وكسر

النون

ومن وجه ثان غير الاول الذي مضى وهو ان لدن ذات النون

﴿ولا تكون الا فضلة﴾ فلا تقع الافي محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للفعل ونياية الطرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نياية الطرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض **﴿وبخلافهما﴾** أي بخلاف عند ولدى فانهما قد يقعان فضلة نحو جاست عندك ولديك وقد يقعان عمدة **﴿بديال﴾** **﴿قوله﴾** تعالى **﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾** **﴿وقوله﴾** تعالى **﴿وعندنا كتاب﴾** فينطق الطرف وقع فيها خبرا للبتداء فهو عمدة فان قلت انما خبر المبتدأ في الحقيقة متعلق الطرف وهو كان أو كائن وعند ذلك يكون الطرف فضلة قلت لما حذف الخبر وجوب اقام الطرف مقامه أعطى حكمه **﴿ووي﴾** **﴿يفترقن﴾** أيضا من وجه ثالث وهو أن جرهما أي جر لدن ذات النون **﴿وبن﴾** أكثر من نصبهما وسياق الاستشهاد على وقوعهما منصوبة **﴿حتى﴾** **﴿انما﴾** **﴿المنجى﴾** في التثنية منصوبة **﴿البتة﴾** وانما جاءت فيه مجرورة بن وانظر موقع هذه الغاية هنا **﴿ووجر﴾** **﴿عند﴾** **﴿كثير﴾** **﴿وجرلدى﴾** **﴿ممتنع﴾** **﴿وي﴾** **﴿يفترقن﴾** أيضا من وجه رابع وهو انما **﴿أي﴾** **﴿عند﴾** **﴿ولدى﴾** ذات الالف **﴿ومعربان﴾** **﴿وقد﴾** **﴿نبن﴾** **﴿نالك﴾** **﴿على﴾** **﴿ما﴾** **﴿في﴾** **﴿كلام﴾** **﴿ابن﴾** **﴿الحاجب﴾** **﴿مما﴾** **﴿يقتضى﴾** **﴿بناء﴾** **﴿لدى﴾** حيث صرح بانها اسم غير ممكن **﴿وهي﴾** **﴿أي﴾** **﴿لدن﴾** **﴿مبنية﴾** **﴿في﴾** **﴿لغة﴾** **﴿الاكثرين﴾** **﴿واعرابها﴾** **﴿لغة﴾** **﴿قيسية﴾** **﴿وعليها﴾** **﴿جاءت﴾** **﴿قراءة﴾** من قرأ لينذر بأسا شديدا من لدنه بسكون الدال وكسر النون غير انه اشتم سكون الدال ضمة تنبيه على ان أصلها الضم ونقل بعضهم عن الفارسي ان الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لانتقاء الساكنين وذلك انه أسكن الدال تخفيفا كنسكين ضاد عضد والنون ساكنة فالتخفيف كسر **﴿وي﴾** **﴿يفترقن﴾** أيضا من وجه خامس وهو ان **﴿أي﴾** **﴿لدن﴾** ذات النون

فقد انضاف للجملة كقوله * صريع غوان راقهن ورقنه * ولدن شب حتى شاب سواد الذوائب * بخلاف عند ولدي ذات
 الالف فارسي آمنه - ما لا يضاف الى الجملة والصريع المصروع أي المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهي
 الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسنها أو جمالها وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته والذوائب جمع ذؤابة من الشعر مزة
 بعد الدال المحجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استقلوا وقوع الالف بين هـ مزتين فابدلوا الاولى واوا
 * * * يفتقرن أيضا من وجه * * * سادس وهو انها أي ان لدن ذات النون * * * قد لا تضاف وذلك أنهم قد حكموا في غدوة الواقعة
 بعدها الجر بالاضافة * * * وهو ظاهر لا اشكال فيه * * * والنصب على التمييز * * * وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسه او كأن وجهه
 ان مدلوله مبدأ وقت مهم - ففسر ذلك المهم - بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون
 سا كنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف في لغاتهم ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابهت
 النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها
 بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أيضا ما تشبه بالتمييز فانه لا يكون الانكرة
 واما لا نالو حذفا للتنوين لم يدرأ منصوبة هي أم مجرورة * * * والرفع باضمار ٣٠٩ كان تاما * * * تقول أنا يا بابت
 من لدن غدوة أي من لدن

كانت غدوة * * * ثم ان عند
 أمكن من لدى * * * أي لها
 ممكنة في التصرف أكثر
 من لدى فتستعمل في كل
 موضع تقع فيه لدى ولا
 تستعمل لدى في كل
 موضع تقع فيه عند وذلك
 * * * من وجهين أحدهما
 ان لا تكون ظرفا لا عيان * * *
 نحو زيد عندى * * * والمعاني
 تقول هذا القول عندى
 صواب وعند فلان علم
 ويمتنع ذلك في لدى * * *
 فلا تكون ظرفا لا عيان
 نحو زيد لدى * * * ذكره
 ابن الشجري في أماليه

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف في
 للشبه الوضعي وحالت لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا مجزى بيت صدره
 * صريع غوان راقهن ورقنه * والصريع المصروع أي المطروح على الارض والغواني جمع
 غانية وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراثة الشيء أعجبه والذوائب جمع ذؤابة
 بذال مججمة ومزة قلبوها في الجمع واوا كراهة وقوع ألف الجمع بين هـ مزتين (قوله والنصب على
 التمييز) في الشرح ظاهره أنه تمييز عن لدن نفسه او كأن وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر
 ذلك الوقت المهم - بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون سا كنة بفتح وبضم وبكسر ثم قد
 تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين
 من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز
 أو تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أما
 تشبيها بالتمييز واما لا نالو حذفا للتنوين لم يدرأ منصوبة هي أم مجرورة (قوله ومبرمان) هو
 بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

﴿ حرف الغين المججمة * غير ﴾

(قوله ان فهم معناه) أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها أي معنى الاضافة (قوله
 وقولهم لا غير لحن) في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

ومبرمان * * * بفتح الراء الميمين واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر * * * في حواشيه والثاني انك تقول عندى مال
 وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا قاله الحريري * * * صاحب المقامات * * * وأوه - لال العسكري * * * بفتح
 المهملة * * * وابن الشجري وزعم * * * أبو العلاء * * * المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد اغناني هذا البحث * * *
 المذكور في هذا المحل المتعلق بلدى * * * عن فصل آخر * * * اعقده * * * ولدن ولدى في باب اللام * * * والله الموفق للصواب

﴿ حرف الغين المججمة * غير ﴾

* * * اسم ملازم للاضافة في المعنى * * * ويكون ذلك مع وجود اضافته بحسب اللفظ
 نحو غير لا يجرد * * * ويجوز ان يقطع عن اللفظ ان فهم معناه * * * أي معنى المضاف اليه * * * وتقدمت عليه أي على كلمة غير * * * كلمة
 ايس وقولهم لا غير لحن * * * ونحن لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارح حواكمه ومنه - جماعة
 من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي وأما لا غير فان أبا العباس كان يقول
 انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمهر
 لا يظهروا لانها لا تستثنى وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجوا عند فورينا * * * لعن عمل
 أسلف لا غير تمثلي والظاهر انه شاهد غريب وقد اشتمل على ما منه المصنف كآراء العجب أنه رجسه الله بيوح ههنا

هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما استقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه ههنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غير ههنا من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف ويوقف بقضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا وينصب على اضممار الاسم أي ليس المقبوض غير ههنا وليس غير بالفتح أي من غير تنوين على اضممار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بال كسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعدهم وسيأتي من كلامه ان غير يجوز ان تضاف لمبنى فتبنى ففتح الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتبعين خبر الجواز ان يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا ونية بقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه وليس غير بالضم من غير تنوين هـ هذا قد اختلف فيه فيقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد هـ لشدته الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها اجزاء غير محصورة في فعلها هذا يحتمل ان يكون غير اسماء أي ليس غيرها مقبوضا وان يكون خبر أي ليس المقبوض شيئا غيرها هـ وقال الاخفش هـ ضمة غير هـ ضمة اعراب لا بناء هـ فانه لا موجب للبناء هـ لانه ليس ٣١٠ باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض هـ

فلا يبنى عند حذف المضاف اليه هـ و لو كان بنينا هـ على هذا فهو الاسم وحذف الخبر هـ أي ليس غيرها مقبوضا لكن حذف المضاف لفظا ونية ثبوته فذلك لم تنوين غير هـ و قال ابن خروف يحتمل هـ في قولك ليس غير بالضم هـ الوجهين هـ البناء كما قال المبرد والمتأخرون والاعراب كما قال الاخفش فذلك من القولين وجه

شارحو كلامه ومنهم المحققون وحكي الزمخشري في المفصل لا غير وليس غير قال الانداسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فذلك لا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمرا لا يظهر لانها لا تستثنى وان شئت ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل جوابه تنجوا عتد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل والحب انه رجه الله يروح ههنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غير ههنا من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك مورد السماع اهـ (قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته) هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف ونية مجروران بالعطف على اضممار الاسم (قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين) يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الانداسي الاسميني شرح كتاب سيبويه والجل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى

يمكن اعتباره وليس غير بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين هـ و اذ بنينا هـ عاين ما فالحركة اعرابية هـ ولا يجوز ان تكون بنائية هـ لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض هـ عن المضاف اليه المحذوف هـ فكان المضاف اليه مذكور هـ ومع ذكره يتعين الاعراب فان قلت قد مر لك الاعتراض عليه بان غير اقد تضاف لمبنى فتبنى والمضاف اليه المحذوف ههنا ضمير العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذلك يكون الامر مع حذفه والاثبات بتنوين التعويض فهـ لا أجريت ذلك الاعتراض ههنا فانه ممكن قلت ليس كذلك أما أولا فلانه لا يلزم من تأثير الاضافة الى المبني المذكور للبناء تأثير هاله عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلانه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون الا في معرب هـ ولا تتعرف غير بالاضافة هـ المعنوية لشدته اجماعا هـ نحو رأيت رجلا غيرك وذلك لان مقابلة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة هـ وتستعمل غير بالاضافة هـ بالرفع صفة اغبر المرفوعة على النيابة عن الفاعل هـ لفظا على وجهين أحدهما وهو الاصل أن تكون صفة للشيء نحو قوله تعالى ربنا أخرجننا هـ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أول معرفة قريبة منها هـ أي من النكرة هـ ونحو صراط الذين أنعمت عليهم الآية هـ يريد بغيرها وهو غير الغضوب عليهم ولا الضالين وانما جاز وقوع غير الذي هو نكرة صفة للموصول

حضر موت

في المعنى الرفع على البدل ولقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيداً للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة لذى الحال **وهو** الامر الثاني **وهو** ان حسن الوصف في غير المنصوب انما كان لا اجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفعود ههنا **وهو** الثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزءاً من مائة قدم له من قوله لان المعروف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين وصف ابهامها ظاهر في ان كلام من الامرين علة مستقلة في الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره ههنا تعليل لجنسيته فالعمل متغير فلا تعارض **وهذا** أي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفعود ههنا **وهو** لم يقرأ بالخلف صفة للمؤمنين الا خارج **القرآت** **السبع** وفي بعض النسخ السبعة **ههنا** التائب والمعنى عليها الا خارج قراءة الآية السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للارعة **ولانه** لوجه لها الا الوصف **وهو** المحسن له مفعود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسي مانه غير أولى الضرر بالنصب مدني وشامى وعلى لانه استثناء من القاعدة او حال منهم وبالجر عن حيزه صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجر الى حيزه أحد السبعة اما هو او اعتماده على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحيزه قاري آخر غير حيزه المشهور فيه مالا يخفى **وهو** قرئ ما لم من الهمزة بالجر صفة على اللفظ وبالرفع **وهو** صفة على الموضع **وهو** فان الله المجرور عن الزائدة مبتداه وهو مرفوع ٣١٢ بحسب الموضع **وهو** بالنصب على الاستثناء **وهو** مرفوع جرح لان الكلام

تام غير موجب **وهو** أي قراءة النصب **وهو** شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله **وهو** ظاهر **وهو** وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كاتصاف الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور **وهو** منهم لكن بينهم افرق من حيث ان النصب بعد الا بطريق

والكسائي **وهو** على الاستثناء من القاعدة وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء **وهو** يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله في الشرح ولقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيداً للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة **وهو** (قوله الا خارج السبع) أي القرآت السبع وفي بعض النسخ السبعة أي القرآت السبعة **وهو** (قوله لانه لا وجه لها الا الوصف) يعني وعلة حسن مفعود وفي الشرح فان قائل لم يجوز كونه ابداً لانه لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما عرّج به غير واحد والنكرة في الآية لم توصف فامتنع جعلها ابداً ولقائل أن يمنع منه وقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في البدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الآية من هذا القليل **وهو** (قوله وعلى التشبيه بطرف المكان) لا شتر كما في الابهام **وهو** (قوله ابن الباذش) هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نخاع المغرب **وهو** (قوله لم يمنع الشرب منها الخ) الضمير للناقاة المتقدمة ذكرها

الاصالة ونصب غير بطريق العاربية لا الاصالة كما هو على الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك **وهو** فاذا قلت قام القوم غير زيد فاعني انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه **وهو** وعلى التشبيه بطرف المكان عند جماعة **وهو** اشارته اياها في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركة غير لما بعده على الحقيقة وهي علم عارية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاء في غير زيد وعمر وبالرفع عطفاً على محل زيد لان المعنى ما جاء في الازيد **وهو** واختاره ابن الباذش **وهو** أبو عبد الله من نخاع المغرب بوحدة فالف ذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس **وهو** ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق * حمامة في غصون ذات أوقال **وهو** ففتح غير مع كونه فاعلاً يمنع وضمير منها عائداً على الناقاة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا * فها فاصرت الى وجناء شمال والوجناء الناقاة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشمال الخفيفة السريعة والاولى باو وواف اما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجرة أو باسكانه وهو شجر المقل أو غيره فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة في أرض نبتت فيها وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت هي في أرض تلك الشجرة وعمل الثالث في غصون ذات ثمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقاة من الشرب الاسماء للصوت حمامة في تلك الغصون فتفرقت يربانها حديد الحس وهو محمود

والاوقال

أو انما سمعت صوت تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتأقت الى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال ان غير اضيفت في البيت لمبنى مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة الى المعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري وصلته في أن لا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا او ما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل ان يكون اعرابه افظيا أو تقدير يا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا وقوله لذيقيس حين يابى غيره * تلقه بحرا مفيضاً خبره * يابى يمتنع وفي بعض النسخ يئى من النأى وهو البعد وتلقه بالفاء أى تجده * وذلك * أى البناء * في البيت الاول أقوى منه في البيت الثاني * لأنه انضم فيه الى الاضافة لمبنى تضمن غير معنى ال * اذ المعنى لم يمنع الشرب منها الا أن نطقت حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعليل بذلك غير صحيح لافضائه الى افعال الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء لا يجوز فلما عتبر في البيت لوجب بناء غير وليس كذلك اذ بناؤها من قبيل الجائر لا الواجب فتأمل * وتنبهان ٣١٣ الاول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول *

أبي نواس الحكيم * بفتح
الحاء المهملة والكاف
غير ماسوف على زمن *
ينقضى بالهم والحزن
وفيه ثلاثة أعراب
أحدها ان غير مبتدأ
لا خبر له بل لما أضيف
اليه * وهو المبتدأ في
الحقيقة * مرفوع بغنى
عن الخبر * وهذا كقولهم
يسد مسد الخبر وفيه
نظر نقرر ان شاء الله
تعالى في محله من الباب
الرابع * وذلك لأنه * أى
لان غيرا * في معنى
النفي والوصف * الواقع
بعده محفوض لفظا *

ولا وقال جمع وقل بفتحين وهى الجارة وصحت الاضافة لانها في الارض التي نبتت فيها شجرة
تلك الغصون أو بفتح الاول وسكون الثاني وهو شجر المقل أو غيره وفي شرح شواهد الكتاب
الا وقال الاعلى ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها في الماء الاصوت
حمامة ذكرتنا من نحب فحننا على المسير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انما سمعت صوت
حمامة فنقرت يديها احدا ديدة النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك في البيت الاول أقوى
لانه انضم فيه الى الاضافة لمبنى تضمن غير معنى ال) يعنى وتضمن الاسم معنى الحرف
مقتضى لبنائه وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان لا نسلم فقد تضمن ال في البيت الثاني
فان التفرغ فيه جائر وان كان موجبا لجره له مجرى النفي كافي قوله تعالى ويأبى الله الا أن
يتم فوره وأما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا يجوز له والبناء في البيت من قبيل
الجائر لا الواجب بدليل انه روى بالضم وأقول التفرغ في الثاني وان كان جائزا الا أنه خفي
غير ظاهر فلا يصح مقولنا لا التفرغ في الاول ورواية الضم لا تقتضى ان البناء في
رواية النصب من قبيل الجائر دون الواجب وانما تقتضى ان النصب في البيت من قبيل
الجائر دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني ولو سلم فاعلم ان يكون تضمن معنى الحرف
موجبا للبناء اذ لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الاضافة التي هي من خواص
الاسماء (قوله من مشكل التراكيب) اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتركيبه
لا المعناه (قوله الحكيم) بفتح الحاء المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في عن (قوله بل لما
أضيف اليه مرفوع بغنى عن الخبر) لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

٤٠
على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولا بحركة الجر لاجل الاضافة جعلت حركته التي كانت
له بطريق الاصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية كما مر في غير الاستثنائية * وكانه قيل ماسوف على زمن
ينقضى مصاحبا للهم والحزن * وهما مترادفان وقد مر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح * فهو نظير
ما مضى رب الزيدان والنايب عن الفاعل الطرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك * فقال في التسهيل وأجرى في ذلك غير
قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملا وصرح بان الثاني أحسن * والثاني ان غير خبر
مقدم والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعده ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير
الجرور على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب * فان قلت يلزم على هذا الاعراب
محذور وهو نيابة الجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك من رجل وهو ممتنع قالت الجرور هنا قائم مقام ضمير
يعود على زمن المتقدم المحذوف أى زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

بصفته المذكورة وهي قوله ينقض بالهم والحزن فكذلك ما قام مقامه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة
وهو في مثل هذا المحل متنع وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور عن اوفى قوله انما هذا الذي ذكرته
من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو في النثر وهذا الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس شعر فيجوز فيه
قوله انا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني * أي انا بن رجل جلا الامور أي كشفها أو أوضعتها
فالفعل متعدد ويحتمل ان يكون المعنى جلا أمره أي انضح فالفعل لازم وطلاع الكثير الطالع والثنايا جمع ثنية وهي
العقبة أي انا رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا خامل وسيأتي كلام في هذا البيت وقوله *
مالك عندي غير سهم وحجر * ٣١٤ وغير كبداء شديدة التوتر * ترى بكفي كان من أرى البشر أي بكفي رجل كان

والكبداء القوس على غير عائد على غير والضمير المجرور بالي عائد على ما هو فروع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم
مقبضها الكف ويروي
مكان ترى جادت أي
صارت جيدة والثالث
من الاطاريب بانه
أي ان غير خبر المحذوف
وما سوف مصدر جاء على
مفعول كالمسور والميسور
والمراد به اسم الفاعل
والمعنى انا غير آسف على
زمن هذه صفته قاله ابن
الخشاب وهو ظاهر
التعسف أي الاخذ
على غير الطريق من جهة
جعل ماسوف مصدرا
وهو قليل وأنا أقول ان
ثبت بطريق معتبر محجى
هذا المصدر المعين من
كلام العرب فلا نزاع في
قبوله ولا نعسف حينئذ
اذ ليس في ذلك الاحذف
المبتدأ القرينة وهو

ضمير عائد على غير والضمير المجرور بالي عائد على ما هو فروع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم
بقح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط (قوله انا بن جلا) هذا أول بيت وهو
انا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور (قوله أي أنا
ابن رجل جلا الامور) أي كشفها أو قبل انا بن رجل جلا أي انكشف أمره وقيل جلا
ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله
ثبت أخو الي بني يزيد * ظلمنا علينا لهم فزيد
لالانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا
اعتبر منه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والاختصار حكم المفرد في الانصراف
وعدمه (قوله ترى بكفي الخ) الضمير في ترى عائد الى الكبداء في قوله
مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة التوتر
والكبداء القوس التي على مقبضها الكف (قوله ابن الخشاب) هو عجمتين وموحدة في آخره
من نخاع بغداد المتأخرين وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير
والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمس مائة ببغداد (قوله وهو ظاهر التعسف)
في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلول وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر
محجى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الاحذف المبتدأ القرينة
وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كيزيد عدل وان لم يثبت
عن العرب استعمال ماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول اه ما في الشرح وأقول
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ماسوف
مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من أبيات المعاني)
يعني من الايات التي يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان الهاء في غيره للسوي) في الشرح

ويظهر

كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كيزيد عدل وعمر

صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال الماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم بالتنبيه الثاني من أبيات
المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم * انا نألم نعدل سواء بغيره * نبي بدا في ظلمة
الليل هادي * والمراد ان هذا البيت من المشكلات بانه متعارف معناه ولذلك قال من أبيات المعاني أي من الايات التي يسأل
عن معناها الاشكاله وغير في بيت أبي نواس الحكيم من التراكيب المشككة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار امر لفظي
يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني * وفيقال سواء هو غيره فكأنه قال
فلم نعدل غيره بغيره وهو مشكل والجواب ان الهاء في غيره للسوي * فاختلف معاد الضميرين والاشكال انما نشأ
عن اتحاد المعاد * فكأنه قال لم نعدل سواء بغير السوي وغير سواء هو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواء به

ويظهر لي وجهه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف
 لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى حينئذ لم يعدل عدله شئ غيره ولا غبار عليه والله الموفق
 للصواب ﴿حرف الفاء﴾ الفاء المفردة حرف مهمل خلا فالبعض الكوفيين في قولهم انما ناصبة ﴿حرف الفاء﴾
 بنفسه الفعل المضارع ﴿حرف الفاء﴾ نحو ما تاتينا فتحدثنا للبردى قوله انما اخافضة في نحو ﴿حرف الفاء﴾ قول امرئ القيس ﴿حرف الفاء﴾ حبلى قد
 طرقت ومرضع فبين جرمثلا والمعطوف ﴿حرف الفاء﴾ كما تقدم في رب ﴿حرف الفاء﴾ والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سأتى ﴿حرف الفاء﴾ وظاهر كلامه
 أو صريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للصدر المسبوك من ان وصاتها على مصدر متصية من الفعل المتقدم فتقدير زرى
 فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى واستشكاه الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة
 واختاره وان تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال وانما صرف ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
 التخصيص على كونها السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تحلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر في الحال فلا يؤايقوه

مرفوعا سبق الى الذهن
 ان الفاء اعطف جملة حالية
 الفعل على الجملة التى قبل
 الفاء فصرفه الى النصب
 منه فى الظاهر على انه
 ليس معطوفا اذا المضارع
 المنصوب بان مفرد وقيل
 ما بعد الفاء المذكورة جملة
 فيكون ما بعد الفاء مبتدأ
 محذوف الخبر وجوبا
 ﴿حرف الفاء﴾ وان الجر رب مضمرة
 كما مر ﴿حرف الفاء﴾ الكلام عليهم فى
 حرف الراء ﴿حرف الفاء﴾ وترد في الفاء
 ﴿حرف الفاء﴾ على ثلاثة اوجه أحدها
 ان تكون عاطفة وتفيد
 ثلاثة أمور أحدها الترتيب
 وهو نوعان معنوى كافى
 قام زيد فعمر و﴿حرف الفاء﴾ فان
 قيام عمر وفى نفس الامر
 وقع به دقيام زيد

ويظهر لي وجهه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر
 ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون
 العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أى أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضى الفاء
 تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أو لا فان عطفت مفردا غير صفة فتأنيدها ان ملابسة
 المعطوف المعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية
 فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابسة المدلول عام لها بل في مصادر تلك
 الصفات كقولك جاءني زيد الا كل فالناثم أى الذى يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد
 فالترتيب في تعلق مدلول العامل بوصوفتها كما في الجوامد يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم
 هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب
 مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقع عمرو (قوله وذ كرى وهو عطف مفصل
 على مجمل) قال الرضى الترتيب الذى كرى ان يكون المذكور به الفاء كالما مر تباقى الذكور
 على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أو لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
 فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين
 فان ذم النبی وممدحه يصح به دجى ذكره اه وبه ذائبين ان الترتيب الذى كرى ليس
 منحصرا في عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله نحو فازلهم الشيطان
 عنها فاخرجه ماعا كانافيه) بنى المصنف رجحه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخرجه ماعا

﴿حرف الفاء﴾ وهو ان يكون وقوع المعطوف به المعطوف عليه اغما هو بحسب اللفظ والذ كر لا أن المعنيين ترتيبا في الوقوع
 بحسب نفس الامر ﴿حرف الفاء﴾ وهو عطف مفصل على مجمل وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد
 تكون الفاء للترتيب الذى كرى في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور به الفاء كالما مر تباقى الان مضمون
 ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
 وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يصح به دجى ذكره ﴿حرف الفاء﴾ فازلهم
 الشيطان عنها فاخرجه ماعا كانافيه وهذا اغما هو على أحد القولين في معاد ضمير عنها وهو القول بانه الجنة وأما على
 القول بانه الشجرة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوى ﴿حرف الفاء﴾ ونحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك
 فقالوا أرننا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلى الآية يعنى قوله وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين
 وكان المصنف بشير ياراده هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الرخصى في

الكشاف فانه قال أريد بالنداء ارادة النداء ولو أريد النداء بنفسه لجاء كما جاء في قوله اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب بعير فاء
فاشار المصنف الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجرى قال جدي
صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ وريق الحاشية وهو ان يكون النداء على باب له لكن المعطوف
عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران نحو
ما وقع في بعض الاحاديث يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه أي وغسل رجليه وقد استشكل بعضهم هذا
بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقية الفضل مطوفا بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف
بالفاء هو مجموع ما وقع بعده لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى لعطف ٣١٦ مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين ونحو قال الفراء لا تفيد

الترتيب وهذا مع قوله
ان الواو تفيد الترتيب
غريب في فانه مخالف لقول
الجمهور في الموضعين واخرج
بقوله تعالى ويوم من
قرية أهلكا هاء
بأسنانيا أو هم قائلون
فان مجيء الباس لا يكون
بعد الاهلاك وأجيب
بان المعنى أردنا اهلا كهائ
ومجيء الباس واقع بعد
الارادة فتكون الترتيب
المعنوي كما في قام زيد
فعمرو وأبان للترتيب
الذكرى فلا يلزم كون
مضمون العطف واقع بعد
زمان مضمون المعطوف
عليه اذ المقصود الترتيب
في الذكر فقط وهو حاصل
فيكون من قبيل عطف

بما كان فيه تفصيل لازمه ما عنى الا أمر آخر مرتب عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك نظر
فان ضمير عنما للشجرة أو الجنة وعلى الاول فالأية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان
اخر اجه ما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فإين التفصيل الذي يفيد
المعطوف والذي كان فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فخر جهما بما كانا فيه من النعم والكرامة
فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجال اه وفي الكشاف الضمير في عنما للشجرة أي
فمعلمها الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زاتهما عن هذه مثلها في قوله تعالى
وما فعلته عن أمري وقول الشاعر * ينون عن كل وشرب * وقيل فازلهما عن الجنة
بمعنى اذهبهما عنهما كما تقول زل عن مرتبته وعما كانا فيه من النعم والكرامة أو من الجنة
ان كان الضمير في عنما للشجرة قال التفتازاني اذ لو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال
أو معه فلا يصح العطف بالفاء الابتأويل وفي تفسير البيضاوي وبعضه كون أزلهما عن
اذهبهما ما قرأه حمزة فازلهما وهما متفقان بان في المعنى غير ان زل يقتضي غيره مع الزوال
وازاله هو قوله هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى وقوله مانها كما يكمن هذه الشجرة
الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومقامته اياهما بقوله اني لساكن الناحيتين
واختلف في انه تمثل لهما فاقولهما بذلك أو القاه اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل
الى ازالهما ما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة
كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لا دم وحواء وقيل قام عند
الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل في فهم الحية حتى
دخلت به وقيل أرسل بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله (قوله ونحو توضأ فغسل وجهه
ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجائه منصوبا بياضه ما غسل فيكون من عطف

المفصل على الجملة لان مجيء الباس في حال البيات والقيولة تفصيل للاهلا كالمجرى وحل
المنحصر في الآية على الوجه الاول فقال معنى أهلكا هاء أردنا اهلا كهائ فقال في فاءها بأسنا هاء
أهائهم سأل هل يقدر حذف المضاف الذي هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير في أهلكا هاء وأجاب بان المضاف انما يقدر
للحاجة ولا حاجة فان القرية تم لك أهائهم وانما قدرناه قبل الضمير في جاءها قوله أو هم قائلون هذا كلامه يريد انه
انما يقدر المضاف لضرورة طلب الراجع ولولا هو انما كان في غيبة عن تقديره لجهة اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة
كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر
القرية هنا الاهل بدايل أو هم قائلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مراد أو أجيب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم
اذا أريد بالقرية أهائهم وانفسهم معا وليس كذلك فانما يقدر المضاف في الثاني لاني الاول فلي هذا توجه الاهلاك الى الاهل
اصالة ليستلزم اهلا ك القرية على سبيل الكتابة وكأنه قيل وكمن قرية أردنا اهلا كهائ فاهلكا أهائهم فبقي معطلة خاوية
على عروشه فتكون عبرة للضمير في أهلكا هاء في فاءها راجع الى القرية وفي أو هم راجع الى أهل المقدر في فاءها بأسنا

وقال الجرمي * بفتح الجيم لا تنفد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله * ففانبتك من ذكرى حبيب
ومنز * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدق
من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء
هنا بمعنى الواو أي بين الدخول وحومل * وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد
فتكون الفاء في هذا أيضا كالواو وسياتي الجواب عن ذلك في الامر الثاني ٣١٧ التعقيب * ومعناه كون

ما بعد الفاء واقعا يعقب
ما قبلها من غير مهملة
وتراخ * وهو في كل شيء
بحسبه * يشير الى ما قاله
ابن الحاجب من ان المعبر
ما بعد في العادة مرئيا
من غير مهملة فقد يطول
الزمان والعادة تقضي في
مثله بانتفاء المهلة وقد
يقصر والعادة تقضي
بالعكس فان الزمان
الطويل قد يستتبع قرب
بالنسبة الى عظم الامر
فيستعمل الفاء وقد
يستبعد الزمان القريب
بالنسبة الى طول زمان
امر يقضي العرف بحصوله
في زمن اقل منه قلت
والذي يظهر من كلام
جساسة ان استعمال
الفاء فيما تراخي زمان
وقوعه عن الاول سواء
استقصر في العرف أولا
انما هو بطريق المجاز
وظاهر - ركلام المصنف
ان استعماله فيما بعد

الجل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسجع على الخفين (قوله بين الدخول
فحومل) هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو
ففانبتك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
والسقط بكسر السين المهملة وسكون الفاء منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى
بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة
موضع آخر (قوله وهو في كل شيء بحسبه) ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا
مدة قال الحمل الرضى اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهملة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل
في زمان بتمامه طويل اذ كان اول اجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة
لجى عابثا ولو قيل ثم يصح نظر الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار
مكين ثم خلقتها نطفة عاقبة نظرا الى تمام صيرورتها عاقبة ثم قال فخلقنا العاقبة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما انظر الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر تظاير الى
تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة
(قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) الظاهر ان تصح
على حقيقة فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ايامه المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير
فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتمامة قال ابن عطية وقد شاهدت في
السوس الاقصى ونزل المطر اياما بعد فمط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تنفخها الرياح
قد اخضرت بنبات ضعيف اه وفي البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فم
جمل محذوفة أي فتمت زورت وتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت
وفي الكشف فان قلت هلا تيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت انك تكتب فيه وهو
افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فاروح واغدوشا كراهه ولو
قلت فرحت وغدت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما باله رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت
لو نصب لاعطى عكس الفرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي
الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترفي أنعمت اليك فتشكر ان نصبت فانت ناف لشكره
شاك لتفريطه وان رفعت فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل
حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهم - امن المهلة) في الشرح بهذا اجاب ابن

بحسب العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيقي * ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما أي بين الزوج
والولادة * الامدة الحمل وان كانت مدة متطاولة * يقال * دخلت البصرة فبعد اذ لم يقم في البصرة ولا بين البلدين *
بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما بعد في العرف اجنيد من السفر من هذه الى تلك * وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة * ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ * وقيل الفاء
في هذه الآية للسببية * لا للعطف * وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم
ما بينهم - امن المهلة * العظيمة وهذا اجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن واستدل التفتازاني على عدم دلالة الفاء الجرائمية

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم **القرن** الخصلة من الشعر أي يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها **ما** بين قرن خذف بينا وأقام قرنا مقامها **وهذه** دعوى لا دليل عليها ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **ومثله** قوله تعالى أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا بماء يعوضه فاقوها قال والفاء نائبة عن إلى أي ما بين يعوضه إلى ما فوقها ٣١٩ وهذا لا يتعين فقد قال الزنجشري

وما هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إبهامته إبهاما وزادته شيوعا وعموما منحوا عطى كتابا أما أو صلة للتأكيده نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضه بأنه اعطف بيان أمثلا أو مفعول يضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليه أو انتصبا مفعولين مجرى ضرب مجرى جعل ويجوز احتاج على هذا القول إلى أن يقال وصحة إضافة بين إلى الدخول لا شتمه على مواضع أولان التقدير بين مواضع الدخول ولم يتعرض إلى الاعتذار عن إضافة بين إلى بعوضه وقرن على هذا القول فتأمل **وهو** كون الفاء لا غاية بمنزلة إلى غريب وقد يستأنس له عندى بجى عكسه وهو استعمال إلى للعطف بمنزلة الفاء في قوله وأنت التي حببت شعبا إلى بدا * إلى وأوطاني بلاد سواهما إذا المعنى شعبا بشين

الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لأن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور كالظهور يجب أول الوقت ولا يجب ادأؤه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول أن قول التفتازاني للقطع إلى آخره أيسر استدلالاً بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل وإنما هو منسند للنع على ما لا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير موسع في الجدل وقول الشارح أن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فيه نظراً لأن المراد بالنداء الآية الاذان ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر الاذان الذي عنده الجلوس على المنبر كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر أن وقت وجوب السعي الذي ابتدأه عقب هذا النداء لا يزيد على السعي وأن الواجب الموسع ما ينزى بدوقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعاً خصوصاً أن كان المراد بالذكور في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي إليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه لما جاء إلى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر لم تحبسوا عن الصلاة إلى هذا الوقت ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت وأنبت وزاد في خلافة من الاذان الذي بين يدي الإمام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجتماعاً سكونياً واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك (قولاً يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم) القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز أن تكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم (قوله ومثله ما يعوضه فاقوها) في الكشاف وما هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إبهامته إبهاما وزادته شيوعاً وعموماً منحوا عطى شيئاً أما أو صلة للتأكيده نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضه لأنها اعطف بيان أمثلاً أو مفعول يضرب ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلاً وبعوضه على أنهم مفعولان مجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفاء في أنه لا معنى لقولنا يضرب بعوضه إلا بضم مثلاً إليه فتسمية مثلاً هذا مفعولاً ومثلاً حال بعيد جداً وقوله هو حال موطئة غلط ظاهر فإن مثلاً هو المقصود وإنما يستقيم لوجع بعوضه حالاً ومثلاً صفة له مثل أنزلناه قرآناً عربياً (قوله وأنت التي حببت الخ) شغب بشين وغين معجنتين على زنة فليس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبى المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال فقاو عصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه (قوله وهذا معنى غريب لا لي لم أر من ذكره) في الشرح

وغين معجنتين وموحدة على زنة فاقس **فقد** بموحدة مفتوحة قدال مهملة على مثال فقاو عصا وهو ما موضعان **فما** شغب فنهل بين طريق مصر والشام وأما بد الفوضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه **ويديل** على إرادة الترتيب قوله بعد هذا حالت بمحاولة ثم حلة * بمذاق طاب الواديان كلاهما **وفي** بعض النسخ حلة بعد حلة **وهذا** معنى غريب لا لي لم أر من ذكره **وحقهم** أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل فأنالنا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لاحتمال أن تكون ان فيه للعية كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف أن لم نقل بذلك والمعنى وأنت التي

من حق النجاة ان لا يذكر وه مستندين الى هذا الدليل فاننا لانسلم ارادة الترتيب في البيت
 الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمحذوف أي مضموما الى بدا
 والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب
 المكانين حصل في آن واحد بعد حاولهما فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت
 الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بتم لا بانفاء
 وأقول اسناد النجاة الى منع ارادة الترتيب في البيت الاول
 لا يقتضي انهم لا يذكرون هذا المعنى لاني لجواز
 ان يذكروه لثبوتها بغير هذا البيت وكلام
 المصنف صريح في استدلاله بالبيت
 الثاني على مجرد الترتيب
 في الاول

٢

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله في تمام الكلام على انفاء من محشيه
 العلامة الشمني وأول كلام الامام ابن هشام فالاول نحو فوكنزه موسى الخ

أحببت شغبيا مع بدا أو
 مضموما الى بدا البيت
 الثاني لا يدل على ارادة
 الترتيب في الاول اذ حاولها
 باحد المكانين بعد حاولها
 بالآخر لا يقتضي ان المكان
 الاول حبب اليه أولا بسبب
 حاولها فيه وان الثاني حبب
 اليه بعد ذلك لحاولها به اذ
 من الجائز ان يكون حب
 المكانين حصل في آن واحد
 بعد حاولها فيهما على الترتيب
 ثم لو سلم دلالة البيت الثاني
 على الترتيب في الاول لم يدل
 على دعواه ان الى فيه بمعنى
 انفاء لان الترتيب الواقع
 في الثاني انما هو بتم لا بانفاء
 وهو الامر الثالث السببية
 وذلك غالب في العاطفة جملة
 أو صفة فيكون ما قبلها
 سببا لما بعدها وقد يقع على
 خلاف ذلك فتدخل على
 العلة وهو على خلاف
 الاصل لاستحالة تأخر العلة
 عن المعلول الا انه قد خواف
 هذا الاصل بشرط ان يكون
 للعلة دوام لانها اذا كانت
 وهذا آخر ما انتهى اليه
 العلامة العمدة الدماميني
 ولم يكمل الكتاب لتعذر
 بالوفاء الى رجة الله تعالى
 رجة الله تعالى ونفعنا ببركاته
 وبركات علومه في الدنيا
 والاخرة محمد وآله
 والحمد لله وحده